غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس — الأستاذ أبو عجيلة رمضان عويلي

الأستاذ بشير صالح الصادق — الأستاذ خالد محمد غويلة

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف — تقديم

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي — الأستاذ الدكتور سمير استيتية



الجزء الثاني

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

الجزء الثاني

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس **أبو عجيلة رمضان صالح عويلي**

بشير صالح الصادق **خالد محمد غويلة**

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

إربد- الأردن

2011

الطبعة الأولى

2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2009/9/3905)

415

حسين الدبوس

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب / تأليف مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي؛ تحقيق حسين صالح الدبوس ... وآخرون. - إربد: عالم الكتب الحديث، 2009.

( ) ص

ر. إ.: (2009/9/3905)

الواصفات: / قواعد اللغة // الأدباء العرب /

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

ردمك: ISBN 978-9957-70-303-5

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (00962 -27272272) خلوي: 079 /5264363 فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

(حرف الباء)

[مبحث الباء المفردة]

(الباء المفرد حرف جر لربعة عشرة معنىً) وحركتها الكسر، وقيل الفتح مع الظاهر[1]، نحو: مر بزيدٍ كما في القاموس[2] (أولها: الإلصاق) وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر كما في شرح اللب[3]، وقيل: الأظهر اللصوق فإن قولك: به داء معناه لصوق الداء به، لا الإلصاق، (قيل: وهو معنى لا يفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيبويه)[4] قال التبريزي: الباء موضوعة للإلصاق، وهو معنى عام موجود في جميع المواضع التي تستعمل فيها[5] (ثم الإلصاق حقيقي كـأمسكت بزيدٍ إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب) من باب التوزيع لا من عطف الأعم على الأخص بـأوْ حتى يقال: إنه غير مستحسن، لما فيه من جعل الأعم قسيماً للأخص، قيل: الظاهر أن الإلصاق في الثاني مجازي؛ إذ

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 8/ 22، والجنى الداني 182، والهمع 2/ 334.

(2) القاموس المحيط 4/ 464.

(3) انظر لب الألباب في علم الإعراب 152.

وكتاب اللب هو: لب الألباب في علم الإعراب، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين الإسفرائيني. انظر كشف الظنون 2/ 1545، 1546.

وشرح اللب للسيد عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني،وهو شرح لكتاب لب الألباب. انظر بغية الوعاة 2/ 54.

(4) انظر الكتاب 4/ 217.

(5) قال ابن الوحى: قال التبريزي في شرح اللباب: الباء كلمة موضوعة للإلصاق وهو معنى عام موجود في جميع المواضع التي تستعمل فيها هذه الكلمة مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 188 - ب. والتبريزي هو: أبو زكرياء، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني، المعروف بالخطيب التبريزي، كان أحد أئمة اللغة والنحو، أخذ عن أبي العلاء المعرّي، وأبي القاسم عبيد الله، وأبي محمد الدهان وغيرهم، ودرّس الأدب بالمدرسة النظامية ببغداد، وتلقى عنه ابن باب شاذ وغيره، من تصانيفه: كتاب غريب القرآن، وشرح اللمع لابن جني، وشرح الحماسة (ت 502 هـ) انظر وفيات الأعيان 2/ 233 - 235، بغية الوعاة 2/ 338، نزهة الألباء 321 - 323، الأعلام 8/ 157 - 158.

القبض على ما يحبس زيداً كالثوب الذي هو لابسه ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو الإلصاق بما يجاوره ويقرب منه[1]، وأجيب بأن اللغة لم تبن على مثل هذه/ المضايقة حتى يقال: إن ماسك ثوب زيد الذي هو 1/96
لابسه ليس بماسك لزيد[2]، [(ونحوه) من الملك والنكاح كما في: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾[3]][4]، (ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف) كما في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾[5]، (ومجازيّ نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أنّ المعنى مررت على زيد)[6]، قال شارح اللب: إنما يقال ذلك إن جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو (بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾[7]، وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد، وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة، وكقوله:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ[8]

---

(1) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 212.

(2) المنصف من الكلام 1/ 212 - 213.

(3) الممتحنة: 10.

(4) ما بين المعقوفين ذكر في نثر متقدماً بعد قول المؤلف: بما فيها من جعل الأعم قسيما للأخص.

(5) النساء: 15.

(6) انظر قول الأخفش في حاشية الأمير على المغني 1/ 95.

(7) الصافات: 137.

(8) البيت للأعشى في ديوانه 236، شرح شواهد المغني 1/ 303، شرح أبيات المغني 2/ 277، المنصف من الكلام 1/ 213، الخزانة 7/ 144، لسان العرب: (ح. ل. ق) 10/ 64.
والأعشى هو: أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف، أحد فحول شعراء الجاهلية، من أصحاب المعلقات، وكانت العرب تسميه صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم (ت 7 هـ).
انظر طبقات فحول الشعراء 1/ 52، الشعر والشعراء 1/ 178، معجم الشعراء 382، الأعلام 7/ 341.

عجز بيت من الطويل للأعشى صدره:

تُـــشِبُّ لِمَقْـــرُورَيْنِ يَـــصْطَلِيَانِهَا

تُشبُّ مبني للمفعول بمعنى: تُوقدُ نائب فاعله ضمير النار في قوله:

لَعَمْـرِي لَقَـدْ لاَحَـتْ عُيُـونٌ كَـثِيرَةٌ إِلَـى ضَـوْءِ نَـارٍ فِـي يَفَـاعٍ تُحَـرَّقُ

والمقرورُ الذي أصابه القرّ، وهو البرد واحدهما: الندى، بمعنى الجود، والآخر: المحلق ـ بكسر اللام ـ اسم الممدوح كما في الصحاح[1]، وقال السيوطي نقلاً عن الأغاني: اسمه عبد العزيز، سمي محلقاً لأن حصاناً له عضه في جبهته فحلق فيها حلقة[2]، والاصطلاءُ الاستدفاء بالنار، واليفاعُ المكان المرتفع؛ (فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر) وهو الباء فإن الإتيان به في صلة المرور أكثر (استعمالاً) من الإتيان بـ"على" ([وهو][3]، أولى بالتخريج عليه) لئلا يلزم التجوز من وجهين: استعمال الباء بمعنى "على"، واستعمال "على" في غير الاستعلاء الحقيقي، وما ذكره الجماعة ليس فيه إلا تجوز واحد، وهو استعمال الباء للإلصاق، فيما لا يفضي إلى نفس المجرور، ([كـ"مررت بزيد"][4]، و"مررت عليه") مبتدأ خبره محذوف (وإن كان قد جاء[5] كما في ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾[6]،﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾[7].

---

(1) انظر الصحاح (ح. ل. ق) 4/ 1463.

(2) انظر شرح شواهد المغني 1/ 304.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) إضافة من المغني.

(5) في "س" بإضافة: ان وصلته.

(6) الصافات: 137.

(7) يوسف ﷺ 105.

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1]

صدر بيت من الكامل لرجل من سلول عجزه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي

ٱللئيمْ الدنيء الأصل، ويسبنيْ صفة له، وقيل: حال[2]، ويعنينيْ يقصدني، ومضيتْ بمعنى: أمضي، قال التفتازاني: وإنما عبر بالماضي تحقيقاً لمعنى الإمضاء والإعراض[3]، واستشهد ابن مالك على أن المضارع المعطوف عليه ماض يكون ماضي المعنى[4] فـأمرْ ماضي المعنى لعطف مضيتْ عليه، وثمتْ حرف عطف لحقتها التاء وذلك في عطف الجمل خاصة، (إلا أنّ مررت بهْ أكثر) استثناء منقطع/ والتقدير: ومررت عليهْ لا ينبغي أن يجعل أصلاً وإن جاء مثله في 96/ب
الفصيح، لكن مررت بهْ أكثر، (فكان أولى بتقديره أصلاً) ظاهره يقتضي أن يجعل علىْ في مررت عليهْ بمعنى: الباء كما في اللب[5]، لكن المراد أنّ حمل الباء في مررت بزيدْ على الإلصاق المجازي أولى من حمله على الاستعلاء المجازى، [لأن][6] المرور إذا استعمل بـعلىْ يحمل على الإلصاق [حتى يقال: لا داعي][7] إلى

(1) البيت لرجل من سلول منسوب له في الكتاب 3/ 34، شرح شواهد المغني 1/ 310، الكامل 2/ 385، وبلا نسبة في والخصائص 2/ 519 – 521، والمنصف 1/ 214، شرح ابن عقيل 2/ 182، شرح أبيات المغني 2/ 287. والشاهد فيه: أن مرّ يتعدى بـعلىْ أيضا كما يتعدى بـالباءْ.

(2) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 189 - أ.

(3) انظر قول التفتازاني في شرح شواهد الكشاف للأستاذ محب الدين افندي 4/ 546.

(4) انظر الكافية الشافية 1/ 572.

وابن مالك هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين الطائي الجياني النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة بعد سيبويه، وحافظ اللغة، جالس ابن عمرون، من تصانيفه: الفية ابن مالك في النحو، والتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية وغيرها (ت 672 هـ).

انظر بغية الوعاة 1/ 130، شذرات الذهب 5/ 339، معجم المؤلفين 3/ 450، الأعلام 6/ 233.

(5) انظر لب الألباب في علم الإعراب 152.

(6) في سْ لا إن.

(7) في سْ حتى يرد ما قيل: لا داعي.

إخراج حرف عن حقيقته وحمله على آخر في معنى ليس حقيقة له، (ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر) أي: يلزم أن يقع الخلاف في أولوية تقدير الباء على تقدير "على" إذا حذف وأوصل فعل المرور إلى الاسم كما (في قوله:

تَمُــرُّونَ الــدِّيَارَ وَلَــمْ تَعُوجُــوا .... [1])

صدر بيت لجرير من الوافر، عجزه:

.... كَلاَمُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذاً حَـــرَامُ

"عاج" بمعنى: أقام، ووقف، ورجع، وعطف رأس البعير للزمام، وكل منها محتمل هنا، أي: تمرون بالديار، ولم تقيموا بها، وتقفوا عندها إكراماً لنا، ولم ترجعوا إلينا أو إليها، أو لم تميلوا إلينا، لكن الأول لا يناسب المقام، ومن قال: هو الأنسب له– ويدل أيضاً على أن المقدر الباء، وقول

والعائج الواقف – قال: عجنا على ربع سلمى[2]. يقتضي تقدير "على" فقد غفل عن محل الشاهد[3] (أهو الباء أم "على"؟.

الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً) وهذا المعنى مختص بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر، ولا يغير شيئاً منها معنى الفعل إلا الباء بهذا المعنى، (وأكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في "ذهب زيد": "ذهبت بزيد"

---

(1) البيت لجرير في ديوانه 417 وروايته:

أتمضون الرسوم ولا تُحَيَّا ... كلامكم على إذن حرام

وله في شرح شواهد المغني 1/ 311، شرح أبيات المغني 2/ 289، والخزانة 9/ 118، لسان العرب (م. ر. ر) 5/ 165، وبلا نسبة في المنصف 1/ 214، رصف المباني 247، شرح ابن عقيل 1/ 488.

(2) انظر الصحاح (م. ر. ر) 1/ 419.

(3) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 188 – أ.

وأذهبته، ومنه: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1] وقرئ أذهب الله نورهم) قرأه حذيفة اليماني[2]، وهي تؤيد كون الباء بمعنى: الهمزة؛ إذ الأصل توافق القراءتين معنىً، (وقول المبرد والسهيلي: إن بين التعديتين) التعدية بالباء، والتعدية بالهمزة (فرقاً وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب[3]، مردود بالآية) بأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور. وأجاب ابن عصفور: بأنه يجوز أن يكون ـ تعالى ـ وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به[4]، كما وصف نفسه بالمجيء في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾[5]، وقال ابن قاسم: هذا ظاهر البعد[6]، (وأما) الرد عليهما بـ(قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [7] فيحتمل) أي: فلا يرد؛ لأنه محتمل (أن الفاعل ضمير البرق) قال الرضي: الفعل الذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأنها بمعنى مع عنده[8]، وقال سيبويه: الباء في مثله كالهمزة يجوز فيها المصاحبة وضدها. فقوله تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾/ الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله 1/97
سبحانه ذهب معه[9]، ولأن الباء عطف على قوله: بالآية على المعنى، أي: قولهما مردود لذلك؛ (ولأن الباء والهمزة متعاقبتان) فيدل على تساويهما في التعدية (لم يجز: أقمت بزيد) استئناف لبيان تعاقبهما وعدم اجتماعهما، (وأما نُبيتُ

---

(1) البقرة: 17.

(2) انظر الكشاف: 1/ 73.

وحذيفة هو: أبو عبد الله حذيفة بن اليمان بن جسل العبسي، صاحب السر المكنون الذي أخبر به النبي – صلى الله علية وسلم – في تميز المنافقين (ت 36 هـ).

انظر الإصابة 1/ 317 – 318، شذرات الذهب 1/ 44، الأعلام 2/ 171.

(3) انظر رأي المبرد والسهيلي في الجنى الداني 38.

(4) انظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 512.

(5) الفجر: 22.

(6) انظر الجنى الداني 38.

(7) البقرة: 20.

(8) شرح الكافية: 5/ 151.

(9) انظر قول المبرد في شرح الرضي على الكافية: 5/ 151.

بِالدُّهْنِ[1] فيمن ضم أوله وكسر ثالثه) وهو ابن كثير وأبو عمرو[2] (فخُرِّج على زيادة الباء) ويؤيده قراءة زر بن حبيش ﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ من الإنبات ذكره ابن عادل[3]، (أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي): تنبت (مصاحبة للدهن، أو) حال من (المفعول) المحذوف، (أي: تنبت الثمر مصاحباً للدهن، أو) على (أن أنبتَ يأتي بمعنى نبت) قال أبو حيان: وكان الأصمعي ينكر ذلك، ويتهم من روى بيت زهير[4] (كقول زهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ[5])

بيت من الطويل، رأيتُ بضم التاء، ويروى بفتحها خطاباً لغير معين، وهو جواب إذاً في قوله:

---

(1) المؤمنون: 20.

(2) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 246 وأبو عمرو هو: زبّان بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني البصري، كان أعلم الناس بالقراءات، والعربية، والشعر، وهو أحد القراء السبعة، قرأ على أبي العالية الرياحي، وجماعة، وروى عن أنس، وإياس، وغيرهما، وتلقى عنه القراءة يحيى اليزيدي وغيره (ت 154 هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين 35 – 40، طبقات القراء 1/ 288، شذرات الذهب 1/ 237 - 238، الأعلام 3/ 41.

(3) في س بإضافة: هذا جواب عما يرد على تعاقبهما، وعدم اجتماعها. قال ابن عادل: وقرأ زر بن حبيش ﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ من أنبت، وسقوط الباء هنا يدل على زيادتها في قراءة من أثبتها اللباب في علوم الكتاب 14/ 192 وزر بن حبيش هو: أبو مريم زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي، من كبار التابعين، وكان من أعرب الناس، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية، روى عن عمر، وعثمان، وعلي – رضي الله عنهم – وغيرهم، وعرض عليه عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وغيرهما (ت 83 هـ). انظر طبقات ابن السعد 6/ 71، غاية النهاية 1/ 294، الإصابة 1/ 577، الأعلام 3/ 43.

(4) انظر البحر المحيط: 6/ 401.

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 54، ورواية الديوان: بها بدل لها، ونبت بدل أنبت، ومنسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 314، شرح أبيات المغني 2/ 293، الخزانة 1/ 50، لسان العرب (ن. ب. ت) 2/ 96 والشاهد فيه: أن أنبتَ بمعنى نبتَ.

إذا السَّنَةُ الشَّهْبَاءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ   وَنَالَ[1] كِرَامَ الْمَالِ فِي الحَجَرَةِ الأَكْلُ

والقطين: الخدم والأتباع يستوي فيه الواحد وغيره، ونبت البقل وأنبت: بمعنىً كما في الصحاح[2]، والسنة الشهباء: كناية عن القحط، وكرام المال الإبل، الجحرة: - بتقديم الجيم المفتوحة - السنة الشديدة.

(ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[3]، وصككت الحجر بالحجر: والأصل: دفع بعض الناس بعضا) هكذا في النسخ بالألف، وفي الجنى الداني بتقديم المفعول؛ لأن المعنى أن المتكلم صير البعض الذي دخلت عليه الباء دافعا للبعض الجرد، منها[4](وصكَّ الحجرَ الحجرُ.

الثالث: الاستعانة) أي: طلب المعونة بشيء على شيء (وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم، ونجرت بالقَدُوم) قال الجوهري: القَدُوم الذي ينحت به مخفف[5]، وفي القاموس: آلة النجر مؤنثة[6]، (قيل: ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها) فيه إشارة إلى مرجوحيته؛ لأن استعمال الاستعانة في الأعمال المنسوبة إلى الله لا يجوز، ولهذا أدرجها ابن مالك في باء السببية[7]، والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة وآثرت السببية لذلك[8]، وقال الرضي: السببية فرع الاستعانة[9].

---

(1) في س وظ بإضافة: في ولم تثبت في الديوان ولا يستقيم الوزن بذكرها.

(2) الصحاح (ن. ب. ت) 1/ 268.

(3) البقرة: 251.

(4) الجنى الداني: 37.

(5) الصحاح (ق. د. م) 5/ 2008.

(6) القاموس المحيط (ق. د. م) 4/ 164.

(7) في س بإضافة: حين قال: هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا، نحو: كتبت بالقلم.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 149 - 150.

(9) شرح الكافية: 6/ 25.

(الرابع: السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل، (نحو: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾[1]، ﴿ فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾[2]) وفيه إشارة إلى أن السبب والتعليل بمعنى واحد، ولذا لم يذكر باء التعليل، وذكرها ابن مالك وقال: "وهي التي تصلح غالبا في موضعها اللام"[3]، قال ابن عقيل: "احترز بـ"غالبا" عن قولهم: "غضبت لفلان" إذا غضبت من أجله/ وهو ميت، وهذه هي التي عبر عنها 97/ب
المغاربة بـ"باء السببية"[4]، (ومنه "لقيت بزيد الأسد" أي: بسبب لقائي إياه) قال الرضي: أي: لقيت بلقاء زيد أسدا، بتقدير مضاف، وتسمى هذه باء التجريد، وهو أن يُنزَع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه[5]، (وقوله:

قَــدْ سُــقِيَتْ آبَــالُهُمْ بِالنَّــارِ ....[6])

بيت من مشطور السريع، وبعده:

وَالنَّــارُ قَــدْ تَــشْفِي مِــنَ الأُوَارِ

"الآبال" - بالمد - جمع إبل، و"الأوار" - كـ"غبار" -: حرارة العطش، والمراد بالنار: نار الوسم إحدى نيران العرب، وهي بضع عشرة نارا [منها][7] نار القِرى، نار التحالف، نار الطرد، نار الأسد، نار الفداء، نار الاستمطار، نار اليراعة، نار

---

(1) البقرة: 54.

(2) العنكبوت: 40

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 150

(4) المساعد: 2/ 262

(5) انظر شرح الكافية 6/ 27

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 309، شرح أبيات المغني 2/ 300، المنصف من الكلام 1/ 216، لسان العرب (أ. و. ر) 4/ 35

(7) زيادة يقتضيها السياق.

الحرتين، نار المزدلفة، نار الأهبة للحرب، نار الوسم، يقال للرجل: ما نارك ؟ أي: ما سمة إبلك ؟ ذكره السيوطي[1] (أي: [أنها][2]) أي: الآبال (بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يُخَلِّي) مبني للمفعول نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: تقع التخلية (بينها وبين الماء) لتشرب منه تكريما لأصحابها فكانت النار التي هي آلة الوسم سببا لشربها، وبه تبين جواز كونها للاستعانة[3]، وغفل عنه من قال: يدفعه دخول باء الاستعانة على الآلات[4].

(الخامس: المصاحبة) وهي التي يحسن في موضعها "مع"، ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال؛ ولهذا تسمى باء الحال(نحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾[5] أي: معه، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾[6] الآية) قال الرضي: قيل: لا يكون بمعنى "مع" إلا مستقراً، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً[7].

(وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾[8] فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي: سبحه حامداً له، أي: نَزِّهْه عما لا يليق به، وأثبت له ما يليق به) تفسير للتسبيح والحمد على ترتيب اللف، (وقيل: للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: سبحه بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود) فلابد من الاستعانة بما حمد الله ـ تعالى ـ نفسه في آيات التنزيه حتى

---

(1) انظر شرح شواهد المغني 1/ 309 - 310.

(2) كذا في المغني، وقال الدماميني: "بكسر الهمزة لأنه يفسر الجملة المذكورة، يريد أن معنى البيت هو معنى قولك إنها" شرح الدماميني 1/ 216.

(3) قال الدماميني: "وهذا ليس بمتعين في البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة" شرح الدماميني على المغني 1/ 216.

(4) قائله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 190- ب.

(5) هود ﷺ: 48.

(6) المائدة: 61.

(7) شرح الكافية: 6/ 25.

(8) الحجر: 98، النصر: 3.

يكون مقبولاً، ثم نوّر هذا المعنى بقوله: (الا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات !) يريد ما يعم صفات الذات وصفة الفعل بـدليل ذكـر كـثيرٌ، يعني: أنهم عطلوا صفات الذات، وعطلوا خلقه لأفعال العباد.

(واختلف في ﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْـدِكَ ﴾[1]، فقيـل: جملـة واحـدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة ومتعلق البـاء محـذوف، أي: وبحمدك سبّحتك) ذكر هذا الخلاف على سبيل الاسـتطراد، وإلا فـلا مـدخل لـه فيما هو بصدده من الكلام على الباء، (وقال الخطابي) أبو سليمان أحمد بن محمـد البستي، توفي سنة ستين وثلاثمائة[2]: (المعنى وبمعونتـك الـتي هـي نعمـة توجـب عليّ) بباء الإضافة (حمدك سبحتك لا بحـولي/ وقـوتي[3]، يريـد) أي: الخطـابي 1/98أ (أنه ممّا أقيم فيه المسبِّب مقام السبب) الـذي هـو معونـة الله ـ تعـالى ـ الـتي هـي الوسيلة إلى الحمد، ولولا ذلك لامتنـع الوصـول إليـه. (وقـال ابـن الـشجري في ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾[4]: هو كقولك: أجبته بالتلبيـةٌ، أي: فتجيبونـه بالثنـاء؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمـصاحبة متعلقـة بحـال محذوفـة، أي: معلـنين بحمـده[5]، والوجهان) اللذان ذكرهمـا ابـن الـشجري مـن تعلـق البـاء بالمـذكور، أو تعلقـه بالمحذوف آتيان (في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[6]) ويحتمل أنه مـن تتمـة الكـلام علـى ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ على معنى: أن الوجهين المتقدمين في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ من كون الباء للمصاحبة والاستعانة آتيان في هذه الآيـة فعلـى هـذا فخـبر المبتـدأ محذوف.

---

(1) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ. تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَـدُّكَ، وَلاَ إِلَـهَ غَيْـرُكَ ﴾ السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الاستفتاح سبحانك اللهم وبحمدك 2/ 34.

(2) انظر إنباه الرواة 1/ 160، معجم المؤلفين: 1/ 238.

(3) انظر راي الخطابي في شرح الدماميني 1/ 217.

(4) الإسراء: 52.

(5) انظر أمالي ابن الشجري: 1/ 96.

(6) الحجر: 98، النصر: 3.

(والسادس: الظرفية) وهي التي يحسن في موضعها 'في'، وذلك إذا دخلت الأماكن والأوقات، (نحو: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[1]،﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[2].

والسابع: البدل) وهي التي يحسن مكانها 'بدل'، (كقول الحماسي:

فَلَيْــتَ لِــي بِهِــمُ قَوْمــاً إِذَا رَكِبُــوا [شَدُّوا][3] الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً[4])

بيت من البسيط لقريط بن أنيف، 'بهم' أي: بدلهم في موقع الحال من فاعل 'لي'، أو متعلق بمتعلقه، و'شدوا' من شد عليه في الحرب إذا حمل، ويروى 'شنوا' من شن إذا فرق؛ لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهاتهم، و'الإغارة' مصدر أغار على العدو، والاسم الغارة، و'فرساناً' و'ركباناً' حالان، (وانتصاب الإغارة على أنه مفعول لأجله) وبه استشهدوا على نصبه معرفاً باللام، قيل: هذا إذا كان 'شد' لازماً بمعنى 'حمل'، وأما إذا كان متعدياً بمعنى 'قوى' فالإغارة مفعول به، وهي دفع الخيل على من يراد قتله أو أخذه[5]، وفيه بحث.

(والثامن: المقابلة) [وتسمى][6] باء العوض، (وهي الداخلة على الأعواض) سواء كانت ثمناً أو لا، (نحو:'اشتريته بألف'، و'كافأت إحسانه بضعف'، وقولهم: 'هذا بذاك') قيل: الصحيح أن معناها السبب إلى هذا مستحق بذاك، أي:

---

(1) آل عمران: 123.

(2) القمر: 34.

(3) في المغني شنوا

(4) البيت لقريط بن أنيف منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 69، شرح أبيات المغني 2/ 302، الخزانة 6/ 253، وللعنبري في لسان العرب (ر. ك. ب) 1/ 429، وللحماسي دون تعيين في الجنى الداني 40، المنصف من الكلام 1/ 218، المع 2/ 336.والشاهد فيه: ان الباء في 'بهم' للبدل.
وقريط هو: ابن أنيف العنبري التميمي، شاعر جاهلي.
انظر الأعلام 5/ 195.

(5) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 218.

(6) في 'س' بإضافة: قد.

بسببه ذكره ابن قاسم[1] (ومنه: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2]، وإنما لم نقدرها) أي: الباء في الآية (باء السببية) يعني: الحقيقية لا العادية؛ لقوله: (كما قال المعتزلة وكما قال الجميع): إن الباء سببية حقيقية (في ﴿لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ﴾[3])، يريد بالجميع أهل السنة والمعتزلة؛ لأن العمل الصالح وإن كان موجباً للدخول وسبباً فيه عند المعتزلة، لكنه يصح نفي سببية الدخول عنه وإثباتها لفضله تعالى، بناءً على أنهم يقولون: إنّ تمكين العباد وإقدارهم على الأعمال الحسنة من الله تعالى، وقيل: أراد به أهل السنة فقط[4]، وقيل: نفسه وغيره من أهل السنة[5] (لأن المُعْطَي بعوض قد يُعْطَي مجاناً) تعليل لقوله: 'وإنما لم نقدرها'، (وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب) أي: العلة/ فإن النحاة يستعملون أحدهما 98/ب
بمعنى الآخر حيث قالوا: تارة العلل المانعة من الصرف، وأخرى الأسباب المانعة، (وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي البائين جمعاً بين الأدلة) فإنه حمل الباء في الآية على المقابلة، وفي الحديث على السببية؛ فجمع بينهما واندفع التعارض بذلك، وقد يدفع بحمل الباء في الحديث على السببية الحقيقية، وفي الآية على السببية العادية.

(والتاسع: المجاوزة كـ'عنْ' فقيل: تختص بالسؤال) هذا قول الكوفيون يدل عليه قوله: وتأول البصريون، (نحو ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[6]) بدليل ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ

---

(1) الجنى الداني 41.

(2) النحل: 32.

(3) هذا جزء من حديث رواه الإمام احمد في مسنده بلفظ: ﴿لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدُكُمْ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَارَسُوْلَ اللَّهِ ! قَالَ: وَلاَ أَنَا، إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ، ووضع يده على رأسه﴾ مسند الإمام احمد 7/ 273، وورد في صحيح مسلم بلفظ ﴿سَدِّدوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ لَنْ يدْخِلَ الْجَنَّةَ أحَداً عَمَلُه... ﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى 17/ 135.

(4) شرح الدماميني: 1/ 219.

(5) قاله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 193 - أ.

(6) الفرقان: 59.

أَنبَائِكُمْ﴾[1]) فإن استعمال السؤال متعدياً إلى [الأنباء][2] والأخبار وما يطلب كشفه بـ(عن) أكثر من استعماله بالباء، (وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾[3]) وجوز الحلبي كون الباء بمعنى في، أي: في جهة أيمانهم[4]، (﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾[5]) أي: عن الغمام، وأجاز الحلبي كونه للحال، أي: ملتبسة بالغمام[6]، (وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة، على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها)[7]، فعلى هذا فالباء سببية، أي: بسبب الغمام، يعني: بسبب طلوعه منها ذكره الحلبي[8] (قال): أي: الزمخشري (ونظيره ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾[9]) أي: باليوم، قيل: التذكير على تأويل السماء بالسقف، والتقدير شيء منفطر به أو على إرادة

---

(1) الأحزاب: 20 قال السيوطي: والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأولوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسأل بسببه خبيرا، وبسبب النساء لتعلموا حالهن، أو تضمين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام، قالوا: ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطعمته بجوع، وسقيته بعيمة، تريد: عن جوع، وعن عيمة. الهمع 2/ 338.

(2) في س: الأشياء.

(3) الحديد: 12.

(4) قال السمين الحلبي: قوله: وبأيمانهم، أي: وفي جهة أيمانهم، وهذه قراءة العامة، أعني: بفتح الهمزة جمع يمين، وقيل: الباء بمعنى: عن، أي: عن جميع جهاتهم. الدر المصون 10/ 241.

(5) الفرقان: 25.

(6) قال السمين الحلبي: قوله: بالغمام في هذه الباء ثلاثة أوجه: أحدها: على السببية، أي: بسبب الغمام يعني: بسبب طلوعه منها ونحوه ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ كأنه الذي تنشق به السماء. الثاني: أنها للحال، أي: ملتبسة بالغمام الثالث: أنها بمعنى عن أي: عن الغمام، كقوله ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا﴾ الدر المصون: 5/ 250.

(7) انظر الكشاف: 3/ 325 - 326.

والزمخشري هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، الملقب بجار الله، الإمام الكبير في التفسير، واللغة، والنحو، وعلم البيان، اخذ الأدب عن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني وغيرهما، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وغيرها(ت 538 هـ).انظر إنباه الرواة 3/ 265 – 272، بغية الوعاة 2/ 279، النجوم الزاهرة 5/ 266، الأعلام 7/ 178.

(8) انظر الدر المصون 8/ 476.

(9) المزمل: 18.

النسب، أي: ذات انفطار كذا قيل[1]، وفي القاموس: السماء معروف ويذكر[2]، (وتأول البصريون) يعني: أكثرهم، وإلا فقد قال الأخفش، والزجاج: بأن الباء في قوله تعالى: (﴿فَسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[3]) بمعنى: عن ذكره الإمام الرازي[4]، (على أن الباء للسببية) قال الرضي: الباء فيه تجريدية، أي: سل بسؤاله خبيراً[5]، وقال الطبري: صِلَةٌ، أي: سله، وخبيراً حال[6] (وزعموا أنها لا تكون بمعنى: عن أصلاً، وفيه) أي: في تأويل البصريين (بُعْد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه) كما هو في الآية، قيل: لا ضير فيه لجواز طي ذكره، والمعنى: فسأل بسؤال الله عالماً خبيراً عن تفصيل الخلق والاستواء[7]، وفيه بحث.

(العاشر: الاستعلاء) قاله الأخفش في (نحو: ﴿مَنْ إن تأمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[8] الآية[9]، بدليل ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾[10]، ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[11] بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[12] وقد مضى البحث فيه[13])، أي: في كون الباء مع المرور للاستعلاء، (وقوله:

---

(1) الكشاف: 3/ 326

(2) القاموس المحيط (س. م. و) 4/ 346.

(3) الفرقان: 59

(4) قال الإمام الرازي: قوله به معناه: عنه، والمعنى: فاسأل عنه خبيراً وهو قول الأخفش التفسير الكبير 17/ 167، وانظر معاني القرآن للزجاج 4/ 73

(5) شرح الكافية: 6/ 27.

(6) انظر جامع البيان في تفسير القرآن 11/ 37. ومعنى صلة زائدة للتوكيد.

والطبري هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ، شيخ المفسرين، الإمام، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، سمع من إسحاق بن إسرائيل، ومحمد بن حميد الرازي وغيرهما، من تصانيفه: جامع البيان في تفسير القرآن وغيره (ت 310 هـ) انظر وفيات الأعيان 4/ 191 - 192، شذرات الذهب 2/ 260، معجم المؤلفين 3/ 190، الأعلام 6/ 69

(7) انظر البحر المحيط 6/ 508، وحاشية الشهاب 7/ 150.

(8) آل عمران: 75

(9) في س بإضافة: أي: على قنطار

(10) يوسف ﷺ: 64.

(11) المطففين: 30.

(12) الصافات: 137.

(13) انظر مغني اللبيب 1/ 101.

أَرَبٌّ يَبُـــولُ الثُّعْلُبَـــانُ بِرَأسِـــهِ

بدليل تمامه:

لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ[1]

بيت من الطويل، رَبٌ خبر محذوف، وجملة يَبولُ صفة والاستفهام/ 1/99
للتحقير، اي: أهذا رب صفته كذا؟، والثعلبانُ تثنية ثعلب، على مارواه أبو حاتم[2]، ويؤيده ما روي انّ بنى تَغْلِب[3] كان لهم صنم، وعنده سادنه غاوي بن ظالم، فأقبل ثعلبان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم، فأنشد غاوي البيت، ثم كسر الصنم، وأتى النبي عليه الصلاة والسلام فقال له: أنت راشد بن عبد الله[4]، وعن الكسائي وغيره أن الثعلبان بضم الثاء واللام والنون ذكر الثعالب، قلت: هذا أبلغ وإن نسب إلى الوهم[5].

---

(1) البيت للعباس بن مرداس أو لغاوي بن ظالم السلمي، أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب (ث. ع. ل. ب) 1/ 237، ولراشد بن عبد ربه في شرح شواهد المغني 1/ 3، وبلا نسبة في الجنى الداني 431، الهمع 2/ 337، شرح أبيات المغني 2/ 304، المنصف من الكلام 1/ 220 والشاهد في البيت قوله: برأسه الباء بمعنى على، اي: على رأسه.

(2) انظر قول أبي حاتم في شرح الدماميني 1/ 220.
وأبو حاتم هو: ابو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة، وابي زيد، والأصمعي، وروى عنه ابن دريد، وغيره، من تصانيفه: إعراب القرآن، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث وغيرها (ت 248 هـ). انظر طبقات النحويين 94 – 96، إنباه الرواة 2/ 58 – 64، شذرات الذهب 2/ 262، الأعلام 3/ 143.

(3) تغلب: قبيلة نسبة إلى تغلب بن وائل. انظر لب الألباب في تحرير الأنساب 97.

(4) هو راشد بن عبد ربه السلمي انظر الإصابة 1/ 653 - 654، البداية والنهاية 2/ 350.

(5) انظر المنصف من الكلام 1/ 220.

(الحادي عشر: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي، والقتبي، وابن مالك، قيل: والكوفيون[1]) قال ابن جني: إنّ أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء[2]، ورُدَّ بأنه شهادة على النفي فلا تقبل، وأجيب: بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام: معلومة، نحو: إن العرب لم تنصب الفاعل، [و][3] ظنية عن استقراء صحيح، نحو: ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة، وشائعة غير منحصرة، نحو: لم يطلّق زيد امرأته من غير دليل؛ فهذا هو المردود، وكلام ابن جني من الثاني؛ لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب[4].

(وجعلوا منها ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾[5]،

وقوله: (شَرِبْنَ.............................. ....)

أي: السحب، (..... بِمَاءِ الْبَحْرِ......... ....)

أي: منه، (............... . ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ....)

أي: توسعت.

صدر بيت من الطويل لأبي ذؤيب يصف السحاب عجزه:

---

(1) قال ابن مالك: "ولموافقة "من" التبعيضية أثبته الكوفيون والقتبي، وذكره الفارسي في التذكرة، وروي عن الأصمعي" الكافية الشافية 1/ 363.

والقتبي هو: ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عالم مشارك في أنواع العلوم كاللغة، والنحو، والتفسير، والأدب، والتاريخ وغيرها، حدث عنه ابن راهويه وطبقته، وروى عنه ابنه أحمد، وابن درستويه، من تصانيفه: غريب القرآن، أدب الكاتب، عيون الأخبار وغيرها (ت 276 هـ).

انظر النجوم الزاهرة 3/ 75 - 76، شذرات الذهب 2/ 169، معجم المؤلفين 2/ 297، الأعلام 4/ 137

(2) قال ابن جني: "فاما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت" سر صناعة الإعراب 1/ 134.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) الجنى الداني: 44 – 45، وانظر شرح الدماميني 1/ 221.

(5) الإنسان: 6.

مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

مَتَى بمعنى: مِنْ، ولُجج جمع لجة وهى معظم الماء، ونَئيج - بفتح النون وكسر همزة بعدها ياء ساكنة وجيم - المر السريع مع صوت، [قيل: إن السحاب يدنو من البحر الملحي فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون صوت مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى، وإليه يشير قول من أرسل هدية إلى مخدومه:

كَالْبَحْرِ يُمْطِرُهُ السَّحَابُ وَمَالُهُ فَضْلٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ[2]][3]

(وقوله:

شُرْبُ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ[4])

---

(1) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1/ 129، وروايته في شرح أشعار الهذليين:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَعَّدَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وله في الخصائص 1/ 453، سر صناعة الإعراب 1/ 146، شرح شواهد المغني 1/ 318، لسان العرب (ش. ر. ب) 1/ 487، وبلا نسبة في الجنى الداني 43، المنصف من الكلام 1/ 221، الهمع 2/ 375، شرح الأشموني 3/ 361 والشاهد فيه: أن الباء للتبعيض بمعنى مِنْ.
وأبو ذؤيب هو: خويلد بن خالد بن مُحَرِّث بن زيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد ابن هذيل، شاعر إسلامي مخضرم (ت 28 هـ).
انظر الشعر والشعراء 472 – 474، الخزانة 1/ 274، الأعلام 2/ 325.

(2) بيت من الكامل، قاله هبة الله بن الحسن أبو القاسم، المعروف بالبديع الأسطرلابي، منسوب له في النجوم الزاهرة 5/ 267، وفيات الأعيان 6/ 51.

(3) ساقط من س.

(4) البيت لعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية 2/ 114، ولعمرو بن ربيعة في لسان العرب (ح. ش. ر. ج) 2/ 458، ولجميل أو لعمرو، أو لعبيد في شرح شواهد المغني 1/ 320، المقاصد النحوية 2/ 279، وبلا نسبة في الجنى الداني 44، الهمع 2/ 336.
وجميل هو: أبوعمرو جميل بن عبد الله بن معمر العذري أحد عشاق العرب المشهورين ويعرف بجميل بثينة (ت 80 هـ). انظر طبقات الشعراء 229 – 230، الشعر والشعراء 315 – 322، الأعلام 2/ 128.

عجز بيت من الكامل لجرير، أو لجميل، صدره:

فَلَثَمـــتُ فَاهَـــا آخِـذاً بِقُرُونِهَـــا

لَثم الفمَ إذا قبّله، والقرونَ جمع قرن وهي الخصلة مـن الـشعر، والنزيـفَ السكران أو العطشان الذي جف لسانه، والحشرجَ الكوز الرقيق، يقول: قبلت فم المحبوبة ممسكاً بخصل شعرها شارباً ريقها شرباً مثل شرب النزيف من الماء البـارد، (قيل: ومنه ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[1]) قـال الرضـي: مـذهب ابـن جـني أنهـا زائدة؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسـه[2]، (والظاهر أن الباء فـيهن) أي: في الأمثلة المذكورة/ (للإلصاق) على الأصل، (وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، 99/ب وإن في الكلام حذفاً وقلباً فإن مسحَ يتعـدى إلى المـزال عنـه بنفسه، وإلى المزيـل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء) فحذف المزيل الذي هو المـاء، وحـصل القلب بإدخال الباء على المزال عنه وهو الرؤوس، (ونظيره) في القلب فقط (بيت [كتاب سيبويه][3]:

كَنَـــوَاحِ رِيـــشِ حَمَامَـــةٍ نَجْدِيَّـــةٍ   وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَـصْفَ الْإِثْمِدِ[4])

بيت مـن الكامل لخُفَاف بن ندبة، قـال الأعلـم: أراد كنـواحي، فحـذف اليـاء ضرورة[5]، شبه شفتي امرأة بالنواحي ريش الحمام في رقتها ولطافتها، بكسر

---

(1) المائدة: 6.

(2) شرح الكافية: 6/ 26.

(3) في المغني الكتاب.

(4) البيت لخفاف بن ندبة منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش 3/ 140، شرح شـواهد المغنـي 1/ 324، لسان العرب (ت. ي. ز) 5/ 316، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 772، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 416.
والشاهد فيه: أن في البيت قلبا، والأصل: مسحت اللثتين بعصف الإثمد.

(5) شرح شواهد المغني 1/ 224.

التاء، واللثةُ بكسر اللام ما حول الأسنان من اللحم، والإثمدُ بالكسر حجر الكحل، وعصفه ما سحق منه، من عصفت الريح إذا هبت بشدة فسحقت ما مرت به، وهو مصدر أريد به المفعول، وإليه أشار بقوله: (يقول: إن [لهاتك][1] تضرب إلى [السمرة][2] فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد) ويروى بضم التاء، ومعناه قبلتها فمسحت عصف الإثمد في شفتيها، وقال الزمخشري: أراد بالحمامة النجدية الفاختة؛ لأنها لا تسكن غور تهامة ولا ما ولاها[3]، وإنما تسكن في نجد، والعصفُ ورق الزرع، وليس الإثمد بشيء ينبت فيكون له ورق؛ لأنه حجارة، ولكنه من الأشياء التي لا تكون ببلاد العرب فلا يقفون على حقيقته، كقوله:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[4]

شبه سواد لثة المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة، وأراد: مسحت اللثتين بعصف الإثمد (فقلب معمولي مسح) لعدم الالتباس (وقيل في شربن: إنه ضُمِّنَ معنى روين) فعدى بالباء (ويصح ذلك) التضمين (في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾[5] ونحوه، وقال الزمخشري في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾: المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل[6].

(1) في س، والمغني لثاتك.

(2) في المغني سمرة.

(3) الأفصح أن يقول: ولا ما وليها، ولعله قلب الياء ألفا على لغة طيء، كبُقَى في بُقِيَ.

(4) عجز بيت من الرجز لرؤبة العجاج في ديوانه 180، صدره:

جَارِيَةٌ لاَ تَأْكُلُ الْمُرَقَّقَا

وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 324.

(5) الإنسان: 6.

(6) الكشاف: 4/ 514.

الثاني عشر: القسم، وهي) أي: الباء (أصل [حروفه][1]؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل [معها][2]، نحو: أقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي)[3]، قال ابن جني: القسم جملة إنشائية تؤكد بها أخرى؛ فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإلا فللاستعطاف (نحو: بالله هل قام زيد؟، أي: أسألك بالله مستحلفاً)[4].

الثالث عشر) بفتح الثاء على البناء، ولا يجوز فيه الضم على الإعراب لامتناع إضافته إلى الثاني كما يجوز في نحو ثالث عشر مضافاً إلى الثاني مبنياً، قال الرضي: إذا عُرِّفَ نحو: ثالث عشر، وثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام أيضاً[5]:/ (الغاية، نحو: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾[6]، أي: 1/100 إليّ، وقيل: ضُمِّنَ أحسنْ معنى: لطف.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة في نحو: أحسن بزيد) قال الرضي: وقد تحذف إن كان المتعجب منه أنْ وصلتها، نحو: أحسن أنْ تقول[7] (في قول الجمهور) من البصريين: (إن الأصل: أحسن زيد) على بناء الماضي، وزيدٌ فاعله (بمعنى): صار (ذا حسن) على أن همزته للصيرورة[8] (ثم غيرت صيغة الخبر إلى) صيغة (الطلب وزيدت الباء) في الفاعل (إصلاحاً للفظ) من جهة أن أفعلْ في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير اللام،

---

(1) في س: والمغني أحرفه.

(2) في س والمغني معه.

(3) في س بإضافة: ويقال قسم السؤال.

(4) انظر قول ابن جني في المنصف من الكلام 1/ 222.

(5) انظر شرح الكافية 4/ 260.

(6) يوسف ﷺ 100.

(7) شرح الكافية 5/ 250 - 251.

(8) في س بإضافة: كما في أبقل المكان.

والأمر لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً كـ'اضرب زيداً'، أو مجروراً كـ'امرر به'، فزادوا الباء والتزموها، ليكون اللفظ بمنزلة 'امرر به'؛ ولأنه لو قيل: 'أحسن زيداً' لم يدر أنه تعجب أم أمر !، ونسب الرضي القول إلى سيبويه[1]، وضعف بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، وبأنّ صار ذا كذا قليل، وبأنّ زيادة الباء في الفاعل قليل[2] (وأما إذا قيل: بأنه أمر لفظاً ومعنىً، وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً، فالباء معدية مثلها في 'امرر بزيد') فتكون الهمزة للصيرورة أي: صيره ذا حسن، هذا مذهب الزجاج، قيل: ذهب الفراء، والزمخشري، وابن خروف إلى أن 'أحسن زيد' أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسنداً إلى ضميره، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن، فكأنه قيل: 'أحسن يا حسن بزيد'[3]، وعبارة المصنف صالحة لهما، وفيه أنّ الهمزة حينئذ تكون للتعدية، (والغالبة في فاعل كفى) بمعنى: حسب في (نحو: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[4]، وقال الزجاج: دخلت لتضمن 'كفى' معنى 'اكتف'[5]، وهو) أي: قول الزجاج (من الحسن بمكان) أي: واقع بمكان على حال كونه من الحسن والقبول والتنوين للتنويه، (ويصححه قولهم: 'اتقى الله امرؤ فعل خيراً) استئناف لطلب فعل الخير من المرء، أوصفة له بتقدير القول؛ لأنه يدل عليه تفسيره[6] (يثب عليه، أي: ليتق وليفعل) يعني: أن الماضي هنا بمعنى الأمر (بدليل جزم 'يثب') فإن حرف الشرط يقدر بعده كما يقدر بعد الأمر الصريح، (ويوجبه) أي: قول الزجاج، (قولهم: 'كفى بهند' [بترك التاء) فلولا أنّ

---

(1) شرح الكافية 5/ 250 - 251.

(2) شرح الكافية 5/ 251.

(3) المنصف من الكلام 1/ 222 - 223، وانظر الجنى الداني 47.

(4) الرعد: 43.

(5) قال الزجاج: '... معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، المعنى: اكتفوا بالله في شهادته' معاني القرآن 2/ 134، وانظر الجنى الداني 47.

(6) في 'س' بإضافة: بقوله: ليفعل.

كُفىْ هنا بمعنى الأمر لقيل:كفت بهند][1] بتاء التأنيث، (فإن احتج بالفاصل) بـأن يقال: [ترك التاء فيه للفاصل][2]، لا لتضمين كُفىْ معنى: اكتف (فهو) أي: ترك التاء للفاصل (مجوز لا موجب ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ ﴾[3]) بتأنيث الفعل فيهما مع الفاصل وهو مِنْ، وأما ترك التاء في كُفى بهند/ فواجب فلا يكون للفاصل، (فإن عورض) بأن يقال: إنّ ما ادعيتم من أنّ الفاصل مجوز لترك التأنيث لا موجب له، مُعَارَضٌ (بقولك: أحسن بهند) فإن أحسنْ بمعنى الماضي، والباء فاصلة، وتَرْكُ التاء فيه واجب فليكن كُفى بهندْ من هذا القبيل، دفعه بقوله: (فالتاء لا تلحق صيغ الأمر) يعني: أن الفرق ثابت لأن أحسنْ صيغة أمر، وصيغة الأمر لا تقبل التاء (وإن كان معناها الخبر) وأما كُفىْ فهو عند الخصم فعل ماض خبري، فلا مانع من إلحاق التاء، (وقال ابن السراج) أبو بكر محمد بن السري، أخذ الأدب عن المبرد، وأخذ عنه [الفارسي][4] والرماني، توفي سنة عشرة وثلاثمائة[5] (الفاعل ضمير الاكتفاء) المفهوم من كُفىْ (وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر[6])؛ إذ ليس في اللفظ ما يتعلق به إلا هو، فهو مع ذلك يُجَوِّز كون الباء للحال، والمعنى: كفى هو، أي: الاكتفاء حال كونه ملتبساً بالله، (وهو) أي: جواز تعلق الجار بالضمير (قول 100/ب

---

(1) ساقط من سْ.

(2) في سْ: ترك التأنيث في كُفىْ يمتد للفاصل.

(3) فصلت: 47.

(4) في سْ: السيرافي وكلاهما أخذ عن المبرد.

(5) انظر إنباه الرواة 3/ 145 – 149، وفيات الأعيان 4/ 339 – 340، شذرات الذهب 2/ 273 – 274، الأعلام 6/ 136.

والرماني هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، من كبار النحاة، أخذ العلم عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد، وروى عنه التنوخي، والجوهري وغيرهما، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح المقتضب وغيرها (ت 384 هـ).

انظر إنباه الرواة 2/ 294 – 296، البلغة 210 - 211، بغية الوعاة 2/ 180 - 181، الأعلام 2/ 211.

(6) انظر قول ابن السراج في الجنى الداني 49 – 50.

الفارسي، والرماني أجازا) تعلق الباء بـ"هو" في (مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح"، وأجاز الكوفيون إعماله) أي: إعمال ضمير المصدر (في الظرف وغيره)[1] واحتجوا بقول زهير:

وَمَا الْحَرْبُ إِلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ[1]

أي: وما الحديث عنها، (ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً) سواء أعمل في الظرف أو غيره، وخرجوا البيت على تعليق "عن" بـ"أعني" مقدراً"[3]، أو بالمرجم، أو بما دل عليه المرجم، أي: مرجماً عنها، أو على تقدير: وما هو الحديث عنها؛ على أن الحديث بدل من "هو"، ثم حذف (قالوا: ومن مجيء فاعل "كفى" هذه) التي لم تتعد إلى مفعول (مجرداً عن الباء قول سُحَيم) مصغر "أسحم"، بمعنى: أسود، تصغير ترخيم، اسمه عبد بني الحسحاس، وهو شاعر مخضرم[4]، وقدم على عمر بن الخطاب فأنشد قوله:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً"[5]

---

(1) قال ابن قاسم: "ورد بأن الباء ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمرا، قلت: وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله مضمرا وهو مذهب الكوفيين، وأجاز ابن جني، والرماني أن يعمل في المجرور، وحكي عن الفارسي" الجنى الداني 50، وانظر شرح الدماميني 1/ 224.

(2) بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمي في ديوانه 71، شرح شواهد المغني 1/ 384، المنصف من الكلام 1/ 224، الخزانة 3/ 10، لسان العرب (ر. ج. م) 12/ 228، وبلا نسبة في الهمع 3/ 43.

(3) قال السيوطي: "... والبصريون تأولوه على أن "عنها" متعلق بـ"أعني" مقدراً". الهمع 3/ 43.

(4) في "س" بإضافة: أدرك النبي – عليه الصلاة والسلام –.
وانظر الشعر والشعراء 258، 259، الإصابة 2/ 109، 110، الأعلام 3/ 79

(5) عجز بيت من الطويل سيأتي ذكر صدره في الشرح، وهو لسحيم منسوب له في الكتاب 2/ 26، سر صناعة الإعراب 1/ 151، الإنصاف 1/ 168، شرح التصريح 2/ 61، شرح شواهد المغني 1/ 325، الخزانة 1/ 287، المقاصد النحوية 3/ 665، لسان العرب (ك. ف. ي) 7/ 701، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني 1/ 381 – 382، شرح الكافية الشافية 1/ 482، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 115، أوضح المسالك 2/ 172، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 24، شرح الأشموني 2/ 33.

فقال له عمر: لو قدمت الإسلام على الشيبْ لأجزتك، وقال ابن حبيب: أنشد رسول الله عليه الصلاة والسلام قول سحيم:

الْحَمْـدُ لِلَّـهِ حَمْـداً لاَ انْقِطَـاعَ لَـهُ   فَلَـيْسَ إِحْـسَانُهُ عَنَّـا بِمَقْطُـوعِ[1]

فقال: أحسن وصدق[2]، والبيت من الطويل صدره:

عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـزْتَ غَادِيـاً

عُميرةَ نصب بـودعْ أمر من التوديع، وغادياً من الغدوّ ضد الرواح، وناهياً حال أو تمييز، (ووجه ذلك ـ على ما اخترناه ـ) من كون الباء زائدة في الفاعل (أنه لم يستعمل كفىْ هنا بمعنى اكتفْ.

ولا تزاد الباء في فاعل كفىْ التي بمعنى: أجزأ وأغنى) قال الفيومي: أجزأ الشيء فجزأ غيره كفى وأغنى[3]، (ولا التي بمعنى وقيْ والأولى متعدية لواحد كقوله:

قَلِيـلٌ مِنْـكَ يَكْفِينِـي/ وَلَكِـنْ   قَلِيلُـكَ لاَ يُقَـالُ لَـهُ قَلِيـلُ[4]) 101/أ

بيت من الوافر يحتمل المدح والذم، قال بشار:

---

(1) انظر قول ابن حبيب في شرح شواهد المغني 1/ 327.

(2) شرح شواهد المغني 1/ 327.

(3) في سْ بإضافة: وفي القاموس: أجزى عنه فجزى فلان أغنى عنه لغة في الهمز.
وانظر المصباح المنير (ج. ز. ء) 59.

(4) البيت لأبي نصر احمد بن علي الميكالي منسوب له في معاهد التنصيص 3/ 259، وبلا نسبة في شرح الدماميني على المغني 1/ 224، وشرح أبيات المغني 2/ 343.

وَإِذَا أَقَـلَّ لِـي الْبَخِيـلُ عَذَرْتُـهُ   إِنَّ الْقَلِيـلَ مِـنَ الْبَخِيـلِ كَثِيرُ[1]

وقال المتنبي:

وَقَنِعْـتُ بِاللُّقْيَـا وَأَوَّلِ نَظْـرَةٍ   إِنَّ الْقَلِيـلَ مِـنَ الْحَبِيـبِ كَثِيرُ[2]

(والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾[3]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[4]) أي: فسيكفيك الله مؤنة شقاقهم؛ لأن الذوات لا تكفى.

(ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال:

كَفَـى ثُعَـلاً فَخْـراً بِأَنَّـكَ مِنْهُـمُ   وَدَهْرٌ لَأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ[5])

من بحر الطويل، (ولم أر من انتقد عليه ذلك) من شراح كلامه، (فهذا) أي: ترك الانتقاد (إما لسهو عن شرط الزيادة) أي: زيادة الباء في فاعل كفى [إذا كان قاصراً، وأما إذا كان متعدياً فزاد في مفعولها كما سيأتي، وعليه قول ابن عصفور: والباء تكون زائدة في فاعل كفى][6] ومفعولها[7] فلا تغفل، (أو لجعلهم

---

(1) البيت لبشار بن برد في ديوانه 4/ 81. وبشار هو: أبو معاذ بشار بن برد المرعث العقيلي بالولاء، أشعر المولدين على الإطلاق، كان شاعرا راجزا شجاعا خطيبا (ت 167 هـ).
انظر الشعر والشعراء 550 – 552، الخزانة 3/ 230 - 231، الأعلام 2/ 52.

(2) بيت من الكامل للمتنبي في ديوانه 50.

(3) الأحزاب: 25.

(4) البقرة: 137.

(5) البيت للمتنبي في ديوانه 32، الأمالي الشجرية 1/ 201، شرح الدماميني 1/ 224، المنصف من الكلام 1/ 224، شرح أبيات المغني 2/ 345.
والشاهد فيه: زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد.

(6) ساقط من س.

(7) انظر المقرب 223، والمنصف من الكلام 1/ 224.

هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء) [وهو علم محذوف، أو ضمير الاكتفاء][1] على رأي ابن السراج[2]، (وثعل) كصُرَد (رهط الممدوح) شجاع بن محمد الطائي، (وهم بطن من طيئ وصرفه للضرورة) وإنما منع من الصرف (إذ فيه العدل والعلمية كعمر) ويجوز تعلق إذ بالصرف المقيد بالعلة أيضاً، وفيه رد لما في المحكم بنو ثعل بطن وليس بمعدول؛ إذ لو كان كذلك لم يصرف[3] (ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، وأهل صفة له بمعنى: مستحق، واللام متعلقة بأهل[4]) قدمت عليه للقافية (وجوز ابن الشجري في: دهر ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: يفتخر بك وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل، والثاني: كونه معطوفاً على فاعل كفى) [وهو بأنك منهم فإن له محلين جر ورفع][5]، (أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه) بيان لحاصل المعنى بدليل قوله: (وهذا وجه لا حذف فيه) فلا يرد ما قيل: هذا التفسير يشعر بتعلق الباء بفخروا، وهو ليس كذلك، فالأولى أنهم أجزاهم من جهة الفخر كونه منهم، وزمانه الذي هو فيه[6].

---

(1) في س: بأن يقدر كفى علم بأنك منهم، فحذف الفاعل وأقيم متعلقه مقامه، أو يقدر الفاعل ضمير الاكتفاء

(2) قال الشمني: وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر المنصف من الكلام 2/ 224.

(3) المحكم والمحيط الأعظم (ث. ع. ل) 2/ 92، وانظر اللباب في تحرير الأنساب 169.

(4) قال البغدادي: قال ابن جني: ارتفع أهل لأنه وصف لدهر، وارتفع دهر بفعل مضمر دل عليه أول كلامه، فكأنه قال: وليفخر دهر لأن أمسيت من أهله لا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل ههنا شرح أبيات المغني 2/ 349.

(5) ساقط من س.

(6) المنصف من الكلام 1/ 225.

(والثالث: أن تجره بعد أن ترفع ُفخراً، على تقدير كونه فاعل كفىٰ والباء متعلقة بـُفخرٰ، لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف) على مجرور الباء (وتقدير أهلاً خبر لـُهوٰ محذوفاً[1]، وزعم المعري) أبو العلاء أحمد بن سليمان الضرير، شارح ديوان المتنبي، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة[2] [والمعري نسبة إلى معرة، وهي بلدة بقرب حلب][3]: (أنّ الصواب نصب ُدهرٰ بالعطف على ُنعلاً، أي: وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله) خبر ُأمسيتٰ، والجملة/ الاسمية صفة 101/ب لـُدهرٰ (أنه أهل) بفتح أنّ فاعل كفىٰ (بكونك من أهله) متعلق بـُأهل[4]، (ولا يخفى ما فيه من التعسف) [والأخذ على غير الطريق][5]، وأشار إلى ما يزيله بقوله: (وشرحه) أي: شرح ما زعم المعري (أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ُنعلاً و) على (الفاعل المتأخر، وهو أنك منهمٰ منصوباً ومرفوعاً) مفعول عطف ثم فسرهما على ترتيب اللف بقوله: (وهما ُدهراً وأنٰ ومعمولاها وما تعلق بخبرها) وهو لكونك من أهلهٰ، (ثم حذف) من البيت (المرفوع المعطوف) وهو أنٰ هذه مع متعلق خبرها (اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الربعي) علي بن عيسى، البغدادي المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي، ثم خرج إلى شيراز فقرأ على الفارسي عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد، توفي سنة عشرين

---

(1) انظر الأوجه الثلاثة في أمالي ابن الشجري 1/ 201 – 203.

(2) انظر بغية الوعاة 1/ 315 – 317، وفيات الأعيان 1/ 113 – 116، شذرات الذهب 2/ 280 – 28، الأعلام 1/ 157.

(3) ساقط من ُسٰ.
وانظر معجم البلدان 5/ 156.

(4) وقال ابن الشجري: ُوالمعري أسقط حكم الرفع، وذلك أنه قال: وبعض الناس يرفع ُدهراً ولا ينبغي أن يلتفت إليهٰ الأمالي الشجرية 1/ 202.

(5) ساقط من ُسٰ.

وأربعمائة[1]، والربعي ـ بفتح الراء ـ نسبة إلى ربيعة اسم قبيلة (أن النصب) أي: نصب ْدهراً (بالعطف على اسم أنّ) وهو الكاف، (وأنْ أهلْ عطف على خبرها) وهو ْمنهمْ، والمعنى: كفى ثعلاً فخراً أنك منهم، وأن ْدهراً أهل، أي: مستحق بكونك من أهله، (ولا معنى للبيت على تقديره) كما عرفت مع أنه يلزم أن يكون اسم أنْ نكرة[2]، قيل: قد يكون له معنىً فإنْ ْدهراً إذا تأهل بوجوده فيه كان هذا شرفاً للدهر، ولا شك أنه من ثعل، فحصل الفخر للقبيلة من حيث إن واحداً منها يشرف الدهر بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه[3].

(والضرورة) أي: زيادة الباء في الفاعل ضرورة (كقوله:

أَلَـمْ يَأْتِيـكَ وَالْأَنْبَـاءُ تُنْمِـي ... بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ[4])

بيت لقيس بن زهير العبسي، ْالأنباءْ جمع نبأ بمعنى الخبر، وْتنميْ ترتفع وتنقل[5]، وْاللبونْ ذات اللبن من الشاة والإبل، ويروى قلوص، وهي الشابة من النوق، وبنوا زياد هم الربيع وإخوته[6]، (وقوله:

---

(1) انظر وفيات الأعيان 3/ 336، الوافي بالوفيات 2/ 248 - 249، معجم المؤلفين 2/ 484، الأعلام 4/ 318.

(2) انظر الأمالي الشجرية 1/ 311.

(3) المصدر السابق 1/ 313.

(4) البيت لقيس بن زهير منسوب له في شرح أبيات سيبويه 1/ 340، شرح المفصل لابن يعيش 10/ 104، شرح شواهد المغني 1/ 328، وبلا نسبة في الجنى الداني 50، الإنصاف 1/ 30، الخصائص 1/ 333، رصف المباني 149، سر صناعة الإعراب 1/ 92، شرح الأشموني 1/ 164، الخزانة 8/ 359.
وقيس هو: أبو هند قيس بن زهير بن جَذِيمَة بن رواحة العبسي، شاعر جاهلي، كان يلقب بقيس الرأي لجودة رأيه، وكان فارسا داهية، يضرب به المثل، فيقال: أدهى من قيس (ت 10 هـ).
انظر معجم الشعراء 239 - 240، الخزانة 1/ 288، الأعلام 5/ 206.

(5) في ْسْ بإضافة: خبر المبتدإ، والجملة معترضة، والباء زائدة في الفاعل.

(6) انظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 431 – 432.

مَهْمَــا لِــيَ اللَّيْلَــةَ مَهْمَــا لِيَــهْ   أَوْدَى بِنَعْلَــــيَّ وَسِــــرْبَالِيَهْ[1]

بيت مقفى من السريع لعمرو بن ملقط الطائي، النعلُ ما وقيت به القدم من الأرض، والسربالُ القميص، أو الذراع، أو كل ما لبس على البدن.

(وقال ابن الضائع في البيت الأول: إن الباء متعلقة بـتَنمي، وإن فاعل يأتي مضمراً، [والمسألة][2] من باب الإعمال[3]) فاعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على رأي البصريين فلا اعتراض ولا زيادة، وقيل: فاعل يأتي مضمر دل عليه الإنباء، أي: ألم يأتيك النبأ بما لاقت، وقيل: الفاعل لبونُ، وفي لاقتْ ضميرها، أي: ألم يأتيك لبون بني زياد، أي: خبرها بما لاقت هي، وفيه شاهد على إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة، وروي بالجزم وبلفظ أهل أتاك والأنباء تنمي ؟، وفيه شاهد على الجمع بين الهمزة وهل[4].

(وقال ابن الحاجب في البيت الثاني: الباء معدية كما تقول: ذهب بنعلي[5]،) وسرباليهُ عطف على/ نعليَّ، والهاء للسكت كما في: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[6]، (ولم يتعرض لشرح الفاعل) لـأودى (وعلام يعود إذا قدر ضميراً 101/ب

---

(1) البيت لعمرو بن ملقط الطائي في شرح شواهد المغني 1/ 330، أمالي ابن الحاجب 2/ 658، المقاصد النحوية 2/ 458، ضرائر الشعر 63 الخزانة 9/ 18، ولابن الأعرابي في لسان العرب (م. ه. ه) 8/ 393.
وبلا نسبة في الجنى الداني 51، الهمع 2/ 451، المنصف من الكلام 1/ 225.
والشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: أودى بنعليّ.
وعمرو بن مِلْقَط هو: عمرو بن ثعلبة بن عتاب بن ملقط الطائي، شاعر جاهلي كان معاصرا لعمرو بن هند.
انظر الخزانة 9/ 25، الأعلام 5/ 75.
والشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: أودى بنعلي.

(2) في المغني فالمسألة.

(3) انظر قول ابن الضائع في شرح الدماميني على المغني 1/ 225 - 226.

(4) انظر شرح شواهد المغني 1/ 330.

(5) أمالي ابن الحاجب 3/ 135 - 136.

(6) الحاقة: 29.

في أودى؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي: مود، أي: ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث ﴿ لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ) وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ ﴾، هذا في رواية ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري[1] (أي: ولا يشرب هو) أي: الشارب؛ (إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني) لأنه قد حصل زجره بأول الحديث وبقى زجر الشارب.

(والثاني مما تزاد فيه الباء: المفعول) قال الرضي: زيادتها فيه مطردة[2]، وقال ابن قاسم: غير مقيسة مع كثرتها[3]، (نحو: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[4] ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾[5]،﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾[6]، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾[7]،﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ ﴾[8]، أي: يمسح السوق

---

(1) صحيح البخاري، كتاب: الأشربة، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ 7/ 136.

وابن عباس هو: أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ابن عم الرسول ﷺ حبر الأمة، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديث، روى عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعلي، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر- رضي الله عنهم جميعا- وغيرهم، وروى عنه: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأخوه كثير وغيرهم (ت 68 هـ) انظر غاية النهاية 2/ 425، 426، الإصابة 2/ 442 – 448، أسد الغابة 3/ 291 – 295، الأعلام 4/ 95.

والبخاري هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الحافظ صاحب الصحيح، إمام هذا الشأن، والمقتدى به فيه، روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي، وإبراهيم بن المنذر، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وروى عنه الترمذي، وإبراهيم بن إسحاق، وأبو يحيى البزار وغيرهم، من تصانيفه: صحيح البخاري، والتاريخ الكبير، والسنن في الفقه وغيرها (ت 256 هـ).

انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 16/ 84– 108، شذرات الذهب 2/ 134– 136، الأعلام 6/ 34.

(2) انظر شرح الكافية 6/ 27.

(3) وانظر الجنى الداني 51.

(4) البقرة: 195.

(5) مريم: 25.

(6) الحج: 15.

(7) الحج: 25.

(8) ص: 33.

مسحاً) وإنما حملت الباء في هذه الآيات على الزيادة؛ لأن الأفعال فيها مما يتعدى بنفسه، وإنما خص التفسير بالأخير إشعاراً بأن ْمسحاً نصب بفعل مقدر هو خبر ْطفقَ لا ْيطفقْ؛ لأن خبره لا يكون إلا مضارعاً، وجوز أبو البقاء كونه حالاً[1]، ورده الحلبي بأن ْطفقَ لابد له من خبر[2]، (ويجوز أن يكون صفة، اي: مسحاً واقعاً بالسوق) فلا تكون الباء زائدة بل للإلصاق [فالأولى أن يقول][3] اي مسحاً ملتصقاً بالسوق[4] (و) نحو (قوله:

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ)[5]

من مشطور الرجز وقبله:

نَحْنُ بَنُوا ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجْ

ْضبةُ هو ابن أدغم تميم بن مر، وْالفلجْ: الظفر والفوز، ولم يحك الجوهري فيه غير سكون اللام[6]، قيل: فيحتمل أن يكون الشاعر فتحها إتباعاً لفتحة الفاء للضرورة[7].

---

(1) قال العكبري: ْو﴿ مَسْحًا ﴾ مصدر في موضع الحال، وقيل: التقدير: يمسح مسحاً التبيان في إعراب القرآن 2/ 311.

(2) انظر الدر المصون 5/ 535.

(3) ساقط من ْسْ.

(4) في ْسْ بإضافة: وهذا أولى من تفسير المصنف معنى.

(5) البيت لعمر بن حارثة في لسان العرب (ب. ا) 15/ 443، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 284، ورصف المباني 143، شرح شواهد المغني 1/ 332، معاني الحروف للرماني 38، ضرائر الشعر 63، لسان العرب (ب.) 1/ 309 والشاهد فيه: قوله: بالفرج، على زيادة الباء.

وضبة هو: تميم بن مر بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، جد جاهلي، بنوه بطون كثيرة.

انظر جمهرة أنساب العرب 203 – 206، الأعلام 2/ 87 – 88.

(6) انظر الصحاح (ف. ل. ج) 1/ 306 - 307.

(7) انظر المنصف 1/ 226، وحاشية الدسوقي على المغني 1/ 294.

(الشاهد في) الباء (الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، نحو:

سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[1])

عجز بيت من البسيط لعبيد بن حصين الراعي صدره:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ

وقبله:

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا لُبْنَى وَصَلَّى عَلَى خَالَاتِهَا الْأُخَرِ

(صلى) أي: رحم الرحمن، و(لُبْنَى) كـ(حبلى)، وفي رواية ليلى، عطف بيان لابنتها، وضمير (هن) للنسوة المذكورة، و(الحرائر) جمع (حرة) على غير قياس، مثل: مرة ومرائر، قال السهيلي: لا نظير لهما؛ لأن باب (فعلة) يجمع على (فعل) مثل: غرفة وغرف، وإنما جمعت (حُرَّة) على حرائر لأنها بمعنى: كريمة، و(مُرَّة) على مرائر؛ لأنها بمعنى خبيثة الطعم، و(الأخمرة) جمع خمار بالكسر، وهو ما تستر به المرأة رأسها، و(السود) جمع أسود، و(المحاجر) جمع محجر كـ(مسجد، ومنبر)، وهو ما يبدوا من النقاب من الجفن الأسفل، وقد يكون من الأعلى، و(لا يقرأن) صفة ثانية لـ(ربات)، والمراد: وصف تلك النسوة بأنهن كريمات في العرب لا من نسائهم البدويات اللاتي لا يقرأن القرآن، واسودت محاجرهن من الشمس لكثرة خروجهن للحاجات،/ 102/ ب

---

(1) البيت لعبيد بن حصين الراعي في المعاني الكبير 2/ 1138، لسان العرب (س. و. ر) 4/ 744، وبلا نسبة في الجنى الداني 217، شرح شواهد المغني 1/ 336 - 337.

والشاهد فيه: زيادة الباء في المفعول في قوله لا يقرأن بالسور.

وعبيد هو: أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الراعي، ولقب بالراعي لكثرة وصفه للإبل، وهو من أصحاب الملحمات (ت 90 هـ).

انظر طبقات فحول الشعراء 2/ 502، الوافي بالوفيات 19/ 283 - 284، شرح شواهد المغني 1/ 336 - 337، الأعلام 4/ 188 - 189.

(وقيل: [ضمن][1] ﴿ تُلْقُوا ﴾[2]معنى تُفضوا) من الإفضاء بمعنى: الإيصال؛ فإنه يتعدى بالباء وإلى، (ويُريدُ معنى يُهمّ، ونرجوُ معنى نُطمع، ويُقرأنَ معنى يُرقين، ويتبركن، وأنه يقال: قرأت بالسورة على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك [فيه][3]، قاله السهيلي) [وكأنه لم يقف على القول بالتضمين في هزي، ويُمدد؛ فلهذا لم يتعرض لهما، نعم جوز الزمخشري في آية مريم كون الباء صلة للتأكيد، وكونها للتعدية بتنزيل هزي منزلة اللازم للمبالغة، أي: افعلي الهزية][4]، (وقيل: المراد: لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء للآلة كما في كتبت بالقلمِ أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك) [وهذا الوجه][5] نسبه ابن قاسم إلى المبرد[6]، ونقل عنه أبو البقاء أنها ليست بزائدة، بل هي متعلقة بالفعل كمررت بزيد[7]، (وكثرت زيادتها في مفعول عرفتُ ونحوه) قال الرضي: تزاد قياساً في مفعول علمتُ، وعرفتُ، وجهلتُ، وسمعتُ، وتيقنتُ، وأحسنت[8]، (وقلت) أي: زيادة الثاني (في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله:

---

(1) في س: ضمنوا.

(2) البقرة: 195.

(3) ساقط من س.

(4) في س: لعله لم يتعرض لتخريج آيتي مريم والحج، حيث لم يعتبر التضمين فيهما، نعم جوز الزمخشري كون الباء في آية مريم صلة، وكونها للتعدية على معنى: افعلي الهزية، بتنزيل هزي منزلة اللازم، ثم عدي كما عدي اللازم، قال الإمام: الباء في قوله: ﴿ بِإِلْحَادٍ ﴾ فيه قولان: أحدهما - وهو الأولى، واختيار صاحب الكشاف-: إن قوله: ﴿ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ حالان مترادفان، كأنه قال: ومن يرد فيه مرادا ما عادلا عن القصد ظالما، الثاني: قال أبو عبيدة: إن الباء من حروف الزوائد. وانظر الكشاف 3/ 101.

(5) ساقط من س.

(6) قال ابن قاسم: وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك، قاله المبرد الجنى الداني 52.

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 136.

(8) شرح الرضي على الكافية 6/ 27.

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ   تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ[1])

بيت من الكامل لحسان بن ثابت تبلتْ أفسدت، وفؤادكْ مفعوله، والخطاب لنفسه وفاعله خريدة وهي من النساء الحبيبة أو العذراء، وتسقىْ يتعدى لاثنين ثلاثياً ورباعياً إلا أن سقى ما لا كلفة منه في السقيا؛ ولهذا ورد في شراب الجنة ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾[2]، وأسقى ما فيه كلفة؛ ولهذا ورد في شراب الدنيا ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتاً﴾[3]، والمراد بالضجيع: من يضع جنبه على الأرض مع تلك الخريدة، وهو المفعول الأول لتسقىْ، والثاني ببارد، والمراد به الريق، وبسامْ وصف له بصفة محله وهو الثغر، فلا يرد ما قيل: إنّ المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسامْ وهو لا يسقى لكن يجوز أن يكون على حذف مضاف، وعليه ففي البيت زيادة ونقص[4]، (وقد زيدت في مفعول كفىْ المتعدية لواحد، ومنه الحديث «كَفَى بِالْمَرْءِ [كَذِباً][5] أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[6]) فأن يحدثْ فاعل كفىْ، والمرءْ مفعوله، وكذباً نصب على التمييز، (وقوله:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[7])

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه 191، الجنى الداني 51، شرح شواهد المغني 1/ 332، شرح أبيات المغني: 2/ 373، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 154.
والشاهد فيه: زيادة الباء في المفعول الثاني ببارد.

(2) الإنسان: 21.

(3) المرسلات: 27.

(4) شرح الدماميني على المغني 1/ 27.

(5) في المغني إثماً.

(6) في سْ بإضافة: أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب مقدمة الإمام مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع 1/ 69.

(7) بيت من الكامل لكعب بن مالك في ديوانه 221، شرح أبيات سيبويه 1/ 535، وأمالي ابن الشجري 2/ 169، الخزانة 6/ 120، ولحسان بن ثابت في الأزهية 101، ولكعب، أو لحسان، أو لبشير عبد الرحمن في شرح شواهد المغني 1/ 337، وللأنصاري في لسان العرب (ك. ف. ي) 7/ 701، وبلا نسبة في الجنى الداني 5، رصف المباني 149، سر صناعة الإعراب 1/ 146 والشاهد فيه: أن الباء زائدة في مفعول كفىْ المتعدية لواحد، أي: كفانا، والفاعل حبّ.

[بيت من الكامل لكعب بن مالك الأنصاري][1]، وقبله:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ بِنَصْرِ وَلِيِّهِ   فَاللَّهُ عَزَّ بِنَصْرِهِ سَمَّانَا

[وقيل: لحسان بن ثابت][2]، [وقيل: لبشير بن عبد الرحمن][3]، فالباء في 'بنا' زائدة في مفعول 'كفى'، و'فضلاً' تميز، و'حب النبي' فاعله [مضاف إلى الفاعل][4] و'محمد' عطف بيان، و'إيانا' مفعول 'حب'.

(وقيل: إنها هي في البيت زائدة/ في الفاعل، و'حب' بدل اشتمال على 1/103
المحل) إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل لا يجوز عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش[5]، مستدلاً لقوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الذِينَ خَسِرُوا ﴾[6]، وقال غيره: إنه نعت مقطوع[7]، وقال بعضهم: إذا أفاد البدل توكيداً وإحاطة شمول جاز، وأما إبداله منه بدل البعض،

(1) في 'س': لكعب بن مالك الصحابي من الأنصار.

(2) في 'س' ونسبه المصنف إلى حسان.

وحسان هو: أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري الصحابي، شاعر النبي ﷺ، واحد المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه البراء بن عازب، وسعيد بن المسيب، وسلمان بن اليسار وغيرهم (ت 54 هـ).

انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 252 – 257، الإصابة 1/ 427 - 428، طبقات فحول الشعراء 1/ 215، الأعلام 2/ 175 - 176.

(3) ساقط من 'س'.

وبشير هو: ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر شرح شواهد المغني 1/ 337.

(4) ساقط من 'س'. والظاهر أنه لا معنى لهذه العبارة.

(5) قال ابن مالك: 'وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه، ولا تبعيض، ولا اشتمال'. شرح الكافية الشافية 1/ 578.

(6) الأنعام: 12.

(7) انظر أوجه إعراب الآية في البحر المحيط 4/ 82 - 83.

أو الاشتمال، أو الغلط فجائز بالاتفاق[1]، فلا حاجة إلى حمل بدلية الحب على مذهب الأخفش كما [وهم][2] (وقال المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلٌ　　لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[3])

بيت من البسيط، الظاهر أنه أراد الباء زائدة في فاعل كفى وأنني رجل بدل اشتمال، وقيل في مفعول كفى المتعدية لواحد[4]؛ إذ هي بمعنى أجزأ، وأغنى، والنحول بضم النون الهزال والسقم، وأتى بضمير الحضور في صفة رجل نظراً إلى ما قبله لا إليه [لأنه خبر موطئ][5].

(والثالث[6]: المبتدأ، وذلك في قولهم: بحسبك درهم، وخرجت فإذا بزيد) أي: فإذا زيد حاضر، (وكيف بك إذا كان كذا؟) والأصل: كيف أنت ؟، فلما دخل الباء حول صيغة المرفوع إلى المجرور، (ومنه عند سيبويه ﴿ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[7])، [على أن المفتون][8] اسم مفعول، وفيه تعريض لابن يعيش حيث قال: لا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر غير حسبك[9]، (وقال أبو الحسن:

---

(1) قال السيوطي: إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر مخاطبا، أو متكلما إن أفاد إحاطة، وإلا فلا يبدل منه؛ لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه؛ لأنه في غاية الوضوح. الهمع 3/ 150 - 151

(2) في س: توهم.

(3) البيت للمتنبي في ديوانه 4/ 319، الجنى الداني 53، رصف المباني 149، شرح أبيات المغني 1/ 381 – 383، الخزانة 6/ 62.

والشاهد فيه: زيادة الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد.

(4) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 228.

(5) في س: لكونه خبرا موطئا.

(6) في س بإضافة: مما تزاد فيه الباء.

(7) القلم: 6.

(8) ساقط من س.

(9) شرح المفصل لابن يعيش 8/ 23.

بأيكمْ متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل الباء ظرفية، أي: في أي طائفة منكم [المجنون][1]) وإليه ذهب مجاهد والفراء[2]، ويؤيده قراءة [ابن][3] أبي عبلة ﴿ فِي أَيِّكُمْ ﴾، وفيه وجه آخر ذكره الحلبي وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: بأيكم فتنة المفتون، وإليه ذهب الأخفش، وتكون الباء سببية[4].

(تنبيه – من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليسْ بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا ﴾[5] بنصب البر) قال الزمخشري: قرئ ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ ﴾ – بالنصب – على أنه خبر مقدم، وقرأ عبد الله ﴿ بِأَن تُوَلُّوا ﴾ على إدخال الباء على الخبر للتوكيد[6] (وقوله:

أَلَـيْسَ عَجِيباً بِـأَنَّ الْفَتَـى ... يُصَابُ بِبَعْضِ [مَا][7] فِي يَدَيْهِ[8])

---

(1) في سْ: المفتون.

(2) قال أبو حيان: وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة، والمفتون بمعنى: الفتنة، أي: بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنونا، وقال الأخفش أيضا: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ففي قوله الأول جعل المفتون مصدرا، وهنا أبقاه اسم مفعول، وتأوله على حذف مضاف، وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى: في أي، في أي فريق منكم النوع المفتونْ البحر المحيط 8/ 309.

(3) ساقط من سْ.

(4) الدر المصون 6/ 351.

وانظر أوجه إعراب الآية في: اللباب في علوم الكتاب 19/ 271، والكشاف 4/ 441، ومعاني القرآن للزجاجي 5/ 204 – 205.

وابن أبي عبلة هو: أبو اسماعيل إبراهيم بن شمر بن يقظان الشامي الدمشقي، من كبار التابعين أخذ القراءة عن أم الدرداء، وواثلة بن الأسقع وغيرهما، وأخذ عنه موسى بن طارق، وكثير بن مروان وغيرهما. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 19.

(5) البقرة: 177.

(6) الكشاف: 1/ 199، وانظر النشر في القرآت العشر 2/ 226، والمحتسب 1/ 205.

(7) في المغني الذي.

(8) البيت لمحمود الوراق منسوب له في البيان والتبين 3/ 125، والكامل في اللغة والأدب 2/ 192، ولمحمود الوراق، أو لمحمد بن خازم في شرح أبيات المغني 1/ 608، ولمحمود النحاس في شرح شواهد المغني 1/ 338، حاشية الأمير على المغني 1/ 102، وبلا نسبة في شرح التصريح 1/ 272.

والشاهد فيه: أن الباء زيدت في اسم ليس المؤخر بأن الفتى.

بيت من المتقارب لمحمود النحاس، فزاد الباء في اسم ليس وأخره إلى موضع الخبر، وهذا متعين [فيه][1] بنصب عجيباً بخلاف الآية.

(والرابع[2]: الخبر وهو ضربان: غير موجب فينقاس، نحو: ليس زيد بقائم) قيل: لو [مثل][3] بنحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [4] لكان أولى جرياً على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت، ومنع بأنه موجب بناءً على أن الهمزة للإنكار[5]، [وفيهما بحث][6]، (﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [7]، (وقولهم: لا خير بخير بعده النار[8]) بحمل الباء فيه على الزيادة (إذا لم تحمل/ 103/ب
على الظرفية) وفيه [رمز][9] إلى أن الأولى كون الباء فيه بمعنى: في كما قال الرضي[10]، قال ابن قاسم: وقد وردت زيادتها في خبر لا أخت ليس[11] كقول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[12]

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: مما تزاد فيه الباء.

(3) ساقط من س.

(4) الزمر: 35.

(5) المنصف من الكلام 1/ 228.

(6) ساقط من س.

(7) البقرة: 74، 85، 140.

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 383، وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 189.

(9) في س إشارة.

(10) شرح الكافية: 6/ 27.

(11) الجنى الداني: 54.

(12) والبيت من الطويل لسواد بن قارب في الجنى الداني 54، شرح التصريح 1/ 273، شرح عمدة الحافظ 1/ 215، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 835، الهمع 1/ 405، شرح ابن عقيل 1/ 286.
وسواد هو: ابن قارب الأسدي الدوسي، الصحابي، (ت 15 هـ). انظر الإصابة 2/ 129 - 130، أسد الغابة 2/ 590 - 591، الأعلام 3/ 144.

وفي خبر فعل ناسخ منفي كقول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِـأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَـوْمِ أَعْجَلُ[1]

وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه، قال المصنف في التذكرة: زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام: كثير، وقليل، وأقل، فالكثير بعد "ليس" و"ما" وبعد "أولم ير" و"إن"، والقليل بعد "كان" وأخواتها منفية، وبعد "ظن" وأخواتها منفية، وبعد "لا" بمعنى "ليس"، والأقل بعد "أن"، و"لكن"، و"هل"، كقوله:

أَلاَ هَـلْ أَخُـو عَـيْشٍ لَذِيـذٍ بِـدَائِمِ[2]

(وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه [قوله تعالى][3] ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[4]) [فيؤنس][5] قوله بقوله

---

(1) بيت من الطويل للشنفري منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 899، الخزانة 3/ 340، ولعمرو بن براق الأزدي في شرح التصريح 1/ 273، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 382، الجنى الداني 54، شرح الدماميني على المغني 1/ 228، الهمع 1/ 405.

(2) عجز بيت من الطويل، صدره:

يَقُـولُ إِذَا اقْلَـوْلَى عَلَيْهَـا وَأَقْـرَدَتْ

وهو للفرزدق في ديوانه 863، شرح التصريح 1/ 274، شرح شواهد المغني 2/ 772، الخزانة 4/ 142، لسان العرب (ق. ل. ا) 7/ 486، وبلا نسبة في الجنى الداني 55، الهمع 1/ 405.

(3) إضافة من المغني.

(4) يونس ﷺ: 27.

قال أبو حيان: "وأجاز الأخفش زيادتها في الواجب، نحو: "زيد بقائم"، واستدل بقوله تعالى: ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾، أي: مثلها". ارتشاف الضرب 3/ 1219، وانظر معاني القرآن للأخفش 2/ 567.

(5) ساقط من "س".

تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[1]، والجمهور على أن الباء ليست [بزائدة بل][2] متعلقة بمحذوف إن كان 'جزاء سيئة' مبتدأ، وبـ'جزاء' إن كان عطفاً على 'الحسنى'، (وقول الحماسي:

وَمَنْعُكَهَـــا بِـــشَيْءٍ يُـــسْتَطَاعُ[3])

عجز بيت من الوافر لرجل من تميم صدره:

فَــلاَ تَطْمَــعْ أَبَيْــتَ اللَّعْــنَ فِيهَــا

'أبيت' من الإباء، و'اللعن' الطرد وكانت هذه تحية الملوك في الجاهلية، وضمير 'فيها' لـ'سكاب' علم فرس تقدم ذكرها في قوله:

أَبِيــتَ اللَّعْــنَ إِنَّ سِــكَابِ عِلْــقٌ نَفِيــــسٌ لاَ يُعَــارُ وَلاَ يُبَــاعُ

'سكاب' علم فرس مبني على الكسر كـ'حذام'، [وصوّب المصنف فتحه إعراباً][4]؛ لأن الشاعر تميمي، و'العلق' النفيس، [فالجمع][5] بينهما للتأكيد، و'تعار' و'تباع' بالتذكير باعتبار النفيس، والتأنيث باعتبار الفرس، الواو في 'ومنعكها' للحال

---

(1) الشورى: 40.

(2) ساقط من 'س'.

(3) البيت لرجل من تميم منسوب له في شرح أبيات المغني 2/ 298، ولعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 211، ولرجل من تميم، أو لعبيدة بن ربيعة في الخزانة 5/ 299، ولرجل من تميم، أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغني 1/ 338 - 339، المقاصد النحوية 1/ 302، وبلا نسبة في الجنى الداني 55، ورصف المباني 150، والارتشاف 2/ 116 والشاهد فيه: زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، والأولى تعليقها بـ'منعكها'.

(4) في 'س': ولكن الصواب فتحه إعرابا.

(5) في 'س' جمع.

وهو مبتدأ خبره "بشيء"، و"يستطاع" صفة على أن الباء زائدة أو خبره "يستطاع"، و"بشيء" متعلق به، أو بما قبله على أن الباء بمعنى: من (والأولى تعليق "بمثلها" باستقرار محذوف هو الخبر) على أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾[1] مبتدأ لا عطف على "الحسنى"، فلا يعارض ما قاله في الجملة المعترضة: [إن الظاهر تعلق الباء بالجزاء (و"بشيء" بـ"منعكها")[2]) فإنه مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، [والثاني الهاء][3]، وقيل: إلى فاعله [وفيه شاهد على جواز الوصل فيما اجتمع ضميران أعرف ومجرور، والقياس ومنعك إياها، (والمعنى)][4]: ومنعكها بشيء ما) أي: بشيء مجهول لفخامته وغلاء ثمنه (يستطاع) قيل: الأولى أن لا يأتي بـ"ما" لأنها تزاد مع كلمة "شيء" للدلالة على التقليل أو التحقير، ولا يناسب ذلك؛ لأن المخاطب ملك؛ ولهذا حياه بتحية الملوك بل المناسب التعظيم أو التكثير وهو يستفاد من التنكير[5]، وفيه بحث، على أنه لا مانع من حمله على ذلك، قال الرضي: فائدة "ما" هذه إما التحقير، نحو: "هلا أعطيته عطية ما"، أو التعظيم،/ نحو: "لأمر ما يسود من يسود"، والتنويع، نحو: "اضربه ضرباً ما"، أي: نوعاً من أنواعه، وتجتمع هذه المعاني 1/104
كلها في الإبهام وتأكيد التنكير، أي:

عطية لا تعرف لحقارتها وأمر مجهول لعظمته[6]

(وقال ابن مالك في "بحسبك زيد": إن "زيداً" مبتدأ مؤخر؛ لأنه معرفة و"حسب" نكرة)[7]؛ لأنه من الأسماء التي لا تُعَرَّف بالإضافة.

---

(1) يونس ﷺ: 27

(2) في "س" من أن الظاهر تعلق الباء بالجزاء، وكذا الأولى تعليق "بشيء" بـ"منعكها".

(3) في "س" والهاء مفعوله الثاني.

(4) ساقط من "س".

(5) انظر المنصف من الكلام 1/ 229.

(6) انظر شرح الكافية للرضي 3/ 293.

(7) قال ابن مالك: "وأما جره بالباء فنحو: "بحسب الذكي فائدة"، و"بحسبك حديث" هذا إذا كان المتأخر نكرة. فلو كان معرفة فالأجود أن يكون مبتدأ، و"بحسبك" خبرا مقدما؛ لأن "حسب" من الأسماء التي لا تعرّفها الإضافة" شرح الكافية الشافية 1/ 144، وانظر الجنى الداني 53.

(والخامس[1] الحال المنفى عاملها) لأنه شبيه بالخبر (كقوله:

فَمَـــا رَجَعَـــتْ بِخَائِبَـــةٍ رِكَـــابٌ حَكِـيمُ بْـــنُ الْمُـسَيَّبِ مُنْتَهَاهَـــا[2])

بيت من الوافر، الركـاب كـكتـاب [بمعنـى][3]: الإبـل، فاعـل رجعـت، والجملة الاسمية صفة له، والمسيَّب هـذا بالفتح وكذا كل مسيب إلا والـد سـعيد فإن فيه الفتح والكسر، [ذكره السيوطي][4]، والمعنى: أنّ الركاب الـتي انتهـت إلى هذا الرجل لم ترجع محرومة من المطلوب بل رجعت بالظفر بالمقصود.
(وقوله:

فَمَـا انْبَعَثْـتُ بِمَـزْؤُودٍ وَلاَ وَكَـلِ[5])

---

(1) في س بإضافة: مما تزاد فيه الباء.

(2) البيت لقحيف العقيلي منسوب له في الخزانة 10/ 137، وبلا نسبة في الجنى الداني 55، شرح شواهد المغني 1/ 339، الهمع 1/ 406، شرح التسهيل لابن مالك 1/ 385، الكافية الشافية 1/ 327، الارتشاف 3/ 1219، لسان العرب (م. ن. ي) 8/ 382.
والشاهد في البيت زيادة الباء في الحال المنفي عاملها وهي بخائبة.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) ساقط من س.
وانظر شرح شواهد المغني 1/ 339 - 340.
وسعيد هو: أبو محمد، سعيد بن المسيب بن حَزْن بن أبي وهب المخزومي القرشي، سيد التابعين، أحد الأئمة الأعلام، جمع بين الحديث، والفقه، والزهد، والورع، أخذ العلم عن زيد بن ثابت، وجالس ابن عباس، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص وغيرهم (ت 94 هـ).
انظر طبقات ابن السعد 5/ 88، مرآة الجنان 1/ 149، شذرات الذهب 1/ 102 - 103، الأعلام 3/ 102

(5) البيت لرجل من طيء منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 385، شرح عمدة الحافظ 1/ 419، الكافية الشافية 1/ 327، الجنى الداني 56، الارتشاف 2/ 116 - 117، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 340، شرح أبيات المغني 2/ 393.
والشاهد فيه: زيادة الباء في الحال بمزؤود.

عجز بيت من البسيط صدره:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ

كائن[1] بمعنى كم، والبأساء الشديدة، والداهمة الآتية بغتة، وانبعثت أسرعت، والمزؤود المذعور وزناً ومعنىً، والوكل بفتحتين العاجز الذي يكل أمره إلى غيره، (ذكر ذلك ابن مالك[2]، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على ان التقدير: بحاجة خائبة[3]) فيلزمه حذف الموصوف بلا دليل، وارتكاب التجوز في وصف الحاجة بالخيبة، ولو خرجه على أن خائبة مصدر والباء متعلقة بـرجعت، أو بمحذوف حال من ركاب لكان أسلم، (وبشخص مزؤود، أي: مذعور) خائف (ويريد) أي: الشاعر (بالمزؤود نفسه) فبالغ في اتصافه بالشجاعة حتى انتزع من نفسه شخصاً لا ذعر عنده ولا وكل، (على حد قولهم: رأيت منه أسداً) يعني: على طريقة التجريد، والأنسب [على حد قولهم][4]: لقيت به أسداً، (وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول) ظهوره ممنوع (دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة)[5] حال من ضمير نفيت لامتعلق به؛ إذ ليس المراد أنّ نفيها مبالغ فيه (لم ينتف أصلها) صفات الذم هنا هي المزؤود والوكل، والمبالغة فيهما من جهة التجريد، وإنما خص هذا الحكم بها [لكونه][6] بصدده، وإلا فهو

---

(1) في س بإضافة: مثل كاع.

(2) قال ابن مالك: وربما زيدت في الحال المنفية واستشهد بالبيتين السابقين شرح التسهيل لابن مالك 1/382 - 385.

(3) قال أبو حيان بعد ما نقل كلام ابن مالك: ولا يتعين ما قاله، ولا تطرد زيادة الباء على قول الجمهور إلا في خبر ليس، وما على ما سبق مما اجمعوا عليه إذا كان منفيا ليس في باب الاستثناء، وعلى ما وقع فيه الاختلاف الارتشاف 2/117.

(4) في س أن يقول على طريقة.

(5) في س بإضافة: على متعلقة بمحذوف هو.

(6) في س: لما هو.

جار في كل مقيد بقيد إذا دخل عليه التاء في نحو: ما جئت راكباً، أي: جئت غير راكب، هذا هو الشائع، وقد يقصد نفي المقيد والقيد جميعاً[1]، كقوله:

ولا ترى الضب بها ينحجر[2]

أي: لا ضب ولا انحجار، وقد يؤول مثله بأن يتعلق القيد بالنفي لا بالمنفي كأن يقال: انتفى انبعاثي بمزؤود ولا وكل، فحينئذ يندفع المحذور؛ (ولهذا قيل في ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ [لِلْعَبِيدِ] [3]﴾[4]: إنّ فعالاً هنا ليس للمبالغة) لأن المراد نفي أصل الظلم وهو لا يدل على نفيه،/ بل على نفي المبالغة فيه (بل للنسب) 104/ب فيرتفع معنى المبالغة فيدل نفيه على نفي الأصل رأساً، وفيه وجوه أخر منها أنه للتكثير لأجل العبيد، ومنها أنّ أقل القليل من الظلم لو ورد منه تعالى لكان كثيراً، ومنها أنه أراد: ليس بظالم ليس بظالم تأكيداً للنفي، ومنها أنه ورد جواباً لمن قال: ظلام، ومنها أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات فجري النفي على ذلك، ومنها أنه ورد تعريضاً لولاة الجور، وإشارة إلى أنّ ثمة ظلام العبيد، فلا يعتبر المفهوم (كقوله:

[وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ] [5])

---

(1) في "س" بإضافة: ويقال له: نفي الشيء بنفي لازمه.

(2) شطر بيت لم أعثر له على تتمة.

(3) إضافة من المغني.

(4) فصلت: 46.

(5) في "س" وليس بذي سيف وليس بنبال.

والبيت لامرئ القيس في ديوانه 124، الكتاب 2/ 91، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 2/ 221، شرح شواهد المغني 1/ 341، المقاصد النحوية 4/ 540، لسان العرب (ن. ب. ل) 8/ 439، وبلا نسبة في المقتضب 3/ 133، أوضح المسالك 3/ 199.

والشاهد فيه: قوله: بنبال، أي: بذي نبل.

وامرؤ القيس هو: مهلهل بن ربيعة بن الحارث بن عمرو بن حجر، وقيل: اسمه حُنْدُج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي، ويقال له: الملك الضليل، أشهر شعراء العرب على الإطلاق.

انظر طبقات فحول الشعراء 1/ 51، الشعر والشعراء 49 - 68، معجم الشعراء 109، الأعلام 2/ 11-12.

[عجز بيت من الطويل لامرئ القيس صدره:

وَلَـيْسَ بِـذِي رُمْـحٍ فَيَطْعَنَنِـي بِـهِ

أراد من ليس بذي رمح: ليس بفارس، ويُطْعَنَنِيْ بالنصب جواب النفي][1]، والنبالُ الرامي بالنبل، وقال الريّاشي: النبال هنا ليس بجيد؛ لأنه الذي يعمل النَّبل، أو يبيعها، والذي يرمى بها نابل، وقال أبو حاتم: قد تجيء مثل هذا كقولهم: سياف، أي: يضرب بالسيف، وقد استشهد المصنف بهذا البيت على أن فعالاً لا يأتي بمعنى: صاحب كذا، فإن نَبّالاً بمعنى: صاحب نبل استغنى به عن ياء النسب ذكره السيوطي[2]، (أي: وما ربك بذي ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً، أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم) فيكون معنى البيت ما انبعثت برجل متصف بكمال الجبن والخوف، ومفهومه أن ينبعث بمن اتصف بأصل الجبن، والمراد به نفسه فلا يفيد نفي صفة الذم عن نفسه، فلا ينبغي أن
يحمل على التجريد[3].

([السادس][4]: التوكيد بالنفس والعين) يقال: جاء زيد بنفسه أو بعينه[5]، (وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[6]، وفيه نظر

---

(1) في سْ هذا من الطويل لامرئ القيس، تمامه:

وَلَـيْسَ بِـذِي سَـيْفٍ فَيَقْتُلَنِـي بِـهِ وَلَـيْسَ بِـذِي رُمْـحٍ وَلَـيْسَ بِنَبَّـالِ

قوله: ليس بذي رمح، أي: بفارس.

(2) شرح شواهد المغني 1/ 341.

(3) سْ بإضافة: كما حله أبو حيان.

(4) في المغني والسادس، وفي سْ بإضافة: مما تزاد فيه الباء.

(5) في سْ بإضافة: جاء زيد نفسه، أو عينه.

(6) البقرة: 228.

إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل) لئلا يلتبس التأكيد بالفاعل في مثل: "هند ذهبت نفسها"، وأجري بقية الباب عليه طرداً له ([كـقمتم][1] أنتم أنفسكم) وقد يجاب عنه بأنّ هذا المؤكد لمّا زيدت عليه الباء أشبه الفضلة فخرج عنه حكم التابع، ونظيره حذف الفاعل عند سيبويه في[2]: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3] فإنه بسبب الجر بالحرف أشبه الفضلة فجاز حذفه، وقيل: ليس حقه ذلك على التعيين، بل حقه أحد الأمرين: إما التأكيد وإما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف[4]، ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يُكْتَفَى بالزائد في العطف، نحو: "ما قمتم ولا زيد"، ورُدَّ بأن الباء لا تقاس على "لا" لكونها على حرف واحد[5]، (ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف قولك: "زارني الخليفة نفسه" وإنما ذكر "الأنفس" هنا لزيادة البعث على التربص لإشعاره بما يستنكفن منه) "من" متعلقة بـ"يستنكف/ وبيان ما [في][6] قوله: (من طموح 1/105
أنفسهن إلى الرجال)[7] وعليه فالباء سببية، [و"ثلاثة قروء" ظرف أو مفعول به][8]، أي: يتربصن مضيّها.

(تنبيه) إنما ذكره هنا [لنيابة][9] الباء عن حروف كثيرة كما مر، فلا يرد ما قيل: [إنّ][10] مقتضى صناعة التأليف أن يذكر عقيب كلامه على "إلى"، أو على

---

(1) في المغني نحو: قمتم.

(2) في "س" بإضافة: مثل. وانظر شرح السيرافي للكتاب 1/ 164.

(3) مريم: 38.

(4) انظر الارتشاف 3/ 38 - 39.

(5) في "س" بإضافة فتأمل وانظر المنصف من الكلام 1/ 231.

(6) ساقط من "س".

(7) في "س" بإضافة: مأخوذ من الكشاف

(8) في "س": ونصب "ثلاثة قروء" على الظرف، أو المفعول به.

(9) في "س": نيابة.

(10) ساقط من "س".

الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة: (مذهب البصريين أنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]: إن فيْ ليست بمعنى علىْ، ولكن شبه المصلوب ـ لتمكنه من الجذع ـ بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربنْ في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ....[2]

معنى: روينْ، وأحسنْ في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ ﴾[3] معنى: لطفْ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى) لا على القياس. قال ابن قاسم: ما لا يمكن فيه التأويل والتضمين فهو من وضع أحد الحرفين موضع الأخر على سبيل الشذوذ[4]، (وهذا الأخير) أي: جعل الكلمة نائبة عن أخرى (هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين)[5] وإنما لم نجعل هذاْ إشارة إلى شذوذ الإنابة؛ لئلا ينافي قوله: (ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً) يوهم ميله إليه، قال الزمخشري في سورة لقمان: فإن قلت ﴿ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾[6]، و﴿ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾[7]، أهو من تعاقب الحرفين ؟ قلت: كلاّ ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العطن[8].

---

(1) طه: 71 وقد وردت الآية في المخطوط بدون واو والصواب إثباتها.

(2) سبق تخريجه.

(3) يوسف ﷺ: 100.

(4) في سْ بإضافة: فتأمل وانظر الجنى الداني 46.

(5) انظر الهمع 2/ 335 – 337.

(6) الرعد: 2، فاطر: 13، الزمر: 5.

(7) لقمان ﷺ: 29.

(8) الكشاف 3/ 530.

[مبحث: بجل]

(بجل) مبتدأ خبره: (على وجهين) وقوله: (حرف بمعنى: نعمْ، واسـم) خبر محـذوف هو: أحدهما، ويجوز أن يكون بدل، التفـصيل مـن وجهـين بتقـدير المضاف[1]، أي: وجه الحرفية ووجه الاسمية[2]، قال الرضي: ومن البدل قولـك: مررت بقوم عبد الله [وبزيد][3] وخالدٌ والرفع بتقديرهم جيد[4]، فمـن قـال: هـو خبر آخر لا يصح فيه البدلية من مجرور على فقد قصر[5].

(وهي) أي: بجلْ الاسمية (على وجهين: اسم فعل بمعنى: يكفي) وقـال ابن يعيش: بمعنى اكتفْ، وبني لوقوعه موقعه[6] (واسم مـرادف لـحسبْ، ويقـال على الأول بُجَلْنِي) بنون الوقايـة (وهـو) أي: الأول (نـادر) و[هـذه][7] الجملـة حالية وليس هو راجعاً إلى استعمال بجلْ اسم فعل حتى يقال: موضع إيراده عنـد قوله: اسم فعل، ولا إلى لحوق النون به حتى [يرد][8] أن النون على تقـدير كونـه اسم فعل واجبة لا نادرة، نعـم إذا كان بمعنى: حسبْ ذكروا أنها تلحقه قليلاً كما

---

(1) في س بإضافة: ليصح حمله عليها

(2) في س بإضافة: كما في قوله:

وكنـت كـذي رجلـين رجـل صـحيحة ... واخـرى رمـى فيهـا الزمـان فـشلت

(3) في س وح وزيد، وكذا في شرح الرضي على الكافية.

(4) شرح الكافية: 3/ 113.

(5) في س بإضافة: غافلا عنه.

وانظر شرح الدماميني على المغني 1/ 231.

(6)

(7) في س يقال.

(8) في س يقال.

في الجنى الداني[1]، على أنه قال الرضي[2]: والحذف في بَجَلْ أولى من الإثبات[3]، ([وعلى][4] الثاني بَجَلِي) بغير النون، (قال:

ألاَ بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ ألاَ بَجَلْ[5]

عجز بيت من الطويل لطرفة بن العبد صدره:

ألاَ إنَّنِي شَرِبْتُ/ أَسْوَدَ حَالِكاً 105/ب

وأول القصيدة:

لِخَوْلَةَ بِالأَجْزَاعِ مِنْ إِضَمٍ طَلَلْ وَبِالسَّفْحِ مِنْ قَوٍّ مُقَامٌ وَمُحْتَمَلْ

الأجزاعُ جمع جزع [سمك][6] هو منعطف الوادي، وإضمْ كعنبْ اسم واد، والسفحُ موضع، وقَوٌّ كَعَدٍّ اسم واد، ومُقامُ بالضم الإقامة، ومُحتملْ

---

(1) قال ابن قاسم: وأما بَجَلْ الاسمية فلها قسمان: أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى اكتفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بَجَلَنِي. والثاني: أن تكون اسما بمعنى حَسْبُ، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلا، والأكثر ألا تلحقَ الجنى الداني 419 - 420.

(2) في س بإضافة: يجب النون في قد، وقطْ، دون بجلْ، اسم فعل في الأعرف لكونهما على حرفين، وقال أيضاً

(3) شرح الكافية 4/ 22.

(4) في س ويقال على.

(5) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه 75 وروايته: ألا بجلى من الشراب...، وله في الجنى الداني 420، شرح شواهد المغني 1/ 345، المقاصد النحوية 1/ 381، الخزانة 6/ 247، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني 2/ 398، رصف المباني 153 والشاهد في البيت حذف نون الوقاية، وهو الأكثر - وطرفة هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، وقيل: اسمه عمرو، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى (ت 60 ق هـ) انظر الشعر والشعراء 103 – 110، طبقات فحول الشعراء 1/ 138، معجم الشعراء 21، الأعلام 3/ 225.

(6) في س كمك.

الاحتمال، وشُرِّبْتُ من التشريب على بناء المفعول، وأراد بـأسـود حالـكٍ كـأس المنية، [وقيل: شراباً فاسداً][1]، وقيل: السم، وهذا مثل ضربه الـشاعر لفـساد مـا بينه وبين حبيبته خولة[2]، وبجلي بمعنى حسبي مبتدأ خبره من الـشراب، وألا بجـل تأكيد له [ومن قال: بجل هنا حرف بمعنى: نعم][3] فقد ضبط.

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: وألا للتوبيخ والإنكار.

(3) في س: وقال العيني: هو حرف بمعنى نعم. وانظر المقاصد النحوية 1/ 385.

[مبحث: بل]

(بلْ حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب: إما الإبطال) لما قبلها والإثبات لما بعدها، (نحو ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾[1]، أي: بل هم عباد) [فسره][2] لبيان وقوع الجملة بعدها، (ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾[3] وإما الانتقال) من غير الإبطال (من غرض إلى آخر) أهم من الأول، (ووهم ابن مالك [إذ زعم][4] في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه)[5] سبقه إلى هذا الانتقاد ابن قاسم[6]، وسبقه أستاذه أبو حيان، وقال [ابن الضائع][7]: فات الجميع ما مال إليه مفرد زمانه من أن الآيتين وقع الإضراب فيهما عن جملة القول لا عن المحكية بالقول، وجملة القول: إخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة[8] لم يبطلها الإضراب أبداً، وإنما أفاد الإضراب الانتقال من إخبار عن الكفار إلى وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي عليه الصلاة والسلام[9]، (ومثاله) أي: ومثال كون بلْ للانتقال

---

(1) الأنبياء: 26.

(2) في س: وفسره.

(3) المؤمنون: 70

(4) ساقط من ظ، و خ.

(5) قال ابن مالك: وأما بلْ فللإضراب ، وحالها فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه. شرح الكافية الشافية 1/ 553

(6) قال ابن قاسم: وجملة القول في بلْ أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عمّا قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾، وإما على جهة الترك من غير إبطال، نحو﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾، فظهر من هذا أن قوله في شرح الكافية: أن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف وغيره، ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه فيه نظر. توضيح المقاصد والمسالك 2/ 1021.

(7) في س: ابن الصائغ.

(8) في س: بإضافة: غير باطلة.

(9) انظر قول ابن الصائغ في المنصف من الكلام 1/ 233.

قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾[1]؛ فإنها للانتقال من حكم من تزكى وذكر، إلى أنّ العباد يختارون الحياة القليلة، مع أنّ ثواب الآخرة خير وأبقى (ونحو﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾[2])، قال الرضي: وتجيء بعد الاستفهام أيضاً[3] كقوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ إلى قوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[4]، وقد يكون للانتقال من كلام إلى [آخر][5] أهم من الأول بلا قصد إهدار الأول وجعله كالمسكوت عنه كقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[6]، ومثله كثير، (وهي) أي: بلْ التي قبل الجملة (في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح) احترز عن قول ابن مالك: إنها عاطفة[7].

(ومن دخولها على الجملة قوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ[8]

رجز لرؤبة وبعده:

لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

(1) الأعلى: 14 – 16.

(2) المؤمنون: 62، 63.

(3) شرح الكافية 6/ 191.

(4) الشعراء: 165 - 166.

(5) في س' كلام.

(6) النمل: 66.

(7) قال ابن قاسم: فإن قلت: هل قبل الجملة عاطفة أو لا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرح به ولده في شرح الألفية، وصاحب رصف المباني، وغيرهم يقول: إنها قبل الجملة حرف ابتداء، وليست بعاطفة الجنى الداني 236، وانظر الكافية الشافية 1/ 553، وشرح الخلاصة لابن الناظم 540.

(8) الرجز لرؤبة منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 347، شرح أبيات المغني 3/ 3، لسان العرب (ج هـ م ر) 2/ 244، الجنى الداني 237، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 529، شرح شذور الذهب 338، شرح ابن عقيل 2/ 26. والشاهد فيه: أن بلْ حرف ابتداء داخلة على الجملة، وبلدْ اسم مجرور برُبَّ مقدرة لا ببلْ.

الفجاجُ جمع فج وهو الطريق الواسع [بين جبلين][1]، والقتمُ الغبار، وجهرمُ كجعفرٌ بلد بفارس، [وقيل: الجهرم بساط من شعر][2]، وأراد رؤبة به وبالكتان هنا السراب؛ (إذ التقدير: بل رب/ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته، 1/106 ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة) وجه وهمه أنّ الجر بـرُبَّ المحذوفة لا بـبلْ، وحكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ذلك كما في الجنى الداني[3]، (وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـاضرب زيداً بل عمراً، وقام زيد بل عمروٌ فهي [تجعل][4] ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء) وقوله: (وإثبات الحكم لما بعدها) بالجر عطف [على جعل][5]، قال التفتازاني: فنحو: جاءني زيد بل عمروٌ يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه، في كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعاً[6]، وقال السيد الشريف: ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما يوهم سوى أنه حكم في المثال المذكور بأن الإخبار عن مجيء زيد وقع غلطاً ومعناه: أنّ تلفظك بـزيدٌ وقع عن غلط وسبق لسان، ولم تكن أنت بصدد الإخبار عنه، ثم تداركته بقولك: بل عمرو، وأثبت المجيء له، وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه مصروفاً إلى تابعه، وقد صرح بهذا المعنى شارحو كلامه[7]، [وقيل][8]: قال بعض أصحاب الحواشي: صرح ابن الحاجب بذلك في الأمالي، (وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على

---

(1) ساقط من س.

(2) في س: والجهر مية ثياب منسوبة من نحو البسط، إذ هي من الكتان كما في القاموس.

(3) قال ابن قاسم: ذكر بعضهم لبَلْ قسما آخر وهو أن تكون حرف جر خافض للنكرة بمنزلة رُبَّ...، وليس بصحيح، وإنما الجار في البيت ونحوه رُبَّ المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور الاتفاق على ذلك قبل، فظهر وهم من جعل بَلْ جارة...' الجنى الداني 237.

(4) في س: والمغني تجعل.

(5) في س على قوله: لجعل.

(6) المطول: 102 - 103.

(7) حاشية المطول: 102.

(8) في س: وقال المحشي الفناري.

حالته وجعل ضده لما بعده، نحو: "ما قام زيد بل عمرو" "ولا يقم زيد بل عمرو)
وهذا يوافق قول ابن مالك أن "بل" بعد النفي والنهي كـ"لكن" بعدهما[1]؛ فإن إطلاقه يعطي أنّ عدم قيام زيد متحقق كما كان كذلك في "ما قام زيد لكن عمرو" بالاتفاق، قال الرضي: وبه قال ابن الحاجب، وظاهر كلام الأندلسي، ـ وهو الظاهر ـ أنّ "بل" للإضراب أيضاً، ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه [بالنسبة إلى متبوعه][2]، ففي: "ما جاءني زيد بل عمرو" أفادت "بل" أنّ الحكم على "زيد" بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح [هذا][3]، فيكون غير جاءٍ، وأن لا يصح فيكون قد جاءك [كما كان الحكم على "زيد" بالمجيء مع الإيجاب كذلك][4])، وعند الجمهور أنّ الثاني مثبت، كأنك قلت: بل جاءني [عمرو][5]؛ فـ"بل" أبطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالوا: والدليل على أنه مثبت حكمهم بامتناع النصب في "ما زيد قائماً بل قاعد"[6]
(وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها)[7]
قال ابن مالك: ما جوزه المبرد مخالف لاستعمال العرب[8]، (وعلى قولهما) يتأتى

---

(1) قال ابن مالك في الخلاصة:

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

شرح التسهيل 3/ 368، وقال الأزهري: "ومعناها بعد النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، كما أن "لكن" كذلك. شرح التصريح على التوضيح: 2/ 177.

(2) ساقط من "س".

(3) ساقط من "س".

(4) في "س" كما كان كذلك مع الإيجاب.

(5) ساقط من "س".

(6) انظر شرح الكافية 6/ 190.

(7) شرح التصريح على التوضيح 2/ 177.

(8) قال ابن قاسم: "ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث. قال ابن مالك: وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب" الجنى الداني 236، وانظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 368.

التفريع، (فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً) بالنصب للعطف على الخبر ولا إيجاب؛ لأن ﴿بل﴾ نقلت معنى النفي إلى ﴿ما﴾ بعدها؛ فكأنه قيل: ﴿بل ما زيد قاعداً﴾، ا(وبل قاعدٌ) بالرفع على أنه خبر محذوف، أي: بل هو قاعد فهو مثبت؛ لأنها جعلت ضد النفي لما بعدها كما هو مذهب الجمهور وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها، (ويختلف المعنى) بالنفي والإثبات؛ لأن ما بعد بل مع النصب منفي، ومع الرفع مثبت، (ومنع الكوفيون أن يعطف/ بها بعد غير النفي وشبهه) 106/أ قال الرضي: نقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف بـ﴿بل﴾ بعد الإيجاب، والظاهر أنه وهم من الناقل؛ فإنهم يجوّزون عطف المفرد بـ﴿لكن﴾ بعد الموجب حملاً على ﴿بل﴾ كما نقل عنهم ابن الأنباري، والأندلسي، فكيف يمنعون هذا[1]، [وأشار المصنف إلى أنّ][2] النقل عنهم صحيح؛ لأنه صرح هشام بمنع ذلك، وهو من أعيانه فقال: (قال هشام: محال) خبر مقدم، مبتدؤه[3] (ضربت زيداً بل إياك[4] انتهى، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته، وتزاد قبلها ﴿لا﴾ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب) فـ﴿بل﴾ هذه مخالفة لما قال الرضي: وإذا ضممت ﴿لا﴾ إلى ﴿بل﴾ بعد الإيجاب أو الأمر فمعنى ﴿لا﴾ يرجع إليه، لا إلى ما بعد ﴿بل﴾؛ ففي ﴿قام زيد لا بل عمرو﴾ نفيت بـ﴿لا﴾ القيام عن زيد وأثبته لعمرو، ولو لم تجئ بـ﴿لا﴾ لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت، وكذا في ﴿اضرب زيداً [لا][5] بل عمراً﴾، أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً[6]، فإنه نص في أنّ ﴿لا﴾

---

(1) شرح الرضي على الكافية 6/ 189.

(2) في ﴿س﴾ إلى رده بأن.

(3) في ﴿س﴾ بإضافة: المؤخر.

(4) انظر قول هشام في الهمع 3/ 180، والارتشاف 4/ 1995. وهشام هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أخذ النحو عن الكسائي، وكان مشهورا بصحبته، وأخذ عنه إسحاق بن إبراهيم بن مصعب، من تصانيفه: المختصر في النحو، القياس، الحدود (ت 209 هـ) انظر البلغة 38 ـ 39، نزهة الألباء 147، بغية الوعاة 2/ 328، الأعلام 8/ 88.

(5) ساقط من ﴿ظ﴾ و﴿خ﴾

(6) شرح الرضي على الكافية 6/ 190.

الواقعة قبل بَلْ ليست زائدة، وأيضاً هو معارض لما سيأتي في بحث لا إنه إذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو؛ فالعاطف بَلْ، ولا ردّ لما قبلها وليست عاطفة، فإنه يقتضي أن لا تكون زائدة، وأجيب بأن المراد[1] أنّ [لا][2] تذكر قبل بَلْ لا للعطف ونفي ما بعدها، بل لتوكيد الإضراب بأن يُنفى بها الإيجاب الذي قبلها، ويصير بها نصاً في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره[3].

(كقوله:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ لاَ بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ [وَأُفُولُ][4])

بيت من الخفيف، أراد [وجهك][5] مثل البدر، ثم بالغ فقال: بل مثل الشمس لو لم يُقْضَ على بناء المفعول، والكسفة - بفتح الكاف - التغير إلى السواد نائب فاعله، والأفولْ الغيبوبة، وجواب لَوْ محذوف، أو مقدم، [وهذا من باب التشبيه المشروط][6] كقوله:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِباً ... لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ[7]

---

(1) في سْ بإضافة: بزيادة لا.

(2) ساقط من سْ.

(3) المنصف من الكلام 1/ 234.

(4) في المغني أو أفول. والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 465، الهمع 3/ 180، شرح أبيات المغني 3/ 12، شرح الأشموني 3/ 207. والشاهد فيه: زيادة لا قبل بَلْ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب.

(5) ساقط من سْ.

(6) في سْ على الاختلاف ومثله ، يسمى عند علماء البيان بالتشبيه المشروط.

(7) بيت من الكامل لرشيد الدين الوطواط في معاهد التنصيص 2/ 94، وبلا نسبة في شرح الدماميني على المغني 1/ 234، حاشية الدسوقي على المغني 1/ 306. والشاهد فيه: تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة، ويسمى هذا التشبيه المشروط.

(ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي[1]، وليس بشيء؛ لقوله:

وَمَا هَجَرْتُكَ لاَ بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ[2]

بيت من البسيط الشَّغَفُ بفتحتين: مصدر شغفه الحب إذا خرق شغاف قلبه حتى وصل الفؤاد، وهجرٌ فاعل زادَ، وتراخى فعل ماض صفة بعدُ.

(1) انظر رأي ابن درستويه في الهمع 3/ 180.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178، شرح شواهد المغني 1/ 348، الهمع 3/ 181، شرح أبيات المغني 3/ 14. والشاهد فيه: زيادة لا بعد النفي لتوكيد تقرير ما قبلها.

[مبحث: بلـى]

(بلىْ حرف جواب أصليّ الألف، وقال جماعة) يعني: من البصريين كما هو الظاهر، لكن قال الرضي: زعم الفراء أن أصلها بَلْ زيدت الألف للوقف[1]، والأولى كونها حرفاً برأسها: (الأصل بلْ والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث) كـالتاءْ في رُبَّتَ، وثُمَّتَ (بدليل إمالتها) [كالف حبلى][2]، ولو كانت [زائدة][3] لمجرد التكثير كالف قبعثرىْ لم تمل، وفيه أن علامة التأنيث لا تزاد ثالثة، (وتختص بالنفي وتفيد/ إبطاله سواء كان مجرداً) عن الاستفهام (نحو: ﴿ زَعَمَ 1/107
الذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي ﴾[4] ام مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو: أليس زيد بقائم؟، فتقول: بلى) أي: بلى زيد قائم، (او توبيخاً نحو﴿ أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى ﴾﴿ أَيَحْسِبُ الْإِنسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى ﴾[5] او تقريرياً نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى ﴾[6]، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾[7] أي: بلى أنت ربنا، وزعم بعضهم أن بلىْ تستعمل [بعد][8] الإيجاب[9]، مستدلاً بقوله:

(1) شرح الكافية للرضي 6/ 200.
(2) في س: كإمالة الف حبلى.
(3) ساقط من س.
(4) التغابن: 7.
(5) القيامة: 3، 4.
(6) الملك: 8، 9.
(7) الأعراف: 172.
(8) في س في.
(9) شرح الرضي على الكافية 6/ 200.

وَقَـدْ بَعُـدَتْ بِالْوَصْـلِ بَيْنِـي وَبَيْنَـهَـ ... بَلَـى إِنَّ مَـن زَارَ الْقُبُـورَ لَيَبْعُـدَا[1]

قال الرضي: واستعمال بلى في البيت شاذ[2]، (أجروا النفي مع التقرير) الحاصل بدخول الاستفهام عليه، وإن خرج إلى الإثبات (مجرى النفي المجرد في رده ببلى، ولذلك) الإجراء (قال ابن عباس) ﷺ (وغيره: لو قالوا) في جواب قوله تعالى:﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[3]: (نعم لكفروا[4]، ووجهه أنّ نعمْ تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب؛ ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: أليس لي عليك ألف؟ فقال بلي، لزمته) أنث الفعل باعتبار معنى الدراهم وإلا فالألف مذكر لقوله تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ آلافٍ﴾[5]، (ولو قال نعم لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة) فإن العرف من أدلة الشرع أيضاً، (ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره[6] في الآية متمسكين بأن الاستفهام تقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أمْ متصلة في قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[7] لأنها لا تقع بعد الإيجاب[8]، هذا مبني على

---

(1) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 6/ 200، شرح الدماميني على المغني 1/ 235، المنصف من الكلام 1/ 235. والشاهد فيه: أن بعضهم استعمل بلى بعد الإيجاب وهو شاذ.

(2) شرح الكافية 6/ 200.

(3) الأعراف: 172.

(4) انظر قول ابن عباس في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 4/ 399، 400، وانظر شرح الرضي على الكافية 6/ 198.

(5) آل عمران: 125.

(6) في من بإضافة: وهو لو قالوا نعمْ كفروا. قال السهيلي: فصل في وقوع نعمْ موقع بلى إذا ثبت هذا فلا يمتنع أن يجاب بنعمْ بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم؛ لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكرا عليه: أليست الخمر حراما؟، لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره، أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله، فلما فهم مراده، وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعمْ تصديقا لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي؛ لأنه ليس بناف في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ولو يقولوا: نعم وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات أمالي السهيلي: 45 - 46.

(7) الزخرف: 51، 52.

(8) انظر الكتاب 3/ 172 - 173، وشرح الدماميني على المغني 1/ 236.

أن لسيبويه قولين في أمْ هذه، فلا يعارض ما حكاه [عنه][1] في بحث أمْ من أنه يراها في الآية متصلة كما ظن[2]، (وإذا ثبت أنه) أي: الاستفهام التقريري (إيجاب فنعمْ بعد الإيجاب تصديق له[3]، ويشكل عليهم) أي: على من نازع (أن بلىْ لا يجاب بها [عن][4] الإيجاب[5]) ولو كان التقدير خبراً موجباً لكانت بلىْ في الآية جواباً للإيجاب مع أنها تختص بالنفي، (وذلك متفق عليه) [كأنه][6] لم يعبأ بمن أجاز استعمالها [بعد][7] الإيجاب لقلته كما مر[8]، وكذلك يقال فيما سيأتي في بحث نعمْ: إنه إذا كان قبل النفي استفهام تقريري يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب، (ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام [المجرد][9]) استدرك [بجواب][10] الإشكال، (ففي صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: ﴿أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالُوا بَلَى﴾[11]، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ﴿أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاء؟ قال بلى، قال فلا إذن﴾[12]) أي: فلا

---

(1) ساقط من س.

(2) قال الدماميني: هذا معارض لما حكاه في الكلام على أمْ عن سيبويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة شرح الدماميني على المغني 1/ 226.

(3) في المغني بإضافة: انتهى.

(4) إضافة من المغني.

(5) قال الدماميني: ولا إشكال في الحقيقة، فإن هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلىْ حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوزوا الجواب بنعمْ على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه، الهمزة ومدخولها وهو إيجابٌ شرح الدماميني على المغني: 1/ 236.

(6) في س إذ.

(7) في س في.

(8) انظر ص 52 من هذا البحث.

(9) إضافة من المغني.

(10) في س لجواب.

(11) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿قال: أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ﴾ صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كيف كان يمين النبي ﷺ 3/ 102.

(12) لفظ الحديث في صحيح مسلم: ﴿أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلاَ إِذاً﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الهبات، باب: كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة 11/ 58.

تفرد[1] هذا بالهبة إن أردت استوائهم في البر لـك، [قالـه لبشير لما وهب لابنه نعمان شيئاً][2]، (وفيه أيضاً أنه قال: ﴿ أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ لَهُ الْمُجِيبُ: بَلَى ﴾[3]، وليس لهؤلاء) يعني: السهيلي وغيره (أن يحتجوا بذلك) أي: بوقوع الجواب ببلى/ للإيجاب في الأحاديث المذكورة؛ (لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل) قال أبو حيان: ما رأيت أحداً سلك طريقة الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد غير ابن مالك؛ على أن الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، والأحمر، وهشام من الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس[4]، (واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مر) في المعنى الرابع لألف الاستفهام (في صدر الكتاب، وفي الموضع بحث أوسع في باب النون[5]). 107/ب

---

(1) في س بإضافة: ابنك.

(2) ساقط من س.

(3) هذا جزء من حديث طويل، ولفظه: ﴿ قَالَ: أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى ﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها. 6/ 116. وانظر اللباب في تحرير الأنساب 2/ 331.

(4) قاله في شر التسهيل انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 112 – ب. وانظر معجم البلدان 1/ 262 – 264.

- وعيسى بن عمرو هو: أبو سليمان مولى خالد بن الوليد المخزومي، النحوي البصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان يطعن على العرب، وهو شيخ الخليل، وسيبويه، وابن العلاء، له نحو سبعين مؤلفاً احترق أكثرها منها الجامع، والإكمال (ت 149 هـ). انظر طبقات اللغويين والنحويين 40 – 45، وفيات الأعيان 3/ 486 - 488، الأعلام: 5/ 106.
- ومعاذ هو: أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، وهو عم الرؤاسي، ولقب بالهراء لأنه كان يبيع الثياب الهروية، أخذ عن الكسائي، وروى عن جعفر الصادق، وعطاء بن السائب وغيره، وروى عنه: عبد الرحمن المحاربي، والحسن الكوفي وغيرهما (ت 187 هـ). انظر طبقات النحويين واللغويين 125، نزهة الألباء 55، الإصابة 3/ 430، الأعلام 7/ 258.

(5) انظر مغني اللبيب 2/ 346 - 347.

[مبحث: بيد]

(بيد): وزان غير، (ويقال) فيها:(ميد، بالميم، وهو اسم ملازم للإضافة إلى أنْ وصلتها) هذا أولى إذ لا نظير له من الحروف، ومن قاعدتهم أن الشيء إذا اشتبه حمل على نظائره، [وقيل: أما إنه اسم فدعوى بلا دليل](1)، ولو قيل: بانه حرف استثناء كـ(إلا) كما اختاره ابن مالك في شواهد التوضيح(2)، لم يبعد، أما استعماله متلواً بـ(أنْ) فهو المشهور، وقد استعمل على خلافه(3)، في بعض طرق الحديث الآتي: ﴿ بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا﴾ وخرجه ابن مالك على أنّ الأصل: بيد أنّ كل أمة فحذفت (أنّ) وبطل عملها واضيفت (بيد) إلى معمولي (أنّ)(4). (وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً) [وجوز الرضي](5) بناءه لإضافته إلى (أنّ)(6) (ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً) كما يقع غير [ذلك](7) (وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث ﴿ نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾(8))، وفي مسند الشافعي)

---

(1) في (س) فسقط ما قيل: إنه اسم دعوى لم يقم عليها دليل.

(2) قال ابن مالك: (والمختار عندي في (بيد) أن يجعل حرف استثناء) شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 156.

(3) في (س) بإضافة: فوقع.

(4) قال ابن مالك: (والأصل في رواية من روى (بيد كل أمة): بيد أنّ كل امة، فحذف (أنّ) وبطل عملها، واضيف (بيد) إلى المبتدإ والخبر اللذين كانا معمولي (أنّ) وهذا الحذف في (أنّ) نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف (أنْ) فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ) شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 155.

(5) في (س) وقال الرضي: يجوز أن يقال ببنائه.

(6) شرح الكافية 2/ 182.

(7) في (س) كذلك.

(8) هذا جزء من حديثه تمامه: ﴿ واوتيناه من بعدهم، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له، فالناس لنا تبع، اليهود غداً، والنصارى بعد غد ﴾ مسند الشافعي 60.

اسم كتاب في الحديث للإمام الشافعي (﴿بائد أنهم﴾[1]) وهو بمعنى: غير أيضاً كما في القاموس[2] (وفي الصحاح: بيدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل[3]. انتهى. وفي المحكم: أنّ هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأنّ بعضهم فسرها فيه بمعنى علىْ، وأن تفسيرها بـغير أعلى[4]، والثاني) من معنيي بيدْ: (أن تكون بمعنى: من أجلْ، ومنه الحديث: ﴿ أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نُطَقَ بِالضَّادِ﴾) [يعني: العرب][5]؛ لأن الضاد تختص بهم ﴿ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتُرْضِعْتُ﴾) على بناء المفعول أي: حملت على الرضاع ونشأت (﴿فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ﴾[6]) وهم أيضاً متصفون بكمال الفصاحة، قال ابن كثير: لا أصل لرواية ﴿أنا أفصح من نطق بالضاد﴾[7]، (وقال ابن مالك وغيره: إنها بمعنى غير[8]) [وفي][9] الأطول: حمله على معنى علىْ احتمال قوي فلا يفوتك[10] (على حد قوله:

---

(1) ورد في كتاب الأم للإمام الشافعي ذكر الحديث السابق إلى أن قال:ألا أنه قال بائد أنهمْ الأم كتاب إيجاب الجمعة 1/ 188.

- والشافعي هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطّلبيّ الشافعي المكي، أخذ العلم عن مالك، ومسلم بن خالد الزنجي، وطبقتهما، وروى عن إبراهيم بن سعد الزّهري، وعبد الله بن نافع الصائغ، وسعيد بن سالم القداح وغيرهما، وروى عنه أبو ثور، إبراهيم بن خالد الكلبي، وإبراهيم= =بن المنذر، وأحمد بن حنبل وغيرهم، من تصانيفه: إثبات النبوة، والرد على البراهمة، وأحكام القرآن، والأم في الفقه، والمسند في الحديث، والرسالة في أصول الفقه (ت 204 هـ).انظر وفيات الأعيان 4/ 163 – 169، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 39 – 56، شذرات الذهب 2/ 10 - 11، الأعلام 6/ 26 – 27.

(2) قال صاحب القاموس: وبيد وبايد بمعنى: غير، وعلى، ومن أجلْ القاموس المحيط (ب. ا. د) 1/ 341.

(3) الصحاح (ب. ي. د) 2/ 20.

(4) انظر المحكم والمحيط الأعظم (ب. ي. د) 9/ 408.

(5) ساقط من سْ.

(6) أخرجه الزمخشري بلفظ: ﴿ أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ ﴾ الفائق في غريب الحديث (ب. ي. د) 1/ 141.

(7) تفسير ابن كثير، سورة الفاتحة 1/ 55.

(8) قال ابن مالك: ومثال مساواة بيدْ لغير في الاستثناء المنقطع قول النبي – صلى الله عليه وسلم - ﴿ أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نُطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ﴾ شرح التسهيل 2/ 314.

(9) في سْ قال صاحب.

(10) الأطول في شرح التلخيص 2/ 215.

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ...............)

فُلولٌ جمع فل وهو الثلمة في حد السيف أو في غيره

(................................ ....مِنْ قِرَاعِ........)

أي: مقارعة

.... الْكَتَائِبِ[1])

جمع كتيبة وهي الجيش، والبيت من الطويل للنابغة الذبياني وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم، فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منه صفة مدح على تقدير كونها من/ العيوب وهو أنهم شجعان؛ لأن وصف سيف الرجل بالفلول 1/108 من المحاربة كناية عن شجاعته، وعليه حملوا الحديث يعني: أنه أفصح العرب غير أنه من قريش، أي لا نقصان في فصاحته سواء كونه من قريش مع أنه يوجب الفصاحة أيضاً فيفيد كمال فصاحته، (وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى مِن اجلْ قوله:

عَمْداً فَعَلْتُ ذاكَ بَيْدَ أَنّي
أَخافُ إنْ هَلَكْتُ أنْ تُرِنّي[2]

---

[1] البيت للنابغة في ديوانه 32، الكتاب 2/ 326، الأزهية 180، شرح شواهد المغني 1/ 349، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 132. والشاهد فيه: أن بيدْ تكون بمعنى غيرْ.

[2] البيتان من مشطور السريع لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح أبيات المغني 3/ 25، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 352، شرح شواهد التوضيح 155، الارتشاف 3/ 1546. وسيرد في رواية الجوهري لا ترنّي.

بيتـان من مشطور السريع، قال التبريزي: عمداً أي: تعمداً، وبيـدْ بمعنى غير[1]، (وقوله: تُرني من الرنين وهو الصـوت) هذا بيـان لأصـل الأصـل، وإلا فـتُرني من الإرنان. قال الجـوهري: أنـشد ذلـك شـاهداً علـى أنَّ أرَنَّتْ بمعنـى: صاحت[2].

---

(1) انظر قول التبريزي في شرح أبيات المغني 3/ 25.

(2) الجوهري: الرنة: الصوت، يقال: رنّت المرأة ترنّ رنينا، وارنّت أيضا: صاحت، قال الراجز:

عمدا فعلت ذاك بيد أني
إخال إن هلكت لا ترني

الصحاح (ر. ن. ن) 2/ 1561.

[مبحث: بله]

(بله على ثلاثة أوجه: اسم لـ'دعْ'، ومصدر بمعنى الترك) النائب عن 'اتركْ'، (واسم مرادف لـ'كيفَ'، وما بعدها منصوب على الأول) على أنه مفعول (ومخفوض على الثاني) على أنه مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي إلى الفاعل[1]، وروى أبو زيد فيه القلب إن كان مصدراً، تقول: بَهْلَ زيد، وحكى أبوالحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول: بُهَلَ زيدٍ كما في الجنى الداني[2]، (ومرفوع على الثالث وفتحها بِنَاءٌ على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله) أي: قول كعب بن مالك[3] يوم الخندق (يصف السيوف:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ.............. ....)

جمع جمجمة وهي القبيلة، أو عظم الرأس المشتمل على الدماغ.

(.......... ضَاحِياً........ ....)

أي بارزاً.

(................ هَامَاتُهَا ....)

جمع هامة وهي الرأس.

---

(1) انظر الإيضاح 148.

(2) النص في الجنى الداني أبو الحسن والهيثم. الجنى الداني 424.

(3) في 'س' بإضافة الصحابي رضي الله عنه في.

(........................ بَلْـهَ الْـأكُفُ كَأنَّهَـا لَـمْ تُخْلَـقِ[1])

فالمعنى على رواية الرفع: أنّ تلـك الـسيوف تـترك قبائـل العـرب بـارزة الرؤوس للأبصار كانها لم تخلق في محالها، أو تترك العظام المستورة ظـاهرة فكيـف الأكف التي توصل إليها بسهولة؟، وعلى رواية النصب أنها تترك الجمـاجم على تلك [الحالة][2] دع الأكف فأمرها أسهل، وعلى رواية الجر أنهـا تـترك الجمـاجم ترك الأكف منفصلة كأنها لم تخلق متصلة، (وإنكار أبى على أن يرتفع مـا بعـدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطـرب لـه[3]) قـال الرضـي: حكـى أبـو علـي عـن الأخفش أنه يجيء بمعنى كيفَ فيرفع ما بعده[4]، وفي الجنـى الـداني ذهـب بعـض الكوفيين إلى أن بْلهْ بمعنى: غير؛ فمعنى بْله الأكفَ غير الأكف، وذهب الأخفـش إلى أنّ بْلهْ حرف جر[5] (وإذا قيل: بله الزّيْـدَيْنِ) تثنيـة زيـدْ، (أو المـسلمين) جمـع المسلم، (أو أحمد، أو الهندات احتملت المـصدرية واسـم الفعـل) أمـا في الأولـين فلوجود علم النصب والجر، دون الرفـع، وأمـــا في الأخيريـن فبقرينـة مـــا قبلـها وإلا [يحتمل][6] أن يكون بمعنى كيـفَ: (ومـن الغريـب أن في البخـاري) أي: في صحيح البخاري أبى عبد الله محمـد بـن إسماعيـل، توفـــي سـنة سـت وخمـسين ومائتين (في تفسير ﴿الٓمٓ﴾[7] السجدة) بـدل مـن قولـه: في البخـاريْ، يقـول الله

---

(1) بيت من الكامل لكعب بن مالك في ديوانه 190، وروايته فترىْ بدل تذرْ، شرح شواهد المغني 1/ 353، شرح أبيات المغني 3/ 25، الخزانة 6/ 211، وبلا نسبة في الجنى الداني 425، شرح التصريح 1/ 500، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 184.

(2) في نسْ الحال.

(3) انظر الجنى الداني 425.

(4) شرح الكافية 4/ 16.

(5) الجنى الداني 426.

(6) في نسْ لاحتملت.

(7) السجدة: 1.

تعالى: ﴿أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ/ الصَّالِحِينَ مَالاَ عَيْنٌ رَأَتْ وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلاَ خَطَرَ 108/ب
عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً مِنْ بَلْهِ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ﴾[1]) قال الصغاني: اتفقت جميع نسخ الصحيح على 'من بله' والصواب إسقاط كلمة 'من'[2] وفيه أنّ هذا إذا [كان 'بله' اسم فعل وإلا فلا][3]، (واستعملت) 'بله' (معربة مجرورة بـ'من') [وروي بالفتح][4] أيضاً على أنها مبنية، و'ما' مصدرية في محل رفع على الابتداء والخبر 'من بله' على أن يكون 'بله' بمعنى 'كيف' التي للاستبعاد، أي: كيف ومن أين اطلاعكم على هذا الذخر الذي يقصر عقول البشر على إحاطته؟، ودخول 'من' على 'بله' بمعنى 'كيف' جائز حكاه أبو زيد. ذكره الرضي[5]، و(خارجة) بالنصب عطف على 'معربة' (عن المعاني الثلاثة) [وقيل: لا يجوز][6] أن يكون مصدر بمعنى الترك مفيداً للتعليل، والمعنى: أعددت لهم من أجل تركهم ما أعلمتموه من المعاصي[7] (وفسرها بعضهم بـ'غير' وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يَعُدُّها من

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب قوله تعالى ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُم﴾ 3/ 258.

(2) قال ابن حجر في فتح الباري: قوله: 'من بله ما أطلعتم عليه'. قال الخطابي: كأنه يقول: دع ما أطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما ادخر لهم، قلت: وهذا لائق بشرح 'بله' بغير تقديم 'من' عليها، وأما إذا تقدمت 'من' عليها فقد قيل: هي بمعنى 'كيف'، ويقال: بمعنى 'غير'، أو 'سوى'، وقيل: بمعنى 'فضل'، لكن قال الصغاني: اتفقت نسخ الصحيح على 'من بله' والصواب إسقاط كلمة 'من'، وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى 'دع'، وأما إذا فسرت بمعنى 'من أجل'، أو 'من غير'، أو 'سوى' فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات 'من' ثم قلت: وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه ﴿ولا خطر على قلب= = بشر ذخرا من بله ما أطلعتم﴾ أنها بمعنى 'غير' وذلك لمن تأمله. فتح الباري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ﴾ 8/ 401 – 402 .

(3) في 'س' إذا فسرت 'بله' بمعنى 'دع'، وأما إذا فسرت بـ'غير' فلا.

(4) في 'س' وحكي فتح الهاء.

(5) قال الرضي: 'وإذا كان بمعنى 'كيف' جاز أن يدخله 'من'. حكى أبو زيد: 'أن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة، أي: كيف؟ ومن أين؟ شرح الكافية 4/ 16، وانظر المنصف من الكلام 1/ 239، وانظر فتح الباري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ 8/ 401 – 402.

(6) في 'س' قيل: جاز. وانظر المنصف من الكلام 1/ 240.

(7) في 'س' بإضافة: ولا يخفى أنه تعسف.

ألفاظ الاستثناء) قال ابن قاسم: عد الكوفيون والبغداديون 'بله' منها، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وليس بصحيح؛ لأن النصب مسموع[1].

---

(1) في 'س' بإضافة: وفيه بحث.
وانظر الجنى الداني 425 – 426 .

(حرف التاء)

[مبحث: التاء المفردة]

(التاء المفردة: محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أوائل الأفعال، ومسكنة في أواخرها؛ فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى، وربما قالوا تَربِّي، وتَربِّ الكعبة) حكاه الأخفش، وقال[1]: هو شاذ[2]، (و) حكى بعضهم أنهم [قالوا][3]: (تالرحمن) وتحَيَاتِكَ، وذلك شاذ أيضاً كما في الجنى الداني[4]، (قال الزمخشري في ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[5]: الباء أصل [أحرف][6] القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو[7]) [وفي الجنى الداني][8] استضعفه بعضهم [قال: ولا][9] يقوم دليل على صحته[10]، (وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب) أي: إبراهيم عليه السلام (من تسهيل الكيد[11] على يده وتأتيه مع عتو نُمروذ) بضم النون كما في القاموس[12] (وقهره[13]) عطف تفسير لعتوه (انتهى.

---

(1) في "س" بإضافة: الرضي.
(2) شرح الكافية 6/ 50.
(3) ساقط من "س".
(4) الجنى الداني 571.
(5) الأنبياء: 57.
(6) في المغني حروف.
(7) الكشاف 3/ 194.
(8) في "س" وقال ابن قاسم.
(9) في "س" بأنه لا.
(10) الجنى الداني 571.
(11) في "س" بإضافة: وتيسره.
(12) قال صاحب القاموس: نُمرود – بالضم – من الجبابرة القاموس المحيط (ن. ك. د) 1/ 412.
(13) انظر الكشاف 3/ 194.

والحركة في أواخرها حرف خطاب نحو: أنتَ وأنتِ) ولم يذكر تاء التأنيث [التي][1] تلحق الاسم [لأنها لا تعد][2] من حروف المعاني، ولمكان الاختلاف في

كونها تاء [في الأصل][3]، أو هاء [ذكرها][4] في حرف الهاء.

(والحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو: قمتُ وقمتَ وقمتِ، ووهم ابن خروف) شارح كتاب سيبويه (فقال في قولهم في النسب: كُنتيّ) قال الجوهري: يقال للرجل إذا شاخ: كنتيّ كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا[5] وأنشد:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ[6]

والعاجن من عجن الرجل إذا نهض معتمداً بيده على الأرض[7]: (إن التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث)[8]، ورده المصنف بقوله: (ولم يثبت في كلامهم أنّ هذه التاء) أي: الحركة في أواخر الأفعال (تكون/ علامة) مع أنّ 1/109
الشذوذ [على رأيه لازم؛ لأن][9] القياس في النسبة إلى كُنتُ كونيّ سواء جعلت التاء اسماً أو حرفاً؛ لأن المركب الغير الإضافي كتأبط شراً إنما ينسب إلى صدره

---

(1) ساقط من س.

(2) في س لأن التحقيق الا تعد.

(3) ساقط من س.

(4) في س بينه.

(5) الصحاح (ك. و. ن) 2/ 1601.

(6) بيت من الطويل للأعشى منسوب له في الهمع 3/ 356، الدرر 2/ 551 الصحاح (ك. و. ن) 2/ 1601، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 234، أسرار العربية 821، شرح الدماميني على المغني 1/ 240، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 456، اللسان (ك. و. ن) 7/ 772.

(7) وقد ضم أصابعه إلى راحة الكف.

(8) في س بإضافة: كأنه أراد به الفرار من شذوذ النسبة إلى لفظ الجملة على ما هي عليه.

(9) في س الوارد على الجماعة يرد عليه إذ.

ويحذف ما عداه، (ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير) يعني: فتح التاء (والإفراد في أرأيتكما، وأرأيتكم، وأرأيتك، وأرأيتكن) وذلك لأن التذكير أصل للتأنيث، والإفراد أصل للتثنية والجمع؛ (إذ لو قالوا: أرأيتماكما جمعوا بين خطابين)، وذلك لا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا ينتقض بقولهم في أفعال القلوب: علمتماكما منطلقين كما ظن[1]؛ لورود السماع بذلك، وإليه أشار بقوله: (وإذا امتنعوا من اجتماعهما في ياغلامكم فلم يقولوه كما قالوا: يا غلامنا، وياغلامهم مع أن الغلام [طارئ][2] عليه الخطاب بسبب النداء) وإلا فالأسماء الظاهرة كلها غيب ([وإنه][3] خطاب لاثنين) أحدهما المنادى، والآخر كاف الخطاب (لا لواحد) فلا يلزم الجمع بينهما حقيقة بخلاف أرأيتماكما فإن المخاطب بالضميرين فيه واحد؛ (فهذا) أي: الاجتماع الحقيقي (أجدر) وأولى بالامتناع؛ ولهذا لم يسمع أريتماكما (وإنما جاز واغلامكيه) مع أنه نظير ياغلامكم في الإضافة إلى الكاف للفرق بينهما (لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة) هذا مبني على أن المندوب ليس بمنادى كما اختاره ابن الحاجب[4]، وأما إذا قيل: إنه منادى كما في المفصل[5] فالمحذور باق، قال الرضي: الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى، قال الجُزُولي[6]: منادى على وجه التفجع[7].

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 5/ 173.

(2) في المغني طار.

(3) في س ومع انه.

(4) انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي 1/ 413.

(5) قال الزمخشري: ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا..." المفصل في صنعة الإعراب 68. قال ابن يعيش: أعلم ان المندوب مدعو، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع..." شرح المفصل لابن يعيش 2/ 13.

(6) في س بإضافة: المندوب.

(7) شرح الكافية 1/ 345.

(ويأتي تمام القول في: أرأيتك في حرف الكاف) وإنما جمعوا فيه بين التاء والكاف لأن التاء ضمير فاعل مجرد عن الخطاب والكاف حرف خطاب قاله سيبويه وعكسه الفراء وهذا لا يتمشى على قول الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول كما سيأتي (إن شاء الله تعالى[1].

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كـ(قامت) وأوردها ابن الحاجب في آخر الحروف[2]، قال الرضي: هذا التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأن أصل الاسم الإعراب، والفعل البناء، فَنُبِّه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير منه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته[3]، (وزعم الجَلُولِي) هو بفتح الجيم وضم اللام نسبة إلى جلولاء بالمد على غير قياس وهي قرية بساحل فارس[4] (أنها[5] اسم[6]) وقد اغتر بقول الصدفي شارح لامية العجم[7]: التاء من قوله:

أَصَالَةُ الرَّأْيِ صَانَتْنِي عَنِ الْخَطَلِ

---

(1) انظر مغني اللبيب 1/ 181.

(2) انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي 6/ 255.

(3) شرح الكافية 6/ 256.

(4) في (س) بإضافة: أو ببغداد.
وانظر معجم البلدان: 1/ 156.

(5) في (س) بإضافة: أي: التاء في أواخر الأفعال.

(6) انظر قول الجلولي في شرح الدماميني على المغني 1/ 241.
- والجلولي هو: أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف، قرأ عليه ابن بليمة عن قراءاته علي محمد بن سفيان.
انظر غاية النهاية 1/ 226.

(7) في (س) بإضافة: فزعم أن.

فاعل بالفعل[1] (وهو خرق لإجماعهم[2]، وعليه) يكون الإعراب محتملاً (فيأتي في الظاهر) حال كونه واقعاً (بعدها أن يكون) أي: الظاهر (بدلاً) من التاء (أو مبتدأ والجملة قبله خبر) فإذا قلت: 'قامت هندٌ احتملت [الجملة][3] الفعلية أن تكون ذات محل من الإعراب على أنها خبر مقدم[4]، وأن لا محل لها على أنّ 'هنداً بدل من [الضمير][5]، ثم شنع/ [عليه][6] بأن ذلك مع كونه خرقاً للإجماع 1/109
لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم فقال: (ويرده أنّ البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه) فالبدل في مثل 'قامت هندٌ ليس بصالح له؛ إذ لا يقال: 'قام هندٌ إلا نادراً كما قال الرضي، وفيه بحث، (وأن عود الضمير على ما) أي: على الاسم الذي (هو بدل منه نحو: 'اللهم صل عليه الرؤوف الرحيمُ قليل)[7] فَحَمْلُ مثل 'قامت هندٌ عليه بعيد لكونه كثيراً شائعاً، (وأن تقدم الخبر الواقع جملة) على المبتدأ (قليل أيضاً[8]، كقوله:

إلَى مَلِكٍ، مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[9])

بيت من الطويل للفرزدق وقبله:

---

(1) انظر قول الصدفي في شرح الدماميني على المغني 1/ 241.

(2) في 'س' بإضافة: قال أبو حيان في النهر في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ القول مخالف لإجماع النحاة لا التفات إليه. انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 3/ 22 - 23.

(3) إضافة يقتضيها السياق.

(4) في 'س' بإضافة: على المبتدأ.

(5) في 'س' التاء التي هي ضمير الفاعل عنده.

(6) في 'س' على الجلولي.

(7) في 'س' بإضافة: لكونه إضمارا قبل الذكر، فإن 'الرؤوف' بدل من ضمير 'عليه'.

(8) في 'س' بإضافة: فلا يناسب لحمله عليه أيضا.

(9) البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 280، وروايته: 'أبوها' بدل 'أبوه'، وله في الخصائص 2/ 167، شرح شواهد المغني 1/ 357، شرح أبيات المغني 3/ 34، حاشية الأمير على المغني 107، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1/ 215.

رَأونِـي فَنَـادُونِي أسُـوقُ مَطِيَّتِـي   بِأصْـوَاتِ هُـلاَّكٍ سِـغَابٍ حَرَائِرِ

إلى متعلقة بـأسوق، وأراد بالملك ممدوحه الوليد بن عبد الملك، وأبوه مبتدأ خبره جملة ما أمه من محارب، وقال البعلي: أبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، والجملة خبر الأول، والتقدير: ما أم أبيه من محارب[1]، ومحارب قبيلته من قريش، والمراد بكليب رهط جرير[2] (وربما وصلت هذه التاء[3] بـرب) إذا كان المجرور بها مؤنثاً كقوله:

فَقُلْـتُ لَهَـا: أصَـبْتِ حَـصَاةَ قَلْبِـي   وَرُبَّـتَ رَمْيَـةٍ مِـنْ غَيْـرِ رَامِـي[4]

(وثم) إذا عطف بها قصة على قصة، لا مفرد على مفرد كقوله:

....   فَمَـضَيْتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لاَ يَعْنِينِـي[5]

---

(1) انظر قول البعلي في شرح شواهد المغني 1/ 357، وشرح أبيات المغني 3/ 35.
- والبعلي هو: أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، كان إماما وعالما فقيها فاضلا متعبدا، حسن الشمائل، جيد الخبرة بألفاظ الحديث، وله معرفة تامة بعلم النحو، لازم ابن مالك وسمع منه، وقرأ عليه النحو، وبرع فيه، وسمع من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر وغيرهم، وأخذ عنه العلم التقي السبكي وغيره، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، شرح مقدمة الجزولية في النحو وغيرهما (ت 709 هـ). انظر بغية الوعاة 1/ 207 - 208، شذرات الذهب 6/ 20، الأعلام 6/ 326.

(2) قال الدماميني: الظاهر أن المراد به رهط جرير الشاعر وهو كليب بن يربوع بن حنظلة شرح الدماميني على المغني: 1/ 241.

(3) في س بإضافة: أي: تاء التأنيث.

(4) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخزانة 7/ 420، معجم الشواهد العربية 7/ 284، لسان العرب (ط. ع. م) 5/ 609.

(5) سبق تخريجه انظر ص 3 من هذا البحث.

كذا قيدهما الرضي بـذلك[1]، (والأكثر تحريكها معهما بـالفتح) وقـد تستعمل ساكنة، [ولم يذكر وصلها بـ"لا" النافية إما اكتفاءً بـذكرها في "لات"، أو للاختلاف فيها، وذكر ابن قاسم لحوقها بـ"لعل" أيضاً][2]، ولا يخفى حسن ختم بحث التاء بـ"ثم" وابتداء بحث الثاء بها.

---

(1) انظر شرح الكافية 5/ 257.

(2) في "س" ولعله لم يذكر لحوق التاء لتأنيث اللفظة بـ"لا" النافية مثل "لات" لمكان الاختلاف فيها، ولا لحوقها بـ"لعل" لقلته. قال ابن قاسم: "قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهي "ربت"، و"ثمت"، و"لات"، قلت: ولها رابع وهو "لعلت" الجنى الداني 58.

حرف الثاء)

[مبحث: ثم]

(ثمْ ويقال فيها: فمّ) بإبدال الثاء فاء (كقولهم في جدث: جدف) قال الفيومي: الجدث القبر وهذه لغة تهامة، وأما أهل نجد فيقولون: جدف بالفاء[1] (حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون انه قد يختلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة[2]، وحملوا على ذلك) اي: على كونها زائدة غير عاطفة (قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[3]، وقول زهير:

(أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى   فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا[4])

بيت من الطويل أنكر الأصمعي كونه لزهير، فالهوىْ بالقصر هنا مراد النفس، يعني: أراني كل صباح في أمنية، ثم أراني كل مساء غادياً ذاهباً إلى أخرى؛ فغادياً بالغين المعجمة، وقيل: يقول أصبح مريد الشيء وامسى تاركاً له، يقال:

---

(1) المصباح المنير (ج. د. ث) 54.

(2) انظر رأي الأخفش والكوفيين في الارتشاف 4/ 1989، وشرح المفصل لابن يعيش 8/ 96.

(3) التوبة: 118.

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 90، وروايته:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى   وَأَنِّي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيا

وله في رصف المباني 275، الخزانة 8/ 492، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 274، شرح شواهد المغني 1/ 358، شرح أبيات المغني 3/ 36، شرح الرضي على الكافية 6/ 160.

عدا فلان هذا الأمر إذا تركه[1]، فعلى هذا يكون 'عادياً بالمهملة،/ (وخرجت الآية 1/100 أ
على تقدير الجواب) لـ'إذا'، قدره أبو حيان: تاب عليهم[2]، وقال الرضي: لا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم، وما جاء من مثله فإن أمكن الاعتذار فهو أولى، وإلا فليحكم بالزيادة[3]، (و) خرّج (البيت على) تقدير (زيادة الفاء) لكونها أكثر، ولأنها حرف واحد[4]، وقيل: بل الزائد 'ثمّ' لحرمة التصدير[5]، وقال السيرافي: الأجود 'فَثَمّ' بفتح الثاء لكراهة دخول عاطف على عاطف[6]، (وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[7]) هكذا في الجنى الداني[8]، [فكأن المصنف][9] اغتر به [فسها][10]؛ لأن هذه الآية في سورة الأعراف وليس فيها 'ثم'، وأما التي فيها 'ثمّ' ففي الزمر هكذا ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ (ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[11]) وجه التمسك بها أنّ هذا الجعل كان قبل خلقنا ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن

---

(1) شرح الدماميني على المغني 1/ 242.

(2) قال أبو حيان: 'وإذا كانت شرطية فجوابها محذوف، تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ نظير قوله: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ بعد قوله: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ... ﴾الآية' البحر المحيط 5/ 100.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 6/ 160.

(4) قال ابن جني: كأنه قال: ثم إذا أصبحت أصبحت غادياً سر صناعة الإعراب 1/ 274.

(5) شرح الرضي على الكافية 6/ 160، وانظر المنصف من الكلام 1/ 242 - 243.

(6) قال البغدادي: 'ونقل عن السيرافي أيضا في شرح الأبيات أنه قال: الأجود 'فَثَمّ' - بفتح المثلثة - لكراهة دخول العاطف على العاطف' شرح أبيات المغني 3/ 38.

(7) الزمر: 6.

(8) قال ابن قاسم: 'وذهب الفراء فيما حكاه عنه السيرافي، والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد بن عبد المنعم بن الفرس في مسائلة الخلافيات عنه إلى ثم بمنزلة الواو لا ترتب، ومنه عندهم عندهم ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ الجنى الداني 427.

(9) في 'س' فكأنه.

(10) في 'س' فهو سهو.

(11) الزمر: 6.

زَوْجِهَا﴾[1]) وذلك لأن ثمّ تقتضي تسوية الإنسان، ونفخ الروح فيه بعد خلق نسله من سلالة، أي: نطفة، (﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[2]) وجهه أنّ الخطاب لهذه الأمة وإيتاء الكتاب لموسى عليه السلام كان سابقاً على ذلك، (وقول الشاعر:

إِنَّ مَــنْ سَــادَ ثُــمَّ سَــادَ أَبُــوهُ ثُــمَّ قَــدْ سَــادَ قَبْــلَ ذَلِــكَ جَــدُّهْ[3])

بيت من الخفيف، والوزن يقتضي سكون الهاء في جدهْ، ووجه [التمسك][4] به أنّ سيادة الأب قبل سيادة الابن، وسيادة الجد أيضاً قبل سيادة الأب، فعلم بذلك أنّ ثمّ لا تدل على الترتيب، (والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف) هو صفة نفسٍ، وحذف الصفة كثير، (أي: من نفس واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أنّ العطف على واحدةٌ على تأويلها بالفعل) فإنها اسم فاعل يجوز تأويله به كما قيل في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾[5]، أي: فلق الإصباح[6] (أي: من نفس توحدت) قيل: الأولى أن يقول: وحدت؛

---

(1) السجدة: 7- 9.

(2) الأنعام: 153 - 154.

(3) البيت لأبي نواس في ديوانه: 222، وروايته:

قُــلْ لِمَــنْ سَــادَ ثُــمَّ سَــادَ أَبُــوهُ قَبْلَــهُ ثُــمَّ قَبْــلَ ذَلِــكَ جَــدُّهْ

وله في الخزانة 11/ 37، شرح أبيات المغني 1/ 39 – 40، وبلا نسبة في الجنى الداني 428، رصف المباني 174، شرح الرضي على الكافية 6/ 156. والشاهد فيه: العطف بـثمّ في ترتيب الأخبار دون النظر إلى المعنى.

(4) لعل التمسكَ يعني: الاستشهاد.

(5) الأنعام: 96.

(6) شرح الدماميني على المغني 1/ 244.

لأن واحد من الثلاثي، وليحسن تفسيره بقوله: (أي: انفردت[1]) وليس بشيء، قال في القاموس: وَحُدَ كعلم وكرمَ بقي مفرداً كتَوَحَّدَ، ومُتَوَحِّدٌ منفرد[2]، (ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أنّ الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراه) الذرية بالضم والكسر الولد، يطلق على الواحد وغيره من الذكور والإناث، والذر صغار النمل، والواحدة ذرة[3]، والقصيرى الضلع السفلي، وهي أقصر الضلوع.

(الرابع: أنّ خلق حواء من آدم لما لم [يجز][4] عادة بمثله جيء بثُمّ إيذاناً بترتبه وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

110/ب (الخامس: أن ثُمّ لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم/ وأنه يقال: بلغني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعتَ أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب، والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تصحح الترتيب والمهلة، وهذا) الجواب الأخير (يصحح الترتيب فقط) وإن كان مجازياً، ويفوت معنى المهلة والتراخي (إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكنّ الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة) إذ يمكن اعتبار ترتيب الإخبار فيها (والبيت) فإنه أخّر الإخبار بسيادة الأب وإن كانت متقدمة في الوجود؛ لأن سيادة نفسه أخص به من سيادة أبيه، ثم سيادة أبيه أخص من سيادة جده، ولعله لم يبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية اختياراً للعطف على القريب وهو ﴿ ثُمَّ

---

(1) قال الدماميني: وكان الأولى بالمصنف أن لو قال: وحدت لوجهين: أحدهما: أن واحدة ليس مأخوذ من المزيد، وإنما هو من الثلاثي، وقد سمع، يقال: وحد كعلمَ، ووحد كظرفَ، بمعنى: انفرد.الثاني: أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردتْ، لأن استعمال وحدَ بهذا المعنى ليس في الشهرة كتوحدَ شرح الدماميني على المغني 1/ 244.

(2) القاموس المحيط (و. ح. د) 1/ 414.

(3) في س بإضافة: وحواء زوج آدم عليه السلام.

(4) في المغني تجز.

جَعَلَ نَسْلَهُ ﴾[1]، فإن ثُمْ فيه للترتيب في الحكم فناسب حمل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ ﴾[2]عليه، [وقيل: لأن][3] هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الإخبار، ولا يعدل إلى ذلك إلا عند تعذّر إرادة الترتيب في الحكم، وثُمْ في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم بأن يكون سَوَّاهُ عطفاً على الجملة الأولى[4] [وفيه أنه يقتضي][5] أن لا يذكر الجواب الخامس عن الآية الأولى.

(وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً) أي: كما أجيب عن الأولى من غير نظر إلى خصوص الجواب (بأن سَوّاهُ عطف على الجملة الأولى) يعني: بَدأ خلق الإنسان، (لا) على (الثانية)[6] يعني: قوله ﴿ جَعَلَ نَسْلَهُ ﴾ وإن كان قريباً؛ لئلا تخرج ثُمْ عن معناها الحقيقي.

(وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب، [والأب][7] من قبل الابن) وَجِهَتِهِ، وهذا مما يمدح به، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد[8]، كقوله:

فتداركوها آخراً عن أول   وتوارثوها كابراً عن كابر[9].

فيكون البيت إذ ذاك (كما قال ابن الرومي) أبو الحسن علي بن العباس، مات ببغداد سنة اثنين وثمانين ومائتين[10]:

---

(1) السجدة: 8.

(2) السجدة: 9.

(3) في س: وأما التعليل بأن.

(4) المنصف من الكلام 1/ 244.

(5) في س: فليس بشيء لاقتضائه.

(6) انظر المنصف من الكلام 1/ 244.

(7) في س: وأتى السؤدد الأب.

(8) انظر إجابة ابن عصفور في الجنى الداني 429.

(9) بلا نسبة في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 120- ب.

(10) انظر وفيات الأعيان 3/ 358 – 362، معجم الشعراء 321، الأعلام 4/ 297.

(قَالُوا أَبُو الصَّقْرِ[1] مِنْ شَيْبَانَ قُلْتُ لَهُمْ   كَـلاَّ لَعَمْـرِي وَلَكِـنْ مِنْـهُ شَـيْبَانُ)

هو حي من بكر

(وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِـابْنٍ ذُرَى حَـسَبٍ   كَمَـا عَلَـتْ بِرَسُـولِ اللَّـهِ عَـدْنَانُ[2])

[بيتان][3] من البسيط، الذرى بضم الذال جمع ذروة بالضم والكسر، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، قيل: يرد عليه أنّ قوله قبل ذلك تصريح بما يخالف مضمون ما أجاب به من أنّ سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد[4]، وأجيب: بأن دعوى الشاعر أنّ سيادة الأب لما/ حصلت عند 1/111أ سيادة الابن امتدت واستندت إلى أول وجود الأب، [فسيادة الأب][5] مرتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها، وسابقة عليه باعتبار امتدادها واستنادها إلى أول وجود الأب، وكذا حال سيادة الجد[6]، وقد يقال: إن قوله: ساد جده عطف على ساد أبوه، والإشارة بذلك إلى سيادة الابن الواقعة أولاً [فلا مخالفة][7].

---

(1) في س: بإضافة: هو بفتح الصاد ابن عم معن بن زائدة.

(2) البيتان لابن الرومي منسوبان له في الجنى الداني 429، شرح الدماميني على المغني 1/ 245، شرح أبيات المغني 3/ 43. والشاهد في البيتين حصول المجد من الفرع إلى الأصل.

(3) ساقط من س.

(4) شرح الدماميني على المغني 1/ 245.

(5) في س: فسيادته.

(6) المنصف من الكلام 1/ 245.

(7) في س: فلا يخالف ما قاله ابن عصفور. وانظر قول ابن عصفور في الجنى الداني: 428 - 429.

(وأما المهملة فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثُمْ في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخباريين[1]، وجعل منه) أي: من تخلف المهملة عن ثُمْ (ابن مالك[2] ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾[3] الآية) أي: اقرأ الآية من أولها، (وقد مر البحث في ذلك[4]، والظاهر أنها) أي: ثُمْ (واقعة موقع الفاء) هذا منه ترجيح لكون ثُمْ بمعنى الفاء (في قوله:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ ... جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[5])

بيت من المتقارب لأبى دؤاد يصف الفرس، والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة تسمى: ردينة كانت تقوّم القناة بخط هجر، والعجاجْ بالفتح الغبار، والأنابيبْ جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب، يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله فكذلك هذا الفرس.

(إذ الهز متى جري في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

---

(1) انظر معاني القرآن: 1/ 396، والجنى الداني 428.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 357.

(3) الأنعام: 154.

(4) انظر ص 75 من هذا البحث.

(5) البيت لأبي دؤاد الإيادي منسوب له في شرح التصريح 2/ 16، شرح شواهد المغني 1/ 358، شرح أبيات المغني 3/ 53، المعاني الكبير 1/ 58، وبلا نسبة في الجنى الداني 427، الهمع 3/ 165، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 355، شرح الخلاصة لابن الناظم 525.

أبو دؤاد هو: أبو دؤاد جارية، ويقال: جويرية بن الحجاج بن بحر بن عصام الإيادي، شاعر جاهلي، أكثر شعره في وصف الخيل انظر الشعر والشعراء 140 – 142، الأعلام 2/ 106. والشاهد فيه: أن ثمْ واقعة موقع الفاء فأفادت الترتيب بلا مهلة.

مسألة

أجري الكوفيون ثُمْ مجري الواو والفاء في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط[1] واستدل لهم بقراءة الحسن: ﴿ وَمَنْ يُخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾[2]) بنصب يُدركه[3]) قال ابن جني: ليس أسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن كقوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[4]

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط على المعطوف[5]، والجمهور على جزمه عطفاً على الشرط، وجوابه ﴿ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ ﴾[6]، (وأجراها ابن مالك مجراهما[7] بعد الطلب فأجاز في قوله عليه الصلاة والسلام «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»[8] ثلاثة أوجه[9]:

الرفع بتقدير ثُم هو يغتسل) تقدير المبتدأ يشعر بكون الكلام مستأنفاً كما هو عادتهم عند بيان الاستئناف، فتكون ثُمْ استئنافية لا عاطفة، قال صاحب

---

(1) انظر رأي الكوفيين في اللباب في علوم الكتاب 6/ 598.

(2) النساء: 100.

(3) قال ابن جني: وأما قراءة الحسن ﴿ ثُمْ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ ﴾ بالنصب فعلى إضمار أنْ المحتسب 1/ 230.

(4) بيت من الوافر للمغيرة بن حَبْناء في الخزانة 8/ 522، شرح شواهد المغني 1/ 497، ولأبي زيد في البحر المحيط 3/ 337، وبلا نسبة في شذور الذهب 319، اللباب في علوم الكتاب 5/ 598. انظر معجم البلدان 2/ 218 - 220.

(5) المحتسب 1/ 197، وانظر الكشاف 1/ 483، واللباب في علوم الكتاب 6/ 598.

(6) النساء: 100.

(7) : أجرى ثُمْ مجرى الفاء والواو.

(8) الحديث في البخاري بلفظ «ثم يغتسل فيه» صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم 3/ 92، وفي صحيح مسلم بشرح النووي بلفظ «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد 3/ 187.

(9) انظر شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح 164.

رصف المباني: إن ثُمْ تكون حرف ابتداء إما على الاصطلاح كقولك: أقول لك: اضرب زيداً، ثم أنت تترك الضربْ، وإما ابتداء الكلام كقولك: هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس[1]، نقله ابن قاسم، ثم قالت: لا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف [تعطف جملة على جملة كما تعطف مفرداً على مفرد][2] ولعل المصنف لم يعده لذلك لا أنه فاته كما ظن، (وبه جاءت الرواية.

والجزم بالعطف على موضع فعل النهي) بناءً على أن اتصال المضارع بنون/ التأكيد يقتضي البناء، وأما على قول من يرى أنّ اتصاله بها غير مقتض له [فهو][3] معرب تقديراً، والعطف [حينئذ][4] على الفعل باعتبار إعرابه المقدر[5] 11/ب (والنصب قال) أي: ابن مالك: (بإعطاء ثُمْ حكم واو الجمع[6]، فتوهم تلميذه أبوزكريا) يحيى بن شريف، شيخ الإسلام، الشافعي (النووي ـ رحمه الله ـ) نسبة إلى نوى قرية بالشام، توفي سنة خمس وسبعين وستمائة (أنّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهيّ عنه الجمع بينهما) أي: بين البول والاغتسال، (دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا. انتهى[7].

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضاً) فيه بحث؛ لأن المعية معنى الواو الذي وضعت هي بإزائه وليست من أحكامها كانتصاب المضارع بعدها إلا أن يحمل على التغليب، (ثم ما أورده) [أشار

---

(1) رصف المباني 175.

(2) ساقط من سْ.

وانظر الجنى الداني 432.

(3) في سْ وانه.

(4) ساقط من سْ.

(5) المنصف من الكلام 1/ 246.

(6) انظر الأوجه الثلاثة في شرح التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح 164.

(7) انظر قول النووي في شرحه لصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد 3/ 187. وانظر ترجمته في شذرات الذهب 5/ 355 - 356، الأعلام 8/ 149.

بـثم][1] إلى التسليم [بعد الرد][2]، يعني: ما أورده النووي مـن اقتـضاء أنّ المنهـي عنه هو الجمع بينهما دون إفراد أحدهما بعد تسليمه (إنما جاء من قبل المفهـوم لا المنطوق) لأن منطوقه المنع من الجمع، وهو لا يدل على جـواز الإفـراد ولا علـى عدمه، (وقد قام والدليل هنا قائم، [وهـو][3] الأحاديـث الـواردة في النهـي عـن البول في الماء بدون الاغتسال، (ونظيره إجازة الزجاج والزمخشـري ﴿ وَلاَ تَلْبِسُـوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾[4] كون تكتموا مجزوماً) بالعطف على فعل النهي، (وكونه منصوباً) بإضمار أنْ في جواب النهي بعد الواو بمعنى: الجمـع، كمـا في لا تأكل السمك وتشرب اللبنْ، (مع أن النـصب معنـاه النهـي عـن الجمـع)[5]؛ إذ المعنى: لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه، فلا يلزم جواز فعلهم اللبس بـدون الكتمان وعكسه؛ لأن نهي الجمع لا يدل على جواز البعض وعدمه، وإنمـا يعلـم [ذلك][6] مـن دليـل آخـر، أمـا في مـسألة الـسمك فمـن الطـب، وأمـا في الآيـة فلاستبداد قبح كل منهما[7].

(تنبيه

قال الطبري) أبو جعفر محمد بن جرير، صاحب التفسير والتاريخ، تـوفي ببغداد سنة عشر وثلاثمائة، والطبري نسبة إلى طبرستان[8] (في قوله تعالى: ﴿ أَثُـمَّ إِذَا مَـا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾[9] معناه: أهنالك وليست ثمَّ التي تأتي للعطف[10]. انتهى.

---

(1) في س وفي ثم إشارة.

(2) في س بعدها.

(3) في س من.

(4) البقرة: 42.

(5) انظر معاني القرآن للزجاج: 1/ 124، والكشاف: 1/ 145.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: قاله الطيبي.

(8) انظر معجم البلدان 4/ 13، والأنساب 4/ 45.

(9) يونس عليه السلام51.

(10) انظر جامع البيان عن تاويل القرآن 7/ 159.

وهذا وهم اشتبه عليه ثمْ المضمومة الثاء بالمفتوحتها) كونه وهماً ظاهر على القراءة المشهورة، وأما على قراءة طلحة أثمْ بالفتح فلا، ذكره الحلبي[1].

---

[1] قال الحلبي: "وقد قال الطبري ما لا يوافق عليه، فقال: وأثمْ هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى "هنالك"، فإن كان قصد تفسير المعنى-وهو بعيد-فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يعرف في ثمْ-بضم الثاء-، إلا أنه قرأ طلحة بن مصرف أثمْ بفتح الثاء، وحينئذ يصح تفسيرها بمعنى "هنالك" الدر المصون 6/ 217.

[مبحث ثَمَّ]

(ثَمْ بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو: ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾[1] وهو ظرف لا يتصرف) ولا يستعمل إلا منصوباً بتقدير فيْ؛ (فلذلك غُلِّطَ) أي: نسب إلى الغلط (من أعربه مفعولاً لـرأيتْ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[2]) قال الفراء: ثَمْ مفعول به/ لـرأيتْ، وقال أيضاً: وإذا رأيت تقديره: ما 1/112 ثَمَّ فـمَا مفعول، فحذفت مَا وقامت ثَمْ مقام مَا[3]، وخطأه الزمخشري بأن ثَمَّ صلة لـمَا، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة[4]، ورده الحلبي بأن الكوفيين يجوّزون مثل هذا[5]، (ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب) كسائر أسماء الإشارة مثل هذا وذلك لعدم السماع فيه.

---

(1) الشعراء : 64.

(2) الإنسان : 20.

في سْ بإضافة : لأنه تصرّف فيه .

(3) انظر معاني القرآن للفراء 3/ 218.

(4) انظر الكشاف 4/ 519.

(5) انظر الدر المصون 6/ 446 - 447 .

(حرف الجيم)

[مبحث: جير]

(جيرْ بالكسر) وهو اشهر (على أصل التقاء الساكنين كـأمـسِ، وبـالفتح للتخفيف كـأينَ، وكيفَ حرف جواب بمعنى نَعمْ، لا اسم بمعنى حقـاً) قـال ابن مالك: لأن كل موضع وقعت فيه جيرْ يصلح أن يوقع فيه نَعمْ، وليس كل موضع وقعت فيه نَعمْ يصلح أن يقع فيه حقاً، فإلحاقها بـنَعمْ أولى، وأيضاً فـإن لهـا شـبهاً لفظاً واستعمالاً؛ ولذلك بنيت [ولو وافقت حقاً في الاسمية لأعربـت][1] كمـا في الجنى الداني[2] (فتكـون مـصدراً، ولا بمعنـى أبـداً فتكـون ظرفـاً وإلا لأعربت ودخلت عليها أل) قيل: صدق الملازمة بين كونه اسماً بمعنى حقـاً، أو ابـداً وبـين الإعراب ودخول ألْ عليها ممنوع، وسنده ماْ التي بمعنى شيء[3]، [واجيب][4]: بأن دليل الملازمة بينهما عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه مـن الوجـوه، بخـلاف مـاْ بمعنى شيء فإنها مشابهة للحرف في الوضع[5] (ولم تُؤكّـد)[6] علـى بنـاء الفاعـل فاعلـه ضمير جيـرْ ومفعوله ([أجل])[7] في قوله:

---

(1) ساقط من س.

(2) الجنى الداني 433 -434، وانظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 219.

(3) شرح الدماميني على المغني 1/ 248.

(4) في س: ويجاب.

(5) المنصف من الكلام: 1/ 248.

(6) في المغني بالبناء للمجهول.

(7) في المغني اجل بـجير.

.... أَجَلْ جَيْـرِ إِنْ كَانَـتْ رِوَاءٌ أَسَـافِلُهْ[1])

عجز بيت من الطويل لطفيل بن عوف الغنوي صدره:

وَقُلْـنَ عَلَـى الْبَـرْدِيِّ أَوَّلُ مَـشْرَبٍ

'البردي' بالفتح نبات معروف، و'أول مشرب' مبتدأ قدم خبره، أو حذف، أي: لنا، والجملة مقول 'قلنا'، و'الرواء' ـ بالفتح والمد ـ الماء العذب، وهو خبر 'كان'، و'أسافله' اسمها، و'أن' مصدرية على حذف اللام، أو شرطية، والمعنى: أن تلك النسوة قلن أول شرب تشربه يكون على النبات الذي يطيب العيش فوقه لملاحة خضرته، فقال: نعم [هذا][2] يقع إن رويت أسافله من الماء، قال السيوطي: ولمضرس بن ربعي بيت يشبه هذا:

وَقُلْـنَ عَلَـى الْفِـرْدَوْسِ أَوَّلُ مَـشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَـاثِرُهْ[3]

---

(1) رواية المغني:

وكـنْ عَلَـى الْفِـرْدَوْسِ أوَّل مَـشْرَبٍ أجَـلْ جَيْـرِ إنْ كَانَـتْ أبِيحَـتْ دَعَـاثِرهْ

والبيت لطفيل الغنوي منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 219، شرح الكافية الشافية 1/ 397، الجنى الداني 434، شرح شواهد المغني 1/ 361، شرح أبيات المغني 3/ 59، الخزانة 4/ 236: والشاهد فيه: تأكيد 'أجل' بـ'جير'.

- وطفيل هو: ابن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي فحل، كان من أوصف الناس للخيل، وكان يقال له: المحبّر لحسن شعره (ت 13 ق هـ): انظر الشعر والشعراء 295 - 296، الخزانة 9/ 46-47، الأعلام 3/ 228:

(2) ساقط من 'س':

(3) انظر شرح شواهد المغني 1/ 362:

- ومضرس هو : ابن ربعي بن لقيط الأسدي، من بني فقعس، شاعر جاهلي حسن التشبيه والرصف: انظر معجم الشعراء 253، الأعلام 7/ 250:

الفردوسُ البستان، والدعائرُ جمع دعثور وهو الحوض المتثلم، وضميره للفردوس، والمعنى أن تلك النسوة قلن: أول شرب نشربه يكون على ذلك البستان، فقال: نعم يقع هذا إن خرب وأبيحت حياضه، ولم يمنع [من][1] أحد، وأما مع عمارته فهو مصون لا سبيل إليه، قيل: ولمن [ذهب][2] إلى أنَّ جيرِ بمعنى: حقاً أن يمنع كونها مؤكدة لـأجلْ، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً[3].

(ولا قوبل بها لا في قوله) أي: الراجز:

(إِذَا تَقُولُ: لاَ، ابْنَةُ الْعُجَيْرِ ....)

هو كالفقير العنين من الرجال

(........................ تَصْدُقُ، لاَ إِذَا تَقُولُ جَيْرِ[4])

أي: نعم؛ فإنه قابل بـلا، ولا حرف، والمقابلة دليل على أنَّ جيرِ حرف كذلك، ولا يرد/ عليه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[5] [كما 112/ب

---

(1) في س: منه.

(2) في س: قال.

(3) شرح الدماميني 1/ 248.

(4) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني 434، شرح الكافية الشافية 1/ 397، شرح شواهد المغني 1/ 362، شرح ابيات المغني 3/ 71.

(5) الفاتحة: 7.

وهم][1]؛ لأنه لم يقابل هنا الحرف بالاسم؛ لأن 'لا' زائدة عند البصريين، واسم بمعنى 'غير' عند الكوفيين[2].

(وأما قوله:

وَقَائِلَةٍ: [أسِيتَ][3]، فَقُلْتُ: جَيْرِ   أسِيٌّ إنَّنِي مِنْ ذَاكَ إنَّهْ[4])

بيت من الوافر لأعرابي من بني أسد[5]، 'أسيتَ' من الأسى بالقصر، أي: حزنت، و'أسيٌّ' بتشديد الياء خبر محذوف، أي: أنا أسيٌّ، وذلك إشارة إلى الحزن أي: إنني مخلوق من الحزن قصداً للمبالغة، ولما احتج من أثبت اسمية 'جير' بتنوينه فيه أشار[6] إلى دفعه بقوله: (فخرج على وجهين:

أحدهما: أن الأصل 'جير إنْ' بتأكيد 'جير' بـ'إنْ' التي بمعنى 'نعمْ'، ثم حذفت همزة 'إنْ' وخففت) بحذف إحدى النونين فبقيت نون واحدة فأشبه التنوين:

(الثاني) يعني: بعد تسليم كونه تنويناً يحتمل: (أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنونه [تنوين][7] الترنم وهو غير مختص بالاسم) ولما ورد أن تنوين الترنم إنما يكون حال الوقف، وما بين المصارعين ليس محلاً له، دفعه بقوله: (ووصل بنية الوقف) قال ابن قاسم: أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال، وهو

---

(1) ساقط من 'س':

وانظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 124 – ب:

(2) انظر قول البصريين والكوفيين في إعراب القرآن لابن النحاس 1/ 22:

(3) في 'س' أبيت:

(4) البيت لأعرابي من بني أسد منسوب له في الأشباه والنظائر 6/ 202، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 6/ 71، رصف المباني 124، شرح شواهد المغني 1/ 362: الخزانة 10/ 11، لسان العرب :أ: س: ي) 14/ 35 والشاهد فيه: أنْ تنوين 'جير' يدل على اسميتها:

(5) انظر اللباب في تحرير الأنساب 2/ 96:

(6) في 'س' بإضافة: المصنف:

(7) في 'س' بتنوين:

أقرب من الـذي قبله[1]، قال عبد القاهر: هو اسم [فعل][2] بمعنى أعترف، وقـال الرضي: ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق[3].

(1) الجنى الداني 435:

(2) زيادة يقتضيها السـياق:

(3) شرح الكافية للرضي: 6/ 72:

[مبحث: جلل]

(جللْ حرف بمعنى نعمْ، حكاه الزجاج في كتاب الشجرة[1]، واسم بمعنى عظيمْ، [أو يسير أو أجل][2]) إنما ذكر هذا على سبيل الاستطراد [فسقط][3] ما قيل: لا ينبغي عده لأن الكلام في جللْ المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً، ولأنه إنما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف[4].

(فمن الأول قوله:

قَومِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أخِي فَإذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي)

[بيت][5] من الكامل للحارث بن وعلة الزهلي أميمْ بفتح الميم ترخيم أميمة على لغة الانتظار، منادى بتقدير: [يا][6]، وهي اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه، وقيل: اسم رجل، وأخيْ مفعول قتلوا، وسهميْ تنازع فيه الفعلان[7].

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لَأعْفُوَنْ [جَلَلاً][8] ....)

---

(1) انظر رأي الزجاج في رصف المباني 176، والجنى الداني 432 - 433:

(2) ما بين المعقوفين ذكر في سْ بعد قوله: من الأسماء والظروف:

(3) في سْ فلا يرد:

(4) شرح الدماميني على المغني 1/ 248 - 249:

(5) في سْ هذا:

(6) في سْ بتقدير منادى حذف حرف النداء منه:

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 125 – ب.

(8) ساقط من ظْ:

أي: عفواً أو جرماً عظيماً، [وقيل: أو نصب على نزع الخافض، أي: عن عظيم][1].

وَلَـئِنْ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنْ عَظْمِي[2] (..........................)

اللام الأولى في الموضعين [توطئة][3] للقسم، والثانية[4] جوابه، والسطوْ الأخذ بعنف، وأوهنْ أضعف وألفه منقلبة من النون كما في ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[5].

(ومن الثاني) أي: من استعمال ْجلل ْبمعنى: يسير (قول امرئ القيس وقد قتل أبوه:

ألاَ كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ[6] (..........................)

عجز بيت من المتقارب صدره:

(.................................. بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ

يريد أن كل شيء سوى قتل [أبى حجر بن عمرو الكندي أمر][7] يسير هين بخلاف ذلك فإنه في غاية من الشدة:

---

(1) في ْس ْوقيل: عن عظيم على إسقاط الخافض.

(2) البيتان من الكامل للحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 204، شرح شواهد المغني 1/ 463، شرح أبيات المغني 3/ 75 – 76، وبلا نسبة في الخزانة 10/ 23، الهمع 2/ 492.

(3) في ْس ْموطئة.

(4) في ْس ْبإضافة: فيهما.

(5) العلق: 15.

(6) البيت لامرئ القيس في شرح شواهد المغني 1/ 364، لسان العرب (ج: ل: ل) 11/ 117، وبلا نسبة في الهمع 2/ 492. والشاهد فيه: أن ْجلل ْبمعنى: يسير.

(7) في ْس ْأبى امرئ القيس.

(ومن الثالث) أي: من استعمالها بمعنى: أجل / (قولهم: فعلت ذلك من 113/أ جللك، وقول جميل:

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــهْ   كِـدْتُ أَقْـضِي الْحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ[1]

بيت مقفى من الخفيف، رسم الدار أثرها اللاصق بالأرض كالرماد، والطلل ما شخص من آثارها[2]، والقضاء إتمام الشيء، أي: كدت أتم حياتي وعمري من أجل ذلك الطلل حتى مكثت عنده، أو الموت [وروى الأصمعي: أقضى الغداة][3]، وهو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، (فقيل أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه) أي: من عظيم أمره (في عيني) على أن يراد بالمصدر معنى المشتق، فسقط ماقيل: ليس الجلل بمعنى: العظم حتى يفسره به[4]، وأجيب بأنه بضم العين[5].

---

(1) البيت لجميل في ديوانه 105، سمط اللآلي 2/ 557، شرح أبيات المغني 3/ 81، الخزانة 4/ 199، لسان العرب (ج: ل: ل) 10/ 23: والشاهد فيه استعمال جلل بمعنى: يسير:

(2) في س بإضافة: مثل الوتد: والأثافي:

(3) ما بين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد الشاهد وورد بلفظ: وفي رواية الأصمعي الغداة:

(4) شرح الدماميني على المغني 1/ 249:

(5) المنصف من الكلام 1/ 249:

(حرف الحاء المهملة)

[مبحث: حاشا]

(حاشا على ثلاثة أوجه) الأنسب تقديم 'حتى'[1]، ثم تقديم الوجه الثالث لـ'حاشا'[2].

(أحدها: أن يكون فعلاً متعدياً متصرفاً تقول: 'حاشيته' بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: ﴿أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ﴾) الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنه[3] (ما نافية والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة) فيكون 'ما حاشا فاطمة' من كلام الراوي، (وتوهم ابن مالك أنها 'ما' المصدرية) قوله: (وحاشا الاستثنائية) كلام مستأنف، وعطف على معمولي 'أنّ'، وفي بعض النسخ أنهما بضمير التثنية فيكون قوله: 'حاشا' عطف على 'ما'، وما بعده صفته (بناءً على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام) والمعنى على هذا التخريج: أسامة أحب الناس

---

(1) في 'س' بإضافة: على حاشا.

(2) في 'س' بإضافة: على الوجهين

(3) لم أجد مسند أبي مية فيما توفر لي من مصادر وورد الحديث في مسند الإمام أحمد 5/ 194.

- وأبو أمية هو: محمد بن إبراهيم ابن مسلم البغدادي الطرسوسي، محدث، حافظ، حدث عن عبد الوهاب بن عطاء، وعمر بن يونس اليماني، ويعقوب الحضرمي وغيرهم، وحدث عنه أبوحاتم، وابن صاعد، وأبوعوانة وغيرهم (ت 273 هـ). انظر سير أعلام النبلاء 10/ 487ـ488، معجم المؤلفين 3/ 41، الأعلام 15.

- وابن عمر هو: أبوعبد الرحمن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، روى عن إبراهيم ابن محمد بن عبد الله، وحميد الطويل، وأخيه عبد الله بن عمر، وروى عنه ابو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وإسحاق بن سلمان الرازي، وأبوعاصم الضحاك وغيرهم (ت 73 هـ). انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 10/ 353 ـ 356، تذيب التهذيب 5/ 328 ـ 330، الإصابة 3/ 137 ـ 138، الأعلام 4/ 108.

إليّ إلا فاطمة فإنه ليس أحب إليّ منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه منه[1] وأن يكونا متساويين في الحب، (فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً) بإدخال 'ما' المصدرية على 'حاشا'، (كما قال:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً[2])

بيت من الوافر للأخطل 'رأيت' بمعنى أبصرت فلذا اكتفي بمفعول واحد، أو علمت على أن [مفعوله الثاني][3] محذوف، أي: أنقص منا، أو قوله: 'فإنا نحن أفضلهم' على زيادة الفاء، [وإلا فالفاء][4] على توهم 'أما' في أول الكلام، [ويروى][5] 'فأما الناس'، و'فعالا'[6] بالفتح الكرم، وبالكسر جمع فعل، وكلاهما متأت فيه، لكن الأول هو أولى بالتمييز[7]، (ويرده) أي: ما ذهب إليه ابن مالك (أن في معجم الطبراني) على صيغة اسم المفعول، كتاب مشتمل على الأحاديث النبوية للحافظ ابن أبي القاسم سليمان ابن أحمد توفي [بأصبهان][8] سنة ستين وثلاثمائة[9]، والطبراني نسبة إلى طبرية قصبة الأردن[10] (ﷺ: ما حاشا فاطمة ولا

---

(1) في 'س' بإضافة وهو الظاهر.

(2) البيت منسوب للأخطل منسوب له في شرح التصريح 1/ 568، شرح شواهد المغني 1/ 368، الخزانة 3/ 387، وبلا نسبه في الجنى الداني 565، توضيح المقاصد للمرادي 2/ 689، الهمع 2/ 213.

(3) في 'س' المفعول الثاني.

(4) في 'س' أو.

(5) في 'س' كما روي.

وانظر شرح شواهد المغني 1/ 368.

(6) في 'س' بإضافة: تمييز وهو.

(7) في 'س' لكن الأولى.

(8) ساقط من 'س'.

وانظر معجم البلدان 1/ 206 – 210.

(9) انظر وفيات الأعيان 2/ 407، طبقات المفسرين 1/ 204 ـ 206، الأعلام 3/ 121.

(10) معجم البلدان (ط. ب. ر) 4/ 17.

غيرها﴾[1]) لأن زيادة لا بعد الواو العاطفة لتأكيد النفي [تعين][2] كون ما نافية لا مصدرية، وهذا كاف في الرد لظهوره، وما قيل: إنه ليس بقاطع [لاحتمال][3] أن تكون لا نافية، وغيرها منصوب بمحذوف، والمعنى: لا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذ بين الروايتين[4]/ فليس بظاهر[5]، (ودليل تصرفه قوله: 113/ب

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[6])

بيت من البسيط للنابغة:

(وتوهم المبرد أنّ [هذه][7] مضارع حاشا التي يستثنى بها[8]، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف) علة لكون فعلاً جامداً؛ لأنه [إذا تضمنه][9] يشبه الحرف فيلزم الجامدية[10]، فإذا كان حاشا المستثنى بها حرفاً أو فعلاً جامداً لا يكون أحاشى مضارعه؛ لأن الاشتقاق لا يجري فيهما، [وهذا لا

---

(1) ورد الحديث في المعجم الكبير للطبراني: ﴿وإن هذا من بعده لأحب الناس إليّ فاستوصوا به خيرا فإنه من خياركم قال سالم فما سمعت عبد الله يحدث بهذا الحديث قط إلا قال: حاشا فاطمة﴾ المعجم الكبير للطبراني 12/ 298ـ299، ورواية المصنف وردت في مسند أحمد 5/ 194

(2) في س أمارة:

(3) في س إذ يحتمل.

(4) انظر شرح الدماميني 1/ 250.

(5) في س فغير ظاهر.

(6) البيت للنابغة الذبياني في ديوانة 40، أسرار العربية 208، الجنى الداني 559، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 85، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 278، شرح شواهد المغني 1/ 368، شرح أبيات المغني 3/ 86، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 309، لسان العرب (ح. ش. ا) 14/ 181، وبلا نسبه في الهمع 2/ 213. والشاهد فيه: مجيء حاشا فعلا متصرفا متعدياً.

(7) في المغني هذا.

(8) قال ابن مالك: وليس أحاشي مضارع حاشا المستثنى بها خلافاً لابن مالك التسهيل 106.

(9) في س إذا تضمن معنى الحرف.

(10) في س بإضافة: وعدم الاشتقاق.

يرد على قول المصنف][1]: حاشا فعل متصرف؛ لأنه جعله بمعنى: أستثني، فيكون "أحاشي" بمعنى أستثني.

(الثاني) من أوجه حاشا: (أن تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده، [وبه خرج الوجهان الآخران][2]؛ فإنه يراد فيهما مع التنزيه معنىً آخر، قال الرضي: إذا استعمل "حاشا" في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره، أو فيه، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيهه تعالى من السوء ثم يبرئون من أرادوا تبريئته على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون [آكد][3] وأبلغ[4] (نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[5] وهي عند المبرد[6]، وابن جني[7]، والكوفيين[8] فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف) أي: بحذف ألف "حاشا" والحرف لا يتصرف بذلك؛ (ولإدخالهم إياها على الحرف) كما في ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، والحرف لا يدخل على مثله، (وهذان الدليلان ينفيان الحرفية) وفيه بحث، أما أوّلاً فلأن الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف بالحذف كـ"سو" في "سوف"، وأما ثانياً فلأن أبا البقاء نقل عن بعضهم أنها حرف جر واللام زائدة[9]، (ولا يثبتان الفعلية) لعدم نفيهما الاسمية، (قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى [مثل هذا التأويل في][10] ﴿حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً﴾[11]) لأن

---

(1) في "س" ولا يرد هذا على ما قاله المنصف من أن.

(2) في "س" بخلاف الوجهين الآخرين.

(3) ساقط من "س".

(4) شرح الكافية 2/ 178 ـ 179.

(5) وسف 31.

(6) انظر قول المبرد في الارتشاف 3/ 1535،.

(7) قال ابن جني: "فالقول أنّ حاش وحاشي هنا فعلان فلذلك وقع حرف الجر بعدهما حكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: "سمعت أعرابيا يقول: اللهم اغفرلي ولمن سمع حاشي الشيطان وابا الأصبغ" وهذا دليل الفعلية، فعليه وقعت بعده لام الجزم" المحتسب 2/ 13.

(8) انظر قول الكوفيين في مواهب الأريب نقلاً عن الأندلسي في شرح المفصل ج/ 1 اللوحة 126 – ب.

(9) قال العكبري: "وقال بعضهم: هي حرف جر واللام زائدة وهو ضعيف" التبيان في إعراب القرآن 2/ 11.

(10) في المغني هذا التأويل في مثل.

(11) يوسف: 31.

هذا [مقام التعجب من الحسن البارع لا مقام التبرئة من المعصية][1]، (والصحيح أنها) أي: حاشا في الآية (اسم مرادف [للتنزيه][2]) واللام [للتبيين][3] متعلقة بمحذوف (بدليل قراءة بعضهم) وهو أبو السمال: (﴿حَاشاً لِلّهِ﴾ بالتنوين[4] كما يقال: براءة لله من كذا، وعلى هذا) أقول: (فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ اللّهِ﴾) بالإضافة[5] مبتدأ خبره (كمعاذ الله وليسا[6] جاراً ومجروراً) يعني: ليس حاشا حرفاً جاراً وما بعده مجروراً [به][7]، (كما [توهم][8] ابن عطية[9]؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء) ولم يتقدم هنا ما يصح أن يستثنى منه [اسم الله][10] بخلاف قام القوم حاشا زيداً، وهذا مبني على [المشهور][11] فلا يرد [المنع بـ][12] ما قال النيلي شارح الحاجبية: إن حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء، وزعم أنه يقال: حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير[13]، (ولتنوينها في القراءة الأخرى[14]، ولدخولها على اللام في قراءة

---

(1) في س: ليس مقام التبرئة وإنما هو مقام التعجب من الجنس البارع.

(2) في المغني للبراءة من كذا

(3) في س: للبيان.

(4) انظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه 68، والكشاف 2/ 317.

(5) انظر المحتسب لابن جني 2/ 11، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه 68، والكشاف 2/ 317

(6) في المغني:وليس.

(7) في المغني:بها.

(8) في المغني: كما وهم.

(9) في س: بإضافة:وأشار إلى إبطاله بقوله.

وانظر المحرر الوجيز 3/ 240.

(10) في س: الاسم المعظم.

(11) في س: المعروف المذكور في الكتب

(12) ساقط من س.

(13) في س: بإضافة:كما قيل، وبقوله وانظر قول النيلي في شرح الدماميني 1/ 251.

- والنيلي هو:بهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد الحسني العلوي، النيلي الأصل، النجفي الموطن، محدث، عالم إمام، من تصانيفه:الإنصاف في الرد على صاحب الكشاف، الأنوار البهية في الحكمة الشرعية، إيضاح المصباح لأهل الصلاح وغيرها (ت نحو 800 هـ) انظر هدية العارفين 5/ 726، معجم المؤلفين 2/ 462، الأعلام 4/ 302.

(14) في س: بإضافة:وبقوله.

السبعة[1] والجار لا يدخل على الجار) ولابن عطية أن يجيب عنها بأن يقول: إنما حكمت بالحرفية/ حيث لا تنوين ولا لام، وإلا فهي اسم، (وإنما ترك التنوين في 1/114 قراءتهم لبناء "حاشا لشبهها بـ"حاشا الحرفية) لفظاً ومعنىً، [أما الأول فظاهر][2]، وأما الثاني فلأن معنى الحرفية الاستثناء، ومعنى التنزيهية الإبعاد عن السوء، وهما متقاربان، ولا يكفي الشبه اللفظي في البناء، ألا ترى [إلى أنّ إلى"][3] بمعنى النعمة لم تبنى لفقد الشبه المعنوي، (وزعم بعضهم) لعله أراد به[4] ابن الحاجب فإنه في شرح المفصل قال: الأولى أن يقال: إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى: برّأته من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخولها في[5] ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[6] (أنها اسم فعل [ماض][7] [معناها أبرأ][8]، أو برئت وحامله على ذلك بناؤها) يعني: أنّ بناء كلمة "حاشا هو الذي حمل البعض على القول بأنها اسم فعل زعماً أنه لا سبب فيها للبناء إلا ذلك، وليس كذلك، فسقط ما قيل: لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل[9] (ويرده إعرابها في بعض اللغات) التي جاءت عليه قراءة ﴿حَاشاً لِلَّهِ﴾[10] بالتنوين فإنه معرب منصوب مثل [تنزيهاً][11]، وتنوينه تنوين تمكين، قيل: للخصم أن يقول: لم لا يجوز أن يكون

---

(1) قال ابن الجزري: "واختلفوا في ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ في الموضعين فقرأ أبو عمرو بالألف بعد الشين لفظا في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها، واتفقوا على الحذف وقفا إتباعا للمصحف" النشر في القراءات العشر 2/ 295 وانظر البحر المحيط 5/ 303.

(2) في "س" والأول ظاهر.

(3) في "س" إلى إعراب التي.

(4) في "س" بإضافة: علم الدين الأندلسي.

(5) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 159، شرح الدماميني على المغني 1/ 252.

(6) المؤمنون: 36.

(7) إضافة من المغني.

(8) في المغني بمعنى أتبرأ.

(9) شرح الدماميني 1/ 252.

(10) يوسف: 31:

(11) ساقط من "ظ".

مبنياً وتنوينه تنوين تنكير[1]؟، وأجيب بأن تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي في ألفاظ منه كـ"صه، ومه، وإيه"[2].

(الثالث) [من أوجه حاشا][3]: (أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلاّ، لكنها تجر المستثنى[4]) قال ابن قاسم: لا يجيز سيبويه النصب بها؛ لأنه لم يبلغه[5]، (وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، [وأبوزيد][6]، والأخفش، والفراء، وأبوعمرو الشيباني) إسحاق بن مرار قال السيوطي: وليس من شيبان بل أدّب أولاداً منهم فنسب إليهم، مات سنة ست أوخمس ومائتين[7] (إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا[8]) قال الرضى: وامتناع وقوعه صلة لـ"ما" المصدرية مطرداً كـ"خلا، وعدا" يمنع فعليته[9]، (وسُمِع[10] اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) [قال ابن قاسم: حكاه الشيباني عن بعض

---

(1) شرح الدماميني 1/ 252.

(2) في "س" بإضافة: فتأمل.

وانظر المنصف من الكلام 1/ 252.

(3) ساقط من "س".

(4) قال سيبوية:"وأما "حاشا" فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا" الكتاب 2/ 349 ـ 350، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 278.

(5) الجنى الداني: 561 – 562.

(6) ساقط من "س": وفي المغني ذكر بعد قول المصنف: والأخفش.

(7) بغية الوعاة 1/ 439 – 440.

وانظر وفيات الأعيان 1/ 201 ـ 202، معجم المؤلفين 1/ 345، الأعلام 1/ 296.

(8) قال ابن قاسم:"والثاني أنها تكون حرفا فتجر كما ذكر سيبوية، وتكون فعلا فتنصب بمنزلة "خلا، وعدا" هذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو الصحيح لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان، وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف" الجنى الداني 562.

(9) شرح الكافية 2/ 175.

(10) في "س" بإضافة: وحكى الشيباني عن بعض العرب.

العرب[1]، وقال الرضي: حكاه المازني][2] أي: جانب الغفران الشيطان، وهو[3] شاذ عند سيبويه[4]، ويروى ابن الأصبغ[5]، [وهو][6] بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام العين، (وقال:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[7])

هو لجميح بن الطماح [الأسدي][8]، وفي الجنى الداني هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين، وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره، والصواب ما أنشده المفضل[9]:

---

(1) الجنى الداني 562 وانظر شرح التسهيل 2/ 307.

(2) ساقط من س وانظر شرح الرضي 2/ 176.

(3) في س وهذا.

(4) قاله الرضي شرح الكافية 2/ 176.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 85، والجنى الداني 562.

(6) في س واصبغ.

(7) بيت من الكامل لجميح الأسدي في الأصمعيات 218، الجنى الداني 562

- وجميح هو: منقذ بن الطمّاح بن قيس بن ظريف بن عمرو الأسدي، فارس جاهلي، واختلف في اسمه فقيل: منقذ ابن ظريف، وقيل: جميح، وقيل: لقبه جميح واسمه منقذ بن الطماح (ت 53 ق هـ). انظر معجم الشعراء الجاهليين 82 ـ 83 الأعلام 7/ 308.

(8) ساقط من س.

(9) الجنى الداني 562 ـ 563، وانظر شرح أبيات المغني 1/ 88:

- والسيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله القاضي السيرافي، عالم بالنحو واللغة والفقه والفرائض، أخذ عن ابن السراج، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحو بين والبصريين وغيرهما (ت 368 هـ). انظر إنباه الرواة 1/ 348، بغية الوعاة 1/ 507، شذرات الذهب 3/ 65، الأعلام 2/ 195:

- والمفضل هو: أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي، علامة بالشعر والأدب، من تصانيفه: المفضليات وسماه الاختيارات، والأمثال، ومعاني الشعر وغيرها: ت 168 هـ). انظر مرآة الجنان 2/ 187، الأعلام 2/ 280:

حَاشَـــا أَبَـــا ثَوْبَـــانَ إِنَّ أَبَـــا ثَوْبَـــانَ لَـــيْسَ بِبُكْمَـــةٍ فَــدْمِ
عَمْـــرَو بْـــنَ عَبْـــدِ اللَّـــهِ إِنَّ بِـــهِ ضِـــنّاً عَـــنِ الْمَلْحَـــاةِ وَالـــشَّتْمِ

البُكْمَةُ الخرس، أي: ليس بذي بكمة، والفَدْمُ العيّ، والضِّنُّ بكسر المعجمة البخل، والملحاةُ بفتح الميم/ وسكون اللام اللوم، وكأنه سبَّ قوماً 14/ب ولامهم على قبيحٍ ارتكبوه، واستثنى منهم أبا ثوبان، لأنه ليس أهلاً لذلك لجلالة قدره:

(ويروى أيضاً حاشى أبي بالياء)[1] فهما يدلان على أن حاشى يأتي حرفاً وفعلاً، وهو حجة على سيبويه في التزامه حرفيته، وأشار إلى دفعه بقوله: (ويحتمل أن يكون رواية الألف على لغة من قال:

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا ....)

تقدم في[2] إنَّ المكسورة:

(وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو) على (اسم فاعله) القول الأول للكوفيين، والثاني لبعض النحاة، قيل: يرد عليهما نحو: القوم إخوتك حاشا زيداً؛ [لا إنه][3] لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه[4]، (أو[5]) على (البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين[6]، وردّ بأن المقصود من قولك: قام القوم حاشا زيداً: أن زيداً لم يكن معهم أصلاً،

---

(1) انظر شرح شواهد المغني 1/ 369.

(2) في س بإضافة: بحث. وانظر مغني اللبيب 1/ 381.

(3) في س: ح لأنه.

(4) انظر المنصف من الكلام 1/ 253، والجنى الداني 560 ـ 561

(5) في س بإضافة: عائد.

(6) انظر الجنى الداني 563 ـ 564، والمنصف من الكلام 1/ 253.

ولا يلزم من [مجاورة][1] بعضهم إياه [مجاورة][2] الكل[3]، وأجيب بأنه يجوز أن يراد ببعضهم: من عدا المستثنى لكن إطلاق البعض على الأكثر قليل[4]، وأجيب أيضاً بأن البعض الذي هو فاعل حاشا بعض مبهم[5] لزيد لا يتحقق[6] إلا بمجاوزة الكل له، (فإذا قيل: "قام القوم حاشا زيداً فالمعنى: جانب هو - أي: قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيداً) هذا نشر على ترتيب اللف، [وزعم الفراء أن "حاشا" فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام، واستبعده الرضي من وجهين][7].

---

[1] في "س" مجاوزة.

[2] في "س" مجاوزة.

[3] شرح الدماميني 1/ 253، وانظر شرح الكافية للرضي 2/ 137.

[4] المنصف من الكلام 1/ 253.

[5] في "س" بإضافة: ومجاوزة البعض المبهم

[6] انظر المنصف من الكلام 1/ 253.

[7] ساقط من "س".

قال الرضي: "وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر" شرح الكافية 2/ 176.

[مبحث: حتى]

(حتى) إبدال حائها عيناً لغة هذلية، وبها قرأ ابن مسعود[1] ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ﴾[2]، وإمالة ألفها لغة يمنية كما في الجنى الداني[3]، (حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلاّ في الاستثناء، هذا أقلها وقلّ من يذكره، وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلىْ في المعنى والعمل) وهي جارة بنفسها عند البصريين[4]، ولنيابتها عن إلىْ عند الفراء[5]، وبتقدير [إلىْ عند الكسائي][6]، ورد بأن إلىْ لو ظهرت بعد ْحتىْ لم يكن لها معنى فلا تقدر[7]، (ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور) بل في أكثر[8]، قال السخاوي[9]: في ْحتىْ معنى الاستثناء، وقال ابن القواس: إنها لا يقع مجرورها خبر المبتدأ، وقال الأندلسي إنّ ما قبلها يجب أن يكون جمعاً ولو قلت: ْقام زيد حتى عمروْ لم يجز، ومنهم من جوز وقوعها بعد مفرد، نحو: ْصمت النهار حتى الليلْ ذكره السيوطي في الأشباه[10].

---

(1) وانظر المحتسب 2/ 14، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/ 172.

(2) يوسف: 35.

(3) الجنى الداني 558.،

(4) انظر قول البصريين في شرح الكافية للرضي 5/ 54، الجنى الداني 542، الهمع 2/ 299.

(5) انظر معاني القرآن للفراء 1/ 137، الارتشاف 4/ 1752، الجنى الداني 542.

(6) في ْسْ وقال الكسائي الجر بعدها بتقدير: إلىْ.
وانظر قول الكسائي في شرح الكافية للرضي 5/ 55 ـ 56.

(7) انظر المصدر السابق 5/ 56.

(8) في ْسْ بإضافة: منها.

(9) في ْسْ بإضافة: إنّ.

(10) قال السيوطي في الأشباه والنظائر: ْقال السخاوي: في ْتنوير الدياجيْ... في ْحتىْ معنى الاستثناء، ليس ذلك في إلىْ، وقال ابن القواس: في شرح ألفية ابن معط ْحتىْ لا تقع مع مجرورها خبرا للمبتدأ، بخلاف إلىْ الأشباه والنظائر 4/ 59 ـ 60 .
– والسخاوي هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والأدب والتفسير، سمع من شيخه الحافظ بن حجر العسقلاني، وأخذ عن البرهان الزمزمي، والتقيّ بن فهد وغيرهم، من تصانيفه: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، والقول البديع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع وغيرها (ت 902 هـ).انظر الضوء اللامع 8/ 1 ـ 33، شذرات الذهب 1/ 15ـ17، الأعلام 6/ 194 ـ 195.
– وابن القواس هو: عبد العزيز بن جمعة بن زيد، النحوي المعروف بابن القواس الموصلي، شارح ألفية ابن معطي. انظر كشف الظنون 1/ 156.

(أحدها: أن لمخفوضها شرطين: أحدهما: عام) شامل لـ"حتى" المسبوقة بذي الأجزاء، ولغير المسبوقة به، (وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد[1]) ولمّا تمسكوا بقول الشاعر دفعه بقوله: (فأما قوله:

أتتْ حتّاكَ تقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أنَّهَا لاَ تَخِيبُ)[2]

بيت من الوافر والمعنى: أتت السائلة طالبة للمعروف حال كونها تقصد كل طريق واسع حتى أتتك حال كونها/ ترجي منك أنها لا تُحْرَم عن العطاء، 114/ب
وفيه أيضاً شاهد على مجيء اسم "أنْ" المخففة ضميراً مذكوراً.

(فضرورة، واختلف في علة المنع) من دخولها على المضمر (فقيل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضاً [مما][3] قبلها، أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك: "زيد ضربت القوم حتاه"[4]، وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة) ينبغي أن تكون هذه العلة لغير ابن هشام الخضراوي[5]، فإنه يشترط في "حتى" العاطفة أيضاً أن لا يكون المعطوف بها ضمير كما سيأتي، (ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة: "قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك" بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل

---

(1) قال ابن قاسم: "ولمجرورها شرطان: الأول: أن يكون ظاهرا، فلا تجر الضمير، هذا مذهب سيبوية وجمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والمبرد" الجنى الداني 543، وانظر الهمع 2/ 341.

(2) البيت بلا نسبه في شرح التصريح 1/ 634، شرح شواهد المغني 1/ 370، الدرر 2/ 39، شرح أبيات المغني 3/ 93، الهمع 2/ 341، شرح الأشموني 2/ 371، الخزانة 4/ 141 .

(3) في المخطوط: لما، والتصويب من المغني.

(4) في "س" بإضافة: أو عائدا على ما يندرج تحت عام نحو: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ فإن "هن" عائد على الرَّجْعيَّات المندرجة في عموم المطلقات المتقدمة.

(5) قال الشمني: "فإن قيل: يشترط في "حتى" العاطفة أيضا أن لا تكون المعطوف بها ضميرا أجيب بأنه لم يشترط هذا إلا ابن هشام الخضراوي، وهذه العلة لغيره" المنصف من الكلام 1/ 253 ـ 254.

إلا بعامله، [وفي][1] الخافضة: حتاك بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس) للخافضة بالعاطفة فلا يحتاج إلى الفرق بينهما بعدم دخول الخافضة على المضمر، (ونظيره) في الفرق بالفصل والوصل (أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: 'رأيتك أنت'، وفي البدل منه: 'رأيتك إياك' فلم يحصل لبس) بين التأكيد والبدل بهذا الفرق، قال الرضي: هذا عجيب فإن المعنيين واحد وهو تكرير الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً[2]، (وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في 'إلى' وهي فرع) أي: والحال أن 'حتى' فرع (عن 'إلى') لكون 'إلى' أشد تمكناً، وأوسع تصرفاً، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها، وتقوم مقام الفاعل بخلاف 'حتى' قاله الرضي[3]، وإذا تحقق فرعيتها (فلا تحتمل ذلك) [أي: قلب ألفها ياء][4] لئلا يساوي لفرع الأصل، ومن قال: إن فرعية 'حتى' عن 'إلى': إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يجب أن لا تحتمل ما تحتمله 'إلى' فيهما لا في غيرهما[5] فقد قصر، (والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء) أي: المذكور قبل 'حتى' صريحاً لا تقديراً [لقوله][6]: وهذا ليس محل الاشتراط، (وهو أن يكون المجرور آخراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقياً لآخر جزء نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[7]) [فإنّ زمان طلوعه ملاق لآخر جزء الليلة لا من أجزائها][8]، (ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها، أو نصفها كذا قال المغاربة) جمع مغربي والتاء

---

(1) في 'س' وقيل في.

(2) شرح الكافية 3/ 99.

(3) شرح الكافية 6/ 20.

(4) في 'س' التغيير.

(5) المنصف من الكلام 1/ 254.

(6) في 'س' بقرينه قوله.

(7) القدر: 5.

(8) في 'س' فإن زمان طلوعه ليس من أجزاء الليلة بل هو ملاق لآخر جزئها.

عوض عن ياء النسبة (وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى، واعترض عليه[1] بقوله:

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَازِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوساً[2]

بيت من الخفيف لا من المديد[3]، وقبله:

إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِيَ هَمَّتْ بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقَ بُؤْسَا

'البؤس' الشدة ، وضمير 'عينت' لسلمى[4]، و'ليلة' مفعول به لا ظرف، و'راجياً' خبر زال، و'حتى نصفها' اعتراض بينهما، و'يؤوساً' من ييأس خلاف الرجاء حال من ضمير 'عدت'/ أو خبر له إن كان ناقصاً. 115/ب

(وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: 'فمازلت في تلك الليلة حتى نصفها' وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح) أي: الشاعر (به) وهذا صريح بأن المراد ما أشرنا إليه آنفاً، وفيه بحث، قال الرضي: ومن الفرق بين 'حتى'، و'إلى' أن 'حتى' يلزمه تقدّم ذي الأجزاء لفظاً، أو تقديراً[5] نحو: 'نمت حتى الصباح'، أي: نمت الليلة حتى الصباح.

---

(1) قال ابن مالك: 'والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء، أو ملاق آخر جزء'، وهو غير لازم' شرح التسهيل 3/ 168.

(2) البيت بلا نسبه في الجنى الداني 544، شرح التصريح 1/ 656 ، شرح شواهد المغني 1/ 370، الهمع2/ 340 والشاهد فيه: أنه لا يشترط في مجرور 'حتى' كونه آخر جزء ملاق آخر جزء به كما قال الزمخشري.

(3) في 'س' بإضافة: كما قيل.

(4) في 'س' بإضافة: والجملة استئنافيه.

(5) شرح الكافية 6/ 21.

(الثاني[1]: أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها) في حكم ما قبلها (كما في قوله:

أَلْقَي الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[2]

بيت من الكامل [لأبي مروان النحوي في قصة المتلمس، وقيل][3] للمتلمس، كما يتعلق بـتقتضي، والقرينة هنا ألقاها فإنه يقتضي دخول النعل في الملقى لكن بتأويل الصحيفة، والزاد بالمثقل[4] كما سيأتي، وألقى فعل ماض فاعله ضمير [المتلمس][5] فإنه ألقى كتاب عمرو بن هند[6] حين فرّ إلى الشام وهو المراد بالصحيفة، وفاعل يخفف ضمير المتلمس أيضاً، ومفعوله رحله، والزاد

---

(1) في س بإضافة: من الأمور الثلاثة.

(2) البيت لأبي مروان النحوي منسوب له في الكتاب 1/ 97، شرح التصريح 2/ 116، ولمروان بن سعد في معجم الأدباء 5/ 503، وللمتلمس في: شرح شواهد المغني 1/ 370، وبلا نسبه في أسرار العربية 269، الجنى الداني 547، شرح أبيات سيبوية 1/ 411، شرح عمدة الحافظ 614، رصف المباني 182، شرح المفصل 8/ 19، شرح التسهيل 3/ 167، الهمع 5/ 344.والشاهد فيه: دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها.

(3) ساقط من س.

- وأبو مروان النحوي هو: مروان بن سعيد بن عبّاد بن حبيب بن المهلب المهلبي النحوي، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين (ت 190 هـ).

انظر بغية الوعاة 2/ 284، معجم الأدباء 5/ 503، الأعلام 208.

- والمتلمس هو: بن عبد المسيح بن عبد الله بن دوفن بن حرب خال طرفة بن العبد، وقيل: اسمه حرير ابن عبد العزي، وقيل: عبد المسيح، شاعر جاهلي (ت 50 ق هـ).

انظر طبقات الشعراء 88، معجم الشعراء الجاهليين 318، الأعلام 2/ 119.

(4) في س بإضافة: كأنه قال: ألقى ما يثقله حتى نعله.

(5) في س الشاعر.

(6) هو عمرو بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان اللخمي، ملك الحيرة في الجاهلية (ت 45 ق هـ).

انظر معجم الشعراء 197، الأعلام 5/ 86.

عطف على الصحيفة لا على "رحله" [كما وهم][1]، (أو) تقتضي (عدم دخوله كما في قوله:

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ   لَهُمْ فَلاَ زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا[2]

بيت من البسيط، "الحيا" بالقصر المطر فاعل "سقى"، و"الأرض" مفعوله، و"عزيت" مبني للمفعول: نسبت، و"مجدوداً" بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين مقطوعاً، والقرينة المقتضية [لعدم دخول][3] ما بعد "حتى" في حكم ما قبلها، وهي دعاء الشاعر على ما بعد "حتى" بانقطاع الخير عنه، (حُمِلَ على الدخول) على بناء المفعول جواب "إذا"، (ويحكم في مثل ذلك) أي: فيما إذا لم يكن معه قرينة الدخول أو عدمه[4] (لما بعد "إلى" بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين) باب "حتى"، وباب "إلى"، (هذا هو الصحيح في البابين) قال الرضي: الأظهر دخول ما بعد "حتى" بخلاف "إلى" فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلا مع القرينة وإن كان أيضاً جزءاً[5]، وقال الأندلسي: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما، وإلا فعدم الدخول[6]، (وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) [أبي العباس][7] أحمد بن يعلى المالكي المصري، توفي سنة أربع

---

(1) في "س" كما قيل. قال ابن الوحى: "وقال العيني: "الزاد" عطف على رحله، ولا شك أنه سهو" مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 133- ب.

(2) البيت بلا نسبه في شرح شواهد المغني 1/ 371، شرح أبيات المغني 3/ 99، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 167، حاشية الأمير 111، شرح الأشموني 2/ 381.

والشاهد فيه: أن فيه قرينه على عدم دخول ما بعد "حتى" في حكم ما قبلها، لأن قرينة دعائه على امكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا.

(3) في "س" لعدم الدخول هنا.

(4) في "س" بإضافة: بحكم.

(5) شرح الكافية 6/ 21.

(6) انظر قول الأندلسي في المصدر السابق.

(7) ساقط من "س".

وثمانين وستمائة، ودفن بالقرافة وكان ساكناً بقربها؛ ولذا نسب إليها[1]: (أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد 'حتى'، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في 'حتى' العاطفة لا الخافضة[2]، والفرق أنّ العاطفة بمنزلة[3] الواو.

والثالث[4]: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به إلى' أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو' أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث «أنَا بِكَ وَإِلَيْكَ»[5]) أي: أنت غايتي وإلى' يتعلق [بمقدر][6] مثل: ينتمي وينتهي، (وسرت من البصرة/ إلى الكوفة، ولا يجوز حتى 1/116 زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الأولان) أي عدم جواز كتبت حتى [زيد][7]، وأنا حتى عمرو': (فلأن 'حتى' موضوعة لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، وإلى' ليست كذلك، وأما الثالث) أي: عدم جواز 'سرت من البصرة حتى الكوفة' (فلضعف 'حتى' في الغاية) [فإنها تصلح للمفرد والجملة،

---

(1) انظر معجم المؤلفين 1/ 100، هدية العارفين 5/ 99، الأعلام 1/ 94 ـ 95. قال السمعاني: 'هذه النسبة إلى القرافة، وهو بطن من المعافر' الأنساب للسمعاني 4/ 465.

(2) قال القرافي: 'حكاية العلماء الخلاف في إدراج انتهاء الغاية ينبغي أن يحمل على إلى' دون 'حتى'، بسبب تضافر قول النحاة على أن 'حتى' لها شروط، أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها وداخلاً في حكمه وآخر جزء منه، أو متصلا به فيه معنى التعظيم، أو التحقير فنصوا على اندراج ما بعدها في الحكم فما بقي لدخول الخلاف في اندراجه معنى، بل يندرج ليس إلا، ويحتمل الخلاف على إلى' فإنه ليس نقل يعارضنا' شرح تنقيح الفصول 86 ـ 87.

(3) في المغني بمعنى الواو.

(4) في 'س' بإضافة: من الأمور الثلاثة.

(5) هذا جزاء من حديث طويل «روي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام للصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لبيك وسعديك والخير كله في يديك، والشر ليس إليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه في الليل 6/ 57 ـ 59.

(6) في 'س' بمضمر.

(7) ساقط من 'ظ'.

وإلىٰ لا تصلح إلا للمفرد][1]، وهذا يتمشى في عدم جواز الأوليـن أيضاً (فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية) [الذي هو مفهوم منْ، فـمنْ كـإلىٰ للمفرد لا غير][2].

(ومما انفردت به حتىٰ أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: سرت حتى أدخلها، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلها، وأنْ المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـحتىٰ، ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا: إن النصب بعد حتىٰ بـأنْ مضمرة لا [بنفس حتىٰ][3] كما يقول الكوفيون[4] [لأن حتىٰ قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس) هذا لايرد على الكسائي منهم؛ لأنه يقول: إنْ حتىٰ ليست في كلام العرب حرف جر، وإنّ الجر في نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[5] بتقدير إلىٰ، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، نعم يرد عليه أنها غير مختصة بـقبل][6]، فكيف نصبت الفعل، وأنّ حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة[7]، فكيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم، قاله الرضي[8]، ثم المراد أنّ عامل أحدهما لا يعمل في الآخر من جهة عمله فيه[9]، فلا تشكل هذه الكلية [بمثل][10] أيّ رجل تضرب

(1) في س: لأنها لا تصلح للمفرد والجملة بخلاف إلىٰ فإنها للمفرد.
كذا في س ولعل لا زيدت سهواً فالمعنى لا يستقيم إلا بحذفها.
(2) في س: لما ذكرنا بخلاف إلىٰ فإنها للمفرد كما أن منْ للمفرد لا غير.
(3) في المغني بنفسها.
(4) انظر قول الكوفيين في الارتشاف 2/ 403.
(5) القدر: 5.
(6) في س: ينبغي أن يستثني الكسائي منهم فإنه يقول: إن حتىٰ ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر بعدها في نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ بتقدير إلى ، أي: حتى ينتهي إلى مطلع الفجر لأن حتىٰ قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس، هذا لا يرد على الكسائي كما يرد على سائر الكوفيين بل يرد عليها أنها مختصة بـقبلْ. وانظر الارتشاف 2/ 403.
(7) في س بإضافة: فكيف اطرد بعد حتى وأيضا.
(8) انظر شرح الكافية 5/ 56.
(9) في س: في الآخر.
(10) في س: باي في أي رجل تضرب.

اضربْ؛ فإنّ عمل أيّ [الجر][1] من جهة إضافتها، والجزم من جهة تضمنها معنى الشرط.

(وحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان: مرادفة إلى) وعلامته أن يحسن وضع إلىْ موضعها، (نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[2]، ومرادفة كيْ التعليلية) هذا بمنزلة الاستثناء عما [تقدم][3] من أن حتىْ الجارة بمنزلة إلىْ في المعنى والعمل؛ فكأنه قال: حتىْ الجارة بمعنى إلىْ في كل موضع إلا إذا دخلت على المضارع المنصوب [فإنها][4] تستعمل [حينئذ][5] بمعنى: كيْ، وإلا فلا تناقض بين كلاميه، (نحو: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾[6] وجوز أبو البقاء كونها بمعنى: إلىْ أيضاً[7]، ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنفَضُّوا﴾[8]، وقولك: أسلم حتى تدخل الجنة) هذا إذا كان المخاطب كافراً وإلا لجاز أن تكون بمعنى: إلىْ، (ويحتملها ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[9]) يشعر بأن الأمثلة المذكورة غير محتملة للوجهين وليس كذلك، (ومرادفة إلاّ في الاستثناء) ولا ينافيه كون حتىْ جارة لما مر أن حاشا مع كونه حرفاً بمعنى إلاّ يجر المستثنى[10]، (وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه) في قوله: (في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل[11]: المعنى حتى أن تفعل) [وهذا ليس

---

(1) في نسْ الاجر.

(2) طه: 91.

(3) في نسْ عما أسفله.

(4) في نسْ فقد.

(5) ساقط من نسْ.

(6) البقرة : 217.

(7) قال أبو البقاء: يجوز أن تكون حتىْ بمعنى: إلىْ وهي في الوجهين متعلقة بيقاتلونكمْ التبيان في إعراب القرآن 1/ 148.

(8) المنافقون: 7.

(9) الحجرات: 9.

(10) انظر ص 192.

(11) انظر الكتاب 2/ 342.

بنص][1] لاحتمال أن يكون تفسير معنى ، (وصرح به ابـن هـشام الخـضراوي)/ محمد بن يحيى الأندلسي، من أهل [illegible] 116/ب ـراء، تلميـذ بـن خـروف، أستاذ الشلوبين، مات بتونس سنة ست وأربعين وستمائة[2]، (وابن مالك[3]، ونقله أبـو البقاء عن بعضهم[4] في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾[5]) أي: إلا أن يقـولا ، وفيه تعريض للحلبي حيث قال: وهذا المعنى لا يعرف عن أكثر المتقدمين، وإنما هو شيء قاله: جمال الدين ابن مالك[6]، (والظاهر في [هذه][7] الآية خلافـه، وأن المراد معنى الغاية) يعني: أن الراجح فيها كون 'حتى' بمعنى 'إلى'، وإن كان يحتمل أن يكون بمعنى 'إلا' احتمالاً مرجوحاً؛ إذ الظهور لا ينافي الاحتمال؛ ولهذا استظهر مـا أنشده ابن مالك مع أنه يحتمل الغـاية والتعليـل[8]، (نعـم هـو) أي: كـون 'حتـى' بمعنـى 'إلا' (ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:

لَـيْسَ الْعَطَـاءُ مِـنَ الْفُـضُولِ سَـمَاحَةً   حَتَّـى تُجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ[9]

---

(1) في 'س' وليس هذا بنص.

(2) قال الأشموني: 'وصرح به ابن هشام الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ شرح الأشموني 3/ 531.

(3) قال ابن مالك: 'ينتصب الفعل بـ'أن' لازمة الإضمـار بعد اللام المؤكـدة لنفي خبر 'كان' ماضية لفظا أو معنى، وبعد 'حتى' المرادفـة لـ'إلى'، أو 'كي' الجـارة أو 'إلا أن'، وقد تظهـر 'أن' مع المعطـوف على المنصوب بهـا' شـرح التسهيل لابن مالك 4/ 22.

(4) قال أبو البقاء: 'وقيل: 'حتى' بمعنى 'إلا'، أي: وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا' التبيان في إعراب القرآن1/ 90.

(5) البقرة: 102.

(6) الدر المصون 2/ 36.

(7) ساقط من 'س'، 'ظ'.

(8) في 'س' مع تأتي احتمال الغاية والتعليل فيه.

(9) البيت للمقنع الكندي منسوب له في شرح ديوانة الحماسة للتبريزي 4/ 126، شرح شواهد المغني1/ 372، الخزانة 3/ 370، وبلا نسبه في الجنى الداني 555، شـرح التسهيل لابـن مالـك 4/ 24، الهمـع 2/ 301، شرح أبيات المغني 3/ 100، شرح الأشموني 3/ 530.

والشاهد فيه: مجيء 'حتى' بمعنى 'إلا أن'.

- والمقنع الكندي هو: محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود الكنـدي، وقيـل: اسمه محمد بن ظفر، عاش في عهد الأمويين، وكان من أجمل الناس وجها وأمدهم قامة (ت 70 هـ). انظر الشعر والشعراء 396، البيان والتبين 3/ 666، معجم الشعراء 260، الأعلام 6/ 319 ـ 320.

بيت من الكامل للمقنع الكندي، الفضول جمع فضل وهو الزيادة في المال ومالا يحتاج إليه منه، والسماحة الجود [والواو للحال][1]، [وما][2] موصولة أو نافية، والمعنى على النفي: حتى تجود بكل شيء لك فلا ينافي قليلك أيضاً، [وقيل: المعنى][3] أنّ إعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن [تعطي][4] في حالة قلة المال، والاستثناء على هذا منقطع[5]، وتحتمل حتى الغاية، أي: [انتهاء][6] كون إعطاءك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمن إعطائك في حال قلة مالك؛ فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك، وتحتمل التعليل، أي: إنني احكم بأنّ إعطاءك من الفضول ليس سماحة كي أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال.

(وفي قوله:

وَاللَّهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاً[7]

رجز قاله: امرؤ القيس حين بلغه أن بني أسد قتلت أباه، شيخي يعني: أباه، وأبير أهلك، ومالك[8]، وكاهل[9] قبيلتان من بيني أسد[10].

---

(1) ساقط من س.

(2) في س وجوز التبريزي كون ما.
وانظر قول التبريزي في شرح شواهد المغني 1/ 372.

(3) في س قيل: والمعنى.

(4) في ظ ح يعطي.

(5) شرح الدماميني على المغني 1/ 257.

(6) في س، ح انتفاء.

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانة 128، وروايته: أبيد بدل أبير، وله في شرح شواهد المغني 1/ 372 - 373، شرح أبيات المغني 3/ 104، الخزانة 1/ 333، وبلا نسبه في الهمع 2/ 301. والشاهد فيه: حتى بمعنى إلا أن.

(8) مالك هي: قبيلة مالك بن ثعلبة بطن من أسد بن خزيمة انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 261.

(9) كاهل هي: قبيلة كاهل بن الحارث بن تميم وكاهل بن أسد بن خزيمة بن مدركة. المصدر السابق 2/ 210.

(10) قال السمعاني: أسد اسم عدة من القبائل الأنساب للسمعاني 1/ 138، وانظر المصدر السابق 1/ 40.

(لأن ما بعدهما) أي: ما بعد كلمتي ˚حتى˚ في البيتين (ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه) [يعني][1]: بحسب الظاهر الراجح، [وإلا يحتملهما][2] احتمالاً مرجوحاً، أما الغاية فبأن يكون المعنى: لا أترك الأخذ بثأر شيخي إلى أن أقتل هاذين الحيين، وأما التعليل فبأن يكون المعنى [لا أترك الأخذ بثأره][3] كي أقتلهما[4]، (وجعل ابن هشام) الخضراوي (من ذلك) أي: من كون ˚حتى˚ بمعنى: إلا[5] (الحديث ﴿كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ﴾[6]؛ إذ زمن الميلاد لا يتطاول) علة لـ˚جعل˚ (فتكون ˚حتى˚ فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية[7] والنصرانية فتكون فيه للتعليل) فـ˚تكون˚ في الموضعين منصوب بإضمار ˚أن˚، (ولك أن تخرجه على أنّ فيه حذفاً) [أي: حذف المعطوف مع العاطف][8] (أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون) فحينئذ يكون ˚حتى˚ للغاية، قيل: يتأتى على وجه حسن بدون ارتكاب[9] الحذف، وذلك بأن يُجْعَلَ[10]: ˚يولد˚ صفة لـ˚مولود˚ فائدتها توكيد العموم/ كما في قوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض﴾[11]، وقوله ˚على الفطرة˚ 1/117

---

(1) ساقط من ˚س˚.

(2) في ˚س˚ وإن احتملهما.

(3) في ˚س˚ الا اترك الأخذ بالثار.

(4) في ˚س˚ بإضافة: فلا يرد ما قيل: كلاهما في خبر المنع.

(5) في ˚س˚ بإضافة: وهو مفعول ثان لـ˚جعل˚ الأول.
وانظر قول ابن هشام الخضراوي في شرح الأشموني 3/ 530 ـ 531.

(6) ورد الحديث في صحيح البخاري بلفظ ˚كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جذعاء˚ صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين 2/ 337.

(7) في المغني: علته اليهودية.

(8) في ˚س˚ يسمى حذف المعطوف وإبقاء المعطوف عليه.

(9) في ˚س˚ بإضافة: هذا.

(10) في ˚س˚ بإضافة: قوله.

(11) هود: 6.

خبر للمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون [أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه][1]، والمعنى: أنّ استقراره على الفطرة ممتد إلى أن يقع التهويد والتنصير [فيزول][2] ذلك للاستقرار حينئذ[3]، (ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً) لأن نصبه بإضمار أنْ التي تخلص الفعل للاستقبال، وهذا شرط مطلق النصب، وأما شرط الوجوب والجواز فبيّنه بقوله: (ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[4]، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة) حال من ضمير كانْ، والتاء للمبالغة، أو مصدر محذوف أي خص الاستقبال خصوصاً، (فالوجهان) أي: النصب والرفع جائزان (نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[5] الآية فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال) فيجوز النصب (لا بالنظر إلى زمن [قص][6] ذلك علينا.

وكذلك) أي: كما لا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً (لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب) لأن الحال حينئذ حقيقة، وبين نصب المضارع بـأنْ وبين كونه للحال تناف، فـحتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر، وإلا لوجب أن يقدر الفعل اسماً ولا يقدر اسما إلا بـأنْ [ولكن][7] تقدير أن[8] ممتنع (كقولك: مرت

---

(1) ساقط من ظ ح.

(2) في س فيكون.

(3) انظر شرح الدماميني 1/ 257.

(4) طه: 91.

(5) البقرة: 214.
قال ابن الجزري: واختلفوا في ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب النشر في القراءات لعشر 2/ 227، والحجة لابن خالويه 42.

(6) في س نص.

(7) في س لكن.

(8) في س بإضافة: هنا.

حتى أدخُلُها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية - بل كانت محكية - رفع) معنى حكاية الحال: أن تقدير أنّ الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما قاله الزمخشري[1]، وقال الأندلسي: أن تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ذكره الرضي[2]، والفعل المحكي ماض حقيقة حال مجازاً، (وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[3] قراءة نافع بالرفع[4] بتقدير: حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين معه آمنوا يقولون كذا وكذا) قال أبو البقاء: يقرأ بالنصب والتقدير: إلى أن يقول الرسول، فهو غاية والفعل مستقبل حكيت به حالهم، والمعنى على المضي، أي: إلى أن قال الرسول، ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير: وزلزلوا فقال الرسول؛ فالزلزلة سبب القول، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه 'حتى'[5].

(واعلم أنه لا يرتفع بعد 'حتى' إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا) [وعلامة ذلك][6] صلاحية جعل الفاء في موضع 'حتى'[7]، (والثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها) إنما اشترط هذا ليحصل الربط معنىً جبراً لما فات بسبب الاستئناف من الاتصال اللفظي الذي هو تعلق 'حتى' الجارة بما قبلها (فلا يجوز 'سرت حتى تطلع الشمس/ ولا 'ما سرت حتى أدخلها، 117/ب
وهل سرتَ حتى تدخُلُها؟) فلا يجوز فيه إلا النصب؛ لأن الرفع بعد 'حتى' يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها فلا يكون موجباً، (أما الأول فلأن طلوع الشمس

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 7/ 29 ـ 30.

(2) انظر شرح الكافية 5/ 61.

(3) البقرة 214.

(4) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 227، والحجة لابن خالويه 42.

(5) التبيان في إعراب القرآن 1/ 146.

(6) في 'س' وعلامة كونه حالا أو مؤولا به.

(7) في 'س' بإضافة: قاله ابن قاسم.

لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أيُّهُم سار حتى يدخُلُها، ومتى سرت حتى تدخُلُها لأن السير محقق) لأن السؤال في الأول وقع عن فاعل السير وتعيينه فجاز أن يكون السير سبباً وموجباً فحينئذ يجوز الرفع لأنه سبب والنصب على أنه غاية [أو تعليل][1]، وكذا في الثاني لأن السؤال وقع عن زمان السير وتعيينه، (وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي) وقال: يجوز 'ما سرت حتى أدخُلُها' بالرفع إلا أن العرب لم تتكلم به[2]، قال الرضي: وقد غلط فيه، وقد يقال: إن إجازته بالقياس لا بالسّماع، وبه يشعر قول المصنف[3]: (على أن يكون أصل الكلام إيجاباً) بأن يقال: سرت حتى أدخلها، (ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره) فقيل: 'ما سرت حتى أدخُلُها' بالرفع أيضاً، (لا على ما قبل 'حتى' خاصة)[4] قيل: الذي يظهر إجراء هذا في الاستفهام أيضاً كأن يقول شخص لآخر 'سرت حتى تدخل البلد' فتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب: 'هل سرت حتى تدخلها؟'، أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟[5]، (ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة[6]، وكل أحد يمنع ذلك) حتى الأخفش[7]، (والثالث) من شروط ارتفاع الفعل بعد

---

(1) في 'س' أو بمعنى كي'.

(2) قال أبو حيان 'وقد نص الأخفش على أن العرب لم ترفعه وإنما قاله قياساً' الارتشاف 4/ 1663، وانظر الجنى الداني 557، وشرح الأشموني 3/ 533.

(3) شرح الكافية 5/ 60.

(4) في 'س' بإضافة: فلا يرد أن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، لأن السير موجود والمنفي قصد الدخول

(5) المنصف من الكلام 1/ 260.

(6) انظر الكتاب 3/ 21، والارتشاف 2/ 1663.

(7) قال ابن عصفور: 'وينبغي أن لا يعد هذا خلافا بين الأخفش وسيبويه، لأن سيبويه رحمه الله إنما منع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سببا للدخول، ولم يتكلم في هذا، فذا أولى ان يلتمس لهما' شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 168.

"حتى": (أن يكون فضلة) في الكلام، وهو مالا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، (فلا يصح) [أي][1]: الرفع (في نحو: "سيري حتى أدخلها" لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر) فإن "حتى" حينئذ حرف ابتداء والجملة بعده مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظاً وتقديراً؛ لأنه شرط البصريون له ذكر ما يصلح خبراً، نعم جوز بعض الكوفيين "ضرب القوم حتى زيدٌ" بالرفع على الابتداء والخبر محذوف ذكره ابن عقيل[2]، [فسقط][3] ما قيل: يمكن تقدير الخبر، أي: سيري حاصل[4]، ولا حاجة إلى ما قيل: يراد بقوله: "لا يصح" عدم الحسن[5]، (ولا في نحو: "كان سيري حتى أدخلها" إن قدرت "كان" ناقصة) لأن ما بعد "حتى" حينئذ لا يصلح خبراً لـ"كان" لكونه جملة خالية عن العائد إلى الاسم، (فإن قدرتها تامة أو قلت): "كان (سيري أمس حتى أدخلها" جاز الرفع) أما في الأول فلأن "كان" التامة لا تفتقر إلى خبر، وأما الثاني فلوجود الخبر على تقدير تعلق "أمس" بمحذوف (إلا إن علقت "أمس" بنفس السير لا باستقرار محذوف) فحينئذ لا يجوز الرفع لبقاء "كان" الناقصة بلا خبر.

(الثاني من أوجه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو) في إفادة [مطلق][6] الجمع، قال ابن قاسم: "حتى" كـ"الواو" عند الجمهور[7]، قال ابن مالك: ومن زعم أنها تقتضي/ الترتيب في الزمان فقد ادعى مالا دليل عليه[8]، وفي 1/118

(1) ساقط من "س".

(2) انظر المساعد 2/ 275.

(3) في "س" فلا يرد.

(4) انظر شرح الدماميني 1/ 260.

(5) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 139/ ب.

(6) ساقط من "س".

(7) انظر الجنى الداني 550.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 359.

الحديث ﴿كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكِبَرُ﴾[1]، (إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن لمعطوف "حتى" ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً) فلا يقال: "ضربت القوم حتى إياك" (كما أنّ ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي[2]، ولم أقف عليه لغيره.

والثاني: أن يكون) معطوفها (إما بعضاً من جمع قبلها) يعني: في المعنى سواء كان جمعاً في اللفظ أو لم يكن (كـقُدم الحاجّ حتى المشاة) [فإن الحاج جمع معنىً لا لفظاً][3]، وقيل: أراد أن يكون إما جزئياً من كل بدليل مقابلته[4] بقوله: (أو جزءاً كل لحو: أكلت السمكة حتى راسها) وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة، وليس المراد [الحاج][5] المجموع من حيث هو مجموع، وإلا كان المشاة حينئذ جزءاً لا جزائياً، (أو كجزء لحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها"، ويمتنع أن تقول: "حتى ولدها"، والذي يضبط لك ذلك) الضبط جعل الشيء بحيث لا يخرج عنه شيء يجب دخوله (أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع) يعني: به المتصل؛ [إذ لا][6] خفاء في صحة "أعجبتني الجارية إلا حديثها"، تنزيلاً لحديثها منزلة بعضها، ولا في امتناع[7] إلا

(1) ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ ﴿ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز" صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر ﴾ 16/ 175، ومثله في الموطا، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر 602.

(2) قال أبو حيان: "وقال ابن هشام الخضراوي: لا يجوز العطف إلا حيث يجوز الجر... قال: ولذلك لا يعطف المضمر على المظهر، ولا على المضمر، لا يجوز ضربت القوم حتى إياك، ولا قاموا حتى انت لأن "حتى" لا تجر المضمر ولا تعطفه" الارتشاف 2/ 648.

(3) في "س" فإن الحاج في اللفظ موحد والمعنى جمع، نظيره قوله تعالى ﴿ سَامِراً تَهْجُرُونَ ﴾ كما في الفائق.

(4) شرح الدماميني 1/ 260.

(5) في "س" بالحاج.

(6) في "س" ولا خفاء.

(7) في "س" بإضافة: أعجبتني الجارية.

ولدهاً على إرادة الاتصال؛ (ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما[1]) لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق الظهور، قيل: يرد عليه الاستثناء من أسماء العدد[2] [وفيه أنه يجوز بناء المسألة على قول من لم يجوز الاستثناء من أسماء العدد، قال ابن عادل في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً ﴾[3]: في وقوع الاستثناء من أسماء العدد خلاف][4]، قال بعضهم: إن الاستثناء في العدد تكلم بالباقي؛ فإذا قال القائل: له عليّ عشرة إلا ثلاثة، فكأنه قال: عليّ سبعة[5]، (وإنما جاز:

حَتَّـــى نَعْلَـــهُ أَلْقَاهَـــا[6]

لأن [ألقى][7] الصحيفة والزاد [بمعنى][8]: ألقى ما يثقله) فيكون ما بعد حتىٰ داخلاً فيما قبلها.

(والثالث) من شروط معطوف حتىٰ: (أن تكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص) هذا معنى قولهم: المعطوف بـ حتىٰ لا يكون إلا عظيماً، أو حقيراً، أو قوياً أو ضعيفاً، (فالأول نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والثاني نحو: زارك الناس حتى الحجامون، وقد اجتمعا) أي: الزيادة والنقص (في قوله:

---

(1) في س بإضافة: لأنه لا يصح ضربت إلا افضلهما.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 261.

(3) العنكبوت: 14.

(4) كذا في س ، ح وفي ظ اثبت في هامش المخطوط.

(5) اللباب في علوم الكتاب 15/ 325.

(6) جزء من بيت سبق تخريجه.

(7) في المغني إلقاء.

(8) في المغني في معنى.

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا[1]

بيت من الطويل، الكماة جمع كمي وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كامياً مثل قاض وقضاة[2]، وهو غاية لما قبله في القوة، [والأصاغر غاية له في الضعف][3].

(الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها ان يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه) لم يذكر البعض من الجمع اكتفاء بذكر الجزء لعدم الفرق بينهما[4] بدليل قولهم: إبدال البعض من الكل، وإليه يشير قوله: ([كما قدمنا][5]، ولا يتأتى ذلك) أي: كون المعطوف جزءاً أو كجزء (إلا في المفرادات) لأن مضمونات الجمل لا يكون بعضها جزءاً من بعض حقيقة؛ إذ الكلية والجزئية إنما تجريان حقيقة بين الذوات؛ ولهذا قال البيانيون: إن الجملة الثانية/ قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى[6] كقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[7] دون بدل البعض من الكل، (هذا) أي: كون حتى لا تعطف الجمل (هو الصحيح) قال الرضي: وأما العاطفة للجمل فنحو: 118/ب

---

(1) ورواية البيت في المغني:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

وهو بلا نسبه في الجنى الداني 549، شرح شواهد المغني 1/ 373، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 358، الهمع 3/ 181، شرح أبيات المغني 3/ 107. والشاهد فيه: قوله: قهرناكم حتى الكماة على اجتماع الزيادة والنقص وكون حتى للغاية.

(2) الصحاح للجوهري (ك. م. ي) 6/ 491.

(3) في س والأصاغر عكسه.

(4) في س بإضافة: في اللغة.

(5) في المغني قدمناه.

(6) شروح التخليص 3/ 41.

(7) الشعراء: 132 - 133.

"نظرت إليه حتى أبصرته"، ويجوز أن يقال: "حتى" في مثله ابتدائية ، وأنها لا تعطف الجمل أبداً"[1]، (وزعم ابن السيد[2] في قول امرئ القيس:

سَــرَيْتُ بِهِــمْ حَتَّــى تَكِــلُّ مَطِــيُّهُمْ ....)

صدر بيت سيأتي عجزه ، (فيمن رفع "تكل" أن جملة "تكل مطيهم" معطوفة بـ"حتى" على "سريت بهم".

الثالث) لم يذكر الفرق هنا [لعدم اللبس، ولقرب العهد بالثاني بخلاف الثاني][3]: (أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقاً بينها وبين الجارّة، فتقول: "مررت بالقوم حتى بزيد"، ذكر ذلك ابن الخباز، وأطلقه[4]، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف) قال في التسهيل: لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف[5]، قال ابن عقيل: ومما أجاب به من اللزوم أجاب به ابن الخباز[6]، (نحو: "عجبت من القوم حتى بنيهم"، وقوله:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَــائِسٍ دَانَ بِالإِسَــاءَةِ دِينــاً)[7]

---

(1) شرح الكافية 6/ 20.

(2) هو: أبومحمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، عالم باللغة والأدب، قرأ عليه عزون وحمدون وحسون أبناء ابن الحاجب وغيرهم، من تصانيفه: الاقتضاب في شرح الكتاب، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، شرح ديوان المتنبي وغيرها، (ت 521 هـ). انظر بغية الوعاة 2/ 55 - 56 والبلغة 174 – 175.

(3) في "س" لقرب العهد بالثاني، وذكره في الثاني لطول العهد بالأول.

(4) قال أبو حيان: "وإذا عطفت على مجرور فقال ابن الخباز الموصلي... لزم إعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة" الارتشاف 2/ 648، وانظر الجنى الداني 551.

(5) التسهيل: 176.

(6) المساعد: 2/ 453.

(7) البيت بلا نسبه في: شرح شواهد المغني 1/ 377، الهمع 3/ 183، المساعد 2/ 453، حاشية الصبان 3/ 1093، شرح أبيات المغني 3/ 113. والشاهد فيه: أن حتى متعينة للعطف فلا تصلح أن تكون للجر، ولا يلزم إعادة الجار معها عند بن مالك.

بيت من الخفيف، جود يمناك مبتدأ خبره فاض أي: اشتهر سخا بذلك اليمنى، والبائس الذي أصابه بؤس وشدة، ودان بالإساءة، [أي][1]: جعلها ديناً، والمعنى: أن جوده عمّ من ساء ومن لم يسئ[2].

(وهو) قول ابن مالك (حسن، ورده أبو حيان وقال في المثال: هي جارة) لا عاطفة؛ (إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض، بخلاف العاطفة[3]؛ ولهذا) [أي: ولاشتراط أن يكون ما بعد العاطفة بعضاً، أي: كبعض][4] (منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها) بالرفع عطفاً على الجارية، (قال:وهي في البيت محتملة) للجارة والعاطفة، أما الثاني فلأن البأس بعض من الخلق ، وأما الأول فلعدم اشتراط الشيء في الجارة فلا مانع من الحمل عليها، فلا تكون حتى فيه متعينة للعطف [كما قال ابن مالك][5]. (انتهى).

(وأقول) في جواب الرد[6]: (إن شرط الجارة التالية) وقوله: (ما يفهم) مفعول التالية، وقوله: (الجمع) مفعول يفهم، (أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض) فلا يصح قوله: إذ لا يشترط في تالي الجارة. انتهى. بل ذلك معتبر بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً فلابد [من][7] اشتراطه، (وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر) [فقال][8]: ومجرور حتى إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً كـرجال، وقوم، أو غير صريح وهو ما دل على

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: فحتى فيهما متعينة للعطف.

(3) في س بإضافة: فإن ذلك يشترط فيها.

(4) في س أي: ولكون بعضية ما بعد العاطفة شرطا فيها. وانظر الارتشاف 2/ 648.

(5) ساقط من س.

(6) في س جواب أبي حيان.

(7) ساقط من ظ.

(8) في س حيث قال.

الجمع بغير لفظ موضوع له، نحو: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1] فمجرور 'حتى' منتهى أحيان لم يصرح بذكرها ، وإما كبعض[2] كقوله:

.... حَتَّـــــى نَعْلَـــــهُ أَلْقَاهَـــــا[3]

فكأن المصنف أهمل هذا الشرط في 'حتى' الجارة لكونه مرجوحاً؛ ولذا قال: (واقره أبو حيان عليه)[4] قال الرضي: فالأكثرون على تجويز كون ما بعد الجارة متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها كما يكون جزءاً منه[5]، والسيرافي مع [جماعة][6]/ أوجب كون ما بعدها جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجز 'نمت 1/119
البارحة حتى الصباحِ' جراً كما [لم][7] يجز نصباً، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[8]، وبهذا سقط ما قيل: إنه لم يهمله؛ لأن الملاقي للآخر كالبعض[9]، وكذا ما قيل: إنه اكتفى بذكره هاهنا[10] (ولا يلزم من امتناع 'أعجبتني الجارية حتى ابنها' امتناع 'عجبت من القوم حتى بنيهم'؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) بدليل صحة الاستثناء من القوم دون الجارية، قيل: ولأبي حيان أن يقول: إنما يشمل اسم القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة

---

(1) يوسف: 35.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 166.

(3) جزء من بيت سبق تخريجه في ص 201.

(4) قال أبو حيان: 'وقال ابن مالك: لا يلزم أن يكون، يعني مجرور حتى آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافا للزمخشري' الارتشاف 2/ 468، وانظر المنصف من الكلام 1/ 262.

(5) شرح الكافية 6/ 18.

(6) ساقط من 'ظ'.

(7) ساقط من 'س'.

(8) القدر 5. وانظر قول السيرا في شرح الكافية للرضي 6/ 18.

(9) انظر المنصف من الكلام 1/ 262.

(10) قاله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 143- أ.

على خلاف ذلك، [وهنا قامت قرينة][1]، وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم[2]، وأجيب بأن المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة لا في هذا التركيب الخاص، على أنّ إضافة البنين إلى ضمير القوم لا يمنع الشمول [لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه][3] كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[4]، (ويظهر لي أنّ الذي لحظه) وتأمله (ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلىْ محل حتىْ العاطفة فهي محتملة للجارة [فتحتاج][5] حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف) لدفع احتمال كونها جارة، (نحو: أعتكفت في الشهر حتى في آخره) فإنه يصح أن يقال: إلى آخره (بخلاف المثال والبيت السابقين) فإنه لا يصح فيهما [حلول حتىْ محل إلىْ][6]، [فلا احتمال حتى يعاد الجار][7]، قيل: هذا دعوى بلا دليل، وأي مانع يمنع من أنّ العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وأنّ فيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس[8]، [وأجيب] [9] بأن المانع هنا ليس من جهة المعنى، بل من جهة الصناعة، أما المثال فلأن الجارة لا تقابل بكلمة منْ كما مر[10]، وأما البيت [فلاشتراط كون مجرور حتى][11] بعضاً أخيراً، أو كبعض، والبائس وإن كان بعضاً من الخلق [لكنه][12] ليس ببعض أخير، [وفيه أنه يمكن ادعاء][13]

---

(1) في س والقرينه هنا قائمة.

(2) شرح الدماميني 1/ 262.

(3) في س ولو سلم فيجوز كون الضمير أخص مما يرجع إليه. وانظر المنصف من الكلام 1/ 263.

(4) البقرة: 228.

(5) في المغني فيحتاج.

(6) في س حلول إلى محل حتى وهو الصواب.

(7) في س ولا حاجة إلى إعادة الجار.

(8) شرح الدماميني 1/ 263.

(9) في س وقد يجاب.

(10) انظر ص 11 من هذا البحث.

(11) في س فلا شتراط أن يكون مجرورها.

(12) في س إلا أنه.

(13) في س إلا أن يدعى كونه بعضا اخيرا. وانظر المنصف من الكلام 1/ 263.

كونه بعضاً أخيراً، (وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع "حتى" أحسن ولم يجعلها واجبة[1].

تنبيه ـ العطف بـ"حتى" قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: "جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك" على أن "حتى" فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل) تقديره: حتى جاء أبوك، وحتى رأيت أباك، وحتى مررت بأبيك.

(الثالث: من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء) ولا يجب أن يليها المبتدأ والخبر، ولذا فسره بقوله: (أي: حرفاً تبتدأ بعده الجمل، أي: تستأنف) ولا تتعلق من حيث الإعراب بما قبلها (فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير) في هجو الأخطل[2]:

(فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ[3])

بيت من الطويل، "تمج" ترمي، و"دجلة" بالفتح والكسر نهر بغداد، و"الأشكل" الذي يخالطه حمرة، (وقول الفرزدق) في هجو جرير:

(فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[4])/ 119/ ب

---

(1) انظر المقرب 2/8، والجنى الداني 551.

(2) الأخطل هو: أبو مالك غياث بن غوث ابن الصلت بن طارقة بن عمرو التغلبي، الملقب بالأخطل، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم، وهم جرير، والفرزدق، والأخطل (ت 90 هـ). انظر الشعر والشعراء 319، معجم المؤلفين 2/ 605، الأعلام 5/ 123.

(3) البيت لجرير في ديوانه 357، وروايته: "تمور" بدل "تمج"، وله في الأزهية 216، الجنى الداني 552، شرح شواهد المغني 1/ 377، شرح المفصل لابن يعيش 8/ 18، شرح أبيات المغني 3/ 114،الخزانة/ 477، وبلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 524، الهمع 2/ 343.

والشاهد فيه: أن "حتى" ابتدائية. وانظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 345.

(4) البيت للفرزدق في ديوانة 219 وروايته: فيا عجبي، وله في الكتاب 3/ 18، شرح المفصل 8/ 18، شرح شواهد المغني 1/ 12، شرح أبيات المغني 3/ 120، الخزانة 9/ 475، وبلا نسبه في المقتضب 2/ 342، رصف المباني 181، الهمع 2/ 343. والشاهد فيه: أن "حتى" ابتدائية.

بيت من الطويل، قال ابن مالك: ’وا اسم فعل إذا نون ’عجباً بمعنى: أعجب[1]، وأما إذا لم ينون فالأصل فيه: واعجبي فأبدل الياء ألفاً، وقيل: واعجبا من قبيل الندبة للتوجع كأنه يقول: أنا أتوجع لعدم حضورك يا عجبي فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه[2]، ونهشل[3] كـ’جعفر‘ و’مجاشع[4] كـ’مجاهد‘ اسما رجلين من تميم، (ولابد من تقدير محذوف قبل ’حتى‘ في هذا البيت يكون ما بعد ’حتى‘ غاية له، أي: فوا عجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني) قال الرضي: فائدة الابتداء إما تحقير كهذا[5]، أو التعظيم كالبيت الأول[6]، ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم، نحو: ’ركب القوم حتى الأمير راكب‘ ولو قلت: ضاحك لم تفد[7]، (وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[8] وكقول حسان) [بن ثابت الأنصاري، شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام، توفي في خلافة على بن أبي طالب رضي الله عنه وعمره مائة وعشرون سنة][9]:

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 212.

(2) شرح الدماميني 1/ 263.

(3) قال القزويني: ’نهشل قبيلة، وأبو نهشل لقيط بن زرارة التميمي‘ اسما القبائل وانسابها للقزويني 268.

(4) قال السيوطي: ’مجاشع بطن من تميم وَجَدّ‘ لب الألباب في تحرير الأنساب 2/ 237.

(5) يعني قول الفرزدق:

فوا عجبا حتى كليب تسبني ... كأن اباها نهشل او مجاشع

(6) يعني قول جرير:

فمازالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(7) انظر شرح الكافية 6/ 22 ـ 23.

(8) البقرة: 214. قال ابن الجزري: ’واختلفوا في ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ فقرأ نافع بالرفع وقرأ الباقون بالنصب‘ النشر في القراءات العشر 2/ 227.

(9) ساقط من ’س‘.

(يُغْــشَوْنَ حَتَّــى مَــا تَهِــرُّ كِلاَبُهُــمْ   لاَ يَــسْأَلُونَ عَــنِ الــسَّوَادِ الْمُقْبِــلِ[1])

بيت من الكامل، "يغشون" على بناء المفعول يأتون، يعني: أن منازلهم لا تخلو عن الأضياف والطرّاق، وكلابهم لا تهرّ على من يقصد منازلهم، إما لتعودهم[2] كما قال حاتم:

فَــإِنَّ كِلاَبِــي قَــدْ أُقِــرَّتْ وَعُــوِّدَتْ   قَلِيــلٌ عَلَــى مَــنْ يَعْتَرِينِــي هَرِيرُهَــا[3]

أو لاشتغالها بما ينحر للأضياف ومشاركتها لهم، و"السواد" الشخص، أي: يعطون من يأتي إليهم ولا يسألون من هو، (وعلى الفعلية التي فعلها ماض، نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾[4]، وزعم ابن مالك أن "حتى" هذه جارة وأن ما بعدها "أنْ" مضمرة[5] ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة) [بخلاف ما وقع بعدها][6] المضارع منصوباً، (وكذا قال في "حتى" الداخلة على "إذا"

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه 164، الكتاب 3/ 19، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 69، شرح شواهد المغني 1/ 378، شرح أبيات المغني 3/ 124، الهمع 2/ 302، الخزانة 2/ 412. والشاهد فيه: أن حتى ابتدائية وقد جاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع .

(2) في "س" لتعودها.

(3) بيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه 51، وروايته:

وإن كلابي قد أهرت وعودت

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 382.

- وحاتم هو: أبوعدي حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، شاعر جاهلي جواد مشهور بخلقه وسماحته وفروسيته (ت 46 ق هـ). انظر الشعر والشعراء 143 ـ 148، الأعلام 2/ 151.

(4) الأعراف 95.

(5) في "س" بإضافة: والجملة في موضع جر بـ"حتى".

وانظر شرح التسهيل 3/ 166.

(6) في "س" بخلاف ما إذا دعت إليه الضرورة بأن يقع بعدها.

في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ ﴾[1]: إنها الجارة وإن إذا في موضع جر بها) وهي متعلقة بمحذوف، [أي: دام][2] ذلك إلى وقت فشلكم قاله أبو البقاء[3]، (وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش[4] وغيره[5]، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء) داخلة على الجملة الشرطية وإذا على بابها، ([وإذا][6] في موضع نصب بشرطها أو جوابها[7]، والجواب في الآية محذوف، أي: امتحنتم[8]، أو انقسمتم قسمين)[9] وقدره ابن عطية: انهزمتم[10]، وأبو البقاء: بان أمركم[11]، (بدليل: ﴿مِنكُم مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[12]، ونظيره) أي: نظير حذف جواب إذا في[13] الآية (حذف جواب لما في: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[14] أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، [وقال ابن مالك][15]: إن فمنهم مقتصد هو الجواب، وهذا مبنى على صحة مجيء جواب لما

---

(1) آل عمران: 152.

(2) في س تقديره دام.

(3) التبيان في إعراب القرآن 1/ 245.

(4) قال الأخفش: وكذلك ما انتصب بعد حتى إنما انتصب بضمير أن قال: ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ ﴾ إنما هو حتى أن يأتي... لأن حتى في معنى إلى تقول: أقمنا حتى الليل، أي: إلى الليل معاني القرآن 1/ 127.

(5) قال ابن عطية: ويحتمل أن تكون حتى غاية مجردة كأنه قال: إلى أن فشلتم المحرر الوجيز 1/ 524، وانظر الدر المصون 2/ 232، وإعراب القرآن للدرويش 1/ 546.

(6) في المغني وأن إذا.

(7) في س بإضافة: على الاختلاف في نصبها.

(8) في س بإضافة: كذا قدره القاضي. وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 304.

(9) في س بإضافة: قدره أبو حيان. وانظر البحر المحيط 3/ 79.

(10) انظر المحرر الوجيز 1/ 524.

(11) التبيان في إعراب القرآن 1/ 245.

(12) آل عمران: 152.

(13) في س بإضافة هذه.

(14) لقمان: 32.

(15) في المغني: وأما قول ابن مالك.

وانظر الكافية الشافية 2/ 181.

مقروناً بالفاء، ولم يثبت) [قد يقال][1]: إنه مبني على صحة وقوع الجملة الاسمية المقرونة بـ(إذا) الفجائية جواباً لـ(لمّا) بالاتفاق، فحينئذ لا داعي إلى ارتكاب الحذف، (وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى) يعني: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ﴾[2]/ (مذكور وهو عصيتم[3]) وقيل: تنازعتم[4] (أو صرفكم، وهذا مبني على زيادة الواو وثُمَّ، [وذلك لم يثبت][5]) قال الفراء: مذهب العرب إدخال الواو في جواب (حتى)[6] كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[7]، وذهب أبو علي إلى أن الجواب صرفكم، وثُمَّ زائدة مثل الواو، وكلا القولين ضعيف قاله الحلبي[8]، (وقد دخلت (حتى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله: 1/120أ

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ [وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[9]

بيت من الطويل لامرئ القيس][10] (سريت) سرت ليلاً، ويروى: مطوت بهم، والباء للتعدية، أي: [أسريتهم، أو أمطيتهم][11]، والمعنى: حملتهم على السري أو على المطو وهو الجدّ في السير، و(تكل) تتعب، و(المطي) جمع مطيّة وهي الدابة تمطو في سيرها، والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد، و(أرسان) جمع رسن

---

(1) في (س) ويمكن أن يقال.
(2) آل عمران: 152.
(3) انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 3/ 78 ـ 79.
(4) انظر معاني القرآن للفراء 1/ 238، والبحر المحيط 3/ 79، والمحرر الوجيز 1/ 524.
(5) في المغني ولم يثبت ذلك.
(6) انظر معاني القرآن للفراء 1/ 238، والبحر المحيط 3/ 79.
(7) الزمر: 73.
(8) انظر الدر المصون 3/ 436.
(9) سبق تخريجه.
(10) ساقط من (س).
(11) في (س) اسر بتهم وامطيتهم.

وهو الحبل، والباء متعلقة بـ"يقدن" من القود وهو الجر، والمعنى: أنها تساق معطلات دون حبال لبعد الغزو، وإفراط الكلال، قال السيوطي: "حتى" هنا حرف غاية يقع بعدها الجمل المستأنفة لا العاطفة لمصاحبتها [للواو][1]، ولا جارّة لرفع "الجياد" وهو مبتدأ خبره "ما يقدن"[2]، وزعم الجرمي أنها عاطفة، وإن اقترنت بالواو كما تقترن "لكن" بها[3] (فيمن رواه برفع "تكل"، والمعنى: حتى كلّت، ولكنه جاء[4] [بلفظ المضارع][5] على [حكاية][6] الحال الماضية) ولا يقدح في ذلك، [احتمال][7] أن يكون "تكل" للحال حقيقة بأن يكون أخبر عن هذا في وقت كلال المطي[8]، (كقولك: "رأيت زيداً أمس وهو راكب) هذا مثال ذكره لإيضاح ما قبله، فلا يرد ما قيل: إن اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة بلفظ واحد؛ فمن الجائز أن يكون هذا للمضي ولا حكاية، نعم لو أعمله فقال: وهو راكب فرساً لتعين أن يكون للحال [أو للاستقبال][9] ضرورة أنه لا يعمل إذا كان للماضي[10]، وأجيب بأن الكلام في جملة "هو راكب"، وتقدير ذلك: أنها حالية، والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض، فتكون هي كذلك، ولو سلم فاسم الفاعل حقيقة في

---

(1) في "س" الواو.

(2) شرح شواهد المغني 1/ 376.

(3) انظر قول الجرمي في المصدر السابق.

(4) في المغني بإضافة بلفظ المضارع.

(5) إضافة من المغني.

(6) ساقط من "ظ، ح".

(7) كذا في المخطوط ولعل الصواب لاحتمال.

(8) في "س" بإضافة "كما قيل". وانظر شرح الدماميني 1/ 265.

(9) في "س" أو الاستقبال.

(10) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 265.

الحال باتفاق[1]، (وأما من نصب فهي ٰحتىٰ الجارة كما قدمنا[2]، ولابد على النصب من تقدير زمن مضاف [إلى ٰتكلٰ][3] أي: إلى زمان كلال مطيّهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام ٰحتىٰ الثلاثة، كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها فلك أن تخفض على معنى إلىٰ، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قوله:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتِهِمْ ... فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ[4]

بيت من البسيط، ٰعممتٰ، وكنتٰ [بفتح التاء][5]، وٰالندىٰ العطاء، وٰالغواتٰ جمع غاو، ضد راشد، وٰمالكٰ خبر كنت، يقول: أيها الممدوح ملكت رقاب جميع الناس من الغاوي والراشد بتعميم لطفك.

(وقوله:

.... حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[6]

120/ب

إلا أن بينهما فرقاً من وجهين: /

أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ لكون الخبر غير مذكور) قال ابن عقيل: شرط البصريون ذكر ما يصلح خبراً، ولحو:

---

(1) انظر المنصف من الكلام 1/ 265 ـ 266.

(2) انظر مغني اللبيب 1/ 127.

(3) إضافة من المغني.

(4) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 553، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 167، شرح أبيات المغني 3/ 132، المساعد 2/ 275. والشاهد فيه: أنٰ حتى غواتهمٰ تروي بالأوجه الثلاثة فتكون جارة تجر الاسم الذي بعدها وتكون ناصبة له بفعل مقدر ورافعه له على أنها ابتدائية.

(5) في ٰسٰ بصيغة الخطاب.

(6) انظر صفحة 10 من هذا المبحث.

.... حَتَّى نَعْلِهِ......   ....

و.......... حَتَّى غُوَاتُهُمْ   ....

حجة عليهم[1]؛ (ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه) هذا يجري في مسألة السمكة أيضاً؛ فإن الرأس مفرد ويصح أن يعمل [فيه أكلت][2] بطريق العطف، ([هذا][3]) أي: كون لزوم [التهيئة والعطف مانعاً][4] (قول البصريين[5]، وأوجبوا) بناءً على المانع المذكور (إذا قلت: 'حتى رأسها بالرفع أن تقول: 'مأكول') بذكر الخبر، ولا ينافي هذا لإيراده مثالاً لما يصلح للأقسام الثلاثة كما ظن[6]، وفيه تعريض لابن الحاجب حيث قال: وجه وقوعها ابتدائية على أن يكون الخبر محذوفاً كأنه قال: حتى رأسها مأكول، وقد أباه بعض البصريين، وليس بجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف[7]، فلا وجه لمنعه.

(والثاني: أنّ النصب في البيت الثاني من وجهين أحدهما: العطف) على 'الزاد' و'ألقاها' تأكيد، (والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير) على حد 'زيداً ضربته' (وفي البيت الأول من وجه واحد) إذ لا يتصور فيه إضمار الفعل، (وإذا قلت: 'قام القوم حتى زيد قام' جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل، والجملة

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 275.

(2) في 'س' أكلت فيه.

(3) في المغني وهذا، وفي 'س' بإضافة: وفي رفعه على الابتداء قطع له على العمل فيه.

(4) في 'س' تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه مانعا.

(5) انظر قول البصريين في شرح الدماميني على المغني 1/ 265.

(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 146- أ - ب.

(7) الإيضاح في شرح المفصل 2/ 146.

التي بعدها) [يعنى: جملة "قام" بعد "زيد"][1] (خبر عن الأول، ومؤكدة على الثاني) إما لـ"حتى زيد"؛ لأن معناه: قام زيد لنيابة العاطف عن العامل، أو لـ"قام" المقدر بعد العاطف، (كما أنها) أي: جملة "قام" (كذلك) أي: مؤكدة (مع الخفض) لـ"قام" المذكورة، (وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة) لمقدر، أي: "حتى قام زيد قام"، (وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز "ضربت القوم حتى زيد ضربته" بالخفض، ولا بالعطف[2]، بل بالرفع، أو النصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل "ضربته" توكيداً لـ"ضربت القوم") لفقد العائد إلى القوم؛ ولأن تغاير المفعول يفيد تغاير الفعل فلا يكون المؤكَّد والمؤكِّد بمعنىً؛ ولما ورد أنهم جوزوا الخفض في البيت الثاني، وهو مبنى على جواز التأكيد في "ألقى" دفعه بقوله: (قال) أي: ذلك البعض: (وإنما جاز الخفض في:

.... حَتَّــــــى نَعْلَــــــهُ أَلْقَاهَــــــا[3]

لأن ضمير "ألقاها" للصحيفة) أو للثلاثة المذكورة، (ولا يجوز على هذا الوجه أن يُقَدَّرَ أنه للنعل) يعنى: فقط، قد يقال: إنه [لا يمتنع][4] لجواز أن يكون "ضربته" استئنافاً بالنسبة إلى زيد، ولا إشكال في البيت لأنه إذا قُدِّرَ "ألقاها" خبراً فضميره للنعل، وإذا قُدِّرَ استئنافاً أو توكيداً فضميره للثلاثة، (ولا محل للجملة الواقعة بعد "حتى" للابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستويه زعما أنها في محل جر

---

(1) في "س" أي بعد المرفوع، يعني جملة "قام".

(2) قال ابن عصفور: "وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها، ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد "حتى" عاملا في ضمير الاسم الذي قبلها، نحو: "ضربت القوم حتى زيد ضربتهم"، كأنك قلت: "ضربت القوم ضربتهم حتى زيد" شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 529.

(3) هذا جزء من بيت سبق تخريجه.

(4) في "س" غير ممتنع.

بـ'حتى'[1]) قيل: هذا في الحقيقة إنكـار لوجـود 'حتـى' الابتدائيـة[2]، (ويـرده[3] أنّ حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل) [فالتعليق][4]/ منع العمل لفظاً لقيام مانع منه، وهذا إنما يثبت في بعض الأفعال والأسماء نحو: 'مررت بخير وأفضل من زيد'، [فـ'مِن'][5] مخصوصة بالثاني والأول مُعلَّق، ذكره في الأشباه[6]، ولعل من قصر على بعض الأفعال نظر إلى قلته في الأسماء، وأما الحروف الجارة فلا يُسْمَعُ فيه التعليق، (وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات) نحو: 'عجبت من أنك ذاهب'، وأما حمل قولهما على معنى أن الجملة بعد 'حتى' مؤولة بالمفرد في محل جر بها بدليل أن الجملة تُؤَوَّلُ بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها في أسماء الزمان، نحو: 'جئت حين جاء زيد' فليس بشيء ، [ففيه أنّ التأويل][7] بلا حرف مصدري ليس بمطرد بل سماعي يجري في مواضع مخفوضة ككون الجملة فعلية، نحو: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾[8] وبعد همزة التسوية، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[9]، وبعد الظروف المضافة إلى الجمل على أنه يرد[10] قوله: (وأنهم إذا أوقعوا بعدها 'أنّ' كسروها فقالوا: 'مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) [ولهما أن يقدرا فيه القول، أي: حتى][11]، قيل: إنهم لا يرجونه لكن 1/121

(1) قال ابن قاسم: 'القسم الثالث: حتى الابتدائية... والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافا للزجاج، فإنه ذهب إلى أن حتى هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ'حتى' وهو ضعيف' 552.

(2) انظر المنصف من الكلام 1/ 266.

(3) في 'س' بإضافة: أي: ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه.

(4) في 'س' التعليق.

(5) في 'س' فإن 'من' مخصوصة.

(6) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 3/ 430.

(7) في 'س' لأن تأويل الجملة بالمفرد.

(8) الروم: 24.

(9) البقرة 6.

(10) في 'س' بإضافة: عليه.

(11) في 'س' ولك أن تكسر 'أنّ' في المثال بتقدير القول ، أي: مرض زيد حتى قيل.

يرده عدم جواز تقديره في سائر الحروف الجارة، (والقاعدة أنّ حرف الجر إذا دخل على إنّ فُتِحَتْ همزتها، نحو: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾[1]).

[1] الحج: 6 ، 62، لقمان: 30.

[مبحث: حيث]

(حيثُ وطيء[1] تقول: حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات) يعني: ما قطع عن الإضافة وبني كـقَبل، وبعدُ سميت بذلك لانتقالها بحذف المضاف إليه من وسط الكلام إلى غايته؛ (لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة) بيان لعلة المشابهة بها، وقوله: (لأن أثرها – وهو الجر – لا يظهر) بيان إضافتها كلا إضافة، [واعترض بأنه يقتضي أن الإضافة إلى المفرد المبني كلا إضافة، وفيه][2] أن المفرد المبني نفسه في محل الجر، وعدم ظهوره لمانع بخلاف الجملة فإن الجر لا يتصور فيها بل في المصدر الذي تضمنته، قال الرضي: الواجبة الإضافة إلى الجملة [بـحيث][3] في الأغلب واجبة البناء؛ لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة[4]، (والكسر على أصل التقاء الساكنين) إشارة إلى لغة ثانية فيها مع وجهها، (والفتح للتخفيف) إشارة إلى لغة ثالثة كذلك فتصير ست لغات.

(ومن العرب من يعرب حيث) قال الرضي: هو لغة فقعسية[5]، (وقراءة من قرأ ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [6] بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر، وهي) أي: حيث (للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان)[7] واستدل بقول طرفة:

---

(1) في س: بإضافة: وهو مثل سيد أبو قبيلة من اليمن.
وانظر تاج العروس 1/ 92.

(2) في س: قيل: فيه نظر لاقتضائه أن الإضافة إلى المفرد المبني كلا إضافة والجواب.
وانظر المنصف من الكلام 1/ 267.

(3) في س: فحيث.

(4) انظر شرح الكافية 4/ 121.

(5) انظر المصدر السابق 4/ 124.
وفقعس هي: فقعس بن الحارث من بني أسد من خزيمة اللباب في تحرير الأنساب 2/ 148.

(6) الأعراف: 182.

(7) انظر قول الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 233، والارتشاف 2/ 262.

لِلْفَتَــــى عَقْـــــلٌ يَعِـــيشُ بِــــهِ   حَيْـــثُ تَهْـــدِى سَـــاقَهُ قَدَمُـــهُ[1]

ورُدّ بـأنّ ظـاهره أنهـا فيـه للمـاكن؛ إذ المعنـى حيـث مـشى وتوجـه[2]، (والغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بـ"منْ"، وقد تخفض بغيرها كقوله: / 121/ب

لَدَى حَيْـثُ أَلْقَـتْ رَحْلَهَـا أُمُّ قَـشْعَمِ)[3]

عجز بين من الطويل لزهير بن أبى سلمى صدره:

فَـشَدَّ وَلَـمْ [تَفْـزَعْ بُيُـوتٌ كَـثِيرَةٌ] [4]

أي: فحمل على خصمه وقصد إهلاكه ولم تفزع بيوت، أي: لم يعلم قوم فعله عند مكان ألفت فيه رحلها أم قشعم، وهي بالقاف كـ"جعفر" علم جنس للحرب، والمنيّة الداهية.

(وقـد [تقع مفعـولاً][5] وفـاقاً[6]) أي: وافقـوا في ذلك وفاقـاً، أو أقـول ذلك موافقاً للفارسي[7] وحُمِلَ عليه ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْـثُ يَجْعَـلُ رِسَـالَتِهِ ﴾[8]؛ إذ

---

(1) بيت من المديد لطرفه بن العبد في ديوانة 86، الدرر 3/ 125، الخزانة 7/ 19، لسان العرب (س. و. ق) 10/ 168، وبلا نسبه في شرح المفصل لابن يعيش 4/ 92، الهمع 2/ 153.

(2) في "س" بإضافة: ذكره ابن عقيل.
وانظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 233.

(3) البيت لزهير في ديوانة 22، شرح شواهد المغني 1/ 385، شرح أبيات المغني 3/ 133، وبلا نسبه في الارتشاف 2/ 261.والشاهد فيه: ندور جر "حيث" بإضافة "لدي" إليها.

(4) في المغني: ينظر بقيوتاً كثيرةً.

(5) في المغني تقع حيث مفعولا به.

(6) في "س" بإضافة: نصب على المصدر لمحذوف أو على الحالية.

(7) في "س" بإضافة: واللام للتبيين.
وانظر كتاب الشعر 1/ 179.

(8) الأنعام: 124.

المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان) قيل: ولو قيل: المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء "حيث" على[1] ظرفيتها[2]، [وقيل: بل بعيد][3]؛ لأنه يقتضي حذف المفعول، والموصول مع بعض صلته، ([وناصبها "يعلم" محذوفاً مدلولاً عليه بـ"أعلم"، لا بـ"أعلم" نفسه) عطف على "يعلم"؛ إذ المعنى وتنصب بـ"يعلم"؛ (لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به][4]) فتبع الفارسي الحوفي[5]، وأبو البقاء[6]، وابن عطية[7]، وابن مالك[8]، والتبريزي[9]؛ فقالوا: "حيث" ليست ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً به على السعة او غير السعة، [وردّ ذلك أبوحيان بأن قواعد النحو تأباه، ولأن النحاة نصوا على أنّ "حيث" من الظروف التي لا تتصرف، وعلى أنّ الظرف المتسع فيه لا يكون متصرفاً][10]، واختار إقرار "حيث" على الظرفية المجازية على أن يضمن "أعلم" معنى ما يتعدى إلى الظرف؛ فالتقدير: أنفذ علماً حيث يجعل رسالته[11]، اي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، وقال السفاقسي بعد رد ما اختاره

---

(1) في "س" بإضافة: ما عهد من.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 267.

(3) في "س" وردّ بأنه بعيد. وانظر المنصف من الكلام 1/ 268.

(4) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخراً بعد قول المؤلف: او على غير السعة.

(5) انظر قول الحوفي في اللباب في علوم الكتاب 8/ 414.

- والحوفي هو: أبوالحسن على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، عالم بالنحو والتفسير، قرا على ابي عبد الله ابن الفخار، وأبي عمر بن منظور وغيرهما، من تصانيفه: الموضح في النحو، البرهان في تفسير القرآن، مختصر كتاب العين وغيرها (ت 430 هـ). انظر بغية الوعاة 2/ 141، معجم المؤلفين 2/ 387، الأعلام 4/ 250.

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 418.

(7) انظر المحرر الوجيز 2/ 342.

(8) انظر شرح التسهيل 3/ 68 ـ 69.

(9) انظر قول التبريزي في المنصف من الكلام 1/ 268.

(10) مابين المعقوفين ذكر في"س" متاخراً بعد قول المؤلف: "الذي يجعل فيه رسالته".

(11) انظر البحر المحيط 4/ 216.

ابوحيان بأن تقديره لا يدفع الإشكال، لأنه يقتضي أنه تعالى أنفذ علماً في هذا المكان دون غيره: ثم لا حاجة إلى تقدير؛ إذ لا مانع لعمل أعلم في الظرف، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف، وكم موضع يترك[1] فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، وقد قام هنا الدليل القاطع[2]، (فإن أوّلته بـ عالم جاز أن [تنصبه][3] في رأي بعضهم) كما سيأتي في الباب الخامس، (ولم تقع اسماً لـ أنّ خلافاً لابن مالك[4]، ولا دليل له في قوله:

إنْ حَيثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنتَ رَاعِيـ ـهِ حِمَىً فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[5]

فحيث[6] اسم إنّ، وجملة استقر صفته بتقدير العائد، وحمى بكسر الحاء بمعنى: المحمي خبر إنّ، والجملة الظرفية [صفته][7]، والمعنى: انّ مكاناً استقر فيه شخص أنت راعي ذلك الشخص مكان محمي عن محن الدهر.

(لجواز تقدير حيث خبراً) لـ إنّ، (وحمى اسماً) ولا ضير في وقوع الظروف غير المتصرفة أخباراً، (فإن قيل:/ يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان) 1/122 لأن التقدير: إنّ مكاناً فيه عزة وأمان في مكان استقر فيه من رعيته (قلنا هو نظير قولك: أن في مكة دار زيد، ونظيره في الزمان أن في يوم الجمعة ساعة الإجابة) فلا محذور فيه.

---

(1) في س: ترك.

(2) انظر قول السفاقسي في المنصف من الكلام 1/ 268.

(3) في س والمغني: ينصبه.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 232.

(5) بيت من الخفيف بلا نسبه في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 232، المساعد 1/ 525، الهمع 2/ 154، الدرر 1/ 460، شرح أبيات المغني 3/ 139. والشاهد فيه: خروج حيث عن الظرفية ومجيئها اسما لـ إنّ.

(6) في س بإضافة: على قوله: في محل نصب.

(7) في س: صفة حمى.

(وتلزم 'حيث' الإضافة) برفع الإضافة أو نصبها، وقد مر مثله في بحث 'إذا' (إلى جملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن [ثمة][1] [يُرَجَّح][2] النصب في نحو: 'جلست حيث زيد أراه) فإن تقديره: حيث أرى زيداً أراه، وإذا رفع 'زيد' على أنه مبتدأ والفعل خبره لزم إضافة 'حيث' إلى الاسمية وهو قليل؛ ولهذا رجحوا النصب على الرفع في باب الاشتغال، (وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

ببيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ[3]

عجز بيت من الطويل للفرزدق صدره:

(وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ [الْحُبَا][4] بَعْدَ ضَرْبِهِمْ

[أنشده ابن مالك][5] طعنه بالرمح 'كمنعه'، وطعن في السن 'كنصر'[6]، والحبا بضم المهملة[7] جمع حبوة بكسر الحاء[8]، وأراد به: أوساطهم كما أراد من لي العمائم: رؤوسهم، والبيض [بفتح الباء الحديد وبالكسر][9] جمع أبيض وهو السيف، والمواضي القواطع، [والإضافة مثلهما في مسجد الجامع لا في جرد

---

(1) في المغني: ثم، وفي 'س' بإضافة: أي ومن أجل أن إضافة 'حيث' إلى الفعلية أكثر.

(2) في المغني: رجح وفي 'س' ترجح.

(3) البيت منسوب للفرزدق في شرح شواهد المغني 1/ 389، والمقاصد النحوية 3873، وليس في ديوانه، وبلا نسبه في الكافية الشافية 1/ 421، أوضح المسالك 2/ 121، شرح التصريح 1/ 46، الارتشاف 2/ 262، شرح الأشموني2/ 473 والشاهد فيه: ندور إضافة 'حيث' إلى المفرد.

(4) في المغني الكلى.

(5) إضافة من المغني.

(6) في 'س' طعنه بالرمح كمنعه في كل حي وأما في المعنوي فهو كنصر.

(7) في 'س' والحبى 'كالعلى'.

(8) في 'س' بإضافة: وهو أن يجمع ظهره وساقيه.

(9) ساقط من 'س'.

لطيفة كما قيل][1]، ولْي العمائم لفها على الرؤوس، [ومحل حيث نصب على الظرف][2] لـضرب كما أنّ تحت ظرف لـنطعن، وقيل: على الحال[3]، (والكسائي يقيسه[4] [ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء: من حيث أنّ كذا])[5] [أي: إضافة حيث إلى المفرد][6]، (وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله:

إذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ[7]

بيت من الطويل لأبي حية النميري في وصف الحمار، الريدة بفتح الراء وسكون الياء ريح لينة الهبوب، ونفحت هبت، والريا بفتح الراء الرائحة، والمراد بالخليل: الأنف.

(أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت، وذلك) أي: وجه تقدير المضاف إليه لـحيث مع أنها تحتمل أن تضاف إلى جملة نفحت؛ (لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت، فلو كان[نفحت][8] مضافاً إليه حيث لـزم بطلان التفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف [وما لا يعمل][9] [لا يفسر)

---

(1) في س والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة.
وانظر المقاصد النحوية 3/ 388.
(2) في س ومحل حيث قيل نصب على الحال وقيل على الظرف.
وانظر شرح شواهد المغني 1/ 390.
(3) انظر المقاصد النحوية 3/ 388.
(4) قال ابن عقيل: وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه، وقال الكسائي يقاس المساعد 1/ 530.
(5) إضافة من المغني.
(6) في س أي كون حيث مضافة إلى المفرد.
(7) البيت لأبي حية النمري منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 390، شرح أبيات المغني 3/ 148، الخزانة 6/ 558 ـ 559، وبلا نسبه في الكافية الشافية 1/ 421، الهمع 2/ 153. والشاهد فيه: إضافة حيث إلى جملة محذوفة.
- وأبو حية النميري هو: الهيثم بن الربيع بن زرارة، وقيل اسمه المشمر، شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، يروي عن الفرزدق (ت 183 هـ).
انظر الشعر والشعراء 522، معجم الشعراء 79، الأعلام 8/ 103 ـ 104.
(8) إضافة من المغني.
(9) إضافة من المغني.

أي: المضاف إليه (عاملاً) فيه، وقد ذكرنا في بحث [إذاً أنّ هذا غير مخصوص بباب الاشتغال][1]، قال ابن مالك: أراد إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت، فحُذِفَ هبتْ [وعُوِّضَ ما][2]، ورده ابو حيان بأنه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون حيثُ مضافة إلى جملة نفحت له[3]، وترفع ريدةٌ بمحذوف يفسره المعنى، أي: إذا نفحت ريدة، (قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومن أضاف حيثُ إلى المفرد أعربها) [4] الزوال علة البناء وهي الإضافة إلى الجملة. (انتهى.

ورأيت بخط الضابطين:

أَمَا تَرَي حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعاً / 122/ب

[رجز وتمامه][5]:

نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ [سَاطِعاً][6]

بفتح ثاء حيثَ وخفض سهيلٍ) فحيثَ مفعول ترى، وطالعاً حال من حيثُ إن كان ترى بمعنى تبصر، أي: حيث سهيل طالعاً فيه، ومفعول ثان إن كان بمعنى: تعلم، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى، كذا نقل عن النيلي[7]، (وحيثٌ بالضم، وسهيلٌ بالرفع) على الابتداء، (أي: موجود فحذف الخبر) وحذفه بعد حيثُ غير عزيز.

---

(1) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: إذا نفحت ريدة واضاف: وهذا أولي.

(2) في س للعلم به، وجعل ما عوضا.
وانظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 233.

(3) قال أبو حيان: وقال ابن مالك: أندر من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مقدرة، واستدال ببيت ظاهره أنه لا حجة له فيه الارتشاف 2/ 262.

(4) انظر راي ابي الفتح في الخزانة 6/ 554.

(5) في س هذا من الرجز وبعده.

(6) الرجز بلا نسبه في شرح شذور الذهب 161، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 232، الكافية الشافية 1/ 421، المساعد 1/ 529، شرح شواهد المغني 3/ 151، الهمع 2/ 453، الخزانة 7/ 3 والشاهد فيه: قوله: حيثَ سهلٍ بالفتح على الإعراب مع الإضافة.

(7) انظر المنصف من الكلام 1/ 270.

(وإذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله:

وَحَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــ ـــهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[1]

بيت مدرج من الخفيف، يقدر من التقدير، ونجاحاً مفعوله وهو الفوز، والغابر المستقبل، أو الماضي من الأضداد، والمراد هنا الأول، والأزمان جمع زمن.

(وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان) قيل: كأن ذلك جاء من قبل قوله: في غابر الأزمان، وليس بقاطع، فإنه إما متعلق بيقدر أو صفة لنجاحاً وذلك لا يوجب أن يكون المراد بحيث الزمان أيضاً لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل[2]، وفيه أنّ مثل هذا الاحتمال لا يقدح في الاستدلال لأن أمور النحو أكثرها ظني.

---

(1) البيت بلا نسبه في شرح شذور الذهب 350، شرح التسهيل لابن مالك 4/ 72، شرح شواهد المغني 1/ 391، شرح أبيات المغني 3/ 153، شرح الأشموني 4/ 32، حاشية الصبان 4/ 1423. والشاهد فيه: أن حيث عندما اتصلت بها ما الكافة جزمت الفعلين تستقم، ويقدر.

(2) انظر شرح الدماميني 1/ 270.

(حرف الخاء المعجمة)

[مبحث: خلا]

(خلاْ على وجهين:

احدهما: ان تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل: موضعها) اي: موضع مجرورها؛ إذ لا موضع للحرف (نصب عن تمام الكلام) لأنه مستثنى بعده فينتصب كما ينتصب المستثنى في ْقام القوم إلا زيداً، إلا انّ مدخول ْخلاْ مجرور لفظاً منتصب محلاً فلا تتعلق بشيء، (وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر) غير الزائدة، قال صاحب المغني: تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان: تعلق المفعول به كْمررت بزيدْ، والمفعول له كْجئتك للسمنْ، والمفعول معه نحو: ْمازلت بزيد حتى ذهبْ، والظرف كْقمت بمكةْ، والحال كْخرج زيد بعشيرتهْ، والتشبيه بالمفعول به كْقام القوم حاشا زيد، وخلا زيدْ، والتمييز نحو: ْيا سيدا ما أنت من سيد (والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء، اي: لا توصّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة) والجواب أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضه ذلك الحرف، وقد قال في ْعلىْ الاستدراكية: تعلق ْعلىْ هذه بما قبلها كتعلق ْحاشاْ بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج[1]، وأما قوله: (ولأنها بمنزلة ْإلاْ وهي غير متعلقة) فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى [حرف][2] مساواته له في جميع أحكامه، الا تري/ أن ْإلاْ التي هذا الحرف بمعناها 1/123
لا تعمل الجر.

---

(1) مغني اللبيب 1/ 145.

(2) ساقط من ظ.

(والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له) وهـو في الأصـل لازم يتعـدى إلى المفعول بـ"من" نحو: "خلت الدار من الأنيس"، ثم التزم فيه تـضمين معنـى "جـاوز" ليكون ما بعده في صورة المستثنى بـ"إلا" التـي هي أم الباب، (وفاعلهـا علـى الحـد المذكور في فاعل "حاشا"، والجملة مستأنفـة أو حالية على خلاف في ذلك) وأجـاز السيرافي أنْ لا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة إلى ما قبلـها مـن حيث كان معناها معنـى "إلا"، وصـححه ابـن عـصفور كمـا في الجنـى الـداني[1]، (وتقول: "قاموا خلا زيداً، وإن شئت خفضت) أي: المنصوب بـ"خـلا" (إلا في نحـو قول لبيد) بن ربيعة الصحابي:

(ألاَ كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ اللَّـهَ بَاطِـلُ   وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لاَ مَحَالَـةَ زَائِـلُ[2])

بيت من الطويل، والمراد بالباطل هنا الهالك، وبـالنعيم نعـيم الـدنيا، و"لا محالة" بالفتح، أي: لابد.

(وذلـك) أي: عـدم جـواز الخفـض، (لأن "مـا" [في][3] هـذه مـصدرية، فدخولها) على "خلا" (يعيّن الفعلية، وموضع "ما خلا" نـصب) بـلا خـلاف، ولكـن اختلف فيه (فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: "أرسلها العراك") وهو ضعيف لما فيه من تعريف الحال، والتأويـل علـى التأويـل، (وقيـل: على الظرف على نيابتها وصلتها) مفعول معه لا عطـف علـى الـضمير والمجـرور

---

[1] انظر الجنى الداني 437.

[2] البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 111، شرح شذور الذهب 282، شـرح التصريح 1/ 21، الهمع 1/ 19، شرح شواهد المغني 1/ 150، شرح أبيات المغني 3/ 154، شرح الأشموني 1/ 30. والشاهد فيـه: أن "خـلا" إذا تقدمها "ما" المصدرية وجب نصب المستثنى بها.

- ولبيد هو: أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفري بن كـلاب العامري، صحـابي جليـل، كان فارسا شجاعا، وشاعرا أحد أصحاب المعلقات (ت 41 هـ).

انظر الشعر والشعراء 167 ـ 174، الإصابة، 3/ 327، معجم الشعراء 229، الأعلام 5/ 240.

[3] إضافة من المغني.

بدون إعادة الجار فإنه مما يمنعه أكثر البصريين[1] (عن الوقت؛ فمعنى قاموا ما خلا زيداً على الأول: قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا، وعدا) فيه إشعار بأنه غير ثابت فيهما عند ابن خروف، (وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد[2]) ونقل ابن الخباز عن شيخه: أن ما خلا في البيت ليس استثناء بل ما زائدة، وخلا الله صفة لكل، أو لشيء[3] (وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي[4] وابن جني[5] أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور) والأولى ترك المجرور لئلا يوهم أن الضمير في قوله: (بل بعده) للجار والمجرور باعتبار المذكور، (نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[6]،﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[7] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه).

---

(1) انظر قول البصريين في شرح الدماميني 1/ 271.

(2) قال ابن خروف: "وما في ماعدا، وماخلا مصدرية في موضع نصب على الاستثناء" شرح جمل الزجاجي لابن خروف 2/ 962، وانظر الجنى الداني 438.

(3) الشمني: في النهاية لابن الخباز أن شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة، وخلا الله صفة لكل أو لشيء" المنصف من الكلام 1/ 272.

(4) قال أبو حيان: "وذهب الكسائي، والجرمي، والفارسي في كتاب الشعر له، والربعي إلى إجازة الجر بعد ماعدا، وماخلا فتكون ما زائدة، وحكاه الجرمي عن العرب في باب الجر من كتاب الفرخ" ارتشاف الضرب 2/ 318. وقال الفارسي: "يمكن ان يقال: إن ما زائدة، وليست التي للمصدر وعدا إذا قدرت زيادة ما كان جملة، فليس في ذلك دلالة لاحتماله غير ذلك..." كتاب الشعر 1/ 25.

(5) انظر رأي ابن جني في شرح التصريح 1/ 565.

(6) المؤمنون: 40.

(7) آل عمران: 159.

(حرف الراء)

[مبحث: ربّ]

(ربْ [حرف][1] جر خلافاً للكوفيين) وللأخفش في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة[2] (في دعوى اسميته، وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ)

تقدم شرحه في إنْ الخفيفة.

(ممنوع) بأن الرواية الشهيرة ْوبعض قتل عارْ وإن صحت روايتهم فـْعـارْ ليس خبراً لـْربْ، (بل ْعارْ خبر لمحذوف) هو ْهوْ، (والجملة صفة للمجرور) كما في قوله:

يَارُبَّ / هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مَنْ دَعَةْ[3] 123/ ب

(أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي) قال الرضي: وَيَقْوَى عندي مذهب الأخفش والكوفيين أنّ ْربْ مضاف إلى النكرة؛ فمعنى ْرب رجلْ في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجلْ: كثير منه، وإعراب ْربْ رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له[4].

---

(1) ساقط من ْظ.

(2) قال ابن قاسم: ْوذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب ووافقهم ابن الطراوةْ الجني الداني 439، وانظر الارتشاف 2/ 455.

(3) مشطور رجز للبيد بن ربيعة في ديوانه 82، خزانة الأدب 9/ 547، وبلا نسبه في شرح الكافية للرضي 6/ 37. والشاهد فيه: قوله: ْهي خيرْ على ظهور المبتدأ المحذوف.

(4) انظر شرح الكافية 6/ 36.

(وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين) فإنهم قالوا: إن أصل رُبّ للتقليل، ثم يعرض لها المجاز فتحمل على كم في التكثير، وكَم عليها في التقليل، وذلك لا يخرجها عن أصل وضعها، (ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة[1]) ولا التقليل والتكثير خلافاً للفارسي[2]، ولا التقليل في أكثر الأوقات خلافاً لقوم، ولا التكثير في موضع المباهاة والافتخار خلافاً لفرقة، ولا الإثبات دون تقليل وتكثير بحسب الوضع، وإنما ذلك مستفاد من السياق خلافاً للآخرين[3]، (بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً) هذا مختار ابن مالك حيث قال: بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه[4]، والتقليل بها نادر قال ابن قاسم: والراجح من هذه الأقوال السبعة ما ذهب إليه الجمهور أنها حرف تقليل، والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل[5].

(فمن الأول ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[6]، وفي الحديث «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»)[7] المراد بالكاسية المرأة التي تلبس أنواع الثياب وتعرى عن الشكر على نعم الله تعالى والملازمة على التقوى،

---

(1) قال ابن قاسم: الثاني أنها للتكثير نقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين، وابن درستوية، وجماعة الجني الداني 440 وانظر الارتشاف 2/ 455.

(2) قال ابن قاسم: الثالث: أنهما للتقليل والتكثير فهي من الأضداد وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف الجنى الداني 440.

(3) انظر الارتشاف 2/ 455.

(4) انظر شرح التسهيل 3/ 177.

(5) الجني الداني 440.

(6) الحجر: 2.

(7) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه 9/ 61، وروي بدون حرف النداء، وانظر فتح الباري، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه 13/ 22 ـ 26. قال ابن حجز: قوله: رب كاسية في الدنيا في رواية سفيان فرب بزيادة فاء في أوله، وفي رواية ابن المبارك يارب كاسية بزيادة حرف النداء في أوله، وفي رواية هشام كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.

ويحتمل أن يراد به[1] النفس الإنسانية، وإنما [حلت][2] على التكثير لأن اللابسات في الدنيا [العاريات][3] في الآخرة كثيرة لقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[4]، (وسُمِعَ أعرابي) على بناء المفعول، أي: قول أعرابي (يقول) مفعول ثان لـ'سمع' أو حال (بعد انقضاء رمضان) ظرف لـ'يقول': (يارب صائمه لن يصومه، ورب قائمه لن يقومه[5]) وضمير 'صائمه، وقائمه' لشهر رمضان، (وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي[6]) بدليل أن الأعرابي قال ذلك بعد مضي رمضان، فضمير 'صائمه وقائمه' في محل نصب باسم الفاعل، لا في محل جر بالإضافة إليه، وإلا لامتنع أن يكون مدخولاً لـ'رب'؛ لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي محضة تفيد التعريف، (وقال الشاعر:

فَيَــارُبَّ يَــوْمٍ قَــدْ لَهَــوْتُ وَلَيْلَــةٍ ... بِآنِسَــةٍ كَأَنَّهَــا خَــطُّ تِمْثَــالِ[7])

بيت من الطويل لامرئ القيس، 'اللهو' اللعب، وقد يكنى به عن الجماع، و'الآنسة' غير النافرة، و'التمثال' الصورة، و'خطه' نقشه، والباء متعلقة بـ'لهوت' المقدم، لا بالمذكور، والأول صفة/ 'يوم' بتقدير العائد، والمتعلق، والثاني صفة 'ليلة'[8]، أي: 124/أ
يارب يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة.

---

(1) في 'س' بإضافة: وبالعارية.

(2) في 'س' حله.

(3) في المخطوط العارية ولا يناسب سياق الكلام.

(4) سبأ: 13.

(5) قال ابن مالك: '...ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه' شرح التسهيل 3/ 178.

(6) قال الرضي: 'وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء' شرح الكافية 4/ 393.

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه 122 وروايته: 'ويارب' وبكسر تاء 'تمثال'، وله في شرح شواهد المغني 1/ 393، شرح أبيات المغني 3/ 161، الدرر 2/ 47، وبلا نسبه في شرح التصريح 1/ 658، الهمع 2/ 348. والشاهد فيه: مجيء 'رب' للتكثير.

(8) في 'س' بإضافة على طريق الاحتباك.

(وقال آخر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تُرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[1]

بيت من المديد لجَذيمة بن مالك الأبرش، أوفيتُ نزلت او أشرفت، والعلمُ الجبل، وفي بمعنى على، والشمالاتُ جمع [شمال][2]، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب، قال الأعلم: وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في راس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم، والعرب تفخر بهذا لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر، وخص الشمال لأنها تهب بشدة وجعلها ترفع ثوبه بإشراف المرقبة التي يربأ فيها لأصحابه[3]، (وتوجيه ذلك[4]) أي: كون رُبَّ للتكثير فيما ذكر (أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف[5]) اختار صيغة المفرد للاختصار (والبيتان مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما) أي: من التخويف والافتخار (التقليل) فيه بحث، أمّا أولا فلأن التقليل أبلغ في [التخويف][6]، وأما ثانياً فلأن المفتخر يزعم أنّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره، وذلك أبلغ في الافتخار، قيل: يحتمل بقاء رُبَّ في بيت جذيمة على معناها من التقليل؛ [لأنه][7] ملك جليل لا يحتاج مثله إلى أن [يبتذل][8] في

---

(1) البيت لجَذيمة الأبرش منسوب له في الكتاب 3/ 518، شرح أبيات سيبوية لابن السيرافي 2/ 191، الأزهية 94، شرح التصريح 1/ 667، شرح شواهد المغني 1/ 393،، شرح أبيات المغني 3/ 163، الدرر 2/ 106، خزانة الأدب 11/ 404، وبلا نسبه في أوضح المسالك 2/ 100، رصف المباني 335، الهمع 2/ 388.
والشاهد فيه: مجيء رُبَّ للتكثير.

(2) في سٍ الشمال.

(3) انظر قول الأعلم في شرح شواهد المغني 1/ 394.

(4) في المغني: ووجه الدليل.

(5) في سٍ للتخفيف والصواب ما أثبت.

(6) في سٍ التهديد.

(7) في سٍ لأن جذيمة.

(8) في سٍ يبذل وهو خلاف.

الطلائع لكنه يطرأ على الملوك خلاف العادة فيفخرون بما ظهر منهم من الصبر والجلادة[1].

(ومن الثاني) أي: من ورود رب للتقليل: (قول أبي طالب في) مدح (النبي صلى الله عليه وسلم:

وَأبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأرَامِلِ[2]

بيت من الطويل وقبله:

وَمَا تَرْكُ قَوْمٍ لاَ أبَا لَكَ سَيِّداً ... يَحُوطُ الذِّمَارَ غَيْرَ ذَرْبٍ مُوَاكِلِ

الشاهد في أبيض إذا كان مجروراً بـرب مضمرة [لا معطوفاً على سيداً][3]،

ومعنى [يحفظ][4]، والذمار بكسر المعجمة ما يحق على الإنسان[5] حمايته، والذرب بـ[فتح][6] الذال المعجمة [وسكون الراء للتخفيف][7] الإحاد، والمواكل المتكل على غيره، ويستسقي مبني للمفعول، والثمال بالكسر الغياث الذي يقوم بأمر قومه، والعصمة ما يعتصم به، وإعرابهما نصب أو رفع على أنهما خبراً

---

(1) نسب السيوطي هذا القول إلى صاحب المصباح في شرح أبيات الإيضاح انظر شرح شواهد المغني 1/ 294.

(2) البيت لأبي طالب منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 395، شرح أبيات المغني 3/ 168، الإصابة 4/ 115 الخزانة 2/ 66 ـ 67، لسان العرب (ث. م. ل) 11/ 94. والشاهد في البيت الثاني: مجيء رب مقدرة بعد الواو للتقليل.

(3) في س وأما إذا كان معطوفا على سيدا فلا.

(4) في س يكلا.

(5) في س الرجل.

(6) ساقط من: س.

(7) ساقط من: س.

محذوفاً، والأراملُ المساكين، وروي أن قريشاً تتابعت عليهم[1] سنون جذب في حياة عبد المطلب، فارتقى هو ومن يحضره من قريش أبا قبيس، فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد عليه الصلاة والسلام، فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع، أو قد ركب، ثم دعا فسقوا في الحال[2]، فـ[قد][3] شاهد أبو طالب ما دل على ما قال، وقيل: يحتمل أن يكون قوله كقولهم: فلان يستسقى به، فلا يريدون أنه وقع [به][4] استسقاء بل وصفه بالخير والصلاح[5]. (وقول الآخر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُـودٍ وَلَـيْسَ لَـهُ أَبٌ ....)

صفة لمولود.

وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبَـوَانِ[6])

أصله: لم يَلِدْهُ/ فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان فحرك الدال 124/ب
بالفتح أو بالضم للإتباع، وفي الكامل للمبرد: كلّ مكسور أو مضموم من حركات الإعراب يجوز فيه التسكين ولا يجوز ذلك في المفتوح لخفة الفتحة[7].

(وَذِي شَامَةٍ غِرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَـةٍ لاَ تَنْقَضِي لِأَوَانِ)

---

(1) في س: عليهم.

(2) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا 2/ 604، وشرح الدماميني على المغني 1/ 274 ـ 275.

(3) ساقط من س.

(4) ساقط من س.

(5) المنصف من الكلام 1/ 275.

(6) في س بإضافة: أو للتشبيه بتاء كتف.

(7) في س بإضافة: حينئذ. وانظر الكامل في اللغة والأدب 3/ 20.

الشامةُ نكتة في الجسم مخالفة للونه، ووصفها بالغراء تأنيث الأغر، وهو الأبيض بناءً على أن يراد بها: واضحة معروفة، [فسقط][1] ما قيل: إنه غير مناسب لأن شامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف[2]، وحُر الوجهُ ما بدا من الوجنة، وهو ما ارتفع من الخد، والمجلّلةُ من التجليل وهو التغطية، ولا يلزم من وصف الشامة [بها][3] تغطية كل الوجه حتى يقال: إنه غير مناسب.

(وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ[4])

أي: [في][5] سبع وثمان[6]، وسّط "معاً" للوزن، [أو إشارة][7] إلى تعلقه بهما، فسبع، وثمانُ خمسة عشر، وإذا ضم إلى تسع وخمس يكون تسعاً وعشرين، وهو تمام هرم القمر وصيرورته هلالاً، كما يتم بدريته في أربعة عشر؛ ولهذا عبر عنه بالشباب، وهذه الأبيات من الطويل لرجل من أزد السراة[8]، وعن الفارسي أن عمرو الجنبي لقي امرأ القيس فأنشدها فأجاب امرؤ القيس.

(أراد عيسى وآدم عليهما السلام[9] والقمر) نشر على ترتيب اللف، (ونظير رُبَّ في إفادة التكثير كمْ الخبرية وفي إفادته تارة و) في (إفادة التقليل أخرى

---

(1) في س فلا يرد.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 275.

(3) ساقط من س.

(4) الأبيات لرجل من أزد السرة في شرح التصريح 1/ 658، شرح التسهيل لا بن مالك 3/ 178، شرح أبيات المغني 3/ 173، الخزانة 2/ 381، وبلا نسبه في الدرر 1/ 86، الخصائص 2/ 113، أوضح المسالك 2/ 93، رصف المباني 189، اهمع 2/ 349.
والشاهد في البيت الأول: مجيء رُبَّ للتقليل.

(5) ساقط من س.

(6) في س بإضافة: وإنما.

(7) في س وللإشارة.

(8) قال البغدادي: أزد السراة حي من اليمن، وأزدُ اسمه دره، والسراةُ أعظم جبال العرب الخزانة 2/ 348.

(9) انظر قول الفارسي في شرح التصريح 1/ 658، والخزانة 2/ 382.
- وعمر الجنبي لم اعثر له على ترجمة فيما توفرلي من مصادر.

"قد" على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصِيغُ التصغير) بالرفع عطف على "قد" فإنه خبر المبتدأ المحذوف، (تقول: حُجَيْر، ورُجَيْل، فتكون للتقليل، وقال:

فُوَيْـقَ جُبَيْـلٍ شَـامِخٍ لَـنْ تَنَالَـهُ ... بِقُنَّتِـهِ حَتَّـى تَكِـلَّ وَتَعْمَـلاَ[1]

[بيت][2] من الطويل لأوس بن حجر شامخ، أي: عال [صفة "جبيل" وكذا قوله: لن تناله "وقنة

الجبل" أعلاه، و"الكلال" الإعياء][3]، يقول: هو طويل في السماء وقليل العرض[4]، وما قيل: إن التصغير [في كل من "فويق، وجبيل" راجع][5] إلى التقليل محل بحث، بل هو [راجع][6] إلى التكثير لقوله: "فتكون للتقليل".

(وقال لبيد) رضي الله عنه:

(وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَـةٌ تَـصْفَرُّ مِنْهَـا الأَنَامِـلُ)

تقدم شرحه في بحث "أمْ"، وتمثيله بـ"جبيل، ودويهة" للتكثير، وبـ"حجير، ورجيل" للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير، وبين التقليل والتحقير، وإلا فالتصغير في الأول للتعظيم لا للتكثير على ما قيل: إن التعظيم

---

(1) البيت لأوس بن حجر في ديوانه 71 وروايته:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ ... لِتَبْلُغَـهُ حَتَّـى تَكِـلَّ وَتَعْمَـلاَ

(2) في "س" هو.

(3) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخرا بعد قول المصنف: فتكون للتقليل، وورد بلفظ: ولن تناله "صفة جبيل" وقنة الجبل" بالضم وشد النون أعلاه، والكلال الإعياء".

(4) في "س" بإضافة: فصغره لهذا وهو الشد لصعوده إذا دق وذهب في السماء وقل عرضه.

(5) في "س" منهما ناظر.

(6) في "س" ناظر.

بحسب ارتفاع الشأن، والتكثير بحسب الكم تحقيقاً أو تقديراً كما في المعدودات والموزونات، والمشبهات بهما، وإن التحقير بحسب انحطاط الشأن، والتقليل بحسب الكم.

(إلا أن الغالب في 'قدْ' والتصغير إفادتهما [للتقليل][1]، و'ربَّ' بالعكس. وتنفرد 'ربّ') يعني: عن بقية[2] حروف الجر المشهورة (بوجوب تصديرها) على ما تتعلق به لا على أول الكلام[3]، فلا ينتقض بوقوعها/ خبراً 1/125أ لـ'أنْ' المخففة في قوله:

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً ... أَمِينٍ وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِيناً[4]

وإنما وجب ذلك لأن التقليل كالنفي لا يُقَدَّمُ عليه ما في خبره، (ووجوب تنكير مجرورها) لأن التقليل والتكثير لا يكونان في المعرفة، وأجاز بعضهم تعريفه بـ'ألْ'[5]، وأنشد قوله:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... .[6]

---

(1) في المغني التقليل.

(2) في 'س' سائر.

(3) في 'س' بإضافة: مطلقا.

(4) البيت بلا نسبه في الهمع 1/ 454، الدرر 2/ 49، الخزانة 9/ 567، المعجم المفصل 8/ 90. والشاهد فيه: أن 'ربّ' تنفرد بوجوب تصديرها على ما تتعلق به.

(5) انظر الارتشاف 2/ 456، والهمع 2/ 349.

(6) صدر بيت من الخفيف عجزه:

وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

منسوب لأبي دؤاد الإيادي في شرح التصريح 1/ 667 الأزهية 94، شرح شواهد المغني 1/ 405، الخزانة 9/ 586، وبلا نسبه في شرح الرضي على الكافية 6/ 42، الارتشاف 2/ 456، الجنى الداني 448، الهمع 2/ 349. والشاهد فيه: جواز جر الاسم المعرف بـ'ألْ' وهو الجامل، وذلك على زيادة 'ألْ'.

فخرج على زيادة "أل" إن صحت الرواية، (ونعته) [بمفرد أو جملة][1] (إن كان ظاهراً) قال ابن قاسم: [وإليه][2] ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين[3]، وفي البسيط أنه [رأي][4] البصريين، وذهب الأخفش والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها،[وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور][5]، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح[6]، وأنشد قول معاوية:

يَــــارُبَّ قَائِلَــــةٍ غَــــداً يَــــالَهْفَ أُمُّ مُعَــــاوِيَةَ[7]

[ورُدّ بأن الموصوف فيه محذوف][8]، أي: يارب امرأة قائلة (وإفراده[9]، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان) ذلك المجرور (ضميراً) [لم يقل وتفسيره][10] كما قالوا إشارة إلى أن ذلك المفسر يكون منصوباً على أنه تمييز من ذلك الضمير، (وغلبة حذف معدّاها) أي: تنفرد "رب" بأنّ الغالب في الفعل الذي عُدِّيَ بها أن يكون محذوفاً؛ [لأنها جواب][11] لمن قال لك: ما لقيت رجلاً

---

(1) ساقط من "س".

(2) ساقط من "س".

(3) في "س" بإضافة: إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد أو بجملة.

(4) في "س" مذهب البصريين وخالف في ذلك الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف.

(5) ساقط من "س".
وانظر الجنى الداني 450 ـ 451.

(6) شرح التسهيل 3/ 179.

(7) بيت من مجزوء الكامل منسوب لهند بنت عتبة في: شرح شواهد التوضيح 106، الهمع 2/ 354، شرح شواهد المغني 1/ 410، المساعد 2/ 286.

(8) في "س" وفيه أنه يتحمل حذف الموصوف وانظر المساعد 2/ 286.

(9) في "س" بإضافة: أي: وتنفرد بـ"رب" بوجوب إفراد مجرورها.

(10) مابين المعقوفين ذكر في "س" بعد قول المصنف وتمييزه.

(11) في "س" لأنها جواب سؤال، فإن قولك رب رجل عالم جواب لمن قال.

عالماً، أو يقدر[1] أنه يقوله [فتقول: رب رجل عالم][2]، قال ابن مالك: لا يكاد البصريون يظهرونه حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، (ومضيه) أي: تنفرد "رب" بأن الغالب في مُعدَّاها أن يكون ماضياً؛ لأنها جواب لفعل ماض؛ ولهذا ذهب أكثر النحاة إلى وجوبه[3]، [وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً وحالاً نحو: "رب امرئ في وقت مستريح" ومستقبلاً كقوله:

إن أهلك فرب فتى سيبكي ....][4]

(وإعمالها[5] محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد "بل" قليلاً، وبدونهن أقل) ومثّل على هذا الترتيب فقال: (كقوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ) فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[6]

[هو][7] من معلقة امرئ القيس يخاطب حبيبته عنيزة، "طرقت" أتيت ليلاً، و"المرضع" التي لها ولد ترضعه، وترك التاء لأنه قصد النسب لا لأنه لم يقصد

---

(1) في "س" أو قدرت.

(2) ساقط من "س".

(3) قال أبوحيان: "ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي أن العامل يجب أن يكون ماضياً..." الارتشاف 2/ 459.

(4) في "س" وقد يكون مستقبلاً كقوله:

فإن أهلك فرب فتىً سيبكي

وحالاً، نحو: "رب امرئ في وقتنا مستريح".

(5) في "س" بإضافة: أي بإعمال "رب".

(6) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 96، الأزهية 244، شرح الكافية الشافية 1/ 370، شرح شذور الذهب 337، الخزانة 1/ 334.

(7) في "س" بيت.

الدلالة على التلبس بالفعل كما وهم[1]؛ لأنه لا يناسب البيت، وألهيتهاْ شغلتهـا عن طفل ذي تمائم جمع تميمة وهي التعويذة التي تعلـق علـى الـصبي[2]، [ومحول أي: اتى عليـه حـول][3]، والقيـاس محيـل كـمقـيمْ، إلا أنـه جـاء علـى الأصـل كـأستحوذْ ولما كانت الحبلى والمرضع أقل النساء شغفاً بالرجـال خـصها بالـذكر، يقول: قد خدعت مثلهما مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين انت مني ؟.

(وقوله:

وَأبْــيَضَ يُسْتَــسقَى الْغَمَــامُ بِوَجْهِــهِ ....

وقوله:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكَامْ[4]

رجز لرؤبة [وقيل: من مشطور السريع][5]، الصعدْ بضمتين جمع صـعود بالفتح وهي العقبة، والآكامَ بالمد جمع أكمة وهي التل المرتفع/ . 125/ب

(وقوله:

رَسْــمِ دَارٍ وَقَفْــتُ فِــي طَلَلِــهْ ....)

تقدم شرحه في بحث جللْ.

---

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 157 - أ.

(2) في سْ بإضافة: وقاية عن العين ونحوها.

(3) في سْ واحول الصبي إذا تم له حول فهو محول.

(4) الرجز لرؤبة منسوب له في شرح أبيات المغني 3/ 189، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 3/ 189.

(5) ساقط من سْ.

(و) تنفرد 'رب' (بأنها زائدة في الإعراب) فلا تتعلق بشيء كالحرف الزائد[1]

(دون المعنى)[2] [لإفادتها][3] التقليل أو التكثير، [وهذا هو رأي الرماني وابن طاهر[4]، وأما قوله: 'وغلبة حذف مُعدّاها' فعلى قول الجمهور: إنّ 'ربّ' تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، فلا منافاة بين كلاميه، ولا ينتقض بـ'لعل' الجارة، و'لو' الامتناعية، و'خلا'، و'عدا'، و'حاشا' إذا جررن كما ظُنّ[5]، لما أشرنا إليه [أن المراد أنها][6] تنفرد من سائر حروف الجر المشهورة، (فمحل مجرورها في نحو: 'رب رجل صالح عندي' رفع على الابتدائية، وفي نحو: 'رب رجل صالح لقيت' نصب على المفعولية، وفي نحو: 'رب رجل صالح لقيته' رفع) على [الابتداء][7] (أو نصب) على[8] التفسير (كما في قولك: 'هذا لقيته') لكن لابد أن يقدر الناصب بعد المجرور؛ لأن 'رب' لها الصدر، وفيه بحث؛ لأن حرف الجر مما يفضي الفعل إلى المفعول، و'لقيت' يتعدى بنفسه، فيكون 'ربّ' لغواً على أن تفسير الناصب في الجار والمجرور بفعل آخر لم يثبت في كلامهم نحو: 'بزيد جاوزته' [قاله الرضي][9]؛ فاختار مذهب الأخفش والكوفيين أعني: كونها اسماً، وأجاب صاحب المغني بأن ذلك لتقوية العامل كما في ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[10]، ورد بأن

---

(1) في 'س' بإضافة: كما قال الرماني وابن طاهر.

(2) في 'س' بإضافة: فإنها غير زائدة بالنظر إليه.

(3) في 'س' لإفادة.

(4) في 'س' وهذا الانفراد على رأيهما. وانظر رأي الرماني وابن طاهر في المنصف من الكلام 1/ 278.

(5) انظر المنصف من الكلام 1/ 278.

(6) في 'س' من أن المراد تنفرد.

(7) في 'س' الابتدائية.

(8) في 'س' بإضافة: شريطة.

(9) في 'س' كما قاله الرضي.
وانظر شرح الكافية 6/ 35 ـ 36.

(10) يوسف: 43.

تقوية العامل إذا تقدم معموله لم يجز إلا باللام[1]، وتنفرد رُبَّ أيضاً ([بجواز][2] مراعاة محله) أي: محل مجرورها، وهو النصب على المفعولية (كثيراً وإن لم يجز نحو: مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً) قال:

وَسِـنٌّ كَـسُنَّيْقٍ سَنَـاءً وَسُـنَّماً   ذَعَرْتُ بِمِدْلاَحِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ[3]

بيت من الطويل لامرئ القيس، السنّ بالكسر[4] الثور، والسُنَّمُ بالضم وفتح النون المشددة البقرة الوحشية، وقيل: اسم جبل[5]، ومِدلاحٌ بالمهملة فرس كثير السير، والهجيرُ شدة الحر، ونَهوضٌ بفتح النون كثير النهوض بضمها.

(فعطف سُنماً على محل سِن) لا على سَناء كما زعم[6]، (والمعنى: ذعرت) أي: أخفت (بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة) كأنه أخذ الوصف من قول الجوهري: بعير سنم، أي: عظيم السنام[7]، [أو من التنكير، ولم يصف الثور به لظهوره][8]، [فسقط ما قيل: إنه يظهر من المتن أن السن][9] البقرة العظيمة، والسنّمُ الثور؛ لأن الشاعر وصف [السنّ][10] بما يدل على العظم، ولم يصف

---

(1) انظر شرح الكافية للرضي 6/ 36.

(2) في المغني ويجوز.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 77، وروايته: بمدلاج ومنسوب له في لسان العرب (س. ن. ق) 4/ 710، ولامرئ القيس أو لأبي دؤاد الإيادي في شرح شرح شواهد المغني 1/ 403، الدرر 2/ 53-54، شرح أبيات المغني 3/ 190، وبلا نسبه في الهمع 2/ 352، الخزانة 9/ 567.

والشاهد فيه: عطف سُنماً على موضع سنٍّ المخفوض بواو رُبَّ لأنه في المعنى مفعول للفعل ذعرت.

(4) في س بإضافة: هنا.

(5) قاله السيوطي في شرح شواهد المغني 1/ 404.

(6) انظر شرح أبيات المغني 3/ 191.

(7) الصحاح (س. ن. م) 2/ 1444.

(8) ساقط من س.

(9) في س قبل السن.

(10) ساقط من س.

السَّنم، والمصنف وصف البقرة بالعظم ولم يصف الثور[1]، (وسُنَّيْق) بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون الياء (اسم جبل بعينه، وسناء ارتفاعاً) نصب على الحال.

(وزعم الزجاج وموافقوه أنّ مجرورها لا يكون إلا في محل نصب[2]، والصواب ما [قدمنا][3]) من التفصيل؛ لأن ما زعموه يؤدى إلى تعدي المتعدي إلى المفعول

وإلى ظاهره/ في نحو: رب رجل عالم لقيته، ولا يجوز بزيد لقيته كما مر. 1/126

(وإذا زيدت "ما" بعدها فالغالب أن تكفّها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ)

تقدم شرحه آنفاً.

(ومن إعمالها قوله:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ[4]

---

(1) في "س" إضافة: وفيه أنه لم يصف الثورية لظهوره.
وانظر المنصف من الكلام 1/ 278.

(2) قال أبو حيان: "وليس مجرورها دائما في موضع نصب خلافا للزجاج ومن وافقه" 2/ 458.

(3) في المغني: قدمناه.

(4) البيت لعدي بن الرعلا الغساني منسوب له في الأزهية 82، شرح التصريح 1/ 666، شرح شواهد المغني 1/ 404، الخزانة 9/ 585، وبلا نسبه الجني الداني 456، رصف المباني 194، الهمع 2/ 389.
والشاهد فيه: أن "رب" عاملة في "ضربة" الجر مع زيادة "ما" بعدها.
- وعدي هو: ابن الرعلا الغساني، شاعر جاهلي، اشتهر بنسبته لأمه الرعلاء، وضاع اسم أبيه، ولم يذكر تاريخ وفاته في كتب التراجم. انظر معجم الشعراء 116، الأصمعيات 127، الخزانة 9/ 586، الأعلام 4/ 220.

بيت من الخفيف لعدي بن الرعلا الغساني[1]، بُصرَى بضم الباء بلد بالشام فأضاف بين إليه لاشتماله على [أمكنة][2]، أو لتقديرها، وهو خبر لقوله: ربما ضربته وطعنته بالجر عطف على ضربته، والنجلاء بفتح النون وسكون الجيم صفة طعنة، أي: واسعة، (ومن دخولها على[3] الاسمية قول أبي دؤاد:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[4]

بيت من الخفيف، الجامل بالجيم جماعة من الإبل، وقيل: القطيع منه مع رعاته[5]، والمؤبل[6] اسم مفعول من التأبيل، يقال: إبل مؤبّل إذا كانت لقنية، والعناجيج جمع عنجوج [بالضم][7] وهي الخيل الطويلة الأعناق، المِهار بكسر الميم جمع مُهر بضمها وهو ولد الفرس، هذا مذهب المبرد ومن وافقه[8]، وصححه ابن مالك[9]، (وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً)[10] [وهذا

---

(1) في س بإضافة: والرعلا اسم أمه وقبله:

كَمْ تَرَكْنَا بِالْعَيْنِ عَيْنِ أُبَاغٍ مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ أَكْفَاءِ

أباغ بضم الهمزة والعين المعجمة موضع بين الكوفة والرقة كانت فيه وقعة للعرب قتل فيها المنذر بن المنذر بن ماء السماء، و.

(2) في س الأماكن.

(3) في المغني بإضافة: الجملة.

(4) سبق تخريجه انظر ص 149 من هذا البحث.

(5) قال الجوهري: والجامل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه الصحاح (ج. م. ل) 2/ 1248.

(6) في س بإضافة بالباء الموحدة.

(7) في س بضم المهملة وجيمين.

(8) قال ابن قاسم: واعلم أن مذهب المبرد ومن وافقه أن رب إذا كفت بما جاز أن يليها الجملتان الاسمية والفعلية الجنى الداني 456.

(9) انظر شرح التسهيل 3/ 169.

(10) في س بإضافة: بل على الفعلية.

مذهب سيبويه والجمهور][1] كما في الجنى الداني[2]، (وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، والجامل خبر لـ«هو» محذوفاً، والجملة صفة لـ«ما») أي: رب شيء هو الجامل، [وعلى هذا تأوله الفارسي، وابن عصفور][3].

(ومن دخولها على الفعل المستقبل) بفتح الباء لكن الكسر أولى ([قوله تعالى][4]: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[5]، وقيل: هو مؤول بالماضي[6] على حد قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[7]، وفيه تكلف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به المستقبل) فلا يكون مثل تأويل ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾؛ لأن فيه استعمال الماضي في معنى المستقبل مجازاً فقط، [وفيما][8] نحن فيه ففيه ذكر المستقبل، ثم تأويله بالماضي، ثم إرادة معنى المستقبل الذي هو مدلول المضارع ولا شك في كونه تكلفاً، [وقيل: لا تكلف فيه][9]؛ لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة به، وعدل إلى المضارع؛ لأنه[10] من لا خلاف في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنزلة

---

(1) في «س» وهو مذهب الجمهور.

(2) قال ابن قاسم: «وذهب سيبوية فيما نقل بعضهم عنه إلى أن «رب» إذا كفت بـ«ما» لا يليها إلا الجملة الفعلية، وقيل: وهو مذهب الجمهور» الجني الداني 456، وانظر الكتاب 3/ 115.

(3) ساقط من «س».
قال ابن عصفور: «والرواية الصحية الجامل بالرفع على أن تكون «ما» في موضع اسم نكرة مخفوض بـ«رب»، والجامل خبر ابتداء مضمر، والجملة في موضع الصفة، كأنه قال: رب شيء هو الجامل المؤبل» شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور 1/ 525 ـ 526، وانظر تأويل الفارسي في شرح الأشموني 2/ 423.

(4) إضافة من المغني.

(5) الحجر: 2.

(6) الارتشاف 2/ 459.

(7) الكهف: 99، يس: 51، الزمر: 68، ق: 20 .

(8) في «س» وأما.

(9) في «س» وقيل: ليس بتكلف.

(10) في«س» بإضافة: كلام.

الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل[1]، (والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي   عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ[2]

هو من الوافر لجحدر بن مالك، المهذبُ المطهّر الأخلاق، والرخص بسكون المعجمة الناعم، والبنانُ معروف، ومنع ابن السراج كونه مستقبلاً[3]، وتؤول البيت على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى الماضي كأنه قال فربّ فتىً بكي عليّ فيما مضى وإن كنت لم أهلك فكيف يكون بكاؤه إذ هلكت؟، وقيل: هو على إضمار القول[4]، أي:/ أقول فيه سيبكى، هذا إذا جعل سيبكي جواب 126/ب
ربّ، وأما إذا جعل صفة مجرورها والجواب محذوف، أي: لم أقض حقه [فلا إشكال كما في الجنى الداني][5].

(وقوله) أي: قول من قال:

(يَــا رُبَّ قَـائِلَـةٍ غَـداً   يَـالَهْـفَ أُمْ مُعَـاوِيَـةْ)

بيت من مجزوء الكامل لأم معاوية، هند بنت عتبة، (وفي رُبّ ستة عشر لغة ضم الراء، وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء

---

(1) انظر المنصف من الكلام 1/ 279.

(2) البيت لجحدر بن مالك منسوب له في شواهد التوضيح 106، الارتشاف 2/ 459، الجني الداني 452، شرح شواهد المغني 1/ 407، الخزانة 11/ 209.

(3) قال ابن قاسم: وذهب ابن السراج إلى انه يجوز ان يكون حالاً ومنع ان يكون مستقبلاً الجنى الداني 452.

(4) في س بإضافة: فلا إشكال كما في الجني الداني وقوله.

(5) ما بين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قول المؤلف: على إضمار القول.
وانظر الجنى الداني 452 ـ 453.

التأنيث ساكنة أو محـركة، ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مـع إسكان الباء وضم الحرفين [مع التشديد ومع التخفيـف][1]) وزاد بعـضهم رُبَّتـاً، وقال بعضهم: إن فتح الراء في الجميع شاذ، وإن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحـة بلا تاء ضرورة، والوقف على ما فيه التـاء منهـا بالتـاء، وقيـل: بالهـاء ذكـره ابـن عقيل[2].

---

(1) إضافة من المغني.

(2) انظر المساعد 2/ 284.

(حرف السين)

[مبحث: السين المفردة]

(السين المفردة: حرف يختص بالمضارع ويُخلِّصه للاستقبال) [وأما قوله][1]:

فَـإِنِّي لَـسْتُ خَـاذِلَكُمْ وَلَكِـنْ ... سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا[2]

أراد التقريب ولم يُرِدْ بالآن الزمن الحاضر حقيقة، (وينزل منه منزلة [الجزء][3]؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس منقطعا من سوف) بل حرف أصلي بدليل تفاوت مدة التسويف (خلافا للكوفيين[4]) ورجح ابن مالك مذهبهم بالإجماع، على أنَّ سو، وسي، وسف فروع سوف، فلتكن السين كذلك[5]، (ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين[6]) فإن سوف عندهم أكثر تنفيسا من السين، (ومعنى قول المعربين فيها) مبتدأ: (حرف تنفيس) مقول القول (حرف توسيع) خبر المبتدأ، قال الرضي: معناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي: وسعته[7]، (وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال) لأنه اسم

---

(1) في س: وإن إنما دخلت على الفعل المقرون بالآن في قوله.

(2) بيت من الوافر بلا نسبة في: الجنى الداني 59، حاشية الأمير 1/ 122، رصف المباني 397. والشاهد فيه: أنَّ السين دخلت على زمن الحال فتكون صالحة له.

(3) في س الجزاء.

(4) قال صاحب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: سأفعل أصلها سوف الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 646، وانظر الجني الداني 59 - 60 .

(5) قال ابن مالك: واتفقوا على أنَّ أصل سف و سو و سي: سوف، وزعموا أنَّ السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف.... شرح التسهيل 1/ 25 .

(6) انظر الجنى الداني 59 ـ 60 .

(7) شرح الكافية: 5/ 4.

للجزء الذي يلتقي فيه الماضي والمستقبل (إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: 'حرف استقبال[1] وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار) معناه: استعمال اللفظ غير مقيد بأحد الأزمنة (لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾ الآية[2]) والمراد بالآخرين قوم من أسد وغطفان[3] أتوا المدينة وأسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين فلما رجعوا نكثوا عهودهم، وقضية ذلك أن يكون المراد الإخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الأحوال، (واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾[4] مدعيا أنَّ ذلك إنما نزل[5] بعد قولهم: 'ما ولاهم' قال) أي: ذلك البعض: (فجاءت السين إعلاما بالاستمرار، لا بالاستقبال. انتهى. وهذا) أي: ما زعمه البعض (الذي [قاله][6] لا يعرفه النحويون وما استند إليه/ من أنها نزلت بعد قولهم: [ما ولاهم][7] غير موافق 1/127
عليه) بل مخالف لما عليه المشاهير من أهل التسفير مثل الزمخشري وغيره، (قال الزمخشري: فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوع؟ قلت: فائدته أنَّ المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع[8]. انتهى). هذا[9] نص في نزول الآية قبل قولهم: وقال أبو حيان: 'وذهب قوم إلى أنَّ الآية متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول من قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 148.

(2) النساء: 91

(3) غطفان قبيلة كبيرة من قيس عيلان، وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان ينسب إليه كثير من العلماء انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 113 .

(4) البقرة: 142.

(5) في 'ظ' نزل.

(6) إضافة من المغني.

(7) إضافة من المغني.

(8) الكشاف 1/ 182 ـ 183.

(9) في 'س' وهذه.

وَجْهِكَ ﴾[1]، وإذا كان كذلك فمعنى "سيقول" إنهم مستمرون على هذا القول وإن كانوا قد قالوا، فحكمة الاستقبال أنهم كما قالوه في الماضي يقولون في المستقبل، وليس من وضع المستقبل موضع الماضي، وإنَّ معنى "سيقول": "قال" كما زعم بعضهم؛ لأن ذلك لا يتأتى مع السين، لبعد المجاز[2]، (ثم ولو سلم) الواو زائدة، عاطفة على المحذوف[3]، اي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار، ولو سلم (فالاستمرار إنما استفيد من المضارع كما تقول: فلان يَقْرِي الضيف) مضارع قرى الضيف إذا أضافه، (ويصنع الجميل يريد أن ذلك دأبه) عادته وشأنه، قال الرضي: ومما يصلح للاستمرار المضارع، نحو: زيد يسخر بموجوده، أي: هذه عادته[4]؛ لأنه وإن كان في الأصل فعلا دالاً علي أحد الأزمنة إلا أنه لمضارعته اسم الفاعل لفظاً ومعنًى يستعمل غير مُقَيَّدٍ بزمان استعماله، وبه تبيَّن[5] أنَّ المضارع يفيد الاستمرار مطلقا سواء كان مبنيًّا على المبتدأ[6] أولاً[7]

(والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل) أي: الزمان الذي هو مدلول المضارع، فلا ينتقض بنحو: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ ﴾[8] فإن الاستمرار فيه بالنسبة إلى [الزمان][9] الماضي[10]؛ لأن المراد بالمستقبل الفعل المضارع [وفيه بحث][11]. قال الرضي: ما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد، نحو: "هذا أسد"، والصفة، نحو: "زيد قائم"، أو الفعل المضارع.

---

(1) البقرة: 144.
(2) انظر: البحر المحيط: 1/ 419 ـ 420.
(3) في "س" بإضافة: على رأي من جوز حذف المعطوف بدون العاطف.
(4) انظر شرح الكافية: 2/ 285.
(5) في "س": وبهذا ظهر.
(6) في "س" بإضافة: كما في المثال.
(7) في "س" بإضافة: كما في الآية.
(8) الحجرات: 7.
(9) ساقط من "س".
(10) في "س" بإضافة: إنما لا ينتقض به.
(11) في "س" فيه بحث.

(وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة[1] ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول) ذلك ([الفعل])[2] أراد بالوعد: مجرد الإخبار بالوقوع، لا المقابل للوعيد؛ لقوله: (فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد) من الفعل المحبوب أو المكروه (مقتض لتوكيده) لأن التوكيد تقوية الثابت؛ ولهذا قال: (وتثبيت معناه) وقيل: لأنه إخبار على إخبار والمتعلّق واحد[3]، (وقد أومأ) بالهمزة، قال الجوهري: أومأت إليه أشرت ولا تقل أوميت[4] (إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾[5]: ومعنى[6] السين أنّ ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين) قال التفتازاني: دلالة السين على التوكيد/ من جهة كونها في مقابلة لن[7]، 127/ب
قال سيبويه: لن أفعلْ نفي سأفعل[8]، (وصرح به في سورة براءة فقال في ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾[9]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك[10]). انتهى.

---

(1) قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿ سَيَرْحَمهم الله ﴾ في سورة التوبة: ألسين مفيدة وجود الرحمة لامحالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك يوما تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك الكشاف 2/ 315. قال أبوحيان بعد نقل كلام الزمخشري: وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، يشر إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبة العاصي، وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما تدل على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولمّا كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الأخرة أتى بالسين الي تدل على ا ستقبال الفعل البحر المحيط 5/ 71.

(2) ساقط من س.

(3) شرح الدماميني 1/ 281.

(4) الصحاح (و. م. أ) 1/ 117.

(5) البقرة: 137.

(6) في المغني ومعنى.

(7) حاشية التفتازاني على الكشاف اللوحة 76/ ب، وانظر المنصف من الكلام 1/ 281.

(8) انظر الكتاب 3/ 115.

(9) التوبة: 71.

(10) الكشاف 2/ 315.

[مبحث: سوف]

(سوفْ مرادفة للسين) عند الكوفيين[1] ([أو][2] أوسع منها) عند البصريين[3] (على الخلاف، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد) بدليل أن "حذرٌ أبلغ من "حاذرٌ، وأجيب بأنَّ ذلك أكثري لا كُلّي، وبأنه[4] فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى، كـ"غرث وغرثان"، لا كـ"حذر وحاذر"[5]، (ويقال فيها: "سَفْ" بحذف الوسط، و"سَوْ" بحذف الأخير، و"سَيْ" بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم[6]) [قال ابن قاسم][7]: حكاها الكوفيون، وأنشدوا:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَسَوْ تَجِدُونَ بَعْدِي ... وَإِنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكُمُ الْمَعَاشُ[8]

وقال بعضهم: هذا شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة، [قلت: نقل الكسائي عن أهل الحجاز][9] "سو أفعلْ" بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على أنها لغة[10]، (وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

---

(1) انظر قول الكوفيين في الهمع 2/ 493.

(2) في "س" أو.

(3) في "س" بإضافة: وإليه يشير قوله.
وانظر قول البصريين في الهمع 2/ 493.

(4) في "س" بأنَّ المراد اطراده.

(5) في "س" بإضافة: فإن "حذرٌ" صفة مشبهة، و"حاذرٌ" اسم فاعل.

(6) المحكم والمحيط الأعظم (س. و. ف) 8/ 617.

(7) في "س" وفي الجنى الداني.

(8) بيت من الوافر بلا نسبة في الجنى الداني 458، رصف المباني 397، الهمع 2/ 494.
والشاهد فيه: أنَّ "سَوْ" لغة في "سوف".

(9) في "س" وفيه أنَّ الكسائي نقل عن أهل الحجاز.

(10) الجنى الداني 458.

فَتَرْضَى ﴾[1]، قال الزمخشري: لابد من تقدير مبتدأ، أي: ولأنت؛ لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر[2]، ونقل أبو حيان عنه أنه قال: وخلع من اللام دلالتها على الحال[3]، وليست هذه اللام لام القسم؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد خلافا للفارسي فإنه جوز كون (سوف) نائبا عن إحدى نوني التوكيد[4]، (وبأنها قد تفصل بالفعل المُلْغَى، كقوله:

وَمَا أدْرِي وَسَوْفَ إخَالُ أدْرِي ... أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ)

وقد تنفرد (السين) عن (سوف) بوقوعها في خبر (عسى)، كقوله[5]:

عَسَى طَيِّءٌ مِن طيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ ... سَتُطفِئُ[غُلَّاتِ الكُلَى وَالجَوَانِحِ][6]

لكنه شاذ لا يقاس عليه.

---

(1) الضحى: 5.

(2) الكشاف 4/ 604.

(3) انظر البحر المحيط 8/ 486، والارتشاف 2/ 486.

(4) انظر رأي الفارسي في الارتشاف 2/ 486.

(5) في (س): كما سيأتي في قوله.

(6) ساقط من (س).

والبيت من الطويل لقسام بن رواحة السِّنْبِسِيّ منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 445، شرح ديوان الحماسة للتبريزي 3/ 12 شرح أبيات المغني 3/ 344، الخزانة 9/ 341، وبلا نسبة في الجنى الداني 460، الهمع 1/ 418 والشاهد فيه: مجيء الفعل بعد (عسى) مقرونا بالسين وهو نادر.

[مبحث: سي]

(سي[1] من لاسيما اسم بمنزلة "مثل" وزناً ومعنىً، وعينه) وقيل: لامه (في الأصل واو) قلبت ياء، ثم أدغمت، (وتثنيته "سيّان" وتستغني حينئذ عن الإضافة) فيه رمز إلى [أنه][2] لازم الإضافة كـ"مثل"[3]، (كما استغنت عنها "مثل" في قوله:

.... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

تقدم [شرحه][4] في بحث "أما"، (واستغنوا بتثنيته عن تثنية "سواء" فلم يقولوا: "سواآن" إلا شاذاً كقوله:

فَيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا[5]

بيت من الطويل، "الجلد" بفتح الجيم وإسكان اللام: الشديد الصلب، وضمير "حبها" للحسنة، والمراد بقسمته بينهما: جعلها ذات حظ من الحب والعشق مثله يقول[6]: يارب إن لم ترزقها محبتي فاجعلني في احتمال مقاساة حبها ذا قوة وجلادة، (وتشديد يائه، ودخول "لا" عليه ودخول/ الواو على "لا" واجب قال 128/1 ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

---

(1) في "س" وسي.

(2) في "س" "أنْ" سيما.

(3) في "س" بإضافة: وإن فهم من أول كلامه أيضا.

(4) ساقط من "س".

(5) البيت لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى في ديوانه 86، وروايته "أيارب"، ومنسوب له في شرح أبيات المغني 3/ 215، الخزانة 10/ 331، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 412. والشاهد فيه: شذوذ تثنية "سواء".

(6) في "س" يريد.

وَلاَ سِيَّمَـا يَـوْمٌ بِدَارَةَ جُلْجُـلِ[1])

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

(ألاَ رُبَّ يَوْمٍ [لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ][2] ....)

"دارة جلجل" اسم لغدير يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الأيام،وهو يوم دخوله خدر عنيزة، ويوم عقره للعذاري مطيته، (فهو مخطئ[3]. انتهى. وذكر غيره أنه قد يخفف) قال الرضي: تُصرُّفَ فِي هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها لها فقيل: "سيما" بحذف "لا"، ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود "لا" وحذفها. وقد يحذف ما بعد "لاسيما" على جعله بمعنى: "خصوصاً" منصوب المحل على أنه مفعول مطلق[4] (وقد تحذف الواو كقوله:

فِـهْ بِالعُقُـودِ وَبِالأَيْمَـانِ لاَسِيَّمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُـرَبِ[5]

---

(1) الشاهد فيه: ملازمة الواو لـ"لا".

(2) في المغني صالح لك منهما. وهو أرفق في الوزن العروضي.

(3) انظر قول ثعلب في شرح الأشموني 2/ 281 ـ 282، والهمع 2/ 418.
- وثعلب هو: أبوالعباس احمد بن يحيى بن زيد الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، كان راوية للشعر، محدثاً مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة، حجة، سمع من الفواريري، وروى عنه أبو محمد اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وابن بشار الأنباري وغيرهم، من تصانيفه: الفصيح، التواليف المفيدة، (ت 291 هـ) . انظر معجم الأدباء 2/ 55 ـ 78، البلغة 817، شذرات الذهب 2/ 207 ـ 208، الأعلام 1/ 267.

(4) شرح الكافية 2/ 192.

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 413، الهمع 2/ 218، شرح الأشموني 2/ 282، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 319، الخزانة 3/ 447.
والشاهد فيه: حذف الواو قبل "لا".

بيت من البسيط فيه[1] شاهد على حذف الواو وتخفيف الياء، اختار ابن جني وأبو حيان كون المحذوف العين[2]، وقال ابن إياز: والذي يقتضيه القياس حذف اللام كما في الأشباه[3] "فه"[4] أمر من "وفي يفي"، والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكتب؛ لأن الرسم تابع للابتداء والوقف، (وهي عند الفارسي نصب على الحال[5]، فإذا قيل: "قاموا لاسيما زيد" فالناصب "قام"، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو) الحالية؛ لأنها لا تدخل على الحال المفردة[6]؛ ولهذا جعلها الرضي اعتراضية[7]؛ لأن ما بعدها جملة مستقلة، (ولوجب تكرار "لا" كما تقول: "رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد") أجيب عن هذا بأن التكرار اللفظي غير مشترط[8] على ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[9] إنه

---

(1) في "س" هذا.

(2) في "س" الياء الأولى.

قال أبوحيان: "ويقال: "لاسيْما" بإسكان الياء، وأصل "سي" سِوْيٌ والمحذوفة عند ابن جني لام الكلمة، والأحسن عندي أن يكون المحذوفة عين الكلمة وقوفا مع ظاهر اللفظ" الارتشاف 2/ 330

(3) قال السيوطي: "قال ابن إياز في شرح الفصول: واعلم أنه قد جاء تخفيف "سي" من "لا سيما" إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها ؟، والذي يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام؛ لأن الحذف إعلال والإعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين". الأشباه والنظائر 1/ 89.

- وابن إياز هو: أبومحمد الحسين بن بدر بن إياز العلامة جمال الدين، قرأ على التاج الأرموي، وقرأ عليه التاج ابن السباك وغيره، من تصانيفه: قواعد المطارحة، الإسعاف في الخلاف (ت 681 هـ). انظر بغية الوعاة: 1/ 532.

(4) في "س" وفه

(5) قال السيوطي: "وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، ورد بوجوب تكرار لا حينئذ وبمنع الواو؛ إذ لا يقال جاء زيد ولا ضاحكاً" الهمع 2/ 218 .

(6) في "س" لأن الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها.

(7) قال الرضي: "واعلم أن الواو التي تدخل على "لاسيما" في بعض الموضع كقوله:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

اعتراضية" شرح الكافية 2/ 191.

(8) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 283.

(9) البلد: 11.

في معنى فلا فكّ رقبةً، ولا أطعم مسكيناً[1]، ووجه ذلك هنا أن قولك: قام القوم لا مماثلين زيداً في معنى [قولك][2]: قاموا لا مساوين لزيدٍ في حكم القيام، ولا أولى منه به، وفيه بحث؛ لأن الزمخشري إنما اكتفى بتكرار لا معنىً لتفسير العقبة بالمتعدد[3]، وذلك منتف في لاسيما زيدٍ؛ على أنّ الفارسي فسره بقوله: قاموا غير مثلين زيداً في القيام، كما سيأتي في بحث ما، وعن الأول بأنّ سيّماً عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا، والخبر محذوف، والجملة حال، وفيه أنّ كلام المصنف مبني؛ على أنه عند الفارسي نصب على الحال سواء دخلت الواو أو لا بدليل قوله: (وعند غيره هو اسم لـلا التبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا) سواء كان ذلك الاسم معرفة أو نكرة، (والنصب أيضا إذا كان نكرة، وقد روي بهن:

وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ............

فالجر أرجحهما وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[4]، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها، (والرفع على أنه خبر لمضمر/ محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة 128/ب
بالجملة) الاسمية متعلق بالوصفين على التنازع، (والتقدير: [لا][5] مثل الذي هو يوم، أو [ولا][6] مثل شيء [هو][7] يوم[8]، ويضعفه) [أي: وجه الرفع][9] (في نحو: ولاسيما زيدٌ حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق ما على من

---

(1) انظر الكشاف 4/ 596.
(2) ساقط من س.
(3) في س بإضافة: فكأنها تعددت في اللفظ.
(4) القصص: 28.
(5) في س، والمغني ولا.
(6) في المغني: لا مثل.
(7) ساقط من س.
(8) في س بإضافة: نشر على ترتيب اللف.
(9) ساقط من س.

يعقل). لكن بيت[1] امرئ القيس عار عنها لوجود الطول بالوصف، وكون الخبر غير عاقل؛ ولهذا قال في نحو: ولاسيما زيد: (وعلى الوجهين) الجر والرفع، (ففتحة سي إعراب؛ لأنه مضاف) والإضافة تنافي البناء مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وذلك إجحاف، (والنصب على التمييز) عطف على والرفع (كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[2]، فسي مثله في الإبهام والاحتياج إلى الرفع (وما كافة عن الإضافة) وقال بعضهم: نكرة غير موصوفة، والنصب بإضمار أعني[3]، وقال التبريزي: على الظرفية، ويؤيده وصلها بالظرف، نحو: يعجبني الاعتكاف لاسيما عند الكعبة كما في التسهيل[4]، (والفتحة بناء مثلها في لا رجلَ، وأما انتصاب المعرفة) في (نحو: ولاسيما زيداً فمنعه الجمهور[5]) قال الأندلسي: لا ينتصب بعد لاسيما إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة[6]، قال الرضي: هذا منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز؛ لأن ما بتقدير التنوين؛ إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة[7] و[به تبين أنّ][8] ا قيل: عدم تجويز النصب إذا كان معرفة وهم من الأندلسي وهم، (وقال ابن الدهان) مبارك بن المبارك الضرير الواسطي، تلميذ علي بن الخشاب، مات سنة اثنتي عشرة وستمائة: (لا أعرف له وجها[9] ووجّهه) أي: نصب المعرفة بعد لاسيما (بعضهم بأنّ ما كافة، وأنّ لاسيما [تنزلت][10]) منزلة إلا في

---

(1) في س بإضافة: قوله.

(2) الكهف: 109.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 2/ 191، شرح الدماميني على المغني 1/ 284.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 319.

(5) في س بإضافة: لفقدان ما يقتضي النصب. وانظر قول الجمهور في شرح الأشموني 1/ 281.

(6) وانظر قول الأندلسي في شرح الرضي على الكافية 2/ 191.

(7) شرح الكافية 2/ 191.

(8) ساقط من س.

(9) انظر قول ابن الدهان في شرح الدماميني على المغني 1/ 284.
وانظر ترجمة ابن الدهان في معجم الأدباء 5/ 42 ـ 49، مرآة الجنان 4/ 20 ـ 21، بغية الوعاة 2/ 273ـ 274، الأعلام 5/ 272.

(10) في المغني نزلت.

الاستثناء) [ويرده أنّ الواو لا تدخل][1] على أدوات الاستثناء، والقول بأنها مقحمة ضعيف، كالقول بأنّ مراد الموجه: أنّ لاسيما مع الواو وبدونها [نزّلت منزلة الاستثناء][2] (ورُدّ بأنّ المستثنى مُخرَجٌ وما بعدها) أي: بعد لاسيما (داخل من باب الأولى).

قال ابن مالك: والمذكور بعد لاسيما مُنبِّه على أولويّته بالحكم لا مستثنى[3]، قال ابن عقيل: هذا هو الصحيح، ومنهم من نظر إلى مخالفته بالأولويّة فعدّها من أدوات الاستثناء وهم الكوفيون، وجماعة من البصريين منهم الزجاج، وأبو علي، وردُّ قولهم بعدم صحة وقوع إلاّ موقعها[4]، (وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا) الجواب (فيكون استثناء منقطعا[5]) فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيداً: جاءوني لكن زيدا جاءني مجيئا هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه في المودة فليس مساويا لهم في ذلك الحكم.

---

(1) في س: ويرده اقترانها بالواو فإنها لا تدخل.

(2) في س: نزلت منزلة أداة الاستثناء.

وانظر المنصف من الكلام: 1/ 284.

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 107.

(4) المساعد 1/ 596.

(5) انظر المنصف من الكلام: 284.

[مبحث: سواء]

(سواء) قال أبوالبقاء: همزته [مبدلة][1] من ياء؛ لأن بـاب ٘طويـت٘ أكثر من باب ٘قوة٘، فحمل على الأكثر[2] (تكون بمعنى: ٘مستو٘، ويوصـف بهـا المكـان بمعنى: أنه نصف) بالتحريك ما كـان بين الشيئين[3] (بين مكانين) خبـر بعد خبر لـ٘أنّ٘، (والأفصـح فيه حينئـذ) أي: حين/ [إذ][4] يوصف (أن يقصر مع الكسر، 1/129 نحـو: ﴿مَكَاناً سِوًى﴾[5]، وهو أحد الصفات التي جاءت على ٘فِعَلٍ٘، كقولهم: ٘ماءٌ روًى٘، و٘قومٌ عِدًى) قيل: قال أهل اللغة: إنّ هذا الوزن مختص بالأسمـاء الجامدة كـ٘عنب٘، ولم يأت منه في الصفة إلا ٘عدى٘ بمعنى: [عدو][6]، وزاد الزمخشري ٘سوى٘، وزاد غـيره ٘روى٘ بمعنـى: ٘مَـرْوٍ٘[7]، (وقـد تُمَـدُّ مـع الفـتح) أو تكـسر، أو تـضم، وكلاهما، أي: كلا الكسر والضم مع القصر، [وقرئ بهمـــا، قـرأ عاصـم وحمزة وابن عامر ﴿مَكَاناً سُوًى﴾ بالضم، وأبو عمرو والكسائي بالكسر][8]، ويوصف به غير المكان، فيجب أن يمدّ مع الفتح (نحو: ٘مررت برجل سواء والعدم) أي: سواء

---

(1) في ٘س٘: مبتدلة.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 28.

(3) في ٘س٘ بإضافة: وقوله.

(4) ساقط من ٘س٘.

(5) طه: 58.

(6) في ٘س٘: عدد.
وانظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة166 - 1.

(7) انظر الكشاف 3/ 151، و اللباب في علوم الكتاب 13/ 285 – 286.

(8) في ٘س٘ وقرئ بهما قوله تعالى ﴿ مَكَاناً سِوًى ﴾ قرا حمزة وعاصم وابن عامر وأبو عمرو والكسائي بالكسر منونًا فيهما.
قال ابن الجزري: ٘واختلفوا في ﴿ سِوًى ﴾ فقرا ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة وخلف، بضم السين وقرأ الباقون بكسرها٘ النشر في القراءات العشر 2/ 320.
- وعاصم هو: أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النَّجُود الأسدي، تابعي، شيخ الإقراء بالكوفة، أحد القراء السبعة، جمع بين القراءة والإتقان، روى عن: أبي مرثة رفاعة بن يثربي، والحارث بن حسان البكري، وأخذ القراءة عن: زر بن حبيش وغيرهم، وروى عنه: شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان بن المغيرة وغيرهم (ت 127 هـ).
انظر غاية النهاية 1/ 346 ـ 349، تهذيب التهذيب 5/ 38، الأعلام 3/ 248.

وجوده وعدمه، وهو بالرفع عطف على الضمير المستتر في 'سواءً بلا فاصل على الشذوذ، وفي الأشباه: أنَّ في 'سواءً أمر آخر [اختص][1] به وهو أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفا على المضمر، نحو: 'مررت برجل سواء هو والعدمُ إن خفضت 'سواءً كان نعتا، وكان فيه ضمير، وكان العدم معطوفا على الضمير، وهو توكيد، وإن رفعت كان خبرا مقدما وهو مبتدأ والعدم عطف عليه، ولم يُثنّ لجريه مجرى المصدر[2]، هذا يحفظ ولا يقاس عليه، (و) يكون 'سواءً (بمعنى: الوسط، وبمعنى: التام فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو: قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾[3]) اي: في وسطها، (وقولك: 'هذا درهم سواء) أي: تام، (وبمعنى: القصد فيُقصَرُ مع الكسر) يقال: 'قصدت سوى فلانٍ، أي: قصده (وهو أغرب معانيها كقوله:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الأَحْزَابِ[4])

بيت من الكامل اللام متعلقة بـ'مدحتي' مفعول به لـ'أصرفن'، والفتى بمعنى: 'السخي'، والعشي وقت إطعام الضيف الذي يجيء في الليل، وفارس الأحزاب، أي: قائد الجيوش عطف على 'فتى'، والمعنى: فوالله لأصرفنَّ إلى قصد حذيفة مدحتي للأجواد والشجعان، والمراد: مدحه بالسخاء والإحسان وشهامة الجنان، ([ذكره ابن الشجري][5]، وبمعنى: مكان، أو غير) هذا معنى خامس أو

---

(1) في 'س' 'خصّ'.

(2) انظر الأشباه والنظائر 3/ 263.

(3) الصافات: 55.

(4) البيت لقيس بن الحطيم منسوب له شرح أبيات المغني 3/ 220.
قال البغدادي: 'وقعت القافية في نسخ المغني 'الأحزاب' وهذا تحريف من الكتاب وإنما القافية فائية والرواية هي الأجراف، وهو موضع، وليس في أول البيت فاء ولا واو وإنما الرواية بدونهما' شرح أبيات المغني 3/ 223، وله في الصحاح (س. و. ا) 2/ 1735، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني 1/ 384 لسان العرب (س. و. ا) 4/ 767.
والشاهد فيه: مجيء 'سوى' بمعنى القصد أراد: فلأصرفن قصد حذيفة.

(5) ساقط من 'س'
وانظر الأمالي 1/ 236 .

سادس سواء (على خلاف[1] في ذلك) التردد (فتُمَدُّ مع الفتح وتُقْصَر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه) أي: التي بمعنى 'غير' تقطع (صفة) كقوله:

أقيموا بَنِي عَمِّـي صُـدُورَ مَطِيِّكُمْ فَـإِنِّي إِلَـى قَـوْمٍ سِـوَاكُمْ لَأمِيـلُ[2]

فـ'سوى' فيه بمعنى: 'غير' صفة لـ'قـوم'، ومـن لم يقـل بـه يؤولها بـالظرف، ويجعل الجملة صفة (واستثناء كما يقع 'غير'[3] وهو عند الزجاجي[4] وابـن مالـك كـ'غير' في المعنى والتصرف) قال في التسهيل: وتساوى 'غير' مطلقـا 'سـوى'[5] قـال ابن عقيل: أي: في المتصل والمنقطع والوصف والتفريغ[6] (فتقول: 'جـاءني سـواك' بالرفع على الفاعلية،و'رأيت سواك' بالنـصب علـى المفعوليـة، و'مـا جـاءني أحد سواك' بالنصب أو الرفع وهو الأرجح، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكـان ملازم للنصب) على الظرفية؛ لأنـه في الأصـل صـفة ظـرف، والأولى في صـفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصبه [على أنه][7] ظرفـا/ في الأصـل، 129/ب وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية، قالـه الرضـي[8] و(لا يخـرج عـن ذلـك إلا في الضرورة) كقوله:

---

(1) في 'س' بإضافة: حال من معنى، أي: ويكون 'سواء' مستعملا بمعنى مكان أو غير كائن مع خلاف.

(2) بيت من الطويل للشنفري من قصيدة مشهورة تسمى لاميّة العرب، منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 899، الخزانة 3/ 340 .

(3) هذا القول للبصريين انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 294 ـ 298.

(4) انظر الجمل 230 – 232.

(5) شرح التسهيل 2/ 312.

(6) المساعد 1/ 593.

(7) في 'س' على كونه.

(8) شرح الكافية 2/ 187.

تُجَانِبُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ يَاْفَتَى وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا[1]

وقوله:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَي فَسِوَاكَ بائِعُهَا وَأَنتَ الْمُشْتَرِي[2]

وقد صرح سيبوية أيضا بأنها بمعنى "غير"، ورده ابن مالك بأن ذلك يستلزم نفي الظرفية كما هي منتفية عن "غير" ولو سُلِّم أنه ظرف فلا يسلم لزومه الظرفية، والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثراً[3] (وعند الكوفيين وجماعة) من البصريين منهم الرماني (أنها ترد بالوجهين[4] ورُدَّ على من نفى ظرفيَّتها بوقوعها صلة) للموصول بدون شيء قبلها (قالوا: "جاء الذي سواك") قال الرضي: هذا يدل على أنه ظرف في الأصل[5] (وأجيب بأنه على تقدير "سوى" خبر لـ"هو" محذوفاً، أوحالاً) معمولا (لـ"ثبت" مضمرًا) وذو الحال ضمير "ثبت" العائد على

---

(1) بيت من الطويل للأعشى في ديوانه 131، وروايته:

تَجَانَفُ عن جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وله في الكتاب 1/ 32، الخزانة 3/ 435، وبلا نسبة في المقتضب 4/ 563، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 84، الهمع 2/ 120، شرح أبيات المغني 3/ 222.

والشاهد فيه: تصرف "سوى" وخروجها عن الظرفية فصارت اسما كـ"غير".

(2) بيت من الكامل لابن المولى محمد بن عبد الله، منسوب له في المقاصد النحوية 3/ 125، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 315، الهمع 2/ 118، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 297.

والشاهد فيه: تصرف "سوى" حيث وقعت مبتدأ وخرجت عن الظرفية.

(3) قال ابن مالك: "قلت: وقد صرح سيبويه بأن معنى "سواء" معنى "غير" فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غيره، فإنَّ الظرف في العُرْف ما ضُمِّن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، و"سوى" ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفاً. وإن سلّم كونه ظرفاً لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً..." شرح التسهيل 2/ 316، وانظر الكتاب 1/ 407.

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 294 ـ 298، وشرح التصريح 1/ 560.

(5) شرح الكافية 2/ 187.

الموصول، أي: جاء الذي ثبت حال كونه سواك، أي: غيرك، [وقال ابن مالك][1]: إنّ 'جاء الذي سواكَ' من النوادر، كنصب 'غدوة' بعد 'لدن'، أو نُزّل 'سوى' ـ لملازمة الإضافة لفظا ومعنىً ـ منزلة 'عند' (كما قالوا: 'لا أفعله ما أنّ حِراء مكانه') فالتشبيه في حذف 'ثبت'، لكن في الأول حُذِف هو ومرفوعه، وفي الثاني حُذِف دون مرفوعه، و'ما' مصدرية توقيتيّة، و'حراء' بكسر الحاء [جبل معروف][2] يُمَدّ ويُقصَر، ويُؤنّث، ويُذكّر، ويصرف ولا يصرف، وهو بالنصب اسم 'أنّ' بالفتح، ومكانه [نصب][3] على أنه ظرف مستقر خبر 'أنّ' [و'أنّ' وصلتها][4] فاعل 'ثبت' مضمرًا، أي: لا أفعله مدة ثبوت حراء في مكانه، (ولا يمنع الخبرية قولهم: 'سواءك' بالمدّ والفتح) أي: فتح الهمزة؛ لأنه لو كان خبراً لوجب الرفع؛ (لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني) وهو الكاف (كما في 'غير'.

(تنبيه ـ يخبر بـ'سواء' التي بمعنى 'مستوٍ' عن الواحد فما فوقه نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾[5]؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى: الإستواء، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[6] كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني) قال الزمخشري: 'ارتفاع 'سواء' على أنه خبر 'إنّ' وما بعده مرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، أو على الابتداء و'سواء' خبر مقدم بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة خبر 'إنّ'[7] (وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون) بفتح العين وسكون الميم، محمد بن محمد الحلبي، شارح

---

(1) في 'س' ونقل ابن عقيل عن ابن مالك.
وانظر شرح التسهيل 2/ 316، المساعد 1/ 594.

(2) في 'س' جبل على يسار الذاهب من مكة إلى منى.

(3) ساقط من 'س'.

(4) في 'س' وأن مع معموليها.

(5) آل عمران: 113.

(6) البقرة: 6.

(7) انظر الكشاف 1/ 48.

المفصل، تلميذ ابن يعيش، وجالسه ابن مالك[1]، مات سنة تسع وأربعين وستمائة[2] (الأول بأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله) من العوامل اللفظية إلا حروف الجر لتنزيلها منزلة الجزء من الاسم، (والثاني بأنّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم) على خبره[3] مثل: من أبوك ؟ (فيقال له: وكذا الخبر) نعترض عليه بالوجه الثالث؛ بأنّ الخبر المشتمل عليه يجب تقديمه على المبتدأ، مثل: أين زيدٌ؟، (فإن أجاب بأنه مثل: زيد أين هو؟) يعني: إن أجاب ابن عمرون عن هذا الإعتراض بأنّ الجملة الاستفهامية يجوز/ أن تكون خبراً عن مبتدأ 1/130
متأخرة عنه، وقوله تعالى: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ من هذا القبيل (منعناه وقلنا [له][4]) إنّ هذا ليس مثل: زيد أين هو؟ (بل مثل كيف زيدٌ ؟) في كون الخبر مفرداً متضمناً لما له صدر الكلام (لأن ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5] إن[6] لم يُقَدَّرْ بالمفرد لم يكن خبراً لعدم تحمله ضمير سواء) لأن الجملة الواقعة خبراً إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير، أو ما يقوم مقامه، وكلاهما منتف هنا، (وأما شبهته) أي: شبهة ابن عمرون التي أبطل بها الوجه الأول والثاني (فجوابها أنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته) لأنه للتسوية، [وإذا لم يكن على حقيقته][7] لا يوجب الصدارة ولا التقديم، (فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمت أزيد قائمٌ وقد أبقى عليه استحقاق الصّدريّة بدليل التعليق، قلنا بل الاستفهام مراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم؟، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة؛ لا من قبل المتكلم ولا غيره).

---

(1) في س بإضافة: بعد ابن يعيش.
(2) انظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 231، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 283.
(3) انظر قول ابن عمرون في حاشية الدسوقي 1/ 386.
(4) إضافة من المغني.
(5) البقرة: 5.
(6) في المغني إذا.
(7) في س والاستفهام إذا لم يبق على حقيقته.

(حرف العين المهملة)

[مبحث: عدا]

(عدا) مثل خلا فيما [ذكرنا][1] من القسمين) كونها فعلاً متعديا، وكونها حرفا جارًا للمستثنى (وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبوية فيها إلا الفعلية)[2] [ولذلك دخلت نون الوقاية في قوله][3]:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ[4]

قال ابن مالك: [الجر بعد عدا وخلا ثابت بالنقل الصحيح عن العرب][5]، قال ابن عقيل: [نقل][6] الجر بهما الأخفش، وأجاز الجرمي

---

(1) في المغني: ذكرناه.

(2) انظر الكتاب 2/ 348 – 350، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 306.

(3) في س: ولذلك إذا نصبت بها ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله.

(4) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني 566، شرح التصريح 1/ 115، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 307، شرح شذور الذهب 283، شرح الأشموني 2/ 272، الهمع 2/ 213، المقاصد النحوية 1/ 363.
والشاهد فيه: أن عدا لا تكون إلا فعلاً على رأي سيبويه ولذلك جيء بنون الوقاية.

(5) في س: وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه.
وانظر شرح التسهيل 2/ 306.

(6) ساقط من ظ.

والفارسي والربعي الجر بعد "ما [عدا]"[1] و "ماخلا"، فتكون "ما" زائدة وهما حرفا جر، وهو قول الكسائي[2].

---

(1) في "س" بعدا.

(2) انظر المساعد 1/ 584 – 585.

[مبحث: على]

(على) على وجهين) بل على ثلاثة أوجه: ثالثها: أن تكون فعلاً من العلو كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾[1] ولعله لم [يذكره][2] لمغايرة لفظه لفظ الحرفية (أحدها: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة) [منهم][3] ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، وابن معزوز[4] (فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه، [ولنا) معشر القائلين بحرفيتها (أمران][5]: أحدهما: قوله:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي[6]

هو من الطويل لعروة بن حزام العذري[7] وقبله:

فَمَن يَكُ مَن يَعْرِضْ فَإِنِّي وَنَاقَتِي ... بِحَجْرٍ إِلَى أَهْلِ الْحِمَى غَرِضَانِ

---

(1) القصص: 4.

(2) في "س" بعده.

(3) ساقط من "س".

(4) في "س" بإضافة: والزيدي والشلوبين. وانظر الجنى الداني 473.

(5) في "س" ولنا أمران يدلان على حرفيتها.

(6) البيت لعروة بن حزام منسوب في المقاصد النحوية 2/ 552، شرح شواهد المغني 1/ 414، وبلا نسبة في الجنى الداني 474، الهمع 2/ 356، شرح أبيات المغني 3/ 227 - 231، الخزانة 9/ 120.
والشاهد فيه: حذف "على" ضرورة، ونصب ما بعدها على نزع الخافض إثباتاً لحرفية "على"، والتقدير: لقضى عليّ
- وعروة هو: أبو سعيد عروة بن حزام بن مهاجر الضبي العذري، شاعر إسلامي من متيمي العرب (ت 30 هـ). انظر الشعر والشعراء 448 - 451، الخزانة 3/ 215، الأعلام 4/ 226.

(7) في "س" بإضافة: يمدح حبيبته عفراء.

يغرضُ يشتاق، والحَجْرُ بفتح الحاء اسم موضع[1]، وغرضان[2] تثنية غرض [كخشن][3] صفة مشبهة، وتحن[4] تشتاق، وضميره للناقة، والصبابةُ رقة الشوق وحرارته، وأخفِيُ فعل المتكلّم، والذيُ مفعوله[5]، والأَسَى[6] جمع إسوة من التأسي وهو الاقتداء، ومن ظنه بفتح الهمزة أخطأ؛ لأن ذلك من الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى كذا قيل[7]، ويرده ما في القاموس الأسوةُ القدوة وما يَأتَسِي به الحزين، وجمعها إِسًى ويضم[8](أي: لقضى عليٌّ فحذفت عليٌّ وجعل مجرورها مفعولا) يعني: ولو كانت اسماً لم تحذف، وإذا حذفت لم يجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولاً، وفيه أنه لم لا يكون/ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؟، وكون هذا في الظروف المكانية لا يمنع حمل البيت عليه، وقيل نُفِى [ضمّن][9] معنى قُتلَ أو أهلكَ فعداه بنفسه[10] (وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾[11]، أي: على سرٍّ، أي: نكاح[12] لأن الوطء يسمى سرا والنكاح سببه. قال أبوالبقاء: سراً مفعول به، وقيل: مصدر في موضع 130/ب

---

(1) انظر معجم البلدان 2/ 223.

(2) في س بإضافة: بالفتح والكسر.

(3) ساقط من س.

(4) في س بإضافة: بالمهملة.

(5) في س وأخفي على صيغة المتكلم، والذي مع صلته مفعول.

(6) في س بإضافة: بالضم.

(7) انظر شرح شواهد المغني 1/ 415.

(8) في س كذا قيل لكن المناسب هنا ما في الصحاح أن الأسوة ما يأتسي به الحزين، وجمعها إسىً وأسىً ثم سُمّيَ الصبر أسىً.
وانظر الصحاح (أ. س. ا) 2/ 1654، والقاموس المحيط (أ. س. ا) 4/ 341.

(9) ساقط من ظ.

(10) في س وقيل إن قضى هنا عُدّي بنفسه بتضمين معنى قُتِلَ أو أهلكَ.
وانظر المنصف من الكلام 1/ 288.

(11) البقرة:235.

(12) في س بإضافة: يعني أن المراد بالسر النكاح.
وانظر قول الأخفش في الجنى الداني 474، وشرح أبيات المغني 3/ 228.

الحال أو صفة لمصدر محذوف وقيل التقدير: في سر فتكون ظرفاً[1] (وكذلك ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2] أي: على صراطك) قال الزمخشري: لأعترضنَّ لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف، كقوله:

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وشبهه الزجاج بقولهم: ضرب زيد الظهر والبطن[3] فأوّل كلامه وآخره يشعر بأنه جعل المقدر كلمة 'على' دون 'في'، واستشهاده بالبيت ظاهر في عكسه، إلا أن يقال: إنه تمثيل لمجرد حذف حرف الجر[4] من الطريق ونصبه (و) الأمر (الثاني أنهم يقولون: نُزِلْتُ على الذي نَزَلْتَ) بحذف متعلق الفعل الثاني (أي: عليه) وإنما جاز حذف العائد المجرور لوجود شرطه (كما جاء ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[5]، أي: منه ولها تسعة معان) بل عشرة عاشرها موافقة اللام كقوله تعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[6] كما في الجنى الداني[7] (أحدها: الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[8] أو على ما يقرب منه، نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾[9] وقوله:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 158، وانظر الدر المصون 1/ 579 – 580.

(2) الأعراف: 16.

(3) الكشاف 2/ 146. قال الزجاج: 'ولا اختلاف بين النحويين في أن 'على' محذوفة ومن ذلك قولك: ضُرِبَ زيد الظهر والبطن' معاني القرآن وإعرابه 2/ 324.

(4) في 'س' إنه مجرد حذف حرف الجر.

(5) المؤمنون: 33.

(6) المائدة: 54.

(7) انظر الجنى الداني 480.

(8) المؤمنون: 22.

(9) طه: 10.

...............................وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

تقدم في حرف الباء.

(وقد يكون الاستعلاء معنوياً، نحو: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ ﴾[1] ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[2].

و(الثاني: المصاحبة كـ(مع) أثبته الكوفيون والقتبي[3] (نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[4]﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾[5].

(الثالث: المجاوزة كـ(عن) [أثبته من تقدّم][6] (كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[7]

بيت من الوافر لقحيف بن حميِّر العقيلي، وبعده:

وَلاَ تَنْبُو سُيُوفَ بَنِي قُشَيْرٍ ولا تَمْضِي الأَسِنَّةُ في صَفَاهَا

---

[1] الشعراء: 14.

[2] البقرة: 253.

[3] انظر قول الكوفيين والقتبي في الهمع 2/ 355.

[4] البقرة: 177.

[5] الرعد: 6.

[6] ساقط من (س) وانظر الهمع 2/ 356.

[7] البيت لقحيف العقيلي منسوب له في الأزهية 787، أمالي ابن الشجري 2/ 269، شرح التصريح 1/ 651، شرح شواهد المغني 1/ 416، شرح أبيات المغني 3/ 231، المقاصد النحوية 3/ 282، الخزانة 10/ 132، وبلا نسبة في الهمع 2/ 356، رصف المباني 372، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 630، الجنى الداني 477، الخصائص 2/ 94، الكافية الشافية 1/ 364.

والشاهد فيه: مجيء (على) بمعنى (عن) في قوله: عليَّ.

- وقحيف هو: القحيف بن حميِّر – ويروى خمير – ابن سليم الندي بن عبدالله بن قيل شاعر إسلامي من الطبقة العاشرة، (ت 130هـ).

انظر معجم الشعراء 384، طبقات الشعراء 245 – 246، الخزانة 10/ 139، الأعلام 5/ 191.

"بنو قُشير" بضم القاف قبيلة[1]، وخبر لعمر الله محذوف، أي: يميني، و"أعجبني" جواب "إذا"، وضمير "رضاها" لـ"بني قشير" بتأويل القبيلة، (أي: عنِّي) قال ابن مالك: وكذلك الواقعة بعد خفي وتعذَّر واستحال وغضب وأشباهها[2] (ويحتمل أنَّ "رضي" ضُمِّن معنى "عطف"[3]، وقال الكسائي: حمل) "رضي" (على نقيضه وهو "سخط"[4] وقال:

فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَداً   يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا[5]

بيت من المنسرح لعَدِي بن زيد وقبله:

يَشْتَاقُ قَلْبِي إِلَى مُلَيْكَةَ لَوْ   أَمْسَتْ قَرِيباً لِمَنْ يُطَالِبُهَا

وبه يعرف أنَّ القافية مرفوعة والباء ظرفية، قال الأعلم: وصف أنه خلا بمن يحب في ليلة لا يطَّلع فيها عليهما أحد إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر[6] (أي: عنَّا وقد يقال: ضمِّن "يُحكِي" معنى "يُنِمّ".

131/أ الرابع: التعليل كاللام) قاله/ الكوفيون والقتبي[7]، (نحو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾[8]، أي: لهدايته إياكم) وجعل الزمخشري تعديته بـ"على" لتضمنه

---

(1) انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 182.

(2) شرح التسهيل 3/ 163.

(3) في "س" بإضافة: فينبغي أن يحمل إيراد البيت على المثل.

(4) انظر قول الكسائي في الخصائص 2/ 94.

(5) البيت لعديّ بن زيد منسوب له في الكتاب 2/ 312، شرح أبيات سيبويه 2/ 176، ولعديّ أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني 1/ 417، ولأحيحة بن الجلاح في شرح أبيات المغني 3/ 233، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري 1/ 73، الهمع 2/ 193.
والشاهد فيه: قوله: "يحكي علينا"، أي: عنَّا، على قول الكسائي.

(6) انظر تحصيل عين الذهب للأعلم 1/ 361.

(7) انظر الهمع 2/ 356.

(8) البقرة: 185.

معنى: الحمد، فقدره ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم[1]، [واعترض][2] بأنّ هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمرة: الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بـ'على'، وأجيب بأنّ ذكر الحمد ليس لتعليق الجار بل لتحصيل الثواب[3]: (وقوله:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إذاأنا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ[4]

هو من الطويل لعمرو بن معديكرب[5] والرمحَ بالرفع مبتدأ خبره يثقل، والنصب مفعول تقول على إجرائه مجرى تظنّ، والعاتق موضع الرداء من المنكب، يذكر ويؤنث، وإذا الأولى ظرف لتقول، أو ليثقل، أو متضمنة لمعنى الشرط وجوابها محذوف، والثانية ظرف لأطعن، والخيل فاعل بمحذوف يفسره كرّت أو مبتدأ خبره كرّت، والكر الرجوع، والمعنى: بأيّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل.

(الخامس: الظرفية كـفي) [أثبته من تقدّم][6]، نحو: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾[7]، ونحو: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ

---

(1) انظر الكشاف 1/ 208.

(2) في 'س' ورده المصنف.

قال الشمني: 'واعترضه المصنف في حواشي التسهيل' المنصف من الكلام 1/ 289.

(3) انظر المصدر السابق.

(4) البيت لعمرو بن معديكرب منسوب له في شرح التصريح 1/ 382، شرح شواهد المغني 1/ 418، شرح أبيات المغني 3/ 236، المقاصد النحوية 2/ 436، الخزانة 2/ 436.

والشاهد فيه: قوله: علام، على أن 'على' فيه أفادت التعليل.

- وعمرو هو: أبو ثور عمرو بن معديكرب بن عبدالله الزبيدي الصحابي، من فحول الفرسان والشعراء وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام.

انظر الشعر والشعراء 261 - 263، معجم الشعراء 33 - 34، الإصابة 3/ 24 - 28، الأعلام 5/ 86.

(5) في 'س' بإضافة: علام حرف جر دخل على 'ما' الاستفهامية فحذف ألفها.

(6) ساقط من 'س'.

(7) القصص: 15.

سُلَيْمَانَ﴾[1]،اي: في زمن ملكه ويحتمل انْ تَتلواْ ضمن معنى[2]: تتقـوَّلُ فيكـون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[3] قال ابن عادل: هذا أولى لأنَّ التجوّز في الأفعال أولى من التجوّز في الحروف، وهو مذهب البصريّين[4].

(السادس موافقة مِنْ) [أثبته الكوفيون والقتبي أيضا][5] (نحـو: ﴿اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[6]) هذا إذا تعلق عَلىْ بـاكتالواْ لا بـيَستوفونْ، قيـل: ومنـه قوله عليه الـصلاة والـسلام ﴿بـني الإسـلام علـى خمـس، شـهادة أن لا إلـه إلاّ الله﴾[7] الحديث، وبه يندفع ما يقال: إنَّ هذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون [الإسلام][8] مبنيّاً عليها؟، والمبني لابدّ أن يكون غير المبني عليـه، ولا حاجـة إلـي جواب الكرمانيّ بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجمـوع غـير كـل واحـد مـن أركان[9].

(السابع: موافقة الباء، نحــو: ﴿ حَقِيـقٌ عَلَــيَّ أن لاَ أَقُـولَ﴾[10]، [وقـد قرأه][11] أُبَيّ بالباء[12]) فتؤيده إذ الأصل توافق القراءتين (وقـالوا: اركـب على

---

(1) البقرة : 102.

(2) في المغني مضمن .

(3) الحاقة : 44.

(4) اللباب في علوم الكتاب 2/ 324.

(5) ساقط من سْ . وانظر قول الكوفيين والقتبي في الهمع 2/ 355.

(6) المطففين: 2

(7) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿بني الإسلام على خمـس شهـادة أن لا إلـه إلا الله وأن محمـدًا رســول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان﴾ انظر فتح الباري بـشرح صـحيح البخـاري، كتـاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس 1/ 53.

(8) ساقط من سْ.

(9) في سْ بإضافة: وفيه بحث. وانظر المنصف من الكلام 2/ 290.
– والكرماني هو: أبوا لقاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ النحوي المعروف بتاج القراء، قرا عليه قـرا عليه أبو عبدالله نصر بن علي وغيره، من تصانيفه: لباب التفـسير، الإيجاز في النحو اختصره مـن الإيـضاح والنظاميّ في النحو اختصره من اللمع، الإفادة في النحو وغيرها، (ت سنة 505 هـ).
انظر غاية النهاية 2/ 291، بغية الوعاة 2/ 277 - 278، معجم المؤلفين 3/ 804 الأعلام 7/ 168.

(10) الأعراف:105.

(11) في المغني وقد قرا، وفي سْ وقراءة.

(12) قال الزمخشري: وحقيق بان لا اقول، وهي قراءة أبيْ الكشاف 2/ 183، وانظر البحر المحيط 4/ 355.

اسم الله) أي: اركب متيمناً باسم الله، [فإن][1] افعال الشروع إذا قرنت باسم الله تستعمل بالباء، ويحتمل أن يقدر: متوكلا على الله.

(الثامن: أن تكون زائدة للتعويض [أو لغيره][2]، فالأول كقوله:

إنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيـــكَ يَعْتَمِـــلْ   إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَن يَتَّكِلْ[3])

[رجز][4] وقبله:

إنِّـــي لَـــسَاقِيها وَإنِّـــي لَكَـــسِلْ   وَشَـارِبٌ مِــن مَائِـــها وَمُغْتَـسِـلْ

يعتمل، أي: يضطرب في العمل (أي: من يتكل عليه، فحذف 'عليه' وزاد 'على' قبل الموصول تعويضاً له قاله ابن جني[5]) قال الرضى: ليس 'على' فيه زائدة بل أصله إن لم يجد يوماً/ من يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور والراجع 131/ب إلى الموصول فقدم 'على'[6]، فصار على من يتكل، [فجاز حذف الضمير][7] لانتصابه بـ'يتكل' صريحاً[8]؛ لأن المانع من النصب الصريح كان حرف الجر،

(1) في 'س' لأنّ.

(2) في المغني أو غيره.

(3) بيت من مشطور الرجز بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه 2/ 205 الخصائص 2/ 89، الجنى الداني 478، شرح التصريح 1/ 651، أمالي ابن الشجري 2/ 168، شرح الأشموني 2/ 402، شرح شواهد المغني 1/ 419، شرح الرضي على الكافية 6/ 77، الهمع 2/ 339، الخزانة 10/ 143.

والشاهد فيه: قوله: 'على من...' حيث زيدت 'على' عوضًا 'على' المحذوفة والتقدير: من يتكل عليه.

(4) في 'س' هو من الرجز.

(5) انظر الخصائص 2/ 89.

(6) في 'س' بإضافة: على من.

(7) في 'س' حذفه.

(8) انظر شرح الكافية 6/ 77.

(وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً) قدره لأنه لابدّ لـ"يجد" من مفعول، [ويومًا ظرف][1]، (ثم ابتدأ [مستفهمًا][2] فقال: على من يتكل ؟، وكذا قيل في قوله:

ولا يُؤَاتِيكَ فِيما نَابَ مِن حَدَثٍ ... إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فانظُرْ بِمَن تَثِقْ[3]

بيت من البسيط لسالم بن [وابصة][4] الأسدي "لا يؤاتيك"[5]، أي: لا يعاطيك ويعاملك بما ترضاه، "في ما ناب"، أي: أصاب من حدث، أي: نازلة من نوازل الدهر (إن الأصل: فانظر) [من تثق][6] (لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل فانظر من تثق به[7]، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً) [وكأنّ المصنف لم يذكره في حرف الباء][8] اكتفاء بذكره هنا (وقيل: بل تمّ الكلام عند قوله: "فانظر"، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟، والثاني) أي: كون "على" زائدة لغير التعويض كـ (قول حميد بن ثور:

---

(1) في "س" وقوله يومًا لا يمكن الاقتصار عليه.

(2) ساقط من "س".

(3) البيت لسالم بن وابصة منسوب له منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 419، المساعد 2/ 268، المؤتلف والمختلف 197، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 161، الهمع 2/ 339، شرح الأشموني 1/ 292.

والشاهد فيه: زيادة "على" في البيت السابق قياسًا على زيادة الباء في هذا البيت للتعويض.

- وسالم هو: ابن وابصة بن معبد الأسدي، شاعر إسلامي عده الطبراني وغيره من الصحابة (ت 125هـ).

انظر الإصابة 2/ 8، سمط اللآلي 2/ 844، معجم الشعراء لعفيف 111، الأعلام 3/ 73.

(4) في المخطوط رابصة وهو خلاف الصواب.

(5) في "س" بإضافة: مهموز الفاء.

(6) ساقط من "س".

(7) انظر قول ابن جني في شرح أبيات المغني 3/ 243.

(8) في "س" ولعل المصنف لم يذكر هذا الوجه في حرف الباء اكتفاء بذكره هنا.

أَبَــى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَـــةَ مَالِــكٍ   عَلَى كُلِّ أفْنَـانِ الْعِـضَاهِ تَـرُوقُ[1])

بيت من الطويل، حُمَيْدٌ بالتصغير[2]، روي أن عمـر بن الخطـاب ﷺ.
عنه ـ تقدم أن لا [يشيب][3] رجل بامرأة إلا جلـده، فقال حميـد ـ وكـان له صحبة ـ [فأنشد هذا وما بعده][4]

وَهَـلْ أنَـا إنْ عَلَّلْـتَ نَفْـسِي بِـسَرْحَـةٍ   مِـنَ الـسَّـرْحِ مَـأخُوذٌ عَلَـيَّ طَرِيـقُ
سَقَى السَّرْحَةَ المِحْلاَلَ بِالأَجْرَعِ الَّـذِي   بِــهِ الــسَّرْحُ دِجْـــنٌ دَائِـمٌ وبُــرُوقُ

كنّى بالسرحة عن امرأة وأصـلها: الـشجرة العظيمـة الطويلـة، والأفنـانُ الغصون الملتفة، جمع فنن، والعضاهُ بالكسر كل شجر عظيم له شوك[5]، والمِحْلالُ بالكسر مكان يحل به النـاس كـثيراً، [والأجـرعُ الرمـل المستوي لا ينبـت شـيئاً، والسرحةُ مفعول سقىْ، وفاعله دجنٌ وهو الغيم، وبروقٌ جمع برق][6].

(قاله ابن مالك[7] وفيه نظر؛ لأن راقه الشيءُ بمعنى: أعجبه ولا معنى له [ههنا][8]) لأن علىٰ إذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعـول تـروقُ الـتي بمعنـى:

---

(1) البيت لحميد بن ثور منسـوب لـه في الجنـى الـداني 479، شـرح شـواهد المغـني 1/ 420، شـرح التـصريح 1/ 652، شرح أبيات المغني 3/ 247، لسـان العرب (س، ر، ح) 4/ 550، وبلا نـسبـة في شـرح التـسهيل لابن مالك 3/ 165، الهمع 2/ 339، شرح الأشموني 2/ 403، أساس البلاغة (ر. و. ق) 259. والشاهد فيه: مجيء علىٰ زائدة لغير التعويض.

(2) في سٓ بإضافة: وثور بمثلثة.

(3) كذا في المخطوط وفي الإصابة: يشب، وهو الصواب.

(4) في سٓ فذكر شعرًا فيه هذا وما بعده.
وانظر رواية عمر بن الخطاب ﷺ في الإصابة 1/ 467 – 468، شرح شواهد المغني 1/ 420.

(5) في سٓ بإضافة: واحدها العضاهة.

(6) في سٓ والسرحة مفعول سقى والأجرع الرمل المستوي لا ينبت شيئاً والدجن الغيم فاعل سقى والبروق جمع برق.

(7) شرح التسهيل 3/ 165.

(8) في المغني هنا.

تعجبُ فيؤول المعنى إنَّ سرحة مالك تعجب أغصان العضاه، وفيه أنه يمكن ان يكون أفنان العضاهُ كناية عن نسوة أخر، فيكون له معنى صحيح لصحة نسبة الإعجاب إليهن من غير تضمين (وإنما المراد تعلو) أي: [شجرة][1] مالك (وترتفع) على سائر أغصان العضاه، [فضمن][2] تروقُ معنى ترتفعُ فعداه بعلى [وقد نص سيبويه][3] على أنَّ علىْ لا تزاد كما في الجنى الداني[4].

(التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب،كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالىْ وقوله:

فَــوَاللهِ لاَ أنـــسَى قَتِــيلاً رُزِئْتُـــهُ ... بِجَانِبِ قَوْسَى ما بَقِيتُ عَلَى الأرْضِ)/ 1/132

علـــى أنَّهَـــا تُعْفُـــو الْكُلُـــومَ وَإِنَّمَـــا ... نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِن جَلَّ مَـا يَمْـضِي][5]

[بيت][6] من الطويل لأبي خراش[7] الهذلي رُزئتُهُ مبني للمفعول، أي: أصبت به صفة قتيلاً، [وبجانب][8] يتعلق بـقتيل، قال المرزوقي: [أراد][9] به تعلق [الوصف][10] لا تعلق العمل حتى يقال إن وصفه مانع من إعماله،

---

(1) في س سرحة ولعله الصواب.

(2) في س فتضمن.

(3) في س على أن سيبويه قد نص.

(4) انظر الجنى الداني 480.

(5) مابين المعقوفين ذكر في س بعد قوله: كما في القاموس. والبيتان لأبي خراش الهذلي منسوب له في أمالي المرتضى 1/ 198، شرح الحماسة للمرزوقي 2/ 785، شرح الحماسة للتبريزي 2/ 144، شرح شواهد المغني 1/ 421، شرح أبيات المغني 3/ 252،الخزانة 5/ 406، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 116.
والشاهد في البيت الثاني مجيء على للاستدراك والإضراب.

(6) كذا في المخطوط والصواب بيتان.

(7) في س بإضافة: خويلد بن مرة.

(8) في س والباء.

(9) في س يعني.

(10) في س الوصفية.
وانظر شرح الحماسة للمرزوقي 2/ 786.

[وقيل][1]: أراد به "قتيلاً محذوفاً[2] وقوسى كسكرى موضع ببلاد السراة له يوم معروف كما في القاموس[3]، محل "على" أنها نصب على الحال والعامل "لا أنسى"، والضمير للقصة، وتعفو تذهب وتبرأ، [والكلوم الجراحات][4]، والمراد بـالأدنى الأقرب، أي: الجديد؛ لأن البعيد نُسِيَ وإن جلّ، (أي: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله:

بِكُلٍّ تَداوَيْنا فلَمْ يُشْفَ ما بِنا ... عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّار خَيْرٌ مِّنَ البُعْدِ

ثم قال:

عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ ... إذا كَانَ مَن تَهْواهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ[5])

[بيتان][6] من الطويل لعبد الله بن الدُّمَيْنَة الخثعمي، قال ابن الحاجب: "على" هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيها الاستدراك والإضراب عن الأول[7]، والمصنف أظهر معناهما بقوله: (أبطل بـ"على" الأولى عموم قوله: لم يشف ما بنا، فقال: بلى إن فيها شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله:

عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّار خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ)

---

(1) في "س" وقد يكلف بانه.

(2) قال الدماميني: "والظاهر أنه لا يعني قتيلاً الملفوظ به لأن وصفه مانع من إعماله، وإنما يعني قتيلا محذوفاً شرح الدماميني 1/ 290.

(3) القاموس المحيط (ق. و. س) 2/ 404.

(4) في "س" والكلوم جمع كلم وهو الجرح، قال التبريزي: عنى بها الحزّة عند ابتداء الفجعة.

(5) البيتان لعبد الله بن عبيد الله الخثعمي منسوبان له في شرح شواهد المغني 1/ 425، شرح أبيات المغني 3/ 259، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 404.

(6) في "س" هما.

(7) الأمالي النحوية 2/ 153، وانظر شرح أبيات المغني 3/ 260.

لأنّ الاستدراك: رفع تَوَهُّم يتولد من الكلام السابق رَفْعاً شبيهاً بالاستثناء، والإضراب: جعل الكلام موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه. (وتعلق على هذه بما قبلها [عند من قال به][1] كتَعَلُّق حاشا بما قبلها عند من قال به) [أي: بتعلق حاشا][2] (لأنها أوصلت معناه) أي: معنى ما قبلها من الفعل أو شبهه (إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أنّ الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها[3]) وعلى هذه هي التي للتعويل، وأما التي للعلاوة فهي بمعنى مع في الحقيقة كما قال ابن الحاجب، (والثاني من وجهي على: أن تكون اسما بمعنى فوق) وهي معربة عند من قال باسميتها دائماً، وأما عند من جوز انتقالها إلى الاسمية بدخول من أو على فقيل هي معربة وقيل مبنية وألفها كألف هذا[4] واختاره ابن الحاجب[5] (وذلك إذا دخلت عليها من، كقوله) في وصف القطا:

(غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ....)[6]

---

(1) إضافة من المغني.

(2) في س أي بالمعنى المذكور لعلى.

(3) انظر الأمالي النحوية 2/ 153، و شرح أبيات المغني 3/ 360.

(4) انظر الجنى الداني 475.

(5) في س بإضافة: في الإيضاح.
وانظر الإيضاح في شرح المفصل 2/ 155 – 156.

(6) البيت لمزاحم العقيلي منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش 8/ 37، الأزهية 194، شرح التصريح 1/ 660،
شرح شواهد المغني 1/ 425، المقاصد النحوية 3/ 310، شرح أبيات المغني 3/ 265، الخزانة 10/ 147، وبلا نسبة في الجنى الداني 470، رصف المباني 371، المقرب 215، شرح الأشموني 2/ 396.
والشاهد فيه: مجيء على اسمًا بمعنى فوق لدخول حرف الجر عليها.
- ومزاحم هو: ابن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي، شاعر بدوي فصيح إسلامي ذكره ابن سلام في الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين.
انظر طبقات الشعراء 242 – 243، الخزانة 6/ 273 – 275، معجم الشعراء لعفيف 248، الأعلام 7/ 211.

صدر بيت من الطويل لمزاحم بن عمرو العقيلي وعجزه:

(................................ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ [بِبَيْدَاءَ][1] مَجْهَلِ)

قال الأصمعي: معنى مِن عليهِ من فوق الفرخ[2]، وقال أبوعبيدة: من عنده[3]. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: كيف قال: غدت والقطا إنما يذهب إلى الماء ليلاً؟، فقال: لم يُردِ الغدو وإنما ذكره للتعجيل، والعرب تقول: بكر في العشية[4]، والظمؤُ مدة بقاء الإبل والطير بلا شرب [وتَصل/ أي: يصوت 132/ب جوفها من العطش] [5]، مأخوذ من الصليل وهو صوت الحديد ونحوه، والجملة خبر غدتْ، وعن قبضٌ عطف على مِن عليهِ، والقَيْضُ بفتح القاف[6] قشر البيض، [وبَيداءَ صفة قيضٍ، وهي المفازة، ومَجهلُ صفتها مصدر ميمي، أو اسم مكان][7]، (وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمىً واحد[8]، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[9]، وقول الشاعر:

---

(1) في المغني بزيزاء.

(2) انظر قول الأصمعي في شرح ابيات المغني 3/ 268.

(3) انظر قول أبي عبيدة في المصدر السابق 3/ 266.

(4) انظر قول أبي حاتم والأصمعي في شرح شواهد المغني 1/ 427، وشرح ابيات المغني 3/ 268.

(5) في سْ وتصل بكسر المهملة تصوت أحشاؤها من العطش.

(6) في سْ بإضافة: وسكون الياء وبالمعجمة.

(7) في سْ الخالي من الفرخ والبيداء كحمراء هي المفازة التي تبيد وتهلك من دخلها والمجهل بفتح الميم القفز الذي لا أعلام فيه يهتدى بها.

(8) انظر قول الأخفش في الجنى الداني 472.

(9) الأحزاب: 37.

هَـــوِّنْ عَلَيْــكَ فَــإِنَّ الأُمُــورَ   بِكَــفِّ الإِلَــهِ مَقَادِيرُهَــا[1]

بيت من المتقارب للأعور الشَّنِّي أراد بـِكَفِّ الإله: يده، وقد ورد في الحديث ﴿وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن﴾[2]، وكلاهما تمثيل وإلا فلا كف لله تعالى ولا جارحة، وبيَّن وجه حمل الأخفش (على) هنا على الاسمية بقوله: (لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب (ظن) ولو كانت حرفاً لزم ذلك، وهو ممنوع؛ لأنه من خصائص أفعال القلوب، (و) حملوا (فَقِدْ وعَدِمْ) على (وجد) لأنهما ضدّاه (لا يقال: (ضربتُني) ولا (فرحتُ بي) إلا بإضافة النفس إلى المفعول لئلا يسبق الفهم إلى المغايرة بينه وبين الفاعل (وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصَحَّ حلول (فوق) محلها) قيل: لا نسلم إنَّ ما كان بمعنى (شيء) يصح حلوله في محل ذلك الشيء[3]، وأجيب بأن الدليل على ذلك أنه بمعناه[4] (ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[5]﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[6] ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾[7] وهذا) أي: ما ذكر من البيت والآيات (كله يتخرج) [وقيل][8]: هذا إشارة إلى ما كان فيه مدخول

---

(1) البيت للأعور الشَّنِّي منسوب له في الكتاب 1/ 64، شرح أبيات سيبويه 1/ 238، شرح شواهد المغني 1/ 427، وبلا نسبة في المقتضب 2/ 455، الجنى الداني 471، الهمع 2/ 357، الخزانة 10/ 148.
والشاهد فيه: أنَّ (على) تكون اسمًا إذا كان مجرورها، وفاعل متعلقها ضميري مسمّى واحد.
– والأعور الشَّنِّي هو: أبو منقذ بشر بن منقذ، كان شاعرًا محسنًا.
انظر الشعر والشعراء 460 – 461، سمط اللآلي 2/ 827، الخزانة 4/ 136.

(2) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها 7/ 84.

(3) شرح الدماميني 1/ 292.

(4) المنصف من الكلام 1/ 292.

(5) البقرة: 260.

(6) القصص: 32.

(7) مريم: 25.

(8) في (س) ومن قال.

علىْ، وإلىْ وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد[1] (إما على التعليق بمحذوف) على جهة البيان، أي: أعني إليك (كما قيل في اللام في سقياً لكْ، وإما على حذف مضاف، أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا) [أي: على حذف المضاف][2] (قوله:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إِلَيَّ هُمُ[3])

بيت من البسيط لزياد بن حَمَل، منْ زائدة، فـأذكرْ بالنصب جواب النفي [و][4] بالرفع عطف أصاحبْ، وهمْ الثاني مفعول أول لـيزيدْ، وحبّاًمفعول ثان[5]، وهمْ الثالث فاعل يزيدْ على رأي ابن مالك[6] (فادعى أن الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أنَّ الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذالك) [لأن ضمير الفعل لقوم، وضمير المفعول لقومه الممدوحين][7] (فإن مراده)

---

(1) في س: بإضافة: فقد قصر. وانظر المنصف من الكلام 1/ 292.

(2) في س: أي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًّى واحد بتقدير مضاف.
وانظر شرح التسهيل 1/ 156.

(3) البيت لزياد بن حَمَل التميمي منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش 7/ 26، شرح التصريح 1/ 106، المقاصد النحوية 1/ 256، شرح شواهد المغني 1/ 136، شرح أبيات المغني 3/ 275، الخزانة 5/ 250، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 47، شرح الأشموني 1/ 51.
والشاهد فيه: أنَّ أصل يزيدون يزيدون أنفسهم، فحذف أنفس فصار يزيدونهم، ثم فصل الفاعل وأخر بعد المفعول على رأي ابن مالك.
- وزياد هو: ابن حمل، وقيل ابن منقذ بن عمرو الحنظلي العدوي التميمي، وقيل اسمه: المرّار بن منقذ، من شعراء الدولة الأموية (ت 100 هـ).
انظر الشعر والشعراء 502 – 503، معجم الشعراء 307، الخزانة 5/ 254، الأعلام 3/ 55.

(4) في س: أو.

(5) في س: بإضافة: له.

(6) انظر شرح التسهيل 1/ 156.

(7) في س: أي: ليس الضميران في البيت لمسمىً واحد إذ ضمير الفاعل لقوم، والمفعول لقومه الممدوحين.

أي[1]: الشاعر (أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه) أي: إلى الشاعر، وإلىْ متعلقة بـْحباً (لما يسمعه) تعليل لـيْزيدْ ([من ثنائهم عليهم) أي: ثناء هؤلاء القوم على قوم الشاعر][2]، [وقال المصنف][3]: يحتمل عندي أن يكون/ فاعل يْزيدْ ضمير الذْكْر، وهْمْ المنفصل 1/133
توكيد للمتصل فلا يكون في البيت شاهد، (والقصيدة في حماسة أبي تمام) حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور توفي بالموصل سنة إحدى وثلاثين ومائتين[4] واحترز به عن حماسة البصرية، وحماسة ابن الشجري وغيرها من الدواوين المسماة بهذا الاسم (ولا يحسن تخريج ذلك) أي: ما تقدم من الآيات ([على أنه كقوله][5]:

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي   صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامِ[6])

من البسيط للنمر بن تولب، يْضبحنْ بالضاد المعجمة يصوتن، والهامْ طير الليل واحدها هامة عطف على السباع، يعني: عدّى أحرسْ ـ مع كونه مسنداً إلى ضمير المتكلم المتصل ـ إلى ضميره المنصوب المتصل مع أنه ليس من باب ظنْ وفَقِدَ وعْدمْ؛ (لأن ذلك شعر فـ[قد][7] يستسهل فيه مثل هذا) على أنه لا مانع

---

(1) في سْ بإضافة: مراد.
(2) في سْ من ثنائهم، أي: ثناء هؤلاء القوم عليهم، أي: على قوم الشاعر.
(3) في سْ ونقل عن المصنف أنه قال.
(4) انظر وفيات الأعيان 1/ 121، نزهة الألباء 139 – 140، الخزانة 1/ 356 – 357، الأعلام 2/ 165.
(5) في المغني على ظاهره كما قيل في قوله.
(6) البيت للنمر بن تولب في شرح شواهد المغني 1/ 429، ولأبي دؤاد الإيادي في شرح ابيات المغني 3/ 280.
والشاهد فيه: تعدية أحرسْ المسند لضمير المتكلم المتصل إلى الضمير المتصل وهو ياء المتكلم مع أنه ليس من باب ظنْ وفَقدْ وعَدِمْ.
(7) إضافة من المغني.

من تقدير المضاف، ولِمَا وَرَدَ أنّه [لِمَ لا يُخَرِّجُ ذلك][1] على اسمية إلى، كما قال ابن الأنباري[2]؟، دفعه بقوله: (ولا على قول ابن الأنباري إن إلى قد ترد اسماً، فيقال: انصرفت من إليك كما يقال غدوت من عليك) [حكاه عنه][3] ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح[4]، وفيه تعريض بأبي حيان حيث قال: لا نعلم أحداً قال باسمية إلى[5]، قال الرضي: قيل: إلى في نحو: أنت إلي حبيب أو بغيض وجلست إليه بمعنى: عند، والأولى بقاؤها على أصلها[6]؛ (لأنه) أي: ما قاله ابن الأنباري (إن كان ثابتاً) يعني: لا نسلم بثبوته ولو سُلِّمَ (ففي غاية الشذوذ) فلا يحمل عليه القرآن (ولا على قول ابن عصفور إن إليك في ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ[7]﴾ إغراء) [وهو في اصطلاحهم وضع الظرف أو شبهه موضع فعل الأمر][8] (والمعنى: خذ جناحك، أي: عصاك؛ إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين[9]) فإن إليك لازم بمعنى: تنحَّ، وزعم الكوفيون [وابن السكيت][10] أنها تتعدى

---

[1] في س لم يخرج مثل تلك الآيات.

[2] في س بإضافة: حتى بقي ما قاله الأخفش سالمًا.

[3] في س كذا حكاه.

[4] انظر النص في الجنى الداني 244 – 245.

- وابن الأنباري هو: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، النحوي، كان من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة وأكثرهم حفظاً أخذ عن أبيه، وثعلب وغيرهما، وأخذ عنه الدارقطني وغيره، من تصانيفه: الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، الأضداد، غريب الحديث، (ت 328 هـ). انظر البلغة 282 – 283، بغية الوعاة 1/ 212، شذرات الذهب 2/ 315 – 316، الأعلام 6/ 334.

[5] انظر الارتشاف 2/ 452، الجنى الداني 244.

[6] شرح الكافية 6/ 16.

[7] القصص 32.

[8] في س وهو العكوف على ما يحمل عليه، وأطلقه المصنف هنا على اسم فعل يدل على هذا المعنى مثل: عليك وإليك ودونك وغير ذلك، فإن عليك اسم لـخذ، فإذا قلت: عليك زيدًا، فقد أغريت المخاطب بأخذ زيد، وإليك اسم تنحَّ، فإذا قلت: إليك عني، معناه: ابتعد وتنح عنّي.

[9] قال ابن قاسم: واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية وجميع هذه الشواهد عندهم متأوَّل الجنى الداني 389.

[10] ساقط من س.

فتقول: إليك زيدًا، [أي: أمسكه، قال ابن عقيل: وليس محفوظاً من كلام العرب][1]؛ (ولأن ﴿الجناح﴾ ليس بمعنى ﴿العصا﴾ إلا عند الفراء[2] وشذوذ من المفسرين[3]) وفي التيسير قال الضحاك والفراء: ﴿جناحك﴾ أي: عصاك[4]، فعلى هذا يلزم حذف مفعول ﴿اضمم﴾؛ لأن ﴿جناحك﴾ مفعول ﴿إليك﴾ ولا يمكن التنازع لعدم العاطف بينهما.

---

(1) في ﴿س﴾ أي امسك زيدًا، قال ابن قاسم: والصحيح الأول إذ لا يحفظ من كلامهم متعديًا.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 306.

(3) انظر الكشاف 3/ 447 – 448.

(4) انظر قول صاحب التيسير في اللباب في علوم الكتاب 15/ 252، ومواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 178 -1.
– والضحاك هو: أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، البصري، المعروف بالنبيل الحافظ الثبت النحوي اللغوي، كان إمامًا في الحديث، سمع من جعفر الصادق، وابن جُرَيْج، والأوزاعي وغيرهم، وروى عنه البخاري وغيره، (ت 212 هـ).
انظر معجم الأدباء 3/ 425 – 426، البلغة 159، بغية الوعاة 2/ 12 – 13، الأعلام 3/ 215.

[مبحث: عن]

(عنْ على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون [حرفاً جارًا][1]، وجميع ما ذكر لها عشرة معان: أحدها: المجاوزة) وهي بُعْدُ الشيء عن المجرور بـعنْ بسبب إحداث [الفعل][2] المعدى بها (ولم يذكر البصريون سواه[3]، نحو: سافرت عن البلد) أي: بعدت عنه بسبب [المسافرة][4]، (ورغبت عن كذا، ورميت السهم عن القوس) أي: بَعُدَ السهم [عنها][5] بسبب الرمي، (وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني:/ البدل، نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[6]، 133/ب وفي الحديث «صُومِي عَنْ أُمِّكِ»[7].

الثالث: الاستعلاء) أثبته الكوفيون والقتبي[8]، (نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾[9]) [أي: عليه؛ لأن في بُخلْ معنى ثقلْ فكان جديراً بأن يشاركه في التعدية

---

(1) في المغني حرف جر.

(2) ساقط من سْ.

(3) انظر الجنى الداني 245.

(4) في سْ السفر.

(5) في سْ عن القوس.

(6) البقرة: 48.

(7) هذا جزء من حديث تمامه: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ: أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَصُومِي عَنْ أُمِّكِ» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت 8/ 22.

(8) انظر الارتشاف 2/ 447.

(9) محمد: 38.

بـ"على"، قاله ابن مالك][1]، وقيل: يحتمل التضمين[2] والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه؛ لأنها مكان البخل ومنبعه.

(وقول ذي الإِصْبَع) حُرْثان بن الحارث العدواني سمي به لأن حية نهشته في أصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة[3]:

(لاهِ ابن عَمِّكَ لا أفضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[4])

بيت من البسيط وقبله:

لِي ابنُ عَمٍّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ   مُخْتَلِفَانِ فَأَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

وإنما قال: "مختلفان"؛ لأنه لما قال: لي ابن [عم][5] عُلِمَ أنهما اثنان [و"تخزوني" يحتمل الرفع والنصب كما يحتملهما مثل: "ما تأتينا فتحدثنا"، وعلى الثاني سكن واوه للوزن][6]، (أي: لله در ابن عمك) يشير إلى أنه أصل "لاه ابن عمك"، فحذف لام الجر والتي بعدها ولفظ الدر، وهو في الأصل مصدر درَّ اللبن، ثم أطلق على اللبن، ثم استعمل بمعنى الخير (لا أفضلت في حسب علي)

(1) في "س" قال ابن مالك: لأن الذي يسأل فيبخل يحمل السائل ثقل الخيبة مضافًا إلى ثقل الحاجة، ففي "بخل" معنى "ثقل" فكان جديرًا بأن يشاركه في التعدية بـ"على".
وانظر شرح التسهيل 3/ 158 – 160.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 294.

(3) انظر الشعر والشعراء 511 – 512، سمط اللآلي 1/ 289، خزانة الأدب 5/ 284، الأعلام 2/ 173.

(4) بيت من البسيط، منسوب لذي الإصبع في الخصائص، شرح التصريح 1/ 653، أمالي المرتضى 1/ 252، سمط اللآلي 1/ 289، شرح شواهد المغني 1/ 430، شرح أبيات المغني 3/ 285، المقاصد النحوية 2/ 286، ولكعب الغنوي في الأزهية 97، وبلا نسبة في شرح المفصل 8/ 53، رصف المباني 254، الهمع 2/ 359.
والشاهد فيه: مجيء "عن" بمعنى "على" في قوله: "لا أفضلت في حسب عني".

(5) إضافة يقتضيها المعنى.

(6) في "س" وتخزوني من خزاه يخزوه، أي: ساسه وقهره، سكن واوه للقافية، ويحتمل الرفع كما في المثال.

والحسب [الدّين، أو][1] ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه (ولا أنت مالكي فتسومني) [إشارة][2] إلى تفسير 'ديّاني' و'تخزوتي'، (وذلك لأن المعروف أن يقال: افضلت عليه) وقال الرضي: ضُمِّنَ 'أفضلت' معنى تجاوزت في الفضل[3]، (قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾[4]، أي: قدمته عليه) [مرْضَهُ][5] لما فيه من إخراج 'أحببت' عن معناه الحقيقي أيضاً، (وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي: منصرفاً عن ذكر ربّي) وجعله الزمخشري مضمناً معنى 'أنبت' ونحوه[6]، (وحكى الرماني) أبو الحسن علي بن عيسى[7]، تلميذ ابن دريد، وابن السراج، أستاذ التنوخي، والجوهري، توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وهذه النسبة إلى الرمان أو إلى قصر الرمان بـ'واسط'[8] (عن أبي عبيدة أن 'أحببت' من أحب البعير إحباباً إذا برك فلم يثر[9]) أي: لم يقم من ثار الغبار يثور هاج؛ (فـ'عن' متعلقة به باعتبار معناه [التضمني][10]، وهي على حقيقتها أي: إني تثبطت) أي: تعوقت (عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ'حب الخير' مفعول لأجله).

---

[1] ساقط من 'س'.

[2] في 'س' 'أشار'.

[3] شرح الكافية 6/ 74.

[4] ص: 32.

[5] في 'س' 'وضعّفه'.

[6] قال الزمخشري: 'قلت: احببت مضمّن معنى فعل يتعدّى بـ'عن' كأنه قيل: أنبت حبّ الخير عن ذكر ربي، أو جعلت حبّ الخير مجزيًا أو مغنيًا عن ذكر ربي...' الكشاف 4/ 91.

[7] في 'س' بإضافة: النحوي.

[8] قال الجزري: واسط اسم خمسة مواضع، أولها: واسط العراق اسم مدينة مشهورة، والثاني واسط الرقة، والثالث واسط نوقان، وهي قرية على باب نوقان طوس يقال لها واسط اليهود، والرابع واسط مرزباذ، وهي قرية بالقرب من مطيراباذ، والخامس واسط بلخ، وهي قرية من قرى بلخ' انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 396-397.

[9] قال ابن الشجري: 'وهذا القول عن أبي عبيدة حكاه عنه علي بن عيسى الرماني قال: قال أبوعبيدة: أحبَّ البعير إحبابًا وهو أن يبرك فلا يثور، وذلك في الإبل كالحران في الخيل...' الأمالي الشجرية 1/ 58.

[10] في 'س' التضمني.

و(الرابع: التعليل) أثبتة الكوفيون والقتبي[1]، (نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[2] يحتمل أن يكون المعنى إلا صادراً عن موعدة، ونحو: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[3]، ويجوز أن يكون حالا من ضميرتاركي أي: ما نتركها صادرين عن قولك، وهو) أي: الوجه الأخير (رأي الزمخشري؛ وقال في ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾[4]: إن كان الضمير/ للشجرة) وهو الظاهر؛ لأنها أقرب (فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلة بسببها وحقيقته [إصدار][5] الزلة عنها) بتضمين أزلْ معنى أصدرْ، أي: أصدر الشيطان زلتهما عن الشجرة، (ومثله ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾[6] وإن كان للجنّة) قيل: وهو الأظهر لتقدم ذكرها[7]، (فالمعنى نحّاهما عنها) فـعنْ على بابها من المجاوزة.

و(الخامس: مرادفة بْعد) أثبته [من تقدم أيضاً][8]، أراد بالمرادفة مجرد التوافق في المعنى، وإلا فلا يرادف الحرف الاسم كما سيأتي في حرف الواو، و(نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[9]) ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[10] بدليل أن في مكان آخر ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾[11]) وذلك [لأن][12] الآيتين الواردتين في أمر واحد تُبَيِّنُ إحداهما بالأخرى، و(نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن

---

(1) انظر راي الكوفيين والقتبي في الهمع 2/ 358.
(2) التوبة: 114. وفي ّس ّ بإضافة: قيل.
(3) هود: 53.
(4) البقرة: 36.
(5) في المغني: أصدر.
(6) الكهف: 82.
(7) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة180 – أ.
(8) في ّس ّ الكوفيون والقتبي.
وانظر الهمع 2/ 359.
(9) المؤمنون: 40.
(10) النساء: 46، المائدة: 13.
(11) المائدة: 41.
(12) في ّس ّ أنْ.

طَبَقٍ﴾[1]، أي: حالة بعد حالة) وأبقى الرضي 'عن'[2] على معناها فقال: أي: طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبلـه[3]، (وقال) أي الراجز:

(وَمَنْهَـلٍ وَرَدْتُـهُ عَـنْ مَنْهَـلِ ....)[4]

[قال الجوهري][5]: المنهل المورد وهو عين مـاء تـرده الإبـل في المرعـى. وتسمى المنازل التي في المفاوز على طرق السفّار مناهل؛ لأن فيهـا مـاء[6]، وقيـل: يمكن أن يكون [المعنى][7] وردته صادراً عن منهل آخر[8].

و(السادس الظرفية) ـ قاله الكوفيون[9] ـ (كقوله:

(وآسِ سَرَاةَ الْحَـيِّ حَيْـثُ لَقِيتَهمُ   وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وانِياً[10])

---

(1) الانشقاق: 19.

(2) في 'س' بإضافة: هنا.

(3) شرح الكافية 6/ 73.

(4) بيت من مشطور الرجز وتمامه:

قَفْـرٍ بِـهِ الأَعْطَـانُ لَـمْ تُـسْهَلِ

وهو للعجاج منسوب له في الأزهية 280، شرح أبيات المغني 3/ 193، ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني 1/ 433، وبلا نسبة في المساعد 2/ 267، رصف المباني 358.

والشاهد فيه: مجيء 'عن' بمعنى 'بعد'.

(5) ساقط من 'س'.

(6) الصحاح (ن. هـ. ل) 2/ 1366.

(7) في 'س' معنى البيت.

(8) شرح الدماميني على المغني 1/ 295.

(9) انظر قول الكوفيين في الارتشاف 2/ 448، والهمع/ 359.

(10) البيت للأعشى في ديوانه 217، ومنسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 434، شرح أبيات المغني 3/ 298، وبلا نسبة في الجنى الداني 247، الهمع 2/ 359.

بيت من الطويل للأعشى ميمون، آس أمر من آساه بماله مؤاساة، أي: أنلهم من مالك واجعلهم فيه أسوة، والسراة جمع سري وهو عزيز [كما في الصحاح][1] واسم جمع كما في القاموس[2]، والحي القبيلة من العرب (الرباع: نجوم الحمالة) بفتح المهملة هي [ما تحمل][3] من ديةٍ [أو غرامة][4]، ونجومها أقساطها المؤجلة، وإنما سميت هي وأقساط الكتابة نجوماً بناء على عادة العرب في جعل الآجال في الديون طلوعَ النجمِ الفلانيّ، ([قيل: عن بمعنى في يتعلق بـوانياً][5] بدليل ﴿وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[6]، (والظاهر أن معنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر) فلا يُحْمَلُ أحد هما على الآخر لثبوت التنافي بينهما.

و(السابع مرادفة من نحو: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾[7] الشاهد في الأولى) يعني: بالنظر إلى الظاهر وعدم الحذف [وإلا فيجوز أن يتعلق بمحذوف][8]، أي: صادرة عن عباده وكذا يجوز الحال في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا﴾[9] [فإنه يجوز أن يقدر صادراً عنهم][10] (بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ ﴾[11] لم يكمل الآية

---

(1) ساقط من س.
وانظر الصحاح (س. ر. و) 2/ 1728.
(2) القاموس المحيط (س. ر. و) 4/ 389.
(3) ساقط من ظ.
(4) في س أو غيرها.
(5) في المغني قيل لأن وني لا يتعدى إلا بـفي.
وانظر الجنى الداني 248.
(6) طه: 42.
(7) الشورى: 25.
(8) في س فلا يرد ما قيل لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف.
(9) الأحقاف: 16.
(10) في س وإلا فيجوز أن يعلق بمحذوف ايضا، اي: صادراً عنهم.
(11) المائدة 27.

ليكون إشارة إلى باقيها المناسب لغرضه وهو ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ قيل: لأن غرضه بيان تعدي التقبل بـ"من"[1] وقيل: أراد الكل بذلك الجزء[2]، (﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[3]) من باب/ حذف العاطف[4]. 134/ب

و(الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[5]) قاله أبوعبيدة[6]، (والظاهر أنها على حقيقتها، وأنَّ المعنى: وما يصدر قوله عن [الهوى][7]) وجعله الرضي صفة لمصدر، أي: نطقاً صادراً عن الهوى[8].

و(التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك[9]، ومثَّلَهُ بـ"رميت عن القوس"؛ لأنهم يقولون أيضاً: "رميت بالقوس" حكاهما الفراء[10]، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية[11]؛ وحُكِيَ أيضاً "رميت

---

(1) انظر المنصف من الكلام 1/ 296.

(2) قاله ابن الوحى انظر مواهب الأديب ج/ 1 اللوحة 182- ب.

(3) البقرة: 127.

(4) في "س" بإضافة: وقد مر مثله في أول الكتاب.

(5) النجم: 3.

(6) قال الرضي: "قال أبوعبيدة في ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ أي: بالهوى..." شرح الكافية 6/ 74.

(7) في المغني هوىً.

(8) قال الرضي: "والجار والمجرور صفة للمصدر، أي: نطقاً صادراً عن الهوى" شرح الكافية 6/ 74.

(9) انظر شرح التسهيل 3/ 163.

(10) قال الفراء: "والعرب تجعل الباء في موضع "على" رميت على القوس، وبالقوس" معاني القرآن 1/ 386 وانظر الجنى الداني 246 – 247 .

(11) قال الحريري: كذالك يقولون: رميت بالقوس، والصواب أن يقال: رميت عن القوس أو على القوس..." درة الغواص 140.

- والحريري هو: أبومحمد القسم بن علي بن محمد الحريري البصري، كان إماماً في الفصاحة والبلاغة، وفارس النظم والنثر، قرأ على القصباني، وعلي بن فضّا المجاشعي، وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم، وروى عنه: القاضي أبو الفتح محمد بن احمد الميداني الواسطي وغيره، من تصانيفه: درة الغواص، ملحة الإعراب، شرح المقامات وغيرها، (ت 516 هـ).

انظر مرآة الجنان 3/ 163 – 168، البلغة 234 – 235، شذرات الذهب 4/ 50 – 53، الأعلام 5/ 177 -178.

على القوس) وفي القاموس رمي السهم عن القوس وعليها لا بها[1]، وفي شرح اللباب يجوز رميت بالقوسْ بالنظر إلى أنّ القوس آلة الرمي ومستعان بها، وعلى القوسْ بالنظر إلى يد الرامي التي اعتمدت على القوس[2]، وعن القوسْ بالنظر إلى السهم[3].

(العاشر أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة) كذا قيده ابن مالك[4]، [وفي البحر][5] أن عنْ في قوله تعالى: ﴿ يَسأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ ﴾[6] صلة بناء على أن المراد بالسؤال سؤال الاستعطاف لا سؤال الاستخبار إلا أن يقال بالعكس، (كقوله:

أتجْـزَعُ إن نَفْـسٌ أتاهَـا حِمَامُهَـا ... فَهَلاَّ الَّتِي عَن بَيْنِ جَنبَيْكَ تَدْفَعُ[7])

بيت من الطويل لزيد بن رزين يخاطب نفسه، الهمزة للاسفهام، والجزعْ قلة الصبر على المصائب، وإنْ بالكسر أو بالفتح على حدّ قوله:

---

(1) القاموس المحيط (ر. م. ي) 4/ 382.

(2) في سْ بإضافة: في الرمي.

(3) انظر قول شارح اللباب في المنصف من الكلام 1/ 296.

(4) قال ابن مالك: "وتزاد هي وعلى والباء عوضاً تسهيل الفوائد 148، وانظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 158.

(5) في سْ ويخالفها في البحر. وانظر البحر المحيط 4/ 456.

(6) الأنفال: 1.

(7) البيت لزيد بن رزين منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 436، وبلا نسبة في الجنى الداني 248، شرح التصريح 1/ 654، شرح الكافية 1/ 133، الارتشاف 3/ 318، الأشموني 2/ 408، الهمع 2/ 339، الخزانة 10/ 144.

والشاهد فيه: أن عنْ زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة.

- وزيد هو: ابن رزين بن الملوح أخو بني مر بن بكر بن عميرة بن علي بن جسر بن محارب، شاعر من الفرسان.

انظر المؤتلف والمختلف 250 .

أتغضبُ إنْ أذنا قُتيبةَ حُزَّتا ....

والحِمامُ بالكسر الموت، (قال ابن جني: أراد: فهلاَّ تدفع عن التي بين جنبيك) [أي][1]: عن نفسك، (فحذفت عنْ من أول الموصول، وزيدت بعده) والمعنى [لا معنى][2] لجزعك من إتيان ما قُدِّرَ من الموت لنفس غيرك مع أنك لا تقدر دفع ذلك عن نفسك التي بين جنبيك، فالأولي أن لا تجزع إلا لنفسك.

(الوجه الثاني) [من أوجه عنْ][3]: (أن تكون حرفا مصدريا وذلك أنَّ بني تميم يقولون في نحو: أعجبني أن تفعلَ: عن تفعلْ، قال ذو الرمة:

[اعَن][4] تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنزِلَةً ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[5])

بيت من البسيط [في القاموس خرقاءُ امرأة من بني البكاء شبَّب بها ذو الرمة][6]، والمراد بماء الصبابة الدمع، والإضافة لأدنى ملابسة، (يقال: ترسَّمتُ الدارَ، أي: تأملتها، وسَجَمَ الدمعُ سال، وسَجَمَتْهُ العينُ، [أي: قطر دمعها

---

(1) في س: يعني بها.

(2) ساقط من ظ.

(3) في س: من الأوجه الثلاثة لـعن.

(4) في ظ عن.

(5) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه 396، الجنى الداني 250، رصف المباني 26، شرح شواهد المغني 1/ 437، شرح أبيات المغني 3/ 306. والشاهد فيه: مجيء عنْ حرفاً مصدرياً على لغة تميم.
- وذو الرمة هو: أبو الحارث غيلان بن عقبة العدوي، من مضر، ذكره ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت 117 هـ).
انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 385 – 392، الخزانة 1/ 106، الأعلام 5/ 124.

(6) في س: قال الجوهري: صاحبة ذي الرمة وهي من بني عامر بن ربيعة، وعن الأصمعي سبب تشبيه بخرقاء أنه رأى في بعض أسفاره فإذا خرقاء خارجة من خبأ فنظر إليها فوقعت في قلبه.
وانظر القاموس المحيط (خ. ر. ق) 3/ 256.

وسال][1]) قليلا أو كثيراً، (وكذا يفعلون في أنْ المشدَّدة ؛ فيقولون: أشهد عنْ محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم).

الوجه (الثالث: أن تكون اسماً بمعنى ْجانب، وذلك [متعين][2] في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها ْمنْ [وهو كثير][3]) قال ابن قاسم: ذهب الفراء إلى أنها باقية على حرفيّتها، وزعم أن ْمنْ تدخل على حروف الجر كلها سوى ْمذْ واللام والباء[4]، (كقوله:

ولَقَــدْ أَرَانِــي للرِّمَــاحِ دَرِيئَــةً   مِـنْ عَـنْ يَمِينِـي مَـرَّةً وَأَمَـامِي[5])

بيت من الكامل/ للقطري الخارجي وقبله: 1/135

لا يَـرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَـى الإِحْجَـامِ   يَـوْمَ الْـوَغَى مُتَخَوِّفـاً لِحِمَـامِ

الواو للقسم، واللام جوابه، وأراني ْعلى صيغة المتكلم [مضارع][6] وقيل[7]: ماض فاعله ضمير يوم الوغى، ْالدريئة ْكالصحيفة ْحلقة يُتَعَلَّمُ عليها

---

(1) في المغني اسالته.

(2) في المغني يتعين.

(3) ساقط من ْس.

(4) النص في الجنى الداني ْوذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى ْعنْ إذا دخل عليها ْمنْ باقية على حرفيتها وزعموا أنْ ْمنْ تدخل على حروف الجر كلها سوى ْمذْ، واللام، والباء، وفي ْالجنى الداني 243.

(5) الرواية في المغني فلقد، وتارة ْبدل ْمرة.
والبيت لقطري بن الفجاءة منسوب له في شرح التصريح 1/ 660، شرح شواهد المغني 1/ 438، المتبع في شرح اللمع 1/ 374، المقاصد النحوية 3/ 150، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 8/ 40، أسرار العربية 255، أوضح المسالك 2/ 95، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 93.
والشاهد فيه: أنْ ْعنْ اسم بمعنى ْجانب.
- والقُطري هو: أبو نعامة قُطريّ بن الفجاءة، واسمه جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي كان خطيباً، فارساً، شاعراً، (ت 78 هـ).
انظر سمط اللآلي 1/ 590، الخزانة 10/ 163، الأعلام 5/ 200 - 201.

(6) ساقط من ْس.

(7) في ْس ْبإضافة: فعل.

الطعن، قال الأصمعي: وهي مهموزة، ومْنْ تتعلق بمقدر، أي: ولقد أظن نفسي مثل دريئة للرماح تأتيني من جانب يميني[1]، (ويحتمله عندي[2] ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ﴾[3] فتقدر معطوفة على مجرورْمن) وهو ْخلفهمْ (لا على ْمنْ ومجرورها) حتى يكون حرف جر والتقدير ولآتينهم من جانب أيمانهم ومن جانب شمائلهم (ومْنْ الداخلة على ْعنْ زائدة عند ابن مالك[4]؛ ولابتداء الغاية عند غيره) فالحمل على الزيادة إن أمكن أولى، وإليه أومأ بقوله: (قالوا فإذا قيل: ْقعدت عن يمينهْ فالمعنى في جانب يمينه) قدّر ْفيْ؛ لأن ْعنْ لما اضيف إلى اليمين الذي من الجهات أخذ حكمه (وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـْمنْ، وقلت: ْقعدت من عن يمينهْ (تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية) ولمّا كان ْمنْ لابتداء الغاية في المكان اتفاقاً لم تحمل هنا على البعضية بمعنى قعدت جانب يمينه.

(والثاني[5]: أن تدخل عليها ْعلىْ، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله:

على عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً ....)[6]

بيت من الطويل عجزه:

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 183- أ.

(2) في ْسْ بإضافة: أي: يحتمل كون ْعنْ اسماً بمعنى جانب، قوله تعالى.

(3) الأعراف: 17.

(4) قال ابن مالك: ْوإذا دخلت ْمنْ على ْقبل، وبعد، ولدن، وعنْ فهي زائدة ؛ لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحدْ شرح التسهيل 3/ 140.

(5) في ْسْ بإضافة: من المواضع الثلاثة التي يتعين فيها اسمية ْعنْ.

(6) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 243، المقاصد النحوية 3/ 306، شرح شواهد المغني 1/ 440، شرح أبيات المغني 3/ 312، الخزانة 10/ 159.

.... وَكَيْــفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِيــنُ قَطِيـعُ

السنحُ جمع سانحٌ وهو من الصيـد ما مرّ [من اليسار إلى اليمين، والبـارحُ بـالعكس][1]، والعـرب [تتفـاءل][2] بـالأول وتتـشاءم بالثـاني، وعلـىٰ تتعلـق [بـمررت][3]، وسنّحاً حال.

و(الثالث: أن يكون مجرورها وفـاعل مُتعلَّقِها ضميريـن لمسمىً واحـد، قـالـه الأخفش[4]، [وذلك][5] كقول امرئ القيس:

دَعْ عَنـكَ نَهْبـاً صِيحَ فِي حَجَرَاتِـهِ ....)[6]

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَلَكِنْ حَدِيثاً. مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ؟

النهبُ ما يغار عليه، والحَجَراتُ جمع حجـرة وهـي الناحيـة، والرواحـلُ الإبل، أي: اترك نهب المال واشتغل بأمر النسـاء التي في الرواحـل، ولكـن حدِّثني حديثاً عن الرواحل التي ذهبت بها، [والخطاب لراعيه دثار بن فقعس][7]، (وقول

---

(1) في نسْ من مياسرك والبارح عكسه.
(2) في نسْ تيمّن.
(3) تصويب من شرح أبيات المغني 3/ 313.
(4) انظر قول الأخفش في الهمع 2/ 357 – 358.
(5) إضافة من المغني.
(6) البيت لامرئ القيـس في ديوانـه 120، شـرح شـواهد المغـني 1/ 440، الهمـع 2/ 358، المقاصـد النحوية 3/ 307، شرح أبيات المغني 3/ 315، الخزانة 11/ 178، وبلا نسـبة في الجنى الداني 244.
والشاهد فيه: مجيء عنْ اسماً بكون مجرورها وفاعل تعلقها ضميرين لمسـمىً واحد.
(7) ما بين المعقوفين ذكر في نسْ متقدما بعد قول المصنف: كقول امرئ القيـس، وورد بلفظ: يخاطـب راعـي إبله دثار بن فقعس.وفي الخزانة لا ذكر للنسـاء والخطاب لجيره.

ابي نواس) بضم النون بلا همز حسن بن هـاني، [قيـل][1]: لا يستشهد بشعره ولكنه من علماء العربية وأعلم الشعراء مات سنة ست وتسعين ومائة[2]

(دَعْ عَنـكَ لَـوْمِي فَـإِنَّ اللَّـوْمَ إِغْـرَاءُ ....)[3]

صدر بيت من الطويل عجزه:

.... وداونـي بـالَّتِي كَانَـتْ هِـيَ الـدَّاءُ

اراد بها المدامة يشير إلى أنَّ داء الخمار ليس له دواء إلا شرب الخمر كما قال الأعشى:

وَكَـأْسٍ شَـرِبْـتُ عَلَـى لَـذَّةٍ وكَـأْسٍ تَـدَاوَيْتُ مِنْهَـا بِهَـا[4]

(وذلك) أي: وجه جعل الأخفش عن في البيتين اسماً (لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وقد تقدم/ الجواب) في[5] على 135/ب (عن هذا) [وهو أن يتخرج إما على التعليق بمحذوف أو على حذف مضاف][6]، أي: دع عن نفسك (ومما يدل على أنها ليست هنا) أي: في البيتين (اسماً [انها][7] لا يصحُّ حلول الجانب محلها).

---

(1) في س قال العيني.

(2) انظر الشعر والشعراء 577 – 596، الخزانة 1/ 347، شذرات الذهب 1/ 345 – 346، الأعلام 2/ 225.

(3) البيت لأبي نواس في ديوانه 27، الهمع 2/ 358، الخزانة 11/ 434، وبلا نسبة في لسان العرب(ش. ف. ع) 5/ 145.

والشاهد فيه: جعل عن في البيت اسماً بكون مجرورها وفاعل تعلقها ضمير لمسمى واحد.

(4) بيت من المتقارب للأعشى في ديوانه 24، الخزانة 11/ 434.

(5) في س بإضافة: بحث.

(6) في س أي: عن لزوم تعدي فعل المضمر المتصل إليه وهو إما تعليق الجار بمحذوف أو حذف المضاف.

(7) في المغني أنه.

[مبحث: عوض]

(عوضْ ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي) يعني: غالباً، وإلا فيرد للمضي كقوله:

فلَمْ أرَ عاماً عَوْضُ أكْثَرَ هَالِكاً   وَوَجْهَ غُلامٍ يُشْتَرَى وَغُلامَهْ[1]

وللإثبات كقوله:

ولولا دِفَاعِي عَنْ عِفَاقٍ وَمَشْهَدِي   هَوَتْ بِعَفَاقٍ عَوْضُ عَنْقَاءُ مُغْرِبُ[2]

[لكن][3] قال الرضي: وهو منفي معنىً لكونه في جواب لولا[4] (وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفْعَلُهُ عَوْضَ العائضين) أي: دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الأرض، فكأنَّ المعنى ما بقي في الدهر داهر، وكذا إذا أضيف إليه شيء كقوله:

وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ في   [خُضُمَّاتِي][5] وأوْصالي
لَطَاعَنْتُ صُدُورَ الخَيْـ   ـلِ طَعْناً لَيْسَ بالآلي[6]

---

(1) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 221، الارتشاف 2/ 248، المساعد 1/ 185، الهمع 2/ 157، شرح أبيات المغني 3/ 325، الخزانة 7/ 143، لسان العرب (ع، و، ض) 6/ 522.
والشاهد فيه: مجيء عوضْ للمضي بمعنى قطْ.

(2) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 4/ 171، الخزانة 2/ 205.
والشاهد فيه: عوضْ بمعنى قطْ دون أن يسبقها نفي.

(3) ساقط من س.

(4) شرح الكافية 4/ 172.

(5) كذا في المخطوط وفي الخزانة وغيرها حُظُبَّايَ

(6) بيتان من الهزج للفِنْد الزِّمَّانيّ، منسوب له في الخزانة 7/ 116، لسان العرب (ح. ظ ب) 2/ 499، الدرر 1/ 502، وبلا نسبة في الهمع 2/ 157. والشاهد فيه: أن عوضْ اضيف إليه فهو معرب.

(مبني إن لم يضف وبناؤه إما على الضم) لقطعه عن الإضافة لفظاً (كقبلُ، أو على الكسر) لانتفاء الساكنين (كأمسِ، أو على الفتح) كراهة اجتماع حرف العلة، [أو لخفته][1] (كأينَ وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض) أي: في قول الجاهلية الباطل، وفي القاموس: الزعم مثلثة: القول الحق، والباطل والكذب ضدٌّ[2] (واختلف في قول الأعشى) الباهلي الجاهلي:

(رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[3])

بيت من الطويل، رضيعي حال من الندى، والمحلق في قوله:

.... وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلِّقُ

تقدم في[4] الباء. واللبان بالكسر: لبن المرأة خاصةً][5]، وثدي أم نصب بتقدير: رضعا ثدي أم، [أو بتقدير: من وهو متعلق][6] برضيعي، أو على البدليّة من موضع لبان، المراد بأسحم داج الليل؛ لأنه زمن إيقاد النار للأضياف، أو للقسم والمراد به رماد تلك النار تحالفا به لعظم شأنه [عندهما][7]، وقيل: عنى به

---

(1) في س والعلة والضمة.

(2) القاموس المحيط 4/ 140.

(3) البيت للأعشى في ديوانه 120، الخصائص 1/ 276، شرح المفصل لابن يعيش 4/ 107، أمالي السهيلي 113، شرح شواهد المغني 1/ 303، شرح أبيات المغني 3/ 324، لسان العرب (ع، و، ض) 6/ 521 وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 401، الهمع 2/ 157.

(4) في س بإضافة: حرف.
وانظر مغني اللبيب 1/ 101.

(5) في س واللبان مصدر لابن، أي: شاركه في شرب اللبن.

(6) في س أو بتقدير من ثدي أم، والجار متعلق.

(7) في س عنده.

ظلمة الرحم المشار إليها بقوله تعالى: ﴿ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ﴾[1] والباء بمعنى في، أي: تحالفا في ظلمة الأحشاء قبل الولادة، وقيل[2]: زق الخمر، (فقيل: ظرف لنتفرق) والظاهر أنه مبني على القول بأن لا ليس لها الصدر، لا على القول بأن لها الصدر مطلقاً، [و إذا][3] وقعت في جواب القسم إلا أن يقال: إنَّ عَوْضُ لكثرة استعماله في القسم قد يقدم [علي][4] عامله قائماً مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترناً بحرف يمتنع عمله فيما قبله، (وقال ابن الكلبي) أبو المنذر هشام بن محمد الكوفي، توفي سنة أربع ومائتين[5]: (قسم وهو) أي: عوضُ (اسم صنم كان لبكر بن وائل[6] بدليل قوله:

حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السُّعَيرِ[7])

بيت من الوافر، أي: بدماء مائرات، من مار الدم إذا ماج، والأنصابُ جمع نُصُب/ بضمتين وقد يسكن ثانيه، وهو ما نصب ليعبد من دون الله تعالى 1/136 (السعير اسم لصنم كان لعنزة[8]) أبو حي من العرب. (انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت) يعني: الأول؛ إذ الثاني معرب، وقد يقال: إنه متَّجه؛ لأنه

---

(1) الزمر: 6.

(2) في س بإضافة: عني به.
وانظر شرح شواهد المغني 1/ 305.

(3) في س او إذا.

(4) ساقط من س.

(5) انظر نزهة الألباء 84، شذرات الذهب 2/ 13، مرآة الجنان 2/ 23، الأعلام 8/ 87 – 88.

(6) انظر قول ابن الكلبي في الخزانة 7/ 140.

(7) البيت لرشيد بن رميض العنزي منسوب له في الخزانة 7/ 140، لسان العرب (س. ع. ر) 4/ 586، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 442، شرح أبيات المغني 3/ 326.
والشاهد فيه: مجيء عوض اسم لصنم على رأي ابن الكلبي.

(8) في س بإضافة: بفتح المهملة وبالنون والزاي.

ظرف مقطوع عن الإضافة؛ على أن يكون معنى قوله: عوضُ قسم: إنه ساد مسدّ القسم، وقوله: وهو اسم صنم من قبيل الاستخدام.

[مبحث: عسى]

(عسى فعل) غير متصرف، بل لم يأت [منه][1] إلا الماضي لتضمنه معنى الحرف (مطلقا) سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لا، (لا حرف مطلقا خلافاً لابن السراج وثعلب[2]) وحكي عن الزجاج: إنه حرف لعدم تصرفه، وكونه بمعنى: لَعل، [قال الرضي: يدفع ذلك اتصال الضمير المرفوع به][3]، إلا أن يعتذر بما اعتذر أبوعلي في ليس[4]، (ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يَــا أَبَتَــا عَلَّــكَ أَوْ عَــسَاكَا[5] ....

هو لرؤبة وقبله:

تَقُــولُ بِنْتِــي قَــدْ أَنَــى أَنَاكَــا ....

---

(1) ساقط من "س".

(2) قال ابن قاسم: "ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمرو عن ثعلب، وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح..." الجنى الداني 461.

(3) في "س" ورده الرضي بأن اتصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك.
وانظر شرح الكافية 5/ 229.

(4) قال الرضي: "وزعم الزجاج أن "عسى" حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى "لعل"؛ واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر بما اعتذر به أبو علي في "ليس" شرح الكافية 4/ 229.

(5) الرجز لرؤبة منسوب له في الكتاب 2/ 375، شرح أبيات سيبويه 2/ 164، شرح المفصل لابن يعيش 7/ 123، شرح شواهد المغني 1/ 443، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 222، الجنى الداني 446، رصف المباني 29، شرح أبيات المغني 3/ 334.
والشاهد فيه: مجيء "عسى" فعلا اتصل به ضمير النصب.

أي: حان وقتك وأناك بفتح الهمزة وتخفيف النون، [والمعنى][1] أنها قالت قد جاء زمان سفرك علّك تجد رزقا، وفيه شواهد أخر دخول تنوين الترنم في عساكن، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا واستعمال عل بمعنى لعل (خلافا لسيبويه، حكاه السيرافي[2]، ومعناه الترجّي في المحبوب) قدمه لكثرة مجيئه له، ولأن تقديم ما في المحبوب محبوب (والإشفاق في المكروه) والمهروب (وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾)[3] عسى الأولى لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكراهة، والثانية لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة، وقيل: بالعكس نظراً إلى ما في نفس الأمر[4]، أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن ترجوه فهو خير لكم وما أحببتموه ينبغي [أن تشفقوا][5] منه فهو شر لكم.

(وتستعمل على أوجه: أحدها: أن يقال: عسى زيدٌ أن يقومْ واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها ـ وهو قول الجمهور[6]: أنه مثل: كان زيدٌ يقومْ، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات؛ وأجيب بامور أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي: عسى أمر زيدٌ القيامُ أو قبل الخبر، أي: عسى زيداً صاحبَ القيام) [قال الرضي: هذا تكلف؛ إذ لم يظهر المضاف][7] لا في الاسم ولا في الخبر(ومثله ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ﴾[8]، أي:

---

(1) في س: ومعنى البيت.

(2) قال ابن مالك: وقال السيرافي: وأما عساك وعساني ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيبويه وهو عسى حرف بمنزلة لعل... شرح التسهيل 1/ 398، وانظر الكتاب 2/ 375.

(3) البقرة: 216.

(4) انظر المنصف من الكلام 1/ 300.

(5) في س: أن تخافوا وتشفقوا.

(6) انظر قول الجمهور في شرح الرضي على الكافية 5/ 229 – 231.

(7) في س: عده الرضي تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف.
وانظر شرح الكافية 5/ 230.

(8) البقرة: 177.

ولكنّ صاحبَ البرِّ من آمن بالله، أو ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله) أراد بذكر المثل ذكر جزئي من الكليّ كما هو دأبهم في إثبات المطالب، فلا يرد ما قيل: إن التنظير بالآية ليس في موضعه؛ لأنها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة، وما نحن فيه كليٌ ينطبق على مالا ينحصر من الجزئيات[1]؛ (والثاني أنه من باب زيدٌ عدلٌ 136/ وصومٌ) يعني من[2] الإخبار بالمصدر/ عن اسم العين [للمبالغة][3]، 136/ب وقيل: تقدير المضاف، وقال الكوفيون: المصدر بمعنى اسم الفاعل[4]، وقال ابن عصفور: الصحيح أنَّ أنْ والفعل في موضع الخبر؛ لأن العرب لما نطقت به على الأصل نطقوا به اسم فاعل[5]، كقوله:

إنِّـــــي عَـــــسيتُ صَـــــائِماً

(ومثله ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِن دُونِ اللهِ ﴾[6] قيل: جعله من باب الإخبار بالمصدر [عن اسم العين][7] على وجه المبالغة لا يتأتى هنا لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى[8]، وفيه بحث [تقدم في بحث أنْ][9]..

(والثالث: أنّ أنْ زائدة لا مصدرية، وليس بشيء، لأنها قد نصبت) والزائدة لا تنصب[10] خلافاً للأخفش[11]، وقد مر الجواب عن قوله، (ولأنها لا

---

(1) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 300.
(2) في س بإضافة: باب.
(3) في س على وجه المبالغة.
(4) انظر قول الكوفيين في الجنى الداني 464.
(5) انظر المقرب 107، والجنى الداني 464.
(6) يونس: 37.
(7) ساقط من س.
(8) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 301.
(9) في س لجواز أن يرجع النفي إلى الأصل لا إلى القيد.
(10) في س بإضافة: عند الجمهور.
(11) انظر قول الأخفش في الجنى الداني 464، وشرح الدماميني 1/ 301.

نسقط إلا قليلاً) فإن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة "ما" في نحو: "وجه ما"، ولزومه مضطرد في موضع معيّن مع أي كلمة كانت بعيد، كما قال الرضى[1]، فلا برد ما قيل: للخصم أن يقول عليه: كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته[2].

(والقول الثاني: أنها فعلٌ متعد بمنزلة "قارب" معنىً وعملاً، أو قاصر بمنزلة "قرب من أن يفعل"، وحذف الجار توسعاً) [اعترض الرضي بأنه][3] لم يثبت في "عسى" معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالاً[4]؛ إذ هو طمع في حق غيره تعالى، (وهذا مذهب سيبويه[5] والمبرد[6].

والثالث: أنها فعلٌ قاصرٌ بمنزلة "قرب"، [وأنْ والفعل][7]: بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين[8]) قال الرضي: والذي أرى أن هذا وجه قريب[9]، (ويرده [أنه يكون حينئذ][10] بدلاً لازماً يتوقف عليه فائدة الكلام) [وأيضاً][11] أنه إبدال قبل تمام الكلام، ومجيء الفعل بغير "أنْ" (وليس هذا شأن البدل) وهذا يصلح [أن يكون][12] مانعاً من وقوعه لازماً، [فسقط ما قيل][13]: لهم أن يقولوا: أيُّ مانع يمنع من وقوع البدل لازماً في بعض الصور مع

---

(1) انظر شرح الكافية 5/ 230.
(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 301.
(3) في "س" وزينه بأنه.
(4) شرح الكافية 5/ 231.
(5) انظر الكتاب 3/ 157.
(6) قال المبرد: "وخبرها مصدر لأنها لمقاربته، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى أن ينطلق، وعسى أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقاربته" المقتضب 3/ 68.
(7) في المغني وأن يفعل.
(8) انظر قول الكوفيين في الجنى الداني 464، وشرح الكافية للرضي 5/ 131.
(9) المصدر السابق.
(10) في المغني أنه حينئذ يكون.
(11) في "س" ويرده أيضاً.
(12) ساقط من "س".
(13) في "س" فلا برد.

مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور "ربَّ" إذا كان ظاهراً والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود بالحكم[1].

(والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة [حمزة ـ رحمه الله ـ][2] ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾[3] بالخطاب) وقد مر التفصيل [في بحث أنْ][4]، (واختاره ابن مالك[5].

الاستعمال الثاني: أن تسند إلي أنْ والفعل) [كأنه تفنن][6] وإلا فمقابل الأول أن يقال: "عسى أن يقوم زيد"، (فتكون فعلاً تاماً هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبدا، ولكن سدَّت أنْ وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين[7]) الاسم والخبر، (كما في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[8]، إذ لم يقل أحد: إنَّ "حسب" خرجت في ذلك عن أصلها) قال الحلبي: أن يتركوا سدَّ مسدَّ مفعولي "حسب" عند الجمهور، ومسد/ أحدهما عند 137/أ الأخفش[9].

(الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: "عسى زيدٌ يقومُ"، و"عسى زيدٌ سيقومُ"، و"عسى زيدٌ قائماً

---

(1) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 301.

(2) إضافة من المغني.

(3) آل عمران: 178.

(4) في "س" في أن المصدرية.

(5) انظر شرح التسهيل 1/ 394.

(6) في "س" أراد التفنن.

(7) انظر شرح التسهيل 1/ 394.

(8) العنكبوت: 2.

(9) الدر المصون 5/ 357.

[والأول قليل][1]) قال الجوهري: ربما شبه "عسي" بـ"كـاد" واستعملوا الفعل بعده بغير أن[2]، (كقوله:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3])

بيت من الوافر لهدبة بن خشرم العذري، وقبله:

يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أَبِي نُمَيْرٍ ... فَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ

فَقُلْتُ لَهُ هَدَاكَ اللهُ مَهْلاً ... وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ

"يؤرقني" يسهرني، و"الاكتئاب" الحزن، و"اللب" العقل، و"الكرب" كـالضرب الحزن الشديد، و"أمسيت" دخلت في المساء، و"فيه" ظرف له، وقيل: بمعني: صرت، و"فيه" خبره[4]، ويُروَى بفتح التاء وضمها، فالضم للشاعر والفتح لابن عمه أبي نمير الذي كان معه في السجن حين [قاله][5]، و"يكون" خبر "عسى"، واسمها ضمير

---

(1) في "س" والاستعمال الأول من هذه الثلاثة قليل.

(2) الصحاح (ع. س. ى) 2/ 1762.

(3) البيت لهدبة بن خشرم منسوب له في الكتاب 3/ 159، شرح أبيات سيبويه 1/ 142، شرح التصريح 1/ 283، المقاصد النحوية 2/ 184، شرح شواهد المغني 1/ 443، الخزانة 9/ 328، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 7/ 117، الجنى الداني 462، أسرار العربية 128.

والشاهد فيه: مجيء المضارع المجرد من "أن" في موقع الخبر وهو "يكون".

- وهدبة هو: أبوعمير هُدْبَة بن خَشْرَم بن كرز العذري، شاعر فصيح مرتجل راوية، من بادية الحجاز،(ت 50 هـ). انظر معجم الشعراء 531 – 532، الشعر والشعراء 497 – 500، سمط اللآلي 1/ 249، الأعلام 8/ 78.

(4) قال السيوطي: "قال ابن يسعون: ويجوز أن يكون أمسيت بمعنى صرت، وفيه في موضع نصب على الخبر متعلقاً بمحذوف" شرح شواهد المغني 1/ 444.

(5) في "س" قال الشعر.

قال البغدادي: "قال ابن المستوفي: روى بفتح التاء وضمها من "أمسيت" والنحويون إنما يروونه بالضم، والفتح عندي أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن..." الخزانة 9/ 332.

الكرب، وخبرها جملة 'وراءه فرجٌ، ويجوز أن تكون تامة، وفرجٌ فاعله، ووراءه، أي: خلفه، أو قدّامه ظرف [له][(1)]، والفرجُ بالجيم: كشف الغم.

[والثالث: أقل][(2)] ولا يخفى وجه تقديمه على الثاني (كقوله) أي: قول الراجز:

(أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحاً دَائِماً لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِماً)[(3)]

[رجز لم يعرف راجزه؛ ولهذا قال أبوحيان: سقط الاحتجاج به، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها. العذلُ وزان العدل الملامة][(4)]، ومُلحاً اسم فاعل من الإلحاح، ولا تكثرنْ بنون التأكيد الخفيفة، (وقولهم في المثل 'عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً) [قالته: الزباء فصار مثلاً لكل ما يخاف أن يأتي منه شر][(5)]، والغوير تصغير الغار [والأبؤسُ الداهية كما في القاموس[(6)]، وقيل: جمع بؤس، وهو العذاب والشدة في الحرب][(7)]، (كلا

---

(1) في 'س' لها.

(2) في 'س' والاستعمال الثالث من الثلاثة أقل.

(3) رواية المغني: أكثرت في اللوم.

والرجز منسوب لرؤبة في المقاصد النحوية 2/ 161، وشرح شواهد المغني 1/ 444،شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 83، الخزانة 9/ 316، وبلا نسبة في الجنى الداني 463، شرح المفصل لابن يعيش 7/ 14، الارتشاف 2/ 120، شرح أبيات المغني 3/ 341.

والشاهد فيه: قوله 'صائماً فهو اسم مفرد جاء خبراً لـ'عسى'.

(4) في 'س' قيل: قائله: رؤبة، والعذلُ بفتح المهملة وسكون المعجمة الملامة. قال العيني: 'قد قيل إن قائله هو رؤبة بن العجاج، وقال أبوحيان: هذا بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به... قلت: لو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه...' المقاصد النحوية 2/ 161.

(5) في 'س' مثل مشهور لكل شيء يخاف أن يؤتى منه شر.

وانظر مجمع الأمثال للميداني 2/ 395.

(6) القاموس المحيط (ب. أ. س) 2/ 225.

(7) في 'س' والأبؤس جمع بؤس، وهو العذاب والشدة في الحرب كذا قيل، وفي القاموس الأبؤس الداهية ومنه 'عسى الغوير ابؤساً

قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر[1]، أي: يكون أبؤساً، وأكون صائماً؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي) هذا يقتضي أن يقدر المحذوف 'أنْ' مع الفعل، قال ابن قاسم: جمهور البصريين على أنَّ حذف 'أنْ' من خبر 'عسى' ضرورة[2] ([ولأن المرجو كونه صائماً، لا نفس الصائم][3] [والثاني][4] نادر جداً كقوله:

عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ   سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ[5])

بيت من الطويل لقسام بن رواحة إنما قال: 'من طيئ'، لأن القتال كان بين بطنين وهذه إشارة إلي الحالة الحاضرة، يعني: لعل البطن المغلوبة من طيئ في القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة، أو هذه الحرب، و'السين' قائمة مقام 'أنْ' لكونهما للاستقبال، و'الغلات' جمع غلة بضم المعجمة وهي حرارة العطش، و'الكلى' جمع كلية أو كلوة بضم الكاف.

---

(1) في 'من' بإضافة: قال الرضي: إنهما شاذان على تضمينهما معنى 'كان'.

(2) الجنى الداني 462.

(3) إضافة من المغني.

(4) في والاستعمال الثاني.

(5) البيت لقاسم بن رواحة منسوب له في معجم الشعراء 271، شرح شواهد المغني 1/ 445، شرح أبيات المغني 1/ 344، الخزانة 9/ 341، وبلا نسبة في الجنى الداني 460، شرح المفصل لابن يعيش 8/ 148، الهمع 1/ 418، شرح ديوان الحماسة للتبريزي 3/ 12.
والشاهد فيه: مجيء الفعل بعد 'عسى' مقروناً بالسين وهو نادر.
- وقسام هو: قسام أو قسامة بن رواحة السنبسي، شاعر جاهلي.
انظر معجم الشعراء 271، المؤتلف والمختلف 161، الخزانة 9/ 344.
طيئ هي: طيئ بن أدد قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية. انظر معجم قبائل العرب 2/ 689.

(وعسى[1] فيهن فعل ناقص) [محتاج][2] إلى خبر منصوب (بلا إشكال.

[والسادس][3]) من استعمالات "عسى" (أن يقال: عساي وعساك وعساه وهو قليل) لأن الأصل أن يتصل بها الضمير/ المرفوع، (وفيه[4] ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مجرى "لعل" في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت "لعل" مجراها في اقتران خبرها بـ"أنْ" قاله سيبويه[5]) [ويرجحه أن التجوز في الفعل والحرف أحسن من التجوز في الضمير، لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها][6].

(والثاني: أنها باقية على عملها عمل "كان" ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع) اسماً لـ"عسى"، و"أنْ" والفعل خبرها كما في "عسيت أن تفعل" (قاله الأخفش[7]، ويرده أمران: أحدهما: أنّ إنابة ضمير إنما [تثبت][8] في المنفصل، نحو: "ما أنا كانت ولا أنت كأنا) تمثيل لمجرد النيابة، وإلا فكلٌ مِن "أنت" و"أنا" ضمير مرفوع منفصل ناب عن المجرور، (وأما قوله:

[يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا[9])

---

(1) في "س" بإضافة: أي: في الاستعمالات الثلاثة.

(2) في "س" يحتاج.

(3) إضافة من المغني.

(4) في "س" بإضافة: مع قلته.

(5) انظر الكتاب 3/ 160.

(6) ما بين المعقوفين ورد في "س" متأخراً بعد قوله: قاله الأخفش، وورد بلفظ: "ورجح قول سيبويه بأن التجوز في الفعل والحرف أحسن من التجوز في الضمير ؛ لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها".

(7) قال الرضي: "وقال الأخفش: عسى باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة، اسماً لـ"عسى"، وقولك: أن تفعل، أو تفعل منصوب المحل خبراً لها كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل" شرح الكافية 3/ 191.

(8) في المغني ثبت.

(9) البيت لرجل من حمير منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 446، المقاصد النحوية 4/ 591، شرح أبيات المغني 3/ 347، الخزانة 4/ 428. والشاهد فيه: إبدال الكاف من التاء في "عصيكا".

بيت من مشطور السريع لرجل من حِمْيَر يخاطب عبد الله بن الزبير ﷺ

وبعده:

وطالمـــا عَنَّيْتَنَـــا إِلَيْكَـــا
لَنَـضْرِبَنْ بِسَـيْفِنَا قَفَيْكَـا][1]

عَنَّيْتَنَا أتعبتنا، وعصيكـا[2] عصيت (فالكاف بدل من التاء) جعل هذا البدل (بدلاً تصريفياً) على أنَّ بدلاً مفعول ثان لمحذوف، أو أبدلت هذه الكاف إبدالاً تصريفياً؛ على أنه مصدر محذوف الزوائد، أو اسم وضع موضعه [يعني: أن من شأنه أن يذكر في التصريف][3]، (لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك[4]) لعله اختار مذهب الأخفش لسلامته من حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير له، ([والثاني][5] أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا　　　تَشَكَّي فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا[6])

---

(1) في س أي: قول راجز من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير:
يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَمَا
وبعده:

وَطَالَمَـــا عَنَّيْتَنَـــا إِلَيْكَـــا
لَنَـضْرِبَنْ بِسَـيْفِنَا قَفَيْكَـا

(2) في س بإضافة: أراد.

(3) ساقط من س.

(4) انظر شرح التسهيل 1/ 397.

(5) في س والأمر الثاني.

(6) والبيت لصخر بن الجعد منسوب له في: شرح التصريح 1/ 298، عمدة الحافظ 1/ 252، الهمع 1/ 423، الدرر 1/ 302، المقاصد النحوية 2/ 278.
والشاهد فيه: أنّ خبر عسى قد ظهر مرفوعاً.

بيت من الطويل لصخر ابن الجعد [الخضري][1]، كأس اسم امرأة كان صخر مغرماً بها[2]، وتشكّى أصله تتشكى بتاءين، [والعيادة زيارة المريض][3] وعسى أجريت مجرى لعل، [وها][4] اسمها، ونار كأس بالرفع خبرها، ولو كان ضمير النصب مستعاراً لضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها، نعم لو كان نار كأس اسم عسى وها خبرها مثل:

.... إِنِّـــي عَـــسِيتُ صَـــائِماً[5]

[أو ها][6] نائب عن ضمير الرفع؛ على أنه اسم عسى ضمير الشان، والجملة خبرها لسقط الرد على الأخفش لكنه بعيد.

(والثالث) من المذاهب: (أنها باقية على إعمالها عمل كان، ولكن قُلِبَ الكلام، فجعل المخبر عنه [مخبراً][7] وبالعكس قاله المبرد[8] والفارسي[9] وردُّ باستلزامه في نحو قوله:

.... يَـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أوْ عَـــسَاكَا[10]

---

(1) ساقط من س، ثم أضاف: وقبله:

تذكر كأساً إذا سمعت حمامة بكت في ذرى نخل طوال جريدها.

(2) في س بإضافة: والذر جمع ذروة.

(3) ساقط من س.

(4) في س والضمير.

(5) سبق تخريجه.

(6) في س أو الضمير.

(7) في س خبراً.

(8) انظر المقتضب 3/ 72.

(9) انظر كتاب الشعر 2/ 496 – 498.

(10) سبق تخريجه.

الاقتصار على فعل ومنصوبه) [وهذا لا يرد على الجمهور][1] لجواز الاقتصار على الضمير الموضوع للنصب كما في قوله:

وَلِيَ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[2]

(ولهما أن [يجيبا][3] بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قُلِبَ، والمعنى بحاله) ونظير هذا المبنى للمفعول فإنه اقتصر فيه على الفعل والمفعول بدون ذكر الفاعل.

(السابع) من استعمالات "عسى"(عسى زيد قائمٌ حكاه ثعلب[4]، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر[5])، وأنكره الرضي بأن ضمير الشأن لا يضمر في "عسى"[6].

1/138 (تنبيه – إذا قيل/ "زيد عسى أن يقومُ" احتمل نقصان "عسى" على تقدير تحملها الضمير) فتؤنث وتثنى وتجمع، (وتمامها على تقدير خلوها منه) فحينئذ تقول: "عسى" في الجميع وهو الأفصح، قال تعالى: ﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ ﴾[7] (وإذا

---

(1) في "س" وهذا لا يرد على غيرهما.

(2) بيت من الوافر لعمران بن حطان منسوب له في الكتاب 2/ 375، الارتشاف 2/ 125، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 524، شرح المفصل لابن يعيش 3/ 120، المقاصد النحوية 2/ 229، الخزانة 5/ 337، وبلا نسبة في المقتضب 2/ 61، الجنى الداني 466، رصف المباني 249، الخصائص 2/ 267، شرح المفصل 3/ 10.

(3) في المغني: يجيبا.

(4) قال ابن عقيل: "فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف" شرح ابن عقيل 1/ 172.

(5) في "س" بإضافة: لعسى.

(6) انظر شرح الكافية 4/ 217- 218.

(7) الحجرات: 11.

قلت: عسى أن يقوم زيدٌ احتمل الوجهين) نقصان عسى وتمامها (أيضاً ولكن [يكون][1] الإضمار في يقومُ لا في عسى) فإن اعتبر يقومُ [خالياً من الضمير فزيدُ فاعل يقوم][2]، وعسى تامة مسندة إلى أن يقوم، [وإلا فعسى][3] ناقصة، و زيدُ اسمها وأن يقومُ خبرها، هذا على قول من أجاز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير المبتدأ مثل زيد قامَ عند دخول الفعل الناسخ، وصححه ابن عصفور[4] [لا على قول من منع ذلك][5] كما منع في باب المبتدأ فلا يجيز نحو: كان يقوم زيدٌ، كذا قيل[6]، وفيه نظر؛ لأن أن يقومُ فيما نحن فيه ليس بجملة (اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيداً) والرابط عمل الفعل الأول في محل الثاني [مثل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[7]][8]، والاستثناء مفرغ من الظرف مثل: قرأت إلا يوم كذا والتقدير: ولكن يكون الإضمار في يقوم، لا في [عسى][9] كل وقت إلا أن تقدر، واللهمَ معترض والميم [فيه][10] عوض من يا[11]، وقيل: أصله يا الله أمّنا بخَيْرٍ فخفف بحذف [يا][12]، ومتعلقات الفعل وهمزته، وتستعمل لمحض النداء مثل: اللهم ارحمنا، ولتمكين الجواب في نفس

---

(1) إضافة من المغني.

(2) في س خالياً من الضمير كان زيد فاعله.

(3) في س وإلا كانت عسى.

(4) انظر شرح جمل الزجاجي 1/ 376.

(5) في س ومنتهم من منع ذلك.

(6) شرح الدماميني على المغني 1/ 304، وانظر المنصف من الكلام 1/ 304 – 305.

(7) الجن: 4.

(8) ساقط من س.

(9) ساقط من س.

(10) ساقط من س.

(11) في س بإضافة: ولذلك لا يجتمعان.

(12) في س حرف النداء.

قال صاحب الإنصاف: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه يا اللهُ أمّنا بخير إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 341، وانظر الهمع 2/ 48.

السامع كقولك: اللهم لا جواب لمن قال: أقام زيد؟، وللدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا إذا لم تدعني والمراد هنا هو [الثالث][1]، إذ لاشك في ندرة المستثنى؛ لأن التنازع خلاف الأصل (فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني؛ فإذا قلت عسى أن يضرب زيد عمراً) تعين كون عسى (تامة مسندة إلى أن يضرب (فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين [صلة][2] أن ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد؛ ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[3])، [هذا][4] إذا كان مقاماً معمولاً ليبعثك [إلا إذا كان مصدراً لمحذوف، أي: فيقوم مقاماً، فلا!][5].

(1) في س الأخير.
(2) ساقط من س.
(3) الإسراء: 79.
(4) في س يعني.
(5) في س وأما إذا كان مصدراً لمحذوف، اي: فيقوم مقاما فلا.

[مبحث: عل]

(علْ بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين؛ أحدهما: استعماله مجروراً بـمنْ؛ والثاني: استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذته من عَلِ السطحْ كما يقال: من عَلْوِ) بسكون اللام مع ضم العين، أو كسرها نقيض السفل، (ومن فوقه، وقد وَهِمَ [في هذا][1]) أي: في استعماله غير مضاف (جماعة منهم الجوهري) حيث قال: يقال: أتيت من علِ الدار بكسر اللام، أي: من عالي الدار[2]، (وابن مالك[3]، وأما قوله:

يَـــارُبَّ يَـــوْمٍ لِـــيَ لاَ أُظَلَّلُـــهُ　　أُرْمَضُ مِن تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ[4])

بيت لأبي المجنجل، وقيل: لأبي ثروان، ليْ صفة يوم، وكذا لا أُظَلَّلُهُ على بناء المفعول، أي: لا/ أُظَلَّلَ فيه فحذف الجار توسعاً، وأرمضْ على صيغة 138/ب المجهول من رمضت قدمه إذا أحرقت من شدة الرمضاء، وكذا أضحىْ من

(1) في س: الحوفي هذا.

(2) انظر الصحاح (ع. ل. ا) 2/ 1768.

(3) قال ابن مالك في الألفية:

واضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً إنْ عَدِمْتَ مَا　　لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أوَّلُ　　وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

قال ابن عقيل: أما الحالة التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فإنها تبنى حينئذ على الضم...' 2/ 68 - 70، وانظر المقاصد والمسالك 2/ 817.

(4) الرجز منسوب لأبي المجنجل في شرح شواهد المغني 1/ 448، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 44/ 545، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 4/ 87، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 245، شرح الأشموني 2/ 245، الهمع 2/ 123، الخزانة 2/ 397.

والشاهد فيه: لحوق هاء السكت لـعلْ وهي مبنية على الضم وهو شاذ.

ضحيت للشمس ضحاً إذا برزت، وقيل: هما على بناء المعلوم من رمض اليوم إذا اشتد حره، ومن ضَحِيَ بكسر الحاء، أي: برز للشمس، ومن عَلُهْ بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء، قال أبوعلي: الهاء مشكلة لأنها إن كانت ضميراً وجب جره لأن الظرف لا يبني في حال الإضافة أو هاء السكت فلا تدخل فيما يبنى على حركة لاتدوم، وقال ابن الخشاب[1]: بدل من الواو والأصل علْو كما أبدلت الواو هاء في مسانهة؛ لأن لام سنة واو، لقولهم سنوات [ذكره السيوطي][2].

(فالهاء للسكت، بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً) لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة التي ظهورها يمنع البناء وسقط ما قيل بل له وجه وهو إضافته للمبنى كما مر في سُواك[3]، [وأجيب بأنّ الإضافة][4] إلى المبنى علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم.

(ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيها له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصيبه الرمضاء) وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس (من تحته وحر الشمس من فوقه) هنا يشعر بأن أرمض وأضحى على بناء المفعول كما مر، وقيل[5]: بيان لحاصل

---

(1) في س بإضافة: الهاء.

(2) ساقط من س.

وانظر شرح شواهد المغني 1/ 448 – 449، شرح أبيات المغني 3/ 354.

- وابن الخشاب هو: أبومحمد عبدالله، أخذ عن ابي السعادات، وابن الجواليقي، وعلي بن الحسن الربعي وغيرهم، وأخذ عنه أبوسعيد السمعاني، وأبو أحمد بن سكينة وغيرهما، من تصانيفه: شرح مقدمة بن هبيرة، المرتجل في شرح الجمل للزجاجي، الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح وغيرها، (ت 567 هـ). انظر مرآة الجنان 3/ 287، بغية الوعاة 2/ 29 – 31، شذرات الذهب 4/ 220 – 222، الأعلام 4/ 67.

(3) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 305.

(4) في س ولا حاجة إلى ما قيل إن الإضافة.

وانظر المنصف من الكلام 1/ 305.

(5) في س بإضافة: إنه.

المعنى، فإن اشتداد الحر من أسفل [مسبب](1) عن إصابة الرمضاء له، والبروز للشمس سبب لحر الشمس من فوقه(2).

(ومثله قول الآخر يصف فرساً:

أَقَبُّ مِن تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ ....(3))

[رجز لأبي النجم العجلي](4)، أي: هو ضامر البطن من القبب وهو دقة الخصر وعريضٌ خبر ثان لـ"هو" محذوفاً، والشاهد في "مِن عَلُ" حيث جاء مبنياً على الضم.

(ومتى أريد به النكرة كان معرباً كقوله:

.........................) كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ(5))

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

---

(1) في "س" متسبب.

(2) المنصف من الكلام 1/ 305.

(3) صدر بيت من الرجز عجزه:

مُعَاوِدُ كَرَّةٍ أدبرَ أقبلِ

هو لأبي النجم العجلي، منسوب له في الكتاب 3/ 290، الأزهية 22، شرح شواهد المغني 1/ 449، المقاصد النحوية 3/ 448، شرح أبيات المغني 3/ 362، الخزانة 2/ 397.

(4) ما بين المعقوفين ذكر في "س" متقدماً بعد قول المصنف: "ومثله قول الآخر" وورد بلفظ: وهو أبو النجم العجلي الراجز.

(5) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 111، في الكتاب 4/ 228، شرح التصريح 1/ 725، شرح المفصل لابن يعيش 4/ 86، شرح شواهد المغني 1/ 451، شرح أبيات المغني 3/ 373، الخزانة 2/ 397.

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقْبِـــلٍ مُـــدْبِرٍ مَعــاً

[وقبله:

وَقَـدْ أغْتَـدِي وَالطَّيْـرُ فِـي وُكُنَاتِهَـا بِمُنجَـرِدٍ قَيْـدَ الأَوَابِـدِ هَيْكَـلِ

أغتدي: أبكر، والوكنات: الأعشاش، والمنجرد: فرس قصير الشعر، والهيكل: الضخم][1] [مكرّ بكسر الميم وكذا مفرّ صفتان لمنجرد، أي: يصلح للكر والفرار][2] مقبل في مباشرة [الحرب][3] مدبر في التنحي عن الموت، والجلمود[4] الحجر العظيم، وحطه: أنزله من فوق إلى تحت، يقول هذا الفرس معتاد للحرب صالح لجميع أحوالها من طلب وهرب وكر وفر، وهذه الصفات فيه معاً، أي: جميعاً بمعنى أنها مجتمعة في قوته لا في فعله [دفعه][5] لما بينهما من التضاد.

(إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود الحط من مكان ما عال، لا من علو مخصوص).

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) مكر بكسر الميم، أي: يصلح للكر وهو الإقدام، ومكر بالكسر أيضاً، أي: يصلح للفرار.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بإضافة: كعصفور.

(5) في (س) في حالة واحدة.

بحث: علّ]

(علّ بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة) الظرف حال من المبتدأ، أو صفة له: (لغة في لعلّ وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) وهم البصرية[1] نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلاعب بها فإن في لعلّ إحدى عشرة لغة/ ذكرها 1/139 الرضي[2]، وقال الكوفية: إنها أصلية؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة[3] (قال:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[4])

بيت من الخفيف، وقيل: من المنسرح[5] للأضبط ابن قريع [السعدي][6] من شعراء الدولة الأموية، وقيل[7]: قبل الإسلام [بدهر طويل][8]، وكنى بالركوع عن انحطاط الحال، [وقبله][9]:

---

(1) صاحب الإنصاف: وذهب البصريون إلى أنها زائدة..... فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها زائدة لأنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام. الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 218 – 219، وانظر الجنى الداني 579.

(2) انظر شرح الكافية 6/ 136.

(3) انظر قول الكوفيين في الإنصاف 1/ 218، والجنى الداني 579.

(4) البيت للأضبط بن قريع منسوب له في شرح التصريح 2/ 299، المقاصد النحوية 4/ 334، شرح شواهد المغني 1/ 453، شرح أبيات المغني 3/ 379، الخزانة 11/ 450، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 221، رصف المباني 249، شرح المفصل لابن يعيش 9/ 43، شرح الأشموني 2/ 504.
وانظر ترجمة الأضبط في الشعر والشعراء 269، سمط اللآلي 1/ 326، الخزانة 11/ 455، الأعلام 1/ 334.

(5) وهو الصحيح بدليل الأبيات التي قبله والتي بعده.

(6) ساقط من س.

(7) في بإضافة: وهو جاهلي قديم.

(8) في س بنحو خمسمائة سنة.
وانظر شرح شواهد المغني 1/ 454.

(9) في س وقبل البيت.

لِكُـلِّ ضِـيقٍ مِـنَ الأمُـورِ سَـعَةْ وَالْمَـسَا وَالـصُّبْحُ لاَ بَقَـاءَ مَعَـهْ

وبعـده:

[وَاقْبَـلْ مِـنَ الـدَّهْرِ مَـا أتَـاكَ بِـهِ مَـن قَـرَّ عَيْنـاً بِعَيْـشِهِ نَفَعَـهْ][1]

وبعـده:

قَـدْ يَجْمَـعُ الْمَـالَ غَيْـرُ آكِلِـهِ وَيَأكُـلُ الْمَـالَ غَيْـرُ مَـن جَمَعَـهْ

(وهما) أي: لعل وعلّ (بمنزلة "عسى" في المعنى وبمنزلة "أنّ" المشددة في العمل) نصب الاسم ورفع الخبر، (و"عقيل") كزبير[2] قبيلة، (تخفض بهما)[3] وتعدهما من حروف الجر، (وتجيز في لامهما الفتح تخفيفاً والكسر على أصل التقاء الساكنين) إذ الأصل في البناء السكون، (ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين[4] تمسكاً بقراءة حفص) رواية عن عاصم (﴿لَعَلِّـيَ أَبْلُـغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[5] بالنصب[6]) [وهو][7] عند البصريين منصوب

---

[1] ما بين المعقوفين لم يذكر في "س"، وذكر بدله:

[2] في "س" بإضافة: اسم.

قال السيوطي: "العقيلي مصغراً منسوب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قلت: وإلى عقيل قرية بحوران انتهى" لب الألباب في تحرير الأنساب.

[3] في "س" بإضافة: أي: بـ"لعل" و"علّ"

[4] قال أبوحيان: "وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنعه البصريون واحتج الكوفيون بهذه القراءة وبقراءة عاصم فتنفعه الذكرى" البحر المحيط 7/ 465 – 466.

[5] غافر: 36 – 37.

[6] قال أبو عمر الداني: حفص "فأطلع" بنصب العين والباقون برفعها" التيسير 147، وانظر الإقناع 321.

[7] في "س" وهذا.

بإضمار أنْ بعد الفاء في[1] جواب قوله: ﴿ ابْنِ لِـ ﴾[2]، وقال أبوحيان[3]: بالعطف على التوهم؛ لأن خبر لعلْ يُصَدَّرُ كثيراً بأَنْ (وقوله:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا يُـدِلْنَنَا اللَّمَّـةَ مِـن لَمَّاتِهَـا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِن زَفَرَاتِهَا[4])

[رجز لم يعرف راجزه][5]، الصروفُ الحوادث جمع صرف بالفتح، والدولةُ بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب، [وقيل الأول في الحرب والثاني في المال][6]، ويُدلننا جمع مؤنث من أدالنا الله من عدونا إدالة وهي الغلبة، واللمة[7] الشدة، والزفراتُ جمع زفرة وهي إدخال النفس بشدة، وسكنت الفاء للضرورة، (وسيأتي البحث في ذلك) [يأتي في أقسام العطف][8] (وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بعد لعلْ عند سقوط الفاء[9]، وأنشد:

---

(1) انظر قول البصريين في الدر المصون 6/ 42.

(2) غافر: 36.

(3) في سْ بإضافة: منصوب. وانظر البحر المحيط 7/ 466.

(4) الأبيات بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 454، الخصائص 1/ 320، الإنصاف 1/ 220، شرح المفصل لابن يعيش 5/ 29، الجنى الداني 584، شرح أبيات المغني 3/ 384، معاني القرآن للفراء 3/ 235.
والشاهد في الأبيات: أنه يجوز نصب جواب لعلْ بعد الفاء عند الكوفيين، وقد نصب الفعل هنا فتستريح.

(5) في سْ هذا رجز أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد.

(6) في سْ وقيل: في المال بالضم، وفي الحرب بالفتح.
وانظر شرح الدماميني على المغني 1/ 306.

(7) في سْ بإضافة: بالفتح وتشديد الميم الشدّة. ن

(8) في سْ في الباب الرابع في أقسام العطف.
وانظر مغني اللبيب 2/ 479.

(9) انظر شرح عمدة الحافظ 1/ 347.

لَعَلْ الْتِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بِكَ مِن بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ[1]

بيت من الطويل منك صفة "التفاتاً"، و"نحوي" ظرفه، و"مقدر" خبر "لعل"، و"يمل" مضارع مال، و"من بعد" يتعلق به، و"القساوة" غلظة القلب، "الرحم" كالرحم بالفتح رقة القلب ([وهو غريب][2]).

[1] البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 454، شرح أبيات المغني 3/ 388، شرح عمدة الحافظ 1/ 347.
والشاهد فيه: قوله: "يمل" فجزم الفعل بعد "لعل" عند سقوط الفاء.

[2] إضافة من المغني.

[مبحث: عند]

(عند) بالصرف وتركه مبتدأ خبره (اسم للحضور الحسي، نحو: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِراً عِندَهُ ﴾[1]) فإن استقرار عرش بلقيس في مكان حضور سليمان عليه الصلاة والسلام [مشاهد][2] بالبصر (والمعنوي، نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾[3] وللقرب كذلك)، أي: الحسي والمعنوي، مثل الأولى (نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾[4]) ومثال الثاني (نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾[5]) فإن المراد علو القدر ورفعته؛ لأن القرب الحسي مستحيل على الله تعالى، لتنزهه عن المكان، (وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً) غير متمكن فلا يقال عندك واسع، (أو مجرورة بـمن) وحدها (وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن) والظروف التي تدخل عليها مِنْ ـ لكونها أم الباب ـ خمسة [جمعها قوله:][6]/ 139/ب

مِنَ الظُّرُوفِ خَمْسَةٌ قَدْ خُصِّصَتْ ... بِمِـــنْ وَلَـــمْ يَجُرَّهَـــا سِـــوَاهَا
عِنْـدَ وَمَـعْ قَبْـلُ وَبَعْـدُ وَلَـدُنْ ... شَـرْحُ الإِمَـامُ اللَّـوْرَقِي حَوَاهَـا

(وقول بعض المولدين) المولد اسم مفعول من التوليد[7] العربي غير المحض:

---

(1) النمل: 40.
(2) في س: شاهداً.
(3) النمل: 40.
(4) النجم: 14 – 15.
(5) ص: 47.
(6) في س: نظمها السيوطي. وانظر الأشباه والنظائر 3/ 363.
(7) في س بإضافة: هو.

(كُـــلُّ عِنْـــدٍ لَـــكَ عِنْـــدِي لاَ يُـــسَاوِي نِـــصْفَ عِنْـــدٍ[1]

قال الحريري) أبو القاسم على بن محمد البصري صاحب المقامات تـوفي سنة ست عشرة وخمسمائة [بالبصرة][2] نسب إلى الحرير لعمله أو لبيعه: (لحن)[3] [خبر لـ"هو" محذوفاً والجملة مقـول قـال وهـو خبـر لقـول بعـض المولـدين][4] (وليس كذلك؛ بل كل كلمة ذكرت) على بنـاء المفعـول أو الخطـاب لغـير معيّن وكذا تنصرف وتعرب وتحكى، ([يراد][5] بها لفظها فـسائغ أن تتـصرف تـصرف الأسماء) وإن كان ذلك [اللفظ مما لا يتصرف كما صرف العامة لفـظ "عنـد" بجـره بغير "من"][6] (وأن تعرب ويحكى أصلها) وتـأتي بهـا علـى مـا هـي عليـه قـال الرضي: فالأكثر الحكاية[7]. قال الحريري[8]: ولا يقع "عند" في تصاريف الكـلام إلا مجروراً بـ"من"، فأما قول الشاعر: كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْـدِي البيـت؛ فإنـه مـن ضـرورات الشعر[9] وفي المقامة الرابعة والعشرين: ولا يجره غير "مـن" خاصـة، وقـول العامـة: "ذهبت إلى عنده لحن"[10] تأمل.

---

[1] بيت من مجزوء بلا نسبة في درة الغواص 28، شرح أبيات المغني 3/ 389.

[2] ساقط من "س".

[3] شرح ملحة الإعراب 208.

[4] في "س" خبر مبتدأ محذوف عائد إلى المبتدأ الأول وهو قول بعض النحوي خبر جملة "قال".

[5] في "س" والمغني مراداً.

[6] في "س" لا ينصرف كلفظ "عند" في كلام العامة فإنه صرفه بجره بغير "من".

[7] شرح الكافية 4/ 200.

[8] في "س" بإضافة في الدرة.

[9] في "س": كما أجرى بعضهم "ليت" و"سوف" مجرى الأسماء المتمكنة فأعربَهَا في قوله:

لَيْـتَ شِـعْرِي وَأَيْـنَ مِنِّـي لَيْـتُ إِنَّ لَيْتـاً وَإِنَّ سَـوْفاً عَنَـاءُ

[10] قال الحريري: "وأما المنصوب على الظرف الذي لا يخفضه سوى حرف فهو "عند" إذ لا يجره غير "من" خاصة، وقول العامة: "ذهبت إلى عنده لحن" مقامات الحريري 246.

(تنبيهان – الأول: قولنا: "عند اسم للحضور" موافق لعبارة ابن مالك[1] والصواب اسم لمكان الحضور؛ [لأنها][2] ظرف لا مصدر) لعله أراد بالصواب مالا يحتاج إلى الحذف لا [عدم] [3] الخطأ، وإلا فلِمَ يوافقه؟، (وتأتي أيضاً لزمانه) [أي: لزمان الحضور][4]، (نحو: ﴿الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى﴾[5] وجئتك عند طلوع الشمس) فإنّ "عند" فيهما اسم لزمان الصدمة والطلوع، وهما مصدران.

([الثاني][6]: تعاقب "عند" كلمتان: لدى مطلقاً، نحو:﴿ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾[7] ﴿لَدَى الْبَابِ ﴾[8]، ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾[9]، ولَدنْ إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: جئت لدنه، وقد اجتمعا) أي: لَدن، وعند (في قوله تعالى: ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً ﴾[10]، ولو جيء بـ"عند" فيهما أو بـ"لَدن" لصح، ولكن ترك دفعاً للتكرار وإنما حَسُنَ تكرار "لَدى" في ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ لتباعد ما بينهما، ولا تصلح "لَدن" هنا) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾؛ (لأنه ليس محل ابتداء) قال الرضي: "لَدى" بمعنى "لَدن" إلا أن "لَدن" يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها "من" ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة، فهي بمعنى: من عند، وأما "لَدى" فهو بمعنى: "عند"

---

(1) قال ابن مالك: "وعند للحضور أو القرب حساً أو معنىً، وربما فتحت عينها أو ضمت" تسهيل الفوائد 97.
(2) في المغني فإنها.
(3) ساقط من "س".
(4) في "س" أي: تأتي كلمة "عند" لزمان الحضور كما تأتي لمكانه.
(5) الحديث أخرجه مسلم انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى 6/ 190 وفي الحديث روايات أخر.
(6) في "س" التنبيه الثاني.
(7) غافر: 18.
(8) يوسف: 25.
(9) آل عمران: 44.
(10) الكهف: 65.

ولا يلزمه معنى الابتداء[1]، (ويفترقن) أي: كل واحدة من الكلمات الثلاث عن الأخرى (من وجه ثان، وهو أنّ لَدنْ لا تكون إلا فضلة) هذا رأي الجمهور فلا ينتقض بنحو: "عُلِمَ من لدن زيدٌ على بناء المفعول؛ فإن نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل لا تجوز عندهم خلافاً للأخفش[2] (بخلافهما) أي: بخلاف "عند، ولدىٰ فإنهما قد تقعان عمدة خبراً عن المبتدأ/ (بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ﴾[3]، ﴿وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾[4]. 1/140

(و) يفترقن من وجه (ثالث وهو أن جرها) أي: جر لَدنْ (بمِنْ أكثر من نصبها؛ حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبة) [وقد مر أنّ الرضي قال: بلزوم "مِنْ لفظاً أو تقديراً][5]، (وجر "عندْ كثير وجر لَدىٰ ممتنع.

[ورابع][6] وهو أنهما) أي: "عند ولدىٰ (معربان) أما "عندْ فلا نزاع [فيه][7]، وأما لدى فقد ذهب ابن الحاجب إلى بنائها[8]، قال الرضي: فلا دليل عليه[9] (وهي مبنية في لغة الأكثرين) ومعربة في لغة قيس، قال الحلبي: اللغتان من الإعراب والبناء [تختصان][10] بـلَدنْ بفتح اللام وضم الدال آخرها نون، وأما في بقية لغاتها فهي مبنية عند جميع العرب، [قال ابن الحاجب][11]: إنما بنيت لَدنْ

---

(1) شرح الكافية 4/ 166.
(2) انظر رأي الجمهور والأخفش في شرح الدماميني على المغني 1/ 308.
(3) المؤمنون: 62.
(4) ق: 4.
(5) في "س" وحتى ذهب الرضي إلى لزوم "مِنْ لفظاً أو تقديراً.
(6) في "س" ومن وجه رابع.
(7) في "س" في إعرابها.
(8) قال ابن الحاجب عند ذكر الأسماء المبنية: "ومنها لدا ولدن..." الكافية بشرح الرضي 4/ 164، وانظر الأمالي 2/ 889.
(9) شرح الكافية 4/ 167.
(10) في "س" تختصان.
(11) ما بين المعقوفين ذكر في "س" متأخراً بعد قوله الحروف.

لأن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف[1]، وفيه أنه يلزم تفريع بناء الأصل على ما يحصل بالتصرف فيه، وقال الرضي: فالوجه فيه أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف [لكونه][2] لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهته الحرف. ([و) من وجه][3] (خامس، وهو أنها قد تضاف [إلى الجملة][4] كقوله:

.... لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[5]

عجز بيت من الطويل للقطامي صدره:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ

الصريع المصروع، وغوان جمع غانية وهى التى غنيت [بجمالها][6] عن الزينة[7]، وراقهن ورقنه أعجبهن وأعجبنه، وحتى غاية لهما على التنازع،

---

(1) قال ابن الحاجب: إنما بنيت لدن مع الإضافة... لأن من جملة لغات لدن: لدْ وهي موضوعة وضع فبنيت كما بنيت مذ الاسمية الأمالي 2/ 289
قال الرضي في شرح الكافية: قال المصنف: الوجه في بناء لدن وأخواته أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها... شرح الكافية 4/ 166.

(2) في س وبكونه.

(3) في س ويفترقن من وجه.

(4) في المغني للجملة.

(5) البيت للقطامي منسوب له في أمالي ابن الشجري 1/ 223، الارتشاف 2/ 266، شرح شواهد المغني 1/ 455، شرح التصريح 1/ 712، شرح أبيات المغني 3/ 391، الخزانة 7/ 86.
- والقطامي هو: أبو سعيد عُمَير بن شُيَيم بن عمرو بن عبّاد التغلبي، المعروف بالقطامي، شاعر فحل، ذكره ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت 130 هـ).
انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 522 - 524، الخزانة 2/ 370، الأعلام 5/ 88 - 89.

(6) في س بحسنها.

(7) في س بإضافة: وقيل أو بزوجها.

[والذوائبْ جمع ذائبة من الشعر، والأصل ذآئب لكنهم استثقلوا وقوع ألف الجمع بين همزتين فأبدلت الأولى واواً][1]، ومنع ابن الدهان إضافة لَدنْ إلى الجملة [وقدر مع الفعل أنْ][2]، [قال ابن عقيل: ويبطل قوله: إضافتها إلى الاسمية كقوله][3]:

وَتَـذْكُرُ نُعْمَـاهُ لَـدُنْ أنـتَ يَـافِعُ ....[4].

(و) من وجه (سادس، وهو أنها قد لا تضاف) بل تكون عاملة فيما بعدها (وذلك أنهم حكوا في غُدوةْ الواقعة بعدها) [كقوله][5]:

فَمَـازَالَ مُهْـرِي مَزْجَـرَ الْكَلْـبِ مِـنْهُمُ ... لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ[6]

---

(1) في نسْ والذوائب الصغائر من الشعر جمع ذؤابة بضم المعجمة وفتح الهمزة، وإنما قلبوا الهمزة في الجمع واواً كراهة وقوع الألف بين الهمزتين.

(2) في نسْ وقدر أنْ في البيت.

(3) في نسْ وردّ ابن عقيل بإضافتها إلى الاسمية في قولهْ. وانظر المساعد 1/ 533.

(4) في نسْ ذكر البيت كاملاً وعجزه:

إلَـى أنـتَ ذا فَـوْدَيْنِ أبْـيَضُ كَالنَّـسْرِ

والبيت بلا نسبة في الهمع 2/ 161، الأشموني 2/ 490، المعجم المفصل 1/ 429، الخزانة 7/ 111.

والشاهد فيه إضافة لَدنْ إلى جملة أنت يافعْ.

(5) في نسْ في قوله.

(6) بيت من الطويل لسفيان بن حرب منسوب له في الدرر 1/ 507، وبلا نسبة في شرح التصريح 1/ 713، الهمع 2/ 162، المقاصد النحوية 3/ 429، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 238، المساعد 1/ 534، الأشموني 2/ 491، لسان العرب (ل. د. ن) 8/ 65.

والشاهد فيه: لَدن غدوةْ حيث نصبت غُدوةْ على التمييز.

(الجر بالإضافة والنصب على التميز) فإنهم شبهوا نون لُدنْ بالتنوين في جواز حذفها فنصبوا غدوةً تشبيهاً بالتميز في نحو: راقودٌ خلاً، أو بالمفعول في نحو: ضاربٌ زيداً قاله الرضي[1]، وقيل: ظاهر كلام المصنف أنه تمييز عن لدنْ نفسها، وكان وجهه أن مدلوله مبدأ وقت مبهم ففسر ذلك المبهم بـغدوة[2]، [وقيل: التقدير لدنها غدوة][3] (والرفع بإضمار كانَ تامة)، أي: لدن كان غدوة [رواه الكوفيون][4]، (ثم اعلم أن عندَ أمكن من لدى) بمعنى: أكثر استعمالاً وأعم مورداً لا بمعنى التمكن الذي هو كون الاسم معرباً، قال الرضي: وعندَ أعم تصرفاً من لدى، لأنه يستعمل في حاضر القريب وفيما هو في حرزك وإن كان بعيداً بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد[5] (من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول: هذا القول عندي صواب وعند فلان علم[6]/ ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجري في أماليه[7]، 140/ب ومبرمان في حواشيه) وهو بالباء الموحدة كزعفرانَ لقب أبي بكر محمد بن علي تلميذ المبرد والزجاج، شارح كتاب سيبويه ومحشيه[8].

(والثاني: أنك تقول: عندي مالٌ وإن كان غائباً، ولا تقول لديَّ مال إلا إذا كان حاضراً قاله الحريري[9]، وأبو هلال العسكري[10]) حسن بن عبد الله اللغوي، كان موصوفاً بالعلم والفقه، والغالب عليه الأدب والشعر، ومن شعره:

---

(1) شرح الكافية 4/ 167.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 309.

(3) ساقط من س.

(4) في س ولولا هذا التقدير لزم قطع لدنْ عن الإضافة.
قال ابن مالك: وحكى الكوفيون رفع غدوة على تقدير لدن كان غدوة شرح التسهيل / 238، وانظر الهمع 2/ 162.

(5) شرح الكافية 4/ 166.

(6) في المغني بإضافة: به.

(7) انظر الأمالي الشجرية 1/ 224.

(8) انظر ترجمته في: طبقات النحويين 125، معجم الأدباء 5/ 377 - 379، بغية الوعاة 2/ 175 - 177، الأعلام 5/ 273.

(9) انظر قول الحريري في شرح الأشموني 2/ 494، وانظر درة الغواص 27 - 28.

(10) انظر قول أبي هلال العسكري في الأمالي الشجرية 1/ 224، وشرح الأشموني 2/ 494.
وانظر ترجمته في معجم الأدباء 2/ 548 - 562، بغية الوعاة 1/ 506، الخزانة 1/ 230، الأعلام 2/ 196.

وَأَيْـنَ انتِفَـاعِي بالأَصَـالَةِ وَالْحِجَـا وَما رَبِحَتْ كَفِّي عَلَى الْعِلْمِ وَالْحِكَمْ

وَمَن ذا الَّذِي فِي النَّاسِ يُبْصِرُ حَالَتِي فَلاَ يَلْعَنِ الْقِرْطَاسَ وَالْحِبْرَ وَالْقَلَـمْ

(وابن الشجري[1]، وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند[2] وقول غيره اولى، وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصل لـلُدن ولدىْ في باب اللام) فلا باس ان نذكر بعض ما يتعلق بهما وفي لُدنْ عشر لغات لُدنْ بفتح اللامْ وتثليث الدال وسكون النون، و لُدنْ بفتح اللام وضمها مع سكون الدال وكسر النون، ولَدنْ بالضم فالسكون وفتح النون [ولْدْ بالفتح والضم مع السكون، ولْدْ بالفتح وضم الدال][3]، ولْتْ بقلب الدال تاء ساكنة، وألف لدى تثبت مع الظاهر[وتقلب][4] ياء مع المضمر كألف علىْ، وإلىْ وقد حكى سيبويه عن الخليل: لداك وعلاك وإلاك.

[1] انظر الأمالي الشجرية 1/ 224.

[2] انظر قول المعري في شرح الأشموني 2/ 494.

[3] في نسْ ولَدْ بفتح اللام وضمها مع السكون، ولَدْ بفتح اللام وضم الدال.

[4] في نسْ وتنقلب.

[حرف الغين]

[مبحث: غير]

(حرف الغين المعجمة) "غير" اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم [معناه][1]"، أي: معنى المضاف إليه المفهوم من الإضافة (وتقدمت) عطف على "فهم" (عليها) أي: على كلمة "غير" (كلمة "ليس" وقولهم: "لا غير" لحن[2]) وكأنه مأخوذ من قول السيرا في: الحذف إنما يستعمل إذا كانت "إلا وغير" بعد "ليس" ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز [ذلك] [3] مورد السماع[4]، ولكن هذا[5] من المصنف غير جيد؛ لأن كلام المشائخ الذين كفى واحد منهم حجة شاهد صدق لسماعه وقد احتج ابن مالك بقول الشاعر[6]:

جَوَاباً بِهِ تَنجُو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ[7]

وقال الرضي: ولا يحذف المضاف إليه إلا مع "لا" التبرئة وليس لكثرة استعمال "غير" بعدهما[8]، (ويقال: "قبضت عشرة ليس غيرها") يتصور فيه ستة

---

(1) في المغني: المعنى.

(2) في "س" بإضافة: خارج عن كلام فصيح.

(3) في "س" بذلك.

(4) انظر قول السيرافي في القاموس المحيط(غ. ي. ر) 2/ 118، والمنصف من الكلام 1/ 310.

(5) في "س" بإضافة: الحكم.

(6) انظر شرح التسهيل 3/ 208، والمنصف من الكلام 1/ 310.

(7) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 209، شرح التصريح 1/ 567، الهمع 2/ 145، الأشموني 2/ 498، القاموس المحيط(غ. ي. ر) 2/ 118

(8) انظر شرح الكافية: 4/ 110.

اوجه: احدها: (برفع غيرُ على حذف الخبر، اي: مقبوضاً و) ثانيها (بنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوض غيرها؛ و) وثالثها (ليس غيرَ بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾[1] بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده) قال أبو البقاء: وقرئ شاذاً بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه كما قال الفرزدق:

.... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[2]

إلا أنه في البيت أقرب؛ لأن ذكر المضاف إليه/ في أحدهما يدل على 1/141
الآخر[3] واعترض بأن غيراً[4] يجوز أن يبنى على الفتح فلا يتعين كونه خبراً في الوجهين، لجواز أن يكون الاسم، والفتحة فتحة بناء[5] وأجيب بأن بناء غير حينئذ قول مرجوح، فلا يحمل عليه عند إمكان غيره[6]؛ (وليس غيرُ بالضم من غير تنوين) [هذا][7] وجه رابع اختلف فيه(فقال المبرد والمتأخرون: إنها) أي: ضمة

---

(1) الروم:4.

(2) في س ذكر البيت كاملاً وصدره:

يا من رأى عارضاً يُسَرُّ بِهِ

وهو من المنسرح للفرزدق في ديوانه 200، الكتاب 1/ 180، شرح شواهد المغني 2/ 799، المقاصد النحوية، 3/ 451، التبيان في إعراب القرآن 2/ 257، وبلا نسبة في المقتضب 4/ 481، لسان العرب(ي. ا) 9/ 476.

(3) التبيان في إعراب القرآن 2/ 257.

(4) في س بإضافة: إذا اضيف إلى مبني.

(5) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 310.

(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 199 - ب.

(7) ساقط من س.

غير (ضمة بناء لا إعراب، [وأن غيراً][1] شبهت بالغايات) في الإبهام (كـقبلْ وبعد[2]، فعلى هذا يحتمل أن يكون) غيرْ في محل الرفع (اسماً[3]) أي: ليس غيرها المقبوضاً، (وأن يكون) في محل النصب (خبراً) أي: ليس المقبوض غيرها، (وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـقبلْ وبعد[4]، ولا مكان كـفوقْ وتحتْ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض) يعني في حذف المضاف إليه واعتبار ثبوته إلا أنه في كل وبعض ثابت لثبوت بدله وهو التنوين، وفي غيرْ ثابت بنية وجوده لا في التعويض حتى يجب أن ينوب غيرْ أيضاً، قيل إنهم حكموا ببناء الغايات بنية الإضافة ولو حذف المضاف إليه نسياً منسياً لحكم بإعرابها كما في قوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنتُ قَبْلاً .... [5].

وهم ادعوا هنا أن نية الإضافة لا تمنع كون الحركة إعرابية وهل هذا إلاّ تناقض؟[6]، وفيه أن هذا حكم الغايات والأخفش لم يجعل [غير][7] منها (وعلى

---

(1) في المغني: وإن غير.
(2) انظر المقتضب 4/ 429.
(3) في نسْ بإضافة: لـليسْ.
(4) قال الأشموني: وقال الأخفش: إعراب لأنها اسم كـكل وبعضْ لا ظرف كـقبل وبعدْ فهي اسم لا خبرْ شرح الأشموني 2/ 497.
(5) بيت من الوافر عجزه:

أكَـادُ أغَـصُّ بِالْمَـاءِ الْفُـرَاتِ

وهو ليزيد بن الصعق في الخزانة 1/ 426 – 429، لسان العرب(ح. م. م) ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية 3/ 435، شرح التصريح 1/ 719، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 132، الهمع 2/ 143، الدر المصون 5/ 371.

والشاهد فيه: قبلاً حيث أعرب منوناً لأنه قطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً.
(6) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 199 – ب، 200 – أ.
(7) في نسْ غيراً.

هذا فهو الاسم وحذف الخبر) أي: ليس غير العشرة مقبوضاً (وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين) [كونها ضمة وكونها ضمة إعراب][1] (وليس غيراً بالفتح والتنوين) وجه خامس، (و ليس غيراً بالضم والتنوين) وجه سادس (وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض) [مِنَ][2] المضاف إليه (فكأن المضاف إليه مذكور) كما في كُل و بعضْ وكما في الظروف المقطوعة عن الإضافة، قال الرضي: يجوز فيها على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف إليه فتعرب قال:

وَنَحْـنُ قَتَلْنَـا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُوئَةٍ ... فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْراً[3]

ومنه القراءة الشاذة ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ ﴾[4] فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بُني، وهو الحق، وقال بعضهم: بل إنما أعربت لعدم تضمّن معنى الإضافة، فمعنى كُنت قبلاً، أي: قديماً ومعنى ﴿ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ ﴾: أي: متقدماً ومتأخراً لأن مِنْ زائدة ويجوز تنوين هذه الظروف لضرورة الشعر مرفوعة أو منصوبة[5] (ولا تتعرف غيرْ بالإضافة، لشدة إبهامها) يعني وإن أضيفت إلى المعرفة، نحو: رأيت رجلاً غيرك؛ لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذات دون ذات؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاته موصوفة

---

(1) في س: كون ضمة غيرْ بنائية وكونها إعرابية.
قال الأشموني: قال المبرد ضمة بناء...،وقال الأخفش: إعراب...، وجوزهما ابن خروفْ شرح الأشموني 2/ 497، وانظر شرح التصريح 1/ 717.

(2) في س: عن.

(3) بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 133، شرح التصريح 1/ 719، شرح الرضي على الكافية 4/ 107، المقاصد النحوية 3/ 436، الدر المصون 5/ 371.
والشاهد فيه: بعداً حيث أعرب لأن الشاعر لم ينو الإضافة لا لفظاً ولا معنىً.

(4) الروم: 4.
قال أبو حيان: وقرأ أبوالسماك والجحدري وعون العقيلي مِن قبلٍ ومن بعدٍ بالكسر والتنوين فيهما البحر المحيط 7/ 162، وانظر المحرر الوجيز 4/ 328.

(5) انظر شرح الكافية 4/ 107 – 108.

بهذه الصفة؛ ولهذا منع المحققون إدخال اللام على 'غير'، وعدّوا أن يقال: فَعَلَ الغير كذا لحناً، (وتستعمل 'غير' المضافة)[1] صفة 'غير' (لفظاً على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن يكون صفة للنكرة، نحو: ﴿ نَعْمَلَ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[2]، أو لمعرفة قريبة منها، نحو: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[3] الآية؛لأن المعرف الجنسي/ قريب من النكرة) سواء كان اسماً 141/ب موصولاً أو لا [فإن][4] المعرفة باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، فيصير في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ [كالمعرفة][5]، وكذا الاسم الموصول وحينئذ يجوز أن يعتبر في ﴿الذين أنعمت﴾ جانب المعنى فيوصف بـ'غير المغضوب عليهم'، وجانب اللفظ قد يوصف به أيضاً [وإلى هذا يشير قوله][6]: (ولأن 'غيراً' إذا وقعت بين ضدين) كما في[7]: 'عليك بالحركة غير السكون'(ضعف إبهامها) وبسبب ضعفه تقرب من المعرفة، فيجوز أن يوصف بها ماهو ضعيف التعريف، (حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف[8]، ويرده الآية الأولى) يعني قوله تعالى: ﴿ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[9]، أي: الصلاح؛ لأن عملهم كان فاسداً، وكذا يرده قول الشاعر:

إِن قُلْتُ خَيْراً قُلْتُ شَرّاً غَيْرَهُ ....[10]

---

(1) في 'س' بإضافة: بالرفع.
(2) فاطر: 37.
(3) الفاتحة: 7.
(4) في 'س' لأن.
(5) في 'س' معرفة.
(6) في 'س' وإليه أشار بقوله.
(7) في 'س' بإضافة: قولك.
(8) قال أبوحيان: ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته إليه' البحر المحيط 1/ 28، وانظر شرح الدماميني على المغني 1/ 311، والمنصف من الكلام 1/ 310.
(9) فاطر: 37.
(10) صدر بيت من الكامل عجزه:

أوْ قُلْتُ شَرّاً مَدَّهُ بِمِدَادِ

وهو للأسود بن يعفر في الخزانة 4/ 207، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 2/ 273.

واجيب بأنه حمل على البدل لا على الصفة؛ إذ حمل "غير" على الأكثر مع كونه صفة؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه[1].

(والثاني: أن تكون استثناء) أي: أداة استثناء حمل على "إلا" كما حملت "إلا" على "غير" في الصفة[2] إلا أن حمل "غير" على "إلا" أكثر من العكس؛ لأن التصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف [وقد ذكرنا معنى الحمل في بحث "إلا"][3] (فتعرب بإعراب الاسم التالي "إلا" في ذلك الكلام) لأن الاسم الذي بعدها لما كان مشغولاً بالجر لإضافة "غير" جعل الإعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها بطريق العارية (فتقول: "جاء القوم غيرَ زيدٍ" بالنصب) حتماً كما تقول: "ما جاءني غيرُ زيدٍ" بالرفع حتماً، (و"ما جاءني أحد غير زيدٍ" بالنصب) على الاستثناء (والرفع) على البدل، (قال تعالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ ﴾[4] يقرأ برفع "غير") قرأه ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم، (إما على أنه صفة لـ"القاعدون" لأنهم جنس) ولم يقصد به قوم بأعيانهم قاله: البيضاوي[5] [وضعف][6] بأنه ذكر الرضي وغيره أنّ المعرف باللام في حكم النكرة لكن لا يوصف بما يوصف به النكرة إلا بجملة فعلية فعلها مضارع[7]، (وإما على أنه استثناء وأبدل على حد: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[8] ويؤيده قراءة النصب[9])

---

(1) المجيب الرضي انظر شرح الكافية 2/ 274.

(2) في "س" بإضافة: ومعنى الحمل في "غير" أنه صار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفياً وإثباتاً كما بعد "إلا" ولا تعتبر مغايرة له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل ومعناه في "إلا" بالعكس.

(3) ساقط من "س".

(4) النساء: 95.

قال ابن الجزري: "واختلفوا في "غير أولي" فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائي وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها" النشر في القرآت العشر 2/ 189، وانظر الإقناع 315، واللباب في علوم الكتاب 6/ 581.

(5) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 382.

(6) قال الشهاب: "وقيل غير معرفة هنا لأن المعرفة لا توصف بالنكرة وإن أريد بها الجنس، وإنما توصف بجملة فعلية مضارعية..." حاشية الشهاب على البيضاوي 3/ 332.

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 201- ب.

(8) النساء 66.

(9) قال ابن الجزري: "واختلفوا في "إلا قليلا منهم" فقرأ ابن عامر بالنصب وكذا هو في مصحف الشام وقرأ الباقون بالرفع وكذا في مصاحفهم" النشر في القرآت النشر، وانظر الإقناع 315، واللباب في علوم الكتاب 6/ 473.

لما فيه من توافق القراءتين، ولا يمنعه جواز النصب على الحال، وقيل: نصبه
على الحال مشكل؛ لأنه معرفة[1] (وأنَّ حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ﴾[2] إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين) هذا تعليل
لحسن الوصف وما تقدم من قوله: لأن المعرفةَ ولأن غيرَ تعليل لجوازه فلا
تعارض[3]، (والثاني مفقود هنا) فيه بحث؛ لأن الحلبي حكم بوقوع غيرَ هنا بين
الضدين[4]، وقال بعض المحققين إن الغير هنا يكتسب التعريف لأن ﴿غَيْرَ أُولِي
الضَّرَرِ﴾ هو: من لا ضرر له، وضعف الأول؛ (ولهذا) أي: لفقد الأمر الثاني (لم
يُقرأ) ﴿غَيْرَ أولِي الضَّرَرِ﴾ (بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج [السبعة][5]) نصب
على الظرف/ أو الحال من الخفض، أي: إلا خارج قراءة القراء السبعة وهي 1/142
قراءة الأعمش[6] و[أما][7] ما في المدارك من نسبة الجر إلى حمزة [أحد السبعة][8]
[فقيل][9]: إما سهواً أو اعتماداً على رواية شاذة عنه[10]، (لأنه لا وجه لها إلا
الوصف) وقد عرف أنَّ الحسن له مفقود، ولم يجز كونها بدلاً؛ لأن النكرة إذا
أبدلت من المعرفة فالنعت، ولأن قوله: ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ليس في سياق النفي
حتى يستثنى منه على البدل؛ لأنه جيء به بياناً للقاعدين لا غير،

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 201- ب.
(2) الفاتحة: 7.
(3) في سْ بإضافة: في كلامه.
(4) قال السمين: غير إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف غيرُ حينئذ بالإضافة، تقول: مررت بالحركة غير السكونْ والآية من هذا القبيلْ الدر المصون 1/ 83.
(5) في المغني: السبع.
(6) قال ابن عادل: قرأ ابن كثير وأبوعمر وحمزة وعاصم: غيرُ بالرفع، والباقون بالنصب، والأعمش بالجرْ اللباب في علوم الكتاب 6/ 581.
- والأعمش هو: أبو محمد سليمان بن بهرام الأعمش الأسدي الكوفي، تابعي مشهور عالم بالقرآت والحديث والفرائض، أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: حمزة الزيات، وجرير بن عبد الحميد، وطلحة بن مصرف وغيرهم (ت 148 هـ).
انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 315 – 316، شذرات الذهب 1/ 320 – 323، مرآة الجنان 1/ 239، الأعلام 3/ 135.
(7) ساقط من سْ.
(8) ساقط من سْ.
(9) في سْ قيل.
(10) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 313.

قاله: ابن الحاجب[1]، (وقرئ ﴿ مَالَكُم مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْـرِهِ ﴾[2] بـالجر صـفة على اللفظ) [قراءة الكسائي][3] (و) قرأ الباقون (بـالرفع علـى الموضـع)[4]؛ لأن ْمنْ زائدة (و) قرأ عيسى بن عمرو (بالنصب على الاستثناء) وهـي شـاذة[5] (و) تحتمل قراءة الرفع الاستثناء، (علـى أنـه [بـدلاً][6] علـى المحـل مثـل (لا إلـه إلا الله)[7]) وفي إعراب [اسم الله][8] أقوال:

أحدها: الرفع على البدلية من محل ْإلـهٰ وهـو رأي ابـن مالـك[9] أو مـن المستكن في الخبر المحذوف، والثـانـي: علـى خبريـة ْلاْ التبرئـة وبـه قـال جمـاعة، ورجحه ناظر الجيش[10] والثالث: أنّ ْإلاّ بمعنى ْغيرْ صفـة لاسم ْلاْ وهــذا معـزوٌّ إلى عبد القاهر[11] والرابع: أنّ ْلا إلهْ في موضع الخـبر وْإلا اللهْ في موضـع المبتـدأ، والأصـل: الله إلـه فـدخل ْلا وإلاْ للحـصر، وهـذا منـسوب إلى الزمخـشري[12] والخامس: أنه مرفوع بـْإلهْ قد أغنى عن الخبر كمـا في ْأقـائم الزيـدانْ وسـيأتي مـا يتعلـق به في الباب الخامس، (وانتصاب ْغيرْ في الاستثناء عن تمام الكلام) واحترز

---

(1) الأمالي 1/ 246.

(2) الأعراف: 59 وغيرها.

(3) ما بين المعقوفين ذكر في ْسْ متقدماً بعد قوله: بالجر.

(4) قال ابن الجزري: ْواختلفوا في: ْمن إله غيرهْ... فقرأ ابو جعفر والكسائي بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون: برفع الراء وضم الهاءْ النشر في القرآت العشر 2/ 203 وانظر الإقناع 323.

(5) قال أبو حيان: وقرأ عيسى ابن عمر: ْغيرهْ بالنصب على الاستثناء، والجر والرفع أفصحْ البحر المحيط 4/ 320، وانظر اللباب في علوم الكتاب 9/ 177.

(6) في المغني: إبدال.

(7) الصفت: 35.

(8) في ْسْ الاسم الجليل.

(9) قال ابن مالك: ْ... ورفعت المبدل من اسم ْلاْ؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لأنه معرفة موجب، وْلاْ إنما تعمل في منكّر منفيٍّْ شرح التسهيل 2/ 285.

(10) قال خالد الأزهري بعد ذكر كلام ابن مالك: ْوتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين. والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم ْلاْ شرح التصريح 1/ 544.

(11) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 202 - أ.

(12) انظر المصدر السابق.

به عن[1] نحو: ما جاءني غير زيدٌ بالرفع (عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور[2]؛ وعلى الحالية عند الفارسي[3] واختاره ابن مالك[4]، وعلى التشبيه بظرف المكان[5]) لاشتراكهما في الإبهام(عند جماعة) قال الرضي: لا حاجة إلى هذا العذر؛ لأن حركة غير لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية يدل على ذلك جواز ما جاءني غير زيد وعمروٌ بالرفع عطفاً على محل زيدٍ؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا زيد[6](واختاره ابن الباذش[7]) علي بن أحمد الغرناطي من نحاة المغرب، توفي سنة ثمان وعشرين وخمس مائة، (ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت [لمبني][8] كقوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[9])

---

(1) في س بإضافة: الناقص.

(2) قال ابن عصفور: وأما الاسم الواقع بعد غير فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة غير إليه، ويكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الوقع بعد إلا في جميع ما تقدم ذكره المقرب 189.

(3) قال الأزهري: وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه ذهب الفارسي في التذكرة شرح التصريح 1/ 775.

(4) قال ابن مالك: والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء كما أن ما وصلتها في نحو: قاموا ماعدا زيداً مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء... وهو الصحيح شرح التسهيل 2/ 278.

(5) في س بإضافة: وهو سوى.

(6) انظر شرح الكافية 2/ 181.

(7) قال الأشموني: انتصاب غير... على التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش شرح الأشموني 2/ 260. وانظر ترجمة ابن الباذش في غاية النهاية 1/ 518 – 519، بغية الوعاة 2/ 142 – 143، الأعلام 4/ 255.

(8) في المغني: إلى مبني.

(9) البيت لقيس بن رفاعة الأنصاري، منسوب له في شرح المفصل 3/ 80، شرح أبيات سيبويه 2/ 180، شرح شواهد المغني 1/ 458، وللكناني في الكتاب 2/ 329، ولأبي قيس بن الأسلت في شرح أبيات المغني 3/ 395، الخزانة 3/ 406، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 287، شرح التصريح 1/ 13، أمالي ابن الشجري 1/ 46، شرح الكافية للرضي 2/ 181، الهمع 2/ 173. والشاهد فيه: بناء غير على الفتح جوازاً لإضافتها إلى مبني وهو أن المصدرية.

– وأبو قيس هو: عامر بن جشم بن وائل بن زيد بن قيس.

انظر شرح أبيات المغني 2/ 180، الأعلام 3/ 250.

بيت من البسيط لأبي قيس بن رفاعة وقبله:

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَدْ طَالَ الْوُقُوفُ بِنَا   فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءَ شِمْلَالِ

قال الزمخشري: يريد إنه أطال الوقوف على الدار ثم ارعوي عنها، أي: رجع فصار إلى راحلته[1] [فيه إشارة][2] إلى أن الخطاب لنفسه، وقيل: لراكب الناقة بلا تعيين[3]، والوجناءُ الناقة الشديدة، وضمير ُمنها ُ لها، والشملالُ بالكسر الخفيفة السريعة والأوقالُ جمع وقل [بفتحتين][4] وهى الحجارة [وسكون القاف][5] شجر المقل، أو ثمره [والمعنى أنه لم يمنع الناقة من الشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد حدة نفسها أو أنها لما سمعت صوتها حنت إلى/ وطنها][6] واشتاقت إلى عطنها فلم تشرب، (وقوله: 142/ب

لَـدْ بِقَـيْسٍ حِـينَ يَـأْبَى غَيْـرَهُ   تُلْفِـهِ بَحْـراً مُفِيـضاً خَيْـرَهُ[7])

بيت مقفى من الرمل، وقيل: من الرجز[8]، لُذْ أمر من لاذ يلوذ وبقيسْ [مفعوله][9] وغيرهْ مبنياً على الفتح فاعل يأبىْ [وتلفهْ تجده من الإلفاء][10]

---

(1) انظر قول الزمخشري في شرح شواهد المغني 1/ 458.

(2) في سْ يشير.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 202 – ب.

(4) في سْ بفتح القاف.

(5) في سْ وبسكونها.

(6) في سْ يعني لم يمنع الناقة أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة غصون ذات أثمار فنفرت من صوتها يريد أنها حديدة الحس وهو وصف محمود فيها وأنها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت إلى وطنها.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغنى 1/ 458، والمقاصد النحوية 3/ 138 وشرح أبيات المغنى 3/ 398، شرح التسهيل 2/ 313، الارتشاف 2/ 323.
والشاهد فيه: أن غيرهْ فاعل يأبىْ وبني على الفتح لإضافته إلى مبني وهو الضمير.

(8) قال العيني: هذا رجز لم أقف على اسم راجزهْ المقاصد النحوية 3/ 138.

(9) في سْ متعلق به.

(10) في سْ وتلفه من الإلفاء أي تجده.

مجزوم؛ [لأنه][1] جواب الأمر، وبحراً مفعوله الثاني، ومفيضاً صفته من الإفاضة من فاض الماء إذا كثر حتى سال، وخيره مفعول مفيضاً، وضميره للبحر، كما أن ضمير غيره وتلفه لقيس،(وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضم فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا) [فـ][2] تضمن الاسم معنى الحرف على قسمين: قسم يوجب البناء كتضمن من وكم [الف][3] الاستفهام، وقسم لا يوجبه كتضمن الظروف المعربة معنى في، وتضمن غير معنى إلا من هذا [القسم][4] فلا اعتبار به لكون غير لازم ولكن [يصلح][5] مقوياً للبناء، ثم ما ذكره مبني على أن التفريع في الموجب نادر صرح به الرضي، وسقط ما قيل: إن تعليله يوجب بناء غير في الأول وليس كذلك بدليل رواية الضم وإنَّ فَقْدَ التضمين في الثاني [ممنوع][6] بجواز أن يكون المعنى حين يأبى إلا هو، والتفريع فيه جائز وإن كان موجباً، إجراءً له مجرى النفي كما في قوله ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[7] [وفيه إنه][8] لا يلزم من جواز التفريع في يأبى [إلا بهذا الطريق][9] جوازه بـغير بل هو مقصور على الاستثناء بـإلا.

(تنبيهان – الأول: من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول الحكمي هو بفتحتين [لقب][10] أبي نواس:

---

(1) ساقط من س.

(2) ساقط من س.

(3) في س وألف ولعله الصواب.

(4) في س القبيل.

(5) في س لاباس ان.

(6) في س غير مسلم.

(7) التوبة: 32. وانظر شرح الدماميني على المغني 1/ 313، والمنصف من الكلام 1/ 313.

(8) في س وقد يقال.

(9) في س بإلا.

(10) ساقط من س.

غَيْــرُ مَأْسُــوفٍ عَلَــى زَمَــنٍ ... يَنقَــضِي بِــالْهَمِّ وَالْحَــزَنِ[1]

بيت من المديد[2]، (وفيه ثلاثة [أعاريب][3]:

أحدها: أنّ [غيراً][4] مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه) وفيه ضمير أضيف لـ"غير" و"إليه" لـ"لما"، ولما بالكسر خبر مقدم مبتدؤه (مرفوع يغني عن الخبر، وذلك) أي: وجه الإغناء ظاهر، (لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل: ما مأسوف) [أي: محزون من اسف كـ"علم"][5] (على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن؟، فهو نظير "ما مضروب الزيدان"؟، والنائب عن الفاعل) في "مأسوف" (الظرف) يعني: على زمن، (قاله ابن الشجري[6] وتبعه ابن مالك[7]).

[والثاني][8] أن [غيراً][9] خبرٌ مقدم والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت "غير" وما بعدها، ثم حذف "زمن" دون صفته فعاد الضمير المجرور بـ"على" غير مذكور) فلزم الإضمار قبل الذكر(فيأتي بالاسم الظاهر

---

(1) البيت لأبي نواس وليس في ديوانه منسوب له في: أمالي ابن الحاجب 2/ 637، الدرر 1/ 195، وبلا نسبة في الهمع 1/ 32، شرح الكافية للرضي 1/ 220، شرح الأشموني 1/ 256، الخزانة 1/ 345.
قال البغدادي: "وهذا لأبي نواس وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة..." الخزانة 1/ 346 - 347.

(2) في "س" بإضافة: وبعده:

إِنَّمَــا يَرْجُــو الْحَيَــاةَ فَتًــى ... عَــاشَ فِــي أَمْــنٍ مِــنَ الْمِحَــنِ.

(3) في المغني: أوجه.

(4) في "س" والمغني غير.

(5) في "س" اسم مفعول من أسِفَ كـ"عَلِمَ"، اي: حَزِنَ.

(6) انظر الأمالي الشجرية 1/ 32 ـ 33.

(7) قال ابن مالك: "وأجرى في ذلك "غير قائم"، ولحوه مجرى "ماقائم" تسهيل الفوائد 44.

(8) ساقط من "ط".

(9) في "س" والمغني غير.

[مكانه][1]) دفعاً [له][2] (قاله ابن جني[3]) ورجحه، (وتبعه ابن الحاجب) قال في الأمالي: وأولي ما يقال في إعرابه: أنه أوقع المظهر موضع المضمر، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسف عليه، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتي به ظاهراً مكان المضمر وهو وجه حسن[4]، وذكر الوجه الأول على الاحتمال، وبه [تبين][5] وجه تخصيص الأول بابن/ الشجري وابن مالك، فلا 1/143
يرد ما قيل: لاوجه لتخصيصه بهما، لأنه مما ذهب إليه ابن جني وابن الحاجب أيضاً[6].

(فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع) وقد ذكرناه في بحث إنْ المكسورة الخفيفة.

(قلنا في النثر، وهذا) أي: قول الحكمي (شعر فيجوز فيه، كقوله:

أنـــا ابْـــنُ جَـــلاَ) ....[7]

---

(1) ساقط من ط.
(2) في س: للذلك الإضمار.
ثم اضاف: فقيل: غير مأسوف على زمن مكان غير مأسوف عليه.
(3) انظر قول ابن جني في شرح أبيات المغني 4/ 5.
(4) الأمالي النحوية 127 – 128.
(5) في س: ظهر.
(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 205 - أ.
(7) بعض بيت تمامه ذكره المؤلف في الشرح، وهو لسحيم ابن وثيل منسوب له في الكتاب 3/ 207، شرح التصريح 2/ 338، شرح المفصل 3/ 63، الإيضاح في شرح المفصل 1/ 131، شرح أبيات المغني 4/ 6، الخزانة 1/ 255 وللعرجي في المطول 288، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 97، شرح شواهد المغني 2/ 749، الهمع 1/ 105، شرح الأشموني 3/ 465. والشاهد فيه: أن اصله: أنا ابن رجل جلا، فحذف الموصوف وهو رجل لضرورة الشعر.
– وسحيم هو: ابن وثيل بن عمرو اليربوعيّ التميمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهليّة والإسلام (ت 60 هـ) انظر طبقات الشعراء 213، الشعر والشعراء 464، الإصابة 2/ 148 – 149، الأعلام 5/ 79.
– والعرجي هو: أبو عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، كان من الفرسان المعدودين(ت 120 هـ).انظر الشعر والشعراء 416 – 417، سمط اللآلي 1/ 422 – 423، الخزانة 1/ 98 – 99، الأعلام 4/ 109.

بعض بيت من الوافر لسحيم بن وثيل، وقيل: للعرجي تمامه:

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا   مَتَــى أَضَــعِ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

[وبعده:

فَــإِنَّ مَكَانَنَــا مِــنْ حِمْيَــرِيِّ   مَكَانُ اللَّيْثِ مِنْ وَسَطِ الْعَرِينِ][1]

الثنايا جمع ثنية وهي: العقبة[2]، والمراد بطلاعها: ركاب لصعاب الأمور بقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه، أو قاصد معالي الأمور،(أي: أنا ابن رجل جلا الأمور) هذا باعتبار الأصل وإلا ففي القاموس: ابن جلا الواضح الأمر ورجل معروف[3] ومنه يعرف أن جلا في الأصل بمعنى: انكشف أمره، لا بمعنى كشف كما [يوهم][4] كلام المصنف [حُكِيَ أنَّ الحجاج لما قدم العراق والياً أمر أن يجتمع الناس في الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة ثم أنشد البيتين][5] (وقوله:

تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ[6])

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: أو السن.

(3) انظر القاموس المحيط (ج. ل. ا) 4/ 356.

(4) في س يشعر.

(5) ساقط من س. وانظر اللباب في الأنساب 2/ 77.
- والحجاج هو: أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، قائد داهية،(ت 95 هـ).

(6) الرجز بلا نسبة في: الخصائص 2/ 147، شرح التصريح 2/ 129، الإنصاف 1/ 114 – 115، شرح شواهد المغني 1/ 461، شرح أبيات المغني 2/ 312، الهمع 3/ 129.
والشاهد فيه: أن أصله: بكفي رجل كان فحذف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.

[رجز][1] وقبله:

مَالَـكَ عِنـدِي غَيْـرُ سَـوْطٍ وَحَجَـرْ وَغَيْــرُ كَبْــدَاءَ شَــدِيدَةِ الْــوَتَرْ

كبداء كحسناء قوس واسعة المقبض [وضمير ترمي لها وسقط][2] نون التثنية في يكفي لإضافته إلي رجل مقدر وجملة كان [صفته][3]، (أي: بكفي رجل كان.

والثالـث: إنـه خـبر لمحـذوف، و ماسـوف مـصدر جـاء علـى مفعـول كالمعسور، والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف علـى زمـن هذه صفته، قاله ابن الخشاب[4]) عبد الله بن أحمد، من نحاة بغـداد[5]، تـوفي سـنة سبع وستين وخمسمائة،(وهذا ظاهر التعسف) أراد به كثرة الاعتبار [وخـلاف][6] الظاهر[7] لا الأخذ على غير الطريق حتى يقال: [إن ثبت اسـتعماله عـن العـرب مصدراً][8] فلا نزاع في قبوله ولا تعسف [حينئذ][9]؛ إذ ليس في ذلـك إلا حـذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعني الفاعل، وهو مسموع أيـضاً، وإلا فهذا الإعراب غير مقبول.

---

(1) في س من الرجز.
(2) في س و ترمي مسند إلى ضميرها.
(3) في س صفة ذلك المقدر.
(4) في س بإضافة: وزان خباز.
وانظر قول ابن الخشاب في الخزانة 1/ 346.
(5) في س بإضافة: المتأخرين.
(6) في س ومخالفة.
(7) في س بإضافة: لحذف المبتدأ وجعل ماسوف مصدراً، ثم جعله بمعنى الفاعل.
(8) في س إن ثبت عن العرب استعماله مصدراً.
(9) ساقط من س.

(التنبيه الثاني: [من أبيات [مشكل][1] المعاني][2]) يعني: الأبيات التي يسأل عن معانيها، وفيه رمز إلي أن الإشكال في بيت حسان باعتبار المعنى لا الإعراب كما في بيت الحكمي، وقال السخاوي: إنما يعنون بها ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوماً[3]، (قول حسان) رضي الله عنه.

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ   نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِياً[4])

بيت من الطويل الفاء اعتراضية وجملة 'بدا' صفة نبي،(فيقال) في وجه الإشكال:(سواه هو غيره، فكأنه قال: فلم نعدل غيره بغيره، والجواب) عن الإشكال(أن الهاء في 'بغيره' للسوى، فكأنه قال: لم نعدل/ سواه بغير السَّوَى، وغير 143/ب [سواه][5] هو نفسه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به) ولك أن تحمله على زيادة 'غير' أو 'سواه'، أي: فلم نعدله بغيره، وقيل[6]: المراد بالسّوى العدل[7] لا معنى 'غير'، أي: فلم نعدل عدله بعدل غيره [وفيه أنه][8] يحتاج إلى تقدير مضاف.

---

(1) ساقط من 'س'.
(2) في المغني: من مشكل أبيات المعاني.
(3) انظر قول السخاوي في الأشباه والنظائر 5/ 205.
(4) البيت لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ومنسوب له في المزهر في اللغة 1/ 45، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 461، شرح أبيات المغني 4/ 13، الحجة لأبي علي الفارسي 1/ 249.
(5) في المغني: السوي.
(6) في 'س' بإضافة: ويظهر في وجه آخر، وهو أن يقال.
(7) في 'س' بإضافة: والإنصاف
وانظر شرح الدماميني 1/ 315.
(8) في 'س' وفيه أن العدل مع كونه بمعنى السّوى.

(حـــرف الفاء)

[مبحث: الفاء المفردة]

(الفـاء المفردة : حرف مهمل) عـن العمـل (خــلافاً لـبعض الكـوفيين) يعني: الكسائي وأصحابه، صرّح به ابن عقيل[1]، وقال الجرمي من البـصريين: إن الفاء والواو وأوْ ناصبة بأنفسها، ذكره الرضي[2]، ومن قال أراد بـبعض الكـوفيين الجرمي فقد وهم[3] (في قولهم: إنها ناصبة في نحو: ْما تأتينا فتحـدثناْ، وللمـبرد في قوله: إنها خافضة[4] في نحو :

فَمِثْلِـكِ حُبْلَـي قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ ....)

تقدم شرحه في بحث ْربْ[5] (فيمن جر ْمـثلاً والمعطـوفَ، والـصحيحُ أنّ النصب بـأنْ مضمرة كما سيأتي) في آخر بحث الفـاء، (وأن الجر بـْربْ مـضمرة) لا بالفاء، وقد حكـى ابن عصفـور، وابن مالك، والرضي إجماع النحاة على ذلك ([كما مر][6].

وترد على ثلاثة أوجه:

---

(1) قال ابن عقيل: ْوقال الفراء وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف ، وقال الكسائي وأصحابه والجرمي: بالفاء والواوْ المساعد 3/ 84.

(2) شرح الكافية 6/ 136.

(3) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 207 - أ.

(4) انظر المقتضب 2/ 319.

(5) انظر ص 151 من هذا البحث.

(6) كذا في المغني ، وفي ْس ْكما تقدم في ْربْ ، وهو ساقط من ْظ ْو ْخ.
وانظر ص 149 من هذا البحث.

أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور: أحدهـا: الترتيـب، وهـو نوعان: معنويٌ) وهو كون المعطوف بها لاحقاً متصلاً بلا مهلة[1] (كما في قام زيدٌ فعمرو) فإن قيام عمرو بعد قيام زيد بلا مهلة، (وذكريٌ وهو عطف مفصل علـى مجمـل) والترتيـب الـذكري [ولـيس بمنحـصر فيـه][2] قـال الرضـي: وقـد تفيـد [الفاء][3] العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا إنَّ مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِـدِينَ فِيهَـا فَبِـئْسَ مَثْـوَى الْمُتَكَبِّـرِينَ ﴾[4]، [وقولـه: ﴿ وَأَوْرَثَنَـا الأَرْضَ نَتَبَوأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[5]][6] فـإن ذكر ذم الشيء او مدحه يصـح [بعد جـري ذكـره][7] (لحو، ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[8]) [هذا إنما يكون مثالاً للتفصيل بعد الإجمال إذا كان ضمير عنها للكرامة والنعيم كما في الكشاف[9]، وأما إذا كان للـشجرة فالآيـة مثـال لمـا يفيـد الترتيب المعنوي؛ لأن إخراجهما من الجنة بعد الإزلال عن الـشجـرة، أو للجنــة فلا تفصيل][10]؛ لأن الذي كانا فيه هو الجنة فهمـا متـساويان، (ولحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهِ جَهْرَةً﴾[11]، ولحو: ﴿وَنَادَى نُـوحٌ رَبَّـهُ فَقَـالَ

---

(1) في س: فتشارك ثم في إفادة الترتيب ،وتفارقها في أنها تفيد الانفصال.

(2) في س: ليس منحصراً فيه.

(3) ساقط من س.

(4) الزمر: 70.

(5) الزمر: 74.

(6) ساقط من س.

(7) في س: بعد جري لما ذكره ، ومنه عطف تفصيل الجمل على المجمل.
وانظر شرح الكافية 6/ 149 – 150.

(8) البقرة: 36.

(9) انظر الكشاف 1/ 121.

(10) في س: أي: من الكرامة والنعيم كما في الكشاف، فيكون من التفصيل بعد الإجمال فيصح التمثيل بالآية وإلا فهي مثال للمعنوي إن كان ضمير عنها للشجرة، ولا تفصيل إن كان للجنة.

(11) النساء: 153.

رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[1] الآية) يعني: أنه يصح إرادة النداء نفسه ولا داعي [لجعل][2] نادىٰ بمعنى: أراد النداء، كما قال الزمخشري[3] بل لا وجه له؛ لأن الإخبار عنها خلو عن فائدة الخبر ولازمها، وفي الانتصاف أن النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، وهما متغيران (ونحو: ﴿ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ ﴾[4]) عطف على يديه[5] ويحتمل على رأسه إخباراً عن مسح الخفين والمعطوف بالفاء مجموع ما[6] بعدها لا بعض المفصل كما قيل/ في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾[7]، إن الواو 1/144
الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين على مجموع الأوليين[8] (وقال الفراء: [إنها][9] لاتفيد الترتيب مطلقاً وهذا – مع قوله إن الواو تفيد الترتيب – غريب) لمخالفته قول الجمهور[10] في الموضعين ومعاكسته (واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[11]) [فإن][12] مجيء البأس سابق

---

(1) هود: 45.

(2) في ْس ْ إلى جعل.

(3) قال الزمخشري: ْفإذا قلت فإن كان النداء هو قوله: ْربِّ فكيف عطف ْقال ربِّ على نادىٰ بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادة النداء ْ الكشاف 2/ 406.

(4) في الموطأ ما يقرب من هذا اللفظ وهو قوله: ْوحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر بال في السوق ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ثم دُعي لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها ْالموطأ، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين 33.

(5) في ْس ْ بإضافة: وتأخيره رعاية للنظم.

(6) في ْس ْ بإضافة: وقع.

(7) الحديد: 3.

(8) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 416.

(9) إضافة من المغني.

(10) وقال الأزهري: والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقاً، والفراء يمنع ذلك مطلقاً...ْ شرح التصريح 2/ 161، وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 371 و شرح الدماميني على المغني 1/ 316.

(11) الأعراف: 3.

(12) في ْس ْ لأن.

على الإهلاك، (وأجيب بأن المعني أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري) لأن [تبييت][1] البأس تفصيل للإهلاك المجمل، (وقال الجرمي: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار[2]، بدليل قوله :

(........................ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[3])

[بيت][4] من معلقة امرئ القيس تمامه:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

"قفا" خطاب لصاحبيه بدليل "نبك"، أو لواحد والتثنية للتكرير، والألف منقلبة من النون الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف، و"من" للتعليل، و"السقط" بالكسر فالسكون منقطع الرمل، و"اللوى" بالكسر والقصر رمل[5] يلتوي، و"الدخول" بالفتح، و"حومل" كـ"جعفر" موضعان، (وقولهم: "مطرنا مكان كذا فمكان كذا"، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيب[6]، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: "تزوج فلان فولد له" إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت) مدة (متطاولة، و"دخلت البصرة فبغداد" إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[7]) قال الرضي:

---

(1) في "س" تبيت.

(2) انظر قول الجرمي في شرح التصريح 2/ 161، والجنى الداني 63.

(3) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 91، الكتاب 4/ 205، شرح شواهد المغني 1/ 463، الخزانة 1/ 332 والشاهد فيه: أن الفاء لاتفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، فمراد الشاعر الترتيب الذكري.

(4) في "س" آخر بيت.

(5) في "س" بإضافة: معوج.

(6) في "س" بإضافة: قيل: معناه كون ما بعد الفاء يعقب ما قبلها من غير مهلة ولا تراخ ولم يرتضه فقال.

(7) الحج: 63.

إفادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافي كون [الثاني][1] المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كما في الآية؛ فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن بعد مدة ومهلة فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قيل: ثم تصبح نظراً إلى [تمام الاخضرار][2] جاز[3]، (وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة) قاله ابن الحاجب في الأمالي[4]، (وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية) يعني: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ ﴾، (وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ﴾[5]، فالفاءات في فخلقنا العلاقة، وفي فخلقنا المضغة، وفي فكسونا بمعنى: ثم، لتراخي معطوفاتها)، قال الرضي: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ بالنظر إلى تمام صيرورتها علقة، ثم قال: ﴿ فخلقنا العلقة ﴾ إلى آخره، نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ ﴾، إما نظراً إلى تمام الطور الأخير،/ وإما استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي هو كمال الإنسانية من الأطوار 144/ب
المتقدمة[6]، (وتارة) تأتي (بمعنى الواو، كقوله:

---

(1) ساقط من س.

(2) في س تمامه.

(3) شرح الكافية 6/ 154 – 155.

(4) قال ابن الحاجب: الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بعد مهلة والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك ، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسببا عن الأول كما لو صرح بالشرط الأول إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما... الأمالي النحوية 1/ 39.

(5) المؤمنون: 14.

(6) شرح الكافية 6/ 155.

(......................... . بَـــيْنَ الـــدَّخُولِ فَحَوْمَـــلِ[1]

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز ˚جلست بين زيد فعمرو[2]) [فإنَّ ˚بينَ˚ إنما تضاف إلى شيئين متباينين فصاعداً][3]، (وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدَّخول فمواضع حومل، كما يجوز ˚جلست بين العلماء فالزهاد˚، وقال بعض البغداديين) أي: بعض النحاة الذين سكنوا بغداد من أهل البلدين والذين أخذوا [العلم][4] منهم[5]: (الأصل ˚ما بينَ˚ فحذف ˚ما˚ دون ˚بينَ[6]) وفيه حذف الموصول الاسمي، أجازه الكوفيون[7]، ومنعه البصريون[8]، قال الرضي: لاوجه للمنع من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء، أوعيناً ˚كـثْبَة˚، و˚سنة˚، وليس الموصول بالزق منهما[9]، (كما عكس ذلك) أي: حذف ˚بينَ˚ دون ˚ما˚ (من قال:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إِلَى قَدَمِ ....)[10]

صدر بيت من البسيط عجزه:

---

(1) سبق قريباً.

(2) انظر قول الأصمعي في شرح التصريح 2/ 157.

(3) في ˚س˚ لأن مدخل شيئين يباين أحدهما الآخر فصاعداً.

(4) ساقط من ˚س˚.

(5) في ˚س˚ بإضافة: إذ لا علم تعرّب إلا من هذين البلدين.

(6) انظر قول البغداديين في الخزانة 11/ 7.

(7) انظر قول الكوفيين في البحر المحيط 1/ 122 – 123، والدر المصون 1/ 163 – 164.

(8) انظر قول البصريين في البحر المحيط 1/ 122 – 123، والهمع 3/ 162، والخزانة 11/ 8.

(9) شرح الرضي على الكافية.

(10) البيت لأعرابي من بني سليم في البحر المحيط 1/ 122، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 464، الهمع 3/ 163 شرح أبيات المغني 4/ 24، الخزانة 11/ 7.
والشاهد فيه: أن أصل ˚ما قرناً˚: ما بين قرن فحذف ˚بينَ˚.

ولاَ جِبَالَ مُحِبٌ وَاصِلٍ تَصِلُ ....)

القَرْنُ الخصلة من الشعر (أصله ما بين [قرن][1]؛ فحذف بَين) مع كونه مراداً (وأقام قرناً مقامها) وأعربه بإعرابها، قيل: يجوز أن يكون ما زائدة، وقرناً تمييزاً، والمغيا محذوف، أي: يا أحسن الناس قرناً، وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم[2]، ولا يخفي أنه أشد بُعداً من الأول (ومثله: ﴿مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[3]، قال: والفاء نائبة عن إلى) قال الحلبي: وهذا مرجوح جداً[4]؛ لأن من أثبت كون الفاء بمعنى إلى أثبته في الأماكن مع أنه لا يتعين لجواز أن تكون ما إبهامية، أوصلة، وبعوضة عطف بيان لمثلاً، أو مفعولاً ليضرب، ومثلاً حال، أو هما مفعولان ليضرب، لجريه مجري يجعل كما في الكشاف[5]، قال ابن عادل: الفاء فيه بمعنى إلى[6] يُعزى للكسائي والفراء وغيرهم من الكوفيين[7]، وقال الرضي: قد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى: إلى على ما حكى [الزجاج][8] تقول العرب: مطرنا بين زبالة فالثعلبية، أي: إلى الثعلبية، وبعضهم يقول: ما زبالة فالثعلبية بحذف بين [ولا يجوز حذف ما لكونه موصولاً][9]، وحكى إجازته عن هشام[10]، ومنه بيت امرئ القيس، (ويحتاج هذا

---

(1) إضافة من المغني.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 219.

(3) البقرة: 26.
في س بإضافة: أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها.

(4) الدر المصون 1/ 164.

(5) انظر الكشاف 1/ 108 – 109.

(6) في س بإضافة: وهذا.

(7) اللباب في علوم الكتاب 1/ 463.

(8) في س الزجاجي وكذا في شرح الكافية.

(9) ساقط من س.
وانظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 167، 412.

(10) انظر شرح الكافية 6/ 150.

القول إلى أن يقال: [صحة][1] إضافة بينْ إلى الدخولْ لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلىْ غريب وقد يستأنس له) الاستئناس: تحصيل الأنس ودفع الوحش والاستبعاد (عندي [لمجيء][2] عكسه) وهو كون إلىْ للترتيب بمنزلة الفاء، ومن دابهم حمل العكس على العكس [كحمل][3] النظير على النظير، والنقيض على النقيض (في [النحو][4] قوله :

وَأَنتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلَى بَدَا   إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلاَدٌ وَاهُمَا[5]

[إذ المعنى شغباً فبدا وهما موضوعان) وقيل: شغب على أنه فلس منهل بين طريق مصر والشام، وبداً وزان فعا وعصى/ في موضع بين طريق مكة 1/145
والشام][6]، وقيل: قرية الزهري الفقيه[7]، (ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

(1) في المغني: وصحت.

(2) في المغني: بمجيء.

(3) في س: بحمل.

(4) إضافة من المغني.

(5) البيت لكثير عزة منسوب له في الخزانة 9/ 463، شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 1288، شرح الحماسة للتبريزي 3/ 140 – 141، لسان العرب (ب. د. ا) 1/ 360، ولجميل بثينة في ديوانه 122، وروايته:

لَعَمْرِي لَقَدْ حَسَّنتِ شَغْباً إِلَى بَدَا

ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني 1/ 464 – 465، وبلا نسبة في الهمع 3/ 163، معجم البلدان 1/ 357. والشاهد فيه: مجيء إلىْ للترتيب كالفاء، أي: شغباً فبدا.

(6) في س: شغبْ بالفتح وسكون الغين المعجمة، وبداً وزان فعا وعصى، (إذ المعنى شغباً فبدا، وهما موضعان) وقيل: الأول منهل بين طريق مصر والشام، والثاني موضع بين طريق مكة والشام.
قال ياقوت الحموي: شغبْ بفتح أوله وسكون ثانيه آخره باء موحدة وهو تهيج الشر، وهي ضيعة خلف واد القرى كانت للزهري وبها قبرهْ معجم البلدان 3/ 352.
وقال أيضاً بَداً بالفتح والقصر واد قرب أيلة من ساحل البحر، وقيل: بواد القرى، وقيل: بواد عذرة قرب الشام... المصدر السابق 1/ 356 – 357.

(7) انظر المصدر السابق 3/ 352.

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلاَهُمَا)

[بيتان من الطويل لكثير عزة][1] خاطبها في البيت الأول بأنه كما آثرها على أهله آثر بلادها على بلاده فذكر بلاد غيرها، ثم أخبر عنها في الثاني فقال: نزلت بهذا مشيراً إلى 'شغب' ثم بهذا مشيراً إلى 'بدا'.

(وهذا معنى غريب [لـ'إلى' ولم أر من ذكره][2]) قد يقال: إذا كان إجماع النحاة معتبراً لا يجوز خرقه فكيف يثبت لـ'إلى' معنى لم يثبته غيره:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ولذا قيل: لا نسلم إرادة الترتيب لاحتمال 'إلى' للمعية، أو متعلقة بمحذوف والمعنى: وأنت التي حببت شغباً مع بدا، أو مضموماً إلى بدا[3].

(والأمر الثالث[4]: السببية وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول نحو: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾[5]) [فالفاء عطفت][6] جملة 'قضى' على جملة 'وكز'، وإفادة سببية الوكز للقضاء الذي يراد به القتل، (ونحو: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[7]) ولما كان تلقى الكلمات سبباً لقبول توبته ناسب العطف بفاء السببية، (والثاني نحو: ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ

---

(1) في 'س' هما من الطويل لجميل، وقيل لكثير عزة.

(2) في المغني: لأني لم أر من ذكره. وفي 'س' لـ'إلى' ولم ارض ذكره.

(3) انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 319 – 320.

(4) في 'س' بإضافة: من الأمور الثلاثة التي تفيدها الفاء العاطفة.

(5) القصص: 15.

(6) في 'س' عطفت الفاء.

(7) البقرة: 37.

﴿فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾[1]) فـمـالئونَ صـفة معطوفـة على آكلونَ، وكذا شاربون، والأكل سبب للملاء، والملاء سـبب للـشرب والفـاء مفيدة لهذه السببية (وقد تجيء) الفاء العاطفة (في ذلك) أي: في عطف [جملـة أو صفة][2] (لمجرد الترتيب) من غير دلالـة على الـسببية، وهـذا بيـان لجريانه في ذلك [وإلا فقد فهم مـن قوله ثلاثة أمور][3]

(ولحو: ﴿إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾[4]، ونحـو: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ﴾[5]، ولحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[6]، ولحو: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً﴾[7].

وقال الزمخشري) في أول سـورة الـصافات: (للفـاء مـع الـصفات ثلاثـة احوال:

احدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله :

يَـالَهْفَ زَيَّابَـةَ لِلْحَـارِثِ الـصَّـ ـــابِحِ فَالْغَـــانِمِ فَالآيِـــبِ[8]

أي: الذي صبح فغنم فآب.

---

(1) الواقعة: 52 – 54.

(2) في س الجملة وعطف الصفة.

(3) في س وقد فهم من قوله: تفيد ثلاثة أمور أحدها الترتيب.

(4) الذاريات: 26 – 27.

(5) ق: 22.

(6) الذاريات: 29.

(7) الصافات: 2 – 3.

(8) بيت من السريع لأبي زيابة منسوب له في: شرح شواهد المغني 1/ 465، شرح الحماسة للتبريزي 1/ 74، شرح أبيات المغني 4/ 30، الخزانة 5/ 107، وبلا نسبة في الهمع 3/ 163، الجنى الداني 65.

والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: "خذ الأكمل فالأفضل) الظاهر ان هذا المثال وكذا قوله: (واعمل الأحسن فالأجمل) من باب الترقي؛ لأن الفضل [أكمل][1] من الكمال، وكذا الجمال أبلغ من الحسن؛ لأنه رقة الحسن، كما قال سيبويه، ذكره الفيومي[2] [فهذا الفرق بين الأحسن والأجمل][3].

(والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك) أي: التفاوت من بعض الوجوه؛ إذ لا تدل على ترتيب الموصوفات في الوجود ألبتة، ثم إنه يكون حقيقة[4]، (نحو: "رحم الله المحلقين فالمقصرين"[5]) إن أريد الترتب في الرحمة، ومجازاً إن أريد[6] في الفضل،/ وكلاهما داخل في الدلالة على ترتب الموصوفات في 145/ب
التفاوت من بعض الوجوه، وأما دلالتها على ترتب الصفات في غير الوجود فمجاز ألبتة، ومنه ظهر أن القسمة مثلثة كما في الكشف[7]، [وقيل][8]: القسمة الصحيحة تقتضي أربعة؛ لأنه كما جاز في الصفات الدلالة على ترتب معانيها في

---

(1) في "س" أبلغ.

(2) قال الفيومي: "قال سيبويه: الجمال رقة الحسن، والأصل: جمالة بالهاء مثل: صَبُحَ صباحة، لكنهم حذفوا الهاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال" المصباح المنير (ج. م. ل) 64.

(3) في "س" والعجب ممن قال: إني لم أحقق الفرق بين الأحسن والأجمل.

(4) في "س" بإضافة: في.

(5) هذا مقتبس من حديث ولفظه: "عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: رحم الله المحلقين قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟، قال: والمقصرين" صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير 9/ 43.

(6) في "س" بإضافة: الترتب.

(7) انظر قول صاحب الكشف في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 207 - ب.

(8) في "س" وقال اليمني.

قال البغدادي: "قال الفاضل اليمني: والقسمة الصحيحة تقتضي أربعة..." الخزانة 5/ 109.

- والفاضل اليمني هو: يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي اليماني الصنعاني، مفسر أديب، من تصانيفه، تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، ودرر الأصداف في حل عقد الكشاف، شرح اللباب للإسفراييني وغيرها (ت بعد 750 هـ).

انظر الخزانة 1/ 361، الأعلام 8/ 163.

الوجود كذلك يجوز في الموصوفين، نحو: حل المتمتع فالقارن فالمفرد[1]، و(البيت) من السريع [مدرج][2] (لابن زيابة[3]) هو كنسابة اسم لأم الشاعر كما قال المعري[4]، قال التفتازاني: هو أبو الشاعر؛ لأن الشعر لابن زيابة في جواب حارث ابن همام الشيباني حين قال:

أَيَــا ابْــنَ زَيَّابَــةَ إِنْ تَلْقَنِــي لا تَلْقَنِــي فِــي النَّعَمِ الْعَــازِبِ

أي: يا حسرة أبي من أجل[5] الرجل فيما حصل له، المراد والاتصاف بهذه الأوصاف، أو على قصد التهكم بمعنى أنه لم يحصل لـه تلك الأوصاف [والصباح المعتبر صباحاً][6] وبعده:

وَاللهِ لَــوْ لاَقِيْتُــهُ وَحْــدَهُ لآبَ سَــيْفَانَا مَــعَ الْغَالِــبِ

أي: معي فالتفت لادعاء ظهور أنّ الغلبة له، ثم قال: [تعريض][7] للقطب: والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا مذكور في الشروح بغلط فيه فيقال: زيابة هو الشاعر نفسه يظهر اللهف والحزن لأجل الحارث أو زيابة اسم أبى المهجو أو الممدوح، والحارث اسمه[8] (يقول: يا لهف أبي على

---

(1) في س والمغني بإضافة: انتهى.

(2) ساقط من س.

(3) هو عمرو بن لأي بن موألة بن عائذ، شاعر جاهلي، من أشراف بكر، وقيل اسمه سلمة بن ذهل، وقيل: عمرو بن الحارث بن همام.
انظر معجم الشعراء 43 – 44، الخزانة 5/ 112 – 113، الأعلام 5/ 84.

(4) في س بإضافة: أو لأبيه كما يشهد به كلام المصنف.
وانظر قول المعري في شرح الحماسة للتبريزي 1/ 74.

(5) في س بإضافة: هذا.

(6) في س ففزع المغير صباحاً.

(7) في س تعريضاً.

(8) انظر قول التفتازاني في المنصف من الكلام 2/ 1.
- والقطب هو: محمود بن مسعود بن مصلح قطب الدين الفارسي، مفسر، قاض، عالم بالعقليات، قرأ على أبيه، وعمه، ونصر الدين الطوسي وغيرهم، من تصانيفه: فتح المنان في تفسير القرآن، حكمة الإشراق، شرح مختصر ابن الحاجب وغيرها، (ت 710 هـ).
انظر بغية الوعاة 2/ 282، مرآة الجنان 4/ 187، الأعلام 7/ 187 – 188.

الحارث) [إشارة][1] إلى أن اللام بمعنى 'على'؛ (إذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سليماً أن لا أكون لقيته فقتلته) متعلق بقوله: 'يالهف أبي' [بتقدير][2]: 'على'، (وذلك) [الذي قدرناه قولنا: أن لا أكون][3] (لأنه يريد : يا لهف نفسي) لأن من عادتهم إقامة الابن مقام الأب وبالعكس، [ولعله قصد به إصلاح كلام القطب، وإلا فهذا التقدير يمكن مع جعل تلهف متعلقاً بأبيه أيضاً][4].

(الثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب وذلك[5] حيث لا يصلح) الجواب المذكور (لأن يكون شرطاً) قال الرضي: إن كان الجزء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينهما، وإلا فلا بد منه، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنىً؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك[6]، [ثم المراد][7] بالربط الربط على سبيل الوجوب؛ فلا ينتقض [قول المصنف][8]: بالمضارع المجرد، نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[9]، [وبالمنفي][10] بـ'لا' نحو: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً ﴾[11]؛ [فإن الربط فيهما على سبيل

---

(1) في 'س' يشير.

(2) في 'س' بحذف.

(3) في 'س' التقدير.

(4) في 'س' ولعله قصد به إصلاح كلام القطب، وإلا فهذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقاً بأبيه أيضاً.

(5) في 'س' بإضافة: أي كون الفاء رابطة له.

(6) انظر شرح الكافية 5/ 120 – 121.

(7) في 'س' والمراد.

(8) في 'س' ما ذكره.

(9) المائدة: 95.

(10) في 'س' وبالمصدر.

(11) الجن: 13.

الجواز][1]؛ على أنّ الأول داخل في الجملة الاسمية على مذهب سيبويه، والثاني في الفعل المقرون بحرف استقبال على ما ذكره ابن الحاجب من أن لا إن جُعِلت لنفي الاستقبال تدخل الفاء، ولمجرد النفي فلا[2]، (وهو منحصر في ستة مسائل :

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3]، ونحو: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ/ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[4]) [فلا ينتقض بنحو:﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[5]؛ لأن القسم مقدما قبل الشرط][6]، [والجواب له][7]، [ثم إنه جرى هنا على ما هو الظاهر، وإلا فقد صرح في أواخر الباب الخامس بأنّ التحقيق][8] في مثل ﴿ مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ ﴾[9] كون الجواب فيه محذوفاً لأنه مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء وُجِد الرجاء أو لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر العمل فإن أجل الله لآت. 1/146

(الثانية أن تكون فعلية كالاسمية) لنقصانها بالنسبة إلى الأفعال التامة الدالة على الحدث والزمان، (وهي التي فعلها جامد، نحو: ﴿إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي ﴾[10]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[11]، ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً﴾[12]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ

---

(1) في س: فإن كون الفاء رابطة فيهما على سبي الجواز.
(2) انظر الأمالي 2/ 731 – 732.
(3) الأنعام: 17.
(4) المائدة: 118.
(5) الأنعام: 121.
(6) ما بين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.
(7) ساقط من س.
(8) في س: هذا على الظاهر فلا يعارض ما في أواخر الباب الخامس من أن التحقيق.
(9) العنكبوت: 5.
(10) الكهف: 39، 40.
(11) البقرة: 271.
(12) النساء: 38.

﴿فِي شَيْءٍ﴾[1]) دخلت الفاء على هذه الأفعال لتقدر تأثير حرف الشرط فيها لتجردها عن الزمان.

(**الثالثة**[2]: **أن يكون فعلها**) أي: فعل الجملة الجزائية (**إنشائياً**) كالأمر والنهي والاستفهام والقسم والنداء، فإنها لا تصلح أن [تقع][3] شرطاً؛ لأن وضع [أداته][4] على أن يجعل الخبر الذي يليها مرفوض الصدق، (**كحو**: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[5]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾[6]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾[7] فيه) أي: في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَأْتِيكُمْ﴾ (**أمران**) مقتضيان للفاء (**الاسمية والإنشائية**) ولم يؤخر هذا على المثالين الآتيين إما لتناسبه لما قبله في كون الفعل مذكوراً أو، لئلا يفصل بين أمثلة القرآن الكريم بغيرها، (**ونحو: إن قام زيد فوالله لأقومن**، **ونحو: إن لم يتب فياخُسْرَهُ رجلاً**) تمييز عن النسبة الحاصلة بالإضافة؛ إذ لا إبهام في ضمير "خسره" ووجه ندائه إما لتنزيله منزلة العاقل مثل: ﴿يَاأَرْضُ ابْلَعِي﴾[8]، أو لتقدير المنادى، أي: ياهؤلاء اشهدوا خسره وتعجبوا منه، فإنه تجاوز عن الحد ونزل منزلة المشاهد.

(**[الرابعة]**[9]: **أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنىً**) احترز به عما إذا كان ماضياً لفظاً ومستقبلاً معنىً، فإنه لا يحتاج إلى الفاء إلا أن يكون فيه معنى الدعاء

---

(1) آل عمران: 28.
(2) في "س" بإضافة: من المسائل الستة.
(3) في "س" تكون.
(4) في "س" اداة الشرط.
(5) آل عمران: 31.
(6) الأنعام: 150.
(7) الملك: 30.
(8) هود: 44.
(9) في "س" المسالة الرابعة.

(إما حقيقة، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾[1]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[2]، وقَدْ هنا مقدرة[3]) وإنما دخلت الفاء على الماضي المُصَدَّرِ بـقَدْ كذلك؛ لأنه لم يقع شرطاً فلا يقع جزاءً إلا معها، (وإما مجازاً، نحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[4] نُزِّل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع) فأبرز على صيغة الماضي على طريق استعارة صيغة الماضي للمعنى المستقبل.

([الخامسة][5] أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿مَنْ يُرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ﴾[6]، ونحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾[7])/ وعلة دخول الفاء [هنا][8] ما ذكرناه في الرابعة. 146/ب

([السادسة][9]: أن تقترن بحرف له الصدر كقوله:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا[10])

---

(1) يوسف: 77.

(2) يوسف: 26 – 27.

(3) في س بإضافة: أي فقد صدقت فقد كذبت.

(4) النمل: 90.

(5) في س المسألة الخامسة.

(6) المائدة: 54.

(7) آل عمران: 115.

(8) في س عليه.

(9) في س المسألة السادسة.

(10) رواية البيت في المغني: حنق بدل لهب، والبيت لربيعة بن مقروم منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 188، شرح شواهد المغني 1/ 466، شرح أبيات المغني 4/ 345، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 6/ 46، الارتشاف 2/ 461.

- وربيعة هو: بن مقروم بن قيس بن جابر، من شعراء الحماسة، ومن شعراء مضر المعدودين (ت بعد 16 هـ). انظر الشعر والشعراء 218، الإصابة 1/ 698، سمط اللآلي 1/ 37، الأعلام 3/ 17.

بيت من الوافر لربيعة بن مقروم الضبي، [الحنقُ مُحَرِّكَةُ الغيظ][1]، واللظى النار [وهي مبتدأ خبره تكَادُ][2]، وعلى متعلقة بـتلتهب، أي: تتقد، والجملة الاسمية صفة ذي حنق[3]؛ (لما عرفت[4] أنّ ربَّ مقدرة، [وأن لها][5] الصدر) والفاء جواب الشرط، أي: إن أهلك فالأمر ربَّ ذي حنق وجواب ربَّ قوله بعده:

مَخَضْتُ بِدَلْوِهِ حَتّى تَحَسّي ذَنُوبَ الشَّرِّ مَلْأَى أوْ قُرَابَا

(وإنما دخلت) [أي][6]: الفاء (في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[7] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية) هذا قول سيبويه[8]، وقال المبرد: لا حاجة إليه، قال ابن جعفر: مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه[9]، وقال الرضي: وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت مضارع يسقط هذا التوجيه للأقيسية، وإن ثبت نحو: إن غبت فيموت زيدٌ لم يكن لمذهب

---

(1) في س: والحنق بفتح المهملة وكسر النون.
(2) في س: مبتدأ وتكاد خبره.
(3) في س: بإضافة: وإنما كان هذا مثالاً لذلك.
(4) في س: بإضافة: من.
(5) في س: وأنها.
(6) ساقط من س.
(7) المائدة: 95.
(8) قال سيبويه: وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قِبَل أنَّ أنا كريم لا يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. الكتاب 4/ 64، وانظر شرح الكافية للرضي 5/ 123.
(9) انظر قول المبرد، وابن جعفر في المصدر السابق.
– وابن جعفر هو: أبو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد البلنسي المرسي، عالم بالعربية والقراآت أخذ عن شريح القاضي، وعبد الحق بن عطية، ومحمد بن فرج القيسي وغيرهم، وأخذ عنه أبومحمد بن عطية وغيره، من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي، شرح الجمل للزجاجي (ت 586 هـ). انظر غاية النهاية 2/ 108، بغية الوعاة 1/ 68، الأعلام 6/ 72.

سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز [حذفه][1] إلا بعد أنْ المخففة [قياساً][2] وبعد إنَّ وأخواتها شذوذًا[3] (وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء، نحو: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[4]) يشعر بأنهما [لا تجتمعان حينئذ][5] كما قال أبوحيان[6]،

و[أما][7] قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾[8] [فيفهم][9] من الكشاف أنها مؤكدة[10]، وعن أبي علي لو ظهرت الفاء مع إذا كانت زائدة[11] (وأن الفاء قد تحذف [في الضرورة][12] كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ....)

تقدم في بحث أمَّا، وأجازه الكوفيون في الاختيار [تمسكاً][13] بقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[14] على قراءة الرفع وهي شاذة[15].

---

(1) ساقط من س.

(2) ساقط من س.

(3) انظر شرح الكافية 5/ 123.

(4) الروم: 36.

(5) في س لا يحتمل.

(6) قال أبوحيان: "ولا يجوز أن يجمع بين الفاء وإذا في الشرط وإن كان جائزاً في غيره..." الارتشاف 2/ 552، وانظر البحر المحيط 7/ 174.

(7) ساقط من س.

(8) الأنبياء 97.

(9) في س يفهم.

(10) قال الزمخشري: "وإذا هي المفاجاة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد..." الكشاف 3/ 206.

(11) انظر قول أبي علي في الجنى الداني 73.

(12) في المغني للضرورة.

(13) في س استدلالاً.

(14) النساء: 78.

(15) قال أبوحيان: وقرأ طلحة بن سليمان "يدرككم" برفع الكافين، وخرجه أبوالفتح على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم الموت، وهي قراءة ضعيفة" البحر المحيط 3/ 299.

(وعن المبرد أنه منع ذلك) أي: حذف الفاء (حتى فـي الشعر، وزعم أنّ الرواية:

مَـنْ يَفْعَـلِ الْخَيْـرَ فَـالرَّحْمَنُ يَـشْكُرُهُ .... [1]

وعن الأخفش انّ ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعـالى: ﴿إن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) وَالأَقْرَبِينَ﴾[2]، (وتقدم تأويله) في بحـث إذاً .(وقـال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً ومنه حديث اللقطة[3]) بـضم الـلام وفـتح القـاف اسم للمال الملتقط «فَإِن جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا»[4] [قال][5] تضمنت

---

(1) قال المبرد: وأما مالا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتني آتيك، وأنت ظـالم إن تأتني؛ لأنهـا قد جزمت، ولأن قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجـواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاءً إلا في الشعر، فأما إن تأتني آتيك فإن بعضهم قد يجيزه في غـير الـشعر كمـا أجـازوا إن تـأتني آتك... قال الشاعر:

وَإِنِّـي أُشْـرِفُ عَلَـى الْجَـانِبِ الَّـذِي بِـهِ أَنْـتِ مِـن بَـيْنِ الْجَوَانِـبِ نَـاظِرُ

وهو عندي على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم المقتضب 2/ 71.

(2) البقرة: 179

وقال الأخفش: فالوصية على الاستئناف كأنه قال ـ والله أعلم ـ إن ترك خيراً فالوصـية للوالدين والأقـربين بالمعروف حقاً معاني القرآن 1/ 168 ، وانظر الجنى الداني 69.

(3) قال ابن مالك: وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصاً بها، بـل يكثـر اسـتعماله في الشعر ويقل في غيره... شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 133.

(4) هذا جزء من حديث تمامه: عن سويد بن غفلة قال: كنت مع سليمان بن ربيعة وزيد بـن صـوحان في غـزاة فوجدت سوطاً فقالا لي: ألقه، فقلت: لا، ولكن إن وجدت صاحبه وإلا استمتعت، فلما رجعنـا حججنـا، فمررت بالمدينة، فسـألت أبيّ ابن كعب ﷺ فقال: وجدت صرّة على عهد النبي ﷺ فيها مائة دينار، فأتيت بها النبيﷺ فقال: عرِّفها حولاً فعرّفتها حولاً، ثم أتيت، فقال: عرفها حولا فعرفتها حولاً، ثم أتيته فقال: عرفهـا حولاً فعرّفتها حولاً، ثم أتيته الرابعة، فقـال: اعـرف عـدّتها، ووكاءهـا، ووعاءهـا فـإن جـاء صـاحبها وإلا استمتع بها صحيح البخاري ، كتاب اللقطة 5/ 91 – 92، وانظر فـتح البـاري بـشرح صـحيح البخـاري، كتاب اللقطة، باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق 5/ 110 – 111.

(5) في س: فإنه قال.

هذه الرواية حذف جواب إنّ الأولى، وحذف [جواب][1] شرط الثانية، وحذف الفاء من جوابها والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجئ فاستمتع بها.

(تنبيه ـ كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بالأول ما كان مضمونه لازماً لمذكور، وبالثاني ما كان ملزوماً له، (وذلك في) المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بها (نحو: الذي يأتيني)/ أو في الدار (فله درهم) و[نحو][2]: كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم، وإنما وصل أو وصف بهما [لأن][3] الموصول والموصوف كاسم الشرط، والصلة والصفة كالشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، (ويدخولها فُهِمَ ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره) يشعر بأن [دخولها][4] على الخبر مع قصد السببية جائز، قال الرضي: وكان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية[5]، [ونقل][6] عن الزمخشري أن الدخول مع قصد السببية لازم وبدونه ممتنع[7]. 1/147

(وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو: ﴿ لَئِنْ أُخرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[8] في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات

---

(1) ساقط من س.

(2) ساقط من س.

(3) في س لكونه.

(4) في س دخول الفاء.

(5) شرح الكافية 1/ 264.

(6) في س ونقل بعض المحققين.

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 217 – أ.

(8) الحشر: 12.

والحذف قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[1]) قراءة نافع وابن عامر بغير فاء والباقون بالفاء[2].

(الثالث) من أوجه الفاء: أن تكون زائدة [دخولها][3] في الكلام كخروجها) يعني: باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد التوكيد ويخل خروجه بهذه الفائدة، (وهذا) [الوجه][4] (لا يثبته سيبويه[5] وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا، وحكى ٱخوك فوجد[6]) على بناء المفعول خبر ٱخوك، (وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً[7]؛ فالأمر كقوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ ....[8])

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ [خِلْوٌ][9] كَمَا هِيَا

---

(1) الشورى: 30.

(2) قال صاحب الإقناع: "قرأ بغير فاء نافع وابن عامر" الإقناع 373، وانظر النشر في القراآت العشر2/ 2/ 367.

(3) إضافة من المغني.

(4) في "س" القسم.

(5) قال ابن قاسم: "والثاني: دخولها في الكلام كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه..." الجنى الداني 71، وانظر الكتاب 1/ 138.

(6) قال الأخفش: "وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد، يريدون أخوك وجد، وبل جهد فيزيدون الفاء..." معاني القرآن 1/ 132، وانظر الجنى الداني 71.

(7) قال ابن قاسم: "وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً" الجنى الداني 72، وانظر معاني القرآن للفراء 2/ 244.

(8) البيت بلا نسبة في الكتاب 1/ 139، رصف المباني 386، الجنى الداني 71، شرح شواهد المغني 1/ 486، الأزهية في 152، شرح أبيات المغني 4/ 37. والشاهد فيه: زيادة الفاء في خبر المبتدأ وهو "فانكح".

(9) ساقط من "ظ".

خولانُ كسَكرانَ اسم قبيلة، والفتاةُ الشابة، [والأكرومةُ كالأعجوبةُ من الكرم، وأراد][1] بالحيين حي أبيها وحي أمها، يعني: أنها كريمة الطرفين، [وخلوُ بكسر الخاء بمعنى خالية من الزوج، وكما هيَ صفة خلو][2]، أي: كائنة كعهدها من بكارتها، فحذف المضاف وجعل الضمير المنفصل مكان المتصل فصار كهي، ثم زيدَ ماَ عوضاً من المحذوف[3]، قيل: [وفيه][4] عشرة أمور: حذف رُبَّ واستعمال مجرورها غير موصوف، وحذف المبتدأ، أي.هذه خولان، وعطف الطلب على الخبر حينئذ، وزيادة الفاء وحذف الفعل على رواية نصب "خولانَ، أي: اقصد، والسابع قوله: كما هيا، وإعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف مقدر، وإقامة الظاهر مقام الضمير؛ فإن الأكرومةَ هي الفتاة، والعاشر أن رُبَّ لا يلزم مضي ما بعدها وإلا لم يجز [إعماله][5].

(وقوله:

أنــتَ فَــانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَــصِيرُ[6])

عجز بيت من الخفيف لعدى بن زيد الجاهلي النصراني صدره:

(أَرَوَاحٌ مُـــوَدِّعٌ أَمْ بُكُــــورٌ ....)

---

(1) في نسَ والأكرومة أي: ذلت الكرم، وهي بالضم من الكرم كالأعجوبة من العجب، والمراد.

(2) في نسَ والخلو بالكسر فالكون الخالية من الزوج، والكاف متعلقة بمحذوف.

(3) في نسَ بإضافة: كما في كن كما أنت.

(4) في نسَ في البيت.

(5) في نسَ إعمال اسم الفاعل. وانظر المقاصد النحوية 2/ 531 – 533.

(6) البيت لعدي بن منسوب له في الكتاب 1/ 140، شرح أبيات سيبويه 1/ 414، الجنى الداني 71، شرح شواهد المغني 1/ 1/ 469، شرح أبيات المغني 4/ 39، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 167، الهمع 1/ 350،الخزانة 1/ 315. الشاهد فيه: قوله: أنت فانظرْ على زيادة الفاء في الخبر.

الرواحْ من زوال الشمس إلى الليل، والبكورْ مصدر بكر، أي: ذهب، أو أتى بكرة وذاك إشارة إليهما مجازاً؛ [ولهذا أضاف أياً إليه أي][1]: لك رواح يودعك، أو تودعه على حسب ضبط مودع بكسر الدال وفتحها أم بكور، يعني: هل تذهب في هذا الوقت أو في ذلك/ الوقت انظر لأي هذين الأمرين 147/ب
تصير.(وحمل عليه الزجاج ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾[2]، والنهي نحو: زيد فلا تضربهْ وقال ابن برهان: تزاد الفاء عند أصحابنا) البصريين (جميعاً[3]) لعله يستثنى منهم سيبويه[4]، وإلا فالعهدة عليه (كقوله:

.... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[5])

عجز بيت من الكامل للنمر بن تولب العكلي يخاطب زوجته صدره:

لا تَجْزَعِي إِن مُنفِساً أَهْلَكْتُهُ ....

---

(1) في نسْ ولذا أضيف أي إليه والمعنى.

(2) ص: 57.

قال الزجاج: ويجوز أن يكون هذا في موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع...، ومن من رفع فبالابتداء ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء مثل ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ معاني القرآن 4/ 338 – 339، وانظر الجنى الداني 72.

(3) انظر قول ابن برهان في الجنى الداني 72.

(4) قال الدسوقي: قوله: جميعاً، أي: ما عدا سيبويه.

(5) البيت للنمر بن تولب منسوب له في الكتاب 1/ 134، الأمالي الشجرية 1/ 332، شرح أبيات سيبويه 1/ 160، شرح شواهد المغني 1/ 472، المقاصد النحوية 2/ 535، الخزانة 1/ 314، وبلا نسبة في الأزهية 248، الجنى الداني 72، الكافية الشافية 1/ 566.

والشاهد فيه: زيادة الفاء ولم يعينها.

[المنفس بضم الميم وكسر الفاء][1] المال الكثير يقول: [لا تترك الصبر][2] إن أهلكت مالاً كثيراً فإنَّ الخلف مرجّو، وأما إذا هلكت فلا خلف لي يرجى، ولا أحد يكون لك عوض عني، فهناك يحق لك الجزع فاجزعي، والفاء الزائدة هي الثانية لا الأولى، وإلا لزم تقديم معمول ما بعد فاء الجزاء عليها، وهو باطل[3]، قيل: إن كانت 'أما' محذوفة فكون الثاني فاء الجزاء ظاهر؛ إذ يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء بعد 'أما'، وإلا فكذلك الثانية فاء الجزاء، وقدم الظرف عليها للضرورة؛ لأن الأصل [في فاء الجزاء][4] أن تدخل على الفعل[5]. (انتهى . وتأول المانعون) زيادة الفاء (قوله: 'خولان فانكحْ على أن التقدير: هذه خولان) فيكون الفاء للسببية لا للعطف؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر[6]، (وقوله: 'أنت فانظرْ على أن التقدير: انظر فانظر) فالفاء للعطف والثاني تأسيس لا تأكيد، أي: انظر نظراً عقيب نظر، (ثم حذف 'انظرْ' الأول وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر؛ والبيت الثالث ضرورة) ولعله لم يخرج على حذف 'أما' مع أن الرضي قال: يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به[7] لما فيه من الإجحاف[8] (وأما الآية فالخبر ﴿ حَمِيمٌ ﴾ وما بينهما) يعني: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ﴾ (معترض) بتقدير الشرط، [أي][9]: وإن كان كذلك فليذوقوه؛ إذ لا يمكن كون الفاء زائدة؛ لأنه بصدد دفعه، ولا كونها عاطفة لأنه يلزم عطف الإنشاء على

---

(1) في 'س' الجزع عدم الصبر والمنفس كالمفلس.

(2) في 'ظ' لا تتركي.

(3) في 'س' بإضافة: بخلاف الفاء الزائدة فإن ما بعدها يعمل فيما قبلها بلا نكير.

(4) في 'س' في الفاء.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 3.

(6) في 'س' بإضافة: كما سيأتي.

(7) شرح الكافية: 6/ 251.

(8) في 'س' بإضافة: تأمل.

(9) ساقط من 'ظ'.

[الخبر][1] مع محذور آخر كذا قيل[2] ([وهذا][3] منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) لم يرد أنه من باب الاشتغال؛ لأن الفاء تمنع تسليط [الفعل][4] عليه بل أراد أنه مثله في كونه منصوباً بفعل مضمر دل عليه المذكور، وإليه يشير قوله: (مثل:

﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[5]) وأراد أنه من ذلك الباب على حذف [أما][6] كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[7] أما ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[8] فلا تكون الفاء مانعة كما قال الرضي[9]، (وعلى هذا فحميمٌ بتقدير: هو حميمٌ.

ومن زيادتها قوله:

لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جُرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ[10])

بيت من الكامل[11] أتقى الشيءَ حذره، وعظيمٌ صفة يد، [وجرمهاً بضم

---

(1) في س على الآخر.

(2) انظر المنصف من الكلام 2/ 4.

(3) في المغني أو هذا.

(4) في س ليذوقوه.

(5) البقرة: 40.

(6) ساقط من ظ.

(7) المدثر: 3.

(8) ص: 57.

(9) انظر شرح الكافية 6/ 251.

(10) البيت لحاتم منسوب له في سر صناعة الإعراب 1/ 279 – 280 ، وبلا نسبة في الأزهية 248، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 356، شرح شواهد المغني 1/ 473، شرح أبيات المغني 4/ 54.
والشاهد فيه: أنّ الفاء في فتركت زائدة ؛ لأن جواب لمّا لا يقارنها الفاء.

(11) في س بإضافة: غير معلوم القائل.

الجيم، أي: جسدها فاعل عظيم][1]، والضاحيْ البارز، ويتذبذبْ بمعجمتين، أي: يذهب ويجئ؛ (لأن الفاء لا تدخل في جواب لمّا) قيل: يمكن أن تكون[2] عاطفة على محذوف، أي: ضربتها فتركت ضاحية جلده[3]، (خلافا لابن/ مالك) فإنه 1/148
جوز كون جواب [لما][4] جملة اسمية مع الفاء وماضياً مقروناً بها[5]، (وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾[6] فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾[7] فقيل: جواب لمّا الأولى لمّا الثانية وجوابها) قاله: أبو البقاء وضعفه (وهذا مردود لاقترانه بالفاء) ثم قال: إلا أن نعتقد زيادتها على رأي الأخفش[8]، ورده الحلبي بأن لمّا لإيجاب بمثلها[9]، (وقيل: ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ جواب لهما) أي: لـلمّا الأولى، وفيه تسامح؛ (لأن الثانية تكرير للأولى) لطول الكلام فلا تحتاج إلى الجواب قاله المبرد[10]، قال الحلبي: وهو حسن لولا أن الفاء تمنع من ذلك[11]، (وقيل: جواب الأولى محذوف) وكفروا بهْ جواب الثانية، (أي:

---

(1) في نسْ وجرمها فاعله وهو بضم الجيم أي الجسد.
(2) في نسْ بإضافة: الفاء.
(3) انظر المنصف من الكلام 2/ 4.
(4) ساقط من نسْ.
(5) قال ابن مالك: إذا ولي لمّا فعل ماض لفظاً ومعنىً فهو ظرف بمعنى إذْ فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي في ما مضى وجوباً لوجوب، وجوابها فعل ماض لفظاً ومعنىً أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة، أو الفاء، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء وقد يكون مضارعاً تسهيل الفوائد 241.
(6) لقمان: 32.
(7) البقرة: 89.
(8) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 83.
(9) انظر الدر المصون 1/ 298.
(10) قال السمين الحلبي: وذهب المبرد إلى أن لمّا الأولى وكررت الثانية لطول الكلامْ المصدر السابق.
(11) المصدر السابق.

نكروه) [قاله الأخفش والزجاج][1]، وقدره الزمخشري: كذبوا به واستهانوا بمجيئه[2].

(مسألة – الفاء في نحو: ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾[3] جواب لـ"أمّا" مقدرة عند بعضهم) [لأنه][4] من مواضع حذف "أما" مطرداً [على ما قاله الرضي][5]، (وفيه إجحاف) بتقديم الجيم من أجحف السيل بالشيء إجحافاً [إن ذهب به][6] ثم استعمل في النقص الفاحش، ووجهه أن في حذف "أما" حذفاً على حذف من غير دليل فلا ينتقض بحذف حرف النداء؛ لأنه مع دليل، (وزائدة عند الفارسي[7] وفيه بعد) لأن الزيادة خلاف الأصل مع حصول المندوحة عنها بجعل الفاء عاطفة، ولعل هذا مرضي؛ ولهذا لم يقدح فيه بشيء، (وعاطفة عند غيره، والأصل: تنبّه فاعبد الله، ثم حذف "تنبه" وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كي لا تقع الفاء صدراً كما قال الجميع في الفاء في نحو: أما زيداً فاضرب؛ إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيداً) [أسنده إلى الجميع تنزيلاً لقول من قال: "ما في حيز "أما" معمول للمحذوف مطلقاً منزلة العدم][8] لعدم اعتداده، قال الرضي[9]:

---

(1) ساقط من "س".
قال الأخفش: "فإن قيل فأين جواب ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ قلت جوابه في القرآن كثير استغنى عنه في هذه المواضع إذا عرف معناه لذلك جميع الكلام إذا طال تجيء فيه أشياء ليست لها أجوبة في ذلك الموضع ويكون المعنى مستغنى عنه" معاني القرآن 1/ 142.
وقال الزجاج: "وجواب ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ محذوف لأن معناه معروف دل عليه ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ معاني القرآن 1/ 171.

(2) انظر الكشاف 1/ 151.

(3) الزمر: 66.

(4) في "ظ" لأن.

(5) في "س" على ما نقلنا عن الرضي.
وانظر شرح الكافية 6/ 251.

(6) في "س" فاذهب به.

(7) انظر قول الفارسي في الجنى الداني 73.

(8) في "س" أسنده إلى الجميع مع أنه مذهب الأكثرين تنزيلاً منزلة العدم.

(9) في "س" بإضافة: مافي حيز "أما" معمول لمحذوف سواء كان بعد الفاء شيء يمنع عن عمل ما بعدها فيها أو لا.
انظر شرح الكافية 6/ 252.

[وهذا ليس بشيء][1] إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو: أما زيداً فقائمٌ بتقدير: أما ذكرت[2]، وذهب المازني إلى أنه إن كان بعد الفاء مستحقاً للتصدر كإنّ أو مانع آخر ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيداً فأنا رجل ضاربٌ، فالعامل هو المقدر، وإلا فما بعد الفاء، وليس أيضاً بشيء؛ [لأنه إذا جاز][3] التقديم للغرض [المذكور][4] مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين فأكثر[5] (وقد مضى شرحه في حرف الهمزة[6]) وقال الزمخشري: الفاء جواب شرط مقدر، أي: بل [إن][7] كنت عاقلاً فاعبد الله، فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه[8]، [ورده أبو حيان بأنه][9] لو كان كذلك لزم الجمع بين العوض والمعوض منه[10] في نحو: إن يجئ زيد فعمرو اضربْ.

(مسألة – الفاء في نحو: خرجت فإذا الأسدُ زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة)/ [قال الرضي: قال المازني: هي زائدة وليس بشيء؛ إذ لا يجوز 148/ب حذفها وهذا لا يرد على ماحكاه المصنف][11] (وعاطفة عند مبرمان وأبي

---

(1) في س: وليس ذلك بشيء.

(2) في س: بإضافة: ولا يجوز اتفاقاً.

(3) في س: إلا إذا جاز.

(4) إضافة من شرح الكافية للرضي للإيضاح.

(5) انظر قول المازني في شرح الكافية للرضي 6/ 253.

(6) في س: بإضافة: في بحث أمّا. وانظر مغني اللبيب 1/ 56.

(7) ساقط من ظ.

(8) الكشاف 4/ 64.

(9) في س: ولعله لم يذكره لما قيل.

(10) قال أبو حيان: بعد نقل كلام الزمخشري: ولا يكون تقدم المفعول عوضاً من الشرط بجواز أن يجيء زيد فعمراً اضرب فلو كان عوضاً لم يجز الجمع بينهما البحر المحيط 7/ 439.

(11) في س: وعزاه الرضي إلى المازني فقال: قال المازني: هي زائدة ثم زيفه بأنه يكذب امتناع حذفها وأنت خبير بأنه لا تزييف على ماحكاه المصنف.
وانظر شرح الكافية 1/ 269.

الفتح[1]) حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت كذا، [قال الرضي: وهو قريب][2] (وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق) يعني: الزجاج [صرح به ابن قاسم][3]، ونقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر[4]، قال الرضي: لعله أراد إنه فاء السببية التي يراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجئة الأسد] لازمة للخروج، ولعله أراد به دفع ما يقال إنه كيف تكون سببية ولا سببية هنا أصلاً، (ويجب عندي أن يحمل على ذلك) أي: على معنى السببية (مثل ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾[5]، ونحو: أتتني فإني أكرمك؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر [ولا العكس][6]، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) هذا عجب منه بعد تقييد زيادتها [باللزوم][7].

---

(1) قال ابن قاسم: "اختلف في الفاء الداخلة على إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد، فذهب المازني ومن وافقه إلى أنها زائدة لازمة، وإليه ذهب الفارسي وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها فاء عاطفة واختاره ابن جني..." الجنى الداني 73.

وقال ابن جني: "... وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان" سر صناعة الأعراب 1/ 271.

(2) في "س" ورجحه الرضي. وانظر شرح الكافية 1/ 269.

(3) في "س" صرح به في الجنى الداني.

قال ابن قاسم: "وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء دخلت على حد دخولها في جواب الشرط" الجنى الداني 73.

(4) قال ابن جنى: "وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط..." سر صناعة الإعراب 1/ 271، وانظر شرح الكافية للرضي 1/ 269.

- والزيادي هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن زياد، نحوي لغوي أديب راوية، قراءة على سيبويه كتابه، وروى عن أبي عبيدة، والأصمعي وغيرهم، من تصانيفه: النقط والشكل، والأمثال، وتنميق الأخبار، وشرح نكت كتاب سيبويه وغيرها، (ت 249 هـ).

انظر بغية الوعاة 1/ 414، الأعلام 1/ 40-41.

(5) الكوثر: 1 – 2.

(6) ساقط من "س".

(7) في "س" للزوم إذاً فيكون المانع عن الإسقاط حينئذ هو الاستعمال على طريق الإلزام.

(مسألة - ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[1] قُدِّرَ أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا فقيل لهم: فهذا[2] كرهتموه، يعني: والغيبة مثله) أي: مثل هذا الأكل (فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا[3]) وقال أبو البقاء: المعطوف عليه محذوف، أي: عرض عليكم ذلك فكرهتموه والمعنى: يعرض عليكم فتكرهونه، وقيل: إن صح ذلك عندكم فأنتم تكرهونه[4]، [وقال الفراء: تقديره][5]: فقد كرهتموه فلا تفعلوا[6]، ورجحه أبو حيان بأنه أسهل، وأقل تكلفاً، وأجرى على قواعد العربية[7].

وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة[8]) [هذا أيضاً على أنهم قالوا في الجواب لا][9]، كما سيصرح به؛ (وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول - وهو 'ما' المصدرية - دون صلتها، وذلك) الحذف (رديء) بخلاف حذف المبتدأ كما في التقدير الأول[10]، وإنما قدرها الفارسي جملة أمرية ليعطف عليه قوله [تعالى][11]: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ ﴾، ولا حاجة إليه؛ لأنه عطف على

---

(1) الحجرات: 12.

(2) في 'س' بإضافة: أي الأكل.

(3) في 'س' بإضافة: قال الإمام: الفاء في تقدير جواب كلام، كأنه تعالى لما قال: 'أيحب' للإنكار، كأنه قال: 'لا يحب'، لا يحتاج إلى إضمار.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 370.

(5) في 'س' وعن الفراء أن التقدير.

(6) معاني القرآن 3/ 73، وانظر البحر المحيط 8/ 115.

(7) المصدر السابق.

(8) قال ابن الشجري: 'قال أبو علي في كتابه الذي سماه التذكرة: قيل لنا: علام عطف قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ من قوله ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾؟، فقلنا المعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله' الأمالي الشجرية 2/ 329.

(9) في 'س' وهذا أيضاً على تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا.

(10) قال ابن الشجري: 'والقول عندي أن الذي قدره أبو علي هاهنا بعيد ؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً، وهو 'ما' المصدرية وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف ولو قدر المحذوف مبتدأ كان جيداً لأن حذف المبتدأ كثير في القرآن' الأمالي الشجرية 2/ 330.

(11) ساقط من 'س'.

[النهي][1]، والعطف على المذكور أولى وإليه يشير قوله: (وجملة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّـهَ ﴾ عطف على ﴿ وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً ﴾ على التقدير الأول، وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي) وفيه تسامح[2]، ثم هذا الفرق مبني على أنّ الأول تفسير معنى، والثاني تفسير إعراب، ولهذا لم يجعلها عطفاً على فاكرهوا[3] في الأول؛ (وبعد) ظرف لمحذوف، اي: أقول بعد نقل هذا الكلام تنبيه، (فعندي أنّ ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي) [على حذف المقول][4] أيضاً، فالفاء للسببية وهي[5] فصيحة، كذا قيل[6]، ولك أن تجعلها على توهم أمّا، لا على تقديرها في الكلام واعتبار الواو عوضاً عنها كما قيل[7]، لما فيه من الإجحاف (فإنه) أي: الفارسي (قال: كأنهم قالوا في الجواب: لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فاكرهوا، وإن لم يذكر كما في ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾[8] فالمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة،
1/149 وإن لم تكن كما مذكورة، كما أنّ ما تأتينا فتحدثنا/ معناه: فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة[9]. انتهى). أي: كلام الفارسي، فكأن المصنف اختصره أولا وعبر عن المعنى بالتقدير ليكون ميداناً [لإيراد][10] ابن الشجري [فيكن][11] عليه.

---

(1) في ن س: الجملة النهية.
(2) في ن س: بإضافة لا يخفى.
(3) في ن س: بإضافة: المقدر.
(4) في ن س: فحذف المقول.
(5) في ن س: بإضافة: هنا.
(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 5.
(7) انظر حاشية الأمير 1/ 144.
(8) البقرة: 60.
(9) انظر قول الفارسي في الأمالي الشجرية 2/ 329، والحجة 6/ 212.
(10) في ن س: لما أورده.
(11) في ن س: حتى يكر.

(وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب) والفرق بينهما على ما في الإتقان إن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك[1].

(([تنبيه][2] قيل: [تكون الفاء][3] للاستئناف، كقوله :

أَلَـمْ تَـسْأَلِ الرَّبْـعَ الْقَـوَاءَ فَيَنطِـقُ ....[4])

صدر بيت من الطويل لجميل [صاحب بثينة][5] عجزه:

.... وهل تُخْبِرَنكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ؟

[الربعَ مفعول لم تسأل، والقواءَ بالمد صفته، وهو الخالي، والمفعول الثاني محذوف، أي: ألم تسأل الربع الخالي عن أهله][6]، والبيداءَ كصحراءَ القفر الذي يبيد من سلك فيه، والسملقَ كجعفرَ الأرض لا تنبت[7]، (أي: فهو ينطق) [قال

---

(1) انظر الإتقان 1/ 182.

(2) في س مسألة.

(3) في المغني الفاء تكون.

(4) البيت لجميل في ديوانه 91 وروايته:

أَلَـمْ تَـسْأَلِ الرَّبْـعَ الْخَـلاءَ فَيَنطِـقُ

ومنسوب له في شرح التصريح 2/ 381، شرح أبيات سيبويه 2/ 201، شرح شواهد المغنى 1/ 471، المقاصد النحوية 4/ 403، الخزانة 8/ 524 ، وبلا نسبة في الكتاب 3/ 37، الجنى الداني 76 رصف المباني 378، أوضح المسالك 3/ 117، شرح شذور الذهب 318.

والشاهد فيه: أن الفاء في فينطقُ للاستئناف والتقدير فهو ينطق.

(5) في س ابن عبد الله.

(6) في س الربع الدار حيثما كانت ، والقواء بفتح القاف القفر.

(7) في س بإضافة: شيئاً.

سيبويه: المعنى فهو ينطق][1] على كل حال[2]، وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم، ثم رجع وقال: وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق؟ ذكره الرضي[3]؛ (لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب) يعني: في الأغلب، [مع أن القوافي مرفوعة][4]، قال الرضي: يجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء[5]، (ومثله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[6] بالرفع) على الاستئناف، (أي: فهو يكون حينئذ) وقرئ بالنصب على جواب الأمر، وضعفه أبو البقاء بأن كنْ ليس بأمر حقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وبأن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر [إما][7] في الفعل أو في الفاعل أو فيهما[8]، (وقوله:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ   إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لاَ يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ   يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ[9])

---

(1) ساقط من ظ.

(2) انظر الكتاب 3/ 73.

(3) قال الرضي: وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع على أنها جمل مستأنفة؛ لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب ان يستانف بعدها الكلام كـإذا المفاجأة...' شرح الكافية 5/ 67 – 68.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من س وجاء بدله: وإلا فقد يقع الفعل مرفوعاً مع تحقق السببية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾.

(5) انظر شرح الكافية 5/ 68.

(6) البقرة: 117، آل عمران: 47، مريم: 35.

(7) ساقط من س.

(8) التبيان في إعراب القرآن 1/ 97 – 98.

(9) الرجز للحطيئة في ديوانه 239، الأزهية 242، شرح شواهد المغني 1/ 475 – 477، ولرؤبة في الكتاب 3/ 53، الصحاح (ع. ج. م) 2/ 1462 – 1463، اللسان (ع. ج. م) 6/ 109، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 7/ 40، الهمع 3/ 163 الخزانة 6/ 149.
والشاهد فيه: أن الفاء للاستئناف.

- والحطيئة هو: أبو مليكة جرول ابن أوس ابن مالك العبسي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو من فحول الشعراء وفصحائهم كان يتصرف في جميع فنون الشعر من مدح وهجاء وفخر ونسب وكان كثير الهجاء (ت سنة 45 هـ). انظر طبقات الشعراء 67 – 72، الشعر والشعراء 219 – 224، الإصابة 1/ 479 – 498، الأعلام 2/ 118.

أرجوزة نسبها الزمخشري [للحطيئة][(1)]، والجوهري [لرؤبة][(2)] ضمير سلمه للشعر، وكذا الثلاثة المنصوبة له، وضمير فيه للسُّلم، وضمير بـه، وقدمه للذي، والحضيض القرار في الأرض عند منقطع الجبل، وروي:

الشِّعْرُ لاَ يَسْطِيعُهُ مَنْ يُظْلِمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ[(3)]

معناه: إنّ من لا يعرف أساليب الكلام ولا يستطيع توفية كل مقام حقه من العبارة إذا تعاطى الشعر يريد أن يأتي به عربياً فصيحاً فيزل بسبب جهله بمقتضايات الأحوال فيعجمه، أي: يأتي به عجمياً لا رونق له ولا فصاحة (أي: فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه .

والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمدة بالعطف الجملة) أي: جملة ألم تسال، (لا الفعل) وحده حتى يلزم جزم ينطق، فلا يتعين حينئذ الحمل على الاستئناف، وتقدير المبتدأ على أن الأول إخراج [الفاء][(4)] عن معناها الحقيقي، والثاني خلاف الأصل، لكن ينبغي أن يؤول ألم تسال بقد سالت؛ لئلا يعطف الخبر على الإنشاء، (والمعطوف عليه/ في هذا الشعر [قوله] يريد) وفي 149/ب
الآية يقول (وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف) قال الرضي: لا أرى بأساً من أن لا يقدر في مثله المبتدأ؛ لأن فاء الجزاء تدخل على المضارع المثبت، والمنفى بلا من غير تقدير المبتدأ، لكن، الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

---

(1) في س إلى الحطيئة.

(2) في س إلى رؤبة.

(3) انظر لسان العرب 6/ 109، معاني القرآن للفراء 2/ 68.

(4) في س الواو.

[مبحث: في]

(فيْ حرف جر، له عشرة معان:

أحدها: الظرفية) أي: جعل الشيء مستقراً لشيء ومحلـه، ([وهـي إما) حقيقة (مكانية][1] أو زمانية) [فتصح][2] المقابلة بقوله أو مجازيـة، وقـد يقـال: لا حاجة إلى تقدير الموصوف؛ لأن الألفاظ تصرف إلى حقائقها، (وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[3] أو مجازية) إما [أن يكون][4] الظـرف والمظـروف معيـنين، (نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[5]) أو[6]) المحل معنى، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، أو[7] الحال معنىً، نحو: البركة في الأكابر، وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾[8] [عند من لم ير اجتماع الحقيقة والمجاز[9] [فـفيْ مجـاز][10] علـى تقدير مضاف، أي: في نعيم جنات وعيون، أو الأولى حقيقة][11] والثانية مجاز على تقدير العيـون مجرورة بـفيْ أخرى، (ومـن) الحقيقـة (المكانيـة أدخلـت الخـاتم في أصْبُعِي، وَالْقَلَنْسُوَةَ في راسـيْ إلا انّ فيهـا قلبـاً) لأن الخـاتم والقلنسـوة ظـرف

(1) في س وهي إما مكانية، اي: حقيقة مكانية.
(2) في س لتصح.
(3) الروم: 1 – 4.
(4) في س بكون.
(5) البقرة: 179.
(6) في س بإضافة: يكون.
(7) في س بإضافة: يكون.
(8) الذاريات: 15.
(9) انظر شروح التلخيص 3/ 184.
(10) ساقط من س.
(11) ساقط من ظ.

[والأصبع والرأس مظروف][1]، لكن لما كان المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف، وهنا الأمر بالعكس [قلب الكلام][2].

(الثاني: المصاحبة) أثبته الكوفيون والقتبي[3]، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ إليه بالتأويل[4] (نحو: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾[5]، اي: معهم، وقيل التقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف) وعلى هذا فقوله [تعالى][6]: ﴿ فِي النَّارِ ﴾ بدل من[7] ﴿ فِي أُمَمٍ ﴾[8] تأمل، (﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[9]) اي: مع زينته والظرفية المجازية فيه أيضاً ممكنة.

([الثالث][10]: التعليل، نحو: ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾[11]) اي: له، ولو قُدِّرَ في شأنه لبقي في على الظرفية[12] (﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ ﴾[13]، وفي الحديث: «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»[14].

---

(1) في س: وكذا الأصبع وكذا الرأس مظروف.

(2) في س: أجروا حكم الخاتم والقلنسوة على الأصبع والرأس.

(3) انظر قول الكوفيين والقتبي في الهمع 2/ 361 ، والمساعد 2/ 265.

(4) في س بإضافة: قوله.

(5) الأعراف: 38.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد.

(8) قال ابن قاسم: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن في لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه الجنى الداني 252 - 253.

(9) القصص: 79.

(10) في المغنى والثالث.

(11) يوسف: 32.

(12) في س بإضافة: وكذا قوله.

(13) النور: 14.

(14) ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ: عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عُذِّبَتِ امرأةٌ في هرّة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لاهي أطعمتها وسقتها ، إذ حبستها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب قتل الحيات، باب تحرم قتل الهرة 7/ 198.

(الرابع: الاستعلاء) أثبته الكوفيون والقتبي أيضاً، (نحو: ﴿ فَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]) قال الرضي: الأولي أن 'في' هنا بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف[2]، (وقال:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ....[3])

صدر بيت من الطويل لسويد بن أبي كاهل اليشكري عجزه:

.... فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

(وقال آخر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ....[4])

صدر بيت من الكامل [من معلقة عنترة بن شداد العبسي][5] وعجزه:

---

(1) طه: 71. والآية وردت في المغني بالواو 'ولأصلبنكم' وهي في سورة طه بالفاء.

(2) شرح الكافية 6/ 24.

(3) الرواية في المغني وهم، والبيت لسويد منسوب له في الأزهية 268، الأمالي الشجرية 2/ 267، شرح شواهد المغني 1/ 479، لسان العرب (ع. ب. د) 6/ 53، ولامرأة من العرب في الخصائص 2/ 96، شرح المفصل 8/ 21، وبلا نسبة في المقتضب 2/ 585، رصف المباني 389.

والشاهد فيه: مجيء 'في' بمعنى 'على'.

– وسويد هو: أبوسعيد سويد بن أبي كاهل بن حارثة الذبياني الكناني اليشكري، شاعر مخضرم، عده بن سلام في الطبقة السادسة من الشعراء الجاهليين (ت 60 هـ) انظر طبقات الشعراء 86 – 87، الإصابة 2/ 158، الشعر والشعراء 353، الأعلام/ 146.

(4) البيت لعنترة في شرح المعلقات السبع للزوزني 126، الأزهية 267، شرح شواهد المغني 1/ 279، شرح أبيات المغنى 4/ 65، الخزان 9/ 485، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 95، رصف المباني 389، شرح الأشموني 2/ 392.

والشاهد فيه: قوله: 'في سرحة' أي: على سرحة.

(5) في 'س' لعنترة.

– وعنترة هو: ابن شداد بن معاوية بن قراد بن مخزوم العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية (ت 22 ق هـ) انظر طبقات الشعراء 86، الشعر والشعراء 163 – 166، الأعلام 5/ 91 – 92.

.... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

البطلُ الشجاع، والسرحةُ الشجرة العظيمة، ويحذيْ بالذال المعجمة، أي: يجعله له حذاء، أي: نعلاً، والسبتُ بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ، والتوأمُ اسم ولد يكون معه آخر في بطن واحد يريد أن الرجل الذي قتله شجاع طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة، وإنه عظيم الرجلين تضع له السبت نعالاً،/ 150/أ [وإنه تام القوى؛ لأنه لم يشاركه غيره في بطن أمه][1] وخص نعال السبت لأنه كان يلبسها أشراف الناس وملوكهم.

(الخامس: مرادفة الباء) [أثبته من تقدم][2]، (كقوله:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكُلَى[3]

[بيت من الطويل][4] الروعُ بالفتح الفزع، والفوارسُ جمع فارس على غير قياس؛ لأنه فاعل من الصفات لا يجمع على فواعل إلا إذا كان صفة لمؤنث كحائض، أو لغير الآدميين كبازل، وحائط، والأباهرُ جمع أبهر، وهو عرق في الظهر إذا انقطع مات صاحبه، قال الرضي: الأولى أن فيْ هنا بمعناها، أي: لهم بصارة[5] في هذا الشأن[6]، (وليس منه) أي: من كون فيْ بمعنى الباء (قوله تعالى:

---

(1) في سْ وأنه شديد قوى تام الخلقة حيث ولد فذاً لم يشاركه غيره في بطن أمه والرضاع.

(2) في سْ أثبته الكوفيون والقتبي.

(3) بيت من الطويل لزيد الخيل منسوب له في الأزهية 267، الخزانة 9/ 93، شرح شواهد المغني 1/ 479، الأمالي الشجرية 2/ 268، وبلا نسبة في الهمع 2/ 361، الجنى الداني 251.
والشاهد فيه مجيء فيْ بمعنى الباء.

(4) ساقط من سْ.

(5) في سْ بإضافة: وحذق.

(6) شرح الكافية: 6/ 24.

﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[1] خلافاً لزاعمه) وهو القتبي من البصريين[2]، وقيل: هو الفراء [قال: إن فيْ هنا معناها الاستعانة][3]، وفي الجنى الداني ذكر بعضهم أن فيْ فيه بمعنى باء الاستعانة[4]، قيل: لو عبر بالإلصاق لسلم من عدم رعاية الأدب[5]، وفيه أنّ الرضي قال: [الاستعانة إلصاق مجازي][6]، ([وقيل: هي للتعليل][7]، أي: يكثركم بسبب هذا الجعل) يشير إلى أن ضمير فيهْ للجعل المفهوم من جعل لكمْ، (والأظهر قول الزمخشري أنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع [والمعدن][8] للبث والتكثير) ألا تراك تقول: [الحيوان في خلق الأزواج يكثر][9].

(مثل: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[10].

السادس: مرادفة إلىْ، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[11]) قال الرضي: الأولى أنها بمعناها والمراد التمكن[12].

(السابع: مرادفة منْ كقوله:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَن مَن كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
[هَلْ يَعِمَن مَن كَانَ أَحْدَثَ عَهْدِهِ ... ثَلاَثِينَ شَهْراً فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ؟][13])

---

(1) الشورى: 9.
(2) انظر قول القتبي في المساعد 2/ 266.
(3) ساقط من سْ. وانظر معاني القرآن للفراء 3/ 22 ، والمنصف من الكلام 2/ 6.
(4) الجنى الداني 251.
(5) منتهى امل الأريب 2/ 349 تحقيق صالح الأخضر.
(6) في سْ الاستعانة مجاز للإلصاق.
(7) في المغنى بل هي للسببية.
(8) في المغني أو المعدن، والنص في الكشاف بالواو.
(9) في سْ للحيوان في خلق الأزواج تكثير.
(10) البقرة: 179.
(11) إبراهيم: 9.
(12) شرح الكافية 6/ 24.
(13) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: وعلى توكيد المضارع بالنون. والبيتان لامرئ القيس في ديوانه 121 - 122، الجنى الداني 252 شرح شواهد المغنى 1/ 486، الخزانة 1/ 162، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 96، رصف المباني 391، الهمع 2/ 361، شرح الأشموني 2/ 393.
والشاهد فيه: قوله في ثلاثة أحوال على ان في مرادفة منْ.

[بيتان][1] من الطويل لامرئ القيس، عم صباحاً تحية الجاهلية، قال الجوهري: كأنه محذوف من نَعِمَ يَنْعِمُ بالكسر [فحذف منه الألف والنون استخفافاً][2]، كما تقول: كل من أكل يأكل[3]، وفي القاموس: وعم الدار كوعد وورث قال لها: أنعمي، ومنه عم صباحاً[4]، وقيل: عَمَ بالفتح من وعم يعم، كوضع يضع[5]، وصباحاً نصب على الظرف، أو التمييز، والعصر مثلثة وبضمتين الدهر، وهل يعمن أصله: ينعمن، وفيه شاهد على ورود هل في الاستفهام الإنكاري، وعلى توكيد المضارع بالنون [وإنما خص الثلاثة بالذكر عند إرادة البعضية ليتأتى الوزن والجناس مع أنها أول مراتب وجود الثلاثين شهراً][6] وإلا فكما يكون الثلاثون شهراً بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر، وقيل: يمكن أن يكون مَنْ لابتداء الغاية، أي: ثلاثين شهراً ابتدأت من ثلاثة أحوال، أي: من انقضائها فيكون [المراد][7] خمسة أعوام ونصفاً، وهو المعنى الذي ادعى فيه أن في بمعنى مع، لكن بطريق أخرى غير تلك[8] (وقال ابن جني: التقدير: في [عقيب][9] ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته جلست زيداً بتقدير: جلوسَ/ زيدٍ مع احتماله لأن يكون أصله: إلى 150/ ب

---

(1) في س مطلع قصيدة.

(2) ساقط من س.

(3) الصحاح (ن. ع. م) 2/ 1506.

(4) انظر مجموعة الشافية 1/ 56 -57.

(5) قال ابن الملا: ونقل الشارح عن بعض شارحي المعلقات أنه يقال: نعم ينعم كعلم يعلم، وكحسب يحسب، وعم يعم، كوضع يضع، ووعد يعد...' منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب تحقيق صالح الأخضر 2/ 352.

(6) في س وجه تخصيص الثلاثة بالذكر مع إرادة البعضية من غير نظر إلى كونها أول مراتب يوجد فيها الثلاثون شهراً للوزن والجناس.

(7) ساقط من ظ.

(8) المنصف من الكلام 2/ 6.

(9) في المغني عقب.

وانظر الخصائص 97.

زيد) على [أنّ][1] إلى بمعنى: عند، (وقيل: الأحوال جمع حال) [وصفة][2] الشيء يذكر ويؤنث، وقد يؤنث بالهاء كما في المصباح[3]، (لا حول) بمعنى عام، (أي: في ثلاثة حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور) لعله [اخذ من الأول][4]، (وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف فيْ بمعنى مع) قيل: المعنى حينئذ وهل ينعم من كان أحدث عهده بأهله وجيرته هذا الزمن الطويل[5] مستبعد.

(الثامن: المقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق) بتحقير الأول وتعظيم الثاني، (نحو: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[6].

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوض من [في][7] اخري محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت أصله: ضربت من رغبت فيه؛ أجازه ابن مالك[8] وحده بالقياس على نحو قوله:

.... فَانظُرْ بِمَنْ ثِقِ[9]

---

(1) في س: أن يكون.

(2) في س: وهو صفة الشيء.

(3) المصباح المنير (ح. ا. ل) 88.

(4) في س: أخذ من مطلع القصيدة.

(5) في س: بإضافة: يعني أن سكان ذلك المنزل ارتحلوا عنه في هذه المدة ولم يرجعوا إليه فحصول النعمة مع مفارقة الأهل هذا الزمان الطويل. وانظر شرح أبيات المغنى 4/ 79.

(6) التوبة: 38.

(7) إضافة من المغني.

(8) قال ابن مالك: والتي للمقايسة هي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه، كقوله: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ شرح التسهيل 3/ 156.

(9) جزء بيت من البسيط لسالم بن وابصة تمامه:

وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إِلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانظُرْ بِمَن ثِقِ

منسوب له في شرح التسهيل 3/ 161، شرح شواهد المغنى 2/ 419، وبلا نسبة في المساعد 2/ 268، الهمع 2/ 339، الأشموني 2/ 395.

والشاهد فيه قوله: بمن على أن ابن مالك قاس زيادة الفاء عوضاً على الباء.

على حمله على ظاهره وفيه) [أي: في قول ابن مالك: وفي قياسه][1]، (نظر) لأن ما ذكر في الباء سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره مع أنه مضى ما في قوله: بمن تثق في بحث على.

(العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير [تعويض][2]، أجازه الفارسي في الضرورة[3] وأنشد:

أنا أبو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[4])

بيت [لسويد اليشكري][5] أبو سعيد كنيته، ودجا الليل أظلم، واليرندج جلد أسود قال أبو عبيد أصله: بالفارسية رنده والمعنى تخال سواده سواد يرندج[6] قيل: لو جعل هذا من باب التجريد، نحو: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[7] لأمكن، وعليه فلا زيادة ولا نقص[8]، (وأجازه) أي: كون في زائدة (بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾[9]).

---

(1) في س أي: في هذا القياس أو في قول ابن مالك.

(2) في المغنى التعويض.

(3) انظر قول الفارسي في شرح الأشموني 2/ 396.

(4) بيت من الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري منسوب له في شرح شواهد المغنى 1/ 484، الضرائر 66، وبلا نسبة في الهمع 2/ 30، شرح أبيات المغنى 4/ 81، شرح الأشموني 2/ 396.
والشاهد فيه قوله: يخال في سواده حيث زيدت في لغير تعويض في الضرورة.

(5) في س لسويد ابن أبي كاهل.

(6) انظر قول أبي عبيدة في الصحاح (ر. د. ج) 1/ 293.

(7) فصلت: 27.

(8) المنصف من الكلام 2/ 6.

(9) هود: 41.

(حرف القاف)

[مبحث: قد]

(قد) مبتدأ خبره: (على وجهين) وقوله: (حرفية) خبر ثـان، أو بدل مـن الخبر، (وسياتي) اعتراض، (واسمية) عطف على حرفية هذا على أن الياء فيهما للنسبة، ويجوز جرهما على البـدل التفـصيلي مـن ُوجهـينْ علـى أن اليـاء فيهما للمصدرية، أي: الكون حرف والكون اسماً، فسقط ما قيل: ينبغـي أن لا يـضبطا بالجر على إرادة بدل التفـصيل؛ لأن الحرفيـة والاسميـة لا يـصح أن يفـسر بهمـا المفصل الذي هو الوجهان؛ [إذ الوجه][1] هو كونها حرفاً وكونها اسماً[2]، (وهو) أي: ُقدْ الاسمية (على وجهين: اسم فعـل وسـيأتي[3] واسـم مـرادف لـْحسبْ وهذه) أي: ُقدْ المرادفة (تستعمـل على وجهين[4]: مبنية[5]) خبر ثـان لـْهـذهْ، او بدل منه [من محل][6] على وجهـين، أو حـال[7]، ولا يجـوز جـره علـى أنـه بـدل تفصيل لفقد مجوزه، (وهي الغالب لشبهها بـُقـدْ الحرفيـة في لفظهـا، ولكـثير مـن الحروف في وضعها) فشبه الاسم بالحرف في الوضع كونه على حرف أو حـرفين؛ لأنه الأصل في الحروف، كما أن الأصل في الأسماء ان تكون على ثلاثـة أحـرف فصاعداً؛ [والمراد][8] أن مجموع الأمرين علة لبناء ُقدْ، فلا يرد ما قيـل: [إن الأول بمجرده ليس موجباً لبنائها][9]، ولابد أن يضاف إليه الشبه/ المعنوي وهـو منتـف 1/151

---

(1) في ْس والوجه.
(2) انظر المنصف من الكلام 2/ 6.
(3) 449.
(4) في ْس بإضافة: في محل نصب على الحال.
(5) في ْس بإضافة بالرفع.
(6) في ْس وبالنصب بدل من محل.
(7) في ْس بإضافة ثانية.
(8) في ْس إذ المراد.
(9) في ْس ليس الأول بمجرده موجباً لبنائها.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 7.

هنا، بدليل أن إلى المراد به النعمة معرب مع مشابهته [بـإلى][1] الحرفية في اللفظ، ورد بانه لا مشابهة بينهما فيه؛ لأن إلى الاسمية منونة[2]، (ويقال في هذا: قدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ بالسكون وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون) وما بعد قدْ في الحالين مجرور بالإضافة، (ومعربة) عطف على مبنية، (وهو قليل) [وهو مذهب كوفي، كما أنّ بناءها مذهب بصري، قيل: ظاهر كلامه أنهما قول واحد بالنظر إلى استعمال العرب، وهو في الحقيقة قول البصريين][3]، وإنما جاز [بناؤها][4] مع ملازمتها للإضافة؛ لأنها ليست دافعة للبناء، بل لتحتمه[5]، (يقال: قدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ بالرفع كما يقال: حَسْبُهُ دِرْهَمٌ بالرفع، وقدي [درهمٌ][6] بغير نون، كما يقال: حسبي والمستعملة اسم فعل مرادفة لـيكفي) في كونها دالة على ما يدل عليه يكفي، [وهو على رأي من جوز مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع][7]، قال الرضى: بُنِيَتْ أسماء الأفعال لكونها اسماً لما أصلها البناء، وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع[8]، فلا يرد ما قيل: لو كانت مرادفة لها لكانت فعلاً واللازم باطل، ولا أدري لما جعلها بمعنى المضارع [وقد منعه ابن الحاجب][9]، وصرح ابن قاسم أنها

---

(1) في س لـإلى.

(2) المنصف من الكلام 2/ 7.

(3) في س بناؤها مذهب البصريين، وإعرابها مذهب كوفي.

(4) في س إعرابها.

(5) في س بإضافة: وقيل ظاهر كلامه أن بنائها وإعرابها قول البصريين.

(6) إضافة من المغني.

(7) في س ولا بأس بكون اسم الفعل بمعنى المضارع.

(8) شرح الكافية 4/ 3.

(9) ساقط من س
قال ابن الحاجب: أما أسماء الأفعال فإنها بنيت لوقوعها موقع مالا أصل له في الإعراب وهو الأمر والماضي الإيضاح في شرح المفصل 1/ 397.

بمعنى كفي[1]، (يقال: قَدْ زَيْداً دِرْهَمٌ وقَدْنِي دِرْهَمٌ، كما يقال: يَكفي زيداً درهم [ويكفيني درهم][2] وقوله:

قَدْنِيَ مِن نُصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي[3]

[نسبه الجوهري لحميد بن مالك الأرقط، وابن يعيش لأبي بجدلة وبعده][4]:

ليس الإمَامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير[5]؛ لأنه كان يكنى بأبي خبيب وولده خبيب، أو أخاه مصعباً على التغليب [ويروى بصيغة الجمع على إرادة هؤلاء الثلاثة][6]، أو أتباع عبد الله على التغليب أيضاً، [ويحتمل أنّ أصل هذا بياء

---

(1) انظر المنصف من الكلام 2/ 7، والجنى الداني 253.

(2) ساقط من "س".

(3) الرجز لحميد بن مالك الأرقط منسوب له في شرح شواهد المغنى 1/ 487، المقاصد النحوية 1/ 357، شرح أبيات المغنى 4/ 83، الخزانة 5/ 382، ولأبي بجدلة في شرح المفصل لابن يعيش 3/ 124، وبلا نسبة في الكتاب 2/ 371، الجنى الداني 253، رصف المباني 362، الأمالي الشجرية 1/ 14 الإنصاف 1/ 131.
والشاهد فيه مجيء "قد" في الموضوعين إما بمعنى "حسب"، وإما بمعنى "يكفي".
- وحميد هو: بن مالك ابن رِبْعيّ الأرقط شاعر إسلامي مجيد.
انظر سمط اللآلي 2/ 649، معجم الأدباء 3/ 267، الخزانة 5/ 395، شرح شواهد المغنى 1/ 487.

(4) في "س" هو لحميد ابن مالك الأرقط يصف عبد الملك بن مروان وتمامه.

(5) هو: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه وكان من خطباء قريش المعدودين حفظ، عن النبي ﷺ وحدث عنه، وعن أبيه، وعن أبي بكر، وعمرو، وعثمان وغيرهم، وروى عنه أخوه عروة، وابناه عامر وعباد وغيرهم، (ت 73 هـ).
انظر الإصابة 2/ 414 -417، شذرات الذهب 1/ 79 -90، مرآة الجنان 119 - 131، الأعلام 4/ 87.

(6) في "س" ويروى الخبيبين على الجمع والمراد هؤلاء الثلاثة.

النسبة حذفت كما في الأشعرين][1]، وأراد بالإمام عبد الملك[2]، وعرض [بوصفه ابن الزبير][3] بكونه شحيحاً، أي: بخيلاً، وملحداً أي: ظالماً في الحرم، وحاشاه من الإلحاد، وقوله: (تحتمل قدْ الأولى أن تكون مرادفة لـحسبْ على لغة البناء) خبر للمبتدأ وهو قوله: بتقدير العائدْ، (وأن تكون اسم فعل؛ وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح) [لعدم النون][4] أما على لغة الإعراب فظاهر، وأما على البناء فلعدم [وجوبها، (والثاني][5] على أنّ النون حذفت للضرورة) إذ يجب نون الوقاية في قدْ وقطْ لكونهما على حرفين قاله الرضي[6]، (كقوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[7])

بيت من مشطور السريع لرؤبة [وقبله][8]

(عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ)

العديدْ العدد، والطيسْ كـقيسْ الكثير من الرمل، وليسيْ، أي: ليس الذاهب إياي، (ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق) لا

---

(1) في سْ ويحتمل ان الأصل الخبيبين بياء النسبة ثم حذفت كما قولهم: الأشعرين.

(2) في سْ بإضافة: بن مروان.

(3) في سْ بوصف عبد الله.

(4) في سْ لعدم لحوق النون بها.

(5) في سْ وجوب لحوقها ويحتمل الثاني، أي: ان يكون اسم فعلاً.

(6) شرح الكافية 4/ 22.

(7) الرجز لرؤبة منسوب له في شرح التصريح 1/ 116، شرح شواهد المغنى 2/ 488، المقاصد النحوية 1/ 244، شرح ابيات المغنى 4/ 86، الخزانة 5/ 3224، وبلا نسبة في الجنى الداني 150، الهمع 2/ 215، المساعد 3/ 208. والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من ليسْ للضرورة، والأصل أن يفصل الضمير ولكنه وصل بالفعل للضرورة.

(8) ساقط من ظْ.

الضمير (والكسرة للساكنين)[1] الدال والتنوين؛ لأن أسماء الأفعال قد تنون للتنكير/ فكسرت دال "قد" للتنوين، ولحقتها الياء للإطلاق، وإلا فليس فيه 151/ب الساكنان؛ لأن حرف الإطلاق حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي [فلا يجوز له هنا][2][3]، (وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفْصَل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم) بدل من "بشيء" بإعادة الجار، و"اللهم" معترض للشعار بالتقليل (كقوله:

أخَالِــدُ قَــدْ وَاللهِ أوْطَــأتُ عَـشْوَةً   وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[4])

[بيت من الطويل، "العشوة" مثلثة العين ركوب الأمر على غير بيان والتعنيف التعيير واللوم][5]، (وقول آخر:

---

(1) في "س" بإضافة: يعنى.

(2) ساقط من "س".

(3) في "س" بإضافة: وقيل الكسر للضرورة بناء على أن سيبويه حرك الساكن الواقع في القافية حملا على كسر الأول من الساكنين إذا التقيا واضطر إلى تحريكه والجامع الضرورة.

(4) البيت ملفق من بيتين أولهما للفرزدق وهو قوله:

وَمَا حلّ من جهل حبى حلمائنا   ولا قائل بالعرف فينا يعنف

انظر الديوان 435، الكتاب 4/ 118، شرح أبيات المغنى 4/ 68، وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجلي وهو قوله:

أخالد قد والله أوطأت عشوة   وما العاشق المسكين فينا بسارق

منسوب له في شرح شواهد المغنى 1/ 488، وبلا نسبة في الجنى الداني 260، الهمع 2/ 256. والشاهد فيه: قوله: "قد والله أوطأت" على الفصل بين "قد" والفعل بجملة القسم.

(5) في "س" ويروى:

وَمَا العَاشِقُ الْمِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ

العشوة بالضم والكسر ركوب الأمر على غير بيان وتثلث، والتعنيف التعيير و اللوم.

فَقَــدْ وَاللهِ بَــيَّنَ لِــي عَنَــائِي   بِوَشْـكِ فِـرَاقِهِمْ صُـرَدٌ يَـصِيحُ[1])

بُيِّنَ أظهر، والعناءُ بالألف الممدودة التعب، والوشكُ بضم الواو وفتحها مع سكون المعجمة السرعة، [والصردُ طائر معروف][2]، وسُمِعَ قَدْ لَعَمْـرِي بِـتُّ سَاهِراً، وقَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنتَ، وقد يحذف)، اي: (الفعل بعدها لدليل كقول النابغة:

أَفِـدَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَــا   لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَن قَـدِ[3])

بيت من الكامل، أفدَ كـعلمَ دنا وقرب، والركـابُ كـكتـابُ الإبـل الـتي يُسَارُ عليها، وتزلُ مضارع زال يزول بمعنى ذهب، [والرحالُ جمع رحل وهو منزل الرجل، و كأنْ مخففة، (اي: وكأن قد زالت) بدليل: لما تزل.

(ولها خمسة معان)، بل ستة:

(أحدها: التوقع) إطلاقه يشعر بـأن التوقـع يكـون مـن المتكلم وغـيره، وتمثيله يقتضى أنه في المضارع مـن المتكلم، وفي الماضـي مـن غـيره، (وذلـك مـع المضارع واضح) وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع[4]، (كقولك: قد يَقْدُمُ الغائبُ اليومُ إذا كنت تتوقع قدومه.

---

(1) البيت بلا نسبة في الخصائص 1/ 331، رصف المباني 393، شرح شواهد المغنى 498، الضرائر 201 شرح أبيات المغنى 4/ 89. والشاهد فيه: الفصل بالقسم بين قدْ والفعل بَيَّنَ.

(2) في سْ والصرد بضم المهملة وفتح الراء طائر.

(3) البيت للنابغة في ديوانه 46، شرح المفصل لابن يعيش 9/ 18، الجنى الداني 260، المقاصد النحوية 1/ 80، شرح شواهد المغنى 1/ 490، الهمع 1/ 457، شرح التصريح 1/ 27، شرح أبيات المغنى 4/ 91، وبلا نسبة في الأزهية 211، الخصائص 2/ 241، رصف المباني 72.
والشاهد فيه: حذف ما بعد قدْ، والتقدير وكأن قد زالت.

(4) قال الرضي: "هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بد فيه من معنى التحقيق..." شرح الكافية 6/ 217.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون قال الخليل: "يقال قد فعلْ لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: "قد قامت الصلاة"؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: "قد ركب الأميرْ لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾[1]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها)، قال الزمخشري: معنى "قدْ فيه التوقع؛ لأن رسول الله والمجادلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها وينزل في ذلك ما يفرج عنها[2].

(وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع) بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى وهى قوله: (والماضي قد وقع) وكل ما وقع لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع وأشار إلى دفعه بقوله:

(وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار [به][3] متوقعاً، لا أنه الآن متوقع) [تقديره][4] إن أردتم بقولكم: كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع قبل الإخبار فممنوع، وإن أردتم أنه لا يتوقع حال الإخبار فمسلم، لكن لا يضرنا؛ لأن المراد التوقع قبل [ذلك][5]، (والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها قد لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: "يقدم الغائبْ يفيد التوقع بدون "قدْ؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل) بكسر الباء المخبر/ لا بفتحها لقوله: (أنه متوقع له) لأنه إما خالي 1/152
الذهن عن الحكم الاستقبال، أو منكر له، أو سائل عنه [وكل منهم][6] لا يكون متوقعاً له [واعترض بأن ذلك][7] ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا

---

(1) المجادلة: 1.
(2) الكشاف 4/ 353.
(3) إضافة من المغني.
(4) في "س" يعني.
(5) في "س" الإخبار.
(6) في "س" وكل من الخالي عنه او المنكر له.
(7) في "س" واجيب بان هذا.

له حرفاً يدل عليه معه[1]، (وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ماهو متوقع، لصح أن يقال في "لا رجلَ" بالفتح إن "لا" للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، [والذي][2] بعد "لا" مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد "قد" متوقع كذلك) [وفيه أن][3] الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون هذا المعنى مرجحاً لإثبات التوقع لـ"قد" لا مصححاً له حتى يلزم منه إثبات الاستفهام لـ"لا" [ولو سلمت فلا نسلم بطلان اللازم][4]، وقد قيل: إنها لا يتم الرد بها على الخصم؛ لأنه يقول [إنّ "قد"][5] دخلت على الماضي دالة على أنه كان متوقع قبل الإخبار، و[حينئذ][6] منعها ظاهر؛ لأنه لا يلزم من إثبات التوقع لـ"قد" باعتبار دلالتها عليه واقعاً من غير المتكلم بها أثبات الاستفهام لـ"لا" بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة أخري مع كونها غير دالة على الاستفهام[7]، وأجيب بأن المراد إثباته لـ"لا" دالة عليه واقعاً من غير المتكلم بها قياساً على إثبات التوقع لـ"قد" دالة عليه كذلك[8]، (وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع[9]، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبتة، وهذا هو الحق.

الثاني) من المعاني لـ"قد": (تقريب الماضي من الحال، تقول: "قام زيد" فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فإن قلت: قد قام اختص بالقريب) اعلم أنّ "قد" لاتنفك في الماضي والمضارع عن التحقيق ثم إنه يضاف إليه [إذا دخل على

---

(1) المنصف من الكلام 2/ 8.

(2) في المغني: فالذي.

(3) في "س" فيه بحث أما أولاً فلأن.

(4) في "س" وأما ثانياً فلأن التلازم ليس بباطل وإن لم يقل به أحد.

(5) في "س" أنها.

(6) ساقط من "س".

(7) انظر المنصف من الكلام 2/ 9.

(8) المصدر السابق.

(9) شرح التسهيل 4/ 106.

الماضي في بعض المواضع][1] التقريب من الحال مع التوقع [ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة][2]، ففيه إذاً ثلاثة معان مجتمعة[3]، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، كقولك: قد ركب زيدٌ لمن لم يتوقع ركوبة ذكره الرضي[4] ولم يذكروا أنه يكون مع التحقيق التوقع فقط، (وانبنى على [إفادتها][5] ذلك) التقريب (أحكام:

أحدها: انها لا تدخل على ليسْ وعسىْ ونعمْ وبئسْ لأنهن للحال)[6] بحسب الاستعمال لا الوضع والصيغة [فلا ينافي قوله][7]: إن صيغهن لا يفدن الزمان، (فلا معنى لذكر ما يقرب ماهو حاصل؛ ولذلك) أي: لعدم دخول قدْ عليهن (علة أخري، وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن) إلى المضارع والأمر وسائر المشتقات، (فأشبهن الاسم) من هذين الوجهين، أراد بالاسم غير المصدر لا مطلق الاسم[8]، فلا يرد ما قيل أن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم، فقد يتصرف بالصفات المشتقة من المصدر[9] تأمل، (وأما قول عديّ) بن الرقاع:

(لَوْلاَ الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَى فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ[10]

---

(1) في س في بعض المواضع في الماضي.

(2) في س كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب.

(3) في س بإضافة: التحقيق والتوقع والتقريب.

(4) شرح الكافية 6/ 217.

(5) ساقط من س.

(6) في س بإضافة: يعنى.

(7) في س فلا منافاة بينه وبين قوله.

(8) في س وإلا فالمصدر يتصرف إلى ذلك.

(9) انظر المنصف من الكلام 2/ 9.

(10) بيت من الكامل لعدي بن الرقاع منسوب له في أمالي المرتضى 1/ 511، سمط اللآلي 521، شرح التصريح 1/ 299، شرح شواهد المغنى 1/ 592، شرح أبيات المغنى 4/ 96، لسان العرب (ج. س. م) 2/ 131.

والشاهد فيه قوله: قد عسى على أن عسى فيه بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة.

فـ"عسى" هنا بمعنى "اشتد" وليست "عسى" الجامدة)، قال السيوطي: "عثا"بالمثلثة أفسد أشد الفساد، وقد أورد الثعلبي البيت في تفسيره[1] شاهداً لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ ﴾[2].

(الثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش[3]، على الماضي الواقع حالاً) وذلك لأن الفعل/ إذا وقع قيداً لما له اختصاص لأحد الأزمنة فهم 152/ب منه الاستقلالية والحالية والماضوية بالقياس إلى ذلك المقيد، لا بالقياس إلى زمن التكلم، فإذا قيل: "جاء زيد ركب" فهم منه أن الركوب كان متقدماً على المجيء، فوجب دخول "قد" عليه لتقربه إلى زمان المجيء، وقيل: لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين الحال والماضي وان كان حالية الماضي بالنسبة إلى زمان عاملها، ولفظة "قد" تقربه من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة، [فبذلك يندفع][4] الإشكال بأن "قد" تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان المتكلم وليس الكلام فيه وإنما الكلام في الحال الذي هو مبين لهيئة الفاعل أو المفعول[5] (إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾[6]، أو مقدرة، نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[7] ونحو: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[8]

---

(1) وانظر شرح شواهد المغنى 1/ 493.

- والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالثعلبي أو الثعالبي وهو لقب لا نسب، روى عن أبي محمد المخلدي وغيره، من تصانيفه: عرائس المجالس، الكشف والبيان في تفسير القرآن (ت 427). انظر مرآة الجنان 3/ 36، شذرات الذهب 3/ 230 – 231، الأعلام 1/ 212.

(2) البقرة: 60، الأعراف: 74، هود: 85، الشعراء 183، العنكبوت: 36.

(3) انظر قول البصريين والأخفش في الأمالي الشجرية 2/ 278، وانظر معاني القرآن 1/ 263.

(4) في "س" فليندفع لك.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 9.

(6) البقرة: 246.

(7) يوسف: 65.

(8) النساء: 90.

وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا لا تحتاج لذلك[1]) أي: لدخول قدْ على الماضي الواقع حالاً؛ (لكثرة وقوعها) الظاهر لكثرة وقوعه (حالاً بدون قدْ والأصل عدم التقدير، لاسيما فيما كثر استعماله.

[الثالث][2] ذكره ابن عصفور، وهو أنّ القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقدْ [جميعاً][3]، نحو: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[4] وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي[5]

بيت من الطويل [لامرئ القيس][6] ألفاجرُ الكاذب، [ولناموا جواب حلفتْ، وحديثْ هنا بمعنى محادث كعْشيرْ بمعنى معاشر][7]، والصاليْ المصلي بالنار يقول: طرقت الحبيبة فاستشعرت خوفاً من [الرقباء][8]، فحلفت لها كاذباً إن القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام وليس هنا حديث ولا مصطل بالنار. (انتهى. والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية: لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين) وهو مناسب لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لاَ

---

(1) انظر مذهب الكوفيين والأخفش في الهمع 2/ 252 - 253.

(2) في نسْ الحكم الثالث.

(3) إضافة من المغني.

(4) يوسف: 91.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه 124، الأزهية 52، الجنى الداني 135، شرح شواهد المغنى 1/ 494، الخزانة 10/ 71، لسان العرب (ح. ل. ف) 2/ 554، وبلا نسبة في رصف المباني 110، الهمع 2/ 402، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 538، شرح أبيات المغنى 4/ 102. والشاهد فيه: قوله: لناموا على اتصال اللام وحدها دون قد بالماضي البعيد الواقع في جواب القسم.

(6) ساقط من نسْ.

(7) في نسْ واللام جواب حلفتْ، والحديث هنا بمعنى المحادث كالعشيرْ بمعنى المعاشر.

(8) في نسْ القوم.

يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، (وذلك محكوم له [به][2] في الأزل وهو متصف به مذ عقل) فلا يكـون قريبـاً من الحـال، [ومنع ذلك لجواز أن يكون المراد][3] بـالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهـم بـذلك، [وأجيـب بـأن حكمـه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه][4]، (والمـراد في البيـت أنهـم ناموا قبل مجيئه) لعله أراد به القبيلة القريبـة بقرينـة أن ابـن عـصفور أورد البيـت مثالاً للبعيد، [فسقط][5] ما قيل هذا ليس منافياً [لدعوى ابن عـصفور][6]، وإنمـا ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف قـال قبيـل مجيئـه بالتـصغير [فبعيد][7] غرضه[8].

(ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحـو: 'والله لقـد كـان كـذا' للتوقـع لا للتقريب؛ فإنه قـال في تفـسير قولـه تعـالى: ﴿ لَقَـدْ أَرْسَـلْنَا نُوحـاً ﴾[9] في سـورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع 'قـد'؟، وقـلّ عنهم نحو قوله: 'حلفت لها بالله ـ البيت'، قلت: لأن الجملة القسمية لا تُـسَاق إلا تأكيداً/ للجملة المقسم عليها التي هـي جوابهـا، فكانـت) أي: الجملـة القـسمية 153/أ (مَظنّة لمعنى التوقع الذي هو معنى 'قد' عند استماع المخاطـب كلمـة القـسم[10]) صريحاً كما إذا ذُكِرَت، أو ضمناً كما إذا دل عليه بلام الجواب. (انتهى.

---

(1) يوسف: 90.

(2) إضافة من المغني.

(3) في 'س' قيل لا نسلم أن المراد ذلك؛ إذ يجوز أن يكون المراد.

(4) في 'س' وفيه أنه في غاية الظهور لا فائدة في حلفهم عليه.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 10.

(5) فلا يرد.

(6) في 'س' لدعواه.

(7) في 'س' فيفيد.

(8) انظر المنصف من الكلام 2/ 10، و شرح جمل الزجاجي 2/ 538.

(9) الأعراف: 59.

(10) الكشاف 2/ 163.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما [ذكر][1] ابن عصفور، وأن من [شروط][2] دخولها كون الفعل متوقعاً كما قدمنا؛ فإنه قال [في][3] تسهيله: وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف) احترز به عن الفعل الغير المتصرف ([لتقريبه][4] من الحال[5]. انتهى). [وذلك][6] يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع.

([الرابع][7]: دخول لام الابتداء في نحو: إن زيد لقد قامْ، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: إن زيداً لقائمْ وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[8] فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث) من المعاني لـ"قدْ: (التقليل) مع المضارع، (وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: "قد يصدق الكذوبْ، و"قد يجود البخيلْ، وتقليل متعلقه، نحو: [قوله تعالى][9]: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[10]، أي: ماهم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وان التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من "قدْ بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً)، أي: كذباً؛ (إذ آخر كلام يناقض أوله.

---

(1) في المغنى ذكره.

(2) في المغنى شرط.

(3) ساقط من المغني.

(4) في المغني لقربه.

(5) تسهيل الفوائد 242.

(6) في "س" فإنه.

(7) في "س" الحكم الرابع.

(8) النحل: 124.

(9) إضافة من المغنى.

(10) النور: 64.

[الرابع][1] التكثير) [قيل: تستعار قد][2] للتكثير في مقام المدح كما تستعار رب[3] [ومثل][4] الرضي بقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ ﴾[5] (قاله سيبويه[6]) قيل: هذا ليس بصريح كلامه، بل مستنبط منه؛ فإنه قال: وأما قد فجواب لقوله لمّا يفعل، ثم قال: ويكون بمنزلة ربما[7] (في قول الهذلي:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[8]

القرن بكسر القاف كفؤك في الشجاعة، ومجّت على بناء المفعول من مج الشراب من فيه رماه، والفرصاد الثوب الأحمر[9]، ومعنى مجّت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد، (وقال الزمخشري في[10]: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾[11]) نرى (أي

---

(1) في س المعنى الرابع.

(2) في س قال بعض المحققين: وتستعار.

(3) قال الشمني: قال التفتازاني: إن أصل قد في المضارع للتقليل، وقد استعيرت ههنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما...' المنصف من الكلام 2/ 10.

وقال الرضي: 'هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة...' شرح الكافية 6/ 33.

(4) في س ومثله.

(5) الأحزاب: 18.

وانظر شرح الكافية 6/ 33 – 35.

(6) قال سيبويه: 'وتكون قد بمنزلة ربما وأنشد البيت' الكتاب 4/ 224.

(7) انظر المنصف من الكلام 2/ 10.

(8) بيت من البسيط لعبيد بن الأبرص منسوب له في شرح أبيات سيبويه 2/ 368، الخزانة 11/ 253، ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في شرح شواهد المغني1/ 494، وللهذلي في الأزهية 212، الجنى الداني 259، الكتاب 4/ 224، لسان العرب (ق. د. د) 7/ 261، وبلا نسبة في المقتضب 1/ 84، الهمع 2/ 495، شرح أبيات المغني 4/ 103.

والشاهد فيه: مجيء قد للتكثير مثل ربما.

(9) في س بإضافة: أو صبغ أحمر.

(10) في س بإضافة: تفسير قوله تعالى.

(11) البقرة: 144.

ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية[1]، ثم استشهد بالبيت) قال التفتازاني: يعني أن أصل 'قدْ' في المضارع للتقليل، وقد استعير هنا للتكثير لمناسبة التضاد كـرُبما[2]، (واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض) الذي وزنوا به الضرب الثاني من البسيط:

(قَدْ أَشْـهَدُ الْغَـارَةَ الـشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِـي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُـرْحُوبُ[3])

[بيت][4] لعمران بن إبراهيم الأنصاري، وقيل لامرئ القيس، 'أشهدُ' أحضر، و'الغارةُ' الخيل المغيرة،وفي القاموس أغار على القوم غارة وإغارة وقع عليهم الخيل[5] وغارة شعواء متفرقة، و'جرداءُ' كـ'حمراءُ' فرس قصيرة الشعر، و'معروقةُ' [بمهملتين][6] والقاف قليلة اللحم، و'اللحيينْ' بفتح اللام تثنية لحي، وهو منبت اللحية، و'سرحوبُ' بضم المهملتين/ طويلة على وجه الأرض توصف 153/ب
بها الأنثى خاصة.

([الخامس][7]: التحقيق) مع الماضي، (نحو): ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُـونَ ﴾[8]، (﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[9]) ومع المضارع وإليه [يشير قوله][10]: (وقد مضى أن

---

(1) الكشاف: 1/ 185.

(2) حاشية التفتازاني على الكشاف اللوحة 79 - ب.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 27، ولامرئ القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغنى 1/ 496، وبلا نسبة في الجنى الداني 258، شرح أبيات المغنى 2/ 110، الخزانة 6/ 105.
والشاهد فيه: مجيء 'قدْ' للتكثير.

(4) ساقط من 'ظ'.

(5) القاموس المحيط (غ. و. ر) 2/ 117.

(6) في 'س' بالمهملة والراء.

(7) في 'س' المعنى الخامس.

(8) المؤمنون: 1.

(9) الشمس: 9.

(10) في 'س' أشار بقوله.

بعضهم حمل عليه [قوله تعالى][1]: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[2]) قال الحلبي: ٍقدْ تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى فتدل على التحقيق[3]، (قال الزمخشري: دخلت) ٍقدْ (لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد[4]، وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ﴾[5] ٍقدْ في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ٍإنْ واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد)، وفيه مسامحة والمراد أنّ ٍقدْ واللام مثل: ٍإنْ واللام، أو إنّ ٍقدْ مثل كل واحد منهما، وإلا فكيف يكون ٍقدْ وحدها مثلهما(وقد مضى نقل القول بالتقليل في) الآية (الأولى) يعني قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[6]، (والتقريب والتوقع في مثل الثانية) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾[7]، (ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر) والحاصل أنّ ٍقدْ تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان: التوقع والتقريب والتحقيق، ومع المضارع أحد أربعة: التوقع والتقليل والتكثير والتحقيق.

([السادس][8] النفي حكى ابن سيدة) أبو الحسن علي بن إسماعيل، صاحب محكم اللغة، كان ضريراً كأبيه، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (قد كنت في خير فتعرفهْ بنصب تعرفه[9]، وهذا غريب) ولهذا لم يعده في الإجمال

---

(1) إضافة من المغنى.

(2) النور: 64.

(3) في ٍسْ بإضافة: كهذه الآية.
وانظر الدر المصون 5/ 238.

(4) قال الزمخشري: ٍأدخل ٍقدْ ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيدْ الكشاف 2/ 311.

(5) البقرة: 65.

(6) النور: 64.

(7) هود: 25، المؤمنون: 23، العنكبوت: 13، الحديد 25.

(8) في ٍسْ المعنى السادس.

(9) قال ابن سيدة: ٍوتكون ٍقدْ بمنزلة ٍماْ فينفى بها، سمع بعض الفصحاء يقول: قد كنت في خير فتعرفهْ المحكم (ق.د) 6/ 115.
وانظر ترجمة ابن سيدة في: شذرات الذهب 3/ 305، مرآة الجنان 3/ 64، الأعلام 4/ 263 – 264.

وذكره هنا للإفادة كما قالوا أصول الفقه ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع، والأصل الرابع القياس، (وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفي بـ"قد" فنصب الجواب بعدها[1]. انتهى.

ومحمله عندي على خلاف ما [ذكرا][2]، وهو أن يكون كقولك للكذوب: "هو رجل صادق) في إطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل السخرية، فهو في معنى النفي، (ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى) فإنّ كون النفي محضاً شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه، (وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله:

.... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[3])

عجز بيت للمغيرة [بن حنين الحنظلي][4] صدره:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ....

نصب "أستريح" بـ"أنْ" مضمرة على الشذوذ لعدم وقوعه في جواب أحد الأشياء الستة، أو على حد قوله:

---

(1) تسهيل الفوائد: 231.

(2) في المغنى ذكِرَ.

(3) البيت للمغيرة بن حبناء في شرح شواهد المغنى 1/ 497، المقاصد النحوية 4/ 390، شرح أبيات المغنى 4/ 116، الخزانة 8/ 522، وبلا نسبة في رصف المباني 397، شرح المفصل لابن يعيش 7/ 55، المحتسب 1/ 197، الضرائر 418 الأمالي الشجرية 1/ 279.

والشاهد فيه: نصب فأستريح بعد الفاء ضرورة لأنه لم يسبقه نفي أو طلب.

- والمغيرة هو: أبو عيسى المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي من شعراء الدولة الأموية (ت 91 هـ).

انظر معجم الشعراء 322، الخزانة 8/ 524، الأعلام 7/ 278.

(4) في س: بن حبناء.

وَلُــبْسُ عَبَـــاءَةٍ وَتَقَـــرَّ عَيْنِــــي .... [1]

والعطف على المعنى كأنه قال: ويكون لحوقي بالحجاز فاستراحتي، وقيل: إنه مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف ومثله جائز في الضرورة[2].

(وقرأ بعضهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾[3]) بالنصب[4]، قال أبو البقاء: وهو بعيد والحمل فيه على المعنى، أي: بالحق فالدمغ[5]، وعلى هذا فيكون من قبيل:

عَلَفْتُهَــــا تِبْنــــاً وَمَـــــاءً بَــــارِداً .... [6]

وقيل العطف على معنى "نقذف" أولى، أي: نفعل القذف في الدمغ[7].

---

(1) بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلابية، منسوب لها في شرح التصريح 2/ 389، شرح شذور الذهب 330، شرح شواهد المغنى 2/ 653، المقاصد النحوية 4/ 397، الخزانة 8/ 503، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 120، الجنى الداني 157، رصف المباني 423، الهمع 2/ 322.

والشاهد فيه: "وتقرّ" حيث نصب الفعل "تقرّ" بأن مضمرة، والتقدير ولبس عباءة وأن تقر عيني، والفعل منصوب بأن المحذوفة مع بقاء عملها.

(2) انظر المنصف من الكلام 2/ 11، وشرح شواهد المغنى 1/ 497.

(3) الأنبياء: 18.

(4) قال أبو حيان: وقرأ عيسى بن عمرو فيدمغه بنصب الغين "البحر المحيط 6/ 302.

(5) التبيان في إعراب القرآن 2/ 156.

(6) صدر بيت من الرجز تمامه:

حَتَّـــى شَــتَتْ هَمَّالَــةً عَيْنَاهَـــا

وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/ 613، أوضح المسالك 2/ 39، الخصائص 2/ 198،شرح شذور الذهب 263،المقاصد النحوية 3/ 101، شرح شواهد المغني 1/ 58، لسان العرب (ع. ل. ق) 400. والشاهد فيه: قوله: "ماءً" حيث يمتنع عطف ماء على تبن.

(7) انظر أنوار التنزيل وأسرار التؤيل 2/ 416 .

(مسألة قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" مطلقاً؛ وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن "إذا" الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية)، ولمن جوزه أن يقول: ما ذكرته مبني/ على الغالب، أو على 1/154
غير باب الاشتغال كيف وقد أجمع النحاة أنها إذا جامعت حرفاً عاطفاً على الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع إذاً أولى من النصب مع جوازه، وأما عدم السماع فالأصل منعه بناءً على الإجماع، (وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو): "خرجت (فإذا زيد قد ضربه عمرو"[1]، ويمتنع بدون "قد" ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع "إذا" هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية) يعني من أول الأمر، وإلا فبينهما فرق؛ (فإذا اقترنت بـ"قد" حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها).

---

(1) قال ابن قاسم: "والتفصيل فإن كان الفعل مقرونًا بـ"قد" جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بـ"قد" قيل وهو الصحيح"، توضيح المقاصد والمسالك 2/ 40 وقال ابن عصفور: "فيستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل" هذا مالم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه بـ"إذا" التي للمفاجأة، فلا يجوز إلا الابتداء، إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير، أو في السببي مقروناً بعده، فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه إذا لم يتقدمه شيء" المقرب 96 - 97.

[مبحث: قط]

(قطْ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون ظرف زمان لاستغراق ما مضي، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح [اللغات][1]) الخمس: تخفيف الطاء الأولى، أو الثانية، وإتباع القاف الطاء المشددة، أو المخففة، (وتختص بالنفي) [يعني: غالباً فإنها استعملت في الإثبات لفظاً ومعنىً في الأول، وفي الإثبات لفظاً لا معنىً في الثاني؛ لأن معناه ما كانت كذا قط، وإلا فقد وردت في الإثبات][2]، كقول بعض الصحابة ﷺ: ﴿قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله عليه الصلاة والسلام أكثر ما كنا قط وآمنه﴾[3]، وكقول أبيّ لابن مسعود ﷺ: ﴿كأين تقرأ سورة الأحزاب فقال ثلاثاً وسبعين فقال قط﴾[4]، (يقال: ما فعلته قط، والعامة [تقول][5]: لا أفعله قط وهو لحن، واشتقاقه من قطَطْتهُ، أي: قطعته؛ فمعنى ما فعلته قطْ: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مذ) الأظهر ترك قوله: (وإلى) لأن مذ كما

---

(1) في س: اللغة.

(2) في س: يعني لا تستعمل في غيره غالباً، وإلا فقد تستعمل في الإثبات لفظاً ومعنىً.

(3) في س: بإضافة: أو لفظاً ومعنىً.

ولفظ الحديث في البخاري عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وآمنة بمنى ركعتين صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الصلاة بمنى 2/ 173.

(4) في س: بإضافة: ما كان كذا قط. وانظر مسند الإمام أحمد، مسند الأنصار 15/ 447.

- وأبي هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري، سيد القراء وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، من كتاب الوحي، أخذ عن النبي ﷺ، وأخذ عنه القراءة ابن عباس، وأبوهريرة، وعبد الله بن السائب وغيرهم (ت 19هـ).

انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 31، الإصابة 1/ 24 - 25، شذرات الذهب 1/ 32 - 33، الأعلام 1/ 82.

(5) في المغني يقولون.

يجيء بمعنى في يجيء بمعنى من وإلى؛ ولهذا لم يقل معنى من وإلى، [وقيل: لأن من عند البصريين][1] غير الأخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان [بخلاف مذ][2]، وقيل لتضمنها لام الاستغراق[3]، وفيه أن الاستغراق ليس معنى اللام بل هو امر جاء من القرينة[4]؛ (إذ المعنى: مذ أن خلقت إلى الآن، و) بنيت (على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات[5]) حملاً على أخيه عوض، (وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه [طاء][6] في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها).

(الثاني) [من اوجه قط][7] (أن تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء) وعليه قول الحريري:

مَــن ذَا الَّــذِي مَــا سَــاءَ قَــطْ　　وَمَــن لَــهُ الْحُــسْنَى فَقَــطْ[8]

الأولى ظرف زمان والثانية بمعنى حسب قال المصنف: ولن يسمع منهم إلا مقروناً بالفاء، وهي [وفاء][9] فحسب زائدة لازمة عندي[10]، وقال التفتازاني: إن قط اسم فعل بمعنى انته، وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرط

---

(1) في س لا لما قيل إن من عند البصريين.

(2) ساقط من س. وانظر المنصف من الكلام 2/ 11.

(3) قائله الرضي انظر شرح الكافية 4/ 172.

(4) في س بإضافة: وقيل: لأن بعض لغاته على وضع الحروف، وفيه أنه يلزم تفريع بناء الأصل على ما يحصل بالتصرف فيه.

(5) في س بإضافة: لدلالتها على ما تقدم من الزمان مثل قبل وقيل: حملاً.

(6) ساقط من: س، وفي المغني طاءه.

(7) في س من الأوجه الثلاثة لقط.

(8) مقامات الحريري المقامة الشعرية 165.

(9) في س كفاء.

(10) قال الشمني: قال المصنف في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم...المنصف من الكلام 2/ 11.

محذوف[1]، وقال ابن السيد: وقط هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفي، وهي التي تأتي بعدها الفاء فقط؛ لأن معنى أخذت درهماً فقط: أخذت درهماً فاكتفيت به[2]، وعلى هذا فالفاء عاطفة لا زائدة ولا جزائية (يقال: قَطِي، وقَطْكَ، وقَطْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ كما يقال: حسبي، وحسبكَ وحسبُ زيدٍ دِرْهَمٌ، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسبُ معربة. والثالث/ : أن تكون اسم فعل بمعنى 154/ب يكفي فيقال: قطني بنون الوقاية [كما يقال:

يكفيني][3]، وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء على السكون كما يجوز في لَدُنْ، ومِنْ، وعَنْ كذلك).

---

(1) المطول: 15.

(2) انظر قول بن السيد في المنصف الكلام 2/ 11.

(3) ساقط من: س.

(حرف الكاف)

(الكاف المفردة جارة وغيرها والجارة [حرف و][1] اسم.

الحرف له خمسة معان:

أحدها التشبيه) أي: تشريك شيء لمجروره في أمر، (نحو: زيد كالأسد.

والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم) منهم الأخفش وابن برهان وابن مالك[2]، (ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـما)[3] (كحكاية سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوزَ الله عنه[4]) ومن قال: إن الكاف لا تُكَفُّ بـما جعل ما مصدرية وما بعدها فاعل ثبت مقدراً، وحرف التعليل متعلق بما قبل الفاء، أو بما بعدها كما قال الزمخشري[5] في: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا﴾[6] قال أبو البقاء: لم تمنع الفاء من ذلك كما لم تمنع في باب الشرط[7]، (والحق جوازه في المجردة من ما، نحو:﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[8]، أي: أعجب لعدم فلاحهم) يشير إلى أنّ وي اسم فعل بمعنى أعجبُ مضارع صرح به

---

(1) ساقط من ظ.

(2) قال ابن قاسم: الثاني التعليل ذكره الأخفش وغيره وجعلوا منه قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾ قال الأخفش: أي: لما فعلت هذا فاذكروني، قال ابن مالك: ورودها للتعليل كثير كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾، قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، وكذا قدره ابن برهان الجنى الداني 84، وانظر الكافية الشافية / 355.

(3) في س بإضافة: وحينئذ لا يناسب عدها من حروف الجر لعدم عملها.

(4) الكتاب 3/ 140، وانظر الجنى الداني 84.

(5) قال الزمخشري: أما أن يتعلق بما قبله، أي: ولأتم نعمتي عليكم في الآخرة بالثواب كما أتممها عليكم في الدنيا إرسال الرسول، أو بما بعده، أي: كما ذكرتكم بإرسال الرسول فاذكروني بالطاعة اذكركم بالثواب الكشاف 1/ 18.

(6) البقرة: 150.

(7) التبيان في إعراب القرآن 2/ 112.

(8) القصص: 82.

الحلبي[1] لا بمعنى تعجّبْ أمر قاله أبو البقاء[2]، (وفي المقرونة بـمْـا) الكافة قيـل: الظاهر بـمْا[3] (الزائدة كما في المثال، وبـمْا المصدرية، نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[4] الآية، قال الأخفش: أي: لأجل إرسالي فيكم رسـولاً مـنكم فـاذكروني[5]) فيـه إشارة إلي أن الكاف متعلق بما بعد الفاء؛ (وهو) أي: اقتران الكاف بـمْا المصدرية (ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَـدَاكُمْ﴾[6]) إذ لا يناسـب[7] التـشبيه هنـا لعدم المشابهة بين ذكر العبد وهداية الله تعالـى (وأجاب بعـضهم بأنـه) أي: هـذا الكلام (من وضع الخاص) وهو الذكر والهداية (موضع العام) وهو الإحسان (إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحـد، وهـو الإحـسان؛ فهـذا في الأصـل بمنزلـة ﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْـكَ﴾[8] والكـاف للتـشبه) أي: أحـسن بطاعـة الله إحــساناً كإحــسانه إليـك بنعمتـه، (ثـم عـدل عـن ذلـك) الأصـل (للإعـلام) والتنصيص (بخصوصية المطلوب) وهـو الـذكر والهدايـة المنـدرجين تحـت مطلـق الإحسان، (وما ذكرناه في الآيتين) يعني قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾، وقولـه تعـالى: ﴿كَمَا هَدَنكُمْ﴾ (من أنَّ مْا مصدرية قاله: جماعة، وهو الظاهر، وزعـم الزمخـشري وابن عطيـة وغيرهمـا أنهـا كافـة[9]) فـلا يكـون للجملـة بعـدها محـل[10]، قـال التفتازاني: ومحل ﴿كما هداكم﴾ النصب على المصدرية بحذف الموصـوف، وعلـى

---

(1) الدر المصون 5/ 354.

(2) التبيان في إعراب القرآن 2/ 250.

(3) المنصف من الكلام

(4) البقرة: 151.

(5) قال الأخفش: كما فعلت هذا فاذكروني 1/ 163.

(6) البقرة: 198.

(7) في س بإضافة: أداة.

(8) القصص: 77.

(9) قال الزمخشري: مْا مصدرية أو كافة الكشاف 1/ 225.
قال أبوحيان: وجوز الزمخشرى وابن عطية ان تكون مْا كافة للكاف عن العمل... البحر المحيط 97.

(10) في س بإضافة: من الإعراب.

الكافة لا عامل له كما لا معمول لـه[1]، (وفيـه) أي: فيمـا [زعمـوه][2] (إخـراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض) [كما في قوله][3]:

.... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[4]

[فإن الجملة الاسمية][5] تقتضي كون "ما" كافـة؛ إذ لا ينسبك منهـا وممـا بعدها مصدر. (واختلف في نحو قوله:

وَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[6])

[بيت من الطويل][7] [طرفك عينك مبتدأ][8] خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بعامل يفسره "فاحبسنه"؛ لأن فعل الجزاء لا يعمل فيما قبلـه/ فـلا 1/155

---

(1) حاشية التفتازاني على الكشاف.

(2) في "س" ذهبوا إليه.

(3) في "س" كالجملة الاسمية في قوله.

(4) عجز بيت من الطويل صدره:

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

وهو منسوب له في شرح شواهد المغني 1/202، سمط الآلي 2/749، المقاصد النحوية 3/330، وبلا نسبة في الجنى الداني 166، الخزانة 10/207.

والشاهد فيه: قوله "كما الناس" حيث زيدت "ما" بعد الكاف ولم تكفها عن العمل.

(5) في "س" فإنها.

(6) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في الخزانة 5/320، ولجميل بثينة في ديوانه 62 وروايته:

وَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْفَظَنَّهُ فَزَيْغُ الْهَوَى بَادٍ لِمَنْ يَتَبَصَّرُ

ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني 1/498، وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية 4/407، وبلا نسبة في الإنصاف 2/586، الجنى الداني 483، رصف المباني 214، الهمع 2/293.

والشاهد فيه: قوله "كما يحسبوا" فإما أن تكون الكاف تعليلية كفت بـ"ما" ونصب الفعل بعدها لشبهها بـ"كي" أو أن أصلها "كيما" وحذفت الياء تخفيفاً.

(7) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخراً بعد قول المؤلف: والهوى بالقصر.

(8) في "س" الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر وهو مبتدأ.

يفسر عاملاً، والهوىٰ بالقصر الحب، والبيت من لسان الحبيبة، خطاباً للمحب تقول: إذا جئتنا للزيارة لم [تنظر][1] إلينا بل إلى غيرنا، ليظن الرقباء أن هواك ليس في جانبنا.

(فقال الفارسي: الأصل كيما[2]، فحذف الياء[3]، وقال ابن مالك: هذا تكلف[4]، بل هي كاف التعليل ومْا الكافة ونصب الفعل بها) أي: بالكاف، بل بأنْ مضمرة بعدها، لكن نسبه إليها مجازاً **(لشبهها بـكيْ في المعنى) فلا يلزم عمل عامل الاسم في الفعل كما قيل[5]، ويجوز أن تكون[6] مصدرية فاعملت حملاً على أنْ، (وزعم أبو محمد الأسود في كتاب المسمى [نزهة الأديب][7] أن أبا علي حرف هذا البيت والصواب فيه:**

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَـيْ يَحْسِبُوا.......... البيت)

قال السيوطي: هذا من قصيدة عمر بن أبي ربيعة، وقد وجدت في قصيدة لجميل:

سَأَمْنَحُ طَرْفِي حِينَ أَلْقَاكِ غَيْرَكُمْ لِكَيْمَا يَرَوْا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ أَنْظُرُ[8].

---

(1) في س تلتفت.

(2) في س بإضافة: ولذلك حذفت النون.

(3) انظر قول الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 173، والمساعد 2/ 281 – 282.

(4) شرح التسهيل 3/ 173.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 12.

(6) في س بإضافة: ما.

(7) في المغني بنزهة الأديب.
وانظر كشف الظنون 2/ 1939.
- وأبو محمد هو: الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، المعروف بالغندجاني، عالم بالأدب، نسابة عارف بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، روى عن محمد بن أحمد أبي الندى، من تصانيفه: أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، ضالة الأديب وغيرهما (ت 430 هـ).
انظر بغية الوعاة 1/ 498 – 499، الأعلام 2/ 180.

(8) شرح شواهد المغني 1/ 498 - 499.

وما رواه المصنف نسبه العيني إلى لبيد العامري[1]، والحاصل أن هنا ثلاثة أبيات، فلا وجه لإسناد التحريف إلى أبي علي، وأجاد المصنف حيث قال: زعم، كما أجاد من قال هذه إساءة أدب من الأسود فأبوعلي لا يدفع عن الأمانة في العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله[2].

(والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون[3]، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير) ينبغي أن يقول: [عليه][4] لبقاء الكاف على معناها الأصلي.

(وقيل في كن كما أنتْ: إنّ المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريب:

أحدها: [هذا][5] وهو أن ماْ موصولة، وأنتْ مبتدأ حذف خبره) كما قدره القائل.

(والثاني: أنها موصولة، وأنتْ خبر حذف مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[6]، أي: كالذي هو لهم آلهه.

والثالث: أن ماْ زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارة كما في قوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[7])

---

(1) المقاصد النحوية 4/ 407.

(2) في نسْ بإضافة: واسم أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، تلميذ الزجاج وابن السراج، قيل إنه أعلم من المبرد، وإنه متهم بالاعتزال، توفي في بغداد سنة ثلاثمائة وأربع وسبعين. وانظر منتهى أمل الأريب من مبحث عن حتى مبحث كل تحقيق صالح الأخضر 432.

(3) انظر قول الأخفش والكوفين في شرح التصريح 1/ 654، والارتشاف 2/ 473.

(4) في نسْ على هذا القول.

(5) إضافة من المغني.

(6) الأعراف: 138.

(7) سبق قريباً.

تقدم شرحه في بحث أو[1].

(وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً بنفسك فيما مضى) ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين.

(والرابع أن ما كافة، و أنت مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن)[2]، والكاف لتشبيه معنى الجملة التي قبلها بمعنى التي بعدها، (وقد قيل في ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ إن ما كافة) [وقيل: مصدرية حذف صلتها، أي: كما ثبت لهم آلهة][3]، (وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما) عن عمل الجر، (ورد عليه بقوله:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ[4])

[بيت من الوافر لزياد الأعجم وبعده:

أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

وأباحميد عطف على اسم أن، والنشوان كالسكران وزناً ومعنىً خبر لأن، والحليم/ عطف عليه قاله العيني[5]، وقيل: إن ما مبتدأ والخبر محذوف، أي: 155/ب
كائنان، ولو لم تكن ما كافة لوجب الجر[6]، وفيه بحث][7]، (وقوله:

---

(1) في س بإضافة: ويروى برفع الناس أيضاً.

(2) في س بإضافة: أو معلوم.

(3) في س وقيل: إنها مصدرية حذفت صلتها، وآلهة فاعل ثبت مقدراً.

(4) البيت لزياد الأعجم منسوب له في الجنى الداني 481، شرح شواهد المغني 1/ 501، الخزانة 10/ 208، المقاصد النحوية 3/ 348، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 191 شرح أبيات المغني 4/ 125 – 127، وبلا نسبة في البحر المحيط 2/ 98، الدر المصون 1/ 495. والشاهد فيه: أن ما كفت الكاف عن العمل.

(5) انظر المقاصد النحوية 3/ 349.

(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 12.

(7) في س فإن ما فيه كافة ولذلك رفع النشوان على الخبرية لأن قاله السيوطي، وقيل النشوان كالسكران وزناً ومعنىً مبتدأ والحليم معطوف عليه والخبر محذوف، أي: كائنان، ولو لم تكن كافة لوجب الجر وفيه أنه يبقى أن حينئذ بلا خبر والبيت لزياد الأعجم وبعده:

أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

أخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ   كَمَا سَيْفُ عُمَرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ[1]

بيت من الطويل لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً وكان قتل بصفين مع علي رضي الله عنه [أخٌ مبتدأ خبره لم يخزني من الخزي وهو الذل، ويوم مشهد يوم صفين، وسيف عمرو مبتدأ خبره ما بعده، فما كافة، ولولا ذلك لجر، وخيانة السيف نبوته عند الضربة، ومضرب بكسر الراء قد شبر من طرفه، وإنما جمع مبالغة بأن كل جزء منه مضرب حكي أنّ سيف][2] عمرو بن معد يكرب وهو الصمصام لا ينبو، فاستوهبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فوهبه له، فقيل لعمر: إنه غير الصمصام وقد ضن، فغضب عمر لذلك، فغضب عمرو وقال هاته، فأخذه ودخل دار إبل الصدقة فضرب عنق بعير بضربة واحدة [فأبانه][3] وقال: أعطيتك السيف لا الساعد[4].

(وإنما يصح الاستدلال بهما) [أي: بالبيتين][5] (إذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية) قال الرضي: صلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية وجوز غيره الاسمية أيضاً وهو الحق، وإن كان قليلاً كما في نهج البلاغة بقوا على الدنيا وما الدنيا باقية[6].

---

(1) البيت لنهشل بن حرى في شرح التصريح 1/ 666، شرح شواهد المغنى 1/ 502، المقاصد النحوية 3/ 334، شرح أبيات المغني 4/ 127 - 128، وبلا نسبة في الهمع 2/ 390، اوضح المسالك 2/ 100.
والشاهد فيه: أن ما كفت الكاف عن العمل فجاء ما بعدها مرفوعاً.
- ونهشل هو: بن حرى بن ضمرة الدارمى، شاعر مخضرم (ت 45 هـ).
انظر الشعر والشعراء 459، طبقات الشعراء 214، الخزانة 1/ 312، الأعلام 2/ 49.

(2) في س الماجد الكريم، والإخزاء الإهانة والإذلال، والمشهد محضر الناس، وخيانة السيف نبوته عند الضرب، ومضربه بكسر الراء قدر شبر من طرفه، وإنما جمع مبالغة بان كل جزء منه مضرب، وسيف عمرو مبتدأ وما بعده خبره، فما كافة ولولا ذلك لجر قال السيوطي كان سيف.

(3) في س فأبانها.

(4) شرح شواهد المغني:1/ 502.

(5) في س أي: بهذين البيتين.

(6) شرح الكافية 6/ 212 – 213.

(الخامس: أن ْماْ كافة أيضاً، وأنتْ [فاعل، والأصل: كن كما أنت][1]، ثم حذفت ْكانْ فانفصل الضمير، [وهو][2] بعيد، بل الظاهر أن ْماْ على هذا التقدير مصدرية) إذ لا يصار إلى كون ْماْ كافة إلا حيث يتعذر أن ينسبك منها مصدر كما إذا اتصلت بجملة اسمية.

(تنبيه تقع ْكماْ بعد الجمل) احترز به عن مثل ْزيد كما عرفتهْ (كثيراً صفة في المعنى) [فتشمل الحالية؛ إذ الحال][3] صفة معنى لذي الحال (فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملها قوله تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾[4] فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـْنعيدهْ، أي: نعيد أول خلق إعادة مثلما بدأناه) ينبغي أن تكون ْماْ مصدرية لا موصولة، والهاء للخلق لا لـْماْ لـئلا يلزم تشبيه الحدث بالذات[5] (أو لـْنطويْ، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل) فالمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبه به في اللفظ والمعنى نحو: ْأكرمت زيداً كما أكرمنيْ، وتارة يخالفه وحينئذ قد يكون الأول بأمر عام، والثاني بخاص نحو: ْفعلت لزيد كما أكر منيْ وبالعكس، نحو: ْأكرمت زيداً كما فعل في حقيْ، وقد يكونان مذكورين بلفظ خاص، والمراد تشبيهه بالأمر العام، نحو: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[6]، وكهذه الآية، (وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذي [بدأناه][7])، ويجوز أن يتعلق الكاف بمحذوف يفسره نعيده، أي: نعيد مثل الذي بدأناه، و ْأول خلقْ ظرف لـْبدأناْ، أو حال من ضمير الموصول المحذوف، (وتقع كلمة ْكذلكْ أيضاً)، أي: ككلمة ْكماْ (كذلك) أي: [صفة في المعنى][8].

---

(1) في المغني فاعل والأصل: كما كنت.
(2) في المغني وهذا.
(3) في س قيد به يشمل الحالية فإن الحال.
(4) الأنبياء: 104.
(5) في س بإضافة: وفيه إيماء إلى أن الكاف هنا اسم بمعنى ْمثلْ وسيجيء أنها لا تقع مرادفة لمثل عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة.
(6) البقرة: 198.
(7) في المغني بدأنا.
(8) في س صفة لمصدر أو حالاً.

(فإن قلت: فكيف اجتمعت) كيفَ للاستبعاد، [أي][1] إذا كان الأمر / 1/156
كما قررت فمن أين يصح اجتماع كلمة كذلكَ، (مع مثلَ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾[2]) فيعلمونَ نزل منزلة [اللام][3]، وما بعده مقول قالَ، والمثلية إما في نفس القول، أو في اقتراح مالا يليق، (ومثلَ في المعنى نعت لمصدر قالَ المحذوف) بالجر صفة مصدر ([أي][4] كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين [بمعنى واحد][5]) يعني بطرق الاستقلال فيهما وإليه يشير قوله: (لا تقول ضربت زيداً عمراً)، وإما بطريق الاستقلال في أحدهما والتبعية في الآخر فلا محذور، (ولا يكون مثلَ توكيداً لكذلك؛ لأنه أبين منه)، أي: لأن مثل قولهم أبين من كذلك؛ لأنه صريح في المثلية[6]، ولأنه لا إبهام فيما أضيف إليه مثلَ بخلاف ما أضيف إليه الكاف فإنه اسم مبهم بحسب أصل الوضع، فلا يصلح تأكيداً له؛ لأن التأكيد لا يكون أبين من [المذكور][7]، (كما لا يكون زيدَ من قولك: هذا زيد يفعل كذا [توكيداً][8] [لهذا][9] لذلك) أي: لأجل أن التوكيد أبين من المؤكد[10] امتنع كون زيدَ [فيه][11] توكيداً لهذا؛ لأن العلم أبين من اسم الإشارة لكنه استعمل هنا لمعين وهو زيد، فسقط ما قيل: إنما امتنع؛ لأن هذا توكيد لفظي، فزيدَ ليس لفظ هذا ولا مرادفا له[12]، (ولا خبراً) أي: ولا تكون مثلَ خبراً، وفيه تسامح، والمراد: ولا يكون كذلكَ خبراً (لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك، لما يؤدى إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله) أراد بالارتباط اللفظي؛ لأن

---

(1) في س يعني.
(2) البقرة: 118.
(3) في س اللازم.
(4) إضافة من المغني.
(5) ساقط من س.
(6) في س بإضافة: ولأنه لا إبهام.
(7) في س المؤكد.
(8) ساقط من س.
(9) إضافة من المغني.
(10) س بإضافة: أي.
(11) في س في المثال.
(12) انظر المنصف من الكلام 2/ 18.

عدمه مضرّ بالفصاحة لا المعنوي [حتى يقال: إنه حاصل بجعل][1] "مثل قولهم" مفعول "قال"، و"كذلك" خبر محذوف، أي: الأمر كذلك، ثم استؤنف بـ﴿ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ بياناً وتفسيراً للأمر[2].

(قلت: "مثل" بدل من "كذلك"، أو بيان)، هذا[3] على القول باسمية الكاف [وإلا فالاسم][4] لا يبدل من الحرف ولا يعطف عليه [عطف البيان وعلى القول][5] بعدم اشتراط التعريف [في عطف البيان][6] وإلا فـ"مثل" نكرة ولو أضيفت إلى معرفة، (أو نصب بـ"يعلمون") على أنه مفعوله، (أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى) هذا على أن القول بمعنى الاعتقاد، وأن لفظ "مثل" مقحم، وإليه يشير قوله: (فـ"مثل" بمنزلتها في "مثلك لا يفعل كذا) [أي: أنت لا تفعل][7]، [وهذا ما قاله أبو البقاء][8] وفيه فصل بين الفعل ومفعوله بالأجنبيات وتفكيك بين الضميرين؛ فإن ضمير "قبلهم" للذين لا يعلمون وهم جهلة المشركين وإخراج القول عن معناه الأصلي، وإقحام المثل مع صحة المعنى على بقائهما، (أو نصب بـ"قال) على أنه مفعول به؛ فلا يلزم تعدي عامل واحد لمتعلقين؛ لأن تعلق كذلك به على أنه مفعول مطلق، (أو الكاف) في "كذلك" (مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله، ورد ابن الشجري ذلك[9] على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو "مثل"[10]، وليس بشيء؛ لأن "مثل" حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به لـ"يعلمون" والضمير المقدر مفعول به لـ"قال) تبع المصنف في ذلك أبا البقاء وقد رد

---

(1) في "س" حتى يقال وإن حصل بأن يجعل.

(2) في "س" بإضافة: كما قيل على أنه تكلف.

(3) في "س" بإضافة: كله.

(4) في "س" إذ الاسم.

(5) في "س" عطف بيان كما أن كونه عطف بيان مبني على القول.

(6) في "س" قيد.

(7) ما بين المعقوفين ورد في "س" متقدماً بعد قول المصنف: لا يفعل.

(8) ما بين المعقوفين ذكر في "س" بعد قول المصنف: والنصارى. وانظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 95.

(9) في "س" بإضافة: أي كون الكاف مبتدأ.

(10) قال ابن الشجري: "وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم، لأنك إذا قدرتها مبتدأ احتاجت إلى عائد من الجملة وليس في الجملة عائد فإن قلت أقدر العائد محذوفاً كتقديره في قراءة من قرأ ﴿ وكلٌ وعد الله الحسنى ﴾، أي: وعده الله فأقدر كذلك: قاله الذين لا يعلمون، وكذلك: قاله الذين من قبلهم لم يجز، لأن "قال" قد يتعدى إلى ما يقتضيه من منصوبه وذلك قوله: "مثل قولهم" فلا يتعدى إلى منصوب آخر" أمالي ابن الشجري 3/ 169، وانظر البحر المحيط 1/ 353 -354.

عليه بأنّ الجمهور يمنعون كون الكاف اسماً في السعة وأنّ النحاة ينصون على منع حذف العائد/ المنصوب في السعة خلافاً للكوفيين[1]. 156/ب

(المعنى الرابع[2]: المبادرة، وذلك إذا اتـصلت بـ"ما" في نحـو: "سـلم كما تدخل"، و"صل كما يدخل الوقت"، ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً) وكان المناسب حينئذ أن يـذكر كـون الكـاف بمعنـى: "لعل"، وبمعنى: "حين"، قال الرضي: وتجيء "ما" الكافة بعد الكاف فيكون لـ"كما" ثلاثة معان:

أحدها: تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى قال تعالى: ﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[3]، فلا تقتضي الكاف حينئذ ما يتعلق به.

وثانيها: أن تكون "كما" بمعنى: "لعل" حكى سيبويه "انتظرني كما آتيك"، اي: لعلي آتيك.

وثالثها: بمعنى قران الفعلين في الوجود، نحو: ادخل كما يسلم الإمـام[4]، وقال أبو حيان: زعم [بعضهم][5] أن "كما" تـأتي ظرفـاً، نحـو: "اخـرجْ كمـا يـسلم الإمام"، أي:حين يسلم[6].

(الخامس[7]: التوكيد، وهي الزائدة[8]) قال الرضي: [يحكـم][9] بزيادتها عند دخولها على "مثل"، [أو دخول][10]"مثل" عليها، (نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[11] قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدر زائدة صـار المعنـى: لـيس

---

(1) انظر الدر المصون 1/ 347، واللباب في علوم الكتاب 2/ 404.

(2) في "س" بإضافة: من المعاني الخمسة للكاف.

(3) الأعراف: 139.

(4) انظر شرح الكافية 6/ 84 – 86.

(5) في "س" بعض النحويين.

(6) قاله في شرح التسهيل انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 138 – ب.

(7) في "س" بإضافة: ولم يذكره لقرب قرينه بخلاف الرابع.

(8) في "س" بإضافة: قال التفتازاني في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ﴾ الكاف مقحمة إقحاماً كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم.

(9) ساقط من "ظ".

(10) في "س" أو دخوله. وانظر شرح الكافية 6/ 80.

(11) الشورى: 11.

شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل) [ومع ذلك][1] فيه تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل ولمثله مثل فهو هو، (وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني[2]) [وقوله][3]: (ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا) [عطف على قوله: لتوكيد، وتعليل آخر لزيدت، لا على قوله: إذ لو لم تقدر زائدة، وتعليل آخر لقال الأكثرون من غير نظر إلى زيادة الكاف كما أن الأول بالنظر إليها كما توهم][4]، (ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد مثل كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[5] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى). قال الرضي: [والكاف][6] لا يدخل على المضمر خلافاً للمبرد؛ إذ لو دخل لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شبهتَ بالمخاطب فاطرد المنع في الكل[7]، وفيه أن القول لزيادة المثل يؤدى إلى القول بالدخول عليه تأمل.

(والقول بزيادة الحرف[8] أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت) قال أبو حيان: ومن الناس من جعل مثلاً [في الآية][9] زائدة، وزعم أن مثلاً يزاد، ومنه قول العرب: مثلك يفعل هذا تريد: أنت تفعل هذا، وليس بشيء

---

(1) في س وهذا مع كونه محالاً.

(2) انظر سر صناعة الإعراب 1/ 300 – 301، والجنى الداني 87.

(3) ساقط من س.

(4) في س تعليل آخر لقوله: وإنما زيدت، وقيل: لقول الأكثرين تقدير الآية ليس شيء مثله من غير نظر إلى زيادة الكاف كما أن التعليل الأول بالنظر إليها تأمل.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 13.

(5) البقرة: 137.

(6) في س إذ الكاف.

(7) شرح الكافية: 6/ 82.

(8) في س بإضافة: ولا سيما حرف على حرف.

(9) في س في ﴿ ليس كمثله شيء ﴾.

فقد فر من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم[1]، وهو مبني على مذهب الكوفيين من أن العرب قد تزيد الأسماء وجميع بابه متأول، (وأما ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة "مثل" فيها قراءة ابن عباس) رضي الله عنهما (﴿بِمَا آمَنتُم بِهِ﴾)[2] قيل: هي شهادة حق لا كلام في قبولها، (وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق) [كذا قال أبو البقاء، قيل: هذا غير مرضي][3]؛ إذ لم يحكوا زيادة الباء إلا في المفعول به[4]، (أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: "مثل" للقرآن، و"ما" للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى) يعني/ قوله 1/157 تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[5] (قول ثالث، وهو أن الكاف و"مثلاً" لا زائد منهما[6]، ثم اختلف، فقيل: "مثل" بمعنى الذات) [أي: ليس كذاته شيء، وعليه قوله تعالى: ﴿ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾[7][8].

---

(1) قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾: تقول العرب مثلك لا يفعل كذا يريدون به المخاطب كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص وهو من باب المبالغة... فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن مثلاً زائدة للتوكيد... ليس بجيد ؛ لأن مثلاً اسم والأسماء لا تزاد بخلاف الكاف فإنها حرف فتصلح للزيادة. البحر المحيط 7/ 510.

(2) قال ابن جني: ومن ذلك ماحكاه ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: لا تقرأ "فإن ءامنوا بمثل ما ءامنتم به" فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأ "بما ءامنتم به"... وقال ابن عباس في مصحف أنس وأبي صالح وابن مسعود: "فإن ءامنوا بما ءا منتم به" المحتسب 1/ 200.
وقال أبو حيان وقرأ عبد الله ابن مسعود وابن عباس "بما ءا منتم به" البحر المحيط 1/ 409، وانظر اللباب في علوم الكتاب 2/ 522.

(3) في "س" قال أبو البقاء قيل أنه غير مرضى.
وانظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 107.

(4) في "س" بإضافة: مع أنها غير مقيسة.

(5) الشورى: 11.

(6) في "س" بإضافة: بل يكون نفياً للمثل بطريق الكناية، إذ لو كان له تعالى مثل لكان هو تعالى مثل مثله قال الزمخشري: ولحوه قوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ فإن معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئاً آخرَ حتى إنهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له.

(7) يونس: 12

(8) في "س" قال ابن قتيبة العرب تقيم المثل مقام النفس فتقول مثلي لا يقال له هذا.

(وقيل: بمعنى الصفة) [لأنه بمعنى المثل][1]، والمثل الصفة؛ لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾[2] والمعنى ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل ذكره الحلبي[3].

(وقيل: الكاف [اسم مؤكد بـمثل][4]) عطف على قوله: وقيل بمعنى الصفة، وقيل: على قوله: فقيل الزائد مثل[5] [فتأمل][6]، وقال الزمخشري: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد[7] كما كررها من قال:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ[8]

(كما عكس ذلك من قال:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[9])

بيت من مشطور السريع الموقوف[10] لرؤبة وقبله:

وَمَسَّهُم مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلْ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ

---

(1) في س: لأن المثل بمعنى المثل.
(2) الرعد: 35، محمد: 15.
(3) الدر المصون 6/ 77.
(4) مابين المعقوفين ذكر في س متاخراً بعد قول المؤلف: فقيل الزائد مثل فتأمل.
(5) المنصف من الكلام 2/ 14.
(6) في س ولا يخفي بعده.
(7) الكشاف 4/ 127.
(8) بيت من مشطور السريع لخطام المجاشعي منسوب له في الكتاب 1/ 32، الجنى الداني 80، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 138، شرح شواهد المغني 1/ 504، الخزانة 2/ 313 .
(9) الرجز لرؤبة منسوب له في شرح التصريح 1/ 655، شرح شواهد المغني 1/ 503، المقاصد النحوية 2/ 402، الخزانة 10/ 168، ولحميد الأرقط في الكتاب 1/ 408، وبلا نسبة في الجنى الداني 90، رصف المباني 201، المع 1/ 483، المقتضب 4/ 414.
والشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكدت مثلاً.
(10) في س بإضافة: وقيل من السريع. ومعنى الموقوف حذف السابع المتحرك.

فينبغي أن تكون الكاف اسماً أضيف إليه "مثل"، أو إلى مقدر كما في قوله:

يَـــائِيمُ [ئَـــيْمَ][1] عَـــدِيٍّ .... [2]

لأن "مثلاً" لابد له من مضاف إليه ينجر به، ولو جعل حرفاً لانجر العصف به، وبقي "مثل" بلا مجرور إلا أن يقال منع الاسم عن الجر أولى للضرورة [كما قال الرضي][3].

(وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لـ "مثل" ولا تقع كذلك عند سيبويه [والمحققين][4] إلا في الضرورة، كقوله:

.... يَـضْحَكْنَ عَـن كَـالْبَرَدِ الْمُـنْهَمِّ[5])

بيت من مشطور السريع للعجاج وقبله:

بِـــيضٌ ثَـــلاَثٌ كَنِعَـــاجٍ جُـــمٍّ ....

---

(1) ساقط من "ظ".

(2) بيت من البسيط لجرير تمامه:

.... لا أبَـــا لَكُـــمْ لاَ يُوقِعَنَّكُـــمْ فِـــي سَـــوْأةٍ عُمَـــرُ

وهو في ديوانه 245، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 10، الأزهية 238، الخصائص 1/ 345، الخزانة 2/ 298 شرح أبيات سيبويه 1/ 142، شرح شواهد المغني 2/ 855، الكتاب 1/ 53، وبلا نسبة في الهمع 3/ 135، رصف المباني 245، شرح الأشموني 3/ 280.

(3) ساقط من "س".

وانظر شرح الكافية 6/ 81.

(4) إضافة من المغني.

(5) الرجز للعجاج منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 503، المقاصد النحوية 3/ 294، الخزانة 10/ 166، وبلا نسبة في أسرار العربية 258، الجنى الداني 79، شرح الأشموني 2/ 410، الهمع 2/ 364.

والشاهد فيه أن الكاف الاسمية لا تكون كذلك إلا في ضرورة الشعر.

بيض[1] جمع بيضاء، والنعاج جمع نعجة، والمراد بها بقر الوحش وكثيراً ما تشبه [بها][2] النساء في العيون والأعناق، جم بضم الجيم جمع جماء، وهي التي لاقرن لها، وبالفتح الكثير، والبرد حَبُّ الغمام [والمنهم بتشديد الميم][3] الذائب، يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة.

(وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز) أي: كون الكاف اسماً (في الاختيار[4]) وقال أبو جعفر بن مضاء: إنها اسم أبداً لكونها بمعنى: مثل، (فجوزوا في نحو: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربيين كثيراً، قال الزمخشري في:﴿ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[5]:

إن الضمير [راجع][6] للكاف من كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ[7])، فيتعين الاسمية حينئذ؛ إذ الضمير لا يرجع إلى الحرف [اتفاقاً][8]، (أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور. انتهى). [وهذا التفسير بيان للمرجح في التحقيق][9]، (ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد) وفيه إن عدم السماع لا يستلزم عدم الوجود [وفي الشعر][10]:

---

(1) في س بإضافة: صفة محذوف.
(2) ساقط من س.
(3) في س والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الثانية.
(4) قال ابن قاسم ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار... الجنى الداني 79، وانظر الارتشاف 2/ 437.
(5) آل عمران: 49.
(6) إضافة من المغني.
(7) انظر الكشاف 1/ 321.
(8) في س بالاتفاق.
(9) ساقط من س.
(10) في س وقد سمع قوله.

بَكَا لِلْقَـوَةِ الـشَّغْوَاءِ جُلْـتُ فَلَـمْ أَكُـنْ   لأُولَــعَ إِلاَّ بِــالْكَمِيِّ الْمُقَنَّــعِ[1]

(وتتعين الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة) لموصول فإنها يجب أن تكون جملة (كقوله:

فَهْوَ الَّـذِي كَاللَّيْـثِ وَالْغَيْـثِ مَعَـا   مَـا يُرْتَجَـى وَمَـا يُخَـافُ جَمَعَـا[2])

157/ب رجز [لو قال الغيث والليث][3] لكان على/ ترتيب اللـف [ففاعـل "جمع" ضمير الممدوح][4]، ومفعوله "ما" قدم للوزن، والفعلان بعد "ما" على بناء المفعول، والفاء فصيحة، والضمير للممدوح، وصلة الذي "كالليث"، أي: الذي كان كالليث، أي: الأسد، و"الغيث"، أي: المطر في الشدة واللطف، و"معاً" حال منهما[5]، قيل: لا يتعين فيه الحرفية لجواز [أن يكون][6] الكاف اسماً وحذف صدر الصلة للطول، وأجيب: بأن صدر الصلة لا يحذف إلا إذا كان الباقي لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح[7]، وفيه أن صلاحه مبني على كون الكاف حرفاً [وفي الجنى الداني][8] يتعين فيه الحرفية لإجماعهم على استحسانه، ولو كان اسماً لزم [حذف المبتدأ وحذفه من صلة الذي][9] في مثل ذلك قبيح[10].

---

(1) البيت من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 295، الجنى الداني 82، الهمع 2/ 364، شرح الأشموني2/ 411. والشاهد فيه: قوله: "بكا للقوة" حيث جاء الشاعر بالكاف فيه اسماً وجره بالباء أي بمثل اللقوة.

(2) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 504، الجنى الداني 81، شرح أبيات المغني 4/ 138. والشاهد فيه: أنه يتعين أن تكون الكاف حرفاً لوقوعها صلة للموصول.

(3) في "س" لو قال كالغيث والليث.

(4) في "س" جمع فعل ماض مبني للفاعل فاعله ضمير الممدوح.

(5) في "س" بإضافة: أي مجتمعين.

(6) في "س" كون.

(7) قائله الدماميني، والمجيب الشمني، انظر المنصف من الكلام 2/ 14.

(8) في "س" وقال ابن قاسم.

(9) في "ظ" حذف المبتدأ من صلة الذي.

(10) انظر الجنى الداني 81.

(خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار [المبتدأ][1]) أي: الذي هو كالليث، (كما في قراءة بعضهم: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[2]) أي: الذي هو أحسن، (وهذا) أي: تخريج ابن مالك[3] البيت (تخريج للفصيح على الشاذ) لأن وقوع الكاف صلة فصيح، وحذف صدر صلة غير، أي: إذا لم تطل كما في الآية شاذ، وأجيب بأن مراده مجرد التنظير في حذف المبتدأ من صدر صلة غير، [أي: لا يفيد كونه][4] فصيحاً أو شاذاً[5]، (وأما قوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ)

رجز [لخطام المجاشعي][6] وقبله:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا تُحَلَّيْنْ ... غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنِ

الآي جمع آية بمعنى العلامة، وضميرُبها بدار المحبوب وقيل: للآي[7]، [ويُحَلَّيْن من التحلية على بناء المفعول][8]، وحطام بضم المهملة ما تكسر من اليبس [لا الزمام كما وهم][9] وكنفين بدل من حطام، ورماد، وقيل: من حطام[10] والكِنفُ [بكسر الكاف][11] وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي

---

(1) في المغني مبتدأ.
(2) الأنعام: 154. قال ابن عادل: وفتح نون أحسن قراءة العامة وقرأ يحيا بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها اللباب في علوم الكتاب 8/ 521.
(3) في س بإضافة: هذا.
(4) في س أي من غير نظر إلى كونه.
(5) انظر إجابة الدماميني في المنصف من الكلام 2/ 14.
(6) ساقط من س.
(7) قائله ابن الوحي كذا في هامش المخطوط.
(8) في س وضمير يحلين لدارها أيضاً وهو من التفعيل على بناء المفعول بمعنى يوصفن.
(9) في س وقيل الزمام وهو سهو. وانظر المنصف من الكلام 2/ 14.
(10) في س بإضافة: وفيه بعد. وانظر المنصف من الكلام 2/ 14.
(11) في س بالكسر.

اداته، [وصالياتْ بالجر عطف علىْحطامْ أريد بها الحجارة المنحرقة][1]، ويُؤثفين: أي: يجعلن أثافي للقدر وهو على بناء المفعول من الأفعال جاء [به][2] على الأصل المرفوض للضرورة [كقوله][3]:

.... فَإِنَّـــهُ أَهْــلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَـــا[4]

(فيحتمل انّ الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال:

.... وَلاَ لِلِمَـــا بِهِـــمْ أَبَـــداً دَوَاءُ[5]

عجز بيت من الوافر لمسلم بن معبد الأسدي صدره:

فَـــلاَ وَاللَّـــهِ لاَ يُلْفَـــي لِمَـــا بِـــي ....

لا يلفيْ بالفاء مجهول، أي: لا يوجد، ودْواءْ نائب فاعله.

---

(1) في سْ والود أصله وتد، والجاذلْ بالجيم والمعجمة المنتصب مكانه لا يبرح، والصالياتْ الحجارة المحترقة.

(2) ساقط من سْ.

(3) في سْ كما في قوله:

شَـــيْخٌ عَلَـــى كُرْسِـــيِّهِ مُعَمَّمَـــاً

(4) الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية 4 / 593، الإنصاف 1/ 11، شرح التصريح 2/ 751، أوضح المسالك 3/ 246، الخصائص، 1/ 176. والشاهد فيه: قوله: يُؤكرماً حيث أثبت الراجز الهمزة للضرورة.

(5) البيت لمسلم الوالبي في شرح شواهد المغني 1/ 505، الخزانة 2/ 308، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 571، الجنى الداني 80، رصف المباني 202، الخصائص، 2/ 69، شرح التصريح 2/ 145، الهمع 2/ 508.
والشاهد فيه: قوله: للماْ مجيء اللام الثانية مؤكدة للأولى.
- ومسلم هو: ابن معبد ابن طواف الوالبي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.
انظر الخزانة 2/ 312، شرح أبيات المغني 4/ 143، شرح شواهد المغني 1/ 505، الأعلام 7/ 223.

(وأن يكونا اسمين [أكد][1] أيضاً أولهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً) ولم يذكر العكس [لما يلزم من فصل الجار بين المتضايفين كذا قيل[2]، وفيه أنه لابأس كما مر][3] في قوله: 'مثل كعصف'.(وأما الكاف غير الجارة فنوعان: مضمر منصوب أو مجرور نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾[4]، [أو حرف][5] معنى) بالإضافة (لا محل له) فحروف المعاني ما وضعت لها من أقسام الكلمة، وحروف المباني ما وضعت لتركيب أنواع الكلمة ليس منها، (ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: 'ذلك'، و'تلك') وفي هذه[6] لغات 1/158
الأولى: أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والثانية/ [إفرادها][7] مفتوحة في الأحوال كلها، فيكون المقصود بها التنبيه على مطلق الخطاب، والثالث: [إفرادها][8] مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، (وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: 'إياك'، و'إياكما' ونحوهما، هذا[9] هو الصحيح) احترز به عما قال الخليل والأخفش والمازني[10]: إن 'إيا' اسم [مضمر][11] ولواحقه ضمائر أضيف[12] إليها، وعن قول الكوفيين وابن كيسان:

---

(1) في 'ظ' أكدا.
(2) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 149 – ب.
(3) في 'س' قيل: لما يلزم عليه من فصل بين المتضايفين وفيه لا بأس فيه في الشعر كما مر.
وانظر حاشية الأمير 1/ 155.
(4) الضحى: 3.
(5) في 'س' والمغنى وحرف.
(6) في 'س' بإضافة: الكاف.
(7) في 'س' أن تفرد.
(8) في 'س' أن تفرد.
(9) في 'س' بإضافة: أي كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب.
(10) في 'س' بإضافة: واختاره ابن مالك.
قال ابن قاسم: '... إيا' اسم مضمر ولواحقه ضمائر وهو مضاف إليها ولا يعلم ضمير أضيف غيره وهذا مذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك ونسبة إليهما الأخفش' 536.
(11) في 'ظ' ظاهر وهو خلاف الصواب.
(12) في 'س' بإضافة: هو.

إن الضمائر هي التي [تلي][1] إيا، وإيا عماد لها، قال الرضي: وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب[2]، (ولبعض أسماء الأفعال، نحو: حيهلك، ورويدك والنجاءك)[3] في الأصل مصدر نجوت من كذا نجاء، ثم استعمل [اسم فعل بمعنى أسرع أمر منه][4]، قال الرضي: الأولى [أنه][5] باق على المصدرية، أي: انج النجاء، والكاف حرف كما في ذلك[6]، وفيه بحث، (ولأرايت بمعنى: أخبرني) مختاره أنه منقول من رأيت بمعنى: علمت، بدليل ما ذكره في إلزام الكسائي لا بمعنى أبصرت، أو عرفت كما قال الرضي[7]، (نحو: ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾[8] فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه[9]، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه[10]) [يعني][11] الذي في المنقول إليه وهوأخبراني، فإنك إذا خاطبت اثنين تقول: أرايتكما زيداً ما صنع معناه: أخبرني عن زيد، وكذا الجمع والتأنيث، وتجعل الكاف مطابقة لها والتاء في الأحوال كلها مفردة مذكرة، (ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) كما في قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْداً

---

(1) ساقط من ظ

(2) قال الرضي: وقال بعض الكوفيين، وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة بـإيا، و إيـا دعامة لها، لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب شرح الكافية 3/ 166.

(3) في س بإضافة: هو.

(4) في س بمعنى أسرع اسم فعل الأمر منه.

(5) في س بانه.

(6) انظر شرح الكافية 4/ 5.

(7) قال الرضي: ومعنى ارايت: اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت شرح الكافية 4/ 161-162 .

(8) الإسراء:62.

(9) قال ابن قاسم: فالكاف في ذلك حرف خطاب ل موضع له من الإعراب هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح الجنى الداني 93.

وقال سيبويه: ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب أرايتك فلان ما حاله فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع...' الكتاب 1/ 245.

(10) قال ابن قاسم: وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضوع رفع بالفاعلية والتاء حرف خطاب الجنى الداني 93، وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 333.

(11) ساقط من س.

إذا صَلَّى ﴾[1] [والفاعل][2] لا يحذف عند الفراء[3]، (وأنها لم تقع قط مرفوعة) بخلاف التاء فإنّ فاعليتها مع غير هذا الفعل ثابتة بإجماع، فلا يعدل عنه بلا بدليل، فلا يرد ما قيل: أمّا بطريق الأصالة فمسلم، ولكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة[4]؟ كما يقول الأخفش في: ٰلولاكٰ؛ إذ لا عبرة للنيابة عند الأصالة ولا لخلاف البعض عند اتفاق الأكثر، (وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول[5]، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب) يعني: ٰزيداًٰ (في نحو: ٰأرأيتك زيداً ما صنعٰ؛ [فإنه][6] المفعول الثاني) لـٰأرايتٰ؛ لأن المفروض أن الكاف مفعول اول له، فأخذ المفعولين واستغني عن ٰما صنعٰ، (ولكن الفائدة لا تتم عنده) أي: عند المنصوب بل يحتاج إلى شيء آخر، فلا يجوز الاقتصار عليه؛ لأنه لا يصح إلا على ما تتم عنده الفائدة، (وأما ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾[7] فالمفعول الثاني محذوف، أي: لم كرمته عليّ وأنا خير منه ؟) هذا دفع [لما][8] يرد على قوله: فلا يجوز الاقتصار على المنصوب بعد الكاف من أنه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية؛ لأن هذا هو المنصوب، والموصول تابع له، وفيه تصريح بأن الجملة الاستفهامية بعد المنصوب مفعول ثان بناء على أن الرؤية علمية وهو مذهب الجمهور، بخلاف ما ذهب إليه الرضي من أنها بصرية والجملة/ استئناف لبيان الحال المستخبر عنها لا محل لها، (وقد تلحق ألفاظاً أخر شذوذاً) كقولهم في بعض الأفعال: ٰأبصرك زيداًٰ، وٰليسك زيد قائماًٰ، وٰنعمك الرجل زيدٰ، وٰبئسك الرجل

---

(1) العلق: 9 – 10.

(2) في ٰسٰ ولو كانت الكاف فاعلاً لم يستغنى عنه إذ الفاعل.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 333.

(4) في ٰسٰ بإضافة: عن ضمير رفع.

(5) قال ابن قاسم: ٰوحكي عن الكسائي أن الكاف في ٰأرايتكٰ في موضع نصب...ٰ الجنى الداني 93.

(6) في المغنى لأنه.

(7) الإسراء: 62.

(8) في ٰسٰ ما.

عمرو، وفي بعض الحروف بلاك وكلاك كما في الجنى الداني[1]، (وحمل على ذلك الفارسي) والفراء[2] (قوله: 158/ب

لِسَانُ السُّوْءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَن تَحِينَا[3])

بيت من الوافر، قال الجوهري: اللسانُ جارحة الكلام وقد يكنى [عن][4] الكلمة فيؤنث حينئذ، ومن ذكّره قال في الجمع: ألسنة،ومن أنثه قال: ألسن[5]، وتهديها من الإهداء وهو إرسال الهدية، وحنتَ من حان[6] إذا هلك، وحسبتُ على صيغة المتكلم، وأن تحينا مفعوله، ولم يتعدّ إلى اثنين، والكاف حرف خطاب لا ضمير حتى يكون مفعولاً أول له، وأن تحينا ثانياً.

(لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر) [وفيه أنه يجوز الإخبار عنه][7] بالمصدر مبالغة، أو بتقدير مضاف، أي: ما حسبت حالك أن تحينا، ([ويحتمل][8] كون أنْ وصلتها بدلاً من الكاف ساداً مسدّ المفعولين) وإن ذكر الأول لفظاً لكن لما جعل مبدلاً منه جعل في حكم التساقط، (كقراءة حمزة ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ) خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ ﴾[9] (بالخطاب).

---

(1) انظر الجنى الداني 94 – 95.

(2) قال ابن قاسم: وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب وانشد البيت، وانظر الهمع 1/ 252.

(3) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 94، شرح شواهد المغني 1/ 506، الهمع 1/ 252، شرح أبيات المغني 4/ 146.والشاهد فيه: أن الكاف من حسبتك حرف خطاب.

(4) ساقط من س.

(5) انظر الصحاح (ل. س. ن) 2/ 1604.

(6) في س بإضافة: يحين.

(7) في س فيه بحث لجواز الإخبار عنه.

(8) في المغنى وقيل: يحتمل.

(9) آل عمران: 178.

قال ابن الجزري: واختلفوا في ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾. فقرأ حمزة بالخطاب فيهما وقرأ الباقون فيهما بالغيب النشر في القراءات العشر 2/ 184.

[مبحث: كي]

(كي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من كيف) [الأنسب][1] أن يكتفي بذكره في كيف، (كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا ثُئِرَتَ ... قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[2])

بيت من البسيط، تجنحون تميلون، والسلم بفتح السين وكسرها الصلح [وثئرت مجهول من ثأرت القتيل بالقتيل، أي: قتلت قاتله][3] واللظى النار والهيجاء الحرب[4]، وتضطرم تشتعل، والجملة الاسمية حال من فاعل تجنحون، أو من قتلاكم، [وعليهما فالرابط إما اللام أو محذوف، أي: نار هيجائكم، أو فيكم][5].

(أراد: كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم سو أفعل يريد: سوف .

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً، وهى الداخلة على ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن العلة: كيمه بمعنى لمه) ولهذا حذف ألف ما، والهاء للسكت، (وعلى ما المصدرية في قوله:

---

(1) في س المناسب .

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 265، شرح شواهد المغني 1/ 507، المقاصد النحوية 4/ 378، الهمع 2/ 159 شرح أبيات المغني 4/ 149، الخزانة 7/ 106.
والشاهد فيه أن: كي أصلها كيف وحذفت منها الفاء .

(3) في س وما ثئرت على بناء المفعول منفي بما يقال: ثأرت القتيل وبالقتيل إذا قتلت قاتله

(4) في س بإضافة: تمد وتقصر.

(5) في س فالرابط إما اللام على رأي من جوزه، أو محذوف، أي: وشدة هيجائكم أو فيكم تضطرم.

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا   يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[1]

بيت من الطويل للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي، 'إذا أنتَ' من باب الاشتغال؛ لأن 'إذا' لا تدخل إلا على الفعل[2]، فـ'ضرّ' جواب 'إذا'، ويجوز فيه التثليث، والفاء في 'فإنما' للتعليل [والمعنى: إنما يرجى الفتى للنفع والضر، ويروى: يراد الغنى][3]، (وقيل: 'ما' كافة) [والمعنى: يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع][4]، (وعلى 'أنْ' المصدرية مضمرة نحو: ['جئت'][5] 'كي تكرمني' إذا قدرت النصب بـ'أنْ')، لا بـ'كي'.

(الثالث: أن تكون بمنزلة 'أنْ' المصدرية معنىً وعملاً[6]، وذلك في نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[7] ويؤيده صحة حلول 'أنْ' محلها ['وأنها'][8] لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل) لم يقل حرف جر؛ لأنها لا تكون حينئذ إلا حرف تعليل، [فسقط][9] ما قيل: خصوصية التعليل هنا لغو، (ومن ذلك) قولك: ('جئتك كي تكرمني'، وقوله تعالى: ﴿ كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ﴾[10]/ إذا قدرت اللام 1/159
قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار 'أنْ' بعدها).

---

(1) البيت للنابغة الذبياني منسوب له في شرح التصريح 1/ 632، المقاصد النحوية 4/ 379، وله أو للنابغة الجعدي في شرح شواهد المغني 1/ 507، وللنابغة الذبياني أو النابغة الجعدي أو قيس الخطيم في الخزانة 8/ 498 – 499.

قال البغدادي: 'والأصح أن قائله قيس بن الخطيم' شرح أبيات المغني 4/ 153.
والشاهد فيه: أن 'كي' حرف جار بمعنى اللام و'ما' مصدرية وقيل كافة .
– والنابغة الجعدي هو: أبو ليلى قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعدي العامري، الصحابي، كان شاعراً مفلقاً، (ت نحو 50 هـ) . انظر طبقات الشعراء 73، الشعر والشعراء 193، الأعلام 5/ 207.

(2) في 'س' بإضافة:أي إذا لم تنفع أنت .

(3) في 'س' ويضر أي من يستحق الضر وينفع اي من يستحق النفع .

(4) ساقط من 'س' .

(5) في المغنى جئتك .

(6) في 'س' بإضافة: وهذا يغاير كونها بمنزلة لام التعليل معناً فلا يلزم أن يعمل عامل واحد في الصفتين

(7) الحديد: 23 .

(8) في المغنى ولأنها .

(9) في 'س' فلا يرد .

(10) الحشر: 7 .

[لئلا يكون دخول حرف الجر على الفعل][1]، (ومثله في الاحتمالين قوله:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ....[2])

صدر بيت من الطويل عجزه:

فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

تطيرُ تذهب سريعاً مستعار من طيران الطير، ومنه طارت به العنقاءُ، والقربة بكسر القاف معروفة، وتتركها[3] عطف على تطيرَ، والهاء للقربة، وشنّاً بفتح المعجمة حال، وهي القربة البالية، والبيداءُ المفازة، وبلقعٌ كجعفرٍ أرض لا شيء فيها.

(فكي[4] إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة بأن) قال ابن مالك: تترجح مرادفة اللام على مرادفة أن[5]، (ولا تظهر أنْ [بعدها][6] إلا في الضرورة كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[7])

---

(1) في س: لئسبك منها ومن الفعل اسم يصلح لدخول حرف الجر.

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 265، رصف المباني 216، شرح التصريح 2/ 361، شرح شواهد المغني 1/ 508، الإنصاف 2/ 580، الخزانة 1/ 16.

والشاهد فيه: أن كي تحتمل وجهين فإما أن تكون جارة بمعنى اللام، وإما أن تكون بمعنى أن المصدرية.

(3) في س بإضافة: بالنصب.

(4) في س بإضافة: في البيت.

(5) قال ابن مالك: فكي هنا إن جعلت جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما وهو الأظهر، وإن جعلت الناصبة بنفسها فقد جمع بينها وبين أن مع توافقهما أيضاً معناً وعملاً شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 8، وانظر شرح أبيات المغني 4/ 157.

(6) في المغني بعد كي.

(7) البيت لجميل بثينة في ديوانه 79، شرح التصريح 1/ 632، شرح أبيات المغني 4/ 157، الخزانة 8/ 481، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني 1/ 508، وبلا نسبة في الجنى الداني 262، الكافية الشافية 2/ 116، رصف المباني 217، الهمع 2/ 291.

والشاهد فيه: على أن ظهور أنْ بعد كي خاص بضرورة الشعر.

بيت من الطويل لجميل، أو لحسان: المانحُ المعطى من منح كمَنعَ، وضربَ [يتعدى لمفعولين أولهما: كلّ، والثاني: لسانكَ، أي: حلاوة لسانك][1]، وطيب كلامك وفيه تقديم معمول خبر كانَ عليها، (وعن الأخفش أن كيْ جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرة أو مضمرة[2]) يشعر أن مذهبه ليس هذا، قال الرضي: مذهب الأخفش أن كيْ في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أنْ، وقد تظهر[3]، (ويرده نحو: ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾[4] فإن زعم أن كيْ تاكيد للاّم كقوله:

.... وَلاَ لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ[5])

قال الرضي: يتعذر لتقدم اللام عليها بأن كيْ بدل منها، ولتأخره عنها في نحو قوله:

كَـيْ لِتَقْـضِيَنِي رُقَيَّـةُ مَـا وَعَـدَتْنِي غَيْـرَ مُخْـتَلَسِ[6]

بأن اللام بدل منها وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى[7]، قال:

---

(1) في سْ وكل الناس مفعول أول له، ولسانك مفعول ثان له والمراد حلاوة لسانك.

(2) قال الأخفش: وكذلك المنتصب بكيْ هو أيضاً على ضمير أنْ كانه يقول للاشتراء، فيشتروا لا يكون اسماً إلا بأنْ، فأنْ مضمرة وهى الناصبة وهي في موضع جر باللامْ معاني القرآن 1/ 127.
قال ابن قاسم: نقل بعضهم في كيْ ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها حرف جر دائماً، قال: وهو مذهب الأخفشْ الجنى الداني 264.

(3) انظر شرح الكافية 5/ 49.

(4) الحديد: 23.

(5) سبق تخريجه في هذا البحث.

(6) بيت من المديد لابن قيس الرقيات في ديوانه 91، شرح التصريح 2/ 360، المقاصد النحوية 4/ 379، وبلا نسبة في شرح الكافة للرضي 5/ 49، الهمع 1/ 181.

(7) انظر شرح الكافة 5/ 49 – 50.

فَــثُمَّ إِذَا أَصْــبَحْتُ أَصْــبَحْتُ غَادِيـاً[1]

قيل: وبه يندفع قوله[2]: (رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً) [وإنما][3] قال الرضي: مذهبهم أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل أن[4]، (ويرده قولهم كيمه كما يقولون: لمه) [فإن حذف ألف ما الاستفهامية أمارة كون كي حرف جر][5]، ([وقول][6] حاتم) الجواد المعروف:

(فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَـيْ لِيُبْـصَرَ ضَـوْؤُهَا ... وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهْ[7])

بيت من الطويل [وقبله:

فَلَمَّا سَـمِعْتُ الـصَّوْتَ نَادَيْـتُ نَحْـوَهُ ... بِـصَوْتٍ كَـرِيمِ الْجَـدِّ حُلْـوٍ شَـمَائِلُهْ

فأوقدت عطف على ناديت، وفاعل يبصر ضمير الضيف، وضوؤها مفعوله أو نائب فاعله، وفي البيت خبر لهو، وداخله خبر ثان][8]، وضمير داخله

(1) سبق تخريجه انظر ص 74 من هذا البحث.
(2) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 157 – ب.
(3) ساقط من س.
(4) شرح الكافية 5/ 51.
(5) في س فإن كي دخلت فيه على ما الاستفهامية، فلا يمكن نصبه، وحذف ألفها أمارة كون كي حرف جر .
(6) في س ويرده أيضاً قوله.
(7) البيت منسوب لحاتم أو للنميري في شرح شواهد المغني 1/ 509. قال البغدادي: هذا البيت ليس لحاتم وإنما هو من قصيدة للنميري شرح أبيات المغني 4/ 159 - 160.
والشاهد فيه: أن كي ليست ناصبة خلافا للكوفيين في زعمهم أن كي ناصبة.
(8) في س فأوقدت عطف على جواب لما في قوله:

فَلَمَّـا سَـمِعْتُ الـصَّوْتَ نَادَيْـتُ نَحْـوَهُ ... بِـصَوْتٍ كَـرِيمِ الْجَـدِّ حُلْـوٍ شَـمَائِلُهْ

وضوؤها نائب فاعل يبصر إن كان مبنياً للمفعول، وإلا فمفعوله، وفاعله ضمير الضيف، وفي البيت إما خبر لهو وداخله خبر ثان.

للبيت، أو متعلق بـ"داخله"، وضميره مفعول مطلق عائد إلى الـدخول المفهـوم منـه كما في قوله:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلْقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ .... [1]

(لأن لام الجر لا تفصل بـين الفعـل وناصـبه) قيـل: الـرد بـذلك علـى الكوفيين ظاهر؛ لأنهم يوافقون على أن اللام في مثـل هـذا جـارة[2]، وفيـه أنهـم يعتذرون فيه بأن اللام زائدة كما يعتذرون [بأن "أنْ" زائدة في نحو:

كَيْمَـــا أن تُغْـــرَّ ....][3]

159/ب (وأجابوا عن الأول بأن الأصل: كي يفعل ماذا، ويلزمهم/ كثرة الحذف، وإخراج "ما" الاستفهامية عن الصدر) ولهم أن يفرقوا بين الملفوظ والمقدر؛ علـى أنّ ابن مالك قال: إنها إذا رُكِّبت مع "ذا" تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً[4] وقد نظم بعضهم:

عَـــابَ قَـــوْمٌ كَـــانَ مَـــاذَا   لَيْـــتَ شِـــعْرِي لِـــمَ هَـــذَا

---

(1) صدر بيت من البسيط عجزه:

وَالْمَـــرْءُ عِنْـــدَ الرُّشَـــا إنْ يَلْقَهَـــا ذِيـــبُ

وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 587، رصف المباني 247، الهمع 2/ 372، لـسان العـرب (س ر ق) 4/ 566.

(2) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 158 - ب .

(3) في "س" في نحو:

كَيْمَـــا أن تُغْـــرَّ ....

بأن "أنْ" زائدة، أو بدل من "كيْ" والبيت سبق تخريجه قريباً

(4) شرح شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح 206 .

(وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت؛ نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[1] ﴿فَيَذْهَبَ كَيْمَا فَيَعُودَ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً﴾[2]، أي: كيما يسجد) قال ابن حجر: كأن نسخة ابن هشام وقع هكذا [لكن في جميع ما رأيت كما يسجد][3]، حتى إنّ ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد[4]، (وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه[5].

تنبيه إذا [قلت][6] جئتَ لتكرمَني بالنصب، فالنصب بأنْ مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمر كيْ والأول أولى؛ لأن أنْ أمكن في عمل النصب من غيرها[7]) لأنها أم الباب حتى قصر الخليل نصب المضارع عليها [ظاهرة أو مضمرة][8]، (فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة) وفيه أنّ التجوز [في حذفها][9] لا في عملها مضمرة.

---

(1) القيامة: 22.

(2) وانظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وجوه يومئذ ناضرة 13/ 466.

(3) في س: لكن كيما يسجد ثابت في جميع النسخ التي وقفت عليها .

(4) انظر المصدر السابق، والمنصف من الكلام 2/ 19 .

- وابن بطال هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، عالم بالحديث، روي عن ابن المطرف القنازعي ويونس بن عبد الله القاضي وغيرهما، من تصانيفه شرح صحيح البخاري، الاعتصام في الحديث وغيرهما (ت 449 هـ). انظر شذرات الذهب 3/ 283، الأعلام 4/ 285 .

(5) في س بإضافة: حتى يندفع عنهم ما لزمهم من كثرة الحذف.

(6) في المغني قيل.

(7) قال الأشموني: وجوز أبو سعيد كون المضمر كيْ والأول أولي لأن أنْ أمكن في عمل النصب من غيرها شرح الأشموني 3/ 506 .

(8) في س: فلا ينصب إلا بها إن لم تكن ظاهرة فهي مضمرة.

(9) في س: إنما هو حذفها.

[مبحث: كم]

(كم على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد) [تقدم إعراب مثل ذلك][1] في بحث قد، (ويشتركان في خمسة أمور) بل في ستة سادسها: جواز حذف مميزها، [لكن][2] الرضي قال: حذف مميز كم الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات[3]: (الاسمية) بدليل جرهما بالحرف والإضافة، (والإبهام) لأنهما وضعتا كذلك، (والافتقار إلى التمييز) لإبهامهما، (والبناء) لشبههما بالحرف في الوضع، (ولزوم التصدير) يعني: على غير الجار [مطلقاً][4]؛ وذلك في الاستفهامية ظاهر، وأما في الخبرية فلأنها لإنشاء التكثير، فوجب لها الصدر كما وجب لرب، (وأما قول بعضهم في: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ الْقُرُون أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[5]: ابدلت أن وصلتها من كم) قال ابن عطية: كم[6] خبرية، وأنهم بدل منها، والرؤية رؤية البصر[7]، (فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر أهلكنا، فلا تسلط له في المعنى على البدل) إذ لا معنى لقولك: أهلكنا أنهم لا يرجعون، قيل: إذا كان مراد هذا القائل أنّ المبدل منه جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون تعبيراً [عن][8] الكل بالجزء بقرينة عدم استقامة الكلام [على إرادة كم واحدة][9] طاح الاعتراض[10]، ورد بأنه يلزم إبدال المفرد من

---

(1) في س قد تقدم إعراب مثل هذا.

(2) في س إلا ان.

(3) شرح الكافية 4/ 90.

(4) في س حرفاً كان او اسماً.

(5) يس: 31.

(6) في س بإضافة: هنا.

(7) المحرر الوجيز 4/ 452.

(8) في س على.

(9) ساقط من س.

(10) قالله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 19.

الجملة، [وانه قليل لم يذكر في أقسام البدل إلا عكسه][1]، وأجيب أنّ أنْ وصلتها جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه وإن كانت مؤولة بالمفرد[2]، ولك أن تقول: إنه مبني على أن كمْ مفعول لـيُروا على رأي من قال: إن كمْ الخبرية لا تلزم الصدر[3]، (والصواب أنّ كمْ مفعول لـأهلكنا والجملة إما معمولة لـيُروا على أنه علق عن العمل في اللفظ، وأنْ وصلتها مفعول لأجله) يعني لـأهلكنا، وقيل: ليُروا، والمعنى: أنهم علموا لأجل أنهم لا يرجعون إهلاكهم[4]، (وإما معترضة بين يُروا وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو أنْ وصلتها) قال أبو حيان:/ 'والذي تقتضيه 1/160 أ
صناعة العربية أنّ أنهمْ معمول لمحذوف دل عليه المعنى تقديره قضينا، أو حكمنا انهم إليهم لا يرجعون'[5]، (وكذلك قول ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[6]: إنّ كمْ فاعل مردود بأن لها الصدر[7]) سواء كانت للاستفهام أو للخبر؛ لأن أصلها الاستفهام قاله الزمخشري[8]، ورده أبو حيان بأن[9] كلاً منهما اصل[10](وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: 'ملكتَ كم عبيدٌ فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم[11]؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة)[12]، بعد وصفها بالرداءة (وإنما الفاعل ضمير اسم الله

(1) في س والمذكور في اقسام البدل إنما هو عكسه وانه قليل.
(2) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 157 – ب.
(3) في س بإضافة: لكنه لغة رديئة كما سيجيء.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 16.
(4) في س بإضافة: فتأمل.
وانظر المصدر السابق.
(5) البحر المحيط 7/ 334.
(6) السجدة: 26.
(7) قال أبو حيان: 'وقال الحوفي: قال بعضهم: هي في موضع رفع فاعل يهدِ وانكر هذا على قائله لأن كمْ استفهام لا يعمل فيها ما قبلها انتهى، وليست كمْ هنا استفهاماً بل هي خبرية...' البحر المحيط 6/ 289، وانظر اللباب في علوم الكتاب 13/ 418، وشرح جمل الزجاجي 2/ 48.
(8) الكشاف 3/ 650.
(9) في س بإضافة: الخبرية ليس اصلها الاستفهام بل.
(10) البحر المحيط 7/ 333.
(11) قال أبو حيان: 'واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون فيها ملكت كم غلام، اي: ملكت كثيراً من الغلمان' البحر المحيط 7/ 333.
(12) في س بإضافة: والعجب منه كيف جر على هذا التخريج.

سبحانه) ويدل عليه القراءة بالنون، (أو ضمير العلم، أو الهدي المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿[كَمْ][1] أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً) قاله: هشام وثعلب[2] (أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي، نحو: ظهر لي أقام زيد) قاله: الفراء جماعة، ونسبوه إلى سيبويه[3]؛ (وجوز أبو البقاء كون ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة) أي: من فعلها قال في طه: في فاعل ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ﴾[4] وجهان: أحدهما: ضمير اسم الله، والثاني: أن يكون ما دل عليه ﴿أَهْلَكْنَا﴾، أي: إهلاكنا، والجملة مفسرة له[5]، وبه قضى القاضي[6]، (وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) وفيه بحث؛ إذ لم يصرح بعود الضمير على متأخر، وأي مانع من كون المرجع متقدماً، وما دل عليه متأخراً؟.

(ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب) يعني: باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير القائم بنفس المتكلم؛ فإن هذا معنى إنشائي لا يقبل تصديقاً ولا تكذيباً، قال الفاضل الهندي: ولا يشكل الاجتماع بين معنى الإخبار والإنشاء في كم الخبرية لاختلاف الجهة، فنحو: كم رجل ضربت إخبار بالضرب، وإنشاء للاستكثار[7]، (بخلافه مع الاستفهامية) فإنه إنشاء [غير محتمل لهما][8].

---

(1) ساقط من المغني.

(2) قال أبو حيان: وكون الجملة فاعل يهدي مذهب كوفي البحر المحيط 6/ 289، وانظر الدر المصون 5/ 63، واللباب في علوم الكتاب 13/ 418.

(3) قال الفراء: كم في موضع رفع بـ يهد كأنك قلت: أو لم تهدهم القرون الهالكة، وفي قراءة عبد الله في سورة طه ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ وقد يكون كم في موضع نصب بـأهلكنا، وفيه تأويل فيكون بمنزلة قولك: سواء عليا أزيداً ضربت أم عمراً، فترفع سواء بالتأويل معاني القرآن 2/ 333، وانظر شرح الكافية للرضي 1/ 211.

(4) طه: 128.

(5) التبيان في إعراب القرآن 2/ 150.

(6) قال البيضاوي: أفلم يهد لهم مسند إلى الله تعالى، أو الرسول، أو ما دل عليه: كم أهلكنا قبلهم من القرون أي: إهلاكنا إياهم أو الجملة بمضمونها أنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/ 408.

(7) قاله في مقدمة شرح الحاجبية انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 166 – ب.

(8) في س لا يحتملهما.

(الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟.

الرابع: أن تمييز كمْ الخبرية مفرد)، لمشابهتها للمائة والألف في الدلالة على الكثرة، (أو مجموع) ليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (تقول: كم عبدٍ ملكتُ، وكم عبيدٍ ملكتُ، قال:

كَـم مُلُـوكٍ بَـادَ مُلْكُهُـمُ وَنَعِـيمِ سُـوقَةٍ بَـادُوا[1])

بيت من المديد، بادْ هلك، والسوقةْ بضم المهملة خلاف الملك، يستوي فيه الواحد [وغيره][2]، قيل: فقوله ملوكْ شاهد على جمع التمييز، وقوله: نعيمْ شاهد على إفراده[3]، وفيه بحث، بل هو شاهد على جمعه أيضاً؛ لأن فعيلاً يطلق على الجمع كما قالوا في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[4]، ويدل على ذلك قوله: بادوا، ويؤيده قوله: (وقال الفرزدق)/ يهجوا جريراً برداءة النسب: 160/ب

(كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[5])

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 511، المقاصد النحوية 4/ 495، الهمع 2/ 276، شرح أبيات المغني 4/ 163. والشاهد فيه: أن تمييز كمْ الخبرية يجوز أن يكون مفرداً وجمعاً.

(2) في س والجمع والمذكر والمؤنث.

(3) المنصف من الكلام 2/ 17.

(4) التحريم: 4.

(5) البيت للفرزدق في ديوانه 359 ورواية الديوان:

كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَعَمَّةٍ

ومنسوب له في شرح التصريح 2/ 476، شرح شواهد المغني 1/ 511، شرح عمدة الحافظ 1/ 536، شرح المفصل ابن يعيش 4/ 133، شرح أبيات المغني 4/ 165، وبلا نسبة في المقتضب 3/ 49، الهمع 2/ 275. والشاهد فيه: مجيء تمييز كمْ الخبرية مفرداً وهو عمةْ.

بيت من الكامل فتنكير عمة للتحقير، أو التكثير، أو التفخيم، ولك صفة عمة، وفيه تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة لجرير، وذكرهما لبيان أنه رذيل الطرفين، وجملة النداء معترضة متضمنة لإيقاظه بسماع ما ذكر، وفدعاء [أي][1]: معوجة اليد، ومنقلبة الكف من كثرة حلب المواشي، وذكر الحلب لبيان أنها خدمت المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الإنسي، عشار جمع عشراء [كنفساء ونفائس ولا ثالث لهما، وهي الناقة التي][2] أتى على حملها عشرة أشهر، وخص حلبهن بها لأنها تكون عسيرة الحلب فتؤذي الحالب، ولا يرتكبه إلا من هو في كمال الدناءة [وأشار بـ"علي"][3] يدل على أن حلبهن عشاره على كره منه[4].

(ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً) حملاً على تمييز العدد من [احد][5] عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنه [أوسط أو كثر][6] (خلافاً للكوفيين)؛ فإنهم جوزوا كونه جمعا، وما أوهم ذلك نحو: كم لك غلمان، محال عند البصريين والمميز محذوف، أي: كم نفس لك حال كونهم غلماناً [ذكره الرضي][7].

(والخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض) بإضافة كم إليه حملاً على العدد المضاف عند الجمهور، وبتقدير من عند الفراء[8]، وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها، [بظرف أو جملة فإن غيره يوجب نصب التمييز حملاً على الاستفهامية لامتناع الإضافة كقوله:

---

(1) ساقط من س.

(2) في س كطرقاه وهي ناقة.

(3) في س واستعمال "علي".

(4) في س بإضافة: واستنكاف، أي: كنت استنكف ان يحلبن عشاري، وأن يدخلن في زمرة رعاتي وخدمي لخستهن ولما بهن من العيب.

(5) في س إحدى.

(6) في س أراد أكثر.

(7) ساقط من س.

(8) قال الرضي: والجر في مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافاً للفرا، فإنه عنده بـ"من" مقدرة شرح الكافية 4/ 92.

كَــم بِجُــودٍ مُقْــرِفٍ نَــالَ الْعُــلاَ .... (1)

وقوله:

كَمْ نالَنِي مِـنْهُمُ فَـضْلاً عَلَـى عَـدَمٍ .... (2)] (3))

(وتمييـز الاسـتفهامية منـصوب، ولا يجـوز جـره مطلقـاً خلافـاً للفـراء والزجاج وابن السراج وآخرين) فأنهم يجرونه مطلقاً(4)، (بل يشترط أن تجر كَمْ بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكـثير، والجـر) ويجـوزه

---

(1) صدر بيت من الرمل وعجزه:

وكَـــريم بُخْلُـــهُ قَـــدْ وَضَـــعَهْ

وهو لأنس بن زنيم منسوب له في الدرر 1/ 583، المقاصد النحوية 4/ 493، الخزانة 6/ 477، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 4/ 92، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2/ 30، شرح عمدة الحافظ 1/ 534،الإنصاف في مسائل الخلاف1/ 303، الكافية الشافية 2/ 207، الهمع 2/ 277.

والشاهد فيه: فصل كَمْ من مجرورها بالمجرور ضرورة.

(2) صدر بيت من البسيط عجزه:

إذ لا أكَــادُ مِــنَ الإقْتَــارِ أحْتَمِــلُ

وهو للقطامي منسوب له الكتاب 2/ 165، المقاصد النحوية 3/ 298، الخزانة 6/ 477، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 383،الإنصاف 1/ 305، شرح عمدة الحافظ1/ 535، الهمع 2/ 278.

والشاهد فيه: فصل كَمْ عن مجرورها بالجملة ولهذا نصب.

(3) في س: بالظرف أو الجملة كقوله:

كَــمْ بِجُــودٍ مُقْــرِفٍ نَــالَ الْعُــلاَ

وقوله:

كَـمْ نَـالَنِي مِـنْهُمْ فَـضْلاً عَلَـى عَـدَمٍ

فإن غيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية لامتناع الإضافة خلافاً ليونس في الظرف.

(4) قال الشمني: قوله ولا يجوز مطلقاً، اي: خلافاً للفراء والزجاج فإنهم يجيزونه مطلقاً المنصف من الكلام 2/ 17.

قصد تطابق كمْ ومميزها [في الجر بالحرف][1]، (خلافــاً لبعضهم) فإنـه [منع][2] جره مطلقاً، (وهو بـمْنْ مضمرة وجوباً) قيـد للإضـمار، ومـا ذكرنـا مـن المجوز توجيهه لجواز الجر مطلقاً، (لا بالإضافة) لأن كـمْ بمنزلـة عـدد ينـصب مـا بعـده فتجويز عمل الجر بها غير مناسب (خلافاً للزجاج[3]) فإنه أجاز الجر بإضافة كمْ إلى مميزها كما في الخبرية.

(وتلخص ان في جر تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفـصيل) [وفـصل التفصيل بقوله][4]: (فإن جرت هي) أي: كمْ الاستفهامية (بحرف جر لحـو: بكـم درهم اشتريتْ جاز) أي: جر [التمييز][5] لوجوب المجوز (وإلا فلا) لفقده [وفيه فروق أخـر ذكرهـا في الأشـباه][6] أحـدها: أن الاسـتفهامية بمنزلـة عـدد منـون، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين، والثاني: أنها يحسن حذف مميزهـا بخـلاف الخبرية، والثالث أنها [يحسن الفصل][7] بينها وبين مميزها،

ولا يحسن[8] في الخبرية إلا في الشعر، والرابع: أن إعراب ما بعد إلا على حد [إعرابها][9]؛ لأنه بدل منها، ويـستفاد مـن لا معنـى الـتحقير والتقليـل نحـو: تقول: كم عطائك إلا الفانْ، وكـم أعطيـتني إلا الفـينْ، وبكـم أخـذت ثوبـك إلا درهمْ بخلاف الخبرية، فإن المستثنى بعدها منصوب؛ لأنـه/ اسـتثناء مـن موجـب، 1/161
والخامس: أنّ الخبرية يعطف عليها بـلا فيقال: كم مالك لا مائة ولا مائتان[10].

---

(1) في نسْ جراً.
(2) في نسْ يمنع.
(3) قال الأزهري: وذهب الزجاج إلى أن جر التميـز إنما هو بإضافة كمْ إليه...ْ شرح التصريح 2/ 474.
(4) ساقط من نسْ.
(5) في نسْ المميز.
(6) في نسْ ويفترقان بأمور اخر ايضاً ذكرها في الأشباه.
وانظر الأشباه والنظائر 2/ 207 - 208.
(7) في نسْ يفصل.
(8) في نسْ بإضافة: ذلك.
(9) في نسْ إعراب كم من رفع اونصب او جر.
(10) في نسْ بإضافة: بخلا ف الاستفهامية فإن لا لا يعطف بها إلا بعد موجب فيكون مجموع الفروق عشرة
وانظر الأشباه والنظائر 2/ 207 - 208.

(وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كمْ الخبرية إذا كان [الخبر][1] مفرداً) [اعتماداً على قرينة الحال في التمييز بينها وبين الاستفهامية][2]، (وروي قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما) أي: وقالوا (فكمْ مبتدأ خبره قد حلبت) محمولاً على الخبرية والاستفهامية، وإنما قدرنا القول ليكون موقعاً للعاطف، وقيل: يندفع لزوم اجتماع الواو والفاء بالفصل[3] (وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم) وإن كان معناها الجمع، وقيل: أو على أنه عائد على مجموع من تقدم كما في [قولك][4] النساء فعلت[5]، (وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلكْ، و بفدعاءْ محذوفة) بالنصب حال من فدعاءْ وبالجر [صفة لها][6] (مدلول عليها بالمذكورة) [بالرفع خبر هيْ محذوفاً، والجملة حال أخري، وبالجر صفة أخري][7]؛ (إذ ليس المراد تخصيص الخالةْ بوصفها بالفدع) بفتحتين اعوجاج الرسغ من اليد والرجل، (كما حذف لكْ من صفة خالةْ استدلالاً عليها بلكْ الأولى، والخبر قد حلبتْ، ولا بد من تقدير: قد حلبتْ أخري؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنىً، ونظيره: زينب وهند قامت)، فالحذف من

---

(1) إضافة من المغنى.

(2) في سْ اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 170 – ب.

(4) ساقط من سْ.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 170 – ب.

(6) في سْ صفة له على أنه نكره وقوله.

(7) في سْ مرفوع خبر محذوف أي هي والجملة حال اخري، او مجرور، اوصفة اخري.

الأول[1] أولى من العكس عند سيبويه لسلامته من الفصل كما سيأتي في الباب الخامس، (وكمْ على هذا الوجه) وهو [الرفع][2] على الابتداء: (ظرف) لـ‌حلبتْ، (أو مصدر) له، (والتمييز محذوف، أي: كم وقت أو حلبة).

(1) في "س" بإضافة: لدلالة الثاني عليه.

(2) في "س" رفع عمة.

[مبحث: كأين]

([كأين][1]: اسم مركب من كاف التشبيه وأيْ المنونة) وبعد التركيب صار المجموع كاسم المفرد بمعنى كمْ الخبرية، ([ولهذا][2] جاز الوقف عليها بالنون[3]؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية) تعليل لتعليل جواز الوقف، وقيل: بدل منه أتى به لأنه أدل على المقصود من الأول[4]؛ (ولهذا رسم في المصحف نوناً) إذ لا صورة للتنوين خطاً، (ومن وقف عليها بحذفه) وهو أبو عمرو[5] (اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق كأينْ كمْ في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز) قال الرضي: التمييز بعد كأينْ في الأصل عن الكاف لا عن أيْ كما في مثلك رجلاً؛ لأنك تبين في [كاين][6] رجلاً أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن أي[7]، (والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ [كَثِيرٌ][8]﴾[9]، والاستفهام أخرى، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور[10] وابن

---

(1) في المغني كأيّ.

(2) في المغني ولذلك.

(3) في س بإضافة: وقوله.

(4) انظر قول الدماميني في المنصف من الكلام 2/ 17.

(5) قال ابن عادل: ووقف أبو عمر وسورة بن المبارك عن الكسائي كأي من غير نون على القياس اللباب في علوم الكتاب 5/ 580.

(6) في المغني كأيّ.

(7) شرح الكافية 4/ 86.

(8) إضافة من المغني.

(9) آل عمران: 146.

(10) قال ابن عصفور: وأما كأين فمعناها معنى كمْ الخبرية المقرب 342، وانظر شرح جمل الزجاجي 2/ 50.

مالك، واستدل عليه[1] بقول أبي ابن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما) [وفي الرضي لزر بن حبيش][2]:

كأين تقرأ سورة الأحزاب/ آية، فقال: ثلاثاً وسبعين[3]. وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنها مركبة، وكمْ بسيطة على الصحيح) [وهذا قول البصريين][4]، (خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف وماْ الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب) [وهم الكوفيون][5] وكأنهم اعتبروا كمْ الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام.

(والثاني: أن مميزها مجرور بمنْ غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك[6]، ويرده قول سيبويه: وكأين رجلاً رأيت[7] - زعم ذلك يونس -) جملة معترضة من مقول سيبويه، (و[كأين][8] قد أتانا رجلاً إلا أنّ أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع منْ[9]. انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾[10]، ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ ﴾[11]، و﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ ﴾[12] ومن النصب قوله:

---

(1) في سْ بإضافة: أي ابن مالك على ورود كأينْ للاستفهام.

(2) ساقط من سْ.

(3) قال ابن مالك: وانفردت كاين أيضاً بأنها قد يستفهم بها كقول أبي بن كعب رضي الله عنه لعبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب، أو كاين تعدّ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله: ثلاثاً وتسعين، فقال أبي: قط، أراد ما كانت كذا قطْ شرح التسهيل 2/ 423. وقال الرضي: ومنه قول أبي بن كعب لزر بن حبيش: كأين تعد سورة الأحزاب، أي كم تعد ؟ فاستعملها استفهامية، وحذف مميزها وهما قليلانْ شرح الكافية 4/ 104.

(4) في سْ هذا مذهب البصريين.

(5) في سْ هذا مذهب الكوفيين.

(6) قال ابن عصفور: وأما كأينْ فمعناها كمْ الخبرية إلا أن تمييزها يلزمه منْ المقرب 342.

(7) في سْ بإضافة: وقوله.

(8) في المغني كاي.

(9) في سْ بإضافة: إلى هنا مقول سيبويه وإليه يشير قوله.
وانظر الكتاب 2/ 170.

(10) آل عمران: 146.

(11) يوسف: 105.

(12) العنكبوت: 60.

اطْـرُدِ الْيَـأْسَ بِالرَّجَـا فَكَـأَيِّنْ آلِمـاً حُـمَّ يُسْرُهُ بَعْـدَ عُـسْرِ[1])

بيت من الخفيف، الطردُ الإبعاد، واليأسُ القنوط، والرجاءُ بالمد الأمل وقصره للضرورة، وآلماً [اسم][2] فاعل من ألم يألم إذا توجع، وهو مميز كأينْ [وزان كاع][3]، [وحُمَّ مجهول، أي: قدر][4]، ويسرهُ نائب فاعله، [والجملة صفة آلما][5] يقول: لا تقنط وترجَ حصول الفرج بعد الشدة، فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره، وإذا كان كذلك فباب الأمل مفتوح فلا تسده بالقنوط.

(وقوله:

وَكَـائِنْ لَنَـا فَـضْلاً عَلَـيْكُمْ وَمِنَّـةً قَـدِيماً ولاَ تَـدْرُونَ مَـا مَـنُّ مُـنْعِمُ[6])

بيت من الطويل، قال يونس: كائنْ اسم فاعل من كان[7]، وقال المبرد: إنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فحذفت إحدى يائي أيْ وبقية الأخرى [لاماً][8]، ثم حذفت[9] كما في: قاض، وقال الخليل: الياء الساكنة من

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 477، شرح شواهد المغنى 2/ 513، المقاصد النحوية 4/ 495، الهمع 2/ 79، الدرر 1/ 584، شرح أبيات المغني 4/ 167. والشاهد فيه: مجيء آلماً بعده منصوباً.

(2) ساقط من ظ.

(3) ساقط من س.

(4) في س وحمّ بمعنى قدّر.

(5) والضمير للآلم والجملة صفته.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغنى 2/ 513، الهمع 2/ 279، شرح أبيات المغني 4/ 167، الدرر 1/ 484.

والشاهد فيه: مجيء التميز بعده منصوباً.

(7) في س بإضافة: يكون.

(8) ساقط من س.

(9) في س بإضافة: للساكنين.

أيْ قدمت على الهمزة وحركت بحركتها وسكنت الهمزة ثم قلبت الياء ألفاً فاجتمع الساكنان فكسرت الهمزة وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص ذكره الرضي[1]، وقديماً صفة ظرف محذوف عامله لنا، وما مصدرية لا موصولة [لئلا يلزم] حذف العائد المجرور مع فقد شرطه.

(والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى.

والرابع: أنها لا تقع مجرورة؛ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجازا [بكأين][2]

تبيع هذا الثوب[3]) والقياس معهما كما في كمْ.

(والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً) بل يقع جملة فعلية فقط[4]، وفي البسيط أنها تقع مبتدأ وخبراً ومفعولاً، والقياس يقتضي وقوعها ظرفاً ومصدراً وخبراً لـكانْ مثل كمْ الخبرية ذكره ابن عقيل[5].

---

(1) في سْ بإضافة: والفضل الإحسان والمنة الإنعام.
وانظر شرح الكافية 4/ 86 – 87.

(2) في المغني بكأيٍّ.

(3) انظر قول ابن قتيبة وابن عصفور في المساعد 2/ 117، وانظر شرح جمل الزجاجي 2/ 50، والمقرب 342.

(4) في سْ بإضافة: نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾.

(5) المساعد 2/ 17.

[مبحث: كذا]

(كذا ترد على ثلاثة أوجه:

احدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما [فلا يكنى بهما عن شيء][1]، (وهما كاف التشبيه وذا الإشارية، كقولك: رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمراً كذا، وقوله:

وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا ... فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنسُ[2])

بيت من مجزوء الوافر،/ أسلمني خذلني، وذا في كذا إشارة إلى مصدره، 1/162
[والطرب من الأضداد يطلق على الحزن وعلى الفرح، والمراد هنا الفرح لعطف الأنس عليه][3]، وهو ضد الوحشة، أي: أسلمني الزمان إلى الأحزان[4] إسلاماً، مثل ذلك الإسلام الذي ابتلاني به فإذا كان [الأمر][5] كذلك فلا طرب ولا أنس.

(وتدخل عليها هاء التنبيه، كقوله تعالى: ﴿ أَهَكَذَا عَرْشُكِ ﴾[6]) والأصل: أكهذا فقدم [الهاء][7] على الكاف، ولا يجوز ذلك في غير الكاف.

(الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مَكْنِيًّا بها عن غير عدد، كقول ائمة اللغة: قيل لبعضهم: اما بمكان كذا وكذا وجذ؟) هو بالجيم والمعجمة

---

(1) في س لا يراد بمجموعهما الكناية عن الشيء.
(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 514، شرح أبيات المغني 4/ 168، شرح الأشموني 4/ 167. والشاهد فيه مجيء كذا مركبة من الكاف وذا.
(3) في س والطرب في الأصل خفة تعتري الإنسان من فرح أو غم والمراد هنا الفرح بقرينة عطف الأنس عليه.
(4) في س بإضافة: والغموم.
(5) ساقط من ظ.
(6) النمل: 42.
(7) في س حرف التنبيه.

نقرة في الجبل تمسك الماء، والجمع وِجاذ بالكسر، و"ما" نافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي، أو للتقرير، وصح الجواب بـ"بلى" [لما تقدم أنهم أجروا][1] النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ"بلى"، (فقال: بلى وجاذاً) [أي: بلى أعرف في ذلك المكان وجاذاً متعددة][2]، (فنصب بإضمار: "أعرف"، وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة: ﴿أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَعَلْتَ [فِيهِ][3] كَذَا وَكَذَا﴾[4].

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مَكْنِيًّا بها عن العدد) ويدل على [ذلك][5] أن "ذا" لا تؤنث بتأنيث تمييزها، نحو: "عندي كذا وكذا أمة"، وأنهم قالوا: "إن كذا وكذا مالك" برفع المال وأنهم يقولون: "كذا وكذا درهماً" مع أنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فما ظنك بأربعة؟، (فتوافق "كأي" في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور، أحدها:

أنها ليس لها الصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهماً

الثاني: أن تمييزها واجب النصب[6] فلا يجوز جره بـ"من" اتفاقاً، ولا بالإضافة) [إذ لا سبيل إلى إضافة الكاف؛ لأن الاسم لا يضاف مرتين، ولا إلى

---

(1) في "س" لإجرائهم.

(2) مابين المعقوفين ذكر في "س" متقدماً بعد قول المصنف: بلى وجاذاً.

(3) إضافة من المغني.

(4) في صحيح مسلم عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها... فيقال علمت كذا وكذا كذا وكذا وعلمت يوم كذا وكذا كذا وكذا فيقول نعم لا يستطيع أن ينكر..." صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 3/ 38.

(5) في "س" أنها ككلمة واحدة.

(6) في "س" بإضافة: لأنه المسموع.

إضافة 'ذا'؛ لأن اسم الإشارة معرفة والتميز نكرة][1]، وقال ابن إياز: المضاف هو المجموع لا اسم الإشارة فقط فلا محذور[2]، (خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ قياساً على العدد الصريح[3]) ورد بأنه قول بلا دليل، وإنما هو مجرد قياس في اللغة، (ولهذا قال فقهاؤهم) أي: فقهاء الكوفيين: (إنه يلزم بقول القائل: له عندي كذا درهمٍ مائة، وبقوله: كذا دراهمٍ ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهماً أحد وعشرون[4] حملاً على المحقق) وهو الأول في كل مرتبة (من نظائرهن من العدد الصريح) ثلاثة فيما ميز بمجموع [مخفوض][5]، ومائة فيما ميز بمفرد [مخفوض][6]، وأحد عشر وعشرين وأحد وعشرين فيما ميز بمفرد منصوب، (ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة) وهما [له][7] عندي كذا درهم وكذا درهم - (المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور) والفارسي في أحد قوليه وابن الدهان[8]،/ (ووهم ابن السيد فنقل اتفاق 162/ب
النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه[9]).

(1) في 'س' لأنه إما أن يضاف إليه الكاف على أنه اسم أو 'ذا'، ولا سبيل إلى شيء منهما؛ لأن الاسم لا يضاف مرتين، واسم الإشارة لا يضاف لأنه معرفة والتميز نكرة.

(2) انظر قول ابن إياز الأشباه والنظائر 7/ 283.

(3) قال الأزهري: 'وتخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أنه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بـ'من' اتفاقاً ولا بالإضافة؛ لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه خلافاً للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ بالجر قياساً على العدد الصريح' شرح التصريح 2/ 478.

(4) في 'س' بإضافة: وبقوله: كذا كذا درهم ثنتا مائة، وبقوله: كذا وكذا درهم ألف ومائة.

(5) في 'س' مجرور.

(6) في 'س' مجرور.

(7) ساقط من 'ظ'.

(8) قال ابن عقيل: هذا شيء ذكره الكوفيون ووافقهم فيه الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه...' المساعد 2/ 218.

(9) قال ابن عقيل: وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين، وسبقه إلى مثله ابن السيد فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة...'المصدر السابق 2/ 119.

والثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذاكِراً ... كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ[1]

بيت من الطويل، "عد" أمر من "وعد"، [مفعوله الأول "النفس"، والثاني "نعمى"، وهو بضم النون النعمة، و"بؤسي" بالضم الشدة، و"ذاكراً" حال، و"كذا" مفعول "ذاكراً"، و"لطفاً"، رفقاً تمييز، و"به" يتعلق بـ"نسي"، و"الجهد" المشقة نائب فاعله، والجملة صفة "لطفاً"][2].

(وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً[3])

قيل: فإن ورد الأول حمل على حذف المعطوف والثاني على حذف العاطف [ذكره ابن عقيل][4]، (وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل[5]).

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 478، المساعد 2/ 116، شرح شواهد المغني 2/ 514، شرح أبيات المغني 4/ 169، المقاصد النحوية 4/ 497، الهمع 2/ 280، شرح الأشموني 4/ 164.
والشاهد فيه: أن "كذا" لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها.

(2) في "س" "النفس" مفعوله الأول، و"نعمى" كثرى مفعوله الثاني، وهو النعمة، و"بؤسى" كـ"بشرى" خلاف النعمى، و"ذاكراً" حال من ضمير "عد"، و"كذا" مفعول ذاكراً، و"اللطف" التوفيق من الله والرفق، وضمير "به" له، والباء يتعلق بـ"نسي"، و"الجهد" نائب فاعله وهو المشقة.

(3) انظر قول ابن خروف في المقاصد النحوية 4/ 498.

(4) ساقط من "س".
وانظر المساعد 2/ 119.

(5) انظر شرح التسهيل 2/ 424.

[مبحث: كلا]

(كلاّ مركبة عند ثعلب من كاف تشبيه ولا النافية [قال][1]: وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين[2])، وجعلها ابن العريف مركبة من كلْ، ولاّ، ورد بأن كلْ لم يات لها معنى في الحروف فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل لاّ (وعند غيره هي بسيطة[3]، وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر[4]) إما عن اعتقاد أو فعل فيه الممنوع أو ليس فيه فتمنع عن المعاودة إلى مثله، قال الرضى: تقول لشخص فلان يغضبك، فيقول: كلا، ردعاً لك، أي: ليس الأمر كما تقول[5]، فيه بحث؛ إذ يكون حينئذ حرف إنكار لا ردع إلا أن يؤول بأن مراده أنتهْ عن هذا الاعتقاد؛ لأنه [ليس][6] كذلك، قال الجوهري: كلاّ كلمة زجر

---

(1) إضافة من المغنى.

(2) قال ابن قاسم: "وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ولا التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي" الجنى الدانى 578.

(3) قال المالقى: "هي بسيطة عند النحويين إلا ابن العريف جعلها مركبة من كُلْ ولاّ وهذا كلام خلف، لأن كلْ لم يات لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل لاّ رصف المباني 99، وانظر المصدر السابق.

- وابن العريف هو: أبو القاسم الحسين ابن الوليد بن نصر، المعروف بابن العريف، النحوي الأديب الشاعر، كان متقدماً في العربية إماماً فيها، أخذ عن ابن القوطية، وسمع من أبي طاهر الذهلي، وابن رشيق وغيرهم من تصانيفه: شرح الجمل للزجاج، الرد على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي، وله مسائل في النحو، (ت 390 هـ). انظر معجم الأدباء 3/ 209 – 213، البلغة 124، بغية الوعاة 1/ 542.

(4) قال سيبويه: "وأما كلاّ فردع وزجر" الكتاب 4/ 235.

وقال ابن عادل: قوله كلاّ للنحويين في هذه اللفظة ست مذاهب: أحدها وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبى الحسن الأخفش وأبى العباس: أنها حرف ردع وزجر" اللباب في علوم الكتاب 13/ 134، وانظر الجنى الدانى 577.

(5) شرح الكافية 6/ 254.

(6) ساقط من ظ.

وردع، ومعناها: انته لا تفعل[1]، (لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجوزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلاّ في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته) [وأكثره][2] ولو سلم فيجوز أن يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم أن يكون السورة التي فيها: كلاّ مكية [وبه يشعر][3] قوله: (ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق) وقوله: (ثم لا يظهر معنى الزجر) عطف على قوله: "وفيه نظر"، واعتراض على قولهم: لا معنى لـكلاّ إلا الردع والزجر (في كلاّ المسبوقة بنحو: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾[4]، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[5]، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[6]، وقولهم: المعنى: انته عن ترك الإيمان بالتصوير) متعلق بالإيمان (في أي صورة [ما][7] شاء الله، وبالبعث) عطف على "بالتصوير"، (وعن العجلة بالقرآن)[8] نشر على ترتيب اللف، (تعسف إذ لم يتقدم في) الآيتين (الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد)[9]، [وكأنه][10] أراد النفي الصريح وإلا [فقد][11] تقدم في الثانية ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم/ مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[12]، (ولطول الفصل في 1/163

---

(1) الصحاح (ك. ل. ا) 2/ 1848.
(2) ساقط من "ظ"
(3) في "س" وإليه يشير.
(4) الانفطار: 8.
(5) المطففين: 6.
(6) القيامة: 19.
(7) إضافة من المغني.
(8) في "س" بإضافة: فيه.
(9) في "س" بإضافة: ذلك إشارة إلى الإيمان بالتصوير وبالبعث.
(10) في "س" ولعله.
(11) ساقط من "س".
(12) المطففين: 5.

الثالثة بين كلاّ وذِكْرِ العجلة) وفيه أن الفصل إذا لم يكن بالأجنبي فأي تعسف فيه ؟، (وأيضاً[1] فإن أول ما نزل خمس آيات) سوى البسملة (من أول سورة العلق ثم نزل: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[2]، فجاءت في افتتاح الكلام) فيه أن اول ما نزل يدل على عِظَمِ مَنِّهِ على الإنسان فيكون كلاّ ردعاً لمن قابل النعم بالكفران والطغيان، فالردع بالنظر إلى ما قبلها أيضاً؛ على انه لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها، قال الزمخشري في ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[3]: ردع لمن ينكر أن يكون إحدى الكبرْ نذيراً[4]، (والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً) يتضمنها خمسة عشرة سورة (كلها في النصف الأخير) ولا دخل لها في الاعتراض [هذا استطراد لبيان فائدة لا دخل له في الاعتراض][5].

(ورأى الكسائي وأبو حاتم) سهل بن محمد السجستاني قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروي عن أبي زيد وأبي عبيده، مات سنة خمس وخمسين ومائتين (ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا [فيها][6] معنىً ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها [ويبتدأ بها][7]) فعليهْ حال من فاعل يصحْ، أي: يصح الوقوف دون كلاّ محمولاً على ذلك المعنى، وقيل: علىْ للتعليل، أو بمعنى معْ[8] متعلقة بيصحْ، أو للاستعلاء المجازي متعلقة بيوقفْ، (ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه) منهم تلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد (قالوا:

---

(1) في سْ بإضافة: عطف على ثم لا يظهر، واعتراض آخر على قولهم لا معنى لها إلا ذلك.

(2) العلق: 6.

(3) المدثر: 32.

(4) الكشاف 4 / 501 – 502.

(5) في سْ وإنما ذكره استطراداً لبيان فائدة.

(6) إضافة من المغنى.

(7) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: متعلقة بيوقفْ.

(8) المنصف من الكلام 2/ 18.

تكون بمعنى "حقاً"[1]، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه) منهم الزجاج (قالوا: بمعنى "ألا" الاستفتاحية[2]، والثالث للنضر) بفتح النون وسكون المعجمة (ابن شُمَيْل) على صيغة التصغير من أصحاب الخليل، قيل: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فتبعه نحو: من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو إخباري، توفي [بمَرو][3] سنة أربع ومائتين[4]، (والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إيْ، ونَعم[5]، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[6]؛ فقالوا معناه: إي والقمر) وركّب ابن مالك هذه الأقوال الثلاثة فجعلها [قولاً][7] واحداً حيث قال: "كلا" حرف ردع وزجر وقد تؤول بـ"حقاً"، وتساوي "إي" معنىً واستعمالاً"[8]، [وقال أبو علي بن أبي الأحوص: تكون

---

[1] قال ابن قاسم: وذهب الكسائي وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى "حقاً" الجنى الداني 577، وانظر اللباب في علوم الكتاب 13 / 135.
- ونصير هو: أبو المنذر نصير بن يوسف صاحب الكسائي، كان نحوياً لغوياً، أخذ القراءة عن الكسائي، وأبي محمد اليزيدي، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، وداود بن سليمان القانعي، وعلي بن أبي نصير النحوي، من تصانيفه: كتاب خلق الإنسان، كتاب الإبل (ت 240 هـ).
انظر بغية الوعاة 2/ 315، معجم الأدباء 5/ 554، غاية النهاية 2/ 340 - 341 شذرات الذهب 2/ 95.
- ومحمد بن أحمد هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي، مقرئ جليل إمام متقن، اخذ القراءة سماعاً عن أبيه، واليزيدي، والكسائي وغيرهم، وروى القراءة عنه الحسن السري، وعلى ابن الحسن، وابن مجاهد وغيرهم (ت 273 هـ). انظر غاية النهاية 2/ 91.

[2] قال ابن قاسم: "وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون رداً للكلام الأول، وتكون للاستفتاح بمعنى "ألا"، ووافقه الزجاج" الجنى الداني 577 .

[3] في "س" في مدينة مرو.

[4] انظر غاية النهاية 2/ 341 - 317، البلغة 305، بغية الوعاة 2/ 316 - 317، الأعلام 8/ 33.

[5] قال ابن عادل: "ومذهب النضر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى "نعم" فيكون جواباً..." اللباب في علوم الكتاب 13/ 135. قال أبو حيان: "وقال الفراء هي صلة للقسم" 8/ 378، وانظر المنصف من الكلام 2/ 19.

[6] المدثر: 32.

[7] في "س" مذهباً.

[8] المساعد 3/ 232 - 233.

بمنزلة لا رداً لما قبلها][1]، ويبتدأ بما بعدها ويوقف عليه، كقوله تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَـٰنِ عَهْداً كَلاَّ ﴾[2]، وعدتها أربعة عشر موضعاً في القرآن ذكره ابن عقيل[3].

(وقول أبي حاتم عندي أولى من [قول الكسائي والنضر][4]؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ ﴾[5]، ﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ﴾[6]، ﴿ كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[7]) على ما سيأتي

بخلاف قول أبي حاتم، فإنه يتأتى في نحو ذلك؛ (لأن أنّ تكسر بعد/ ألا 163/ب الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها) كما تقدم في [بحث أما][8]، قيل: لا يتم هذا الرد على الكسائي إلا إذا كانت حقاً واقعة في ابتداء الكلام، وأما إذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر أنْ [حينئذ كما في قراءة][9]: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللَّهِ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ﴾[10] بكسر إنّ[11] على أن حقاً مصدر مؤكد لقوله: ﴿ وَعْدَ

---

(1) في س: وذكر ابن عقيل قولاً رابعاً لأبي علي ابن أبي الأحوص وهو أن يكون بمنزلة لا يرد لما قبلها.
- وأبو علي هو: حسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، المعروف بابن الناظر، من علماء الحديث والقراءات والعربية والأدب، قرأ على أبي بكر بن محمد اللخمي، والشلوبين، وأبي الحسن الذباح وغيرهم، وقرأ عليه أبوحيان، وأبو الحسن علي القيجاطي، وعبد الواحد المالقي وغيرهم، من تصانيفه: الترشيد في القراءات وغيره (ت 699 هـ). انظر غاية النهاية 1/ 242 -243، بغية الوعاة 1/ 535 الأعلام 2/ 241.

(2) مريم: 78، 79.

(3) المساعد 3/ 233.

(4) في المغني قولهما.

(5) المطففين: 18.

(6) المطففين: 7.

(7) المطففون: 15.

(8) في س: في أما بالتخفيف.

(9) في س: كما في قوله تعالى.

(10) يونس: 4.

(11) قال ابن الجزري: واختلفوا في حقاً إنه فقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها النشر في القراءات العشر 2/ 212.

اللّهِ﴾، و ﴿ إنه يَبْدَؤُا ﴾ استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع إليه[1]، وفيه أنه كيف يتردد بعد ما صرحوا بأنه يوقف دون كلاً ويبتدأ بها، وقوله: (ولأن تفسير حرف بحرف) عطف على قوله: لأنه أكثر، لكن بالنظر إلى قول الكسائي، لا النضر، ولهذا لم يقارنه، وقيل: على قوله: لأن أنّ تكسر[2]، وقيل: على مقدر تقديره: رجح معنى الاستفتاح لهذا[3]، ولأن تفسير حرف بحرف (أولى من تفسير حرف باسم) هذا لا يتوجه على النضر فيكون قوله: أولى من قول الكسائي، [وقيل: ويتوجه أيضاً على الجمهور][4]؛ لأن كل واحد من الردع والزجر اسم وليس بشيء، (وأما قول مكي) في دفع هذا الإيراد: (إن كلاً على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقاً[5])، فيكون تفسير اسم باسم، (فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية [قليل][6]) وإن كان واقعاً كعن، وعلى، فلا يناسب حمل المشتبه عليه، (ومخالف للأصل) إذ الأصل عدم الاشتراك لاحتياجه إلى القرائن، (ومُحْوِجٌ لِتَكَلُّفِ دعوى عِلَّةٍ لبنائها) بأن يقال: بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها؛ لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقاً لضده، قال الرضي: لكن النحاة حكموا بحرفيتها لما فهموا من أنّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بإنّ[7]، وفيه أنّ الأنسب حينئذ تفسيرها بمعنى أنّ، إلا أن يقال: إنهم [آثروا][8] حقاً تنبيهاً على أنها لا تخص [الجملة][9] الاسمية، (وإلا فلم لا نُوِّنتْ؟) أي: وإن لم تكن مبنية فلم لا تنون؛

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 19.
(2) المنصف من الكلام 2/ 19.
(3) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 183 - 1.
(4) في س قيل أنه يتوجه على الجمهور أيضاً
وانظر المنصف من الكلام 2/ 19.
(5) انظر رأي الكسائي في اللباب في علوم الكتاب 13/ 135.
(6) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: كعن وعلى.
(7) شرح الكافية 6/ 255.
(8) في س اختاروا.
(9) ساقط من س.

على ان الماضي المنفي بـلا مستقبل معنى[1]، ولهذا لم يجب تكرار لا، (وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين) قال الرضي: إذا كانت بمعنى حقاً لم يجز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز إذا كانت للردع؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأن الفعل الذي هي من تمامه محذوف؛ لأن الحرف لا يستقل، نحو: كلا لا تقل [وليس الأمر كذا][2]، (والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك[3]) الموضع الصالح لهما، (نحو: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَانِ عَهْداً كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾[4]، ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾[5].

وقد تتعين) أي: كلا باعتبار اللفظ إن كان الفعل مذكراً، وإلا فباعتبار الكلمة، وقيل: على الأول يعود إلى الموضع[6] (للردع أوالاستفتاح، نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[7]) هذه آية المؤمنون التي وعد بإتيانها ولا يمكن حملها على معنى حقاً، ولا على معنى نعم؛ (لأنها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة إنْ، ولو كانت بمعنى نعم لكانت / للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب كما يقال: أكرم فلاناً فتقول: نعم) ولم يتعرض لكونها بمعنى أي للزوم القسم بعدها، (ونحو: ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[8]) هذه آية الشعراء الموعودة أيضاً، (وذلك لكسر إنّ، ولأن نعم بعد [الإخبار][9] للتصديق) وهو لا يناسب هنا. 164/أ

---

(1) في س بإضافة: كما في قوله: تالله لا عذبتهم بعدها سقر
(2) ساقط من س.
وانظر شرح الكافية 6/ 255.
(3) في س بإضافة: أي.
(4) مريم: 78، 79.
(5) مريم: 81، 82.
(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 19.
(7) المؤمنون: 99، 100.
(8) الشعراء:61 - 62.
(9) في المغنى الخبر.

(وقد يمتنع كونها للزجر، نحو: ﴿ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾[1]؛ إذ لا يصح قبلها ما يصح رده) وفيه بحث [تقدم ذكره][2].

(وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3] قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزلت ﴿ كَلاَّ ﴾ زجراً له[4] قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك) يعني: عدم ثبوت ما ذكروه من أنَّ سبب النزول ذلك، وإلا فإنْ ثبت، فالقول بأنها للزجر ظاهر؛ إذ عدم تضمن الآية لذكر الواقعة التي نزلت بسببها صريحاً لا يقتضى أنها لم تنزل في ذلك.

(تنبيه قرئ ﴿ كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾[5] بالتنوين[6]، إما على أنه مصدر كلّ إذا أعيا) فيكون مصدراً منصوباً بفعل مقدر من لفظه، (أي: كلّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكلّ وهو الثقل) فيكون مفعولاً لفعل مقدر من معنى الكلام، (أي: حملوا كلاًّ، وجوز الزمخشري كونه [حرفاً للردع][7]) قال في الكشاف: وفي محتسب ابن جني كلاًّ بفتح الكاف والتنوين، وزعم أن معناه كلّ [هذا][8] الرأي والاعتقاد كلاًّ، ولقائل أن يقول إن صحت هذه الرواية فهي كلاً التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً[9] كما في ﴿قَوَارِيراً﴾[10]، ولعل المصنف غيره إلى قوله: (ونُوِّنَ كما في ﴿ سَلاَسِلاً ﴾[11]) ليتأتى [ردُّ أبي

---

(1) المدثر: 31، 32.

(2) في "س" أو بعدها ما يصح الردع عن إنكاره وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ كما قال الزمخشرى.

(3) المدثر: 30.

(4) انظر البحر المحيط 8/ 375، واللباب في علوم الكتاب 19 / 521.

(5) مريم: 82.

(6) قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة أبى نهيك ﴿ كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ ﴾ بالتنوين" المحتسب 2/ 89.

(7) في المغني حرف الردع.

(8) إضافة من الكشاف للتوضيح.

(9) الكشاف 3/ 136.

(10) الإنسان: 15.

(11) الإنسان: 4.

حيان][1] أولاً، وقيل نقل بالمعنى؛ لأن ما يقال في ﴿ قَوَارِيراً ﴾ يقال في ﴿سَلَاسِلاً ﴾[2]، وفيه أنّ الزمخشري صرح بأنّ تنوين ﴿ قَوَارِيراً ﴾ بدل من ألف الإطلاق[3]، وجوز في ﴿ سَلَاسِلاً ﴾ كونه بدلاً منه إجراء للوصل مجرى الوقف، وكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرّن لسانه على صرف غير المنصرف[4]، (ورده أبو حيان بأن ذلك) أي: التنوين (إنما [يصح][5] في ﴿سلَاسلاً ﴾؛ لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب) بخلاف 'كلا' فإنها حرف لا وجه لقلب ألفها نوناً، (أو على لغة [من][6] يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه 'مفاعل' أو 'مفاعيل') وهذا رد ظاهر؛ لأن هذا التنوين تنوين الصرف، ولا مدخل للحرف فيه أصلاً. (انتهى)[7].

ودفعه المصنف بقوله: (وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك) أي: فيما ذكره أبو حيان، (بل جوز)[8] في ﴿ سلَاسلاً ﴾ وجهاً آخر لم يذكره أبو حيان، وهو (كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق[9] المزيد في رأس

---

(1) في 'س' ما أورده أبو حيان.
قال أبو حيان: 'وأما قول الزمخشري: ولقائل أن يقول إلى آخره فليس بجيد، لأنه قال: إنها التي للردع، والتي للردع حرف، ولا وجه لقلب ألفها نوناً، وتشبيهه بـ'قوارير' ليس بجيد، لأن 'قواريراً' اسم رجع به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً من ألف، بل هو تنوين الصرف، وهذا الجمع مختلف فيه أيتحتم منع صرفه، أم يجوز ؟ قولان، ومنقول أيضاً أن لغة للعرب يصرفون مالا ينصرف عند غيرهم، فهذا التنوين إما على قول من لا يرى بالتحتم، أو على تلك اللغة' البحر المحيط 6/ 214.
(2) المنصف من الكلام 2/ 19.
(3) في 'س' بإضافة: لأنه فاصلة.
(4) انظر الكشاف 4/ 514.
(5) في المغني صح.
(6) ساقط من 'ظ'.
(7) في 'س' بإضافة: كلام أبي حيان.
وانظر البحر المحيط 6/ 214.
(8) في 'س' بإضافة: أي الزمخشري.
(9) في 'س' بإضافة: وهو الحرف الذي يتبع الحركة. وانظر الكشاف 4/ 514.

الآية) أي: آخرها، وهذا التنوين لا يختص بالأسماء، [بل][1] يدخل الفعل والحرف أيضاً فيصح تشبيه تنوين ﴿ كَلاً ﴾ بتنوين ﴿ سَلاَسِلاً ﴾، (ثم إنه وَصَلَ بنية الوقف) على بناء المفعول نائب فاعله عائد على ﴿ سَلاَسِلاً ﴾، ومن قال: على ﴿ كَلاً ﴾ فقد كلَّ، (وجزم) أي: الزمخشري (بهذا الوجه[2]) أي: بكون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق (في ﴿ قَوَارِيراً ﴾، [وفي قراءة بعضهم][3]) وهو أبوالدينار الأعرابي/ (﴿ واللَيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[4] بالتنوين)[5]، قال ابن خالويه: هذا 164/ب ما روي عن بعض العرب أنه يقف على أواخر القوافي بالتنوين وإن كان فعلاً، وإن كان فيه الألف واللام[6]، قال الحلبي: يعني بهذا تنوين الترنم[7]، والحاصل أن هذا القارئ أجرى الفواصل مجرى القوافي ففعل فيها ما فعل فيها، وله نظائر، وقد قضى القاضي بذلك في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾[8] [بأن][9] الألف مزيدة في أمثاله تشبيهاً للفواصل بالقوافي[10] فسقط أن حرف الإطلاق هو المتولد من إشباع الحركة والمحافظة في الآية على توافق الفواصل تأبى الإشباع، فما هذا الذي يقوله؟؛ على أن التعبير بحرف الإطلاق مما ينبغي أن يتجنب في القرآن، فإنه من الألفاظ المخصوصة بالشعر في العرف، ولا أري

---

(1) ساقط من "س".

(2) انظر الكشاف 4/ 514.

(3) في "س" وجزم به أيضاً في قراءة بعضهم.
قال أبو حيان: وقرأ أبو الدينار الأعرابي: "والفجر، والوتر، ويسر" بالتنوين" البحر المحيط 8/ 467، وانظر اللباب في علوم الكتاب 20/ 307.

(4) الفجر: 4.

(5) في "س" بإضافة: قال في الكشاف وهو التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق.

(6) انظر قول ابن خالويه في الدر المصون 6/ 517، واللباب في علوم الكتاب 20 / 308.

(7) الدر المصون 6/ 517.

(8) الأحزاب: 10.

(9) ساقط من "ظ".

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 79.

لمسلم أن يتساهل في مثل ذلك[1]، وقيل: إن حرف الإطلاق غير منحصر في إشباع الحركة بل يطلق على أيّ حرف[2] في أواخر القوافي المطلقة كقوله:

.... عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الْهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي[3]

والفواصل [الملحقة][4] بها[5]، (وهذه القراءة مصححة لتأويله في ﴿كَلَاْ﴾؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين).

---

(1) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 187- ب، 188- أ.

(2) في نس بإضافة: يقع.

(3) عجز بيت من الطويل صدره:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ الْبَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَهُ

وهو لامرئ القيس في ديوانه 107، شرح شواهد المغني 2/ 574، المقاصد النحوية 3/ 338،الخزانة 2/ 326، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب 336، شرح الكافية الشافية 1/ 370، شرح الأشموني 2/ 426.

(4) في نس اللاحقة.

(5) مواهب الأريب ح/ 2 اللوحة 188 – ب.

[مبحث: كأنّ]

(كأنّ: حرف مركب عند أكثرهم) وهو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء[1]، وشاع [القول بتركيبها][2] وخفي غيره، (حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه[3]) أي: انتهى خفاؤه إلى هذه الغاية، (وليس كذلك، قالوا: والأصل في كأن زيدٌ أسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به) [وليؤذن][4] من أول الأمر بالتشبيه، (ففتحت همزة أنّ لدخول الجار [عليه][5]، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جر بها[6].

قال ابن جني: وهي حرف لا تتعلق بشيء، لمفارقته الموضع الذي تتعلق فيه بالاستقرار) كما هو طريق الظرف المستقر [الواقع][7] خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة، وذلك الموضع قولك: "زيد كالأسد" مثل "زيد في الدار"، (ولا يقدر له [عامل][8] غيره لتمام الكلام بدونه[9]، ولا هو زائد لإفادته التشبيه[10]) لأن معنى التشبيه موجود فيه[11].

---

(1) قال ابن قاسم: "ومذهب الخليل وسيبوية والأخفش وجمهور البصرة بين والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه وأنّ فأصل الكلام عندهم: أن زيداً كالأسد ثم قدمت الكاف اهتماما بالتشبيه ففتحت إنّ..." الجني الداني 865، وانظر الكتاب 3/ 151.

(2) في "س" تركبها.

(3) قال أبو حيان: "ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح" الارتشاف 2/ 921، وانظر الجنى الداني 570.

(4) في "س" يعني ليؤذن الكلام.

(5) إضافة من المغني.

(6) قال ابن قاسم: "وقال الزجاج في موضع رفع فإذا قلت كأني أخوك" ففي الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إياك موجود" الجني الداني 569.
وقال ابن جني "وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في أنّ التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة، فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون أنّ في قولك: كأنك زيد" مجرورة باالكاف" سر الصناعة 1/ 313.

(7) في "س" الذي وقع.

(8) ساقط من "ظ".

(9) في "س" بإضافة :أي بدون العامل.

(10) انظر سر صناعة الإعراب 1/ 313.

(11) في "س" بإضافة : كما كان.

(وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن: إنّ كاف التشبيه لا تتعلق دائماً) وفيه استئناف لمذهب ابن جني.

(ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف [هنا][1] اسماً بمنزلة 'مثل'، فلزمه أن يقدر له موضعاً، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى كأن زيداً أخوك: مثل أُخُوَّة زيدٍ إياك كائنٌ)، وفيه إيماء [إلى أن قول ابن جني أظهر منه][2].

(وقال الأكثرون)[3] غير الزجاج وابن جني: (لا موضع لـ 'أنّ' وما بعدها؛ لأن الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمة واحدة)، ولا محل للكاف أيضاً لصيرورتها كجزء الحرف، ولا يقتضي ما يتعلق به؛ لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة، (وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي) قيل: هذا التركيب وضعي؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي/ وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن 165/أ
يكون للواضع فيها مدخل[4]، [ويرده ادعاء أن الأصل: إن زيداً كأسدٍ؛ على أنه لا دليل على ذلك][5]؛ ولهذا قال:

(والمخلّص عندي من الإشكال) [يعني النظر في قول الأكثرين][6]، والبعد في قول الزجاج وابن جني، (أن يُدَّعَى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم) واختاره صاحب رصف المباني ونسبه إلى [أكثرهم][7]، واستدل له بأوجه منها: أن الأصل البساطة والتركيب طارئ، [ومنها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها ما يتعلق به؛ إذ ليست بزائدة، ومنها أنه لا تتقد ر بالتقديم

---

(1) إضافة من المغني.

(2) في 'س' إيماء إلى ترجيح قول ابن جني على قوله.

(3) في 'س' بإضافة : يعني.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 19.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المصدر السابق.

(5) في 'س' وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى ادعاء ان الأصل: إن زيداً كأسدٍ؛ على انه لا دليل عليه.

(6) في 'س' أي النظر المذكور.

(7) في 'س' الأكثر.

والتأخير في نحو: كأن زيداً قائمٌ، وكأن زيداً في الدارِ، وفي الأخيرين نظر كما في نسبته إلى أكثرهم][1].

(وفي شرح الإيضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبوالفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى. وقد مضى أنّ الزجاج يراه ناقصاً) [وفيه أنّ هذا لا يرد على ابن الخباز في دعواه الإجماع؛ لأن الزجاج بعدما اعتبر التقدير يصير الكلام عنده تاماً فتأمل][2].

(وذكروا لـكأنْ أربعة معان:

أحدها: ـ وهو الغالب عليها، والمتفق عليه ـ التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـكأنْ، وزعم جماعة منهم ابن السيد [البَطَلْيَوْسِيُّ][3] أنـه) أي: التشبيه (لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأن زيداً أسدٌ بخلاف كأن زيداً قائمٌ، أو في الدار، أو عندك، أو يقومُ فإنها في ذلك كله للظن[4]) لا للتشبيه؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه، [وقد يقال: إنّ الخبر موصوف محذوف مشبه به، أي: كأنّ زيداً شخصٌ قائمٌ، وفيه أنه لو كان كذلك لقيل في نحو: كأني أمشيْ: كأني يمشي، وأجيب بأنه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كأنه المشبه جعل الضمير راجعاً إلى المشبه لا إلى الموصوف المقدَّر][5].

---

(1) في "س" ومنها أنّ ما ذكروه لا يجري في نحو كأنْ زيداً قائمٌ، ومنها أنه لو كان مركباً لكانت حرف جر فيلزمها ما يتعلق به؛ إذ ليست بزائدة، وفي الأخيرين نظر كما في نسبته إلى الأكثر. وانظر رصف المباني 209.

(2) في "س" فيه بحث إذ لا يصلح رداً على ابن الخباز في دعواه الإجماع لأن الزجاج بعدما اعتبر التقدير يصير الكلام عنده تاما على أن الكاف ليست مقدمة من تأخير عنده كما قال أبو حيان.

(3) إضافة من المغني.

(4) قال أبو حيان : وزعم الكوفيون أيضا والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا كانت كأنْ للشك نحو: ظننت وتوهمت الارتشاف 2/ 129.

(5) في "س" ولهذا يقال: كأني أمشي ولو كان الخبر موصوفاً محذوفاً مشبهاً به لقيل : كأني يمشي، أي رجل يمشي وهذا قوي ودفعه بأنه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كأنه المشبه جعل الضمير راجعاً إلى المشبه لا إلى الموصوف المقدار ضعيف.
وانظرا المنصف من الكلام 20/ 2.

(والثاني الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا) [ذهب إليه الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة، قال ابن قاسم][1]: والصحيح أنها للتشبيه أيضاً، فإذا قلت: كأن زيداً قائمٌ كنت قد شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما، به في حالة أخرى، قاله ابن ولاد، وقال أبوعلي: في الكلام حذف، والمعنى كأن هيئة زيد هيئته قائم[2]، (وحمل ابن الأنباري) أبو بكر محمد بن القاسم النحوي اللغوي، سمع من ثعلب وخلف، مات سنة سبع وعشرين وثلاثة مائة[3]، والأنبار بلدة[4] على الفرات (عليه كأنك بالشتاء مقبلٌ، أي: أظنه مقبلاً.

والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي[5]) عبد الله بن إسحاق، صاحب الجمل نسب إلى شيخه الزجاج توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، (وأنشدوا عليه:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[6])

بيت من الوافر يحتمل أن يريد ببطن مكة جوفها الذي تدفن فيها الأموات فيكون المراد بمقشعراً متزلزلاً/ من اقشعر الرجل إذا أصابته قشعريرة، 165/ب
أي: رعدة، وأن يريد أرضها فيكون المراد به أيضاً متزلزلاً، أو مُمْحِلاً من

(1) في س وفي الجنى الداني ذهب إليه الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد.
(2) انظر الجني الداني 574 ـ 573.
(3) انظر مرآة الجنان 2/ 221 ـ 222، البلغة 282 ـ 283، بغية الوعاة 1/ 212 ـ 214، الأعلام 6/ 334.
(4) في س بإضافة قديمة. وانظر معجم البلدان 5/ 257 – 258.
(5) قال ابن قاسم : ذهب الكوفيون والزجاجي إلى أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه الجنى الداني 571
(6) البيت للحارث بن خالد في منسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 169 ـ 170، وبلا نسبة في الجني الداني 571، شرح التصريح 1/ 295، شرح شواهد المغني 2/ 515، الهمع 1/ 427، الدرر اللوامع 1/ 304.
والشاهد فيه : أن كأن فيه للتحقيق على رأي الكوفيون.
- وهشام هو : أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام، كان حسن السياسة يقظاً في أمره يباشر الأعمال بنفسه (ت 125 هـ) انظر مرآة الجنان 1/ 205 ـ 207، شذرات الذهب 1/ 163 ـ 166 الأعلام 8/ 86.

اقشعرت السنة إذا أمْحَلَتْ ولم يكن فيها خصب، وهذا [ملا م لقوله: فـالمعنى][1] (أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً) علة للتفسير؛ (لأنه) أي: هشاماً (ليس في الأرض حقيقة) تعليل لقوله: 'لا يكون تشبيهاً. (فإن قيل فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟.

قلت: من جهة أن الكلام معها) أي: مـع 'كـانْ (في المعنـى جـواب عـن سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[2]) فإنه جواب[3] 'لم امروا بأن يتقوا؟'.

(وأجيب) عن قولهم: [كأن][4] فـي البيت للتحقيق المتـضمن للتعليـل لا للتشبيه (بامور) مصححة [للتشبيه][5]، (أحدها: أن المراد بالظرفية) يعني: الباء في 'بها': (الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها) حتى يستحيل التشبيه، (فالمعنى انه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لأنه لها كالغيث) فكما انه لا يقشعر مع وجود الغيث فكذلك كان ينبغي أن لا يقشعر لتضمنه أعـضاء هـشام، فلما اقشعر صارت أرضها كأنها ليس بها هشام.

(الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خلّف مـن يـسدّ مـسدّه فكأنـه لم يمـت) فشبهت الأرض الخالية عنه بالتي لم تخل عنه في حصول النفع بوجود خَلَفِهِ.

(الثالث: أن الكاف للتعليل، وأنْ للتوكيد فهما كلمتـان لا كلمـة) كأنـه قيل: لأن الأرض ليس بها هشام، (ونظيره: ﴿ وَيْكَأَنَّـهُ لاَ يُفْلِـحُ الْكَـافِرُونَ ﴾[6]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين) واجيب أيضاً بأنّ البيت مـن تجاهـل العـارف؛

---

(1) في 'س' يلائم ما سيأتي من المعني.
(2) الحج : 1.
(3) في 'س' بإضافة : عن سؤال مقدر، اي.
(4) في 'س' إن كانت.
(5) في 'س' لوجه التشبه.
(6) القصص : 82.

لأنه يعلم أنّ هشاماً مات فيكون التشبيه من جهة المعنى، كأنه قال: وجود هشام للأنام كالغيث على وجه الأرض[1].

(والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه كأنك بالشتاء مُقْبِلٌ، وكأنك بالفرج آت) وقول الحسن البصري: (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل[2]) والمعنى على تقريب إقبال الشتاء [وإتيان][3] الفرج، [وزوال][4] الدنيا، [ووجود][5] الآخرة، وعند البصريين أنها حرف تشبيه[6]، والمعنى كأن حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها، وكأن حالك في الآخرة حال من لم يزل بها، فالمشبه والمشبه به الحالتان لا الشخص والفعل الذي هو الخبر، (وقول الحريري) عطف على مفعول "حملوا" عطف تلقين، وقيل بتقدير: "مثل"؛ لأن الحريري متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة[7]، وقيل: ضمير "حملوا" للنحاة المتأخرين لا للكوفيين المتقدمين، أو لهم، ونسب حمل قوله: "إليهم" على التغليب[8]:

(كَــأنّي بِــكَ تَــنحَطْ ....[9])

[مضارع "انحط" إذا انحدر من علو إلى سفل][10]، وبعدها:

---

(1) المنصف من الكلام 2/ 20.

(2) انظر قول الكوفيين والحسن البصري في الجنى الداني 573.

(3) في "س" وتقريب إتيان.

(4) في "س" وتقريب زوال.

(5) في "س" وتقريب وجود.

(6) قال الأزهري: كأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافاً للكوفيين" شرح التصريح 1/ 295، وانظر الارتشاف 2/ 129.

(7) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف الكلام 2/ 20.

(8) قائله الشمني انظر المصدر السابق.

(9) بيت من الهزج للحرير مقامات الحريري 111، شرح أبيات المغني 4/ 174.

(10) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخرا بعد قوله:

إلَــى اضْــيَقَ مِــن سَــمْ.

.... إِلَـــى اللَّحْـــدِ وَتَــــنْغَطْ

وَقَــــدْ أَسْــــلَمَكَ الـــرَّهْطْ إِلَـــى أَضْـــيَقَ مِـــن سَـــمْ

اللحدُ الشق في جانب القبر، وتنغطُ تغوص، والسمُ الثقب الضيق، ومنه سم الخياط.

(وقد اختلف في إعراب ذلك) أي: في جميع ما تقدم من الأمثلة؛ (فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأن[1]) [فيقال] في قول الحريري: الياء حرف تكلم، والباء زائدة في اسم كأنْ [وفيه بحث][2]، (وقال بعضهم: الكاف اسم كأنْ وفي/ المثال الأول حذف مضاف، أي: كأن زمانك مقبل بالشتاء) وكذا في الثاني: أي: كأن زمانك آت بالفرج[3]، ولهذا قال: (ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكنْ بل الجملة الفعلية خبر) لـكأنْ، (والباء بمعنى فيْ وهي متعلقة بـتكنْ وفاعل تكنْ ضمير المخاطب) وتكنْ تامة ويحتمل أن تكون ناقصة، (وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنكْ وكأنيْ [زائدتان][4] كافتان لـكأنْ عن العمل كما تكفها ماْ، والباء زائدة في المبتدأ[5]) كما زيدت في بحسبك درهمْ قيل: هذا مخالف للظاهر من أنّ الفاء كأن لم تثبت إلا إذا اقترنت بـماْ الزائدة، ومن حيث دعواه أنّ الياء حرف تكلم كما أنّ الكاف حرف خطاب[6]، (وقال ابن عمرون: المتصل بـكأنْ اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: كأنك بالشمس وقد طلعتْ بالواو، ورواية بعضهم: ولم تكن، ولم 1/166

---

(1) قال ابن قاسم: وخرج الفارسي هذه المثل على أن الكاف في كأنكْ للخطاب والباء زائدة والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كأنْ والتقدير: كأن الشتاء مقبلْ، وكذا البواقي الجنى الداني 573.

(2) في سْ ورد بأن زيادة الباء في اسم كأنْ لم تثبت.

(3) في سْ بإضافة: وكأنه اكتفى بالأول.

(4) ساقط من ظْ.

(5) انظر شرح جمل الزجاجي 1/ 457، والجنى الداني 574.

(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 20.

تزل بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال[1] في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[2])[3] [فإن معرضين حال من هم][4]، ولا يستغني الكلام عنه؛ لأن الاستفهام في المعنى عنه، (وكـ حتى وما بعدها في قولك: مازلت بزيد حتى فعل) قال المصنف في تعليقه: وخطر لي وجه ظننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن، ولم تكن الخبر، وبالدنيا حال من اسم كأن على حد قوله:

كَـأَنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطْبـاً وَيَابِـساً .... [5]

والمعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن، أي: بها [وهذا عكس قول ابن عمرون، ويرده قولهم][6]: كأنك بالشمس وقد طلعت؛ [فإن وقد طلعت][7] لا يصح أن يقع خبراً عن اسم كأن، [وكذا يرده رواية ولم تكن][8]، ولم تزل بالواو، [إلا أن يجعل الواو زائدة في الخبر على رأي الكوفيين][9]، وأيضاً ما

---

(1) انظر قول ابن عمرون في شرح أبيات المغني 4/ 175 ـ 176.

(2) المدثر : 49.

(3) في س بإضافة: فما مبتدأ، ولهم الخبر، أي: فأيّ شيء استقر لهم؟.

(4) في س ومعرضين حالهم من ضميرهم.

(5) صدر بيت من الطويل عجزه

لَـدَى وَكْرِهَـا الْعُنَّـابُ وَالْحَشَفُ الْبَـالِي

وهو من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 127، شرح شواهد المغني 1/ 342، المقاصد النحوية 3/ 216، لسان العرب (أ. د. ب) 1/ 100، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 61.

(6) في س وهذا عكس قول ابن عمرون ويرد عليهما قولهم.

(7) في س فإن بالشمس وكذا وقد طلعت.

(8) في س ويلزم المصنف أن يسلم ثبوت رواية ولم تكن.

(9) في س وجعل الواو زائدة في الخبر كما قال الكوفيون في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾. وانظر قول الكوفيين في البحر المحيط 6/ 362، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 456.

قاله[1] لا يجري في قول الحريري[2]، (وقال المُطَرِّزي) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم، الفقيه الحنفي النحوي الخوارزمي المعتزلي، يقال [له][3] خليفة الزمخشري لما ولد في السنة التي توفي فيها، وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة: (الأصل [كاني][4] ابصرك تنحط، و كاني ابصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء) في المفعول[5]، وفيه تكلف الحذف والزيادة وتوقف الفائدة على الحال، ولهذا رجح قول ابن عمرون عليه، قال الرضي: الأولى أن تقول ببقاء كأنْ على التشبيه، ولا تحكم بزيادة شيء، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كانك تبصر بالدنيا، [و][6] تشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: كأني بالليل وقد أقبل، والواو لا تدخل على الجمل إذا كانت أخباراً لهذه الحروف[7].

(مسألة ـ زعم قوم أن كأنْ قد تنصب الجزئين) قال ابن سلام في طبقات الشعراء: إنه لغة رؤبة وقومه[8]، (وأنشدوا:

كَـأنَّ أُذْنَيْـهِ إذا تَـشَوَّفَا ... قَادِمَـةً أَوْ قَلَمـاً مُحَرَّفـا[9])

---

[1] في س بإضافة: المصنف.

[2] في س بإضافة: بخلاف قول ابن عمرون.

[3] ساقط من س.

[4] في س كما.

[5] انظر قول المطرزي في شرح أبيات المغني 4/ 174.

[6] إضافة من المحقق للتوضيح.

[7] شرح الكافية 6/ 90.

[8] قال ابن عصفور: وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء له وزعم أنها لغة شرح جمل الزجاج 1/ 432.

[9] الرجز للعماني منسوب له في سمط اللآلي 2/ 876 شرح شواهد المغني 515، شرح أبيات المغني 4/ 177، الكافية الشافية 1/ 229، الخزانة 10/ 237، الدرر 1/ 307 ـ 308، وبلا نسبه في الخصائص 2/ 198، الهمع 1/ 432 شرح الحماسة للتبريزي 2/ 169. والشاهد فيه: أنَّ كأن نصبت الجزاين الاسم والخبر.
– والعماني هو: أبو العباس محمد بن ذؤيب بن محمد بن قدامة الحنظلي الدارمي المعروف بالعماني، من شعراء الدولة الإسلامية. انظر الشعر والشعراء 548، شرح أبيات المغني 4/ 179، الخزانة 10/ 240 - 241، الأعلام 6/ 123.

[رجز للعماني، قيل][1]: كأن فهم الرشيد فهم العلماء أنشده العماني في صفة فرس: كأن أذنيه... البيت، فقال الرشيد: دع كأن وقل: تخال أذنيه حتى يستوي الشعر[2]، ضمير أذنيه للفرس، و تشوف تطلّع، أو تطاول، والعامل في إذا/ [معنى التشبيه الذي في كأن][3]، والقادمة واحدة قوادم الطير وهي [مقادم][4] ريشه، عشر في كل جناح، والقلم آلة الكتابة، وتحريفه معروف. 166/ب

(فقيل) في توجيه النصب: (الخبر محذوف، أي: يحكيان) قاله أبوحيان[5]، وقيل: إنما الرواية تخال أذنيه[6]، (وقيل: الرواية قادمتا أو قلماً محرفاً بالفات [من غير تنوين][7]) رواه ابن جني؛ (على أن الأسماء مثناة [8]) ويؤيدها كون المشبه مثنى، فينبغي أن يكون المشبه به كذلك، (وحذفت النون للضرورة) وأجاز الكسائي حذفها في السعة[9]، (وقيل أخطأ قائله [وهو][10] أبو نخيلة) وفي القاموس أبونُخَيْلَةَ العُكْلِيّ والسَّعْدِي راجزان[11]، وقال في مادة نحل بالمهملة، وأبونُحَيْلَةَ البجلي صحابي، أو هو بالخاء المعجمة[12]، (وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو) بن العلاء ثالث القراء السبع، (والأصمعي) قاله ابن عصفور[13]، (وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل) خلافة (الرشيد) سنة أربع أو خمس ومائة.

---

(1) في س قال السيوطي هو للعماني الراجز قال الصولي في كتاب الأوراق.

(2) شرح شواهد المغني 2/ 515 ـ 516.

(3) في س كان لتضمنة معنى التشبيه ،اي: يشبه ادناه وقت تشوقه.

(4) في س مقاديم.

(5) انظر قول أبي حيان في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 199- أ.

(6) قال ابن جني: ورووه أيضا تخال الخصائص 2/ 198.

(7) في المغني غير منونة.

(8) قال ابن جني على أنه أراد : قادمتان أو قلمان محرفان الخصائص 2/ 198.

(9) قال الشمني: هذا عند غير الكسائي، وأما هو فيقول بجواز حذفها في السعة المنصف من الكلام 2/ 20.

(10) إضافة من المغني.

(11) القاموس المحيط (ن. خ. ل) 4/ 63.

(12) القاموس المحيط (ن. ح. ل) 4/ 63. وانظر شرح أبيات المغني 4/ 180.

(13) قال ابن عصفور : وأما قول ابي نخيلة فإن الأصمعي وأباعمرو لحّناه بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك شرح جمل الزجاجي 1/ 433.

[مبحث: كل]

(كلٌ اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[1] والمعرف المجموع، نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾[2]، وأجزاء المفرد المعرف، نحو: كلُّ زيدٍ حَسَنٌ) هذا هو الأصل وعند عدم القرائن، فلا ينتقض بقراءة ﴿كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾[3] بترك تنوين قلبٍ، ولا بقوله تعالى: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه»، وأجيب عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرّف الجنسي، وهو في المعنى كالنكرة[5]، قال الزمخشري في تفسير الآية: كل المطعومات، أو كل أنواع الطعام[6]، وقال التفتازاني: لما كانت كلمة كلٌ عند الإضافة إلى المفرد المعرف لعموم الأجزاء، وكان القصد هنا إلى [عموم][7] أفراد المطعومات حمل الطعام عليها بدلالة اللام، أو قدر مضافاً هو جمع عام بالإضافة؛ فوقعت كلمة كلٌ لتأكيد العموم المستفاد من اللام أو الإضافة[8]، (فإذا قلت: أكلت كل رغيف لزيدٍ كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيدٍ صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان) يعني: رواية عن ابن عامر فإن ابن ذكوان راوية: (﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾

---

(1) آل عمران: 185، والأنبياء: 35 والعنكبوت 57.

(2) مريم: 95.

(3) غافر: 35.

(4) آل عمران: 93.

(5) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة – ب.

(6) الكشاف 1/ 340.

(7) حاشية السعد على الكشاف اللوحة أ/ 126.

(8) ساقط من: ظ.

بترك تنوين قلبٍ[1]) وقوله: (تقدير كلٍ بعد قلب) فاعل وجبْ (ليعم أفراد القلوب كما عم) كلّ (أجزاء القلب)؛ فيصير في القلب عمومان، عموم الإفراد لزوماً من كلِّ المقدّرة بعده، وعموم الأجزاء من المذكورة قبله؛ وذلك لأن المراد الإخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر، ولا يحصل ذلك إلا بتقدير كلِّ أخرى بعد القلب، وجعل كلِّ المذكورة لاستغراق الأجزاء [واعترض بأن كلاً مضافة إلى نكرة فكيف تعم الأجزاء، وأن قوله: ليعم أفراد القلوبَ مشكل فإنها للعموم في أفراد مدخولها المضافة إليه][2]، وكلٌ إنما أضيفت إلى منكر موصوف بـجبارٍ فتعم بالنسبة إلى المتكبرين الجبارين، لا بالنسبة/ إلى أفراد قلوبهم[3]، [وأجيب بأن الأجزاء أتت من تعذر استغراق الأفراد وجعل كلِّ لاستغراق الأجزاء، وبأن إضافة القلب إلى كلِّ المفيدة للعموم في أفراد ما دخلت عليه أفادت العموم][4]. 167/أ

(وترد كلٌ - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها- على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنىً، نحو: أطعمنا شاة كل شاة) أي: شاة كاملة، (وقوله:

إِنَّ الَّــذِي حَانَــتْ بِفَلْــجٍ دِمَــاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَـوْمُ كُـلُّ الْقَـوْمِ يَـاأُمَّ خَالِـدِ[5])

---

[1] قال ابن الجزري: واختلفوا في كل قلبٍ فقرأ أبوعمرو قلبٍ بالتنوين في الباء، واختلف عن ابن عامر فروى الداجوني عن أصحابه عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان كذلك، وروي الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام بغيرة تنوين، وكذلك قرأ الباقون النشر في القراءات العشر 2/ 273.

[2] في س وبه يندفع ما قيل: إنَّ كلاً مضافة إلى نكرة، فكيف تعم الأجزاء، وإن قوله: ليعم أفراد القلوبَ مشكلٌ، فإنها للعموم في أفراد مدخولها المضافة إليه.

[3] قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 21.

[4] ساقط من س.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 21.

[5] رواية البيت في المغني وإن، وهو للأشهب بن رميلة في شرح شواهد المغني 2/ 517، الكتاب 1/ 187، شرح أبيات المغني 4/ 180، المحتسب 1/ 286، الخزانة 6/ 25، المؤتلف والمختلف 33، المقاصد النحوية 1/ 482، اللسان (ف. ل. ج) 7/ 155، وبلا نسبه في الأزهية 299، رصف المباني 342، شرح المفصل 3/ 155،الهمع 1/ 164. والشاهد فيه: مجيء كلّ نعت لمعرفة فقد أضيق إلى اسم يماثل المنعوت لفظا ومعنىً.
- والأشهب هو: ابن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي التميمي، من شعراء العصر الإسلامي، (ت 86 هـ). انظر طبقات الشعراء 215 – 216، سمط اللآلي 1/ 35، الأعلام 1/ 333.

بيت من الطويل للأشهب بن زميلة النهشلي، فـ"الذي" أصله "الذين" فحذفت النون تخفيفاً، وقد أورده سيبويه شاهداً لذلك، قاله السيوطي[1]، وقيل: صفة محذوف مفرد لفظاً مجموع معنىً مثل: القوم، [فباعتبار اللفظ أفرد "الذي" وباعتبار المعنى جمع ضميره][2]، و"حانت" هلكت، و"الفلج" بالجيم كـ"فلس" موضع في طريق البصرة[3]، والمعنى: إن الذين هدرت دماؤهم وأريقت بهذا الموضع هم القوم، أي: هم المشهورون بكمال الرجولة، وقصر الكمال عليهم ادعاءً.

(والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة[4]) قال الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بـ"كل" وأخواته، لا بالنفس والعين؛ فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم، خلافاً للبصريين[5]، (وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[6]، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر[7] كقوله:

---

(1) شرح شواهد المغني 2/ 518، وانظر الكتاب 1/ 186.

(2) في "س" فأفراد "الذي" نظراً إلى لفظ موصوفه، وجمع ضميره نظراً إلى معناه".
وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 202 - 1.

(3) قال ياقوت الحموي: "قال أبو منصور: فلج اسم بلد، ومنه قيل لطريق تاخذ من طريق فلج...، وقال غيره: "فلج" واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم من طريق مكة، وبطن واد يفرق بين الحزن والصمان يسلك منه طريق البصرة إلى مكة، ومنه إلى مكة أربع وعشرون مرحلة" معجم البلدان 4/ 272.

(4) قال السيوطي: "وثالثها وهو رأي الأخفش والكوفيين يجوز توكيدها إن كانت محدودة، أي: مؤقتة وإلا فلا" الهمع 3/ 142.

(5) شرح الكافية 3/ 108.

(6) الحجر: 30، ص: 73.

(7) قال ابن مالك: "وقد تضاف كل إلى مثل المؤكد بها وانشد البيت، ثم قال أراد يا أشبه الناس كلهم فأوقع الظاهر موقع المضمر" شارح عمدة الحافظ 1/ 557 ـ 558، وانظر شرح التسهيل 3/ 292.

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ   يَاأَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ[1])

بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة، وقيل: لكثير عزة [يخاطبها][2]، فكَمْ خبرية مبتدأ خبره ذكرتكِ بكسر الكاف، [وإنما أتى][3] بضمير الجمع في بذكركمْ للتعظيم[4]، وفيه تعظيم من وجهين كما في قول العرجي:

فَإن شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُم   ....[5]

وهذا الأسلوب مما ذهب إليه المهرة، [مثل الزمخشري والبيضاوي والتفتازاني][6]، لكن الرضي لم يرتضه قال: لم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم، وإنما هو استعمال المولدين[7] واختاره التفتازاني في المطول[8]، ولَوْ إما للتمني فلا جواب لها، أو للشرطية فجوابها محذوف، أي: لكان حسناً، وأُجزىٰ مبني للمفعول من الجزاء.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 518، شرح عمدة الحافظ 1/ 557، ولكثير عزة في الدرر 2/ 395، والمقاصد النحوية 4/ 88، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 292، وبلا نسبه في الهمع 3/ 138. والشاهد فيه: أن ابن مالك استدل به في توكيد المعرفة بأن كلاً قد تضاف إلى الظاهر خلفا عن الضمير.

(2) في س يخاطب حبيبته.

(3) في س وأتى.

(4) في س بإضافة: كما يجاء به للواحد المذكر.

(5) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَإنْ شِئْتِ لَمْ أطْعَمْ نِقَاخاً وَلاَ بَرْداً

وهو بلا نسبة في شرح قصيدة كعب بن زهير للمصنف 68.

(6) في س كصاحب الكشاف والقاضي والعلامة التفتازاني.

(7) شرح الكافية 5/ 14.

(8) قال التفتازاني: "وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وإنما هو استعمال المولدين.." المطول 290.

(وخالفه أبو حيان، وزعم أن [كلاً][1] في البيت نعت[2] مثلها في أطعمنا شاة كل شاة، وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد) كلّ هنا لعموم الأفراد فلا يكون نعتاً، قيل: بل هو شيء ظاهر حسن؛ وذلك لأنه على هذا التقدير يكون تفضيلاً على أهل الكمال، وإما على إرادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص[3]، وفيه ما فيه/ 167/ب قال الشاعر:

إِذا أنــتَ فَــضَّلْتَ امْــرأً ذا نَبَاهَــةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ[4]

وقال الآخر:

أَلَــمْ تَــرَ أَنَّ الــسَّيْفَ يَــنقُصُ قَــدْرُهُ إِذا قِيلَ هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ العَصَا[5]

وفيه بحث؛ لأن الظاهر أن البيت لم يسق للمبالغة في وصف الناس بالكمال[6]، بل للمبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه بالقمر من كل فرد من أفراد الإنسان، وكم من ناقص في الإنسانية أحسن صورة من كامل فيها؛ ولأن ما استشهد به من البيتين إنما يدل على امتناع تفضيل كامل على ناقص، وما نحن فيه يدل على التفضيل على الكل فلا يتم التقريب.

---

(1) في المغني كل.

(2) قال أبو حيان: "ويحمل ما أنشده على أنه نعت يبين كمال المنعوت" الارتشاف 2/ 610، وانظر شرح أبيات المغني 4/ 184.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 21.

(4) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في المنصف من الكلام 2/ 21.

(5) بيت من الطويل بلا نسبة في المنصف من الكلام 2/ 21.

(6) في س بإضافة: كما سبق المثال، بل سيق للمبالغة.

(ومن توكيد النكرة بها قوله:

نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ ... لاَ نَلْتَقِي إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ[1])

بيت من الرجز للعرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ﷺ، وقبله:

[عُوجِي عَلَيْنَا رَبَّةَ الْهَوْدَجِ ... إِنَّكِ إن لَمْ تَفْعَلِي تُحْرَجِي][2]
[إِنِّي أُتِيحَتْ لِي يَمَانِيَّةٌ ... إِحْدَى بَنِي الْحَارِثِ مِن مَذْحِجِ][3]

[نلبثْ مضارع لَبِثْ كَعلمْ، اي: نقيم][4]، والحولُ السنة، والمنهجْ الطريق، كأنه يعتب محبوبته على الإعراض وطول الفرقة حتى إنه يلبث سنة كاملة لا يراها في خلوة، ولا يلاقيها إلا في الطريق التي يسلكها المارة، ولعل من قال يعتب محبوبه بالتذكير لم يقف على البيت.

(وأجاز الفراء والزمخشري أن تقطع كُلْ المؤكد بها عن الإضافة لفظاً[5] تمسكاً بقراءة بعضهم[6]: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾[7]) قال الزمخشري: وقرئ كُلاً على التأكيد لاسم إنْ وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه[8].

---

(1) البيت من السريع لا من الرجز لا من السريع كما ذكر الشارح للعرجي في الخزانة 5/ 335، شرح شواهد المغني 2/ 519، شرح أبيات المغني 4/ 187. والشاهد فيه: تأكيد الذكرة حولاً بكلْ.

(2) البيت ذكر في سْ متاخراً بعد قول المؤلف: يقف على البيت.

(3) ساقط من سْ.

(4) في سْ نلبثْ كنعلمْ، اي: نقيم.

(5) قال الفراء: رفعت كلْ بفيهاْ ولم تجعله نعتاً لإناْ ولو نصبه على ذلك وجعلت خبر إناْ فيها ومثله﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ ترفع كله لله وتنصبه على هذا التفسيرْ معاني القرآن للفراء 3/ 10.

(6) في سْ بإضافة: وهما ابن السميقع وعيسى بن عمر.
قال ابن عادل: وقرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر﴿ كَلاًّ﴾ بنصب كلْ اللباب في علوم الكتاب 17/ 65.

(7) غافر: 48.

(8) الكشاف: 4 / 90 ـ 91.

(وخرجها ابن مالك على أنّ كُلاًّ حال من ضمير الظرف[1]، وفيه ضعف من وجهين: تقدم الحال على عامله [الظرفي][2]) وقد منعه الزمخشري[3]، قال أبو حيان: هذا الذي منعه أجازه الأخفش إذا توسطت الحال، نحو: زيد قائماً في الدار[4] (وقطع كلْ عن الإضافة لفظاً وتقديراً ليصير نكرة فيصح كونه حالاً، والأجود أن تقدر كلاً بدلاً من اسم إنّ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل؛ لأنه مفيد للإحاطة مثل قمتم ثلاثتكم)[5]، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك مطلقاً[6]، وأنشدوا:

أَنَــا سَــيْفُ الْعَــشِيرَةِ فَــاعْرِفُونِي ... حَمِيــداً قَــدْ تَــذَرَّيْتُ الــسَّنَامَا[7]

[وتأول البصريون نصبه على الاختصاص][8].

(والثالث: أن لا تكون تابعة) مثل التأكيد والنعت والبدل، (بل تالية للعوامل، فتقع مضافةً إلى الظاهر، نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[9]) فكلْ مبتدأ يلي معنى الابتداء حكماً، وهذا بالنظر إلى ما قبلها، [وغفل عنه من

---

(1) في س بإضافة: وهو العامل قدمت عليه.
قال ابن مالك: والقول المرضي عندي أنّ كلاً في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي فيها شرح التسهيل 3/ 293.
(2) في المغني الظرف.
(3) قال الزمخشري: قلت: هل يجوز أن يكون كلا حالا قد عمل فيها فيها ؟ قلت: لا، لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً 4/ 91.
(4) البحر المحيط 7/ 469.
(5) في س بإضافة: وحينئذ يجوز بالاتفاق.
(6) قال ابن عادل: فإن قيل فيه بدل الكل من الكل في ضمير الحاضر، وهو لا يجوز، أجيب بوجهين: أحدهما: أن الكوفيين والأخفش يرون ذلك وأنشدوا قوله: البيت اللباب في علوم الكتاب 17/ 66 ـ 67.
(7) بيت من الوافر لحميد بن ثور منسوب له في أساس البلاغة (ك. ر. ي) 204، الخزانة 5/ 242، الصحاح (أ. ن. ن) 1527، وبلا نسبه في الضرائر 50، واللباب في علوم الكتاب 17/ 67.
(8) في س وتأوله البصريون على نصبه على الاختصاص.
وانظر قول البصريين في اللباب في علوم الكتاب 17/ 67.
(9) المدثر: 38.

قال][1]: هذا غريب من المصنف، فإن مفهوم قوله: أن لا تقع مضافة إلى الضمير، وسيصرح بوقوعها كذلك في تمثيله لقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾[2]، (وغير مضافة، نحو: ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾[3]) فكلاً نصب بفعل يفسره ما بعده، أي: حذرنا أو ذكرنا.

(وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها) في بيان إضافتها إلى الاسم الظاهر في صورة النعت، وإلى [مضمر][4] في صورة/ التأكيد، وهي ثلاثة أيضاً. 1/168

(الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل) لفظية أو معنوية، رافعة أو ناصبة، أو [خافضة][5]، (نحو: أكرمت كل بني تميم) و﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[6] و﴿ خَالِقُ [كُلِّ][7] شَيْءٍ ﴾[8].

([الثاني][9]: أن تضاف إلى ضمير محذوف) لم يقل الثاني أن يحذف ما اضيف إليه كلّ تنبيهاً على أن الضمير وإن حذف [لكنه][10] منوي؛ فكأنه مضاف إليه، (ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجه أنهما سيان في امتناع [التوكيد][11] بهما) يعني قيد الجمهور، وإلا فقد تقدم جواز التأكيد بالأول عند ابن مالك، وبالثاني عند الفراء والزمخشري، (وفي تذكرة أبى الفتح أن تقديم كلّ في قوله تعالى: ﴿ كُلاًّ هَدَيْنَا ﴾[12] احسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنزّلة منزلة مالا يباشره) وهو كلّ

---

(1) في س فلا يرد ما قيل. وانظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 219 – ب.
(2) مريم: 95.
(3) الفرقان:39.
(4) في س المضمر.
(5) في س جارة.
(6) آل عمران: 185، والأنبياء: 35، والعنكبوت: 57.
(7) ساقط من س.
(8) الأنعام: 102، والزمر: 62.
(9) في المغني والثاني.
(10) في س فهو.
(11) في المغني التأكيد.
(12) الأنعام: 84.

المضافة إلى الضمير، فإنها لا تباشر العامل، (فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ)[1]، ولعله لم يتعرض لأن تضاف إلى اسم ظاهر محذوف، [وقد قيل][2] في تفسير الآية: التقدير كل واحد منهم بناء[3] على أنّ حكمها حكم ما أضيف إلى الضمير المحذوف.

(الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها) يعني: في كونها معمولة بالأصالة لا بالتبعية (أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء) [فلا يرد أنّ الغالب][4] عليها أن تكون تابعة، نحو: جاء القوم كلهم، وأكرمتهم كلهم، ومررت بهم كلهم، (نحو: ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾[5] فيمن رفع كلا[6]، ونحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾[7]؛ لأن الابتداء عامل معنوي)[8]، ولما لم يظهر أثره في اللفظ انتفت الوحشة بين وقوعها تأكيداً ووقوعها معمولة لعامل، كأنها لم تكن معمولة لشيء كما في صورة كونها تأكيداً.

(ومن القليل قوله):

يَمِيدُ إذا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ (فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ)[9]

---

(1) في س بإضافة: ولو أخرت لفات هذا المعنى.

(2) في س قال ابن عادل.

(3) قال ابن عادل: وكلاً منصوب بـهدينا بعده، والتقدير: وكل واحد من هؤلاء المذكورين اللباب في علوم الكتاب 8/ 263.

(4) في س فلا يرد ما قيل ليس كذلك بل الغالب.
وقائله هو: الدماميني وانظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 21.

(5) آل عمران 154.

(6) قال ابن الجزري: واختلفوا في كله لله فقرأ البصريان كله بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب النشر في القراءات العشر 2/ 182.

(7) مريم: 95.

(8) في س بإضافة: علة لقلة عمل الابتداء في كل.

(9) البيت اثبت في المغني صدره مابين معقوفين، والظاهر أن المؤلف أثبته من نص المغني، وهو لكثير عزة منسوب له في شرح عمدة الحافظ 1/ 575، شرح أبيات المغني 4/ 190، وبلا نسبه شرح شواهد المغني 2/ 521، الهمع 2/ 457.
والشاهد فيه: أن مجيء كل المضافة إلى الضمير فاعل قليل.

بيت من الطويل لكثير عزة، [يميدُ يتحرك وضميره لماء البئر][1]، و(الدلاءُ) جمع دلو، وضمير (هم) للجماعة الذين وردوا البئر للسقي، و(كلها) فاعل (يصدر)، وقيل: كأنه يصف منهلاً، أي: أنه يتحرك إذا تحركت عليه الدلاء؛ فيصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل، أي: ريان[2]، (ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى[3])

بيت من الطويل، (تبينا الهدى) علمناه علماً بيناً، و(التقي) مصدر تقيت الشيء أتقيه، أي: حذرته[4]، قال الجوهري: (اتقى) أصله: اوتقى على افتعل؛ فقلبت الواو ياء وأبدلت منها التاء وأدغمت؛ فلما كثر استعماله على لفظ افتعال توهموا أنّ التاء من [نفس][5] الحرف، فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما، ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه [به][6] فقالوا اتَقَى يَتَقِي مثل: قضى يقضي[7].(بل الأولى تقدير (كان) شانية) ليبقي (كل) مبتدأ حملاً على الكثير.

---

(1) في (س) يميد الشيء يتحرك، وضميره لماء البئر.
(2) في (س) بإضافة: قال أبو زيد الناهل العطشان والريان من الأضداد.
والقائل الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 22.
(3) البيت للإمام عليّ لم أجده في ديوانه، منسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 190 شرح شواهد المغني 2/ 521، المساعد 2/ 395، وبلا نسبه في الأشموني 3/ 161.
والشاهد فيه: وقوع (كل) اسما لـ(كان).
(4) في (س) بإضافة: وأصله الواو.
(5) في (س) أصل.
(6) إضافة من الصحاح للإيضاح.
(7) الصحاح (و. ق. ى) 2/ 1830.

فصل

(واعلم أنّ لفظ كلّ [حكمه][1] الإفراد والتذكير، وأنّ معناه بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكر/ وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء /168 الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[2]، ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ ﴾[3]، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم) [ثم ذكر أقوالهم على ترتيب اللف][4] فقال:

(كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِن شِرَاكِ نَعْلِهِ[5])

[قيل: بيت من تام الرجز][6]، أو بيتان من مشطوره، لحكيم النهشلي تمثل به أبو بكر الصديق في مرضه لما قدم المدينة مهاجراً، ونسبه المصنف إليه تغليباً[7] ومُصبح اسم مفعول معناه: يوجد فيهم صباحاً، أو يقال له: أنعم صباحاً، أو يسقى الصبوح وهو شرب الغداة، والشراك كركاب سير النعل.

(كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِن طَالَتْ سَلاَمَتُهُ يَوْماً عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ[8])

---

(1) ساقط من ظ.
(2) القمر: 52.
(3) الإسراء: 13.
(4) في س وذكر أقوالهم على هذا الترتيب.
(5) الرجز لحكيم النهشلي منسوب له في شرح شواهد المغني 4/ 194، ولأبي بكر الصديق ﷺ في سمط اللآلي 1/ 557. والشاهد فيه: أن كلّ معناها بحسب ما تضاف فكلّ أضيف إلى مفرد مذكر فكانت دالة على المفرد المذكر وعاد الضمير على كلّ مفرداً مذكراً.
- وحكيم هو: بن الحارث بن نهيك النهشلي، شاعر جاهلي. انظر شرح أبيات المغني 4/ 196.
(6) في س قيل هو بيت تام الرجز.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 22.
(7) في س بإضافة: لوقوعه مع من نسب إليه قول ما هو له.
(8) البيت لكعب بن زهير في ديوانه: 20، شرح شواهد المغني 2/ 524، شرح أبيات المغني 4/ 199، لسان العرب (ح. د. ب) 2/ 347
والشاهد فيه: أن كلّ بحسب ما تضاف إليه، فالهاء في سلامته والمستتر في محمول كل منهما راجع الى كلّ.

بيت من البسيط لكعب بن زهير، "الآلة الحدباء" النعش الذي يحمل عليه الميت يعني: [أنّ][1] الإنسان لابد له من الموت[2].

(ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ)

تقدم شرحه في بحث "خلا".

(وقول السموأل) هو كـ"سفرجل" ابن عادياء اليهودي[3]:

(إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ[4])

بيت من الطويل، "المرء" فاعله محذوف يفسره ما بعده، أي: إذا كرم المرء، أو مبتدأ خبره ما بعده، و"اللؤم" بالضم وسكون الهمزة ضد الكرم، و"العرض" بالكسر الجسد والنفس والحسب كما في الصحاح[5].

(و) جاء (مفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[6]) الشاهد في "كسبت"، لا في "رهينة"؛ فإنها اسم بمعنى الرهن كـ"الشتيمة" بمعنى الشتم؛ لأنه لو قصدت الصفة لقيل: رهين؛ لأن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنت قاله الزمخشري[7]، وفيهما على قول أبي حيان: إنها بمعنى مفعول كـ"النطيحة"، ويدل على ذلك أنه لما كان خبراً عن المذكر أتى بغير تاء[8] قال

---

(1) ساقط من "ظ".

(2) في "س" بإضافة: وإن طالت سلامته.

(3) في "س" بإضافة: من شعراء الحماسة.

(4) البيت للسموأل منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 20، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 110، المقاصد النحوية 2/ 76. والشاهد فيه: أنّ "كل" بحسب ما تضاف إليه.

(5) انظر الصحاح (ع. ر. ض) 1/ 853.

(6) المدثر: 38.

(7) انظر الكشاف 4/ 502.

(8) البحر المحيط 8/ 379.

تعالى: ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾[1] (﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[2]، و) جاء (مثنى في قول الفرزدق:

وَكُــلُّ رَفِيقَــيْ كُــلِّ رَحْــلٍ وَإِنْ هُمَــا   تَعَــاطَى الْقَنَــا قَوْمَاهُمَــا أَخَــوَانِ[3])

بيت من الطويل، (وهـذا البيـت مـن المـشكلات لفظاً ومعنىً وإعراباً فلنشرحه.

قوله: كل رحلٍ، كـلٌ هـذه زائـدة) وإلا لكانـت للعمـوم، وقـد أضـيف الرفيقان إليه، فيصير المعنى كل مرافقين في كل فرد من أفراد السَفر همـا أخـوان، وليس ذلك بمفيد لعدم تحقق المترافقـين في جميـع الأسـفار[4]، فـسقط مـا قيـل: لا نسلم زيادتها؛ فإن العموم في الرحل مراد كما أنه كذلك في الرفيقين[5]، (وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[6]، فيمن أضاف [ورحل][7] بالحاء المهملة، وتعاطى أصله: تعاطيا فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة [فيمن][8] قال:

لَهَــــا مَتْنَتَــــانِ خَظَاتَــــا   ....[9])

---

(1) الطور: 21.

(2) آل عمران: 185، والأنبياء: 35، والعنكبوت : 57.

(3) البيت للفرزدق في ديوانة 680، شرح شواهد المغني 2/ 536، شرح أبيات المغني 4/ 208، الخزنة 7/ 572، وبلا نسبة في الهمع 2/ 498، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 139.
والشاهد فيه: قوله "وكل رفيقي" على أن كلاً هنا لإضافتها إلى المثنى رجع ضمير الشيء إليه، لأنه بحسب ما يضاف إليه.

(4) في "س" بإضافة: وبه.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 212 – ب.

(6) غافر: 35.

(7) في "س" ورحلها.

(8) ساقط من "س".

(9) البيت لامرى القيس في ديوانه: 61، الضرائر 49، شرح أبيات المغني 4/ 214، شرح المفصل لابن يعيش 9/ 28، المقرب 545، الخزانة 7/ 500، الصحاح (خ. ظ.١٠) 2/ 1695.
والشاهد فيه: إثبات لام الكلمة في قوله "خظاتا".

بعض بيت من المتقارب لامرئ القيس تمامه[1]:

.............كَمَـا.............   أَكَـبَّ عَلَـى سَـاعِدَيْهِ النَّمِـرْ

المتنتانْ جانبا الظهر، وخظاتاً من خظا يخظو بمعجمتين إذا تحرك، وكان حقه خظتا مثل غزتا[2].

(إذا قيل: إن خظاتاً فعل وفاعل) [لا مثنى خظاةٌ وهو المكتنز][3]، وقال الجوهري: [أراد خظاتان فحذف النون استخفافاً][4]،/ ويقال: أراد خظاتا فرد 1/169 الألف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين للواحد لما تحركت التاء[5]، (أو الألف من تعاطى، لام الفعل ووحّد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين مُعَيَّنَيْن بل هما كثير) لكن [المراد][6] [المراد][7] به كل واحد، لا الكثير[8] [حتى يقال][9]: ينبغي حينئذ الإتيان بضمير الجماعة، (كقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾[10]) [والمراد بالمثنى هنا الكثير؛ ولهذا جمع الضمير][11] (ثم حمل على اللفظ) يعني: لفظ المضاف إليه كلْ وهو المثنى؛ (إذ قال: هما أخوانْ كما [قيل][12]: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[13]، وجملة هما أخوانْ خبر كلْ، وقوله: قوماً إما

---

(1) في س ذكر البيت كاملاً.
(2) في س بإضافة: إلا أنه أثبت الألف ضرورة.
(3) في س وأما إذا قيل إنه مثنى خظاة وهو المكتنز من كل شيء، وإن أصله خظاتان حذفت نونه للضرورة، فلا يكون مما لحن فيه.
(4) ساقط من س.
(5) الصحاح (خ. ظ. ا) 2/ 1695.
(6) في س أريد.
(7) في س أراد.
(8) في س بإضافة: وأتى بضمير الواحد.
(9) في س فلا يرد ما قيل.
وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 213 - ب.
(10) الحجرات: 9.
(11) في س فإنه لم يرد بالمثنى اثنان معينان بل أريد به التكثير ولهذا جمع الضمير.
(12) ساقط من س.
(13) الحجرات: 9.

بدل من "القنا" لأن قومهما من سببهما؛ إذ معناه: [تقاومها][1]، [فحذف][2] الزوائد فهو بدل اشتمال) [فإن][3] التقاوم ليس كل القنا ولا جزأه بل بينهما ملابسة تصحح كونه بدل اشتمال من "القنا"؛ لأن [تقاوم][4] الرفيقين من سببهما، كما أن القنا من سببهما، وقيل: مراده أن تقاوم الرفيقين من سبب قناتيهما على حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما ناشئا من تعاطيهما القنا الذي هو تضاربهم بها، ولو قال لأن قومهما من سببهما لكان أظهر[5]، (أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر أو مفعول مطلق من باب: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[6]) [يعني: في كونه مصدراً محذوفاً عامله، وإن كان الحذف فيه واجب، وفي البيت جائز][7]؛ (لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر) كذا شرحه العيني[8] بعينه ولعلهما وقفا على رواية أن "قوماً" مفرد منصوب، أو ذهبا إلى أنّ اسم الجمع لا يثنى مطلقاً، وإن جوزه ابن عصفور[9] وابن مالك[10] وأبو حيان[11] في الشعر تمسكاً بهذا البيت، وإلا فإذا كان مثنى مضافاً إلى "هما" فلا إشكال فيه أصلاً؛ إذ المعنى حينئذ أن كل رفيقين في السفر

---

(1) في "س" والمغني تقادمهما ولعل الأنسب تقاماً بها.

(2) في المغني فحذفت.

(3) في "س" لأن.

(4) في "س" تقاوم.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 23.

(6) النمل: 88.

(7) في "س" يعني في كونه مفعولاً مطلقاً محذوف العامل وإلا فالحذف فيه على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب.

(8) المقاصد النحوية 1/ 463 ـ 464.

(9) قال ابن عصفور: "...وكذا اسم الجمع أيضا، نحو: قوم ورهط وجمع التكسير لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر الكلام..." شرح جمل الزجاجي 1/ 193.

(10) انظر شرح التسهيل 1/ 105.

(11) قال أبو حيان: أو اسم جمع ولا يثنى إلا ضرورة" الارتشاف 1/ 252.

إخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا.(و) جاء (مجموعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[1]، وقول لبيد:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ)

تقدم شرحه في بحث أم[2] (و) مجموعاً (مؤنثاً في قول الآخر:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الْخَطْبِ[3])

بيت من الطويل لقيس بن ذريح رضيع الحسين بن على رضي الله عنهما أرضعتهما أم قيس ذكره السيوطي[4]، الخطب سبب الأمر يقال: ما خطبك ؟، أي: ما سبب الأمر الذي أنت فيه؟، (ويروى:

وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تُصِيبُ فَإِنَّهَا ....

---

(1) المؤمنون: 53، والروم: 32 .

(2) والشاهد فيه هنا: إضافة كل إلى جمع وهو أناس فكان معناها معنى الجمع لذلك عاد الضمير عليها بصورة الجمع.

(3) البيت لقيس بن ذريح منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 538، شرح أبيات المغني 4/ 217، وبلا نسبه في الهمع 2/ 498.

والشاهد فيه: قوله وكل مصيبات على إضافة كل إلى مجموعة مؤنث.

- وقيس هو: بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني أحد عشاق العرب من شعراء العصر الأموي، من سكان المدينة، كان رضيعاً للحسين بن علي. انظر الشعر والشعراء 452، شرح شواهد المغني 2/ 539 سمط اللآلي، 2/ 710، الأعلام 5/ 505 ـ 206.

(4) شرح شواهد المغني 2/ 539.

- والحسين هو: أبو عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي العدناني، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، نشأ في بيت النبوة، حفظ عن النبي ﷺ وروي عنه، وروي عن أبيه وأمه، وروي عنه أخوه الحسن وبنوه على زين العابدين وفاطمة وسكينة وغيرهم (ت 61 هـ). انظر الإصابة 1/ 436ـ439، شذرات الذهب 6611ـ69، مرآة الجنان 1/ 106ـ110، الأعلام 1/ 243.

[فعلى هذه][1]) الرواية (فالبيت مما نحن فيه) [فإن][2] كلامنا في كل المضافة إلى منكر، [وعلى الأولى ليست كذلك، لكنها][3] لما كانت مستفيضة أنشدها أولاً بخلاف الثانية فإنها قليلة؛ ولهذا قال: ويروى.

(وهذا الذي [ذكرنا][4] من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك[5]، ورده أبو حيان[6] بقول/ عنترة: 169/ب

جَـادَتْ عَلَيْـهِ كُـلُّ عَـيْنٍ ثَـرَّةٍ   فَتَـرَكْنَ كُـلَّ حَدِيقَـةٍ كَالـدِّرْهَمِ[7])

بيت من الكامل وقبله:

أَوْ رَوْضَـةً أُنُفـاً تَـضَمَّنَ نَبْتَهَـا   غَيْـثٌ قَلِيـلُ الـدِّمْنِ لَـيْسَ بِمَعْلَـمِ

روضة أُنُف بضمتين جديدة النبت لم ترع[8]، والقليل بمعنى النفي، يعني: أنّ الغيث لم يكن معه بَعَرٌ يُنقِص طيبَه، وإنّ الروضة لم تكن بمَعْلَم تطأه الدواب فتتغير رائحتها، وجادت أمطرت وضمير عليه للنبت، والعين مطر أيام لا يلقع، و الثرة الكثيرة الماء كذا قيل[9]، قال الجوهري: عين ثرة هي سحابة تأتي من قِبَل

---

(1) في المغني وعلى هذا.

(2) في س لأن.

(3) في س وهي على هذه الرواية كذالك دون الأولى لأنها.

(4) في المغني ذكرناه.

(5) في س بإضافة: في التسهيل.

(6) في س بإضافة: في شرحه.

قال البغدادي: قال ابو حيان في شرحه: وينقض هذا الذي قعدوه بقول عنترة: جادت عليه كل عين ثرة... البيت، فلو كان على قوله لكان التركيب: فتركت، اعتبارا بما اضيف إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كل رجل فاضل مكرمون شرح أبيات 4/ 222، وانظر الارتشاف 2/ 516

(7) البيت لعنترة منسوب له في الارتشاف 2/ 516، شرح شواهد المغني 1/ 541، الدرر 2/ 237، المقاصد النحوية 3/ 380، شرح أبيات المغني 4/ 220، شرح المعلقات السبع للزوزني 119، الصحاح (ث. ر. ر) 1/ 501، وبلا نسبه: والهمع 2/ 498. والشاهد فيه: على أن ابا حيان رد على ابن مالك بهذا البيت على ما زعمه من وجوب مراعاة معنى كل بسب ما تضاف إليه.

(8) في س بإضافة: قاله الفيومي.

(9) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 23.

نِبْلَةِ العراق[1] والحديقةُ الروضة ذات الشجر، [شبهت][2] بالدرهم لصيرورتها حين امتلأت بالماء في صورة الدرهم في البياض والاستدارة والاستواء.

(فقال: تُرِكْنَ)، أي: صُيِّرْنَ (ولم يقل: تُركتْ فدل على جواز كُلُّ رجلٍ قائمٌ، وقائمون) باعتبار اللفظ والمعنى، [وأجيب][3] بأنَّ البيت شاذ لا يقاس عليه[4].

(والذي يظهر [لي][5] خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إذا أُريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: كُلُّ رجلٍ يُشْبِعُهُ رَغيفٌ، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة؛ فإن المراد أنّ كل فرد من الأعين جاد، وأنّ مجموع الأعين [تركت][6]، وعلى هذا فتقول: جاد) أي: أنعَمَ وتَصَدَّقَ (عليّ كل محسن فأغناني، أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده. وربما جُمِعَ الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله:

مِن كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرْ[7])

مصراع من الرجز، أو بيت من مشطوره، كوماءُ كحمراءَ الناقة العظيمة السنام، والوبرُ الصوف. (وعليه أجاز ابن عصفور في قوله:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ....[8])

---

(1) الصحاح: (ث. ر. ر) 1/ 501.
(2) في س: ووجه تشبههما.
(3) في س: وأجاب الشهاب .
(4) انظر الدر المصون 5/ 143.
(5) إضافة من المغني.
(6) في المغني تركن.
(7) الرجز بلا نسبه في شرح شواهد المغني 2/ 542، شرح أبيات المغني 4/ 223، المنصف من الكلام 2/ 23.
والشاهد فيه: أنه جمع الضمير في كثيرات مع إرادة الحكم على كل واحد.
(8) البيت لأبي الأسود شرح أبيات المغني 4/ 227، وله أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني 2/ 542، وبلا نسبه في الكتاب 4/ 441، الهمع 3/ 54، الدرر 2/ 329.
والشاهد فيه: أن ابن عصفور أجاز فيه أن يكون كالبيت السابق جمع فيه الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد وذلك في قوله: كل ذي لب.
- وأبو الأسود هو: ظالم بن عمر بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاء والأمراء والشعراء والفرسان (ت 69 هـ). انظر الأعلام 3/ 236 - 237.

صدر بيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل لمودود العنبري عجزه:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

مُؤتيكَ بمعنى معطيك اسم فاعل من الإيتاء مضاف إلى مفعوله الأول، [والثاني: نُصحهُ، ونُصحهُ الثاني][1] مفعول ثان لـمُؤتٍ، والأول محذوف.

(أن يكون مُؤتيكَ جمعاً) قد (حُذِفَتْ نونه للإضافة) كما حذفت إحدى يائيه قبل حذف النون[2]، وإنما جاز ذلك بناءً على جواز الإتيان بضمير الجمع راجعاً إلى كُلَّ التي أريد بها الإفراد وإن كان قليلاً وفيه ترك مناسبة الصدر للعجز، (ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية) بنت الأحجم من شعراء الحماسة، (تبكي إخوتها:

إِخْوَتِي لاَ تَبْعَدُوا أَبَداً ... وَبَلَى وَاللّهِ قَدْ بَعِدُوا

كُلُّ مَا حَيٌّ وَإِنْ أَمِرُوا ... [وَارِدُو][3] الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا[4])

[بيتان من المديد بَعدَ إما بكسر العين بمعنى هلكَ، أو بالضم ضد قرب، ومَا زائدة، أمروا بكسر الميم كثروا][5]، والمراد بورود الحوض الذي وردوه الموت.

---

(1) في س: ونصحهُ مفعوله الثاني، وكذا نصحه الثاني.

(2) في س: بإضافة: وقيل بعد حذفها.

(3) في المغني وارد.

(4) البيتان لفاطمة بنت أحجم الخزاعية منسوب لها في شرح شواهد المغني 2/ 543، شرح أبيات المغني 4/ 230، وبلا نسبه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 912.
والشاهد في البيت الثاني في قولها: أمروا يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع، مع إرادة الحكم على كل واحد في قولها: كل ماحيَّ.

(5) في س:هما من المديد، بُعِدَ بكسر العين هلك وبالضم ضد قرب، وكلاهما محتمل فيه، ومَا زائدة، وأمِروا بكسر الميم كثروا، وعائد الموصول محذوف.

(وذلك في قولهما: أمروا) ولم يذكر معه 'واردو' [اكتفاءً][1] به، وقيل: لاحتمال أن يكون مفرداً لا جمعاً، والعبرة باللفظ لا بالكتابة[2] وقيل: لإبراز الضمير في 'أمروا' واستتاره في 'واردو'؛ لأن الواو فيه علامة الجمع والإعراب وليست بضمير[3]؛ (فأما قولها: 'وردوا' فالضمير لـ'إخوتها) لا لـ'كل'، (هذا إن حملت الحي على نقيض الميت وهو [الظاهر][4]) لأنها تريد أن تبين أنَّ كل حي سيصير أمره إلى الموت [كموت][5] إخوتها، (فإن حملته على مرادف القبيلة/ 170/أ
فالجمع في 'أمروا' واجب) مراعاة لمعنى 'كل'؛ لأنه بحسب ما تضاف إليه [وبعد' إن يراد به القبيلة يتعين معنى الجمع][6]؛ ولهذا قال مثله في (﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[7]) فسقط ما قيل: [إنّ][8] الحي وإن أريد به القبيلة مفرد لفظاً [جمع][9] معنىً،فلك رعاية لفظه ورعاية معناه[10]، وأجيب بأنّ الكلام في عود الضمير على 'كل' لا في عوده على ما يضاف إليه 'كل'[11]، (وليس من ذلك) أي: مما جمع فيه [ضمير'كل'][12] مع إرادة الحكم على 'كل' واحد قوله تعالى: (﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾[13]؛ لأن القرآن لا يُخرَّج على الشاذ) يعني: لو كان [جمع الضمير في الموضعين باعتبار معنى 'كل'][14] دون المضاف إليه لزم تخريج الآية على الوجه الشاذ وهو ممنوع، (وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة)، فيكون مثل: ﴿ كُلُّ

---

[1] في 'س' للاكتفاء.
[2] قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 23.
[3] قائله الشمني المصدر السابق.
[4] في المغني ظاهر.
[5] في 'س' لموت.
[6] مابين المعقوفين ذكر في 'س' متاخرا بعد قوله تعالى فرحون.
[7] المؤمنون: 53، الروم:32.
[8] في 'س' لانسلم ذلك لأن.
[9] في 'س' دال على الجمع.
[10] قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 23.
[11] قال الشمني: 'وأقول هذا وهم لأن الكلام في عود الضمير على 'كل' بناء على أنه يجب مراعاة معناها بحسب ما تضاف إليه لا في عود الضمير على ما يضاف إليه 'كل' المنصف من الكلام 2/ 23.
[12] في 'س' الضمير لكل.
[13] غافر: 5.
[14] في 'س' ضمير 'هم' في الموضعين اعتبار لمعنى 'كل'.

حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾، [لكنه][1] صرح بنفيه هنا؛ لأن لفظ أمةٌ قد يطلق على الواحد بخلاف الحزب، (ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾[2] ومثل ذلك) أي: مثل قوله تعالى: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ ﴾ (قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾[3]) في كون ما أضيف إليه كلٌ مفرداً منكراً والضمير جمعاً، (فليس الضامر مفرداً في المعنى) وإن كان مفرداً في اللفظ؛ (لأنه قسيم الجمع وهو رِجالاً بل هو اسم جمع كـالجاملِ والباقرِ) وكل منهما جماعة من الإبل والبقر مع رعاتها (او صفة لجمع محذوف، اي: كل نوع ضامر؛ ونظيره ﴿ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[4]، فإن كافرٌ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنىً، اي: أول فريق كافر) لأن افعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة وجب مطابقته لصاحبه في الإفراد والتثنية والجمع ولم يطابق هنا فوجب التأويل إما بما قاله، أو [بأنه في معنى الجمع][5]، أو بأنه بمعنى لا يكن كل واحد منكم أول كافر [به][6] كقولك: كسانا حلةً (ولولا ذلك) التأويل (لم يقل كافرٌ بالإفراد) هذا على رأي الجمهور[7]، [وأجاز بعضهم المطابقة وعدمها][8].

(واشكل من الآيتين) اسم تفضيل من الإشكال، ومجيئه من باب أفعل قياس عند سيبويه، وسماعي عند غيره[9]، ونقل المبرد والأخفش جواز بنائه من

---

(1) في نسْ لا إنه.

(2) آل عمران: 113.

(3) الحج: 27.

(4) البقرة: 41.

(5) في نسْ بأن كافراً في معنى الجمع اي اول من كفر.

(6) ساقط من نسْ.

(7) قال ابن عادل: واجاز المبرد إفرادها مطلقا وإن كانت مشتقا فالجمهور ايضا على وجوب المطابقةْ اللباب في علوم الكتاب 2/ 15.

(8) في نسْ وقال الرضي: وإذا اضيفت افعل الى نكرة يجوز إفراد الصفة وإن كان صاحب افعل مثنىً او مجموعاً، قال تعالى:﴿ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾. وانظر شرح الكافية 2/ 317.

(9) قال الرضي: وهو عند سيبويه: قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع...، وهو عند غيره سماعي مع كثرتهْ شرح الكافية 4/ 433، وانظر اللباب في علوم الكتاب 2/ 14.

جميع الثلاثي المزيد فيه قياساً، قال الرضي: وليس بوجه لعدم السماع[1]، (قوله تعالى: ﴿وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لاَّ يَسَّمَّعُونَ﴾[2]) وإنما كان أشكل منهما؛ لأن شيطان مفرد لفظاً ومعنىً غير صفة لمحذوف، بخلاف أمة، وضامر[3]، (ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة) فإنه يحتمل الشذوذ بخلاف الآية، قيل: هذا تحامل عجيب، بل الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فإن ذلك كله مذكور في الكشاف[4]، [ودفع بأن معناه أنه لم يظفر بها][5] اعتراضاً على ابن مالك؛ لأنها مجاب عنها، لا إنه لم يطلع عليها[6].

(والجواب عنها أن جملة لا يسمعون مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين) [أرد][7] استئنافاً نحوياً كما صرح به في الباب الثاني مقتفياً أثر صاحب الكشاف، نعم لو [أريد][8] أنه بعد الحفظ صح جعله استئنافاً بيانياً كما قال البيضاوي[9]، إشارة إلى رد ما في الكشاف أنه لا يصح الاستئناف؛ لأن سائلاً لو سأل: لِمَ تحفظ من الشياطين؟، فأجيب أنهم لا يسمعون/ لم يستقم[10]، وممن 170/ب
اقتفى أثره الحلبي[11] قال: وقد وهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة وأن تكون حالاً وأن تكون مستأنفة؛ فالأولان ظاهرا الفساد، والثالث إن عني به الاستئناف

---

(1) شرح الكافية 4/ 433.

(2) الصافات: 7، 8.

(3) في س بإضافة: فإنهما مفردان لفظاً مجموعان معنىً فيتأتى التأويل فيهما دونه.

(4) في س بإضافة: وهو نصب عينيه. والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 24.

(5) في س ودفع بأن المراد ان ابا حيان لم يظفر بها.

(6) قاله الشمني انظر المنصف من الكلام 2/ 24.

(7) في س يريد.

(8) في س أراد.

(9) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 143.

(10) في س بإضافة: ذلك لأن السؤال لا يلزم أن يكون بما ذكره، بل الظاهر عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم. وانظر الكشاف 3/ 670.

(11) في س بإضافة: حيث.

البياني فهو فاسد أيضاً، وإن أراد الانقطاع[1] فهو صحيح[2]، (لا صفة لـكل شيطان) جمع على معنى كل كما قال أبو البقاء[3]، (ولا حال منه إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع)[4]، قيل: إذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافاً وصفة وحالاً مقدرة[5]، (وحيتئذ) أي: حين إذا كان 'لا يسمعون' استئنافاً نحوياً دون صفة وحال، (فلا يلزم عود الضمير إلى 'كل'، ولا إلى ما أضيف إليه) لعدم الحاجة إلى ربطٍ بالضمير، (وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام) أي: من بعضه[6]؛ [فإن الجمع مستفاد][7] من 'كل شيطان'، لا من الكلام بجملته، ومن دأب المصنف أن لا يستصوب قول السلف مع موافقته إياهم في بعض المواضع، منه قوله: 'عند' اسم الحضور، والصواب اسم لمكان الحضور كما مر[8].

(وإن كانت 'كل' مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو: 'كلهم قائم، أو قائمون'، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَانِ عَبْداً لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدّاً وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾[9]) فإنّ في 'آتي'، و'آتيه' مراعاة جانب اللفظ، وفي 'أحصاهم وعدهم' مراعاة[10] المعنى، ثم [التمثيل][11] بالآية إنما يصح على ما جوزه أبو

---

(1) في 'س' بإضافة: على ما قدمته.

(2) الدار المصون 5/ 496 وانظر التبيان 2/ 301.

(3) قال أبو البقاء: لا يسمعون جمع على معنى كل' التبيان 2/ 301.

(4) في 'س' بإضافة: علة لعدم صحتهما.

(5) في 'س' بإضافة: وسيأتي الكلام في الباب الثاني.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 24.

(6) في 'س' بإضافة: على حذف المضاف.

(7) في 'س' لأن المستفاد.

(8) انظر ص 229 من هذا البحث.

(9) مريم: 93 - 95.

(10) في 'س' بإضافة: جانب.

(11) في 'س' تمثله.

حيان أنْ مَنْ موصولة[1]، لا على قول الزمخشري: [مَن][2] موصوفة؛ لأنها وقعت بعد كُلْ نكرة وقوعها بعد رُبَّ[3] في قوله:

رُبَّ مَـنْ أنـضَجْتُ غَيْظـاً صَـدْرَهُ ....[4]

(والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفـرداً مـذكراً علـى لفظها) قيل: وقع في صحيح البخاري [في بـاب الاقتـداء بـسنته ﷺ][5] عـن أبـي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَـنْ أَبَـى»[6]، فقد عاد الضمير من خبر كُلْ المضافة إلى معرفة غير مفرد[7]، (نحو: ﴿وَكُلُّهُـمْ آتِيـهِ يوم الْقِيَامَةِ﴾[8] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيّه عليه الصلاة والسلام: «يَاعِبَادِي كُلُّكُمْ جَـائِعٌ إِلاَّ مَـنْ أَطْعَمْتُـهُ»[9] الحديث، وقوله عليه الصلاة

---

(1) قال أبو حيان: بعد نقل كلام الزمخشري والأولى جعلها موصولة، لأن كونها موصوفة بالنسبة إلى الموصولة قليلْ البحر2206.

(2) في سْ أنها.

(3) الكشاف 3/ 129.

(4) صدر بيت من الرمل عجزه:

قَـدْ تَمَنّـى لِـي مَوْتـاً لَـمْ يُطَـعْ

وهو لسويد بن أبي كاهل منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 740، الدرر 1/ 188، أساس البلاغة (ض و ع) 398، وبلا نسبه في البحر المحيط 6/ 220، الهمع 2/ 349، شرح المفصل لابن يعيش 4/ 11.

(5) في سْ في كتاب الاعتصام بالسنة.

(6) هذا جزء من حديث تمامه في البخاري « عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى،قالوا يا رسول الله ومن يأبى، قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ 8/ 139.

(7) قاله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 24.

(8) مريم: 95.

(9) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم « عن أبي ذرّ عن النبي ﷺ فيما روي عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهد وني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم... » صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب البر و الصلة، باب تحريم الظلم 6/ 112 ـ 113.

والسلام: ﴿كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا﴾[1]، ﴿وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُم مَسْئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ﴾[2]، ﴿وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ﴾[3] ومن ذلك[4] ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[5]) [فإنه أفرد الضمير في خبر كُـلّ حملاً على لفظها][6]، (وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ) وهو المكلف الذي يدل عليه النهى في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْفُ ﴾[7]، فإنه تكليف لابد له من مكلف، لكن الظاهر حينئذ كُل أولئك كنت عنه مسؤولاً [لكنه][8] التفت إلى الغيبة، (أي: أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسئولاً عنه، وإنما قدرنا المضاف) وهو أفعال، (لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها وإنما لم [نقدر][9]) [أي][10]: نحن، وقيل: على صيغة الغائب المجهول[11] (ضمير كانَ راجعاً لـكُلّ لئلا يخلو مَسؤولاً عن ضمير [هو نائب فاعله][12]، (فيكون حينئذ مسنداً إلى عنه) [ضرورة/ أن فعل الجارحة لا يسئل، وإنما يسئل 1/171

---

(1) في صحيح مسلم ﴿عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: الطهور شطر الإيمان كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء 3/ 81

(2) في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: ألا كلكم راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم... ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإمارة، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية، 12/ 168.

(3) في صحيح مسلم ﴿عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد...﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع 4/ 163.

(4) في سْ بإضافة: أي من مراعاة جانب اللفظ في كُلّ المضافة إلى المعرفة قوله تعالى.

(5) الإسراء: 36.

(6) ساقط من سْ.

(7) الإسراء: 36.

(8) في سْ إلا أنه.

(9) في المغني يقدر.

(10) ساقط من سْ.

(11) انظر المنصف من الكلام 2/ 24.

(12) في سْ نائب مناب فاعله.

عنه][1]، [لكن جوز أبو البقاء أن يسأل عن المجاز، وجعل الضمير في "مسئولاً لـكل][2]، (كما توهم بعضهم) يعني: [الزمخشري][3]، وغلطه أبو البقاء[4] وتبعه البيضاوي[5] والمصنف حيث قال: (ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما) وأجيب بأن المانع عن ذلك التباسه بالمبتدأ، والمجرور بالحرف لا يلتبس بالمبتدأ، وبأنه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول، وبأنه مرتفع بمضمر يفسره الظاهر، إما لاستتار الضمير فيه بعد حذف الجار، أو لجواز إخلاء المفسر عنه، [وقد نص الرضي على جواز خلوّ اسم الفاعل والمفعول عنه][6]، كما قال التفتازاني في قوله تعالى ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[7]: إنّ "هلك" مفسر غير مقصود، وربما يُدَّعى أنه لا ضمير فيه لأنه تفسير للفعل فقط[8]، (وأما ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ) وَعَدَّهُمْ عَدّاً ﴾[9] (فجملة أجيب بها القسم، وليست خبراً عن كل)؛ لأن الماضي إذا صدر بـ"لقد" [كان][10]

---

(1) ما بين المعكوفين ذكر في "س" متقدماً بعد قول المؤلف: نائب فاعله.

(2) في "س" كـ"المغضوب" في "غير المغضوب عليهم"، كذا قيل، وفيه أنه يجوز أن يسأل على المجاز، ولهذا جعل ابو البقاء الضمائر الثلاثة وتبعه القاضي حيث ثلاثتها ضمير "كل"، اي: كان كل واحد منها مسئولاً عن نفسه، يعني عما فعل به صاحبه. قال أبو البقاء: "واسم "كان" يرجع إلى "كل"، والهاء في "عنه" ترجع إلى "كل" أيضاً، و"عن" يتعلق بـ"مسئول"، والضمير في "مسئول" لـ"كل" أيضاً؛ والمعنى: إن السمع يسأل عن نفسه على المجاز" التبيان في إعراب القرآن 2/ 83، وانظر اللباب في علوم الكتاب 2/ 285.

(3) في "س" صاحب الكشاف.

قال الزمخشري: "و"عنه" في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كل واحد منها كان مسئول عنه فـ"مسئولاً" مسند إلى الجار والمجرور كـ"المغضوب" في قوله: ﴿غير المغضوب﴾..." الكشاف 3/ 19.

(4) قال أبو البقاء بعد نقل كلام الزمخشري: "وهذا غلط لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل أو ما يقوم مقامه..." التبيان في إعراب القرآن 2/ 83.

(5) قال البيضاوي: "وقيل: "مسئول" مسند إلى "عنه" لقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ والمعنى يسأل صاحبه عنه وهو خطأ لأن الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم..." انور التنزيل وأسرار التأويل 2/ 302.

(6) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخرا بعد قول المؤلف: للفعل فقط. قال الرضي: "لكن ليس في "مسئولاً" المفسر ضمير وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول" شرح الكافية 1/ 216.

(7) النساء: 176.

(8) حاشية الكشاف للتفتازاني اللوحة 168/ ب.

(9) مريم: 94.

(10) في "س" يكون.

جواباً له، [وليست خبراً عن كل][1]، (وضميرها راجع لـ"مَنْ"، لا لـ"كُلْ"، و"مَنْ" معناها الجمع) فيصح عودهم إليها.

([وإن][2] قطعت عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو يان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾[3]، ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾[4]، ومراعاة المعنى[5]، نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾[6] والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد) [وهذا ما نص عليه ابن مالك][7]، لا على ما ظهر له: من أن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، او إلى المجموع وجب الجمع؛ ولهذا لم يأت هذا التفصيل هنا، (ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع) ولا يكون غير هذين، (وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب [الإفرادان][8]) وصليّة، والمراد بالمعرفة الجمع المعرّف، لا المفرد المعرب؛ فإنه إذا قيل: "كلٌ" وقدر "كلهم" وجب أن يقال: "كل جاءوا" بجمع الخبر، وإذا ذكر ضميرهم وجب إفراد الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾[9]، (ولكن فعل ذلك) اي: وجب الإفراد عند تقدير ما أضيف إليه مفرد، ووجوب الجمع عند تقديره جمعاً (تنبيهاً على حال المحذوف فيهما) أي: في المفرد المنكّر والجمع المعرف، أما التنبيه على المحذوف المعرف فظاهر، وامّا على المنكّر فبأن لا يجوز أن يكون المحذوف مفرداً معرفة، ومن لم يتنبه لهذا قال: فأين التنبيه على المحذوف المنكّر[10]، مع أنه لا

---

(1) ساقط من "س".

(2) في المغني فإن.

(3) الإسراء: 84.

(4) العنكبوت: 40.

(5) الارتشاف 2/ 516.

(6) الأنفال: 54.

(7) في "س" هذا على راي الجمهور.

(8) في المغني الإفراد.

(9) مريم: 95.

(10) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 219 – ب.

تفاوت بينه وبين المذكور (فالأول نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[1]، ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[2]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[3]؛ إذ التقدير كل أحد[4]، والثاني: نحو: ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾[5]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[6]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[7]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[8]؛ أي: كلهم) وفي كلامه رد على ابن الحاجب حيث قال: إن ذكر ما أضيف إليه كُلْ فالإخبار بالمفرد في الأكثر، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾، وإلا فالجمع تنبيهاً عليه بخصوصية اللفظ الدال على الجمع، وإن كانت كُلْ تشعر بذلك[9]، نحو: ﴿ كُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾.

(مسألتان الأولى: قال البيانيون: إذا وقعت كُلْ في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد) قال الخطيب[10]: وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض أو تعلقه به[11]، قال التفتازاني: لو قال ثبوت الحكم ليشمل ما إذا الخبر جامداً، نحو: ْما كل سوداء ثمرة[12]/ لكان أحسن[13]، [وكأن][14] المصنف أرادا بالفعل اللغوي[15] فيشمل 171/ب
الوصف، وبالثبوت مجرد التعلق فيشمل ما إذا كان كُلْ مفعولاً للفعل والوصف، نحو: ْما أنا ضارب كل رجلٌ، ولو قال: أفادا الثبوت لكان أحسن، [ثم][16]

---

(1) الإسراء: 84.
(2) البقرة: 285.
(3) النور: 41.
(4) في ْس بإضافة: علة لوجود إفراد الضمير.
(5) البقرة: 116، الروم: 26.
(6) الأنبياء: 33.
(7) النمل: 87.
(8) الأنفال: 54.
(9) انظر أمالي ابن الحاجب 2/ 781.
(10) في ْس بإضافة: توجه النفي إلى الشمول خاصة.
(11) التخليص في علوم البلاغة 35.
(12) انظر مجمع الأمثال 2/ 281.
(13) المطول 279.
(14) في ْس لعل.
(15) في ْس بإضافة: الاصطلاحي.
(16) في ْس ولا يخفي اي.

عبارته توهم وقوع كلّ بعد أداة النفي والأحسن [أن يقول][1]: إذا أخرت عن أداته بلا فصل سواء كانت معمولة [لها][2] أولاً، أو جعلت معمولة للفعل المنفي، (كقولك: ما جاء كل القوم) في الفاعل، (ولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر [وإنما غيّر][3] ما إلى لم لقوله: (وكل الدراهم لم آخذ) لأن معمول ما[4] لا يتقدم عليها.

(وقوله:

مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ ....[5])

مصراع من البسيط فكلاً فيه معمول لنفي في لغة دون لغة، ([وقوله][6]:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ ....[7])

صدر بيت من البسيط [للمتنبي][8] عجزه:

تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ

---

(1) في س أن يدفعه بأن يقول.
(2) ساقط من ظ.
(3) في س وغيّر.
(4) في س بإضافة: بعدما.
(5) صدر بيت من البسيط عجزه:

إذا بدا لك رأيٌ مشكل فقِفِ

وهو لأبي العتاهية في ديوانه 2/3، وبلا نسبة شرح أبيات المغني 4/ 35، الهمع 2/ 449، الدرر 2/ 238، دلائل الإعجاز 284.

والشاهد فيه: أن النفي هنا لسلب العموم وقد جاءت كلّ في حيز النفي.

(6) في س وكذا في قوله.
(7) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه 305، الإيضاح في علوم البلاغة 2/ 76، شرح أبيات المغني 4/ 237، وبلا نسبة في دلائل الإعجاز 284.

والشاهد فيه: أن النفي هنا لسلب العموم وقد جاءت كلّ في حيز النفي.

(8) في س لأبي الطيب.

والمروي رفع كلّ، وجوز ابن جني نصبها على الاشتغال[1]، أي: ما يدرك كل ما يتمنى، فعلى هذا لا يكون مثالاً لما أخرت عن النفي بلا فصل، والسُّفُنْ بضمتين جمع سفينة وصاحبها سفّان كما في القاموس[2]، [ونسبة][3] الاشتهاء إليه مجاز.

(وإن وقع النفي في حيزها) بأن قدمت عليه لفظاً ولم تقع معمولة للمنفي (اقتضى السلب عن كل فرد) مما أضيفت إليه، (كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين)[4] اسمه الخربقان، وقيل: عمرو بن عبد، سُمِّي بذلك لأنه كان يعمل بكلتا يديه أو لطول يديه[5]، ([أنسيت) بتاء الخطاب، (أم قصرت الصلاة][6]) فاعل قصرتْ، هذا مقول [قوله][7]، [ومقول][8] قول النبي عليه الصلاة والسلام: (﴿كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ﴾[9]) أي: لم يثبت النسيان ولا القصر، وفيه إشكال، وهو أنه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق للواقع؟، وأجاب السيد الشريف بأن المراد كل ذلك لم يكن في ظني، [وقال صاحب الأطول][10]: لا يبعد أن يقال: إن النسيان ليس منه عليه الصلاة والسلام؛ ولهذا أمرنا بأن لا

(1) انظر قول ابن جني في المنصف من الكلام 2/ 24.

(2) انظر القاموس المحيط (س. ف. ن) 2/ 265.

(3) في س وإسناد.

(4) في س بإضافة: هو من بني سليم.

(5) انظر الإصابة 3/ 44.

(6) في س أنسيت يا رسول الله أم قصرت الصلاة.

(7) في س قول ذي اليدين.

(8) ساقط من ظ.

(9) في صحيح مسلم قال: ﴿ سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ؟، فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله !، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: أصدق ذو اليدين ؟، فقالوا: نعم يا رسول الله !، فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له 5/ 57.

(10) في س وقال بعض المحققين.

نقول: نسيت، بل نُسِّيت على صيغة المجهول من التفعيل[1]، ثم هذا الترديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان، وإلا لزاد أم سهوت، (وقول أبي النجم) فضل بن قدامة العجلي:

(قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذنباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2])

مطلع قصيدة مرجزة، قال الخطيب: الاحتجاج بالحديث من وجهين: أحدهما: أن السؤال بـأمْ عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام، فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل منهما، وثانيهما: ما روي أنه لما قال عليه الصلاة والسلام ﴿كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ﴾، قال ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي[3]، وأما بشعر أبي النجم فلأنه فصيح، والشائع في مثل قوله نصب كلْ، وليس فيه ما يكسر به وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الشائع إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير من غير ضرورة، [واعترض][4] بأنه مضطر فيه إلى الرفع؛ إذ لو نصبها/ 1/172 لجعلها مفعولاً وهو ممتنع؛ لأن لفظة كلْ إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيداً أو مبتدأ[5]، [وفيه بحث أما أولاً فلأن][6] المراد بالضرورة الشعرية ومنعها لا ينافي ثبوت الضرورة من وجه آخر، [وأما ثانياً فلأن ذلك هو

---

(1) الأطول 1/ 402.

(2) الرجز لأبي النجم في شرح أبيات سيبوية 1/ 14 شرح شواهد المغني 2/ 544،الكتاب 1/ 85 وبلا نسبه في الخصائص 1/ 299 الهمع 1/ 317 الأمالي الشجرية 1/ 8، الدرر 1/ 20.

والشاهد فيه: تقدم كلْ على النفي وهذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة 2/ 77.

(4) في سْ واعترض التفتازاني.

(5) المطول 281.

(6) في سْ وقد يجاب بانْ.

الغالب كما مر][1]، وما قيل: إن لفظ الشائع يدل على جواز الرفع في مثل: "زيداً ضربتُ"، والمذكور في مغنى اللبيب[2] امتناع "زيدٌ ضربتُ" بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ففيه أن صاحب
المغني صرح بأنه ربما خولف عنهما في ضرورة، أو قليل من الكلام[3]، كقوله:
وقوله:

وخالـــد يحمـــد ســـاداتنا ....[4]
.... كُلُّـــهُ لَـــمْ أصْـــنَعِ

من صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر[5] ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[6].(وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾[7]) قال الشيخ عبد القاهر: إذا تأملنا وجدنا إدخال "كل" في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن[8] [ورد][9] التفتازاني: بأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كهذه الآية، فالحق أن

---

(1) في "س" وايضاً أن ما ذكره أكثري، إذ قد يجوز قليلاً كما تقدم في قوله: فيصدر عنه كلها وهو ناهل.

(2) في "س" بإضافة وغيره.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 220 – أ.

(4) صدر بيت عجزه:

بـــالحق ولا يحمـــد بالباطـــل

وهو بلا نسبة في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 211 – أ.

(5) قال ابن الجزري: "واختلفوا في ﴿ كلاً وَعَدَ الله ﴾ فقرا ابن عامر برفع لام "وكل" وكذا هز في المصاحف الشامية وقرا الباقون بالنصب وكذا هو في مصاحفهم" النشر في القراءات العشر 2/ 287.

(6) النساء: 95، الحديد: 10.

(7) الحديد: 23.

(8) انظر قول الشيخ عبد القاهر في المطول 279.

(9) في "س" ورده.

هذا الحكم أكثري لا كلي[1]، واعتذر عنه [صاحب الأطول][2] بأنّ نفي المحبة كناية عن البغض، فكلمة كلّ ليست معمولة للفعل المنفي فيها[3].

(وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كلّ ونصبه) قيل: هذا مقتضي ما قاله سيبويه[4] عند إنشاد قول أبي النجم من أنه ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك الهاء، كأنه قال: غير مصنوع[5]، وكأن المنصف لم يطلع عليه، وإلا لنقله [عنه][6]، قلت: بل اغتر [باعتراض][7] ابن الحاجب عليه في الإيضاح بأن كلاً إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلا تأكيدا أو مبتدأ، ولو نصبها لاستعملها مفعولا، وذلك لا يجوز[8] فتأمل، [ورده][9] (الشلوبين علي ابن أبي العافية) محمد بن عبد الرحمن الأزدي مات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة[10]؛ (إذ زعم أن بينهما فرقا) بأنه لو نصب لم يكن عموما، فلا يكون فيه إنكار الذنب بجملة قال أبو حيان: وهذا ليس له وإنما هو للخليل[11]، (والحق ما [قال][12] البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يُعوّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذا دل الدليل على تحريم الأختيال والفخر مطلقا).

---

(1) انظر المطول 279.

(2) في س بعض المحققين.

(3) الأطول 1/ 401.

(4) في س بإضافة: في الكتاب.

(5) انظر المنصف من الكلام، و2/ 25 الكتاب 1/ 85.

(6) ساقط من س.

(7) في س بما اعتراض.

(8) انظر قول ابن الحاجب في المطول 281.

(9) في المغني: ورد.

(10) انظر بغية الوعاة 1/ 154 ـ 155.

(11) قال أبو حيان: هكذا نقل الخليل عنهم وإلى الفرق بين الرفع والنصب في قوله: كله لم اصنع ذهب ابن أبي العافية وقال الأستاذ أبو علي لا فرق بين الرفع والنصب الارتشاف 2/ 615.

(12) في المغني قاله.

[الثانية][1] كلّ في نحو: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُوا ﴾[2] (منصوبة على الظرفية باتفاق) قال الرضي: ولنا نرتكب بناءه على الفتح لكون الإضافة كلا إضافة، ومجيء ما الكافة لتكف كُلاً عن اقتضاء المفرد، ويضاف إلى الجملة، ولما فيه من العموم اشتد مشابهته لكلمة الشرط فلم يدخل إلا على الفعلية[3]، (وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل: ﴿ قَالُوا ﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة ما) إنما قال كذلك لأن ما أقرب السببين إلى ذلك، وقيل: فيه تسامح فإن الظريفة إنما جاءتها من جهة نيابة ما المصدرية وصلتها عن الوقت[4]؛ (فإنها محتملة لوجهين) بل لثلاثة أوجه/ كما مر: 172/ب

(أحدهما: أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والأصل كل) وقت (رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـما والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي: كل وقت رزق) قيل: ذكر كل هنا مستدرك لأن ما بعد أي تفسير للزمان الذي ناب عنه ما والفعل بعد كل[5]، وفيه أن المراد [بيان][6] مجيء الظرفية لكل (كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم).

(والثاني: أن يكون اسماً نكرةً بمعنى وقت؛ فلا يحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي: كل وقت رزقوا فيه.

(ولهذا الوجه[7] مُبْعِد وهو ادّعاء حذف) عائد (الصفة وجوبا [فإنه][8] لم يرد مصرّحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضُعِّف قول أبي الحسن

---

(1) في س: المسألة الثانية.

(2) البقرة: 25.

(3) شرح الكافية 4/ 141.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 26.

(5) المنصف من الكلام 2/ 26.

(6) في س: إثبات.

(7) في س بإضافة: الثاني معنى.

(8) في المغني حيث.

في نحو: أعْجَبَني ما قمتُ إن ما اسم[1]، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمته، وقوله في يأيها الرجلُ: إن أياً موصولا والمعنى: يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلفَظ بهما قط) [وهذا][2] علامة وجوب الحذف، فيوجب وجوب حذف العائد إلى الموصول، (وهو) أي: ادعاء وجوب حذف العائد (مُبعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: سرت طويلاً، وضربت زيداً كثيراً: إن طويلا) بكسر إنْ مقول قول سيبويه، وبفتحها بدل منه، (وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي: سِرتُه وضربته، أي: السيرُ والضربُ؛ [لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط][3].

فإن قلت: فقد قالوا: ولاَ سيَّما زيدٌ بالرفع) على أنه خبر[4] محذوف هو عائد الصلة إن قدّر ماْ موصولة، وعائد الصفة إن [قدر ما][5] موصوفة، (ولم يقولوا قط: ولا سيَّما هو زيدٌ) وهذا يدل على أنه لا يُعَدُّ في [حذف العائد وجوباً][6].

(قلت هي) أي: لاسيما (كلمة واحدة شذوا) أي: انفرد أهل اللسان (فيها بالتزام الحذف ويؤنسك) أي: يدفع الوحشة عنك (بذلك) [الحذف في لاسيما زيد][7] (أنّ فيها شذوذين آخرين) فإنّ الشاذ يؤنس بالمجاز: (إطلاق ما على الواحد ممن يعقل) فإنّ ما لغير العقلاء مفرداً أو جمعاً، (وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة) وأما مع طولها فلا شذوذ كقوله تعالى: ﴿ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[8].

---

(1) قال ابن قاسم: وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم... فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت يعجبني ما صنعت فتقديره... عند الأخفش الصنع الذي صنعته ورد عليه... الجنى الداني 332، وانظر معاني القرآن 1/ 39.

(2) في س وعدم النطق بهما.

(3) إضافة من المغني.

(4) في س بإضافة: لمضمر.

(5) في س قدرت.

(6) في س حذف عائد الموصول أو الموصوف.

(7) ساقط من س.

(8) الزخرف: 84.

(وللوجه الأول مقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها) يعني: بعد كلما بحسب الاستقراء، فسقط ما قيل: كيف يكون هذا مقرباً مع أنّ ما المصدرية توصل بالفعلية أيضاً مطلقاً سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً، ولا مزية للأول على الثاني باعتبار الكثرة[1]، ولا يدفعه ما قيل: بل له مزية؛ لأن الشيء الذي يتردد بين أمرين، أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الأكثر أقرب[2]، (نحو: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَت جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ ﴾[3]، ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ ﴾[4]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾[5]، ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾[6]، و) المقرب الثاني: (أن ما المصدرية التوقيتية[7] شرط من حيث المعنى) كما ان كلما كذلك (فمن هنا) أي: لأجل أن كلما شرط في المعنى (احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون) [أي][8]: ما في كلما (شرطية)/ أي: من أسماء الشرط (مثلها في ما تفعل أفعل لأمرين) فالأول: (أن 173/أ
تلك) أي: ما الشرطية (عامة فلا تدخل عليها أداة العموم) قيل: هذا ممنوع؛ إذ لا نزاع في صحة دخول كلّ على الموصولات التي هي من صيغ العموم[9]، ولك أن تقول مراده: أن عدم الجوز[10] مجموع الأمرين لا كل واحد منهما، كيف [وجوز][11] كونها موصوفة مع أنها من صيغ العموم، ([وأنها][12]) أي: ما

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 26.
(2) المصدر السابق.
(3) النساء: 56.
(4) البقرة: 20.
(5) هود: 38.
(6) نوح: 7.
(7) في س بإضافة: أي: الثانية مع صلتها عن الزمان.
(8) ساقط من س.
(9) في س بإضافة: كالذي والتي ومن.
والقول للدماميني انظره في المنصف من الكلام 2/ 26.
(10) في س بإضافة: لكون ما شرطية.
(11) في س وقد جوز.
(12) في س والأمر الثاني أنها.

الشرطية (لا ترد بمعنى الزمان) وفي ‌كُلما‌ معنى الزمان بالاتفاق، فلا يمكن حمل ‌ما‌ فيها على الشرطية (على الأصح) احترز به عما قال الفارسي وأبو البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك: أن ‌ما‌ الشرطية زمانية[1].

(وإذا قلت: كُلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حر فكلّ منصوبة أيضا على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بجر المذكور في الجواب)، والتقدير: عبدي حر كلما استدعيتك، وليس هذا من باب الاشتغال، بل من قبيل قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[2]؛ فلا يشترط صحة عمله فيما قبله، فإن ‌الزاهدين‌ يفسر العامل في الظرف المقدم عليه مع امتناع عمل ما بعد الموصول فيما قبله؛ ولهذا قال: (وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء، وأن ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الأُبَّدِيّ[3]) على بن محمد، قال أبو حيان: كان أحفظ من رأيناه لعلم العربية[4]، مات بغرناطة سنة ثمانين وستمائة[5]، وأُبَّدَة بالمهملة كقُبَّرَة بلدة بالأندلس كما في القاموس[6]: (إن كُلاً في ذلك مرفوعة

---

(1) قال ابن مالك: ‌وقد ترد ‌ما‌ و‌مهما‌ ظرف زمان‌ التسهيل 136، وانظر الإيضاح 251، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 40.

– وأبو شامة هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي العلامة الحجة الحافظ، صاحب الفنون، قرأ علي السخاوي وعلى أبي القاسم بن علي وغيرهما، وروى عنه شرف الدين الفزاري، وإبراهيم بن فلاح الإسكندري وغيرهما، من تصانيفه إبراز المعاني في شرح الشاطبية، الوصول في الأصول، مختصر تاريخ ابن عساكر وغيرهما (ت 665 هـ) .

انظر غاية النهاية 1/ 365، بغية الوعاة 2/ 77، شذرات الذهب 5/ 318، الأعلام 3/ 299.

– وابن بري هو: أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، من علماء العربية النابهين، قرأ علي محمد ابن الشجري، والجز ولي وغيرهما، من تصانيفه: اللباب في الرد على ابن الخشاب، شرح شواهد الإيضاح وغيرهما (ت 582 هـ).

انظر مرآة الجنان 3/ 321، البلغة 167، بغية الوعاة 2/ 34، الأعلام 4/ 73 – 74.

(2) يوسف: 20.

(3) قال أبو حيان: ‌وزعم ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبدي كلما مرفوعة بالابتداء في هذه المسائل...‌ الارتشاف 2/ 565، وانظر شرح شواهد المغني 4/ 243.

(4) انظر قول أبي حيان: في بغية الوعاة 2/ 109.

(5) انظر البلغة 217، بغية الوعاة 2/ 199.

(6) القاموس المحيط (أ. ب. د) 1/ 334.

بالابتداء وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: كلُّ رجل يأتيني فله درهمٌ، وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي: كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده؛ لتربط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع كلٌ في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة[1]، وأنشد قوله:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[2])

بيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة وقبله:

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

وقد قيل: إنه أجود ما قيل في الصبر في مواطن الحروب[3]، قال معاوية: عليكم بحفظ الشعر فقد كدت أضع رجلي في الركاب يوم صفين فما ثبت مني إلا

---

(1) انظر الارتشاف 2/ 566.

(2) البيت لعمر بن الإطنابة منسوب له في سمط اللآلي 574، شرح التصريح 2/ 243، شرح شواهد المغني 2/ 546، المقاصد النحوية 4/ 415، شرح أبيات المغني 4/ 243، شرح المفصل 4/ 74، الكشاف 1/ 360، وبلا نسبه في الخصائص 2/ 276، الارتشاف 2/ 566، الهمع 2/ 311، الخزانة 2/ 438.

والشاهد فيه: على أن أبا حيان أنشده للرد على ابن عصفور والأبذي، خارجا عن محل البحث، لأن الكلام فيما إذا اقترن بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وأنْ.

- وعمرو هو: ابن عامر بن زيد مناة الكعبي الخزرجي، شاعر جاهلي، فارس مشهور بنسبته إلى أمه.

انظر معجم الشعراء 25، سمط اللآلي 1/ 575، الخزانة 2/ 438، الأعلام 5/ 80.

(3) شرح شواهد المغني: 1/ 548.

قول ابن الإطنابة، ذكره الزمخشري[1] في آل عمران، البطلُ الشجاع، والمشيحُ الجد في الأمر من أشاح يشيح، وقولي: أي: خطابي لنفسي عطف على فاعل أبى، ومن قال: مبتدأ أو الخبر مكانكِ تحمدي، أي: قولي هذا اللفظ[2] لم يقف على ما قبله، ولم ير ما في الكشاف، أقول لها إذا جشأت – البيت، وجشأتْ نفسي بالجيم والهمزة نهضت، وجشأت النفسُ غثت، أو دارت للغثيان وارتفعت من حزن وفزع كما في القاموس[3]، ومكانكِ اسم فعل بمعنى: اثبتي كما في التسهيل[4]، [وقيل][5]: لا مانع من جعله ظرفاً للمقدر، وليس بنا ضرورة إلى كونه اسم فعل[6]، [وقيل][7]: الحامل[8] على جعله اسم فعل أنّ معنى مكانكِ اثبتي، لا اثبتي في مكانك، ولو كان ظرفاً لـأثبتيْ المقدّر لكان معناه اثبتي/ في مكانك، وتحمديْ 173/ب [مجهول][9] مجزوم لوقوعه [بعد][10] الطلب باسم فعل مقول لقولي. (وليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل) بل[11] كلماً هنا مقدماً على عامله فضلاً عن أن يمنع مانع منه؛ لأنه ظرف لـقولي، وأنّ أبا حيان إنما أنشده شاهداً على وقوعه منصوباً فقط.

---

(1) الكشاف 1/ 360.

- ومعاوية هو: ابن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، امير المؤمنين مؤسس الدولة الأموية في الشام وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار، كان فصيحا حليما وقورا، من كتاب رسول الله ﷺ (ت 60 هـ).

انظر مرآة الجنان 1/ 106، الإصابة 3/ 573 ـ 575، شذارات الذهب 1/ 65، الأعلام 7/ 261 ـ 265.

(2) المنصف من الكلام 2/ 26.

(3) انظر القاموس المحيط (ج. ش. أ) 1/ 21.

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 212.

(5) في "س"وما قيل.

(6) في "س" بإضافة يتعجب منه. والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 26.

(7) في "س" واعجب منه ما قيل.

(8) في "س" بإضافة: لهم.

(9) في "س" مبني للمفعول. وانظر المنصف من الكلام 2/ 26.

(10) في "س" جواب.

(11) في "س" بإضافة ليس.

[مبحث: كلا وكلتا]

(كلا، وكلتا) أصلهما عند الفراء كُلّ فخفف بحذف اللام وزيد ألف التثنية ولزم حذف نُونَيْهِمَا للزوم الإضافة، قال الجوهري: هذا ضعيف عند أهل البصرة؛ لأنه لو كان مثنى لوجب قلب ألفهما في النصب والجر ياء مع الظاهر؛ ولأن معناهما مخالف لمعنى كُل[1]، وقال سيبويه ألف كلا بدل من الواو، والسيرافي من الياء، وكلتا فعلا، والألف للتأنيث؛ لأن التاء لم تتمحض له؛ ولهذا جاز توسطها والجمع بينهما، وعند الجرمي وزنه فعتل، والتاء زائدة[2] (مفردان لفظاً) بدليل أنه لا يقال كلْ (مثنيان معنىً) كزوج بدليل ثبوت ألفيهما في النصب والجر [مع الظاهر][3]، ولا يمكن أن تحمل على لغة بلحارث[4]؛ لأن جميع العرب تستعملها كذلك، (مضافان أبداً لفظاً ومعنىً إلى كلمة واحدة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[5]، ونحو: ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا ﴾[6]، [أو][7] بالحقيقة والاشتراك، نحو: كلانا فإن نا مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله:

إِنَّ لِلْخَيْـرِ وَلِلشَّرِّ مَـدًى ... وَكِـلاَ ذَلِـكَ وَجْـهٌ وَقَبَـلْ[8])

---

(1) الصحاح (ك. ل. ي) 2/ 1797.

(2) انظر قول سيبويه والسيرافي والجرمي في شرح الكافية للرضي 1/ 79 ـ 80.

(3) في س إذا أضيفا إلى الظاهر.

(4) انظر اللباب في تحرير الأنساب 231 – 232.

(5) الكهف: 33.

(6) الإسراء: 23.

(7) في المغني: وإما.

(8) البيت لعبد الله بن الزِّبَعْرَى منسوب له في شرح التصريح 1/ 707، شرح شواهد المغني 2/ 549، شرح المفصل 3/ 418 شرح أبيات المغني 4/ 251، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 343، الدرر 2/ 156، وبلا نسبه في الهمع 2/ 423 أوضح المسالك 2/ 126.

[بيت من الكامل من قصيدة عبد الله بن الزِّبَعْرَى قالها يوم أحد][1] قبل أن يسلم أولها:

يَـاغُرَابَ الْبَـيْنِ أَسْـمِعْنَا فَقُـلْ	إِنَّمَـا تَنْطِـقُ شَـيْئاً قَـدْ فُعِـلْ
كُـلُّ عَـيْشٍ وَنَعِـيمٍ زَائِـلٌ	وَبَنَـاتُ الـدَّهْرِ يَلْعَـبْنَ بِكُـلْ
أَبْلِغَـا حَـسَّانَ عَنِّـي آيَـةً	فَقَرِيضُ الشِّعْرِ يَشْفِي ذَا الْعِلَلْ[2]

وقد أجابه حسان رضي الله عنه [بقصيدة منها][3]:

ذَهَبَـتْ يَـابْنَ الزِّبَعْـرَى وَقْعَـةٌ	كَـانَ مِنَّـا الْفَـضْلُ فِيهَـا لَـوْ عَـدَلْ
وَلَقَـدْ نِلْـتُمْ وَنِلْنَـا مِـنْكُمُ	وَكَـذَا الْحَـرْبُ أَحْيَانـاً دُوَلْ[4]

---

(1) في "س" بيت من قصيدة من الرمل قالها عبد الله بن الزِّبَعْرَى في وقعة أحد.

(2) في "س" بإضافة:

كَـمْ تَـرَى بِـالْجَرِّ مِـنْ جُمْجُمَـةٍ	وَأَكُـفٍّ قَـدْ أُتِـرَّتْ وَرِجِـلْ
وَسَـرَابِيلَ حِـسَانٍ سُـرِيَتْ	عَـنْ كُمَـاةٍ أُهْلِكُـوا فِـي الْمُنْـتَزَلْ
كَـمْ قَتَلْنَـا مِـنْ كَـرِيمٍ سَـيِّدٍ	مَاجِـدِ الْجَـدَّيْنِ مِقْـدَامٍ بَطَـلْ
صَـادِقِ النَّجْـدَةِ قَـرْمٍ بَـارِعٍ	غَيْـرِ مُلْتَـاثٍ لَـدَى وَقْـعِ الأَسَـلْ
لَيْـتَ أَشْـيَاخِي بِبَـدْرٍ شَـهِدُوا	جَـزَعَ الْخَـزْرَجِ مِـنْ وَقْـعِ الأَسَـلْ
فَقَتَلْنَـا الـضِّعْفَ مِـنْ أَشْـرَافِهِمْ	وَعَـدَلْنَا مَيْـلَ بَـدْرٍ فَاعْتَـدَلْ

(3) ساقط من "س".

(4) في "س" بإضافة:

نَـضَعُ الأَسْيَـافَ فِـي أَكْتَـافِهِمْ	حَيْـثُ نَهْـوَى عَلَـلاً بَعْـدَ نَهَـلْ
إِذْ شَـدَدْنَا شَـدَّةً صَـادِقَةً	فَأَجَأْنَـاكُمْ إِلَـى سَـفْحِ الْجَبَـلْ
ضَـاقَ عَنَّـا الـشِّعْبُ إِذْ نَجْزَعُـهُ	وَمَلأْنَـا الْفَـرْطَ مِـنْهُمْ وَالرِّجَـلْ
بِرِجَـالٍ لَـسْتُمُ أَمْثَـالَهُمْ	أُيِّـدُوا جِبْرِيـلَ نَـصْراً فَنَـزَلْ
وَعَلَوْنَـا يَـوْمَ بَـدْرٍ بِـالتُّقَى	طَاعَـةَ اللَّـهِ وَتَـصْدِيقَ الرُّسُـلْ
وَقَتَلْنَـا كُـلَّ رَأْسٍ مِـنْهُمُ	وَقَتَلْنَـا كُـلَّ جَحْجَـاحٍ رَفِـلْ
وَتَرَكْنَـا فِـي قُـرَيْشٍ عَـوْرَةً	يَـوْمَ بَـدْرٍ وَأَحَـادِيثَ الْمَثَـلْ

[مـدى كـفتـى، أي: غايـة][1]، والوجـه مـستقبل كـل شـيء [وقَبَـل بفتحتين][2] نشز من الأرض يستقبلك، [وكـعنـب][3] جمع قبيلة بمعنى الجهة؛ (فإن) لفظ (ذلكْ حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى) أي: إلـى شيئين متعددين [وهما الخير والشر][4]؛ فيكون دالاً على اثنين بالمجاز: (وكـلا مـا ذكر على حدها في قوله تعالى: ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[5]) فـإن ذلك إشارة إلى الفارض والبكر مجازاً؛ لأن بين لا تضاف إلى متعدد فيلزم التجـوز في ذلك، قال الزمخشري: والـذي حَسَّنَ منـه أن أسمـاء الإشـارة تثنيتهـا وجمعهـا وتانيثها ليس على الحقيقة[6]، (وقولنا: كلمة واحدة) [أردا][7] بها ما يقابل المتعدد لا المثنى والمجموع (احترز من قوله:

كِـلاَ أخِـي وَخَلِيلِـي وَاجِـدِي عَـضُداً ....[8])

صدر بيت من البسيط عجزه:

---

(1) في س المدى كالفتى الغاية.

(2) في س والقبل محركة.

(3) في س وروي بكسر القاف.

(4) ساقط من س.

(5) البقرة: 68.

(6) الكشاف 1/ 140.

(7) في س والمراد.

(8) البيت بلا نسبه في شرح الأشموني 2/ 484، شرح التصريح 1/ 708، شرح شواهد المغني 1/ 552، شرح المفصل لابن يعيش 3/ 3، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 344، الدرر 2/ 157 ـ 158.
والشاهد فيه: إضافة كل إلى اثنين متفرقين شذوذا لأن من شرط إضافتها أن يكـون المضاف إليه دالا على اثنين دون تفريق.

[الخليل الصديق، وواجدي اسم فاعل مفرد مضاف إلى مفعوله الأول، وعضداً ثانيه وهو من المرفق إلى الكتف، واستعير هنا للمعين، وإلمام الملمات نزول النوازل][1].

(فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان[2]، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة[3]) قال الرضي: كلا، وكلتا لا يضافان/ إلا [إلى][4] المعارف؛ لأن 1/174
وضعها للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف[5]، (نحو: كلا رَجُلَيْنِ عندك محسنان، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها، أي: تاركة للغزل) إشارة إلى أنّ المراد بقطع اليد هنا ترك الغزل.

(ويجوز مراعاة [لفظ][6] كلا وكلتا في الإفراد نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[7]) وإلحاق التاء بـكلا مضاف إلى مؤنث أفصح من تجرده[8]، (ومراعاة معناهما، وهو قليل وقد اجتمعا في قوله:

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِـلاَ أَنْفَيهِمَـا رَابِ[9])

---

(1) في س كلا مبتدأ مضاف إلى أخي خبره واجدي، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، وعضداً مفعوله الثاني وهو من المرفق إلى الكتف، واستعير هنا للمساعد والمعين، والإلمام النوازل، والملمة النازلة من نوازل الدهر.

(2) انظر قول ابن الأنباري في الهمع 2/ 424.

(3) انظر قول الكوفيين في المصدر السابق.

(4) في س على.

(5) شرح الكافية 1/ 82.

(6) ساقط من س.

(7) الكهف: 33.

(8) في س بإضافة: نحو: كلا المرأتين.

(9) رواية البيت في المغني السير بدل الجري ،ورابي بالمد، وكذا في الديوان بالمد. والبيت للفرزدق في ديوانه 57، أسرار العربية 287، الخصائص 2/ 189، شرح التصريح 1/ 709، شرح شواهد المغني 1/ 552، الخزانة 4/ 229، وله أو لجرير في لسان العرب (س. ك. ف) 4/ 624، وبلا نسبه في الإنصاف 1/ 447، شرح المفصل لابن يعيش 1/ 54، شرح الأشموني 1/ 82، الهمع 1/ 138.
والشاهد فيه: مراعاة لفظ كلا ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قوله رابي فقد جاء على صورة المفرد، أما مراعاة المعنى ففي قوله: قد أقلعا فقد عاد الضمير على معنى كلا وهو مثنى.

بيت من البسيط للفرزدق يصف فرسين تجاريا كلاهما مبتدأ خبره قد اقلعا [أي: كفّا عن الجري، وجدّ الجري، أي: اشتد وقوى، وأصله: جدّا في الجري، فأسند إلى الجري مجازاً][1]، وراب اسم فاعل من ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع[2]، [وهو خبر كلاهما][3]، والجملة حال من ضمير أقلعا.

(ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر[4]:

إنَّ الْمَنِيَّـــةَ وَالْحُتُـــوفَ كِلاَهُمَـــا يُـــوفِي الْمَنِيَّـــةَ يَرْقُبَـــانِ سَـــوَادِي[5])

بيت من الكامل الحتوف جمع حتف وهو الموت من غير ضرب، ولا يبنى منه فعل والسواد هنا الشخص.

(وليس بمتعيّن لجواز كون يرقبان خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول) لـإنّ (وإما اعتراضاً) بين اسم إنّ وخبرها، [فيكون إفراد يوفي مراعاة للفظ كلا][6]، (ثم الصواب في إنشاده كلاهما يوفي المخارم) جمع مخرِم بكسر الراء وهو منقطع أنف الجبل وهى أفواه الفجاج، والإيفاء الإشراف على الشيء، أو دفعه وافياً؛ (إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها) قيل: لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية[7]، وأجيب بأنه يجوز أن يكون مخارم هنا جمع

---

(1) في س أي: كفّا عنه، وحين ظرف له، وجد الجري من الإسناد المجازي، اصله جدًا في الجري، أي: اشتدا وقويا، وكلا مبتدأ خبره.

(2) في س بإضافة: وربو الأنف ارتفاعه عند التعب.

(3) ساقط من س.

(4) التذييل والتكميل 1/ 256، وانظر شرح أبيات المغني 4/ 262.

(5) البيت للأسود بن يعفر منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 553، شرح أبيات المغني 4/ 262، الخزانة 7/ 575.
والشاهد فيه: أنه عند أبي حيان روعي فيه لفظ كلا ومعناها.

(6) في س فيكون من مراعاة لفظ كلا وهو الإفراد والتذكير في يوفي.

(7) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 27.

مخرمة بمعنى: المفسدة من خرم كـ ضرب[1]، وقيل: معناه ظاهر؛ لأن قوله: والحتوف من عطف[2] المترادفين على الآخر للتأكيد، ونصب المخارم [على إسقاط الجار][3]، أي: تشرف على أفواه الطرق[4]، ولكن ذلك عجب من المصنف لما قال في حرف الميم: إن العرب محميون عن الخطأ في الألفاظ، لا في المعاني فلا حاجة إلى تحريف الرواية [وفيه بحث][5].

(وقد سئلت قديماً عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان أيهما الصواب؟، فكتبت: إن قدّر كلاهما توكيداً قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد؛ وعلى هذا فإذا قيل: إن زيداً وعمراً فإن قيل كليهما قيل: قائمان أو كلاهما فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: كلاهما محب لصاحبه؛ لأن معناه كل منهما، وقوله:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إذا مُتْنَا أشَدُّ تَغَانِيَا[6])

بيت من الطويل لعبد الله بن معاوية بن عبد الله، كلانا مبتدأ خبره غني، وحياته ظرف له، أي: كل واحد منا غني عن صاحبه مدة حياته، ونحن مبتدأ خبره أشد، وإذا ظرف له، تغانيا تمييز، أي: نحن أشد استغناء إذا متنا.

---

(1) الجيب الشمني المصدر السابق.

(2) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 23 – أ.

(3) في س من باب الحذف والإيصال.

(4) في س بإضافة أحد.

(5) ساقط من س.

(6) البيت لعبد الله بن معاوية في: شرح أبيات المغني 4/ 266، الكامل للمبرد 1/ 279، وله وللأبيرد والرباحي في شرح شواهد المغني 2/ 555، وبلا نسبه في أمالي المرتضي 1/ 31، الأشموني 2/ 482، أوضح المسالك 2/ 126، شرح التصريح 1/ 707 الهمع 2/ 423، الدرر 2/ 156.

والشاهد فيه: تعين مراعاة لفظ كلا لأن معناها كل منا غني عن أخيه.

– وعبد الله هو: ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الطالبي من شجعان الطالبين وأجوادهم وشعرائهم (ت 129 هـ). انظر شرح الحماسة للتبريزي 3/ 102، شرح أبيات المغني 4/ 266، الأعلام 4/ 139.

[مبحث كيف]

(كيف[1]/ ويقال فيها: كيْ كما يقال في سوف: سو) [يشعر بأن كي لغة 174/ب
في كيف، وقيل: حذف الفاء ضرورة][2]، (قال:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ)

تقدم شرحه في بحث كي[3].

(وهو اسم) [غير متمكن حرك آخره للساكنين وبالفتح للياء][4] (لدخول الجار عليه بلا تأويل) احترز به عن عجبت من أن قمت (في قولهم: على كيف تبيع الأحمرين) الظاهر أنه من التبعية، لا من البيع، قال الجوهري: أهلك الرجال الأحمران اللحم والخمر[5]، قال الرضي: هذا شاذ، وأما قولهم: انظر إلى كيف تصنع، فكيف خرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر[6] وفيه بحث، (ولإبدال الاسم الصريح منه) يعني: بلا تأويل [فلا يرد][7] نحو: يعجبني أن تفعل الخير إحسانك إلى الفقراء، (نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟، وللإخبار به مع [مباشرة][8] الفعل في نحو: كيف كنت؟، فبالإخبار به انتفت الحرفية) لأن الحرف

(1) في س بإضافة: وهو اسم مبهم غير متمكن حرك للساكنين وبالفتح لمكان الياء.
(2) في س قال الأندلسي: كي لغة في كيف، أو حذف الفاء ضرورة.
وانظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي 4/ 151.
(3) انظر ص 329.
(4) ساقط من س.
(5) الصحاح (ح. م. ر) 1/ 524.
(6) شرح الكافية 4/ 151.
(7) ساقط من س.
(8) في المغني مباشرته.

[لا يخبر به][1]، (وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية) لأن الفعل [لا يباشر الفعل][2] من غير فاصل إلا عند التوكيد، نحو: قام قام زيد.

(وتستعمل على وجهين:

أحدها: أن تكون شرطاً: فتقتضي فعلين مُتَّفِقَيْ اللفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو: كيف تصنع أصنعْ، ولا يجوز: كيف تجلس أذهبْ باتفاق، ولا كيف تجلسْ اجلسْ بالجزم عند البصريين إلا قطرباً) وقوله: (لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر[3]، وقيل: يجوز) الجزم بـكيفَ (مطلقاً) سواء اقترنت بـمَا أو لا، (وإليه ذهب قطرب والكوفيون[4]) قال الرضي: [الكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بـكيف][5]، وكيفما: قياساً، ولا يجوزه البصريون إلا شذوذاً؛ قال سيبويه: إنها في الجزاء مستكرهة، وقال الخليل: يخرجها مخرج المجازاة، يعنى: في قولهم: كيف تكون أكونُ؛ لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السعة[6] (وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـمَا[7]، قالوا: ومن ورودها شرطاً: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[8] ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[9]، ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[10]، وجوابها في ذلك كله محذوف) كما حذف مفعول يشاءُ (لدلالة ما قبلها)، والتقدير: كيف يشاء أن ينفق ينفق، كيف يشاء أن يصوركم يصوركم، كيف يشاء

(1) في س: لا يكون مخبرا به.
(2) في س: لا يدخل على الفعل.
(3) في س بإضافة: علة لعدم جواز الجزم عندهم.
(4) قال أبو حيان: وأكثر ما تستعمل استفهاما والشرط بها قليل والجزم بها غير مسموع من العرب فلا نجيزه قياسا خلافا للكوفيين وقطرب البحر المحيط 1/ 199.
(5) في س: جوز الكوفيون جز مهما بـكيف.
(6) شرح الكافية 4/ 151.
(7) في س بإضافة: الزائدة.
(8) المائدة: 64.
(9) آل عمران: 6.
(10) الروم: 48.

ان يبسط[1]، (وهذا[2] يشكل على إطلاقهم أنّ جوابها يجب مماثلته لشرطها) [قيل: إنما قال على إطلاقهم؛ لأنه لا يشكل إذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف وإنه][3] لا إشكال؛ لأنا نقدر الجواب فعلاً مضارعاً من المشيئة متعلقاً بالحدث الذي قبلها، أي: كيف يشاء الأمور يشاء تصويركم[4]، وفيه مع كونه تعسفاً غفول عن مورد الإشكال، فإن مورده قولهم: [جوابها في ذلك محذوف وتقديرهم بما قدرنا، إلا أن المصنف][5] لم يذكر الثاني لظهوره، وقيل: الأولى أن يحمل قولهم على/ الأكثر لوقوع المخالفة بين الفعلين في الصور 1/175
المذكورة، أو يدعى الاتحاد في مجرد كونها على كيفية عجيبة[6].

([والثاني][7] وهو الغالب فيها: أن يكون استفهاماً، إما حقيقياً نحو: كيف زيدٌ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[8] الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب) [بيانه][9] أن للكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع والجهل به، فالمعنى: أفي حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به؟، والحال حال العلم بمضمون القصة الواقعة حالاً، والعلم به يُصيِّر الكفر أبعد شيء من العاقل فصار وجوده منه مظنة تعجب.

(وتقع خبراً قبل مالا يَسْتغنِي) [عن خبر، إما في الحال أو في الأصل][10]، (نحو: كيف أنت)، فكيفَ في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ، (وكيف كنت؟) في

---

(1) في سٓ بإضافة: كذا قدر.

(2) في سٓ بإضافة: أي قولهم: جواب كيفَ محذوف لدلالة ما قبلها.

(3) مابين المعقوفين ذكر في سٓ متأخراً بعد قول المؤلف: لم يذكروا الثاني لظهورهٓ.

(4) انظر المنصف من الكلام 2/ 27.

(5) في سٓ يكون الجواب في ذلك ومقدراً بما قدرنا، ولكن المصنف لم يذكر الثاني لظهوره.

(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 27.

(7) في سٓ والوجه الثاني.

(8) البقرة: 28.

(9) في سٓ والتحقيق ذلك.

(10) في سٓ عن خبره في الحال.

محل النصب على أنه خبر كان، (ومنه كيف ظننت زيداً؟، وكيف أعلمته فرسك؟؛ لأن ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل) وتقع (حالاً قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيد؟، أي: على أي حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتي في هذا النوع) المستغني (مفعولاً مطلقاً أيضاً) أي: كما تأتي حالاً قال شارح اللب: محل كيف الرفع على الخبرية إن كان الواقع بعدها اسماً مفرداً، والنصب على الحال إن كان جملة اسمية أو فعلاً تاماً ليس من أفعال القلوب، نحو: كيف زيد فاعل كذا؟، وكيف فعل زيد كذا،؟، أي: على أي حال فعل، ويجوز [نصبه][1] على المصدر، أي: أفعلاً قبيحاً أم حسناً؟ فهو سؤال هنا عن حال الفعل لا عن حال الفاعل[2]، (وأن منه ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[3]؛ إذ المعنى: أي فعل فعل ربك، ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل)؛ لأن في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع على التقدير المشهور، ولا يتجه إذا قُدِّرَ قادراً على فعل عجيباً مالكاً له فعل ربك كما قدره أبو حيان[4] في آية آل عمران ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ﴾[5]، قادراً على تصويركم، مالكاً ذلك، (ومثله)[6] في كونه مفعولاً مطلقاً قوله تعالى: (﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾[7]، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها) أي: عامل كيف وهو يصنعون

---

(1) في س: أن يكون نصبه.

(2) قال ابن الوحي: وقال السيد عبد الله في شرح اللب: ومحل كيف الرفع على الخبرية إن كان الواقع بعدها اسما مفردا، نحو: كيف زيد، والنصب على الحال إن كان جملة اسمية أو فعلا تاما ليس من أفعال القلوب، نحو: كيف زيد فعل كذا، أي: على أي حال فعل، وجاز أن يكون منصوبا على المصدرية، أي: أفعلا قبيحا أو حسنا؟، فهو سؤال ههنا عن الفعل لا عن الفاعل. انتهى. مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 209- ب، 210-أ.

(3) الفجر: 6، والفيل: 1.

(4) وقال أبو حيان: وقال بعضهم كيف يشاء في موضع الحال معمول يصوركم ومعنى الحال، أي: يصوركم في الأرحام قادرا مالكا ذلك. البحر المحيط 2/ 380.

(5) آل عمران: 6.

(6) في س: بإضافة: أي: مثل كيف فعل ربك.

(7) النساء: 41.

(مؤخراً عنها وعن إذاً كذا قيل؛ والأظهر أن يقدر بين كيفَ وإذا) [لـئلا يلـزم أن يعمل][1] ما بعد إذا فيما قبلها، (وتقدير إذاً خالية عن معنـى الـشرط) ليـصح أن يعمل[2] فيها ما قبلها، (وأما ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾[3] فالمعنى: كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا) بدليل ما قبله: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾[4]، (فكيفَ حال من عهدٌ إما على أنْ يكونَ تامة) فيكـون كيـفَ حـالاً مـن عهـدٌ المقدر[5] (أو ناقصة) ولمّا كان [في عملها][6] في الحال اختلاف، فعند من قال: إنها تدل على الحدث [أجاز][7] عملها في الحـال، وعنـد مـن لم يقـل بـه لم يجـز قيـدها بقوله: (وقلنا بدلالتها على الحدث) قيل: إنما قيد به؛ لأنه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيفَ متقدمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع[8]، [وليس بـشيء][9]، (وجملة الشرط) يعني: مع الجزاء وهو لا يرقبوا (حال من ضمير الجمـع)/ [وهـو المجرور باللام][10]. 175/ب

(وعـن سيبويه أن كيفَ ظرف، وعن الـسيرافي والأخفش أنها اسـم غـير ظرف[11]) [أشار بـعن][12] إلى ضعف هذا النقل، قال ابن مالك: لم يقل أحـد إن

---

(1) في س حتى لا يلزم عمل.

(2) في س بإضافة: في إذاً العامل المتقدم؛ لأن أدوات الشرط لصدارتها لا يعمل.

(3) التوبة: 8.

(4) التوبة: 7.

(5) في س بإضافة: الذي هو فاعل يكون أيضاً.

(6) في س في عمل الأفعال الناقصة.

(7) في س يجوز.

(8) المنصف من الكلام 2/ 27.

(9) في س فلا وجه له.

(10) في س الذي ذكره في المغني.

(11) قال أبو حيان: وقد ذكر خلاف فيها أهي ظرف أم اسـم غـير ظـرف والأول عـزوه إلى سـيبوية والثـاني إلى الأخفش والسيرافي البحر المحيط 1/ 119 ـ 120.

(12) في س أتى بـعن إشارة.

كيفَ ظرف، أو إلى رواية أخرى عنهما[1]، قال الرضي: وكون كيف ظرفاً مذهب الأخفش وعند سيبويه اسم[2]، ([ورتبوا][3] على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ) لأنه اسم فلا يكون له إلا محل واحد بخلاف الظرف فإن لـه محلين كما قال الزمخشري[4] في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ ﴾[5] (نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: كيف زيدٌ أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو: كيف جاء زيدٌ: أراكباً جاء زيد، ونحوه) قال السيد الشريف في قول السكاكي: كيف دارٌ: والمعنى أنه دار على صفة عجيبة[6].

(الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خيرٌ [ونحوه][7]) سواء وقع بعد مستقبل [نحو: كيف][8] جاء زيدٌ، أو كـكيف زيدٌ؛ (ولهذا قال رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحتَ -: خيرٍ عفاك اللهُ، أي: على خير، فحذف الجار [وبقي][9] عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح أو سقيم) والجواب المطابق للفظ عنده أن يقال: على خير أو على شرٍ [ونحوه][10]، (وعندهما [بالعكس][11]) أي: إن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: على خير

---

(1) قال ابن مالك: وأما كيف فاسم لتعليمهم الأحول وتسمى ظرفا لتأولها بـعلى اي حال شرح التسهيل 4/ 70.

(2) شرح الكافية: 4/ 149.

(3) في المغني: وبنوا.

(4) قال الزمخشري: قلت: هو منصوب نصبين نصب في اللفظ ونصب في المحل فالعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف،والعامل في النصب المحلي هو النصب على الحال الكشاف 3/ 358.

(5) الشعراء: 34.

(6) قال ابن الوحى قال الشريف في أوائل شرح المفتاح: المعنى أنه جاء كائناً على صفة عجيبة مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 238 - ب.

(7) مابين المعقوفين ورد في س متاخرا بعد قول المؤلف ككيف زيد.

(8) في س ككيف.

(9) في المغني وابقى.

(10) ساقط من س.

(11) في المغني على العكس.

أو على شرٍ، ونحوهما؛ لأن الجواب المطابق للفظ عندهما أن يقال: صحيح أو سقيم، (وقال ابن مالك: ما معناه لم يقل أحد إن كيفَ ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ولكنها لما كانت تفسر بقولك: على أي حالٍ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة) [وكأنه][1] لعدم دخول فيّ على كيفَ لم يقل تُفسَّر بقولك: في أي حال، مع انه انسب لقوله: (سميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً. انتهى.

وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ - بالرفع – ولا يبدل المرفوع من المنصوب) [قيل: لا يتعين به كون كيفَ اسماً لاحتمال أن تكون جملة بتقدير: أهو صحيح بدلاً من الجملة الأولى، لا من كيف][2].

(تنبيه – قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[3] لا تكون كيفَ بدلاً من الإبل، لأن دخول الجار على كيفَ شاذ[4]؛ على أنه لم يسمع في إلى) كأنه لم يعتد لما في المفصل وغيره من أنه حكى قطرب عن بعض العرب: أنظر إلى كيف يصنع[5]؛ على أنه لو سمع لا يخرج القرآن عليه لشذوذه، فلا يرد ما قيل: شهادة نفي تأمل، (بل في على)[6]، وكذا في عنْ، كقوله:

عن كيف ضيعتنا ذهل بن شيبانا[7]

---

(1) في س: لعله.
(2) في س: قيل: لا يتعين به كون كيفَ اسماً لاحتمال ان تكون جملة بتقدير: أهو صحيحٌ بدلاً من الجملة الأولى، لا من كيفَ.
(3) الغاشية: 17.
(4) في س بإضافة: لعله لم يذكره في محل الاستدلال على اسمية كيفَ قصد الإبهام.
(5) المفصل في صنعة الإعراب 218 وانظر المساعد 3/ 205، والمنصف من الكلام 2/ 27.
(6) في س بإضافة: كما مر في المثال المشهور.
(7) شطر بيت لم أعثر له على تتمة، وهو بلا نسبة في المساعد 3/ 205.
والشاهد فيه: جر كيفَ بعنْ.
وانظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 374.

ذكره ابن عقيل(1)، (ولأن إلى متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه)، وهو ينظرون؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وصدارة كيف تمنع أن يعمل [فيها](2) ما قبلها، وفيه بحث؛ إذ يغتفر في الثواني ما يغتفر في الأوائل، (ولأن الجملة بعدها تصير حينئذ) أي: حين إذ كانت كيف بدلاً من الإبل متعلقاً بـينظرون/ (غير مرتبطة) بما قبلها، (وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال) من ضمير خلقت العائد إلى الإبل، أي: كائنة على خلقة عجيبة خلقت، (وفعل النظر معلق، وهي وما بعدها) أي: كيف خلقت (بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفية خلقها) [قيل: قد تقرر أن](3) العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ونظيره على الخلاف [فلزم](4) تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل(5)، والذي ينبغي أن يقال: إن كيف ليست في الآية للاستفهام، وإنها مضافة إلى ما بعدها كما في انظر إلى كيف يصنع، والمعنى [أفلا تنظرون](6) إلى الإبل حال صنعها فالبدل مستقيم [أو إنها للاستفهام وجملة كيف خلقت بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل، وتعدّ انظر بالحرف إلى الإبل، وبنفسه إلى البدل، وفيه بحث، الجواب عن الأول أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع، وعن الثاني أنه يلزم تخريج القرآن على الشاذ، وعن الثالث أنه يلزم كون الفعل الواحد متعدياً بنفسه وغير متعد بنفسه في إطلاق واحد](7)، (ومثله [في

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 27.

(2) المساعد 3/ 205.

(3) في س وما قيل: إن.

(4) في س فقد لزم.

(5) في س بإضافة: فغير وارد لأن حرف الجر يعمل عل الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ عم يتساءلون ﴾، ولأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 27.

(6) ساقط من س.

(7) ما بين المعقوفين لم يذكر في س وذكر بدله: والارتباط حاصل فإنه يلزم تخريج القرآن على الشاذ.

التعليق وإبدال الجملة من البدل][1] ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[2] ومثلهما) أي: مثل ﴿ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾، و﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ (في إبدال الجملة فيها كيف) هذه الجملة صفة جملة (من اسم مفرد قوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[3])

بيت من الطويل للفرزدق ْإلىْ متعلقة بـْأشكوْ وْبالمدينةْ حال من حاجة [وْبالشام][4] حال من أخرى، وْأخرىْ صفة محذوف[5]، أي: أشكو إلى الله حاجة كائنة في المدينة وحاجة أخري كائنة في الشام وجملة الاستفهام [في محل النصب][6] بدل من حاجة أخرى، (أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما[7]) قاله ابن جني[8] كما سيأتي في الباب الثاني، وقيل: لا يتعين هذا؛ إذ يجوز أن يكون قوله: كيف يلتقيانْ جملة استئنافية نبه به على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع تَيْنِكَ الحاجتين[9].

(مسألة – زعم قوم أن كيفْ تأتى عاطفة) قال أبو حيان: نسب ابن عصفور ذلك للكوفيين، وقال ابن با بشاذ: لم يذهب إليه إلا هشام وحده، وقال

---

(1) ساقط من ْسْ.

(2) الفرقان 45.

(3) البيت للفرزدق منسوب له في الدرر 2/ 42 شرح التصريح 2/ 201،شرح شواهد المغني 2/ 557، والمقاصد النحوية 4/ 201 الخزانة 5/ 208 وبلا نسبه في شرح الأشموني 3/ 24،المقتضب 4/ 272 والهمع 3/ 154،شرح أبيات المغني 4/ 272 والمعجم المفصل 2/ 1082.

والشاهد فيه: أن جملة كيف يلتقيان بدل من مفرد.

(4) في ْسْ وكذا بالشام.

(5) في ْسْ بإضافة: والباء بمعنى: ْفيْ.

(6) في ْسْ منصوبة المحل.

(7) في ْسْ بإضافة: هكذا.

(8) انظر المحتسب 2/ 208.

(9) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 28.

سيبويه: هذا رديء لا يتكلم به العرب[1]، (وممن زعم ذلك عيسى بن موهب[2]، 176/ب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه:

إِذَا قَـلَّ مَـالُ الْمَـرْءِ لاَنَـتْ قَنَاتُـهُ ... وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَبَاعِدِ[3])

بيت من الطويل، لين القناة كناية عن ضعف الحال وعدم نفاذ المقال.

(وهذا خطأ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن 'الأباعد' مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز[4]) بفتح الجيم وزاي (﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾[5]) وقوله: (او بتقدير: فكيف الهوان على الأباعد) عطف على قوله: 'بإضافة'، [ومن قال][6]: لا يمكن عطفه على ما سبق لفظاً؛ إذ لم يتقدم لفظ مجرور بالباء فينبغي أن يقدر عامل فيه، كأن يقال أو يؤول البيت بتقدير: 'فكيف' [فقد وهم][7]، (فحذف المبتدأ والجار) والاحتمال الأول لقلة المحذوف فيه/ خير من الثاني لكثرته، (أو بالعطف 176/أ بالفاء) عطف على قوله: 'بإضافة' أيضاً من غير أن يلاحظ فيه وقوع 'كيف' في محل من الإعراب، وإلا لوجب أن يقدر أو يوجه ذلك بالعطف فيكون قسيماً لقوله: 'وإنما هي اسم مرفوع المحل' يدل على ذلك قوله: (ثم أقحمت 'كيف' بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم) إذ الإقحام يقتضي أن لا يكون لها محل.

---

(1) انظر الارتشاف 2/ 632، والمساعد 2/ 443.

(2) لم اعثر له على ترجمة فيما توفر لي من مصادر.

(3) البيت بلا نسبه في الهمع 3/ 187، الدرر 2/ 475، شرح شواهد المغني 2/ 557، شرح أبيات المغني 4/ 275.

والشاهد فيه: عطف الأباعد على لأدني بكيف عند من ذهب إلى أن كيف تأتي للعطف.

(4) قال ابن عادل: 'وقرأ سليمان بن جماز المدني بجرها' اللباب في علوم الكتاب 3/ 569.

– وابن جماز هو: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جازم الزهري المدني، مقرئ جليل، قرأ على جعفر، وشيبه، ونافع وغيرهم، وأخذ عنه القراءة إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، وغيرهما (ت 170 هـ). انظر غاية النهاية 1/ 315.

(5) الأنفال: 67.

(6) في 'س' وما قيل.

(7) في 'س' سهو بين.

(حرف اللام)

[مبحث: اللام المفردة]

(اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر وعاملة للجزم، وغير عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلاف للكوفيين[1]، وسيأتي.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر) ونقل فتحها أيضاً كما هو الأصل في كل ماهو على حرف واحد، وإنما كسرت[2] لئلا تلتبس بلام الابتداء، ولم يعكس ليوافق أثرها ولم تكسر الكاف لجعلها موافقة لـكأنْ، ولا واو القسم لثقل الكسر عليها، ولا تاؤه حملاً على الواو، (نحو: لزيدٍ، ولعمروٍ إلا مع المستغاث المباشر لـيا) احترز به عما إذا عطف عليه بغير يا، كقوله:

يَــالَلْكُهُولِ وَلِلــشُّبَّانِ [لِلْعَجَــبِ][3]

فإنها مكسورة لزوال اللبس بالعطف، (فمفتوحة) فرقاً بينها وبين المستغاث له، (نحو: ياللهِ) للمسلمين، ولم يعكس لأن الفتحة بالمستغاث لتنزله منزلة كاف الخطاب أولى، (وأما قراءة بعضهم) وهو إبراهيم ابن أبي عبلة: (﴿الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾[4] [بضم اللام][5] فهو عارض للإتباع) أي: لإتباع اللام الدال،

---

(1) انظر قول الكوفيين في الهمع 2/ 55.

(2) في س بإضافة: لام الجر.

(3) في س من عجب.

عجز بيت من البسيط صدره:

يَبْكِيــكَ نَــاءٍ بَعِيــدُ الــدَّارِ مُغْتَــرِبٌ ....

وهو بلا نسبة في: شرح التصريح 2/ 244، المقرب 202، الدرر 1/ 426، الهمع 2/ 54، المقاصد النحوية 4/ 207، المعجم المفصل 1/ 106، مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 117- أ.

(4) الفاتحة: 2.

(5) في المغني بضمها.

وقرأ الحسن البصري ﴿ الْحَمْدِ لِلّهِ ﴾ بكسر الدال للإتباع[1]، قال الزمخشري: وأشف القراءتين، أي: أفضلهما قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن[2]، وبيّن التفتازاني كونها أقوى بقوله: حيث إنها مختلفة الدلالة على المعنى وإن كانت البنائية لازمة؛ إذ لا خفاء أنّ الوضع والدلالة هو الأصل في الألفاظ وهيأتها[3]، وما قيل: إن كلام الزمخشري صريح في أنّ حركة الإتباع بنائية[4] وابن مالك أنها ليست إعرابية ولا بنائية فليس بشيء؛ إذ لا مخالفة بين كلاميهما، قال بعضهم: الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء، وحركة إتباع، وحركة نقل، وحركة تخلص بين سكونين، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم ذكره في الأشباه[5]، (ومفتوحة مع كل مضمر) لأن الفتح أصل، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها، [ولعدم الإلتباس، لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الضمير المرفوع وكسرها معه أيضاً لغة خزاعية][6] (نحو: لَنا، ولَكمْ [ولهم][7]، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة) صيانة للياء عن قلبها ألفاً؛ لأن أصلها الفتح.

(وإذا قيل: يالكْ [أو يالي][8] احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله) ففتح اللام على الأول لما مر، ولدخولها على المضمر، وكسرها على الثاني للياء ولعدم كونها محلاً للفتح، (وقد أجازهما ابن جني[9] في قوله:

---

(1) قال الزمخشري: وقرأ الحسن البصري الحمد للهْ بكسر الدال لإتباعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة الحمد للهْ بضم اللام لإتباعها الدالْ الكشاف 1/ 16، وانظر البحر المحيط 1/ 18.

(2) الكشاف 1/ 17.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 117 - أ، ب.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المصدر السابق.

(5) انظر الأشباه والنظائر 2/ 37 - 39.

(6) في سْ أو لعدم الالتباس بلام الابتداء لأنها لا تدخل إلا على الضمير المرفوع وكسرها لغة خزاعية.

(7) ساقط من سْ.

(8) في المغني ويالي.

(9) انظر قول ابن جني في الجنى الداني 103.

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى ....[1]

صدر بيت من الطويل للمتنبي عجزه:

وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

[وقبله][2]:

فَـدَيْنَاكَ مِـن رَبْـعٍ وَإِن زِدْتَنَـا كَرْبـاً　　فَإِنَّكَ كُنتَ الشَّرْقَ/ لِلـشَّمْسِ وَالْغَرْبَـا 177/أ.

[وما بعد 'يا' مبنى على الضم][3]، على أنه منادى معرفة بالقصد، لا على انه مضاف إلى ياء المتكلم على ما حكاه يونس[4]: من 'يا أم لا تفعلي'[5]؛ لأن هـذا الوجه مختص بما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافاً كالأم[6]، و'ما أبقـى' صـيغة تعجـب حُذِف منها المتعجب منه، أي: ما أبقاك !، وكذلك 'ما أجرى'، و'مـا أصـبى'، وهـو بالمهملة من صبا يصبو، [إذا][7] مال إلى الجهل والفتوة، ومـن قـال [بالمعجمـة][8] من ضني كـ'رضي' بمعنى: مرض، [فكأنه لم يقف على ما قبل البيت][9].

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 209، الجنى الداني 103، وبلا نسبه في شرح الأشموني 3/ 302، شرح أبيات المغني 4/ 273، المنصف من الكلام 2/ 28، مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 118- ب .
والشاهد فيه: انّ ابن جني اجاز في بيت المتنبي هذا أن تكون اللام لام المستغاث به وأن تكون لام المستغاث من أجله.

(2) في 'س' ومطلع القصيدة.

(3) في 'س' 'شوق' مبني على الضم، وكذا 'دمع' 'وقلب'.

(4) انظر قول يونس في المنصف من الكلام 2/ 28، وسر صناعة الإعراب 2/ 12.

(5) في 'س' بإضافة: حيث اكتفى من الإضافة بنيتها، وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى.

(6) في 'س' بإضافة: بل يجوز فيه الكسر والفتح.

(7) في 'س' أي.

(8) في 'س' أو بالمعجمة.

(9) في 'س' كانه لم يطلع مطلعها.

(وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً [به][1] لكان التقدير: يا أدعو لي) فيلزم [تعدي][2] فعل المضمر المتصل إلى المتصل، (وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت[3] وهذا لازم له، لا لابن جني لما سأذكره بعد) [يعني][4]: في آخر المعنى الحادي والعشرين.

(ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) وهم عكل[5] وبلعنبر[6] وكأنهم فعلوا ذلك حفظاً للفعل، وقيل: للفرق بين لام الأمر[7]، وفيه أنّ الفرق بينهما حاصل بالنصب والجزم، وقيل[8]: لتشابه ما يدخل على الفعل[9]، وفيه أنه إن أرادا به لام الأمر فهي مكسورة، أو لام الابتداء في نحو: إن زيداً ليقوم فهي غير مختصة بالفعل وإنما تدخل عليه لمشابهته الاسم كما سيأتي، (ويقرأ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ ﴾[10]) قراءة [أبو السماك][11] بفتح اللام[12]، وكأنّ ابن عطية لم يعتد بقراءته، [فقال][13]: وهو لغة غير معروفة، ولا مستعمل في القرآن[14]، (وللام الجارة اثنان وعشرون معنى) وفي الجنى الداني ثلاثون[15]:

---

(1) إضافة من المغني.

(2) في س: أن يتعدى.

(3) انظر قول بن عصفور في الجنى الداني 103.

(4) ساقط من س.

(5) قال السيوطي: عكل بطن من تميم، قال ابن الأثير أمة لامرأة من حِمْيَر لب الألباب في تحرير الأنساب 283.

(6) قال الجزري: العَنْبَري... هذه النسبة إلى العنبر بن عمرو بن تميم، ويقال لهم بلعنبر أيضاً اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 96.

(7) في س بإضافة: والتي ينتصب الفعل بعدها.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 28.

(8) في س بإضافة: فتحوا اللام.

(9) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 28.

(10) الأنفال: 33.

(11) كذا في المخطوط وفي كتب التفسير أبو السمال.

(12) قال ابن عادل: وقرأ أبو السمال بفتحها اللباب في علوم الكتاب 9/ 505، وانظر الدر المصون 3/ 514.

(13) في س حيث قال.

(14) المحرر الوجيز 2/ 521.

(15) الجنى الداني 96.

(احدها: الاستحقاق) قال سيبويه: وعبر الفارسي بالتحقيق[1]، قال بعضهم: وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها[2]، (وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[3]، والعزة لله، والملك لله، والأمر لله، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[4]، و﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾[5]، ومنه: للكافرين النار) وإنما فصل عما قبله؛ لأن ذلك[6] وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا[7] بين ذات ومعنى مقدر مضاف إلى النار؛ ولهذا قال: (أي: عذابها) وإنما احتيج إلى هذا التقدير ولم تجعل اللام فيه للاختصاص؛ لأن النار ليست بمختصة للكافرين، بل تكون أيضاً لمن شاء الله من غيرهم.

(الثاني: الاختصاص) قيل: هو أصل معانيها[8]، ولم يذكر في المفصل غيره[9]، (نحو: الجنة للمؤمنين، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب والسرج للدابة، والقميص للعبد، ونحو: ﴿ إِنَّ لَهُ أَباً ﴾[10]، ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾[11]، وقولك: هذا الشعر للحبيب) فيه إيهام لطيف، وقيل: أراد به أبا تمام[12] جامع ديوان الحماسة، كان بمصر في حداثته يسقي الماء في الجامع ثم جالس الأدباء حتى قال الشعر فأجاد فبلغ المعتصم فحمله إليه فعمل به قصائد فقدمه على شعراء ذلك العصر، (وقولك: أدوم لك ما تدوم لي) يشعر بأن المراد بالمعنى في القسم

---

(1) قال ابن الوحي: وقال أبو حيان في شرح التسهيل: اما ان اللام يكون للاستحقاق فهي عبارة سيبوية، وعبر عن هذا المعنى الفارسي بالتحقيق مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 120 - ا.

(2) الجنى الداني 96.

(3) الفاتحة: 2.

(4) المطففين: 1.

(5) البقرة: 114، والمائدة: 41.

(6) في س بإضافة: عما.

(7) في س بإضافة: عما وقعت فيه.

(8) قال ابن قاسم: التحقيق أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معاني أخر، وإذا تؤملت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص الجنى الداني 109.

(9) قال الزمخشري: ولام الجر كقولك: المال لزيد 452، وانظر الجنى الداني 961.

(10) يوسف: 78.

(11) النساء: 11.

(12) المنصف من الكلام 2/ 29.

الأول: المصدر الذي أريد به معناه، فلا يرد ما قيل: [إنهما][1] مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى، فيكون من الأول، لا من الثاني؛/ لأن "ما تدوم" ليس بمصدر صريح، والشعر هنا بمعنى المشعور[2]. 177/ب

(الثالث: الملك، نحو: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾[3]، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين) [الملك والاستحقاق قال ابن قاسم][4]: قد جعل بعضهم الملك أصل معانيها، والظاهر انّ أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من[5] أنواعه، وكذا الاستحقاق؛ لأن من استحق شيئاً فقد حصل له [به][6] نوع اختصاص[7] (ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجحه أن فيها

تقليلاً للاشتراك) فتكون عشرين معنىً، (وأنه إذا قيل: "هذا المال لزيد والمسجد" لزم القول لأنها للاختصاص مع كون "زيد" قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: التمليك، نحو: "وهبت لزيد ديناراً".

الخامس: شبه التمليك، نحو: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً ﴾[8].

السادس: التعليل كقوله:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ....)[9]

---

(1) في "س" هما.

(2) في "س" بإضافة: ولم يرد به معناه المصدري. والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 29.

(3) البقرة: 255، وغيرها.

(4) في "س" بعني: الاستحقاق والملك، وفي الجنى الداني.

(5) في "س" بإضافة: أنواع الاختصاص وهو أقوى أنواعه.

(6) ساقط من "س".

(7) الجنى الداني 96.

(8) النحل: 72، والشورى: 11.

(9) البيت لامرئ القيس في ديوانه 94، شرح شواهد المغني 2/ 558، شرح أبيات المغني 4/ 274، وبلا نسبه في رصف المباني 349. والشاهد فيه: أن اللام في قوله: للعذاري للتعليل.

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

فَيَاعَجَباً مِن [رَحْلِهَا][1] الْمُتَحَمَّلِ

ويومْ مبني على الفتح[2] عطف على يومْ مجرور، أو مرفوع في قوله:

وَلاَ سِـيَّمَا يَـوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـلِ ....

وعقرتْ جرحت، والمراد هنا: نحرت، والعذارىْ جمع عذراء، وهي البكر من النساء، والمطيةْ الناقة [ورحلها][3] معروف، وألف عجباً بدل من ياء المتكلم، وإنما ناداه اتساعاً، أو على حذف المنادى، أي: يا قوم احضروا عجبي، والمتحملْ اسم مفعول من تحمل بمعنى: حمل.

(وقوله تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾[4] وتعلقها بـفليعبدوا) هذا من قبيل: ﴿جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾[5]، فلا يلزم تعلق اللام بالمجموع، [وقيل: على حذف مضاف، أي: تعلقها بفعل فليعبدوا][6]، وهذا قول الخليل وسيبويه[7]، (وقيل[8]: بما قبله، أي: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش) قاله الزجاج[9]

(1) في المغني كورها وكذا في الديوان.

(2) في سْ بإضافة: لإضافته إلى مبني.

(3) في سْ ورحل البعير.

(4) قريش: 1.

(5) نوح: 7.

(6) في سْ ولا حاجة إلى تقدير مضاف أي: تعلقها بفعل فليعبدوا كما قيل .
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 29.

(7) قال ابن عادل وهو قول الخليل اللباب 20/ 503 وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 122 - أ.

(8) في سْ بإضافة: تعلقها.

(9) معاني القرآن 5/ 365.

وابو عبيدة، قال الزمخشري: هذا بمنزلة التضمين في الشعر: وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا [يصح][1] إلا به[2]، قيل: يريد فيكون هذا عيباً كما ان التضمين عيب، ولم يكن به حاجة إلى التنظير به وتركه أقعد بالأدب[3]، وفيه بحث، اما أولاً: فلأن كون هذا مراداً للزمخشري [ذلك][4] بعيد وأما ثانياً: [فلا نسلم أن التضمين عيب، فإن الخليل لم يذكره في العيوب، نعم ذكره الأخفش كما في شرح بانت سعاد للمصنف][5]، ولو سلمنا أنه عيب[6] لكن الزمخشري لم يقل هذا تضمين حقيقة، بل قال: بمنزلته في تعلق ما بعد الفاصلة بما قبله، (ورجح بأنهما في مصحف أُبيّ سورة واحدة، وضعف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت) ورده الإمام بوجوه: الأول: أن جزاء الكفر يوم القيامة بدليل: ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[7]، الثاني: هب أن زجرهم عن الكفر مقصود، لكن لا ينافي كون شيء آخر مقصوداً حتى يكون الحكم واقعاً بمجموع الأمرين، الثالث: هب أنهم أهلكوا لكفرهم فقط، لكن اللام للعاقبة؛ 1/178
فجاز أن يقال: أهلكوا لإيلاف قريش[8]، (وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره/ أعجبوا) قال الزجاج: قال قوم: هذه اللام لام التعجب كأن المعنى: اعجبوا لإيلاف قريش![9]، وهذا اختيار الكسائي والأخفش[10] والفراء[11]، [قال

---

(1) في س يصلح.

(2) الكشاف 4/ 635.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 122 - ب.

(4) ساقط من س.

(5) في س فلأن الخليل لم يذكر التضمين في العيوب بل ذكره الأخفش، ذكره المصنف في شرح بانت سعاد وقد قال قوم: إن التضمين تعليق قافية البيت الأول بأول الثاني، وأما ثانياً فلأنا لو سلمنا انه عيب لا نسلم أنه عيب في التنزيل وفي النظم. وانظر شرح قصيدة كعب ابن زهير للمصنف 221.

(6) في س بإضافة: مطلقاً.

(7) غافر: 17.

(8) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي32/ 103 – 104.

(9) معاني القرآن 5/ 365.

(10) قال الأزهري: وقال الكسائي والأخفش: اللام في لإيلاف متعلقة بأعجبوا مقدراً شرح التصريح 1/ 514.

(11) قال الفراء: ويقال: إنه تبارك وتعالى عجّب نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال: اعجب يا محمد لنعم الله تبارك وتعالى على قريش.

الرضي][1]: الأولى أن تكون للاختصاص إذ لم يثبت لام التعجب، إلا في القسم[2]، (وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[3]، أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل[4]، وقراءة حمزة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[5] الآية، أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ مصدقاً لما معكم لتأمنن به، فـ'ما' مصدرية [فيهما][6]، واللام [تعليلية][7]، تعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف)[8]، قيل: قد مر في بحث 'إذاً' أن ابن الحاجب قال في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[9] إن 'إذاً' هذه غير شرطية [فلا تحتاج إلى جواب وإن][10] عاملها ما بعد 'ما' النافية، ورده المصنف بأن مثل هذا التوسع خاص بالشعر[11] فكيف يأتي له بعد [ذلك][12] أن يخرج التنزيل عليه، والتفريق بينها وبين غيرها من الأدوات التي لها الصدر غير متجهة، [ويقال: بل متجه][13]؛ لأن 'ما' النافية أوغل في التصدير، قال الرضي: اللام الداخلة على خبر 'إنّ' لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، ولا ينكر عمل ما بعده فيما قبله لنقصان تصدره بوقوعه في الخبر[14]، وجوز أبو البقاء تعلقها بـ'أخذ' على حذف مضاف، أي: لرعاية ما

---

(1) في 'س' وضعفه الرضي وقال.
(2) شرح الكافية 6/ 32.
(3) العاديات: 8.
(4) في 'س' بإضافة: هذا على أن يكون للام الابتداء صدارة في باب 'إنّ' وإلا امتنع تعلق اللام بـ'شديد'.
(5) آل عمران: 81.
(6) إضافة من المغني.
(7) ساقط من 'س'.
(8) في 'س' بإضافة: لأن الجواب مقترن بلام القسم التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
(9) الجاثية: 25.
(10) ساقط من 'س'.
(11) قائله الدماميني انظر قوله في انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 29.
(12) في 'س' جزمه بذلك.
(13) في 'س' ويجاب بأنه متجه.
(14) انظر شرح الكافية 6/ 60.

آتاكم، وبالميثاق لأنه مصدر، و'ما' بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة[1]، ولم يذكر تعلقها بقوله: 'لتؤمنن'، (كما قال الأعشى:

....عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ)

بعض بيت تقدم تماماً في بحث 'عوض' أي: لا نتفرق أبداً، هذا على القول بأن 'لا' النافية لها الصدر في جواب القسم.

(ويجوز كون 'ما' موصولاً اسمياً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾[2]، [فالجواب إن نفس 'ما معكم'][3] هو نفس 'ما آتيتكم' فكأنه قيل: مصدقٌ له) [4]، وقال أبو البقاء: إنه محذوف، أي: ثم جاءكم به[5]، واستغني عن إظهاره لقوله به فيما بعد، [ورد بأن شروط حذف العائد المجرور مفقودة هنا] [6]، (وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله:

.... وَأَنتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[7])

عجز بيت من الطويل لمجنون[8]، صدره:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 225.

(2) آل عمران: 81.

(3) في المغني قلت: إن 'لما معكم'.

(4) في 'س' بإضافة: هذا ما اختاره الزمخشري.

(5) التبيان في إعراب القرآن:

(6) في 'س' ورده الشهاب بأنه متى جر العائد لم يحذف إلا بشروط وهي مفقودة هنا. وانظر الدر المصون 2/ 152.

(7) البيت للمجنون منسوب له في الدرر 1/ 175 – 176، شرح شواهد المغني 2/ 559، المقاصد النحوية 1/ 497، شرح أبيات المغني 4/ 276، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 186، الهمع 1/ 285، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 183، الارتشاف 1/ 523، الدر المصون 2/ 152.
والشاهد فيه: أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته.

(8) في 'س' بإضافة: العامري.

والأصل: في رحمته، أو في رحمتك، فأقيم الظاهر مقام الضمير.

(وقد يرجح بأنّ الثواني يتسامح فيها كثيراً) قيل: لكن لا يجعل ذلك أمراً مطرداً يخرّج القرآن عليه[1]، (وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة ن و مَا شرطية، أو اللام للابتداء، ومَا موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي) أي: مَا (مفعولة على الأول) [أي][2] على كونها شرطية، وهو مذهب المازني، والزجاج، والفارسي، والزمخشري[3]، وقوله تعالى: ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ ﴾[4] ساد مسدّ جواب القسم والشرط، (ومبتدأ على الثاني) والخبر مِن كتاب وحكمة[5]، أو لتؤمنن بهِ على أنّ ضمير به راجع إلى المبتدأ، قاله أبو البقاء[6].

(ومن ذلك) أي: من كون اللام للتعليل (قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾[7] بكسر اللام[8]) [أي: لصبرهم،/ ولكن التلاوة: وجعلنا منهم][9]، (ومنها) أي: من اللام 178/ب [التعليلية][10] (اللام الثانية في نحو: يا لزيد لعمروٍ وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي: أدعوك لعمرو، أو اسم هو حال من المنادى، أي: مدعواً

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة126- أ.

(2) في ظ أو وهو خلاف الصواب.

(3) قال الحلبي: وإلى كونها شرطية ذهب جماعة كالمازني والزجاج والزمخشري والفارسي الدر المصون 2/ 153.

(4) آل عمران: 81.

(5) في س بإضافة: أي: الذي آتيتكموه من الكتاب.

(6) التبيان في إعراب القرآن 1/ 225.

(7) السجدة: 24.

(8) قال ابن الجزري: واختلفوا في ﴿ لِمَا صَبَرُوا ﴾ فقرأ حمزة والكسائي... بكسر اللام وتخفيف الميم النشر في القراءات العشر 2/ 260.

(9) في س على أنها لام الجر ومَا مصدرية، اي: جعلناهم كذلك لصبرهم.

(10) في س التي للتعليل.

لعمرو، قولان)[1]، أي: هما قولان، وفيه قول ثالث، وهو تعلقها بـأدعو الذي ناب عنه حرف النداء؛ [على أن لام][2] المستغاث زائدة، (ولم يطلع ابن عصفور على الثاني) وهو قول ابن الباذش (فنقل الإجماع على الأول[3].

ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع) ويسمونها لام كي لتضمنها معناها (في نحو: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[4] وانتصاب الفعل بعدها بـأن مضمرة بعينها)، أي: من غير ترديد بين إضمار أن وإضمار كي، (وفاقاً للجمهور، لا بـأن مضمرة أو بـكي [مصدرية][5] مضمرة، خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أن خلافاً لثعلب[6]) [منهم][7]، هذا ما [وعد إتيانه][8] في أول هذا الحرف[9]، فلا تعارض [بين كلاميه فإن][10] جميع الكوفيين قائل بأن اللام ناصبة، لكن قال أكثرهم: بكذا أو بعضهم بكذا، (ولك إظهار أن فتقول: جئتك لأن تكرمني، بل قد يجب وذلك إذا اقترن الفعل بـلا، نحو: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[11]) [وفيه][12] إشارة إلى رد مذهب الكوفيين[13]، (لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين)

---

(1) في س بإضافة: خبر محذوف.

(2) في س على رأي من يقول إن لام.

(3) انظر شرح جمل الزجاجي 2/ 109.

(4) النحل: 44.

(5) في المغني المصدرية.

(6) قال ابن قاسم: وفي هذه اللام مذاهب: مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها، وقال ثعلب: ناصبة لكن لقيامها مقام أن، وقال البصريون: جارة والناصب مقدر بعدها وهو أن، وقال ابن كيسان والسيرافي: يجوز أن يكون أن ويجوز أن يكون كي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمر الجنى الداني 115، وانظر الإنصاف 2/ 575، ومواهب الأريب اللوحة ج/ 2 127- ا، ب.

(7) في س من الكوفيين.

(8) في س وعده.

(9) في س بإضافة: بقوله: وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافاً للكوفيين وسيأتي.

(10) في س بينهما حتى يعتذر بأن.

(11) البقرة: 150.

(12) في س وفي ذلك.

(13) في س بإضافة: تامل.

لام الجر ولام 'لا'، وقيل: لأنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها الصدر، [وردّ][1] بأن 'لا' من بينها تدخلها العوامل، نحو: 'كنت بلا مال'[2].

(فرع)

إنما ترجم هذا البحث به لتفرعه عما قبله، (أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام 'كي'، وجعل منه ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾[3]، فقال: المعنى 'لَيُرْضُنُّكم'[4]) بلام مفتوحة للقسم ونون مشددة للتأكيد، [ولما حذفت كسرت اللام ويرده بقاء فتحها][5] مع حذف النون في قوله:

لَئِن تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ أَوْسَعُ[6]

(قال أبو علي: وهذا) [أي: مذهب أبي الحسن][7]، (عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ'يحلفون'، والمقسم عليه محذوفاً) [قاله في العسكريات][8]، وقال في

---

(1) في 'س' ورده الرضي.

(2) قال الرضي: 'وأما قول المصنف لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقهما صدر الكلام ففيه نظر، لأن 'لا' من بينها تدخلها العوامل، نحو: 'جئت بلا مال' شرح الكافية 5/ 83.

(3) التوبة: 62.

(4) قال الأخفش: ولا اعلمه إلا على قوله: 'ليرضنكم' معاني القرآن 1/ 362، وانظر شرح أبيات المغني 4/ 276.

(5) في 'س' وكسرت لما حذفت نون التأكيد، ويرده بقاء لام الجواب على فتحها.

(6) بيت من الطويل للكميت بن معروف منسوب له في الخزانة 10/ 68، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء 1/ 66، شرح التصريح 2/ 414، المقاصد النحوية 4/ 327، شرح ابن الناظم 441، شرح الأشموني 3/ 397. والشاهد فيه: قوله 'ليعلم' إذ اصله 'ليعلمن' بنون التوكيد فحذفها.

(7) في 'س' ما ذهب إليه الأخفش.

(8) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متقدماً بعد قول المصنف: قال أبوعلي.
وانظر المسائل العسكرية 131 – 132.

القصريات لا يجوز تلقى القسم بلام كيْ ولا ورد منه شيء في كلام العرب، فقوله تعالى: ﴿ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ متعلقاً بـيحلفونَ، ولم يرد به القسم[1]، (وأنشد أبو الحسن:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً   لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[2])

بيت من الطويل لحريث بن عناب الطائي، وروى السكاكي[3]:

إذا قال قدني قال بالله حلفة   ....

قال [الشريف][4]: أي: إذا قال الضيف حسبي ما شربت، قال المضيف: أحلف بالله حلفة، وفيه شاهدان أحدهما أن الإناء للمضيّف وقد أضافه إلى الضيف لملابسته إياه في شربه منه، والثاني: أن ذاْ بمعنى: الصاحب وأريد به اللبن، واضيف إلى الإناء لملابسته إياه لكونه فيه، [قال العيني: ويروى: قلت، وهو

---

(1) انظر قول أبي علي في شرح أبيات المغني 4/ 277.

(2) البيت لحريث بن عناب منسوب له في المقاصد النحوية 1/ 354، الدرر 2/ 116، معاني القرآن للأخفش 1/ 362، الخزانة 11/ 434، وبلا نسبة في المسائل العسكرية 132، شرح شواهد المغني 2/ 559، شرح المفصل لابن يعيش 3/ 8، الإيضاح في شرح المفصل 1/ 424، مفتاح العلوم 178، الهمع 2/ 397، شرح التسهيل لابن مالك 4/ 107. والشاهد فيه: أن أجاز أن يقع جواب القسم المضارع المقرون بلام كيْ والقسم حلفة، والمضارع لتغني. - وحريث هو: بن عناب النبهاني الطائي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، قال البغدادي: وليس بمذكور في الشعراء لأنه كان بدوياً مقلّاً، غير متصد بشعره للناس في مدح ولا هجاء.

انظر سمط اللآلي 183، الخزانة 11/ 449، الأعلام 2/ 174.

(3) مفتاح العلوم 187.

(4) في نسْ السيد الشريف.

وانظر قوله في المصدر السابق.

الأصح لأنه يلزم][1] على هذه الرواية أن لا يكون الشاعر ضيفاً ولا مضيّفاً[2]، وعلى/ [رواية المتن][3] يلزم أن يكون[4] هو ضيفاً، وهذا أيضاً ليس بصحيح، 179/أ [وفيه بحث، و"ذا إنائك"][5] مفعول "لتغني"، و"أجمعا" تأكيد له، وفيه شاهد على جواز التأكيد به بدون "كل"، قال الشريف: [لتغني][6] جواب القسم، والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة، وقد روي بكسر اللام على تقدير "أن"[7].

(والجماعة يأبون هذا) أي: ما ذهب إليه أبو الحسن؛ (لأن القسم إنما يجاب بالجملة) وعلى تقدير كسر اللام يؤول بالمفرد، أي: لإغنائك، (ويروون البيت لَتَغْنِنَّ بفتح اللام) وكسر نون هي عين الفعل، ([وبنون][8] التوكيد) أي: المشددة، قال السيوطي: واستشهد به على أن الياء التي هي لام الفعل المؤكد بالنون قد تحذف وتبقى الكسرة دليلاً عليها[9]، (وذلك لغة فزارة[10] في حذف آخر الفعل لأجل النون [إذا][11].

كان ياء تلي كسره كقوله:

---

(1) في "س" وقيل يلزم.
وانظر المقاصد النحوية 1/ 355.

(2) في "س" بإضافة: وليس كذلك.

(3) في "س" الرواية الأولى.

(4) في "س" بإضافة: الشاعر.

(5) في "س" وفيه أنه لا مانع فيه من جهة المعنى وقوله: "ذا إنائك".

(6) في "س" واللام في لتغني.

(7) انظر قوله في مواهب الأريب اللوحة 130/أ.

(8) في المغني ونون.

(9) شرح شواهد المغني 2/ 561.

(10) قال الجزري: "الفزاري... هذه النسبة إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، وهي قبيلة كبيرة من قيس عيلان..." اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 143.

(11) في المغني إن.

وَابْكِـنْ عَيْـشاً تَقَـضَّى بَعْـدَ جِدَّتِـهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِـي ذَلِـكَ الْبَلَـدِ[1])

بيت من البسيط ابْكـنَّ خطـاب لامـرأة أصـله: ابكـين[2] حـذفت اليـاء لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة، وتَقَضَّى انقطع، والجِدَّةُ بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى، والأصائلُ جمع أصيلْ، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب[3]، (وقدروا الجواب محذوفاً) عطف على قوله: ويروونْ [أوحال][4]، وقيل: استئناف لبيان ما نشأ مما قبله كأنه قيل: فعلى أي وجه خرجوا الكلام ؟، فقال: قدروا الجواب للقسم محذوفاً، (واللام متعلقة به، أي: ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشربَنَّ لتغنيَ عني) أي: لتشربن جميع ما في الإناء من اللبن [لتبعده عني][5].

(السابع: توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـما كانْ أو بـلْم يكنْ [ناقصين][6] مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[7]، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[8]، ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها [الجحد][9] أي النفي، قال النحاس[10]) أبو جعفر أحمد بن محمد[11] المصري، معرب القرآن، رحل إلى بغداد، وأخذ عن

---

(1) البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 261، شرح شواهد المغني 2/ 561، الهمع 2/ 514، شرح أبيات المغني 4/ 280، الخزانة 11/ 435، المعجم المفصل 1/ 268. والشاهد فيه: وابكنْ أصله: ابكين فحذفت الياء وهي لام الفعل.

(2) في سْ بإضافة: قيل.

(3) في سْ بإضافة: ويجمع على أصلْ بضمتين وآصالْ بالمد وأصلانْ.

(4) ساقط من سْ.

(5) في سْ لتغنيه، أي: لتجعله غنياً عني.

(6) في المغني ناقصين.

(7) آل عمران: 179.

(8) النساء: 137، 168.

(9) في المغني للجحد.

(10) في سْ بإضافة: هو كـعصارْ لقب.

(11) في سْ بإضافة النحوي.

الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، وعاد إلى مصر، مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة[1]: (والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار[2]. انتهى).

[وقد يقال: إنه من إطلاق المقيد على المطلق، وإليه أومأ المصنف][3].

(ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل 'ما كان ليفعل': ما كان يفعل، ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي[4] كما أدخلت الباء في 'ما زيد بقائم'، لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جار ولكنه ناصب، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف [به][5] وهو غير جار؟) [وفيه أنّ اللام الزائدة تعمل في الأسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب][6]، [فينتقض قاعدة ما يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر][7]، [وأجيب بأن][8] الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية[9] بأن عامل الاسم اللام الجارة الزائدة، وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة، وهذه غير تلك بوضع الواضع غاية الأمر أنهما اتفقا في اللفظ[10]، وفيه أنه يجوز أن يقال: كذلك في كل عامل فيلزم/ أن يعمل عامل 179/ب
الاسم في الفعل وبالعكس، (ووجهه[11] عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل) وفيه أنه يقتضي أن يكون اللام زائدة لتقوية العامل كما في ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا

---

(1) انظر مرآة الجنان 2/ 245، البلغة 84، بغية الوعاة 1/ 362، الأعلام 1/ 208.

(2) قال النحاس في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾: 'لام النفي...' إعراب القرآن 1/ 190.

(3) في 'س' وفيه أنه يجوز أن يكون من إطلاق المقيد على المطلق، وبه يشعر كلام المصنف.

(4) انظر قول الكوفيين في الجنى الداني 118.

(5) إضافة من المغني.

(6) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المؤلف: 'لا يعمل في الآخر'.

(7) في 'س' يلزم عليه أن ينتقض قاعدة أن ما يعمل في أحد القبيلين لا يعمل في الآخر.

(8) في 'س' إلا أن يقال إن.

(9) في 'س' بإضافة: وأما الفرق.

(10) انظر المنصف من الكلام 2/ 30.

(11) في 'س' بإضافة: أي: وجه التوكيد.

يُرِيدُ ﴾[1]، وليس كذلك، (ونفى [قصد الفعل][2] أبلغ من نفيه) فيكون المؤكد في الحقيقة متعلق اللام، ولكن نسب إليها لإقامتها مقامه بعد حذفه، [فلا يرد أن التوكيد][3].

إنما استفيد من نفي السبب وإرادة المسبب لا من اللام[4]؛ (ولهذا كان قوله:

يَا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي ... إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ[5])

بيت من الكامل، [العواذل جمع عاذلة، أي: لائمة][6]، والأمير الملك أو المطاع أخبر به عن جمع المؤنث؛ لأن فعيلاً يطلق على الجمع [وغيره][7]، أو على حذف مضاف، أي: ليس عذلهن لي بأمير، أو على حذف موصوف مفرد[8] معناه الجمع، أي: لسنا بفوج أمير.

(أبلغ من لا تلمني؛ لأنه نهى عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر مُعَدٍّ متعلق بخبر كان المحذوف[9]) قال ابن قاسم: ظاهر قول ابن مالك أن لام الجحود [هي][10] المؤكدة لنفي في خبر كان يقتضي أنها زائدة فلا تتعلق بشيء،

---

(1) هود: 107، البروج: 16.

(2) في المغني القصد.

(3) في س فلا يرد ما قيل: هذا مشكل فإن التوكيد.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 30.

(5) البيت بلا نسبة في الخصائص 2/ 394، شرح شواهد المغني 2/ 561، شرح أبيات المغني 4/ 283، الصحاح (ظ. ه. ر) 1/ 594.

والشاهد فيه: قوله لا تردن ملامتي فهو ابلغ من قولك تلمني.

(6) في س العذل الملامة، والعواذل جمع عاذلة.

(7) ساقط من س.

(8) في س بإضافة: مذكر.

(9) في س بإضافة: فيه بحث.

(10) في س مع.

وقال ولده: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام اختصاص[1]، [وكأن][2] المصنف اختار هذا، وقد يقال لا بأس في عدّ لام التقوية معدية، قال الحلبي: في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]: إن اللام تقوية لتعدية الخبر المحذوف لضعفه، أي: ما كان الله مريداً لأن يذر[4]، (و) إنّ (النصب بأنْ مضمرة وجوباً) عطف على قوله: إنّ الأصل[5].

(وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[6]، في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية[7]) التي هي لام الفعل، [وفيه مشاكلة، وأما على قراءة الكسائي][8] بفتح الأولى وضم الثانية [فـإنْ][9] مخففة واللام فارقة: (أنها لام الجحود) وإنْ نافية فلا توافق القراءتان؛ لأن قراءة الجمهور لنفي مكرهم ولحقارته، وقراءة الكسائي متضمنة لإثباته وعظمه، وقد جمع ابن الحاجب بينهما بأن المراد بالجبال في قراءتهم: آيات الله وشرائعه؛ لأنها بمنزلة الجبال في الثابت والتمكن، وفي قراءته الأمور العظيمة التي ليست بمعجزات[10].

---

(1) الجنى الداني 119 – 120.

(2) في "س" ولعل.

(3) آل عمران: 179.

(4) انظر الدر المصون 2/ 270.

(5) في "س" بإضافة: ما كان قاصداً للفعل.

(6) إبراهيم: 46.

(7) قال ابن الجزري: "واختلفوا في "لتزول" فقرأ الكسائي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية" النشر في القراآت 2/ 225.

(8) في "س" والتعبير بالفتح للمشاكلة، وأم الكسائي فقرأ.

(9) في "س" على أنّ إنْ.

(10) في "س" بإضافة: بل تبلغ مبلغها.

(وفيه نظر؛ لأن النافي على هـذا غـير ماْ ولمْ)، [هـذا][1] إنمـا يـرد علـى الكثير إذا رأوا ما ذكر شرطاً ووافقوا على صحته وإلا فلا، قال ابن قاسم: قيل: ولا يكون قبل لام الجحود من حروف النفي إلا ماْ ولمْ، قلـت: الظـاهر مـساواة إنْ النافية لهما في ذلك[2]، ([ولاختلاف فاعلي كـانْ، وتزولْ][3]، والـذي يظهـر لي أنها لام كـيْ، [وإنْ][4] شـرطية) [كأنـه يريـد رجاحتـه][5]، وإلا فلـيس مـن مخترعاته؛ [إذ لهما في ذلك[6] ([ولاختـلاف فاعلي كانْ، وتزولْ][7]، والذي يظهر لي أنها لام كـيْ، [وإنْ][8] شـرطية) [كأنـه يريـد رجاحتـه][9]، وإلا فلـيس مـن مخترعاته؛ [إذ صرح بالأول أبوالبقاء، وبالثاني شراح الكـشاف][10]، (أي: وعنـد الله جزاء مكرهم) على حذف المضاف (وهو مكر أعظـم منـه وإن كـان مكـرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام/ المشبهة في عظمها بالجبال) مـأخوذ مـن 179/ب قول [الكشاف][11]: وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضرب زوال الجبـال منـه مثلاً لتفاقمه وشـدته [أي][12]: وإن كـان مكـرهم مـسوّىً لإزالتـه الجبـال معـداً لذلك، [قال شراحه: فعلى هذا تكون إنْ شرطية][13]، لكن قال أبو حيان: وعلـى

---

(1) في سْ وفيه أن هذا.

(2) الجنى الداني: 116.

(3) مابين المعقوفين ذكر في سْ متقدماً بعد قول المصنف: غير ماْ ولمْ.

(4) في سْ والمغني وانْ إنْ.

(5) في سْ يريد أن هذا الوجه يظهر لي رجحانه.

(6) الجنى الداني: 116.

(7) مابين المعقوفين ذكر في سْ متقدماً بعد قول المصنف: غير ماْ ولمْ.

(8) في سْ والمغني وانْ إنْ.

(9) في سْ يريد أن هذا الوجه يظهر لي رجحانه.

(10) في سْ إذ صرح أبوالبقاء بأنها لام كيْ، وقال ابن الوزير: الجمهور على أنها إنْ الـشرطية، وجـواب الـشرط محذوف دل عليه ﴿ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾.

(11) في سْ الزمخشري.

(12) إضافة من الكشاف للتوضيح.

(13) في سْ فعلى تخريجه تكون إنْ شرطية أيضاً كما قال الشراح. وانظر الكشاف 2/ 548.

تخريجه تكون أنْ هي المخففة من الثقيلة، وكانْ هي الناقصة[1]، [وتبعه][2] تلميذه الحلبي[3]، (كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

فَمَا جَمْعٌ لِّيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي ... مُقَاوَمَةً وَلاَ فَرْدٌ لِفَرْدِ[4])

بيت من الوافر، يْغلبَ مضارع غلب، ومُقاومةً تميز، (أي: كما كان جمع) لأن الصحيح أنها لا تقع إلا بعد كانْ الناقصة، (وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما) فحذفت كانْ فانفصل الضمير، قيل: ما ذكره فيهما ليس متعيناً لحذف كانْ؛ لجواز أن يكون المعنى[5] فما جمع متأهلاً لغلب قومي، [وفي قول أبي الدرداء مريداً لتركهما][6]، وأما قوله: ولا فرد لفرد، فتقديره: ولا فرد غالباً لفرد.

(والثامن: موافقة إلى[7]، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[8]) أي: إليها [لقوله][9] تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[10]، (﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ

---

(1) البحر المحيط 5/ 438.

(2) في سْ واقتفى أثره.

(3) في سْ بإضافة: وقلده بن عادل فتأمل في أن الفصل لمن.
وانظر الدر المصون 5/ 280.

(4) البيت لمعديكرب منسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 284، وبلا نسبة في الجنى الداني 117، شرح شواهد المغني 2/ 562، شرح الأشموني 3/ 523.
والشاهد فيه: أن كانَ محذوفة قبل لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع لغلب.

(5) في سْ بإضافة: في البيت.

(6) في سْ وفي قول أبي الدرداء مريداً لتركهما. والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 31.

(7) في سْ بإضافة: قال الكوفيون والقتبي.

(8) الزلزلة: 5.

(9) في سْ بدليل قوله.

(10) النحل: 68.

مُسَمًّى﴾[1]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[2]) فإن الأصل في تعدية الجري والعود كلمة إلى.

(والتاسع: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي، نحو: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾[3]) أي: على الأذقان، (﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾[4]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[5]) [أي: كبه على وجه][6]، (وقوله:

.... فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[7])

عجز بيت من الطويل لشريح بن أوفى العنسي، قاله الزمخشري في أول البقرة[8] صدره:

شَكَكْتُ لَهُ بِالرُّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ

وبعده:

عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ غَيْرَ أن لَيْسَ تَابِعاً ... عَلِيّاً وَمَن لاَ يَتْبَعِ الْحَقَّ يُظْلَمِ

---

(1) الرعد: 2.

(2) الأنعام: 28.

(3) الإسراء: 109.

(4) يونس: 12.

(5) الصافات: 103.

(6) في س أي: صرعه على شقه فوقع جبينه على الأرض، وقيل: كبه على وجهه.

(7) قال السيوطي: هذا المصراع وقع في عدة قصائد لعدة شعراء، وذكر منهم جابر بن حَنّيّ، وشريح بن أوفى، وعبدالله بن مكعب، وابن مكبس الأزدي انظر شرح شواهد المغني 2/ 563 - 565، ولجابر بن حَنّيّ في شرح أبيات المغني 4/ 287، وللأشعث الكندي في الأزهية 288، وبلا نسبة في الجنى الداني 101، رصف المباني 221، البحر المحيط 6/ 10، الدر المصون 4/ 372، اللباب في علوم الكتاب 12/ 214.
والشاهد فيه: أن اللام في قوله للبدين بمعنى على أي:على اليدين.

(8) الكشاف: 1/ 26.

يُـذَكِّرُنِي حَـامِيمُ وَالـرُّمْحُ شَـاجِرٌ فَهَـلاَّ تَـلاَ حَـامِيمَ قَبْـلَ التَّقَـدُّمِ

قال التفتازاني: على غير شيء متعلق بشككت، أي: خرقت[1] بلا سبب، وغير أن استثناء من شيء لعمومه بالنفي، أو بدل والفتح للبناء، ويذكر في حاميم يعني: ﴿ حم عسق ﴾[2] لما فيها من قوله تعالى: ﴿ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾[3] ، والرمح شاجر، أي: طاعن، وقيل: مختلف فعلى الأول معناه: لو ذكر ني حاميم قبل أن طعنته بالرمح لسلم، وعلى الثاني قبل قيام الحرب، وتردد الرماح[4].

(والمجازى، نحو: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[5]) أي: فعليها، وقال الطبري: بمعنى إلى، أي: فإليها يرجع الإساءة، وإنما أتى باللام ازدواجاً[6]، (ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ»[7]) أي: عليهم، (وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا [يعرف][8] في العربية هم بمعنى عليهم[9]) وهذا منه إنكار لكون اللام بمعنى على، وكأنه لم يعتدّ [بقول][10] القتبي والكوفيين[11].

---

(1) في س بإضافة: يعني.

(2) الشورى: 1، 2.

(3) الشورى: 23.

(4) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأديب اللوحة 1/125.

(5) الإسراء: 7.

(6) انظر قول الطبري في اللباب في علوم الكتاب 12/ 214.

(7) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق 10/117.

(8) في المغني نعرف.

(9) انظر إعراب القرآن 2/ 266.

(10) في س بمذهب.

(11) انظر المساعد 2/ 259.

(والعاشر: موافقة في، نحو: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[1]، ﴿لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾[2] وقولهم: مضى لسبيله؛ قيل: ومنه ﴿ يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[3]، اي: في حياتي) يعني: الحياة الدنيا، (وقيل: للتعليل، أي: لأجل/ 180/ب حياتي في الآخرة) وهذا المعنى هو الظاهر.

(والحادي عشر: أن تكون بمعنى عند) وتسمى لام التاريخ، قال الرضي: [وهي][4] المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب، إما أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبتُ لِغُرَّةِ كذا، أو لوقوعه بعده، (كقولهم: كتبته لخمس خلون) أو لوقوعه قبله، نحو: كتبته لليلة بقيت، فمع الإطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خلون، بوقوعه بعده، وبقرينة نحو: بقيت، بوقوعه قبله[5]، (وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾[6] بكسر اللام وتخفيف الميم[7]) أي: عند مجيئه إياهم.

(والثاني عشر: موافقة بعد نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[8]) أي: بعد زوالها، (وفي الحديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ»[9] وقال:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً[10])

---

(1) الأنبياء: 47.

(2) الأعراف: 187.

(3) الفجر: 24.

(4) في س هذه هي اللام.

(5) انظر شرح الكافية 4/ 267.

(6) ق: 5.

(7) انظر المحتسب 2/ 331.

(8) الإسراء: 78.

(9) جزء من حديث في صحيح مسلم بشرح النووي عن ابن عمر رضي الله عنه، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال 7/ 157.

(10) البيت لمتمم بن نويرة منسوب له في الأزهية 289،، شرح شواهد المغني 2/ 565، الدرر 2/ 80، شرح أبيات المغني 4/ 291، الكامل في اللغة والأدب 3/ 266، الإصابة 3/ 477، الخزانة 8/ 272، وبلا نسبة في الجنى الداني 102، رصف المباني 223، الهمع 2/ 369. والشاهد فيه: أن اللام بمعنى بعد.

بيت من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي يرثي أخاه مالكاً الـذي قتلـه[1] خالد بن الوليد[2] في خلافة أبي بكر الصديق، كأني ومالكاً حال من فاعل تفرقنـا وجواب لما محذوف.

(والثالث عشر: موافقة مع، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.

والرابع عشر: موافقة من نحو: سمعت له صراخاً وقول جرير) في هجـو الأخطل:

(لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنفُكَ رَاغِمٌ   وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَـةِ أَفْـضَلُ[3])

بيـت مـن الطويـل، لنـا أي: لأهـل الإسـلام؛ لأنـه يخاطـب الأخطـل النصراني، نحن مبتدأ خبره أفضل[4]، ولكـم متعلـق بـه أيـضاً، أي: مـنكم، وفيـه إشارة إلى أن فضل أهل الإسلام يزيد في الآخرة، [قال ابن عقيل: كونها بمعنى إلى وما بعده هو قول الكوفيين والقتبي][5].

(والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو: قلت له، وأذنت له، وفسرت له.

---

(1) في س بإضافة: في الردة.

(2) في س بإضافة: بالبطاح.

- وخالد هو: أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله بـن عمـرو المخزومي القرشـي، كـان مـن أشراف قريش في الجاهلية، وكان إليه أعنة الخيل في الجاهلية، ثم أسلم وشهد مع الرسول ﷺ فتح مكة، ومع أبوبكر رضي الله عنه حروب الردة، فهو سيف الله المسلول، وكان خطيباً فصيحاً روى عن النبي ﷺ،وروى عنه ابن عباس، وجابر، والمقداد وغيرهم (ت 21 هـ).

انظر مرآة الجنان 1/ 66، الإصابة 1/ 544 – 577، شذرات الذهب 1/ 32، الأعلام 2/ 300.

(3) البيت لجرير في ديوانه 376، الجنى الداني 102، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 148، شـرح شـواهد المغـني 1/ 377، شرح ابيات المغني 4/ 294، الخزانة 9/ 428، وبلا نسبة في المساعد 2/ 258.

والشاهد فيه: أن اللام بمعنى من.

(4) في س بإضافة: ويوم ظرف له.

(5) ساقط من س.

وانظر المساعد 2/ 259.

والسادس عشر: موافقة (عن)[1]، وهي اللام الجارة اسم من غاب حقيقة
أو حكماً عن قول قائل يتعلق به[2] (نحو: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ
كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾[3]) أي: عن الذين؛ إذ لو لم تكن بمعنى (عن) لقيل: ما
سبقتمونا، (قاله ابن الحاجب[4]، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل[5]) هذا
لا يخالف قول ابن الحاجب [لإمكان][6] أن يكون قولهم لأجل المؤمنين مع كون
القائلين متباعدين عنهم غائبين غير حاضرين، (وقيل: لام التبليغ) ولما ورد
[عليه][7] أنها لو كانت كذلك لقيل: ما سبقتمونا؛ لأن العائد إلى مدخولها لا
يكون ضمير الخطاب، [أشار إلى دفعه بقوله][8]: (والتفت عن الخطاب إلى
الغيبة)[9]، وثانياً بقوله: (أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً: أي: قالوا لطائفة من
المؤمنين) الحاضرين (لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى) واللام في قوله: أسم المقول
لهم محذوفاً لام التعليل، كما أن اللام في المقول لهم المذكور لام التبليغ، فسقط ما
قيل: والصواب أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً؛ إذ المجرور باللام هو المقول
لهم، وهو مذكور لا محذوف[10]، وأما ما قيل:/ إنه محذوف من (سبقونا) لا من 1/181
الآية، فليس له محصل[11]، (وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على

---

(1) في (س) بإضافة: قال ابن قاسم.

(2) قال ابن قاسم: (ولام التبليغ هي اللام الجارة سامع قول أو ما في معناه، نحو: (قلت له)، و(فسرت له)، و(أذنت له) الجنى الداني 99.

(3) الأحقاف: 11.

(4) قال ابن الحاجب: (وبمعنى (عن) مع القول) الكافية بشرح الرضي.

(5) قال ابن مالك: (ومن لامات التعليل الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول معلق به، نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية شرح التسهيل 3/ 45.

(6) في (س) إذ يمكن.

(7) في (س) على هذا القائل.

(8) في (س) إشارة إلى دفعه، ولا بقوله.

(9) في (س) بإضافة: كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾.

(10) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 31.

(11) انظر المنصف من الكلام 2/ 31.

بعض ما ذكرناه)، [وهو الالتفات][1]، أو حذف المقول، (نحو: ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاَءِ أَضَلُّونَا ﴾[2]، ﴿ وَلاَ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْراً﴾[3]) فإن مقتضى لام التبليغ أن يقال: أنتم أضللتمونا، ولن يؤتيكم بالخطاب، (وقوله) بالجر عطف على ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]:

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا ... حَسَداً وَبَغْياً إِنَّهُ لَدَمِيمُ[5]

بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي ضرائر المرأة نساء زوجها، وهي جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس[6]، والبغي مجاوزة الحد، والدميم بالمهملة القبيح، وهو أنسب، بالحسناء وبالمعجمة [المذموم][7]، وقيل: اللام للتبليغ، فالمناسب إنك لذميم، والتأويل فيه بالالتفات لا بالحذف[8] تأمل.

(والسابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل) [ذكرها الكوفيون والأخفش][9]، (نحو: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[10] وقوله:

---

(1) في ن‍س من الحمل على الالتفات.

(2) الأعراف: 38.

(3) هود: 31.

(4) الأحقاف: 10.

(5) البيت لأبي الأسود الدؤلي منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 570، الدرر 1/ 81، شرح أبيات المغني 4/ 259، الخزانة 8/ 567، مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 129- ب، وبلا نسبة في الجنى الداني100، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 145، الهمع 2/ 370. والشاهد فيه: أن اللام بمعنى عن.

(6) في ن‍س بإضافة: والحسد معروف.

(7) في ن‍س ضد الممدوح.

(8) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 130- أ.

(9) مابين المعقوفين ذكر في ن‍س متقدماً بعد قول المصنف: الصيرورة وذكر بلفظ قاله الأخفش.
وانظر قول الكوفيين والأخفش في الجنى الداني 121، والمساعد 2/ 259.

(10) القصص: 7.

فَلِلْمَـوْتِ تَغْـذُوا الْوَالِـدَاتُ سِـخَالَهَا   كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ[1])

بيت من الطويل، تغدوا بالمعجمتين، [ترى باللبن والطعام][2]، والسخال كـكتاب جمع سخالة، قال أبو زيد: يقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضان والماعز جميعاً، ذكراً كان أو أنثى: سخلة[3]، قيل: [فيه إقامة الظاهر مقام المضمر][4] والأصل: كما تبنى المساكن لخرابها[5]، [ورد بأن ذلك][6] لو قال: كما لخراب المساكن تبنى المساكن[7]، وليس بشيء.

(وقوله:

فَـإِنْ يَكُـنِ الْمَـوْتُ أَفْنَـاهُمْ   فَلِلْمَـوْتِ مَـا تَلِـدُ الْوَالِـدَةْ[8])

بيت من المتقارب لابن الزِّبَعْرَى[9].

---

(1) البيت لسابق البربري في شرح أبيات المغني 4/ 295، الخزانة 9/ 532، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك3/ 146، الدر المصون 4/ 65، لسان العرب (ل. و. م) 8/ 163.

والشاهد فيه: أن اللام للصيرورة.

(2) في س أي: تربي بسقي اللبن والإرضاع.

(3) انظر قول أبي زيد في لسان العرب (س. خ. ل) 4/ 525، والمنصف من الكلام 2/ 31.

(4) في س وفي البيت وضع الظاهر موضع الضمير.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 130- ب.

(6) في س وما قيل: إنما ذلك.

(7) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 130- ب.

(8) البيت منسوب لابن الزِّبَعْرَى أو لسماك في شرح شواهد المغني 2/ 572 – 573، ولنهيكة بن الحارث المازني أو لشتيم بن خويلد في شرح أبيات المغني 4/ 296، الخزانة 9/ 530، وبلا نسبة في اللامات 127، الدر المصون 4/ 64. والشاهد فيه: أن اللام للصيرورة.

(9) في س بإضافة: وقال السيوطي: أنشد ابن الأعرابي لرجل من عاملة يقال له: سماك قتله غسان:

فَـأُمَّ سِـمَاكٍ فَلَـا تَجْزَعِـي   فَلِلْمَـوْتِ مَـا تَلِـدُ الْوَالِـدَةْ.

(ويحتمله ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ ﴾[1]) أي: يحتمل معنى الصيرورة والعاقبة اللام في[2] ليضلوا وهي متعلقة بـآتيت، وضعفه الإمام بأن موسى عليه السلام ما كان عارفاً بالعواقب[3]، ثم اعترض عليه بجواز أن الله تعالى أخبره بذلك[4].

(ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً) فيكون دعاء عليهم بلفظ الأمر بما علم من ممارسة أحوالهم أو بوحي من الله فلا ينافي غرض البعثة الذي هو الدعوة إلى الإيمان والهدى، (ومثله في الدعاء) على الكفار: (﴿وَلاَ تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلالا[5] [حكاية عن نوح عليه السلام][6] بعد ما أخبر بأنه لن يؤمن من قومه إلا من قدا آمن، (ويؤيده) أي: في كون اللام في ليضلوا لام الدعاء عليهم، (أن في آخر الآية ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا﴾[7]) جواب للدعاء وهو اشدد فيكون منصوباً، أو دعاء بلفظ النهي فيكون مجزوماً عطفاً على الدعاء أو عطف [على][8] ليضلوا، فيكون مجزوماً أو منصوباً [مثل ليضلوا وما بينهما دعاء معترض][9].

(وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة[10]) قال ابن عقيل: كون اللام للصيرورة/ هو [قول][11] الأخفش، ومن منع ذلك يردها إلى التعليل بحذف 181/ب السبب وإقامة المسبب مقامه[12]، (قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن

---

(1) يونس: 88.
(2) في س إضافة: قوله تعالى.
(3) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي 17/ 120.
(4) انظر اللباب في علوم الكتاب 10/ 399.
(5) نوح 24.
(6) مابين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قول المؤلف: على الكفار.
(7) يونس: 88.
(8) ساقط من س.
(9) في س على حسب إعراب ليضلوا وما بينهما معترض.
(10) انظر قول البصريين في البحر المحيط 3/ 94.
(11) ساقط من ظ.
(12) المساعد 2/ 259.

التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة[1]) وإنما نفى كونه حقيقة؛ لأنه ينافي مذهبه، (وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يُفعَل الفعل لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد) فتكون استعارة تبعية بأن شبه [ترتب][2] العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائبة عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به، فجرت الاستعارة أولاً في العلّيّة والفرضية وبتبعيتها في اللام كما في نُطقت الحال بكذا، فصار حكم اللام حكم الأسد، وصار متعلق معنى اللام هو العلية والفرضية لا المجرور كما قال الخطيب[3].

(الثامن عشر: القسم والتعجب معاً) [يعنون][4] الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه وإليه يشير قوله: (وتختص باسم الله تعالى كقوله:

لِلّـهِ يَبْقَـى عَلَـى الأَيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ ....[5])

صدر بيت من البسيط لأبى ذؤيب، وقيل لساعدة عجزه:

بِمُـــشْمَخِرٍّ بِـــهِ الظَّيَّـــانُ وَالآسُ

---

(1) الكشاف 3/ 343.

(2) في "س" ترتيب.

(3) انظر التخليص في علوم البلاغة 77.

(4) في "س" يراد بالتعجب.

(5) البيت منسوب لأبي ذؤيب الهذلي أو ساعدة بن جوية في شرح شواهد المغني 2/ 574، ولمالك بن خالد الخناعي في الصحاح (ط. ي. ن) 6/ 41، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب 3/ 497، شرح أبيات المغني 4/ 297، ولأبي ذؤيب الهذلي أو لمالك بن خالد الخناعي، أو لأمية بن أبي عائذ الهذلي أو لعبد مناف الهذلي في الدرر 2/ 76، وبلا نسبه في الجنى الداني 98، رصف المباني 118، المقتضب 2/ 591، الهمع 2/ 367.

والشاهد فيه: أن اللام في "لله" للقسم والتعجب معا.

الحِيَد[1] جمع حَيْدَة كَبُدْرَة [وَبَدْر][2]، وهي العقدة في قرن الوعل، وكل نتوء في قرن أو جبل [وأراد][3] بذي حيدٍ الوعل، والمشمخر كمضمحل الجبل العالي والباء متعلقة بيبقى، أو صفة ذو حيد، والظيان [وزان ريان][4] ياسمين البر، والآس [معروف][5].

(التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم: يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:

فَيَالَكَ مِن لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[6])

بيت من معلقة امرئ القيس وقبله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي[7]

والخطاب لليل، ومن ليل تمييز، قال الرضي: إن كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد [كهذا البيت، وإلا فلا كقولك: قلت لزيد

---

(1) في س بإضافة: كعنب.
(2) ساقط من س.
(3) في س والمراد.
(4) في س كريان.
(5) في س المرسين.
(6) البيت لامرئ في ديوانه 108، ورواية الديوان:

فَيَالَكَ مِن لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِأَمْرَاسِ كَتَّانٍ إِلَى صُمِّ جَنْدَلِ

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 574، شرح عمدة الحافظ 303، المقاصد النحوية 4/ 269، شرح أبيات المغني 4/ 301، الدرر 2/ 78، شرح المعلقات السبع لمفيد قميحة 64، الخزانة 2/ 412، وبلا نسبه في رصف المباني 220، الجنى الداني 98، الهمع 2/ 367 .
والشاهد فيه: أن اللام أفادت التعجب بدون القسم.
(7) في س بإضافة: يا حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا قومي اعجبوا.

يالك من شجاع[1]، وأغرت الحبلَ فتلته فهو مغار، أي: محكم، وشُدّتْ ربطت، ويذبلُ بالمعجمة علم جبل [جر للضرورة][2]، تعجب من طول ليله، فهو يقول: إن نجومه لا تبرح أماكنها ولا تفارق محالّها، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل في هذا الجبل.

(وقولهم: يالك رجلاً عالماً، وفي غيره) أي: غير النداء، (كقولهم: لله دره فارساً) معناه: ما أعجب فعله؛ فالدر في الأصل: ما يدر، أي: ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهنا كناية عن فعل الممدوح، وإنما نسب فعله إليه تعالى؛ لأنه تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى [قاله الرضي][3]، (ولله أنتَ، وقول الأعشى:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ / فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا[4]) 1/182

بيت من الطويل يمدح النبي عليه الصلاة والسلام وقد أتى إليه بمكة ليسلم فاعترضه بعض كفار قريش، فقال له: إنه يحرّم الزنا، قال: لا أرب لي فيه، قال: إنه يحرّم الخمر، قال: أرجع فأرتوي منها عامي هذا ثم آتيه فأسلم، فرجع فمات [من عامه][5]، ولم يعد[6].

---

(1) ساقط من "س".

(2) ساقط من "س".

(3) ساقط من "س".

وينظر الرضي.

(4) البيت للأعشى في ديوانه 45، شرح شواهد المغني 2/ 575، المقاصد النحوية 3/ 59، شرح أبيات المغني 4/ 302، وبلا نسبه في: الجنى الداني 98، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 146.

والشاهد فيه: على أن اللام في "لله" للتعجب.

(5) ساقط من "س".

(6) في "س" بإضافة: لثروة الغنى، ولله تعجب من الدهر كيف يختلف !.

(المتمم عشرين) أي: واحد من العشرين ولم يقل العشرون [لأنه يطلق على ما يقابل الثلاثين][1]: (التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية[2]، ومثل له في شرحها[3] بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً ﴾[4]، وفي الخلاصة[5]) وهي منظومته المسماة بالألفية، وقد شرحها ابنه بدر الدين محمد الدمشقي، [تلميذ والده][6]، توفي سنة ستة وثمانين وستمائة[7]، (ومثل له ابنه بالآية[8]، وبقولك: قلت له افعل كذا[9]، ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل) ذكر (في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال للتبليغ[10]، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وما أحبه لبكر) فإن معناه: أتعجب من ضرب زيد عمراً ومن حبه بكراً!، قال الرضي: همزة 'أفعل' لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فعُل إلى مفعول غير

---

(1) في 'س' مع أنه موافق لما قبله، لأن 'العشرين' يطلق على نفس العشرين المقابل للثلاثين.

(2) قال في الكافية الشافية:

والـــلام للملـــك وشـــبهه وفي ... تعديـــة أيـــضاً وتعليـــل قفـــي

الكافية الشافية 1/ 357.

(3) المصدر السابق 1/ 361.

(4) مريم: 5.

وفي 'س' بإضافة: وذلك لأن المعنى اعطني ولياً، ولما استعمل 'وهب' متعدياً إلى واحد صريحاً وإلى آخر بحرف الجر، ظهر معنى التعدية لمناسبة معناه لمعنى 'أعطني'.

(5) قال ابن مالك في الألفية:

والـــلام للملـــك وشـــبهه وفي ... تعديـــة أيـــضاً وتعليـــل قفـــي

انظر الألفية بشرح ابن عقيل 2/ 13.

(6) في 'س' النحوي أخذ عن والده.

(7) انظر مرآة الجنان 4/ 153، بغية الوعاة 1/ 225، الأعلام 7/ 31.

(8) في 'س' بإضافة: المذكورة.

(9) في 'س' بإضافة: فإن اللام تفيد وقوع الفعل على المخاطب حتى تكون مفعولاً مثل: 'ذهبت بزيد'.

وانظر الخلاصة لابن الناظم 262.

(10) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 144 – 145.

مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، في: ما أضربَ زيداً لعمرو[1].

(الحادي والعشرون: التوكيد وهى اللام الزائدة، وهى أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله، كقوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ   لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهْ[2])

بيت من الطويل لنصيب الأسود، [والصليبُ الشديد وزناً ومعنىً][3]، ومعنى الزيادة ظاهرة فيه[4]؛ إذ المعنى رجا به أن يكسر، [أي: مغالبة الزمان][5]، والباء متعلقة بـرجا، لا بـيكسر لئلا يتقدم ما في حيز أنْ عليها.

(وقوله:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ   مِلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[6])

بيت من الكامل لابن ميادة[7]، يثربُ [مدينة النبي عليه الصلاة والسلام،

---

(1) شرح الكافية 5/ 249.

(2) البيت لنصيب منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 579، ولنوبة الحميري في شرح أبيات المغني 4/ 305، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك3/ 148. والشاهد فيه: أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل.

(3) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: ما في حيز أنْ عليها.

(4) في سْ بإضافة: فإن رجاً يتعدى بنفسه لقوله تعالى: ﴿ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجوّاً قَبْلَ هَذَا ﴾.

(5) ساقط من سْ.

(6) البيت لابن ميادة منسوب له في الدرر 2/ 81، شرح شواهد المغني 2/ 580، شرح أبيات المغني 4/ 307، ضرائر الشعر 67، وبلا نسبة في الجنى الداني 107، أوضح المسالك 2/ 85، الهمع 2/ 371.

والشاهد فيه: زيادة اللام في لمسلم.

- وابن ميادة هو: أبوشرحبيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري، شاعر مجيد، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قيل: إنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام (ت 149 هـ). انظر الشعر والشعراء 559، سمط اللآلي 1/ 306، شرح الحماسة للتبريزي 3/ 59، الأعلام 3/ 31.

(7) في سْ بإضافة: يمدح عبد الواحد بن سليمان أمير المدينة.

سميت باسم بانيها، رجل من العمالقة][1]، واللام زائدة[2]؛ [لأن][3] أجارْ يتعدى بنفسه[4]، وقيل: لا تتعين الزيادة[5]، لاحتمال أن يكون أجارْ بمعنى: فعل الإجارة، واللام صلة له[6]، وليس بشيء، [مع أن ذلك مجاز][7]، (وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[8] خلافاً للمبرد[9] ومن وافقه) منهم الزمخشري فإنه قال: معناه تبعكم ولحقكم[10]، (بل ضمن ردفْ معنى اقتربْ، فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[11].

واختلف في اللام من نحو: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[12]، ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾[13]، وقول الشاعر:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تُمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[14])

بيت من الطويل لكثير عزة، تمثلْ [مجهول أو معلوم أصله][15]: تتمثل.

---

(1) في نسْ اسم رجل من العمالقة، بنى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام، فسميت باسمه. وانظر معجم البلدان 5/ 430.

(2) في نسْ بإضافة: أي أجار مسلماً.

(3) في نسْ فإن.

(4) في نسْ بإضافة: وفي القاموس اجاره أنقذه وأعاذه.

(5) في نسْ بإضافة: فيه.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 32.

(7) في نسْ على أن هذا التأويل مجاز بطريق ذكر الخاص وإرادة العام.

(8) النمل: 72.

(9) انظر المقتضب 2/ 36.

(10) الكشاف 3/ 423.

(11) الأنبياء: 1.

(12) النساء: 26.

(13) الأنعام: 71.

(14) البيت لكثير عزة منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 65، المقاصد النحوية 2/ 249، الجنى الداني 121، رصف المباني 246، اللامات 151، الخزانة 10/ 329.
والشاهد فيه: زيادة في لأنسىْ.

(15) في نسْ على بناء المفعول أو الفاعل، فالأصل.

(فقيل: زائدة) قال الزمخشري أصله: يريد الله أن يبين لكم، زيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين[1]، ورده أبو حيان بأنه خارج عن قول البصريين؛ لأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدى يريدُ، والمفعول متأخر، واضمر أنْ بعدها، وعن قول الكوفيين؛ فإنهم/ يجعلون النصب باللام الزائدة لا بـأن[2]، (وقيل: للتعليل، ثم 182/ب
اختلف هؤلاء) القائلون بأنها للتعليل (فقيل: المفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم، أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا [به][3] لنسلم) وفي النهر: الظاهر أنها لام كيْ، ومفعول أمرنا الثاني محذوف، أي: أمرنا بالإخلاص كي نسلم[4]، (وأريد السُّلُوُّ لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك [كله][5] مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر، أي: إرادة الله للتبيين، وأمرنا للإسلام[6]، وعلى هذا فلا مفعول للفعل) فالمراد من كون الفعل مقدراً بمصدر أنه في المعنى مصدر بأن جرد الفعل عن الزمان وأريد به الحدث فقط، قال الزمخشري: صح [في أول البقرة][7] الإخبار عن الفعل؛ لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى[8]، وقال التفتازاني: جعل الفعل مع فاعله المضمر فعلاً شائع، وإلا فالمخبر عنه هو الجملة لا مجرد الفعل[9]، ورده الشريف بأن الإخبار إنما هو عن الفعل، وأما فاعله فهو قيد له، وقال البيضاوي: والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق فأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع

---

(1) الكشاف 1/ 438.
(2) النهر الماد بها مش البحر المحيط 3/ 224.
(3) إضافة من المغني.
(4) انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 4/ 158.
(5) إضافة من المغني.
(6) انظر قول الخليل وسيبويه في الجنى الداني 122، والبحر المحيط 3/ 225، والدر المصون 3/ 94.
(7) ساقط من س.
(8) الكشاف 1/ 48.
(9) حاشية السعد على الكشاف اللوحة 26- أ.

فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه[1] كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[3].

(ومنها اللام المسماة بالمقحمة) الإقحامُ إدخال شيء في شيء بشدة وعنف، (وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: يا بؤس للحرب) البؤسُ بسكون الهمزة وقد تبدل واواً الشدة، (والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص قال:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[4])

بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك جد طرفة[5]، الرهطُ ما دون العشرة، [من الرجال لا تكون فيهم امرأة والجمع أراهط، وأراهطُ كأنه جمع أرهط، والمراد بصيغة النداء هنا التعجب][6].

(وهل المجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار لا يعلق) هذا إذا كان عامل الجر في المضاف إليه هو

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 40.

(2) المائدة: 119.

(3) في س بإضافة: تأمل. مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه انظر مجمع الأمثال للميداني 1/ 342.

(4) البيت لسعد بن مالك منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 582، الكتاب 2/ 207،الأمالي الشجرية 1/ 275، شرح أبيات المغني 4/ 311، الخزانة 1/ 468، وبلا نسبة في الجنى الداني 107، الهمع 2/ 370، الدرر 2/ 81.

والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.

- وسعد هو: ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، من فرسان العرب المعدودين في الجاهلية.

انظر طبقات الشعراء 55، شرح الحماسة للتبريزي 2/ 29، الأعلام 3/ 87.

(5) في س بإضافة: الشاعر.

(6) في س وما فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، والجمع ارهط وأراهيط، ويتعجب من شدة الحروب التي ذهبت بتلك الأراهط لأن المراد بالنداء التعجب.

المضاف كما هو الصحيح، ولا بأس في تعليق الاسم، وأما إذا كان اللام المقدرة فيلزم تعليق الحرف الجار إلا أن يجعل الملفوظ تأكيداً للمقدر، أو يفرق بينهما.

(و من ذلك قولهم: ׳لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلامي لهُ على قول سيبويه إن اسم ׳لا مضاف لما بعد اللام[1]) [وفي][2] المفصل: إنه مضاف إليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة[3]، (وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف) حتى أعطاه حكمه في حذف نون المثنى [والجمع][4] وإثبات الألف في الأب والأخ؛ (لأن الصفة من تمام الموصوف) كما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف وهذا بيان وجه الشبه بين الاسم والمضاف، ومن قال: بين الصفة والمضاف فقد وهم[5]، (وعلى قول من جعلها خبراً وجعل أباً وأخاً على لغة من قال:

إنْ أباهَا وأبَا أباهَا .... [6])

في الأحوال الثلاث بالألف.

(وقولهم) في المثل: (مكره أخاك) بالألف مبتدأ قدم خبره (لا بطل[7]) عطف على ׳مكره׳، (وجعل حذف النون[8] على وجه الشذوذ) إذ لا داعي لحذفها، (كقوله:

---

(1) انظر الكتاب 2/ 206.

(2) في ׳س׳ قال في.

(3) انظر المفصل 107.

(4) في ׳س׳ والجموع.

(5) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 139- ا، 140- ب.

(6) تقدم شرحه في ׳حاشا׳.

(7) مجمع الأمثال للميداني 3/ 401.

(8) في ׳س׳ بإضافة: أي نون التثنية.

بَيْضُكِ ثِنْتَا وَبَيْضِي مِائَتَا/ [1])

قال أبو حيان: يجوز عند الكسائي حذف النون ولا يعده ضرورة كما هو مذهب البصريين، ومذهبه ما جاء من كلام العرب مما عـزي إلى الحجـل يخاطـب القطا[2]:

فَطَا قَطَا بَيْضُكِ ثِنْتَا وَبَيْضِي مِائَتَا

[أي: ثنتان ومائتان][3].

(فاللام للاختصاص) جواب أمّا، (وهى متعلقة بـاستقرْ محـذوف) صـفة أو خبر.

(ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهى المزيدة لتقوية عامل [ضـعيف][4] إما بتأخره، نحو: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[5]، ونحو: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[6][7]، أو بكونه فرعاً في العمـل) [كاسـم الفاعـل والمـصدر][8]، (نحو: ﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[9]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[10]، ﴿ نَزَّاعَـةً لِّلـشَّوَى ﴾[11]، ونحو: ضربي لزيد حسنٌ، وأنا ضارب لعمرو) وغلط ابن إياز في قوله: إنما يقـال:

---

(1) بيت من الرجز، قال محقق المغني محمد محيي الدين عبد الحميد: كذا في جميع الأصول ولا يتم الرجـز إلا أن يكون: بيضك ثنتان وبيضي مائتا.

(2) انظر قول أبي حيان في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 140- ب.

(3) ساقط من "س".

(4) في المغني ضعف.

(5) الأعراف: 154.

(6) يوسف: 43.

(7) في "س" بإضافة: فإنه يقال: عبرت الرؤيا دون عبرت للرؤيا.

(8) ساقط من "س".

(9) البقرة: 91.

(10) البروج: 16، وهود: 107.

(11) المعارج: 16.

"زيد ضارب عمراً، ولا يقال: "ضارب لعمرو"؛ فإن قلت: زيد عمراً ضارب جاز إدخال اللام، (قيل: ومنه ﴿ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾[1] وقوله:

إِذَا مَا صَنَعْتِ الـزَّادَ فَالْتَمِـسِي لَـهُ ... أَكِيلاً فَإِنِّي لَسْتُ آكِلَـهُ وَحْـدِي[2])

بيت من الطويل لحاتم الجواد يخاطب أمرته [يعني][3]: إذا فرغت من اتخاذ الزاد[4] فاطلبي[5] من يؤاكلني، وإني لم أعود نفسي التفرد في الأكل.

(وفيه نظر؛ لأن "عدواً وأكيلاً" – وإن كانا بمعنى "معاد" و"مؤاكل" – لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليس مجاريين) أي: مساويين (للفعل في التحرك والسكون ولا [محولين][6] وفي بعض النسخ بالرفع أي: ولا هما محولان (عما هو مجاز له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة) [وهنا مانع من إرادتها][7]؛ لأن المبالغة في الأكل صفة مذمومة عند العرب، وأما في الآية فلأن "عادياً" لم يستعمل[8] من العداوة حتى يكون "عدو" محولاً عنه، وإنما لم يجعلا صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول لما سيأتي في الباب الرابع أن الصفة المشبهة لا يكون معمولها إلا سببياً.

---

(1) طه: 117.

(2) البيت لحاتم الطائي في ديوانه 37، شرح شواهد المغني 2/ 585، ولقيس بن عاصم المنقري في الكامل في اللغة والأدب 2/ 196، وله أو لحاتم الطائي أو لعروة بن الورد في شرح أبيات المغني 4/ 313 – 315. والشاهد فيه: أن اللام في "له" زائدة للتقوية.

(3) في "س" يريد.

(4) في "س" بإضافة: وإعداده.

(5) في "س" بإضافة: من أجله.

(6) في المغني محولان.

(7) في "س" وفي إرادتها في البيت مانع.

(8) في "س" بإضافة: كما نبه عليه المصنف.

(وإنما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بـالتمسي، وفي الآيـة متعلقـة بمستقر[1] محذوف صفة لـعدو) بالرفع خبر [لـهو][2] محـذوفاً، وبـالجر بـدل مـن مستقر لا صفة له، إلا أن يعتبر تنكيره، (وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[3]، وأما قوله تعالى: ﴿ نَذِيراً لِّلْبَشَرِ ﴾[4]، فإن كان النذير بمعنى المنـذر فهـو مثـل ﴿فَعَّـالٌ لِّمَـا يُرِيدُ﴾[5] وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في سقياً لزيد وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعـدى لاثـنين؛ لأنهـا إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحـدهما لزم ترجيح من غير مرجح[6] وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحـدهما[7] دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك) لأنه يترجـح بـضعف طلـب العامـل لتقدمه، وهذا المنع [مأخوذ من][8] الجنى الداني[9]، وأجيب بأن كلام ابـن مالـك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعـاً مـع كونهمـا متقـدمين علـى العامـل أو متأخرين عنه[10]، (وقد قال الفارسـي في قـراءة مـن قـرأ: ﴿ وَلِكُـلِّ وِجْهَـةٍ هُـوَ مُوَلِّيهَا﴾[11] بإضافة كل[12]: إنه من هذا) أي: مـن بـاب زيـادة الـلام في مفعـول

---

(1) في س بإضافة: وقوله.

(2) ساقط من س.

(3) الأنبياء: 78.

(4) المدثر: 36.

(5) هود: 107، والبروج: 16.

(6) قال ابن مالك: وتزاد اللام مقوية لعامل ضعف بالتأخر... ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحـد؛ إذ لـو فعـل ذلك بمتعدٍ إلى اثنين فإما أن يزاد فيهما أو في أحدهما أو في كليهما محذور الكافيـة الـشافية 1/ 361، وانظـر الجنى الداني 106.

(7) في س بإضافة: أي أحد المفعولين على العامل.

(8) في س المذكور في.

(9) انظر الجنى الداني 106.

(10) المجيب الدماميني انظر إجابته في المنصف من الكلام 2/ 34.

(11) البقرة: 148.

(12) في س مفعولين.

وانظر الحجة 1/ 393، والهمع 2/ 371.

عامل يتعدى إلى [اثنين][1]، (وإنّ المعنى: الله مولٍّ كل ذي وجهة [وجهته][2]، والضمير على هذا) أي: على أن كُلاً مفعول أول لـ مُولٍّ والثاني محذوف[3] (للتولية) ليكون مفعولاً مطلقاً، (وإنما لم يجعل كلاً/ والضمير مفعولين ويستغنى 1/183
عن حذف ذي ووجهته؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً) قيل: لا يلزم ذلك لجواز أن يكون الضمير للوجهة لا للتولية[4]؛ وذلك أن الظاهر [هو][5] ذو وجهة، والمعنى أنّ الله مولى كل ذي وجهة وجهته، وفيه بحث؛ إذ لو لم يكن المفعول الثاني مقدراً لكان كُل ذي وجهة تفسير الضمير مُوليها، ولا يصح ذلك؛ لأن مفسره وُجهة أضيف إليها كُل وهذا وجهة أضيفت إلى كُل، قال التفتازاني: العامل في لُكل وجهة محذوف، والمذكور تفسير له، أي: لكل وجهة الله مول موليها، والمفعول الآخر محذوف، أي: أهلها، ولا حاجة إلى ما قيل: إن الضمير للمصدر، أي: مول التولية، أو إن لُكل وجهة إنما هو المفعول الأول بحذف المضاف، وضمير مُوليها هو المفعول الثاني[6]؛ (ولهذا) أي: لعدم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً (قالوا في الهاء من قوله:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ ....)

صدر بيت من البسيط عجزه:

.... وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِئْبُ

(1) قال ابن عادل: جمهور القراء على تنوين كُل اللباب في علوم الكتاب 3/ 55.
(2) في س وحجتهم.
(3) في س بإضافة: وهو وجهته.
(4) قاله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 35.
(5) ساقط من س.
(6) انظر حاشية السعد على الكشاف اللوحة 81 - أ، ب.

[قيل][1]: سراقة بضم المهملة[2] ابن مالك [بن جعشم][3] من الصحابة[4]، والرِّشاَ بكسر الراء وبالمعجمة مع المدِّ الحبل، وقصره للضرورة وأنثه على معنى الآلة، والمرءُ مبتدأ، وذئبٌ خبره، عندَ متعلق به لما فيه من التأخير، وجواب الشرط محذوف إن يلق إنسان الرشا فهو متأخر عند إلقائها، وقيل: الرشاْ جمع رشوة، والرشوةْ بضم الراء وفتحها الجعل، ومعنى البيت: هجو رجل من القراء يسمى سراقة بأنه يرابي ويقبل الرشا، وإنما صيره ذئباً لحرصه على أخذها[5]، [وفيه ما فيه][6]، قال الفيومي: الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو ليحمله على ما يريد وجمعها رشاً، مثل سدرة وسدر، والضم لغة وجمعها رشاً بالضم أيضاً[7].

(إن الهاء مفعول مطلق) أي: يدرس الدرس ([لا ضمير القرآن][8]) [قيل][9]: ولو زعم أن القرآنَ مبتدأ، وأن اللام زائدة مثلها في بحسبكَ لم يكن بعيداً[10]، هذا مسلم إذ ثبت [زيادتها][11] في المبتدأ، (وقد دخلت اللام [في][12] أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلي[13]:

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: هو.

(3) ساقط من س.

(4) انظر مرآة الجنان 1/ 70، الإصابة 2/ 26، شذرات الذهب 1/ 35، الأعلام 3/ 80.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 35.

(6) في س وفيه غلط.

(7) المصباح المنير (ر. ش. و) 125.

(8) ساقط من س.

(9) في س قال في حواشي التسهيل.

(10) انظر المنصف من الكلام 2/ 35.

(11) في س زيادة اللام.

(12) في المغني على

(13) في س بإضافة: الأخيلية تمدح الحجاج.

أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ   وَلاَ اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[1]

بيت من الطويل.

(وهو شاذ لقوة العامل) بل ضرورة [فلا ينتقض به قوله][2]: وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف [لا][3] قول ابن مالك: إنها لا تزاد مع عامل يتعدى [إلى اثنين][4]، [ولا يرد عليه ما قيل: إنه][5] إذا زيدت معه في التأخير عن العامل وفي التقدم أولى[6].

(ومنها لام المستغاث عند المبرد[7]، واختاره ابن خروف[8]، بدليل صحة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل[9]، وردَّ بأن معنى الحرف) [يعني: معنى الفعل كما في بعض النسخ (لا يعمل في المجرور)][10]، (وفيه نظر؛ لأنه) أي: معنى الفعل الذي في الحرف (قد عمل في الحال) [فيعمل في المجرور فإن عاملها أقوى من عامله، فلا يرد إنه][11] قياس مع الفارق؛ لأن الحال في حكم الظرف في (نحو:

---

(1) البيت لليلى الأخيلية منسوب لها في شرح شواهد المغني 2/ 588، شرح أبيات المغني 4/ 318، الهمع 2/ 372، وبلا نسبة في شرح التصريح 1/ 644، المساعد 2/ 59.

والشاهد فيه: أن اللام زيدت شذوذاً مع أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدي.

(2) في "س" ثم هذا دفع لما يرد على قوله.

(3) في "س" وعلى.

(4) في "س" لاثنين.

قال الشنقيطي: "ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين... ولعل ابن مالك قال ذلك في غير التسهيل" الدرر 2/ 83 – 84، وانظر المساعد 2/ 259.

(5) في "س" ولما قال ابن عقيل رواية عن ابن مالك.

(6) المساعد 2/ 259.

(7) قال المبرد: "فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة..." المقتضب 4/ 254.

(8) انظر رأي ابن خروف في الهمع 2/ 54، ومواهب الأديب اللوحة ج/ 2 اللوحة 145/أ.

(9) انظر سر صناعة الإعراب 2/ 12، والجنى الداني 104.

(10) في "س" (لا يعمل في المجرور) والمراد من معنى الحرف معنى الفعل، ويؤيده أنه وقع في بعض النسخ.

(11) في "س" مع أن العامل فيها – لكونه عاملاً في صاحبها أيضاً – أقوى من العامل في المجرور، فلا يرد ما قبل قياسه عليه. وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 145 – ب.

كَـأنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطْبـاً وَيَابِـساً   لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي)

بيت من الطويل لامرئ القيس يصف عقاباً بكثرة الاصطياد [وكر الطائر عشه أين كان][1]، والعناب[2] معروف،/ والحشف كفرس أردأ التمر، وكفلس الخبز اليابس، ورطباً ويابساً معاً حال من القلوب، أي: رطباً بعضاً ويابساً بعضاً، والعامل فيها كأن وكذا لدى وكرها حال منها، شبه رطب القلوب بالعناب ويابساً بالحشف. 1/184

(وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف[3]، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه لسيبويه[4]، واعترض بأنه متعد بنفسه فأجاب ابن أبي الربيع) عبد الله بن أحمد الإشبيلي، تلميذ الشلوبين شيخ أبي حيان، مات سنة ثمان وثمانين وستمائة[5] (بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو: يا لزيد، والتعجب في نحو: يا للدواهي! وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام[6] [واقتصر أبو حيان على إيراد هذا الجواب][7]) [الأخير][8]، (وفيه نظر؛ لأن اللام المقوية زائدة) [كما تقدم][9] وسيأتي في الباب الثالث أن التحقيق أنها ليست زائدة محضة فلها منزلة بين منزلتين، (وهؤلاء) الذين قدروا لها

---

(1) في س الوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه.

(2) في س بإضافة: كرمان.

(3) في س بإضافة: مثل: ادعو.

(4) قال السيوطي: وذهب سيبويه إلى أنها تعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور الهمع 2/ 54، وانظر موهب الأريب ج/ 2 اللوحة 146 - ب.

(5) انظر غاية النهاية 1/ 484، بغية الوعاة 2/ 125 - 126، الأعلام 4/ 191.
وانظر إجابته في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 145/ ب.

(6) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 109.

(7) في المغني واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان.
وانظر الارتشاف 3/ 143، ومواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 146 - أ.

(8) في س يعني الجواب بضعف العامل بسبب وجوب حذفه.

(9) ساقط من س.

متعلقاً ([لا][1] يقولون بالزيادة) فكيف يجاب عما يرد عليهم [بكونها][2] مقوية، وقد يقال: مراد المجيب بالتقوية المعنى اللغوي لا الاصطلاح حتى يلزمه من الحكم بتقويتها الحكم بزيادتها.

(فإن قلت: وأيضاً) أي: كما يرد [هذا الجواب][3] النظر المذكور كذلك يرد عليه هذا، (فإن اللام لا تدخل في نحو: "زيداً ضربته" مع أن الناصب ملتزم الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) لمماثلته لفظ المحذوف، [ولهذا][4] لا يجوز الجمع بينهما، [قيل: لا نسلم أن الفعل المذكور عوض][5] منه غاية الأمر أنه دال عليه ومفسر له، ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه[6]، [وفيه بحث][7].

(فإن قلت: كذلك حرف النداء عوض من فعل النداء) فلم جيء باللام؟.

(قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتة لم يجز حذفه) [ولا يرد التاء][8] في "إقامة"، فإنها مع كونها عوضاً من الواو المنقلبة ألفا يجوز حذفها عند الإضافة؛ [لأنهم جعلوها كالعوض عنها][9]؛ ولهذا جاز اجتماعهما في قوله:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ... لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[10]

---

(1) ساقط من "ظ".
(2) في "س" بكون هذه اللام.
(3) في "س" جواب ابن عصفور.
(4) في "س" بدليل أنه.
(5) في "س" فلا يرد المنع بكون الفعل المذكور عوضاً.
(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 35.
(7) ساقط من "س".
(8) في "س" فلا ينتقض بالتاء.
(9) في "س" لما قال ابن الحاجب كأنهم جعلوها عوضاً عنه.
(10) بيت من الوافر لأنس بن مدركة منسوب له في الدرر 1/ 462، الخزانة 3/ 87، المعجم المفصل 1/ 223، ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه 1/ 388، الهمع 2/ 106، ولأنس بن نهيك في لسان العرب 5/ 263، وبلا نسبة في الكتاب 1/ 227، الجنى الداني 334، الخصائص 2/ 272، المنصف من الكلام 2/ 36، مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 147 - ب.

فقيل محمول على الضرورة، أو على الجمع بين العوضين [مثل][1]: ﴿يَـأَبَانَا﴾[2] لا بين العوض والمعوض[3]، (ثم إنه) أي: حرف النداء (ليس بلفظ)

[الفعل][4] (المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه) ولهذا أجاز حذفه.

(وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آلْ، والأصل: يا آل زيد، ثم حذفت همزة آلْ للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين) ألف يا والألف الواقعة بعد الهمزة[5] [نسبه الرضي للفراء، ثم ضعفه بأنه][6] يقال: ذلك فيما لا آل له، نحو: يا للدواهيْ، ويالله[7]، (واستدلوا بقوله:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَـا لاَ[8])

بيت من الوافر لزهير بن مسعود الضبي، خيرْ مبتدأ، ونحنْ فاعل، وفيه شذوذ أن إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، [فخيرْ ليس خبراً مقدماً للفصل بينه وبين منْ بالمبتدأ، بل مبتدأ ونحنْ فاعل سد مسد الخبر، وفيه شذوذ أن عامل الوصف غير معتمد، ورفع اسم

---

(1) في سْ كما في.

(2) يوسف: 11 وغيرها.

(3) انظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 147 - ب.

(4) ساقط من سْ.

(5) قال السيوطي: وزعم الكوفيون: ان لامْ الاستغاثة بعض آلْ، وان اصل يا لفلانْ: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمالْ الهمع 2/ 55.

(6) في سْ قال الرضي: حكى الفراء ان اصل يا لزيدْ: يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لأنه.

(7) شرح الكافية 1/ 353.

(8) البيت لزهير بن مسعود الضبي منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 595، شرح أبيات المغني 4/ 325،المقاصد النحوية 1/ 520، الخزانة 2/ 6، وبلا نسبة في البغداديات 415، الخصائص 1/ 286، رصف المباني 29.

والشاهد فيه: ان الكوفيين قالوا في يا لزيدْ أصله: يا آل زيد.

184/ب

التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولهذا قال أبوعلي: فـ'خـير' خـبر لـ'نحـن' محذوفة، و'نحن' الظاهر تأكيد للمستتر في 'خير'، و'المثوب' من ثوب الداعي تثويباً ردد صوته، ومنه التثويب في الأذان][1].

(فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يـا قـوم لا فـرار، أو لا نفرّ فحذف ما بعد 'لا' النافية) بعد حذف المنادى، (أو الأصل: يا لفلان ثم حذف مـا بعـد الحـرف) وقـولهم إن الجـار لا يقتـصر عليـه إن أرادوا [في][2] الاختيـار فمسلم، ولا يضر هنا، وإلا فممنـوع، (كما يقال: 'ألا تا'، فيقال: 'الا فـا' يريـدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه – [وإذا][3] قيل: 'يا لزيد' بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، فإن قيل: 'يالك' احتمل الوجهين، فـإن قيـل: 'يالي' فكذلك عند ابن جنى، أجازهما في قوله[4]:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَاأَجْرَي وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى)

تقدم شرحه [قريباً][5].

(وقال ابن عصفور: الصواب أنـه مـستغاث لأجلـه؛ لأن لام المـستغاث متعلقة بـ'أدعوا'؛ فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضـميره المتـصل[6]) في غـير

---

(1) في 'س' 'خير' مبتدأ، و'نحن' فاعل، وفيه شذوذ أن إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسـم التـفضيل للظاهر في غير مـسألة الكحل، ولا يكون 'خير' خبراً مقدماً لئلا يلزم الفصل بين 'خير' و'من' بالمبتدأ، كذا نقل عن المصنف، وقيل: 'خير' خبر لـ'نحن' المحذوف والمذكور توكيـد للـضمير المـستكن في 'خير'، و'المثـوب' الـذي يـدعو النـاس يـستنصرهم دعاه يكرره، ومنه التثويب في أذان الفجر.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 36.

(2) سـاقط من 'س'.

(3) في المغني إذا.

(4) انظر قول ابن جني في الجنى الداني 104.

(5) في 'س' في أول هذا الحرف.

(6) انظر قول ابن عصفور في المقاصد والمسالك 3/ 1113.

باب ظنْ، وفقدْ، وعدمْ، (وهذا) المحذور الذي [فر منه][1] ابن عصفور، (لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلق اللام بـيا كما تقدم، و يـالا تتحمل ضميراً كما لا تتحمله ها إذا عملت في الحال في نحو: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[2] نعم هو) أي: التعدي المذكور (لازم لابن عصفور) [وقد وقع فيما فر منه][3] ([في قوله][4] يـا لزيد لعمروْ إن لام لعمروْ متعلقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لعمرو، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تعلقها باسم محذوف تقديره: مدعو لعمرو[5]) حتى يتخلص من لزوم المحذور في ياليْ، (وإنما ادعيا) أي: ابن عصفور وابن الباذش (وجوب التقدير؛ لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واح مرتين) وهذا ممنوع إذا كان متّفقي المعنى، (وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنىً[6]) فإن لام المستغاث لام الاختصاص، ولام المستغاث له لام التعليل، (نحو: وهبت لك ديناراً لترضىْ.

تنبيه – زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾[7]) أي: تبغون لها، (﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَهُ مَنَازِلَ ﴾[8]) أي: قدرنا له، وقدر [الزمخشري][9] قدرنا سيره في منازل[10]، (﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[11]) أي: لهم، وجوز الزمخشري أيضاً أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل أو الموزون[12]، (وقالوا: وهبتك ديناراً، وصدتك ضبياً، وجنيتك ثمرةْ، قال:

---

(1) في س لزم.
(2) هود: 72.
(3) مابين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قول المؤلف فقد وعدمْ، ولفظه: وهذا عجيب من ابن عصفور، فإنه قد وقع فيما فر منه.
(4) في المغني لقوله.
(5) انظر قول ابن الباذش في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 149 – ب.
(6) انظر إجابة ابن الضائع في المصدر السابق، والمنصف من الكلام 2/ 36.
(7) آل عمران: 99.
(8) ياسين: 39.
(9) في س بعضهم.
(10) الكشاف 3/ 653.
(11) المطففين: 3.
(12) الكشاف 4/ 559.

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤاً وَعَـسَاقِلاً ....[1]

تقدم شرحه في بحث أل[2]، (وقال:

فَتَـوَلَّى غُلاَمَهُـمْ ثُـمَّ نَـادَى أَظَلِيمـاً أَصِـيدُكُمْ أَمْ حِمَـاراً[3]

بيت من الخفيف، الظليمُ النعام، (وقوله:

إِذَا قَالَـتْ حَـذَامِ فَأَنْـصِتُوهَا ....[4]

صدر بيت من الوافر عجزه:

فَـإِنَّ الْقَـوْلَ مَـا قَالَـتْ حَـذَامِ

---

(1) صدر بيت من الكامل عجزه:

.... وَلَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـنْ بَنَـاتِ الْـأَوْبَرِ

وهو بلا نسبة في المقتضب 2/ 359، رصف المباني 78، شرح التصريح 1/ 184، شرح شواهد المغني 1/ 166، المقاصد النحوية 1/ 498.

والشاهد فيه: قوله: "جنيتكَ" حيث حذفت اللام من مفعوله، والأصل: جنيت لك.

(2) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية الألف 278 تحقيق حسين صالح الدبوس 278.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 596، شرح أبيات المغني 4/ 329.

والشاهد فيه: قوله: "أصيدكمْ" فالتقدير: أصيد لكم وحذفت اللام واتصل الفعل بالضمير فصار منصوباً بعد أن كان مجروراً.

(4) البيت للجيم بن صعب منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 596، المقاصد النحوية 4/ 370، شرح أبيات المغني 4/ 329، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 225، ما ينصرف وما لا ينصرف 75، شرح شذور الذهب 128.

والشاهد فيه: قوله: "فأنصتوها" أصله: فأنصتوا لها، فحذفت اللام فاتصل الضمير بالفعل فنصب.

فسببه أن عاطس بن الجلاح الحميري، سار إلى قوم حذام في جموع فاقتتلوا، ثم رجع الحميري إلى معسكره/ وهرب قومها، فلما أصبح الحميري 1/185
ورأى جلاهم تبعهم، فانتبه القطا من وقع دوابهم، فمرت على قومها قطعاً قطعاً، فقالت حذام:

أَلاَ يَا قَوْمَنَا ارْتَحِلُوا فَسِيرُوا   فَلَوْ تُرِكَ الْقَطَا لَيْلاً لَنَامَا

فقال زوجها لجيم بن صعب[1]: إذا قالت حذام... البيت.

(في رواية جماعة والمشهور 'فصدقوها) فلا شاهد فيه حينئذ.

(الثاني والعشرون: التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً، تقول: 'ما أحبني، و[ما][2] أبغضني'، فإن قلت: لفلان' فأنت فاعل الحب والبغض وهو) أي: فلان (مفعولهما، وإن قلت: إلى فلان' فالأمر بالعكس) [أي: فلان فاعل الحب والبغض وأنت مفعولهما][3]، (هذا شرح ما قاله ابن مالك[4]، ويلزمه) أي: ابن مالك (أن يذكر هذا المعنى في معاني إلى' أيضاً) أي: كما يلزمه أن يذكره في معاني اللام، ([كما بيناه][5]) [أي: مثل ما بيناه][6] من الشرح، ولا يقتصر [في الموضعين][7]

---

(1) لجيم هو: ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل، جد جاهلي، من عدنان. انظر جمهرة الأنساب 309، الأعلام 5/ 241.

(2) ساقط من 'س'.

(3) في 'س' أي فأنت مفعول الحب والبغض وفلان فاعلهما.

(4) انظر التسهيل 145، وشرح التسهيل 3/ 145.

(5) في المغني لما بيّنا.

(6) ساقط من 'س'.

(7) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المؤلف: للتبيين.

على قوله: وللتبيين، (وقد مضى في موضعه) ومن غفل عما [قررناه][1] قال: هذا عجيب فإن ابن مالك لم يهمله، بل قال في التسهيل: ومنها إلى للانتهاء، وللمصاحبة، وللتبيين[2]، قيل: إنّ الهاء في يلزمه لكلام ابن مالك، ويذكر مبني للمفعول، والمراد بهذا المعنى: هذا الشرح، [أي][3]: ويلزم هذا الشرح الذي ذكر كلام ابن مالك في اللام أن يذكر في معاني إلى أيضا[4].

(الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم [ولكن][5] استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبنية للمفعولية[6]: سَقْياً لزيدٍ، وجَدْعاً له)، جدع الرجل قطع أنفه وأذنه؛ (فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفاعليهما المقدرين[7]) سقى، وجدع في المثالين؛ (لأنهما متعديان[8] ولا هي مقوية للعامل لضعفه) [أي: لأجل ضعفه][9](بالفرعية إن قدر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف)، أي: حذف العامل فإنه يضعف به (إن قدر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط) علة للنفي في قوله: ولا هي مقوية، (وهذه لا تسقط؛ لا يقال: سَقْياً زيداً، ولا جَدْعاً إياه خلافاً

---

(1) في س بيناه.

(2) في س بإضافة: وما.

والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 36، ومواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 150 - ب.

(3) ساقط من س.

(4) في س بإضافة: فتكلف لا يخفى.

وانظر المنصف من الكلام 2/ 36.

(5) في المغني لكن.

(6) في س بإضافة: غير الترتيب أخذاً في القريب.

(7) في س بإضافة: الناصبين لهما تقديراً.

(8) في س بإضافة: علة لعدم تعلقها بالفعلين.

(9) في س اللام الأولى للتقوية والثانية للتعليل.

لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل[1]) [قيل: هذا غير موجود فيه وكذا في شرح كافيته وأماليه][2]، (ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مبينة للمدعو له، أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور[3]؛ لأنه يتعدى بنفسه) فلا يحتاج إلى اللام، ولو قدر أعني متأخراً لكانت اللام مقوية، لا مبينة إلا أن لا يلتزمه ابن عصفور[4]/ (بل التقدير: إرادتي لزيد) [على أنهما مبتدأ وخبر][5]، وإلا لكانت 185/ب اللام مقوية، قال الرضي: الجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، والمعنى: هو له، أي: هذا الدعاء له[6].

(وينبني على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في زيدٌ سقياً له أن ينصب زيدٌ [بعامل][7] محذوف على شريطة التفسير) بأن [تقدّر][8]: سقياً زيداً سقياً له، ولما ورد[9] أن عدم جواز هذا لعدم تسلط سقياً على زيدٌ؛ لأن المصدر لكونه مؤولاً [بأنْ مع الفعل][10] لا يتقدم معموله عليه دفعه بقوله: (ولو قلنا: إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه؛

---

(1) انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 227.

(2) في "س" في بحث المصدر، ومن لم يقف عليه قال: ما أسند إليه غير موجود فيه، ولا في شرح الكافية ولا في الأمالي، ثم الظاهر أن مراده بيان موقع الاختلاف، لا رد كلام ابن الحاجب، كيف وهو ناقل فيه؟ كما نقله أبوحيان عن صاحب البسيط في شرح التسهيل.
والقول لابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 151- ب.

(3) انظر المقرب 281.

(4) في "س" بإضافة: قال الشهاب: يحتمل أن يكون اللام في "سقياً لك" ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعاً.

(5) في "س" على أن إرادتي مبتدأ، ولزيد خبره.

(6) شرح الكافية 1/ 305.

(7) في "س" لعامل.

(8) في "س" تقول.

(9) في "س" بإضافة: عليه.

(10) في "س" بفعل مع أنْ.

فتقول: "زيداً ضرباً؛ لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له[1]، ولا هو من جملته، وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ ﴾[2] كون "الذين" في موضع نصب على الاشتغال فوهم) جوازه الزمخشري[3]، وتبعه البيضاوي[4]، وأبو حيان[5].

(وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في "سقياً لك" متعلقة بالمصدر وهى للتبيين[6]) [في][7] ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً ﴾[8] يجوز أن تكون "لكم" للتبيين فيتعلق بنفس "خالصة"[9]، (وفي هذا تهافت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف [للبيان][10]) [وبهذا رد الحلبي قول أبي البقاء][11].

(ومثال المبينة للفاعلية "تباً لزيد وويحاً له" فإنهما في معنى: خسر وهلك؛ فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما) أي: الجار والمجرور (الرفع، ولا تبيين لعدم تمام الكلام.

---

(1) في "س" بإضافة: تعليل لقوله: لا يجوز أن تنصب زيداً.

(2) محمد: 8.

(3) قال الزمخشري: "والذين كفروا" يحتمل الرفع على الابتداء، والنصب بما يفسره..." الكشاف 4/ 214.

(4) قال البيضاوي: "وانتصابه بفعله الواجب إضماره سماعاً، والجملة خبر الذين كفروا أو مفسرة لناصبه" أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 286

(5) قال أبو حيان: "والذين كفروا" مبتدأ... ويجوز أن يكون منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: "فتعساً لهم" كما تقول: "زيداً جدعاً له" البحر المحيط 8/ 76.

(6) شرح التسهيل 3/ 321.

(7) في "س" قال أبو البقاء في قوله تعالى.

(8) البقرة: 94.

(9) في "س" و"ح" بإضافة: ورده الحلبي بأنه متى كانت للبيان تعلقت بمحذوف.

(10) في المغني للتبيين.

(11) ساقط من "س".

فإن قلت: تباً له وويحٌ فَنَصَبْتَ الأول ورفعت الثاني لم يجز، لتخالف الدليل) وهو اللام في تباً له، (والمدلول عليه) وهو اللام المقدرة بعد ويح؛ (إذ اللام في الأول [تبيين][1] واللام المحذوفة لغيره) أي: لغير التبيين.

(واختلف في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2]، فقيل) هيهات اسم فعل معناه: بعد، وكرر للتوكيد (اللام زائدة، وما فاعل) وأيد هذا القول بقراءة ابن أبي عبلة بدون اللام[3]، وضعف بأنَّ زيادة اللام في الفاعل لم تعهد[4]، (وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج؛ فاللام للتبيين[5]، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر) وفي الكشاف قال الزجاج: البعد لما توعدون، أو بعد لما توعدون، فيمن نونه فنزله

منزلة المصدر[6]، وتعقبه أبو حيان بأنهم قد نونوا أسماء الأفعال ولا نقول: إنها إذا نونت نزلت منزلة المصادر[7]، وأجيب بأن [قوله][8]: فيمن نون قيد لتقديره نكرة، لا لكونه منزلاً منزلة المصدر؛ لأن ما نون من أسماء الأفعال نكرة وما لم ينون معرفة[9].

---

(1) في المغني للتبيين، وفي س بإضافة: تعين للتخالف.

(2) المؤمنون: 35 – 36.

(3) قال ابن عادل: وقرأ ابن أبي عبلة: هيهات هيهات ما توعدون من غير لام جر اللباب في علوم الكتاب 14/ 212.

(4) قال السمين الحلبي: وهو ضعيف إذ لم تعهد زيادتها في الفاعل الدر المصون 5/ 183، وانظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 154 - أ.

(5) في س بإضافة: وجعله أبو البقاء راجعاً إلى التصديق أو الصحة، وتبعه القاضي.

(6) الكشاف 3/ 250.

(7) البحر المحيط 6/ 405.

(8) في س قول الزمخشري.

(9) المجيب السمين الحلبي انظر الدر المصون 5/ 183.

(وأما قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[1] فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة[2]، فـهيتْ اسم فعل) خبر لقوله: أما قوله تعالىٰ بتقدير فيـه، (ثم قيل: مسماه فعل ماض، أي: تهيأت) وبـني كما بني شتانْ، [واعترض بأنه][3] حينئذ لا يكون اسم فعل، بل فعـلاً مـسنداً إلى ضـمير/ 1/186 المتكلم[4] وليس بشيء، (فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيـل: مسماه فعـل أمـر بمعنـى: أقبـلْ أو تعـالْ) فمـن فـتح طلـب الخفـة، ومـن كـسر فللساكنين، ومن ضم [لشبهه][5] بـحيثْ، ([اللام][6] للتبيين، أي: إرادتـي لـك) [فتكون الجملة][7] المبنية اسمية، (أو أقول لك) فتكون فعلية كما إذا قـدر: أعنـى لكْ، (وأما من قرأ ﴿هِئْتُ﴾ مثل جئت) على صيغة المتكلم (فهو فعـل) مـن هـاء يهاء أو يهيء (بمعنى: تهيأت) أو خلقت ذات هيئة لك، (واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك) أي: مثل جئت (ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فـاللام) عنـده (للتبيين مثلها مع اسم الفعل) يعني: الذي بمعنى الأمر، ولا يجوز تعلقها [بـه][8]؛ لأنه يلزم تعدي فعل المخاطب إلى ضميره، (ومعنى تهيئه تيسّر انفرادها به، لا أنه قصدها بدليل: ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾) فإنه يقتضي الانفراد به، (فلا وجه لإنكـار الفارسـي هـذه القـراءة[9] مـع ثبوتهـا[10]) بـالتواتر، (واتجاههـا) معنـىً، [وبـذلك انـدفع

---

[1] يوسف: 23.

[2] قال ابن الجزري: "وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضم التاء من غير همزة، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء مـن غير همز وورد فيها كسر الهاء وضم التاء من غير همز قراءة ابن محيصن، وزيد بن علي، وابـن بحـيرة وغيرهـم، وفتح الهاء وكسر التاء من غير همز قراءة الحسن..." النشر في القراآت 2/ 221.

[3] في "س" وما قيل: فيه بحث فإنه.

[4] قائله ابن الوحى انظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 155- أ.

[5] في "س" شبهه.

[6] في المغني فاللام.

[7] في "س" فالجملة.

[8] في "س" بالفعل.

[9] قال الفارسي: "هِئْتَ لكَ" مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابـن ذكـوان" الحجـة 2/ 443، وقال السمين: "... فقال الفارسي: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوي..." الدر المصون 4/ 167.

[10] في "س" بإضافة: أي.

استغراب][1] أبي البقاء إياها[2]، قال الجعبري: وهم أبوعلي هذا الراوي؛ لأن يوسف عليه السلام لم يتهيأ لها بدليل[3]: ﴿ لَمْ أَخُنْهُ ﴾[4]، وقال مكي: لو كان لكان لي، قلت: نسبة الوهم إلى المتواتر وهم[5]، (ويحتمل أنها) أي: قراءة ﴿هِئْتُ﴾ مثل جئت بفتح التاء (أصل قراءة هشام) راوي ابن عامر من السبعة (﴿هيتَ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء وتكون على إبدال الهمزة) وهذا الجزم من المصنف غريب، قال الجعبري في النشر الكبير: قراءة هشام بالهمز على ما هو المشهور عن طريق الحلواني، وانفرد الهذلي عن طريق الحلواني بعدم الهمز فلم يتابعه على ذلك أحد[6].

(تنبيه – الظاهر أن لها من قول المتني:

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ ⁕ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاً[7])

بيت من البسيط، مفارقة مبتدأ [خبره محذوف][8]، أي: موجودة، وما وجدت جواب لولا.

---

(1) في س: وكذا لا وجه لاستغراب.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 9.

(3) انظر قول الجعبري في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 156- أ.

– والجعبري هو: أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، المحقق الإمام العلامة، شيخ القراء في القراآت والأصول والحديث والعربية، صاحب التصانيف العديدة، قرأ على أبي الحسن الوجوهي، والمنتجب حسين بن حسن التكريتي وغيرهما، وروى عنه السبكي والذهبي وغيرهما، من تصانيفه: النشر الكبير، شرح منظومة له في القراآت، شرح الشاطبية وغيرها (ت 732 هـ).

انظر مرآة الجنان 4/ 214، شذرات الذهب 6/ 97 – 98، غاية النهاية 1/ 21، الأعلام 1/ 55 – 56.

(4) يوسف: 52.

(5) انظر قول مكي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 156- أ.

(6) انظر قول الجعبري في المصدر السابق، والحجة 2/ 442، والنشر في القراآت العشر 2/ 220.

(7) البيت للمتنبي في ديوانه 13، الأمالي الشجرية 1/ 231، شرح أبيات المغني 4/ 333، المطول 117. والشاهد فيه: أن الجيد أن يقدر قوله لها مؤخراً عن قوله: سبلاً.

(8) محذوف الخبر وجوباً.

(جار ومجرور متعلق بـ'وجدت'، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: 'ضربه زيدٌ وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لـ'سبلاً' فلما قدم عليه صار حالاً منه) [وفي المطول][1]: الضمير في 'لها' للمنايا وهو حال من 'سبلاً'، و'المنايا' فاعل وجدت[2]، [وفي الأطول][3]: جعله حالاً من المنايا أقرب، (كما أن قوله: إلى أرواحنا' كذلك؛ إذ المعنى: سبلاً مسلوكة إلى أرواحنا) هذا [إذا كان][4] 'وجدت' بمعنى: 'أصابت'، وأما إذا كان بمعنى: 'علمت' [فهو][5] مفعول ثان قدم على الأول، (ولك في 'لها' وجه غريب، وهو أن تقدره جمع لـ'لهاة) وهى اللحمة المشرفة على الحلق، (كـ'حصاة وحصى' ويكون [لها فاعلاً بـ' وجدت'][6] و'المنايا' مضافاً إليه) ويؤيد هذا الوجه رواية 'يد المنايا'، (ويكون إثبات اللهوات) جمع 'لهاة' أيضاً (للمنايا' استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس) ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو اللها التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية والإثبات تخييلاً، هذا على [رأي][7] الخطيب[8]، (ويكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات/ للفم) فتكون 186/ب الاستعارة مبنية على المجاز المرسل.

(وأما اللام العاملة للجزم وهى اللام الموضوعة للطلب) [وتسمى][9] لام الأمر لكثرة دورها فيه، (وحركتها الكسر) تشبيهاً [لها][10] باللام الجارة،

---

(1) في 'س' قال التفتازاني.
(2) المطول: 714.
(3) في 'س' وقال بعض المحققين.
(4) في 'س' على ان يكون.
(5) في 'س' فقوله: إلى أرواحنا.
(6) إضافة من المغني.
(7) في 'س' مذهب.
(8) انظر التلخيص في علوم البلاغة 110 – 111.
(9) في 'س' ويسميها كثيرون.
(10) ساقط من 'س'.

[وللابتداء بها لأن أصلها السكون مشاكلة لعملها كما فعل بباء الجر كما في الجنى الداني][1]، (وسُلَيْمُ) على صيغة التصغير قبيلة[2] (تفتحها) حكاه الفراء عنهم[3]، وقيد بعضهم النقل عن الفراء لكون ما بعدها مفتوحاً[4]، (وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها) [إما رجوعاً إلى الأصل، أو حملاً على باب "فخذ"][5]، (نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[6]، و[قد][7] تسكن بعد ثم[8]، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[9] في قراءة الكوفيين وقالون والبزي[10]، وفي ذلك رد على من قال: إنه[11] خاص بالشعر) وكذا على من قال: إنه ضعيف [أو قليل][12]؛ لأن ما ثبت في السبعة لا يصح وصفه بضعف.

(ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[13]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[14]، أو التماساً

---

(1) في "س" وقيل: أصلها السكون مشاكلة لعملها كما فعل بباء الجر كما في الجنى الداني.

(2) في "س" بإضافة: من العرب.
قال الجزري: "السُّلَمي" بضم السين وفتح اللام ثم ميم نسبة إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، وهي قبيلة مشهورة" اللباب في تهذيب الأنساب 1/ 462.

(3) معاني القرآن 1/ 285.

(4) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 157- أ.

(5) في "س" لأنه باجتماع الأحرف الثلاثة ما هو كـ"فخذ" فخففت كما خفف هو.

(6) البقرة: 186.

(7) إضافة من المغني.

(8) في "س" بإضافة: حملاً عليها.

(9) الحج: 29.

(10) قال ابن الجزري: "واختلفوا في ثم ليقضوا فقرأ ابن عامر، وأبوعمرو، وورش، ورويس بكسر اللام...، ووافقهم قنبل...، وقرأ الباقون بإسكان اللام" النشر في القرآت العشر 2/ 244.
- والبزي هو: أبو الحسن احمد بن عبدالله بن القاسم، بن نافع بن أبي بزة، الإمام المحقق، مقرئ، ومؤذن المسجد الحرام، روى القراءة عن بن كثير، وقرأ على أبيه، وعبد الله بن زياد وغيرهم، وقرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي، والحسن بن الحباب، وأبو جعفر محمد بن عبدالله وغيرهم (ت 243 هـ).
انظر غاية النهاية 1/ 119 – 120، الوافي في شرح الشاطبية في القرآت السبع 17، الأعلام 2/ 204.

(11) في "س" بإضافة: أي التسكين بعد "ثم".

(12) ساقط من "س".

(13) الطلاق: 7.

(14) الزخرف: 77.

كقولك لمن يساويك: ليفعل فلان كذا إذا لم ترد الاستعلاء عليه)؛ وذلك لأن الطلب من الأعلى أمر، ومن الأدنى دعاء، ومن المساوي التماس، (وكذا لو اخرجت عن الطلب إلى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[1]، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[2]، أي: فيمد[3]، و لحمل أو التهديد، نحو: ﴿وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[4]) أي: [فيجازى][5] بكفره، (وهذا هو معنى الأمر) أي: أمر المخاطب (في ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[6]) أي: سيلحق بكم جزاء أفعالكم، (وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[7] فيحتمل اللامان منه) أي: من هذا التركيب، وقيل: ولو حذفت منه لم يضر[8] (التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً) [وفي قول البيضاوي][9]: أي يشركون ليكونوا كافرين في شركهم نعمة النجاة[10] إشارة إلى أن اللام تتعلق بما سبقها فينبغي أن تجعل للصيرورة والعاقبة على قول الكوفيين، أو للتعليل الوارد على طريق المجاز إذا لم يكن الداعي لهم إلى الشرك كفرانهم للنعمة، (والتهديد) أي[11]: لام الأمر الذي هو التهديد (فيكون) ما بعدها (مجزوماً ويتعين الثاني في اللام

---

(1) مريم: 74.

(2) العنكبوت: 12.

في "س" بإضافة: قال الزمخشري: هذا قول صناديد قريش كانوا يقولون لمن آمن منهم: لا نبعث نحن ولا انتم، فإن عسى كان ذلك فإنا نتحمل عنكم الإثم، قال أبو حيان: هذا تركيب عجمي من جهة إدخال حرف الشرط على "عسى" وهي جامدة واستعمالها من غير اسم ولا خبر وإيلائها "كان".

(3) في "س" بإضافة: وإنما خرج على لفظ الأمر إيذاناً بأن إمهاله مما ينبغي أن يفعل كالمأمور استدراجاً وقطعاً لمعاذيره.

(4) الكهف: 29.

(5) في "س" فيجازى.

(6) فصلت: 40.

(7) العنكبوت: 66.

(8) قال ابن الوحى: قال الدماميني: المجرور بـ"من" يعود إلى التركيب الذي وقعا ولو حذفت لم يضر" مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 157- ب.

(9) في "س" أشار القاضي بقوله.

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/ 42.

(11) في "س" بإضافة: ويحتمل اللامان منه.

الثانية في قراءة من سكنها)[1] ابن كثير وحمزة والكسائي[2]، (فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك) ليتطابق طرفا الكلام، (ويؤيده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[3]) فإنه ينبئ عن التهديد في ضمن الإبهام بحذف متعلق العلم، أي: فسوف يعلمون شؤم الكفران والتمتع، وقيل: لأن الفاء الداخلة على هذه الجملة يشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والأمر متضمن للشرط[4]، (وأما ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ﴾[5]) مبتدأ بتقدير المضاف، أي: وأما ولْيحكمْ، (فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ/ بسكون الميم، ومن كسر اللام – وهو حمزة[6]– فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم) [هذا على التشاكل][7] أو على رأي الكوفيين. 1/187

(وهذا التعليل [إنما هو][8] معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾[9] معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور)[10]، قال أبو حيان: الظاهر أن نصب هدى وموعظة على المفعولية له، وعطف عليه وليحكم، ولما كان فاعلهما الإنجيل وفاعل وليحكم أهل الإنجيل أتى باللام لاختلاف الفاعل[11]، (ومثله ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ

---

(1) في س بإضافة: يعني.

(2) قال ابن الجزري: واختلفوا في وليتمتعوا فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون بإسكان اللام، وقرأ الباقون بكسرهاالنشر في القراءات العشر 2/ 258.

(3) العنكبوت: 66.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 158- أ.

(5) المائدة: 47.

(6) في س بإضافة: يشير إلى أن ما عداه من السبعة قرأ بالسكون.
قال ابن الجزري ك واختلفوا في وليحكم فقرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم النشر في القراآت العشر 2/ 191.

(7) في س ولم يقل ينصب للمشاكلة.

(8) في المغني إما.

(9) المائدة: 46.

(10) في س بإضافة: كذا قاله ابن الحاجب.

(11) انظر البحر المحيط 3/ 500.

وَحِفْظاً ﴾[1] لأن المعنى: إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظاً[2]، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر) قصداً إلى الاختصاص، (أي [وليحكم] [3]أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾[4] أي: [وللجزاء خلقهما] [5])، وإنما لم يتعلق بـخلق المذكور مع أنه في المعنى راجع إليه لعدم جواز تخلل العاطف بين الفعل ومعموله، (وقوله سبحانه: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾[6] أي وأريناه ذلك) وقدر الزمخشري: فعلنا ذلك[7]، (وقوله تعالى: ﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ ﴾[8]، اي: وخلقناه من غير أب) قال الزمخشري: تعليل معلله محذوف، أي: ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك، أو معطوف على تعليل مضمر، اي: لنبين قدرتنا ولنجعله آية[9]، ونحوه: ﴿كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾[10].

(وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة أفعلْ) بقطع الهمزة، لأنه علم لِصيَغِ أمر الحاضر فيدخل فيه: قمْ، وقاتلْ، واستخرجْ ونحوها (غالباً) احترز[11] عن مثل فلتفرحوا، (نحو: قمْ واقعدْ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو: لتعن بحاجتي) قال الجوهري: عنيت بحاجتك أعني بها عناية وأنابها معنى على مفعول وإذا أمرت منه قلت: لتعن بحاجتي[12]، (أو

---

(1) الصافات: 6 – 7.
(2) في نسْ بإضافة: فحسن مجيء وحفظاً لذلك، قاله ابن الحاجب.
(3) في المغني ليحكم.
(4) الجاثية: 22.
(5) ساقط من نسْ.
(6) الأنعام: 75.
(7) الكشاف: 2/ 104.
(8) مريم: 21.
(9) الكشاف 3/ 98.
(10) يوسف: 21.
(11) في نسْ بإضافة: به.
(12) الصحاح (ع. ن. ي) 2/ 1772.

الخطاب، نحو: لِيقم زيدٌ أو كلاهما[1]) أي: الفاعلية والخطاب معاً، (نحو: لِيعن زيد بحاجتي) أما انتفاء الفاعلية فلأنه مبني للمفعول كما في المثال الأول، وأما انتفاء الخطاب فلأنه أمر الغائب، (ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ﴾[2]) وروي أيضاً بثبوت الياء مفتوحة [على أنّ اللام لام كيْ، وساكنة على أنها][3] لام كيْ أيضاً، وسكنت الياء للتخفيف، أو لام الأمر وأثبت الياء كما في قراءة[4]﴿مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[5]، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[6]، [قال الزمخشري: هذا قول صناديد قريش كانوا يقولون: لمن آمن منهم؟ لا نبعث نحن ولا أنتم، فإن عسى كان ذلك فإنا نتحمل عنكم الإثم[7] قال أبو حيان: هذا تركيب عجمي من جهة إدخال حرف الشرط على عسىْ وهي جامدة واستعمالها في غير اسم ولا خبر وإيلائها كان[8]][9]،/ (وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة[10] ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[11]، وفي الحديث ﴿لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ﴾[12]. 187/ب

---

[1] في ْسْ بإضافة: يجب اللام إن انتفت.

[2] في فتح الباري ﴿عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له فأكل منه ثم قال: قوموا فالأصل لكم...﴾ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير 1/ 594

[3] في ْسْ أو ساكنة أما الفتح فلكون اللام.

[4] قال ابن الجزري: أثبتها قنبلْ النشر في القراآت العشر 2/ 223.

[5] يوسف: 90.

[6] العنكبوت: 12.

[7] الكشاف 3/ 477.

[8] انظر البحر المحيط 7/ 143.

[9] ساقط من ْسْ.

[10] قال الإمام الرازي: قرئ ْفلتفرحواْ بالتاء، قال الفراء: وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ بالتاءْ التفسير الكبير 17/ 96.

[11] يونس: 58.

[12] جاء في صحيح مسلم بلفظ لتأخذوا مناسككمْ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة راكباً 9/ 38.

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فَـلاَ تَـسْتَطِلْ مِنِّـي بَقَـائِي وَمُـدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُن لِّلْخَيْرِ مِنكَ نَصِيبُ[1])

بيت من الطويل، قال العيني: يخاطب الشاعر ابنه لمّا تمنى موته[2]، [بقائي

بيان لقوله: مني، أو بدل منه][3]، وللخير خبر يكن، ومنك حال.
(وقوله:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْـسَكَ كُـلُّ نَفْـسٍ ... إِذَا مَا خِفْـتَ مِـن شَـيْءٍ تَبَـالاَ[4])

بيت من الوافر[5]، قيل: إنه لأبي طالب عم النبي عليه الصلاة والسلام، محمد منادى مبني على الضم، أي: يا محمد.
(أي: ليكن ولتفدِ) حذف اللام[6] للضرورة، كل نفس فاعل تفد، ونفسك مفعوله (والتبال الوبال أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى[7]) وقال السيوطي: التبال الفساد[8]، وقال ابن الشجري: الإهلاك تبلهم الدهر أفناهم[9].

---

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني114، شرح شواهد المغني 2/ 597، شرح الكافية الشافية 2/ 140، المقاصد النحوية 4/ 420، شرح أبيات المغني 4/ 333.والشاهد فيه: حذف اللام الجازمة والتقدير: ولكن ليكن.
(2) المقاصد النحوية 4/ 420.
(3) ساقط من س.
(4) البيت لأبي طالب أو للأعشى في الخزانة 9/ 11، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 530، الجنى الداني 113، رصف المباني 256، شرح شواهد المغني 1/ 597، المقاصد النحوية 4/ 418
والشاهد فيه: حذف لام الأمر من تفد مع بقاء عملها وهو حذف حرف العلة من آخر الفعل.
(5) في س بإضافة: قال المبرد قائله مجهول يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام.
(6) في س بإضافة: منها.
(7) في س بإضافة: كذا قاله الأعلم.
(8) شرح شواهد المغني 2/ 597.
(9) الأمالي الشجرية 1/ 375.

(ومنع المبرد حذف اللام [وبقاء][1] عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يعرف قائله[2] مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: "يغفر الله لك"، و"يرحمك الله"، وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزئ عنها بالكسرة كقوله:

.... دَوَامِـي الأَيْـدِ يَخْـبِطْنَ الـسَّرِيحَا[3])

عجز بيت من الوافر لمضرس بن ربعي الأسدي صدره:

فَطِـرْتُ بِمُنْـصُلِي فِـي يَعْمَـلاَتِ

قال الأعلم: أراد أنه أسرع القيام بسيفه وهو المتصل إلى نوق فعقرهن للأضياف ولأصحابه مع حاجته إليهن، وذكر أنهن دوامي الأيدي إشارة إلى أنه في سفر، فقد حفين لإدمان السير ودميت أخفافهن، و"اليعملات" جمع يعملة، وهي الناقة القوية على العمل[4]، و"الدوامي" جمع دامية وهي [الشجّة التي تدمي][5]، ولا يسيل دمها، و"الأيدي" جمع يد حذف منه الياء اجتزاءً بالكسرة، و"يخبطن" [يضربن][6] وزناً ومعنىً، [و"السريح" السيور التي يخصف بها][7]، قيل: لم يحك المصنف جواباً عن البيت الأول، وكان المبرد لم ير مساغاً لتخريجه [إن كان قد

---

(1) في المغني إبقاء.

(2) انظر المقتضب 2/ 130 – 131.

(3) البيت لمضرس بن ربيع الأسدي، منسوب له في شرح أبيات سيبويه 1/ 62، شرح أبيات المغني 4/ 337، وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني 2/ 598، المقاصد النحوية 4/ 591، وبلا نسبة في الكتاب 1/ 27، الإنصاف 2/ 505، الخزانة 1/ 242. والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي والاكتفاء بالكسرة لضرورة الشعر.

(4) انظر قول الأعلم في شرح شواهد المغني 2/ 598.

(5) في "س" شجّة تدمي.

(6) في "س" كـ"يضربن".

(7) في "س" وواحدة السريح سريحة، وهي السير الذي يخصف به.

اطلع][1] عليه، ويمكن أن يخرج على أنّ الفعل مرفوع أصله: "يكـون"، لكنـه سـكن النـون للإدغـام الجـائز فأبـدلها لامـاً وادغـم، ثـم التقـى سـاكنان فحـذف الأول للضرورة، وإن كان إثباته سائغاً في السعة[2] [وفيه أنّ][3] حمله على حـذف الـلام أسهل منه.

(قال) أي: المبرد: (وأما قوله:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي   لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[4])

بيت من الطويل لمتمم بن نويرة، "البعوضة" هذا موضع قتل فيه رجال مـن قومه، فحض على البكاء عليهم، وقيل: اسـم مـاء لـبني أسـد[5]، وخمـش وجهـه يَخْمِشُهُ وَيَخْمُشُهُ:

خدشة ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كما في القاموس[6] قيل: والكـل ممكـن فـي البيت و"حرّ الوجه" ما بدا من الوجنة[7]، وإنما كتب "بكا" بالألف لوقوعه في القوافي[8].

---

(1) في "س" إن كان قد اطلع.

(2) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 160- أ.

(3) في "س" وانت خبير.

(4) والبيت لمتم بن نويرة منسوب له في الكتاب 3/ 9، شرح أبيات سيبوية 2/ 98، الأمالي الشجرية 1/ 375، شرح شواهد المغني 2/ 599، شرح أبيات المغني 4/ 339، الخزانة 9/ 11 ـ 12.
والشاهد فيه: أن اللام الجازمة محذوفة تقديرها: أو ليبك من بكى

(5) قال ابن الوحي: والبعوضة أيضا اسم ماء لبني أسد واظنه المراد" مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 161 – ب.

(6) القاموس المحيط (خ. م. ش) 2/ 311.

(7) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 161- ب.

(8) في "س" بإضافة: وهو من خواصها.

(فهو) أي: حذف لام ليبكي (على قبحه جائز؛ لأنه عطف على المعنى إذ المشي ولتخمشي بمعنى واحد) وعند من جوز حذف اللام كان عطفاً على اللفظ.

(وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام[1]، لكن بشرط تقدم قل) ليكون الأمر عوضاً/ من اللام، (وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[2]، أي: ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أنّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري[3]) أراد بالنثر الاختيار المقابل للضرورة، لا ما يقابل النظم، [فيصح الاستشهاد][4] (كقوله) [أي: قول منظور بن مرثد الأسدي][5]: 188/أ

(قُلْــتُ لِبَــوَّابٍ لَدَيْــهِ دَارُهَــا [تِيذَنْ][6] فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[7])

[وقيل][8]: ليس الاستشهاد به وحده بل مع نفي الضرورة عنه[9]، قال ابن فارس: الحمء أبو الزوج وأبو امرأة الرجل [وفي المحكم حمء الرجل أبو زوجته وأخوها أو عمها][10]، قال الفيومي: فحصل من هذا أن الحمء من

---

(1) انظر قول الكسائي في الخزانة 2/ 9، وشرح الكافية للرضي 5/ 129.

(2) إبراهيم: 31.

(3) انظر الكافية الشافية 2/ 139 – 140.

(4) في س فلا يلزم عدم مطابقة الشاهد للمدعي حتى يقال إن قوله.

(5) ساقط من س.
– ومنظور هو: ابن مرثد بن الأشتر بن جحوان بن فقعس، شاعر إسلامي.
انظر معجم الشعراء 331 – 332، شرح أبيات المغني 4/ 341، الخزانة 6/ 138.

(6) في المغني تأذن.

(7) الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر 2/ 184، شرح شواهد المغني 2/ 600، شرح أبيات المغني 4/ 341، المقاصد النحوية 4/ 444، وبلا نسبة في الجنى الداني 114، الضرائر 150، الكافية الشافية 2/ 140، الهمع 2/ 445، الخزانة 9/ 13.
والشاهد فيه: أنه أراد لتأذن فحذف اللام الجازمة وكسر حرف المضارعة.

(8) ساقط من س.

(9) انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 162 - أ.

(10) ساقط من س.

الجانبين كـ'الصهر'، وهكذا نقله الخليل عن بعض العرب، وفيه خمس لغات[1] | [كعصاً، و'حموها' كـ'أبوها'، و'حم' كـ'يد'، و'حَمْؤ' كـ'خبث'، و'حَمْوٌ' كـ'دلو'، يمكن منها في البيت الثلاثة الأخيرة، وقيل: بالأخيرتين جاءت الرواية][2].

(أي: لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة) على لغة من يكسره، (قال) أي: ابن مالك: (وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: إيذن[3] انتهى). هذا على أن الضرورة عنده ما ليس للشاعر منه مندوحة[4].

(قيل: وهذا تخلص من ضرورة) وهي حذف اللام ([بضرورة][5]، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل[6] وليس كذلك؛ لأنهما بيتان) من مشطور الرجز كل منهما مستقل بنفسه على ثلاثة أجزاء، (لا بيت مصرع) [وفيه أنه لو كان بيتاً واحداً لم يكن مصرعاً، وهو ما غير فيه العروض عما تستحقه حتى وافق الضرب في وزنه وقافيته، كقوله:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَبْعٍ خَلَتْ أَيَّامُهُ مُنذُ أَزْمَانِ[7]

بل كان مقفى، وهو ما كان فيه العروض على زنة الضرب وقافيته كقوله:

---

(1) من قوله: 'قال ابن فارس' انظر المصباح المنير (ح. م. ه) 86.
- وابن فارس هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب القزوين الرازي، من علماء اللغة، له مصنفات كثيرة وجليلة منها المقاييس، والتفسير، وفقه اللغة وغيرها، (ت 369 هـ).
انظر بغية الوعاة 1/ 352، البلغة 80، الأعلام 1/ 184.

(2) في 'س' يمكن منها في البيت ثلاث: 'حم' كـ'يد'، وقد أورده صاحب الضوء، و'حمؤ' كـ'خبث'، و'حمو' كـ'دلو'، قيل: بهاتين اللغتين جاءت الرواية في البيت.

(3) الكافية الشافية 2/ 140.

(4) في 'س' بإضافة: كما مر في بحث 'أل'.

(5) في المغني لضرورة.

(6) في 'س' بإضافة: وأجاب عنه المصنف بقوله.

(7) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 145، شرح شواهد المغني 2/ 750، الدرر 1/ 510، وبلا نسبة في الجنى الداني 503، أوضح المسالك 2/ 93، شرح التصريح 1/ 657،الهمع 2/ 167.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي   بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ][1]

(فالهمزة في أول البيت لا في حشوه) حتى يكون إثباتها في الوصل ضرورة، والحشوُ يطلق على غير الصدر، والعروض والابتداء والضرب من أجزاء البيت، وقد يطلق على الابتداء اللام، وإليه يشير قوله: (بخلافها) أي بخلاف الهمزة الواقعة (في نحو قوله:

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ   اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[2])

بيت من الوافر لأنس بن العباس، لا لنفي الجنس، ونسبَ اسمها مبني على الفتح، واليومَ ظرف في محل الخبر [أو هو][3] محذوف، وخلةَ منصوب بفعل

---

(1) في س: هذا مخالف للاصطلاح المشهور من أن التصريع جعل العروض الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن ملحقاً به في وزنه ورويه والتقفية، جعل العروض الموافق للضرب في الزنة ملحقاً به في الروي فقط، وهنا كذلك؛ لأن وزن عروض الرجز مستفعلن على زنة ضربه، إلا أنه دخله الخبن، وليس الإلحاق إلا في الروي وهو الراء فيكون هذا البيت مقفى كقوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي   بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

لا مصارعاً كقوله:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي   وَهَلْ يَعِمَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

كذا قيل.

(2) قال البغدادي: "واشتهر آخر البيت بالراقع وصوابه الراتق..." شرح أبيات المغني 4/ 343.
والبيت لأنس بن عباس بن مرداس منسوب له في الكتاب 2/ 285، شرح شواهد المغني 2/ 601، المقاصد النحوية 2/ 351، ولابن حارثة السلمي في شرح أبيات المغني 4/ 341، لأنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس في شرح التصريح 1/ 347، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 412، الضرائر 54، الهمع 3/ 403، والدرر 2/ 591.

(3) في س: أو خبرها.

مقدر، أي: ولا ترى خلة، [أو بالعطف على محل اسم لا، وقال يونس: مبني ولكنه نونه للضرورة][1]، [والراقع من يخيط رقعة الثوب المتخرّق][2]، وعجز البيت مَثَلٌ يُضْرَبُ لتفاقم الأمر، والمعنى: لا نسب ولا خلة اليوم، وقد وقعت العداوة بيننا وتفاقم الأمر بحيث لا يرجى صلاحه، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع، والشاهد في: "اتسع" حيث قطع همزة الوصل في الوصل ضرورة؛ لأن مابين المصارعين ليس محلاً للوقف حتى تقع في الابتداء.

(والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك: "ائتني أكرمك"/ 188/ب **وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:**

أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى "إنْ" الشرطية) قال الرضي: هذا ظاهر مذهب الخليل لأنه قال: إن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض كلها فيها معنى "إنْ" فلذلك انجزم الجواب[3]، **(كما أنّ أسماء الشرط إنما جزمت لذلك[4].**

والثاني: للسيرافي والفارسي[5] أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أنّ النصب بـ"ضرباً" في قولك: "ضرباً زيداً" لنيابته عن "اضرب"، لا لتضمنه معناه.

والثالث: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب) وهو دال على المقدر، وفيه أنّ تقدير الشرط لا يستلزم تقدير حرفه كما في "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير"، قال الرضي: ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما

---

(1) ساقط من "س".

(2) مابين المعقوفين ذكر في "س" متأخراً بعد قول المؤلف: "لتفاقم الأمر".

(3) انظر شرح الكافية 5/ 129.

(4) في "س" بإضافة: اي لتضمنها معنى "إن".

(5) قال الفارسي: "... يقيموا بني لما اقيم مقام "اقيموا"؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر، الا ترى انه ليس كل من قيل له: أقم الصلاة أقامها..." المسائل العسكرية 116.

استبعده ببعيد ؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى أنْ فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً[1]؟.

(وهذا أرجح من الأول، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف) [وفي الأشباه][2]:

الإضمار أسهل من التضمين؛ لأنه زيادة لغير تغيير الوضع والإضمار زيادة لغير تغيير[3]، (وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير) قيل: الظاهر إنه واقع وكثير؛ لأن أفعال الإنشاء كـ"عسى" و"نعم" وفعل التعجب [نحو: "ما"][4] أحسن زيداً، [ونحو ذلك][5] كلها متضمن للحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدى به[6]، [وفيه أنها ليست متضمنة للحرف، بل فيها معنى مشابه لمعناه، ولهذا لم تتصرف ووصفة بالجمود، وأما ما قيل: إن][7] المراد بالحرف هو الحرف الموجود، لا ما هو أعم منه، ومما حقه أن يوجد وليس بموجود وحينئذ لا ترد أفعال الإنشاء[8] فلا يسمن ولا يغني[9].

(ومن الثاني، لأن نائب الشي يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط) ولهذا لا يقع شرطاً وإن صح أن يقع جزاءً.

---

(1) في "س" بإضافة: وأشار إلى دفعه بقوله. وانظر شرح الكافية: 5/ 129.

(2) في "س" قال السيوطي.

(3) الأشباه والنظائر 1/ 82.

(4) في "س" كما.

(5) ساقط من "س".

(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام2/ 39.

(7) في "س" ولهذا كانت غير متصرفة، وأجيب بان.

(8) في "س" بإضافة: وأنت خبير بانه.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 39.

(9) في "س" بإضافة: والظاهر أنها ليست متضمنة لمعنى الحرف بل فيها معنى مشابه لمعناه، ولهذا لم تتصرف ووصفت بالجمود.

(وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع[1]) [قيل: هذا مبني على أن بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع، بل إنما مقتضى العلية][2]، [وفي المطول: وأما الآية] [3] فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفاً على شيء آخر، نحو: إن توضأت صح صلاتك[4]، [واعترض][5] بأن المذكور في الأصول أنّ كلمة إنْ تستعمل في الشرط الذي هو جزء خير من العلة التامة، فيتعقبه الجزاء قطعاً، وأما الآية ففيها إشارة إلى أن المؤمنين ينبغي أن يبادروا إلى امتثال قوله عليه الصلاة والسلام حتى كأن قوله: أقيموا الصلاةَ سبب لإقامتهم إياها لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول، وكذا قولك:/ إن توضأت صحت صلواتك يشعر بمبالغة في [اعتبار] [6] الوضوء في صحة الصلاة كأنه المحصل وحده[7]. 1/189

(وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد، [وبأنه يحتمل][8] أنّ الأصل: يقم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان

---

(1) قال ابن مالك: وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه الا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثر الكافي الشافية 2/ 140.

(2) ساقط من س.

والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام2/ 39.

(3) في س قال التفتازاني: أما قوله تعالى: ﴿ قل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنوا يقيموا الصَّلاَةَ ﴾ .

(4) لمطول 429.

(5) في س واعترض الجرجاني.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: لصحتها.

وانظر حاشية السيد الشريف بهامش المطول 243.

(8) في المغني فيحتمل.

مطلقاً، بل المخلصين منهم) [كأنه][1] أخذه من إطلاق الوصف[2]، وقيل: من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرفهم لإخلاصهم[3]، (وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها[4]).

وقال المبرد: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل[5].

ويرده أن الجواب لابد أن يخالف المجاب: إما في الفعل والفاعل، نحو: ائتني أكرمكْ أو في الفعل، نحو: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ، أو في الفاعل، نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا[6] فيهما) أي: في الفعل والفاعل، وعلى [قول][7] المبرد يتوافقان: أما في الفعل فظاهر، وأما في الفاعل فلأن ضمير يقيموا للعباد المأمورين بـأقيموا، (وأيضاً فإن الأمر [المقدر][8] للمواجهة، ويقيموا للغيبة) ولا يجاب أمر المواجهة بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحداً، وفيه بحث لجواز أن يقال: قل لعبدي اطعني يطعكْ باعتبار حكاية الحال، [ثم ما ذكره من الوجهين][9] مأخوذ من كلام أبي البقاء، فإنه قال: حكى جماعة عن المبرد أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا جواب أقيموا المقدر، ولم يتعرضوا لفساده وهو فاسد لوجهين[10]، وقيل: من كلام ابن الحاجب فإنه بعد أن ذكر أنه لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وإنما تقتضى العلية قال: وما حكي عن أبي علي أنه قال: هو جواب أقيموا إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم [وفي العبارة][11] تسامح

---

(1) في س لعله.

(2) في س بإضافة: لأن المطلق ينصرف إلى الكامل.

(3) قال السمين الحلبي: وقد أجيب عن هذا بأن المراد بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أمرهم امتثلوا 4/ 269.

(4) شرح الخلاصة لابن الناظم 493.

(5) انظر المقتضب 2/ 82.

(6) في س بإضافة: أي الجواب والمجاب.

(7) في س ما قاله.

(8) إضافة من المغني.

(9) في س وما ذكره من الرد بالوجهين.

(10) انظر التبيان في إعراب القرآن: 2/ 41.

(11) إضافة من أمالي بن الحاجب للتوضيح.

وإن أراد أنه جواب لـ'أقيموا' على التحقيق كان ذلك فاسداً من وجهين[1]، (وقيل: 'يقيموا' مبني؛ لحلوله محل 'أقيموا'، وهو مبني) كما بني المنادى [المفرد المعرفة][2]، لوقوعه موقع الضمير، وهذا جواب عما يرد على قول الفارسي: إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر معناه 'أقيموا'، من أنه لو كان كذلك لثبت نونه الدالة على إعرابه، (وليس بشيء) لأن ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب، وقد يقال: حذفت نونه [للتخفيف][3]، لا للبناء كما في قوله عليه الصلاة والسلام ﴿لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا﴾[4].

(وزعم الكوفيون وأبو الحسن) عطف على قوله: 'وقد تحذف اللام في الشعر' (أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: 'قم' و'اقعد' وأن الأصل: 'لتقم' و'لتقعد'، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة[5].

وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنىً[6]) مصدر 'أمر يأمر' في الأصل، فلا يرد ما قيل: في كون المراد بالأمر المعنى المصدري نظر[7] ([فحقُّه][8] أن يؤدى بالحرف)، كالعطف والنفي والنداء، (ولأنه أخو النهي [وقد دل عليه بالحرف][9] وهو 'لا'، فالأولى أن يحمل عليه حمل النقيض على النقيض[10]، (ولأن الفعل/ إنما 189/ب وضع لتقييد الحدث) أي: للحدث المقيد (بالزمان المحصل) كما قالوا في تعريف

---

(1) انظر الأمالي 1/ 235، ومواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 166/ ب.

(2) في 'س' في 'يا زيد'.

(3) قال أبو علي: 'يقيموا' بني لما أقيم مقام 'أقيموا'؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر' المسائل العسكرية 116.

(4) في 'س' بإضافة: 'ولا تؤمنوا حتى تحابوا...' الحديث.

والحديث في صحيح مسلم ﴿عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: 'لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشو السلام بينكم﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها 2/ 30 – 31.

(5) انظر قول الكوفيين والأخفش في شرح التصريح 1/ 51.

(6) في 'س' بإضافة: لكونه.

(7) قائله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 168- ب.

(8) في المغني حقه، وفي 'س' بإضافة: أي حق المعنى.

(9) في المغني ولم يدل عليه إلا بالحرف.

(10) في 'س' بإضافة: فإنه معتبر.

العلم: حصول صورة الشيء في الفعل، [فسقط][1] ما قيل: إنه يقتضي أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه[2]، (وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لِتَقُمْ أَنتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا[3])

بيت من الخفيف والشاهد في لُتقمْ ولُتقضْ.

(وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[4]) [في تفسير اللباب][5]: قراءة عثمان بن عفان، وأُبَيّ، وأنس، والحسن، وأبو رجا، وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءة رسول الله عليه الصلاة والسلام، قال الزمخشري: وهو الأصل والقياس، وقال أبوحيان: إنها لغة قليلة[6]، (وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا

---

(1) في س فلا يرد.

(2) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 169 - أ.

(3) في المخطوط البيت من نص المغني، وفي المغني أثبت عجزه بين معقوفين، ورواية المغني كي لِتَقْضِي، وفي بعض كتب النحو لِتَقْضِّي.

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 51، شرح شواهد المغني 2/ 602، الإنصاف 2/ 525، شرح أبيات المغني 4/ 344، الخزانة 9/ 14.

(4) يونس: 58.

(5) في س قال ابن عادل.

(6) اللباب في علوم الكتاب 10/ 358، وانظر الكشاف 2/ 369، والبحر المحيط 5/ 171 – 172.

- وعثمان هو: أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ذوالنورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أتم جمع القرآن، عرض القرآن على الرسولﷺ، وعرضه عليه المغيرة المخزومي، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش وغيرهم، (ت 35 هـ).انظر مرآة الجنان 1/ 76 – 79، غاية النهاية 1/ 507، الإصابة 2/ 617 – 619، الأعلام 4/ 210.

- وأبورجاء هو: عمران بن تميم، ويقال: ابن ملحان، العطاردي البصري، تابعي، عرض القرآن على ابن عباس، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة رضي الله منهم، وروى القراءة أبو الأشهب العطاردي، (ت 150 هـ).انظر غاية النهاية 1/ 604.

- وابن سيرين هو: أبوبكر محمد بن سيرين البصري، إمام، تابعي، كان غاية في العام، نهاية في العبادة، سمع من أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخالد الحذاء، وأيوب السجستاني وغيرهم، (ت 110 هـ).

انظر مرآة الجنان 1/ 183 – 184، شذرات الذهب 1/ 138 – 139، الأعلام 6/ 154.

مَصَافَّكُمْ﴾[1]) قال الرضي: ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً[2]؛ (ولأنك تقول: اغزُ، واخشَ، وارمِ، واضرب، واضربوا، واضربي، كما تقول في الجزم) [كذلك][3]، وأجيب بأنه لو كان مجزوماً بلام محذوفة لبقي حرف المضارعة، وبأنه حذفوا آخر المبني ليوافق آخر المجزوم[4]؛ (ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين على أنّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كـبعتُ وأقسمتُ وقبلتُ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر) فلا تخرج عن كونها أفعالاً، (ولا يمكنهم ادعاء ذلك) أي: عروض التجرد عند النقل (في نحو: قمْ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه) كما كانت، كـبعتُ ونحوه من النقل عن حالة الخبرية إلى الإنشائية، (وحينئذٍ فتشكل فِعْلِيَّتُهُ) [قد يقال: إنّ فعلية الأمر باعتبار دلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وهو المستقبل][5]، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء، ([وإذا][6] ادعي أنّ أصله: لتقمْ كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل وأما اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها [أمران][7] توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقوها) أي: دفعوها وهى بالفاء والقاف (في باب إنْ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين) يعني: لمضمون الجملة الذي هو النسبة الإسنادية، فلا

---

(1) سبق تخريجه انظر ص 478 من هذا البحث.

(2) شرح الكافية: 5/ 89.

(3) في س: لبغز وليخش وليرم.

(4) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 171- أ.

(5) في س: قيل: لا إشكال، فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلاً بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل.

(6) في المغني فإذا.

(7) إضافة من المغني.

ينتقض بمثل: [جاء القوم كلهم، ولا بمثل][1] [قام][2] زيد نفسه عينه، [فإن التأكيد فيما ليس بمضمون الجملة][3]، ولا بمثل: لَسوف يقوم زيدٌ، فإن سوف إنما تؤكد ما في الفعل من معنى الاستقبال لا مضمون الجملة.

(**وتخليص المضارع للحال كذا قال الأكثرون**)[4]، قال ابن الحاجب: هذا مذهب الكوفيين جعله [الزمخشري][5] قوله وإن كان يخالفه فقد صرح بذلك في قوله في الحرف: ويجوز عندنا إن زيداً لسوف يقومُ ولا يجيزه الكوفيون، وإنما قال به في [بحث الفعل][6] ليقوي أمر المضارعة، وقال الرضي: وعند الكوفيين لام الابتداء مخصصة بالمضارع بالحال/ فلذلك لا يجوّزون إنّ زيداً لسوف يخرج 1/190 للتناقض، والبصريون يجوّزون ذلك؛ لأن اللام عنده باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ[7] (**واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾**[8]**، ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾**[9]**، فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان [يحزن]**[10] **حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره**[11] **والجواب أنّ الحكم [في ذلك اليوم واقع]**[12] **لا محالة؛ فنزل منزلة الحاضر المشاهد) [وقيل]**[13]: اللام هنا لمجرد التأكيد مسلوبة الدلالة

---

(1) ساقط من س.
(2) في س جاء.
(3) ساقط من س.
(4) في س بإضافة: منهم الزمخشري.
(5) في س هنا.
(6) في س بإضافة: هنا.
(7) انظر شرح الكافية 6/ 63.
(8) النحل: 124.
(9) يوسف: 13.
(10) في المغني الحزن.
(11) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 22.
(12) في المغني واقع في ذلك اليوم.
(13) في س واجيب ايضاً بان.

على تخليص المضارع للاستقبال[1]، ويرد عليه أنّ فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة، (وأن التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال) وقيل[2]: دلالة إنْ على الاستقبال ليست إجماعية[3]، (وتقدير أبى حيان: قصدكم أن تذهبوا، [مردود] [4] بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن أن تذهبواْ على تقديره منصوب) على أنه مفعول القصد ولا ينوب منابه، وعلى تقدير المصنف مجرور على أنه مضاف إليه للقصد فيقوم مقامه ويعرب بإعرابه كما في ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[5]، [قيل][6]: والحق أن هذا وهم صريح؛ لأن فاعل ّيجزنيّ أن تذهبواْ قبل التأويل وبعده، ناب مناب القصد، كما أن فاعل ّضربّ في ّضرب زيدّ قبل النقل إلى المجهول ّعمروّ، وبعده ّزيدّ، ولا يلزم فيه حذف الفاعل، [وليس][7] بحق، بل وهم وقياس مع الفارق[8].

(وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[9]، والثاني بعد إنّ وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[10]، والمضارع لشبهه به نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[11]، والظرف نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[12]، وعلى ثلاثة باختلاف:

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 3 اللوحة 173- ب.
(2) في ّسّ بإضافة: يمكن أن يجاب عنه بأن.
(3) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 3 اللوحة 173- ب.
(4) في المغني وردوه.
(5) يوسف: 82.
(6) في ّسّ وما قيل.
(7) في ّسّ فليس.
(8) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 174- ا.
(9) الحشر: 13.
(10) إبراهيم: 39.
(11) النحل: 124.
(12) القلم: 4.

احدها: الماضي الجامد، نحو: إن زيداً لعسى أن يقومْ، أو كنعم الرجلْ، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم) في عدم تصرفه[1]، قيل: وأيضاً فهو للإنشاء وزمن وقوعه حالي فأشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال[2]، [وفيه أنّ][3] أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، (وخالفه الجمهور.

والثاني الماضي المقرون بـقَدْ قاله الجمهور، ووجهه أن قَدْ تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب) بن يوسف [الماوردي][4]، مات سنة خمسين وأربعمائة[5]، (ومحمد بن مسعود الغزني)[6]، نسبة إلى غزنة[7]، ذهبا إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، (وقالا: إذا قيل: إن زيداً لقد قامْ فهو جواب لقسم مقدر[8].

الثالث: الماضي المتصرف المجرد من قَدْ أجازه الكسائي وهشام على إضمار قَدْ[9] ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أنّ كـعلمت أن زيداً لقام) لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر لـأنّ، وهي ومعموليها سادة مسد المفعولين، (والصواب عندهما) أي: عند الكسائي وهشام (الكسر) لأنهما يريانها لام الابتداء، وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في حيزه.

(واختلف في دخولها/ في غير باب إنّ على شيئين) [قيل: كان ينبغي أن 190/ب
لا يهمل دخولها على حرف نفي كما أنشد أبو الفتح:

---

(1) قال الأزهري: وأجاز الأخفش... إن زيداً لنعم الرجلْ مما سلب الدلالة على الحدث والزمان، وإن زيداً لعسى أن يقومْ مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء، لأن الفعل الجامد كالاسم شرح التصريح 1/ 312.

(2) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 175/أ.

(3) في س وفيه بحث من أن.

(4) في س القرطبي، وفي بغية الوعاة المادري، وفي البلغة في تراجم أئمة النحو المازدي.

(5) انظر البلغة 131، بغية الوعاة 1/ 553، معجم المؤلفين 4/ 103.

(6) في س بإضافة: لعله.

(7) في س بإضافة: فإنهما.
وانظر بغية الوعاة 1/ 245.

(8) انظر قول خطّاب والغزني في شرح التصريح 1/ 312.

(9) انظر رأيهما في المصدر السابق 313.

وَأَعْلَـمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكـاً   لَـلاَ مُتَـشَابِهَانِ وَلاَ سَـوَاءُ[1]

وعلى جواب الشرط نحو: إن زيداً من يأتيه ليكرمه أجازه ابن الأنباري[2]، وعلى المصاحبة المغنية عن الخبر، نحو: إن كل رجل لوضيعته قاله الكسائي[3]، وفيه أن ذلك ليس مما نحن فيه][4].

(احدهما خبر المبتدأ المتقدم، نحو: لقائم زيد، فمقتضى كلام جماعة [من النحويين][5] الجواز، و [إن كان][6] في أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ[7]) إن أراد به وجوب دخولها على نفس المبتدأ يخالف [كلامهم][8]، وإن أراد[9] وجوب وقوعها في جملة اسمية فلا.

---

(1) بيت من الوافر لأبي حزام العكلي منسوب له في الدرر 1/ 319، سر صناعة الإعراب 2/ 55، شرح التصريح 1/ 312، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 27، المقاصد النحوية 2/ 244، الخزانة 10/ 330، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 146، شرح الأشموني 1/ 425، الهمع 1/ 446.
والشاهد فيه: أن دخول اللام على حرف نفي شاذ.

(2) انظر إجازة ابن الأنباري في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 64، وشرح الكافية للرضي 6/ 118.

(3) انظر قول الكسائي في المصدرين السابقين.

(4) في س بل على أشياء فإنها تدخل على جواب الشرط عند ابن الأنباري، نحو: إن زيداً من يأتيه ليكرمه، وعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر عند الكسائي، نحو: إن كل رجل لوضيعته، وعلى حرف نفي كما أنشد أبو الفتح:

وَأَعْلَـمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكـاً   لَلاَمُتَـشَابِهَانِ وَلاَ سَـوَاءُ

وما قيل: كان ينبغي أن لا يهمل عدم دخولها على حرف نفي، وعلى جواب الشرط ففيه بحث أو هذه الأشياء ليست مما نحن فيه.
وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 176 - أ.

(5) إضافة من المغني.

(6) إضافة من المغني.

(7) انظر أمالي ابن الحاجب 1/ 277 – 278.

(8) في س كلام الجماعة.

(9) في س بإضافة: به.

(الثاني: الفعل، نحو: لَيقوم زيدٌ، فأجاز ذلك ابن مالك[1] والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد[2]، نحو:﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[3]، [وزاد بعضهم][4] المتصرف المقرون بـقدْ نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾[5]، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾[6] والمشهور أن هذه) أي: اللام الداخلة على المتصرف المقرون بـقدْ (لام القسم) وقيل: أي: اللام التي في نحو: لَيقوم زيدٌ، فالمعنى والمشهور أن هذه لام القسم، فيجب فيها ما يجب في لام القسم[7]، وفيه أنه [يلزم][8] مشهورية القول في ذلك بأنّ لام القسم مع أنه ممتنع عند الجمهور، وقليل عند ابن مالك، (وقال أبو حيان في: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾[9] هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون[10] انتهى.

ونص جماعة على منع ذلك، [كله][11]) أي[12]: دخولها في غير باب إنْ، فاللامات المذكورة قسمية لا ابتدائية كما هو مذهب الكوفيين، قال الرضي: ومذهبهم أنّ اللام في مثل لَزيد قائمٌ جواب قسم مقدر، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء[13]، (قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنْ. انتهى.

---

(1) انظر قول ابن مالك في المنصف من الكلام 2/ 41، ومواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 176- ب.

(2) انظر رصف المباني 231 – 232.

(3) المائدة: 62.

(4) في المغني وبعضهم.

(5) الأحزاب: 15.

(6) يوسف: 7.

(7) المنصف من الكلام 2/ 41.

(8) في س لا يدفع ما لزم من.

(9) البقرة: 65، الواقعة 62.

(10) انظر البحر المحيط 1/ 245.

(11) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: باب إنْ.

(12) في س بإضافة: ما ذكر من.

(13) انظر شرح الكافية 6/ 118.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب) فإن وجوب المبتدأ معها يقتضي أن تدخل على الاسمية، (وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾[1]: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر[2]) [ولا يناقضه قوله في المفصل: إنها تدخل على المضارع[3] لتمثيله بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[4]][5]، (وقال في لأقسم: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف[6]، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك [ربك][7].

قال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد وأما قول بعضهم[8]: إنها لام الابتداء وإنّ المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات:

إحداها: أنّ اللام مع الابتداء كـقدْ مع الفعل وإنّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان) أي: قدْ وإنّ (بعد حذفهما) أي: حذف [فعل قدْ واسم إنّ][9] من غير دليل[10]، فلا ينتقض بقوله:

لَمَّا تَـزَلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَن قَـدِ ....

---

(1) الضحى: 5.
(2) الكشاف 4/ 604.
(3) قال الزمخشري: ولام الابتداء... ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع..' المفصل في صناعة الإعراب 1/ 451 - 452.
(4) النحل: 124.
(5) ساقط من س.
(6) قال الزمخشري: وقرئ لأقسم على أن اللام للابتداء، وأقسم خبر مبتدأ محذوف معناه: لأنا أقسم الكشاف 4/ 506، وهي قراءة ابن كثير انظر النشر في القراآت العشر 2/212.
(7) إضافة من المغني.
(8) في س بإضافة: يعني الزمخشري.
(9) في س الفعل الذي هو مدخول قدْ، والاسم الذي هو مدخول إنّ.
(10) في س بإضافة: ولا ضرورة.

وقوله:

إنْ مَــنْ يَــدْخُلِ الْكَنِيــسَةَ يَوْمــاً ....[1]

(كذلك اللام) أي: لا تبقى اللام (بعد حذف الاسم) كذا عبارته في الأمالي، [قيل][2]: فيه قلق وأقرب ما يقال فيه: إن اللام مبتدأ [على تقدير مضاف، أي: حال اللام][3]، وخبره/ ما يتحصل من معنى قوله:[كما يحذف آه][4] كذلك تأكيد[5]. 1/191

(والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: لَسوف يقوم زيدٌ يصير التقدير: لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام[6]. انتهى.

وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما) قيل: يحتمل [أنه][7] لم يستضعفه من جهة قبح التكرار، بل من حيث وقوع الظاهر رابطاً في غير مقام التفخيم، ولا شك أنه ضعيف عند سيبويه والمحققين[8]، وأجيب بعد تسليم ذلك بأن مراد المصنف أيضاً: أن تكرار الظاهر على أنه رابط إنما يضعف إذا صرح بهما[9]، (ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو: قُمت

---

(1) في سٓ بإضافة: كما ظن، والشاهد فيه: أن ضمير الشأن يجوز حذفه في الشعر كثيراً بخلاف اسم أنْ.

(2) في سٓ ومن لم يقف عليها قال.

(3) ساقط من سٓ.

(4) كذا في المخطوط، ولعل الصواب كما لا يحذف الفعل، وانظر المنصف من الكلام 2/ 41.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 179- أ.

(6) انظر أمالي ابن الحاجب 1/ 277 – 278.

(7) في سٓ أن ابن الحاجب.

(8) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 41.

(9) في سٓ بإضافة: وفيهما بحث لأن ابن الحاجب علل ضعفه بأن المعنى حينئذ يكون: لزيد سوف يقوم زيد. والمجيب الشمني انظر المصدر السابق.

واصك عينه، وبعد الفاء في نحو: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[1]، وبعد اللام في نحو: ﴿ لاَأُ قْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[2] وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة) إذ لا تدخل الواو على الجملة الاسمية الواقعة حالاً، والفاء على المضارع الواقع جواباً للشرط، فيكون تقدير المبتدأ لتصحيح أصل من أصول العربية (دون المعنى) لصحته بدون التقدير، (فكذلك هنا) [فيستوي][3] المقدر والملفوظ في المعنى المقصود[4]، [ولا ينافي ذلك اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث؛ على أنه من مسائل علم البيان دون النحو][5]

(وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[6]: إن التقدير لهما ساحران، فحذف المبتدأ وبقيت اللام) [يشير إلى أن بين لام الابتداء وبين 'قد' و'أن' فرقاً][7] بأن منهم من قال بحذف المبتدأ بعد اللام ولم يقل أحد بحذف الفعل والاسم بعدها، [وإنما ذكر هذا للالتزام][8] وإلا فقد ضعفه في بحث 'إنّ' بأن الجمع بين اللام وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين؛ (ولأنه يجوز) عطف على قوله: 'فقد قال'؛ لأنه في [المعنى][9]؛ لأن جماعة قالوا: (على الصحيح نحو: لَقائم زيد) [هذا مبني على أنّ ابن الحاجب يرى أن اللام يجب دخولها على المبتدأ لفظاً، فسقط ما قيل: جواز هذا ليس مما الكلام فيه، فإنه لم يحذف منه شيء][10]، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾،

---

(1) المائدة: 95.

(2) القيامة: 1.

(3) في 'س' نعم يلزم حينئذ اتفاق.

(4) في 'س' بإضافة: ولكن لا يضرهم.

(5) في 'س' فإن اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع الفعلية والحدوث لا ينافي ذلك، على انه من مباحث علم المعاني دون النحو، وذكره في النحو لا ينافي ذلك.

(6) طه: 63.

(7) في 'س' إشارة إلى الفرق بين لام الابتداء وبين 'قد' و'أن'.

(8) في 'س' ثم هذا على طريق الإلزام.

(9) في 'س' معنى.

(10) في 'س' قيد به لما مر من أنه مما وقع الاختلاف في جوازه، قيل: ليس مما الكلام فيه. والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 42.

[وقيل: وجه][1] بيان الفرق بين قد وأنّ وبين اللام بأنه يجوز دخولها على الخبر [المتقدم][2]، ولا يجوز دخول قدْ على غير الفعل، [وأنّ][3] على غير الاسم، [فلا يلزم امتناع الحذف معهما مع اللام][4] وقيل: إن [مدخوله][5] اللام وإن لم يحذف هنا لكنه وقع بينهما الفاصل فكأنه حذف[6]، (وإنما يضعف قول الزمخشري أنّ فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال) [فكل][7] منهما تكلف عند ابن الحاجب [أيضاً][8] قال في الإيضاح: إن الزمخشري وافق الكوفيين في كون اللام للحال، وخالفهم في مجامعتها لسوفْ، وكان يلزمه ألا يجيزها[9]، وقيل: الحق أنه لا تكلف في واحد منهما، وقد نقل الحلبي هذا الكلام وكلام/ أبي حيان ولم يقع التعرض لهما[10]، 191/ب
وفيه أن عدم [تعرضهما][11] لا ينافي تعرض المصنف فكم ترك الأول للآخر، (وقد صرح في ذلك في تفسير ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً ﴾[12] ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في [يا ألله][13]، وقوله[14]: إن لام القسم مع

---

(1) في س: واجيب بان وجهه.

(2) في س: مطلقاً.

(3) في س: ولا دخول إنّ.

(4) ساقط من س.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 42.

(5) في س: مدخول.

(6) في س: بإضافة: وفي كل منها بحث؛ لأن هذا الإيراد مبني على أن ابن الحاجب يرى دخول اللام على المبتدأ لفظاً واجباً.والقول لابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 180- ب.

(7) في س: الظاهر أن كلاً.

(8) في س: حيث.

(9) انظر الإيضاح في شرح المفصل 2/ 274.

(10) قاله ابن الوحى انظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 180- ب.

(11) في س: تضرعهما.

(12) مريم: 66.

(13) في المغني يا الله.
وانظر الكشاف 3/ 118.

(14) في س: بإضافة: أي قول الزمخشري في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾.

المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة يجب اللام ويمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية[1]) قال الفارسي: ليست هذه اللام هي التي في قولك إن زيد لقائمٌ، بل هي التي في قولك: لأقومنّ، ونابت 'سوف' عن إحدى النونين، فكأنه قال: ليعطينك[2]، [قيل][3]: مراد الزمخشري أنّ لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر مع المعية، وحينئذ لايرد عليه شيء مما ذكره[4]، [وفيه أنّ الزمخشري جزم][5] في الآية بأن اللام لام الابتداء، (ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[6]، ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿ لأُقْسِمُ ﴾ وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ ﴾[7] قيل: ذكره استطراداً، وإلا فلا مدخل له في رد الزمخشري[8]، (وتارة يجبان وذلك فيما بقي، نحو: ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[9]) قيل: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء بأحد هما أعني اللام والنون عن الآخر، وقال به الفارسي وابن مالك[10].

---

(1) انظر الكشاف 4/ 604.

(2) انظر قول الفارسي في الجنى الداني 134.

(3) في 'س' وما قيل: إنّ.

(4) في 'س' بإضافة: مما يتعجب منه.

والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 42.

(5) في 'س' كيف وقد جزم الزمخشري.

(6) آل عمران: 158.

(7) يوسف: 85.

(8) في 'س' بإضافة: وقد يؤكد الفعل المنفي بـ'ما' كما سيأتي في حرف النون، وبـ'لا' كقوله:

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا إذا ....

....

أنشد مبنياً للمفعول وبياء الغيبة.

والقول للدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 181- ب.

(9) الأنبياء: 57.

(10) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 181- ب.

(مسألة – للام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في) نحو: (علمت لزيد منطلقٌ، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: زيدٌ لأنا أكرمُهُ، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: لَزيد قائمٌ، والمبتدأ في نحو: لَقائم زيدٌ، فأما قوله:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ....)

هذا من الرجز لرؤبة أو لعنترة بن عروس[1] وبعده:

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ)

الحليسُ تصغير حلسٍ، وهو كساء[2] رقيق[3] تحت البردعة، [وشهربهٌ وكذا شهيرةٌ امرأة كبيرة السن][4]، ولا بد أن تكون مِنْ للبدل وإلا لفسد المعنى.

(فقيل: اللام زائدة) وعجوزٌ خبر أم الحليسِ، (وقيل للابتداء) وعجوزٌ خبر محذوف، (والتقدير: لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب إنْ لأنها فيه مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى [اللام][5] المزحلقة) بالقاف، (والمزحلفة) بالفاء (أيضاً)، وكلاهما بمعنى[6]، (وذلك لأن أصل إن زيداً لقائم: لإن زيداً قائم[7] فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخّروا اللام دون إنْ لئلا يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندّع أن الأصل إن لزيداً قائم) كما [قال][8] الأخفش بناءً على أنهم

---

(1) وعنترة هو: ابن عروس مولى ثقيف، شاعر مولد. انظر الخزانة 10/ 326.
(2) في س بإضافة: غث.
(3) في س بإضافة: يكون.
(4) في س والشهربة والشهيرة المرأة الكبيرة.
(5) إضافة من المغني.
(6) في س بإضافة: كما مر.
(7) في س بإضافة: قال ابن جني وغيره.
(8) في س قاله.

بدءوا بـإنْ لقوتها بكونها عاملة، (لئلا يحول ما له الصدر بين العامـل والمعمـول، ولأنهم نطقوا باللام مقدمة على إنّ في نحو قوله:

.... لَهِنَّـكَ مِـن بَـرْقٍ عَلَـيَّ كَـرِيمُ[1])

عجز بيت من الطويل صدره:

أَلاَ يَاسَنَا بَـرْقٍ عَلَـى قُلَـلِ الْحِمَـى ....[2]

السناْ بالقصر الضوء[3]، والقللْ جمع قلة وهـي مـن كـل شـيء/ أعـلاه، 1/192

واصل لهنكْ: لإنك، فقلبت الهمزة ها، ولهذا سهل الجمع بين [حـرفي] [4] توكيـد، وقال الفراء: أصله: والله إنك، فحذف الجار وألْ فبقـي لاهْ، ثـم حـذفت الألـف وهمزة إنك[5]، وعلى هذا فلا شـاهد فيـه، والكـاف اسـم إنْ، وكـريمْ خبرهـا، وعليّ متعلق به، ومن برقْ حال منه[6].

(ولاعتبـارهم حكم صدريتها فيما قبل إنْ دون ما بعدها) تعليـل ثالـث لقوله:

---

(1) البيت لمحمد بن سلمة، منسوب له في لسان العرب (ل. هـ. ن) 8/ 146، ولغلام من بني كـلاب، او لغـلام من بني نمير في شرح أبيات المغني 4/ 349، ولرجل من بني نمير في الخزانة 10/ 338، وبـلا نسبة في الجنـى الداني 129، الخصائص 2/ 174، رصف المباني 44، شرح شواهد المغني 2/ 602، الهمع 1/ 449. والشاهد فيه: أن لام التوكيد موضعها في الأصل قبل إنْ.

(2) في سْ بإضافة: وبعده:

لَمَعْـتَ اقْتِـدَاءَ الطَّيْـرِ وَالْقَـوْمِ هجّـع ... فَهَيَّجْـتَ أسْـقَاماً وَأنْـتَ سَـلِيم

(3) في سْ بإضافة: وبالمد الرفعة.

(4) ساقط من سْ.

(5) انظر قول الفراء في شرح أبيات المغني 4/ 349.

(6) في سْ بإضافة: وليست منْ زائدة، وبرقْ خبر إنّ، وكريمْ صفته لأن القوافي مرفوعة.

لم تدع، (دليل الأول[1] أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أنَّ ومعموليها ولذلك كسرت) أي: همزة إنَّ (في نحو: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[2]، بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ إِنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[3])

بيت من الكامل، غبر غبوراً مكث وذهب ضدّ كما في القاموس[4]، وعيش ناصب من قبيل: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[5]، وإخال بالكسر على الأفصح، ومستتبع اسم مفعول، أي: أظن أنى طلب منى أن أتبعهم في المضي والرحيل ولا ابقى بعدهم، وقيل: اسم فاعل، أي: أظن اني لاحق بهم وتابع لهم، [ولا يناسب قوله][6]:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ

(الأصل: إني للاحق، فحذفت اللام بعد ما عَلَّقَت إخال، وبقى الكسر بعد حذفها، كما كان مع وجودها، [وهذا][7] مما نسخ لفظه وبقي حكمه، ودليل

---

(1) في س بإضافة: يعني اعتبارهم حكم الصدرية فيما قبل إنَّ.

(2) المنافقون: 1.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي منسوب له في الدرر 1/ 371، شرح شواهد المغني 1/ 262، المقاصد النحوية 3/ 494، شرح أبيات المغني 4/ 352، وبلا نسبة في الهمع 1/ 491.
والشاهد فيه: تعليق إخال عن العمل بلام مقدرة، والأصل: وإخال إني للاحق وبقي كسر إنَّ على حاله بعد حذفها

(4) في س بإضافة: والنصب التعب.
وانظر القاموس المحيط (غ. ب. ر) 2/ 110.

(5) الحاقة: 21، القارعة: 7.

(6) في س ويرده ما بعده. وانظر المنصف من الكلام 2/ 42.

(7) في المغني فهو.

الثاني) يعني: عدم اعتبار حكم [صدرية اللام][1] فيما بعد إنّ (أنّ عمل إنّ يتخطاها، تقول: إن في الدار لزيداً، وإن زيداً لقائمٌ، وكذلك يتخطاها [عمل][2] العامل بعدها[3]، نحو: إن زيداً طعامك لآكلٌ، ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك) قال في شرح الألفية: وأما الخبر فتدخل عليه بشرط الا يتقدم معموله[4]، فإذا أراد بالمعمول غير الظرف [وشبهه][5] لم يرد عليه قول المصنف، (والوارد في التنزيل كثير، نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[6].

([تنبيه – إن زيدٌ لقام، أو ليقومنْ اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها علمتْ مثلاً فتحت همزتها، فإن قلت: لَقد قام زيدٌ فقالوا: هي لام الابتداء، وحيئنذ يجب كسر الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان][7].

فصل

وإذا خففت إنّ نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[8]، ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[9]، فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت – مع إفادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال – الفرق بين إنْ المخففة من الثقيلة وإنْ النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات) فحينئذ تبقى[10] جائزة على أصلها، (كقراءة أبي رجاء) بفتح الراء

(1) في س الصدرية.
(2) إضافة من المغني.
(3) في س بإضافة: فنقصان حقها من التصدّر لوقوعها في خبر إنّ.
(4) شرح الألفية لابن الناظم 122.
(5) ساقط من س.
(6) العاديات: 11.
(7) إضافة من المغني.
(8) البقرة: 143.
(9) الطارق: 4.
(10) في س بإضافة: اللام.

والجيم والمدّ، كنية عمران العطاردي البصري المخضرمي، أسلم في حياة النبي عليه الصلاة والسلام ولم يره، وروى عن عمر، وعلى، وابن عباس رضي الله عنهم، مات سنة خمسين ومائة، ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[1] بكسر اللام[2] أي: للذي) يشير إلى أنّ ّما ّ موصولة حذف عائدها لطول الصلة، (وكقوله:

إِن كُنتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرَ تَوْدِيعِ[3])

بيت من البسيط ّإنْ ّ مخففة اسمها المحذوف ضمير المتكلم، وليست بنافية لفساد المعنى، وّقاضيّ خبر ّكنتّ مضاف إلى ّنحبيّ، وّالنحبّ المدة والوقت، يقال: قضى نحبه، أي: مات، وّيومّ ظرف لـّقاضيّ، وجواب ّلوّ محذوف يدل عليه ما قبله، وهو مثبت بدلالة المقام وإلا لفسد الكلام، وّالمنّ الإحسان، والمعنى: إن كنت أموت يوم فراقكم من شدة الحزن على فراق الأحبة لو لم تحسنوا بوعد[4] متّ/. 192/ ب

(ويجب تركها مع نفي الخبر) [إذ لو][5] كان منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفي فلا يلتبس فيه ّإنْ ّ المؤكدة بالنافية، (كقوله:

إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ[6])

---

(1) الزخرف: 35

(2) انظر قراءة أبي رجاء في اللباب في علوم الكتاب 17/ 258.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 604، شرح ابيات المغني 4/ 353.
والشاهد فيه: أنه حذفت اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات.

(4) في ّسّ بإضافة: صادق.

(5) في ّسّ لأنه إذا.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 604، شرح ابيات المغني 4/ 354.
والشاهد فيه: أن اللام الفارقة يجب حذفها مع نفي الخبر كما هنا.

بيت من الطويل، "هو" راجع إلى "ذي"[1]، أو إلى الحق، و"خلاف معاند" مفعول "يعدم" من باب "علم".

(وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبوعلي: ظننت أنّ فلاناً نحوي محسن، حتى سمعته يقول: إنّ اللام التي تصحب إنْ الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويّي بغداد على هذا[2]. انتهى. [وحجتهم][3] دخولها على الماضي المتصرف، نحو: إنْ زيدٌ لقامَ وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[4]، وكلاهما لا يجوز مع المشددة) أما الأول فلأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المتصرف عند الجمهور، وأما الثاني فلأنها تعلق [فعل القلب][5] فلا يعمل فيما بعدها، وعدم جواز هذين مع المشدد دليل عدم الجواز مع المخففة منها، فلا يلزم الحكم بأن اللام الفارقة غير لام الابتداء.

(وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلاّ وأنّ إنْ قبلها نافية)[6]، سواء دخلت على الفعل أو الاسم إلا أنّ الكسائي جعلها في الأسماء مخففة؛ لأنها بالاسم أولى نظراً إلى أصلها[7]، (واستدلوا على [مجيئها][8] للاستثناء بقوله:

---

(1) في "س" بإضافة: بصيرة.

(2) انظر قول أبي الفتح في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 186/ب، والجنى الداني 134، والمسائل العسكرية 252 -253، والارتشاف 2/ 146 – 147.

(3) في "س" وحجة أبو علي.

(4) الأعراف: 102.

(5) في "س" العامل عن عمله.

(6) انظر قول الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش 8/ 72.

(7) قال أبو حيان: "وأما الكسائي فزعم أنها إن وليها فعل كانت إنْ نافية واللام بمعنى إلاّ، وإن وليها اسم كانت المخففة من الثقيلة" البحر المحيط 1/ 264.

(8) في المغني مجيء اللام.

أمْـسَى أبَـانُ ذَلِـيلاً بَعْـدَ عِزَّتِـهِ وَمَا أبَانُ لَمِـنْ أعْـلاَجِ سُـودَانِ[1])

بيت من البسيط، أبانْ علم رجل، فمن صرفه رأى وزنه فعال، و[مـن][2] منعه رآه أفعل من أبان[3] يبينْ، وأعلاجْ جمع علجْ [وزان مِـلْء][4]، وهـو الرجـل من كفار العجم، وسودانْ جمع أسودْ كـعميانْ جمع أعمىْ، وقال الفراء: جمع سـودْ جمع أسودْ، والمعنى: وليس أبان إلا من عبيد سودان؛ فيكون ذماً لأصله[5]، وأشار إلى ثمرة الخلاف بقوله: (وعلى قولهم يقال: قد علمنا إن كنت لمؤمناً بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تعلق العامـل عن العمل، وأما على قول أبي علي، وأبي الفتح فتُفتَح) فـيرد [عليـه][6] أنـه لا التباس [لها بالنافية][7]حينئـذ؛ فـلا حاجـة إلى الـلام الفارقـة إلا أن [يحمـل علـى الاطراد][8].

(القسم الثاني) من أقسام اللام غير العاملة: (اللام الزائدة وهى الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله:

أمُّ الْحُلَـيْسِ لَعَجُـوزٌ شَـهْرَبَهْ

---

(1) البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 148، الهمع 1/ 448، الدرر 1/ 322، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30، شر شواهد المغني 2/ 604، شرح أبيات المغني 4/ 355.
والشاهد فيه: أن الكوفيين استدلوا به على ان اللام التي مع إنْ الخفيفة بمعنى إلاّ وإنْ النافية.

(2) ساقط من "س".

(3) في "س" بإضافة: ماضي.

(4) في "س" بالكسر فالسكون.

(5) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 188 – أ.

(6) في "س" عليهما.

(7) في "س" بينها وبين النافية.

(8) في "س" يقال تجيء حينئذ طرداً للباب.

وقيل: الأصل: لهي عجوز) فتكون لام الابتداء، وجعله الرضي شاذاً[1]، (وفي خبر أنّ المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[2] بفتح الهمزة[3]) وفي المفصل مما يحكى من جرأة الحجاج على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع "والعاديات" إلى فتحة أنّ، فأسقط اللام من قوله: "لخبير" قيل: حكم عليه بأنه أسقط اللام تعمداً وهذا يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير ثبت، وقد أثبت بقوله إن لسانه سبق أنه فتحها سهواً فيجوز أن يكون أسقطها سهواً كذلك[4]، (وفي خبر لكنّ في قوله:

....   وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[5])

[وهو من عمده العشق إذا/ هدّه][6]، [وقيل: انكسر قلبه بالمودة][7]، 1/193
ويروى: لكميد بالكاف [أي][8]: الحزين[9].

(1) قال الرضي: "وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إنّ" وانشد البيت. شرح الكافية 6/ 119
(2) الفرقان: 20.
(3) قال ابن عادل: "وقرئ أنهم بالفتح على زيادة الفتح على زيادة اللام وأنّ مصدرية والتقدير: إلا لأنهم..." اللباب في علوم الكتاب 14/ 503، وانظر شرح المفصل لابن يعيش 8/ 64.
- وسعيد هو: أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، الإمام الكبير، العبد الصالح، تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق، اخذ العلم عن عبد الله بن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم (ت 95 هـ).
انظر مرآة الجنان 1/ 156 - 157، شذرات الذهب 1/ 108 - 110، الأعلام 3/ 93.
(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل 178.
(5) عجز بيت من الطويل صدره:

يَلومونَني فِي حبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

وهو بلا نسبة في الإنصاف 1/ 209، الجنى الداني 132، رصف المباني 235، الهمع 1/ 446، الدرر 1/ 320، شرح شواهد المغني 2/ 605، المقاصد النحوية 2/ 247، شرح أبيات المغني 4/ 356.
والشاهد فيه: زيادة اللام في خبر "لكن".
(6) في "س" أنشده الكوفيون، "العميد" المعمود الذي هده العشق.
(7) ساقط من "س".
(8) في "س" وهو.
(9) انظر المقاصد النحوية 2/ 248.

(وليس دخول اللام [بعد أنّ المفتوحة مقيساً][1] خلافاً للمبرد[2]، ولا بعد لكنْ خلافاً للكوفيين[3]، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم، وقيل: [إن اللامين][4] لطلابتداء) يعني: اللام التي في قوله:لعميدُ، والتي في قوله: لمن اعلاجِ، [لقوله][5]: (على أن الأصل: ولكن إننيْ فحذفت همزة [إنّ][6] للتخفيف، ونون لكنْ [كذلك][7] لثقل اجتماع الأمثال) [كذا][8] في المفصل[9]، وجعل الرضي [دخولها][10] على لكنْ شاذاً[11].

(وعلى أن ماْ في قوله:

.... وَمَا أُبَانُ؟ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُـودَانِ[12]

استفهام وتم الكلام عند أبانْ ثم ابتدئ: لمن أعلاج [أي][13] بتقدير: لهو من أعلاج) قاله أبو حيان[14]، (وقيل: هي لام زيدت في خبر ماْ النافية) قاله ابن مالك[15] (وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) [فإن الكلام نفي على القول بأن اللام في لمنْ زائدة خبر ماْ، وإثبات على وجه الحصر والتحقير

---

(1) في المغني مقيساً بعد أنْ المفتوحة.
(2) انظر قول المبرد في الهمع 1/ 446.
(3) انظر قول الكوفيين في المصدر السابق.
(4) في المغني اللامان.
(5) في سْ بقرينة قوله.
(6) ساقط من ظْ.
(7) في المغني لذلك.
(8) في سْ قاله.
(9) انظر المفصل في صناعة الإعراب 392.
(10) في سْ دخول اللام.
(11) انظر شرح الكافية 6/ 125.
(12) سبق قريباً.
(13) إضافة من المغني.
(14) قال ابن الوحى: قال أبوحيان: ويحتمل عندي أن يكون قوله: وما أبانْ استفهاما على سبيل التحقير، ويكون قوله: لمن أعلاج سودانْ على إضمار هوْ، أي: لهو من اعلاج سودانْ مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190-أ.
(15) قال ابن مالك: وربما زيدت في الخبر بعد ماْ النافية وأنشد البيت. شرح التسهيل 2/ 30.

على القول بأنها للاستثناء والقول بأنها للابتداء على وجه الاستئناف][1]، فالكلام إثبات على وجه الحصر والتحقير، وعلى القول بأنها زائدة في حيز ما نفي، [قيل: يمكن التوفيق بينهما][2] بجعل التنوين في "سودان" للتحقير على القولين الأولين، وللتعظيم على القول الثالث، أي: وماهو من أعلاج سودان عظام، بل من أعلاج سودان حقراء[3]، (ومما زيدت فيه أيضاً خبر زال في قوله:

وَمَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ[4]

[بيت من الطويل نسبه العيني لكثير عزة][5] "من" للتعليل وهي و"لدن" متعلقان [بالظرف المتأخر][6]، أي: وما زالت كالهائم من أجل ليلى في زمن عرفاني إياها، و"هام" ذهب من العشق أو غيره[7]، و"المقصى" اسم مفعول من أقصيته أبعدته، والمراد اسم مكان من راد يَرُودُ جاء وذهب.

(وفي المفعول الثاني لـ"أري" في قول بعضهم: أراك لشاتمي، ونحو ذلك) مما يزاد فيه اللام كمعمول "أمسى" في قوله:

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُوداً[8]

---

(1) في "س" يعني: القول بأن اللام في "لمن اعلاج" للاستثناء، والقول بأنها للابتداء بتقدير المبتدأ على وجه الاستئناف بعد الاستفهام، وعليهما.

(2) في "س" وقد وفق بينهما.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190- أ.

(4) بيت من الطويل لكثير عزة منسوب له في الدرر 1/ 322، شرح شواهد المغني 2/ 605، المقاصد النحوية 2/ 249، شرح أبيات المغني 4/ 358، الخزانة 10/ 328، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30، الهمع 1/ 448. والشاهد فيه: أن اللام قد زيدت في خبر "زال".

(5) ساقط من "س".

(6) في "س" بما يتعلق به الظرف.

(7) في "س" بإضافة: والهائم من الإبل الذي يصيبه وباء، فيهيم، أي: يذهب على وجهه في الأرض ولا يرعى.

(8) بيت من البسيط بلا نسبة في الضرائر 58، شرح المفصل 8/ 64، الخصائص 1/ 319، رصف المباني 238، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30، المقاصد النحوية 2/ 310. والشاهد فيه: دخول اللام في خبر "أمسى" شذوذاً.

ومن غفل عن ذلك قال: كـان ينبغـي أن يـذكره المـصنف[1] (قيـل: وفي مفعول يدعوا من قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لَمَـن ضَـرُّهُ أَقْـرَبُ مِـن نَّفْعِـهِ ﴾[2] وهـذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غايـة الـشذوذ فـلا يليـق تخـريج التنزيـل عليـه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قـولان: أحـدهما هـذا، وهـو أنهـا زائـدة) ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿ مَـن ضَـرُّهُ ﴾ بغـير لام[3]، (وقـد بينـا فساده، والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء) قال أبوالبقاء: اختلف فيه آراء النحاة، وسبب ذلك أن اللام تعلّق أفعال القلـوب ويـدعو لـيس منها[4]، (فقيل: إنها مقدمة من تأخير والأصل: يدعو من لضره أقرب مـن نفعـه فـمن: مفعول، وضره أقرب مبتدأ وخبر، والجملة صلة لـمن)، ونسب هذا القول للفراء[5]، (وهذا بعيد لأن لام الابتداء لم يُعْهَدْ فيها التقدم عن موضـعها، وقيـل: إنها في موضعها، وإن من مبتدأ، ولبئس المولى خبرهـا) وفيـه تـسامح؛ إذ الخـبر حقيقة هو الجملة القسمية لكنه أطلق الخبر على جوابهـا؛ لأنـه الظـاهر المـذكور، ولأنه المقصود منها؛ (لأن التقدير: لبئس المولى هو/ وهو الـصحيح، ثـم اختلـف 193/ب
هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها وأن الوقف عليها، وأنها إنما جـاءت توكيـداً ليدعوا في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُ وَمَالاَ يَنفَعُـهُ ﴾[6]) فـلا معمول له مع أنه متعد؛ لأن الفعل إذا وقع توكيداً أو تفسيراً لآخر لا يلاحظ فيـه معمول، ولهذا قيل: في: ﴿ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ ﴾[7] ليس فيه ضمير لأنه مفـسر للفعـل وحده، (وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين) [وفيه تعريض لأبـي حيـان

---

(1) قاله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190- ب.

(2) الحج: 13.

(3) قال ابن عادل: وقرأ عبد الله يدعوا من ضره بغير لام الابتداء اللباب في علوم الكتاب 14/ 34.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 173.

(5) انظر قول الفراء في الدر المصون 5/ 130.

(6) الحج: 12.

(7) النساء: 176.

حيث جعله أقرب التوجيهات][1]؛ (إذ الأصل عدم التوكيد) وفيه أنّ كتاب الله تعالى مشحون بالتوكيد اللفظي والمعنوي[2]، (والأصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي)، قد تبع فيه ابن الحاجب فإنه منع هذا القول بأن التأكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل[3] [فمن لم يفهم أو سها قال: هذا ليس مما يعول عليه؛ لأن الفصل بينهما واقع في الجمل، كقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾[4] فإنه تأكيد لـاقرأ الأول، والعجب من المصنف أنه جوّزه في أواخر الباب الخامس][5].

(والثاني: أن مطلوبه مقدم عليه، وهو ﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾[6] على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد) هذا قول الزجاج فيكون لمن ضره أقربُ مستأنفاً[7]، (وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن ذا لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين[8].

والثالث: أن مطلوبه محذوف، والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً) هذا قول الفراء[9]، قال أبو البقاء: فيه ضعف ولم

---

(1) ساقط من س.
قال أبو حيان: وأقرب التوجيهات أن يكون يدعو توكيداً لـيدعو الأول، واللام في لمن لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى البحر المحيط 6/ 357.

(2) في س بإضافة: فكيف يكون خلاف الأصل.

(3) أمالي ابن الحاجب 1/ 119.

(4) العلق: 3.

(5) في س فالقول بأن هذا ليس مما يعول عليه... قول بلا فهم بل هو سهو.
والقول لابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 191- أ.

(6) الحج: 12.

(7) انظر معاني القرآن 3/ 416.

(8) انظر قول البصريين في الدر المصون 5/ 131.

(9) انظر معاني القرآن 2/ 217 – 218، والمنصف من الكلام 2/ 43.

يبين وجهه[1]، وبينه الحلبي بأن: يُدعوْ مبنى للفاعل لا للمفعول؛ فالمناسب أن يقدر[2] اسم فاعل[3]، وفيه أنه إذا كان الأصل يُدعوه يكون الضلال مدعواً[4].

(والرابع: أنّ مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أنّ يُدعوْ بمعنى يُقول) وما بعده مبتدأ حذف خبره، أي: يقول [لمن][5] ضره أقرب من نفعه [إله][6]، (والقول يقع على الجمل) وهذا قول أبي الحسن[7]، ورد بأنه فاسد المعنى [لأن][8] الكافر [لم يعتقد في الأوثان][9] أن ضرها اقرب من نفعها، وأجيب بأنه إذا كان هذا قول [الكافر يوم القيامة][10] لم يكن فاسداً[11]، (والثاني: أنّ يُدعوْ ملموح فيه [معنىً][12] فعل من أفعال القلوب [واختلف][13] هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه يُظنْ لأن أصل [يدعو][14] معناه يسمى فكأنه [قيل][15]: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك) أي: الدعاء، (عن [يقين][16] اعتقاد) كذا في النسخ ولعل حرف الاستثناء محذوف، وإلا لم يصح قوله: (فكأنه قيل: يظن) إذ الظن لا [ينفك عن][17]

(1) التبيان في إعراب القرآن 2/ 173.
(2) في س بإضافة: داعياً.
(3) انظر الدر المصون 5/ 131.
(4) في س بإضافة: ولذا لم يتعرض له المصنف.
(5) في س للذي.
(6) ساقط من س.
(7) انظر معاني القرآن 2/ 450.
(8) في س إذ.
(9) في س لا يعتقد في الأصنام.
(10) في س الكفار في الآخرة.
(11) انظر المنصف من الكلام 2/ 43.
(12) إضافة من المغني.
(13) في المغني ثم اختلف.
(14) إضافة من المغني.
(15) في المغني قال.
(16) إضافة من المغني.
(17) في س يوجد بدون.

الاعتقاد، وأيضاً اتفقت كلمة المعربين [على ذلك][1] قال أبو البقاء: إن يَدعوْ مشبه بأفعال القلوب؛ لأن معناه: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً ولا يصدر ذلك إلا عن اعتقاد[2]، (وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف) وهو إلهاً، (كما [قدرناه][3]، والثاني أن معناه يزعم؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد) [وفيه أن] يزعمْ من أفعال القلوب[4]، وهاهنا قول ثالث وهو أن يضمن يَدعو/ معنى يزعمْ، [ورابع][5] وهو أنّ الأفعال كلها يجوز أن تعلق، وهو مذهب يونس[6]. 1/194

(ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقومْ، أو أنت ظالم لئن فعلتْ، وكل ذلك خاص بالشعر وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه) في القسم الرابع.

(الثالث[7]: لام الجواب)، ولم يعد الموصوف هنا لقرب عهده من الثاني، (وهي ثلاثة أقسام: لام جواب لَوْ نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا [الَّذِينَ كَفَرُوا][8]﴾[9]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[10]) ولما كانت غير عاملة دخلت اللام في جوابها تأكيداً لربطها؛ وبهذا لا تدخل على جواب إنْ، وأمّا قول المصنفين: وإلا كان كذا؛ فقيل من مسامحاتهم إجراءً لـإنْ مجرى لَوْ لاتحادهما في معنى الشرط[11]

---

(1) في س عليه.

(2) في س بإضافة: والظاهر أنه مأخذ المصنف. وانظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 173.

(3) في المغني قدرنا.

(4) في س وفيه أنه لا حاجة إليه لأن.

(5) ساقط من س.

(6) انظر مذهب يونس في الدر المصون 5/ 130.

(7) في س بإضافة: من أقسام اللام غير العاملة.

(8) إضافة من المغني.

(9) الفتح: 25.

(10) الأنبياء: 22.

(11) قائله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 195 - 1.

كما مر في بحث إذا[1]، (ولام جواب لولا نحو: ﴿ وَلَوْلاَ دِفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾[2]) [قال أبو الخيام[3]][4]: لا يختلف جوابها [إلا أن][5] جواب لولا قد يقرن بـقد كقوله:

لَــوْلاَ الأَمِـيرُ وَلَــوْلاَ حَــقُّ طَاعَتِـهِ   لَقَدْ شَرِبْتُ وَمَا أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ[6]

وإنه لم يجيء في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ذكره في الأشباه[7]، (ولام جواب القسم، نحو: ﴿ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[8]، ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[9]) قال الرضي: هذه اللام لام الابتداء للتأكيد لا فرق بينها وبين إنَّ إلا من حيث العمل؛ ولهذا أجيب القسم بهما[10].

(وزعم أبو الفتح أن اللام بعد لو ولولا ولوما لام جواب قسم مقدر[11]، وفيه تعسف) أي: عدول عن الجادة من حيث إن الكلام مستغن عن التقدير، لا لما فيه من ارتكاب التقدير حتى يقال: ولو كان تعسفاً لكان كذا في القسم الرابع، ولم يقل به أحد. (نعم الأولى في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾[12] أن تكون اللام لام جواب [القسم المقدر][13]) قبل لو (بدليل

---

(1) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 369.

(2) البقرة: 251.

(3) في س بإضافة: عندي.

(4) كذا في المخطوط وفي الأشباه والنظائر قال أبوحيان انظر الأشباه والنظائر 2/ 257.

(5) في س بإضافة: لأن.

(6) بيت من البسيط، بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 257، مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 195- ب. والشاهد فيه: اقتران جواب لولا بـقد.

(7) انظر الأشباه والنظائر 2/ 257.

(8) يوسف: 91.

(9) الأنبياء: 57.

(10) انظر شرح الكافية 6/ 60.

(11) انظر سر صناعة الإعراب 2/ 70 – 72.

(12) البقرة: 103.

(13) في المغني قسم مقدر.

كون الجملة اسمية) قال الرضي: ولا يكون جواب (لو) اسمية لأنها صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب (لو) منتف ممتنع، وذهب جار الله إلى أنّ الاسمية في الآية جواب (لو)، قال: إنما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء[1]، (وأما القول بأنها لام جواب (لو) وأنّ الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[2])

بيت من الوافر، (جعلت) هنا بمعنى (طفقت)، ولذلك لم يتعد، و(القَلوص) بفتح القاف الناقة الشابة، و(الأكوار) جمع (كور)، وهو بالضم الرحل بأداته، وبالفتح الجماعة الكثيرة من الإبل، و(المرتع) المرعى، وجملة مرتعها قريب اسمية استعيرت مكان [يقرب مرتعها][3]، لوقوعها خبراً [لفعل المقاربة][4]، والأصل [فيه][5]: ان يكون خبره فعلاً، ([ففيه تعسف][6]) [وأجاز بعضهم][7] أن يكون (جعلت) بمعنى (صيرت)، ويؤيده أنه يروى بنصب (قلوص) على أنه مفعول أول لـ(جعلت)، [والاسمية الثاني][8]، وفاعله ضمير المرأة السابق في قوله:

وَلَسْتُ بِنَازِلٍ إلاَّ أَلَمَّتْ ... بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الكَذُوبُ

---

(1) انظر شرح الكافية 6/ 229، والكشاف 1/ 160.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 279، شرح الحماسة للتبريزي1/ 163، شرح شواهد المغني 2/ 606، شرح أبيات المغني 4/ 361.

والشاهد فيه: أن الجملة الاسمية قد استعيرت مكان الجملة الفعلية.

(3) في (س) يقرب.

(4) في (س) لجعلت.

(5) في (س) في فعل المقاربة.

(6) ساقط من (ظ).

(7) في (س) لجواز.

(8) في (س) ومفعوله الثاني الجملة الاسمية.

يقول لا أنزل منزلاً إلا رأيت هذه المرأة ملمة برحل، أي: متصورة بهذه الصورة تشوقاً منى، هذا في [حال][1] اليقظة، أو/ رأيت خيالتها الكذوب القليلة 194/ب الوفاء إذا نمت، (وهذا الموضع [عندي مما يدل][2] على ضعف قول أبي الفتح إذ لو كانت اللام بعد لَوْ في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد لَوْ جملة اسمية نحو: لَو جاءني لأنا أكرمهْ كما يكثر ذلك في باب القسم.

الرابع) من أقسام اللام غير العاملة: (اللام الداخلة على أداة الشرط للإيذان) يعنى: من أول الأمر (بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها) سواء كان ذلك القسم مقدراً أو مذكوراً، نحو: ْوالله لئن أتيتني أتيتكْ قاله الرضي[3]، ومن غفل عنه قال: كان ينبغي أن يقول على قسم مقدر قبل اللام؛ لأنها لا تكون بعد المذكور[4]، (لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضاً؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم، أي: مهدته له، نحو: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لاَ يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ﴾[5] وأكثر ما تدخل على إنْ، وقد تدخل على غيرها، وقوله:

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ ... وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلاً[6])

بيت من الكامل دخلت اللام على ْمتىْ الشرطية، وأجيب القسم على القاعدة المشهورة، وْجميلاً تنازعه ْليجزينْ وْجزيتْ على بناء المفعول فيهما، وْصَلَحْ بفتح اللام وقد تضم، ومعنى المصارعين واحد أو متقارب.

---

(1) ساقط من ْسْ.

(2) في المغني مما يدل عندي.

(3) انظر شرح الكافية 6/ 236.

(4) قائله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 197- 1.

(5) الحشر: 12.

(6) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 137، الارتشاف 2/ 491، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 218، شرح شواهد المغني 2/ 607، الهمع 2/ 405، الدرر 2/ 132، شرح أبيات المغني 4/ 363، الخزانة 11/ 338. والشاهد فيه: أن اللام الموطئة قد تدخل على غير إنْ الشرطية، كدخولها هنا على ْمتىْ.

(وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[1] أن لا تكون موطئة و'ما' شرطية: بل للابتداء و'ما' موصولة؛ لأنه حمل على الأكثر.

واغرب ما دخلت عليه 'إذ' وذلك لشبهها بـ'إن') في الصيغة والمعنى؛ لأن 'إذ' تأتي للتعليل وهو قريب من معنى الشرط، (وأنشد أبو الفتح:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لِأَن شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ　　فَلَإِذْ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ[2])

بيت من الكامل 'غضبت' [فعل][3] الغائبة[4]، [و'لأن' تعليل له][5]، و'شربت' فعل متكلم و'الجزة' بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاة في السنة، و'الخروف' [كـ'صبور'][6] الحمل وربما سمي المهر إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة خروفاً كما في الصحاح[7]، وهذا أنسب هنا، و'لأشربن' بالنون الخفيفة جواب قسم مقدر بين الفاء واللام.

(وهو نظير دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[8]، شبهت 'إذ' بـ'إن' فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط وقد تحذف)، أي: اللام الموطئة (مع كون القسم مقدراً قبل الشرط، نحو: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[9]) هذا جواب القسم للشرط، وإلا لجيء بالفاء،

---

(1) آل عمران: 81.

(2) البيت لذي الرمة منسوب له او لأعرابي في شرح شواهد المغني 2/ 607، وبلا نسبة في الجنى الداني 138، سر صنعة الإعراب 2/ 74، الهمع 2/ 405، الدرر 2/ 133، الخزانة 11/ 338.

والشاهد فيه: أن اللام الموطئة دخلت على 'إذ' تشبيهاً لها بـ'إن' الشرطية.

(3) في 'س' على صيغة.

(4) في 'س' بإضافة: و'على' متعلق به.

(5) في 'س' ولام 'لأن' للتعليل متعلقة به ايضاً.

(6) ساقط من 'س'.

(7) الصحاح: 2/ 1033.

(8) النور: 13.

(9) الأنعام: 121.

(وقول بعضهم) وهو ابن السراج[1]: (ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّـهُ يَشْكُرُهَا ....)

تقدم [شرحه][2] في بحث أما. (مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[3]، فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم) لأن النون لا تدخل المستقبل الذي هو خبر إلا بعد قسم، ولأن اللام لا تدخل [على][4] جواب إنْ (وليست موطئة في قوله:

لَئِن كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِن لَيْلَى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ[5])

بيت من الطويل لذي الرمة [علىَّ متعلق بمضاف/ محذوف، أي: مشقّات 1/195
الدنيا، وكما أرى خبر كان][6]، تباريح جمع تبريح وهو [المشقة][7] خبر ثان، أو بدل من الأول.

(وقوله:

لَئِن كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِياً[8])

---

(1) قال ابن الوحى: قوله:وقول بعضهم أراد به ابن السراج على ما نقله ابن أبوحيان حيث قال: وأما تجويز ابن السراج حذفها فينبغي ألا يجوز لأن حذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة مواهب الأريب ج/2 اللوحة 198- ب.

(2) ساقط من س.

(3) المائدة: 73.

(4) ساقط من س.

(5) البيت لذي الرمة منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 609، شرح أبيات المغني 4/ 397، الكافية الشافية 1/ 400، المنصف من الكلام 2/ 44. والشاهد فيه: أن اللام في لئن زائدة والجواب للشرط لأنه جاء مقروناً بالفاء.

(6) ساقط من س.

(7) في س الجهد.

(8) البيت لامرأة من عقيل منسوب لها في شرح التصريح 2/ 44، شرح شواهد المغني 2/ 610، المقاصد النحوية 4/ 438، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 171، شرح الكافية الشافية 1/ 400، شرح أبيات المغني 4/ 371، الهمع 2/ 404.
والشاهد فيه: أن اللام في لئن زائدة.

بيت من الطويل لامرأة من عقيل، فالقيظ[1] شدة حر الصيف، وبادياً حال من فاعل أصمْ، أي: بارزاً للشمس.

(وقوله:

أَلِمـمْ بِزَيْنَـبَ إِنَّ الْبَـيْنَ قَـدْ أَفِـدَا قَلَّ الثَّوَاءُ لَـئِن كَـانَ الرَّحِيـلُ غَـداً[2])

بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة، الإلمامُ النزول، والبينُ [هنا الفراق][3]، وأفدَ[4] قرب، والثواءُ بفتح المثلثة والمد الإقامة.

(بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه) والوعد بتوجيهه والاستشهاد عليه؛ (أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجَبْ إلا القسم) [لأنه][5] إذا تقدم على الشرط فاعتبار القسم أولى لتقويه بالتصدير الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط، (هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه[6]) نظراً [إلى قربه من][7] الجواب، وأما إذا تقدم الشرط عليه فالجواب اعتبار الشرط لتقويه بالتصدير، (وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل إنْ) والتقدير: إن كان رحيلكم غداً قَلَّ إقامتكم هنا؛ لأنه أقل من يوم وليلة، (فلو كان [ثمّة][8] قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين) واختصار المختصر غير مقبول عندهم.

---

(1) في س بإضافة: بفتح القاف.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في الجنى الداني 138، الارتشاف 2/ 493، شرح شواهد المغني 2/ 610، شرح أبيات المغني 4/ 372، الخزانة 11/ 328. والشاهد فيه: ان اللام زائدة في لئن.

(3) في س الفراق وقد يطلق على ضده.

(4) في س بإضافة: بمعنى.

(5) في س وذلك لأن القسم.

(6) انظر معاني القرآن 1/ 67.

(7) في س إلى كونه أقرب إلى.

(8) في المغني ثم.

([الخامس][1]: لام ألْ كـالرجل، والحارث، وقد مضى شرحها.

[السادس][2]: اللام اللاحقة لأسماء الإشـارة للدلالـة علـى البعـد) إن قلنا: إنّ اسم الإشارة مع الكاف للمتوسط كما قالـه ابـن الحاجـب[3]، (أو علـى توكيده) إن قلنا: إنّ ذاكْ للبعيد كما قاله ابـن مالـك[4] (علـى خـلاف في ذلـك، وأصلها السكون كما في تلكْ، وإنما كسرت في ذلكْ لالتقاء السـاكنين) ولم تفـتح لئلا تلتبس بلام الملك.

([السابع][5]: لام التعجب غير الجارة) [وهي][6] مفتوحـة تـدخل علـى الماضي إذا أريد المبالغة والتعجب، فإن كان مضموم العـين تـرك علـى حالـه وإلا لانتقل إلى باب حسنْ، مثال الثاني نحو: لَقضو الرجلْ بمعنى مـا أقـضاه !، ومثـال الأول (نحو: لَظَرُفَ زيد ولَكَرُمَ عمروٌ بمعنى: ما أظرفه ! وما أكرمه ! ذكرها ابـن خالويه في كتابه المسمى بالجمل[7]) اسمه [حسين][8] دخـل بغـداد طالبـاً للعلـم، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد[9]، ثم سكن حلـب، وله مع المتنبي مناظرات توفي سنة سبعين وثلاثمائة[10]، ومن شعره:

إِذَا لَمْ يَكُن صَدْرُ الْمَجَالِسِ سَيِّداً ... فَلاَ خَيْرَ فِيمَن صَدَّرَتْهُ الْمَجَالِسُ
وَكَـمْ قَائِـلٍ مَـالِي رَأَيْتُـكَ رَاجِـلاً ... فَقُلْـتُ لَـهُ مِـنْ أَجْلِ أَنَّـكَ فَـارِسُ

---

(1) في س: القسم الخامس.
(2) في س: القسم السادس.
(3) انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 480، والمنصف من الكلام 2/ 44.
(4) انظر الكافية الشافية 1/ 135.
(5) في س: القسم السابع.
(6) في س: وهذه اللام.
(7) انظر كشف الظنون 1/ 602.
(8) في س: الحسين.
(9) في س: بإضافة: والأنباري.
(10) انظر غاية النهاية 1/ 237، مرآة الجنان 2/ 269 – 270، البلغة 121، الأعلام 2/ 231.

(وعنـدي أنهـا [إمـا][1] لام الابتـداء دخلـت علـى الماضـي لـشبهه [بجموده][2] بالاسم) [3]؛ لأنه الحق بنعم، قال الرضي: يلحق نعم كل ماهو على فعُل [بضم العين][4] بالأصالة، نحو: ظرُف/ الرجـل [زيـد][5]، أو بالتحويـل إلى 195 / ب
الضم، نحو: قَضُو الرجل [زيد][6] بشرط تضمنه معنى التعجب؛ ولهذا كثر انجرار فاعله بالباء لكون بمعنى: أفعل به، نحو: ظرف بزيد، أي: أظرف به، واستغنائه عن اللام[7] نحو: ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقاً ﴾[8]، ولعل هذا محمل قولـه: بجمـوده، ومـن غفل عنه قال: ما وجدت له محملاً، ولـولا اتفـاق النـسخ لـضربته[9]، (وإمـا لام جواب قسم مقدر).

---

(1) إضافة من المغني.

(2) في المغني لجموده.

(3) في س بإضافة: أي شبه الماضي مضموم العين بالاسم بسبب جموده.

(4) في س بالضم.

(5) ساقط من س.

(6) ساقط من س.

(7) انظر شرح الكافية 5/ 274.

(8) النساء: 69.

(9) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 200- 1.

[مبحث: لا]

(لا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل إنْ، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص) يعني: على العموم، ولهذا اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق [على سبيل التنصيص][1] يستلزم وجود مِنْ لفظاً أو معنىً، ولا يليق ذلك إلا بالاسم نكرة؛ فوجب لـلاَ عند ذلك القصد عمل إنّ لمشابهتها لها في التوكيد، وقيل: إنما لم تعمل الجر لئلا يعتقد أنه بـمِنْ المنوية [لظهورها في بعض الأحيان][2]، كقوله:

فَقَامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهَـا بِـسَيْفِهِ وَقَالَ ألاَ لاَ مِن سَبِيلٍ إِلَى هِنْـدِ[3]

(وتسمى حينئذ تبرئة) لأنها تنفى الجنس فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس وإطلاق المصدر عليها للمبالغة، (وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، وقول أبي الطيب:

فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَـدٍ إِلاَّ بلـؤم مرقـع[4])

---

(1) في س كذلك.

(2) في س وقد تظهر.

وانظر الجنى الداني 292.

(3) بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 163، الجنى الداني 292، شرح ابن الناظم 134، الهمع 1/ 466، المقاصد النحوية 2/ 332.

والشاهد فيه: أن علة البناء في اسم لا تضمنه معنى مِنْ الاستغراقية بدليل ظهورها في البيت.

(4) البيت للمتنبي في ديوانه 22 وروايته: ولا ثوب، ومنسوب له شرح أبيات المغني 4/ 374.

والشاهد فيه: أن لا فيه نافية للجنس.

بيت من الطويل، المجدُ الكرم، واللؤم[1] ضده، والترقيع إصلاح خروق الثوب بالرّقع، يعني: أنّ ثوب المجد إذا كان على ممدوحه كان سليماً من العيب، بريئاً من الفساد، لا يحتاج إلى إصلاح وترقيع بخلاف ما إذا كان على غيره.

(أو رافعاً، نحو: لا حسناً فعله مذمومٌ، أو ناصباً، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، ومنه: لا خيراً من زيد عندنا) وإنما نصب اسمها في هذه الصور لشبهه بالمضاف [من أنه][2] لا يتم إلا بما بعده، (وقول أبي الطيب:

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ فَلاَ أَقَلَّ مِن نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا[3])

بيت من المنسرح وقبله:

يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

حاديَيْ تثنية حادٍ اسم فاعل من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها، والعيرُ بكسر العين الإبل التي تحمل الميرة، وقفاً خطاب لحاديي عير الحبيبة، قال الواحدي: يقول [لهما][4]: احبساها عليّ زماناً قليلاً لأنظر إليها وأتزود منها نظرة فلا أقل منها[5]، وضمير بها للعير، أو للحبيبة، [وقيل: لدارها][6]، والباء للتعدية،

---

(1) في نس بإضافة: بالضم وسكون الهمزة.

(2) في نس من حيث.

(3) البيت للمتنبي في ديوانه 67 وروايته: يا حاديي عيسها، ومنسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 375. والشاهد فيه: أن أقلَّ مبني مع لا على الفتح ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل ليس.

(4) ساقط من نس.

(5) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي 1/ 7.

(6) في نس لا لدارها كما قيل.

وقيل: معنى "عليّ" لأجلي[1]، و"من"[2] متعلق بـ"أقل" وجملة "أزودها" صفة "نظرة"، وخبر لا محذوف.

(ويجوز رفع "أقل" على أن تكون عاملة عمل "ليس".

وتخالف لا هذه "إنّ" من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يبنى[3]، قيل: لتضمنه معنى "من" الاستغراقية) ويدل على ذلك ظهورها في بعض الأحيان كما مر، (وقيل: لتركبه مع لا تركيب "خمسة عشر" وبناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً) ولم يقل على الفتح ليدخل فيه [مثل][4]/ "لا مسلمين لك"؛ ولهذا فصله بقوله: (فيبنى على 1/196

الفتح في نحو: "لا رجل ولا رجال"، ومنه: ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[5]، ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾[6]، ﴿يَاأَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مَقَامَ لَكُمْ﴾[7]، وعلى الياء في نحو: "لا رجلين"، و"لا قائمين"، وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف[8]) لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، (ولو صح هذا للزم الإعراب في "يا زيدان"، و"يا زيدون") وهما مع النون مبنيان؛ إذ لو كانا معربين لقيل: "يازيدَيْن"، و"يازيدِين"، (ولا قائل به) ونقل عن المبرد أنه قال: لأن المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب، ورد بأنه في باب "لا" مبني نحو: "لا رجل وامرأة"، قال الرضي: وله أن يقول: أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، نحو: ثلاثة وثلاثين،

---

(1) انظر المصدر السابق.

(2) في "س" بإضافة: نظرة.

(3) في "س" بإضافة: دون ما إذا كان عاملاً لكراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

(4) ساقط من "س".

(5) يوسف: 92.

(6) الشعراء: 50.

(7) الأحزاب: 13

(8) انظر المقتضب 4/ 366، وشرح الكافية للرضي 2/ 213 – 214.

لكنه ينتقض بـ'يازيدان'، وقيل: [إنما قال ذلك][1] لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع، [ورد][2] بأنه يقال: 'حضر موتان'، و'حضر موتون' في المسمى بـ'حضر موت'؛ (وعلى الكسرة في نحو: لا مسلمات' وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح) [وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين زعماً أن تنون المقابلة لا ينافي البناء، ويرده 'يا مسلمات' مجرداً عن التنوين اتفاقا][3]، والجمهور يكسرونه بلا تنوين؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن فهو شبيه به، والمازني يفتحه بلا تنوين كقوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ[4]

حذراً من مخالفته لسائر المبني بعد 'لا' مما كان معرباً بالحركة [قال الرضي][5]: وهذا أولى من مذهبهم طرداً للباب[6]، وإليه أشار بقوله: (وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب وفيه) أي: في[7] مجيء نحو: 'مسلمات' بالفتح (رد على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم 'لا' غير العامل معرب، وإن ترك تنوينه للتخفيف' [خلافاً][8] للمبرد والأخفش وغيرهما، [وسبب الاختلاف هو قول سيبويه][9]: ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين[10] [إنها][11] تنصبه

---

(1) ساقط من 'س'.

(2) في 'س' ومنع.

(3) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المصنف: 'التي يستحقها المركب'، وأوله: وفيه أن مذهبهم البناء على ما ينصب به، وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن تنوين المقابلة لا ينافي البناء.

(4) بيت من البسيط لسلامة بن جندل السعدي، منسوب له في شرح التصريح 1/ 341، المقاصد النحوية 2/ 326، الدرر 1/ 345، الخزانة 4/ 27، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 2/ 214، شرح شذور الذهب 118، الهمع 1/ 468.
والشاهد فيه: أن جمع المؤنث السالم يبنى على الفتح مع لا بدون تنوين.

(5) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متقدماً بعد قول المصنف: 'ولكنه جاء بالفتح'.

(6) من قوله: ونقل عن المبرد... انظر شرح الرضي على الكافية 2/ 214 – 215.

(7) في 'س' بإضافة: رجحان الفتح وقيل: في.

(8) في 'س' مخالفين.

(9) في 'س' بناه على أن سيبويه قال.

(10) في 'س' بإضافة: وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ'خمسة عشر'، فأول المبرد قول: 'تنصبه بغير تنوين'

(11) كذا في المخطوط ولعل الصواب كأنها.

اولاً لكن بُني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر له اتفاقاً، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل 'عشرة' عن 'خمسة'؛ فحذف التنوين لتثاقله بالتركيب، وقال السيرافي: إنما ركب مع عامله لإفادة 'لا' للاستغراق كما أفادته 'من' في هل من رجل في الدار؛ لأن 'لا رجل في الدار' جواب 'هل من رجل' فركبوا 'لا' مع النكرة، [كما أنّ 'من' مركب معها][1] تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة، ورجح الرضي مذهب المبرد بأن حذف التنوين لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأن التركيب بين 'لا' والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، ولا يحذف التنوين من الثاني[2].

(ومثل لا رجلَ عند/ الفراء لا جرمَ، نحو: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[3]، 196/ ب
والمعنى عنده: لا بد من كذا، أو: لا محالة في كذا، فحذفت 'من' أو 'في'[4])؛ فيكون 'جرم' اسم 'لا' مبنياً على الفتح، وما بعده في محل رفع، أونصب، أو جر على حذف الجار على أنه خبر 'لا'، (وقال قطرب: 'لا' رد [للكلام السابق][5]) ونسبه الرضي للخليل[6]، وابن عادل للزجاج[7]، (أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، و'جرم' فعل، لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل[8]) وقيل: معناه 'كسب' فاعله مضمر، وما بعده مفعول به، أي: كسب لهم عملهم النار[9]، (وقال قوم: 'لا' زائدة) كما في ﴿ لا أقسم ﴾[10]؛ لأن في 'جرم' معنى القسم قاله الرضي[11]،

---

(1) ساقط من 'س'.

(2) من قول المصنف: 'رد على السيرافي...' انظر شرح الرضي على الكافية 2/ 211 – 212.

(3) النحل: 62.

(4) قال الفراء: 'وقوله: لا جرم أنهم كلمة كانت بمنزلة لابد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة 'حقاً' معاني القرآن 2/ 8.

(5) في المغني لما قبلها، وهو ساقط من 'ظ'.

(6) انظر شرح الكافية 6/ 105.

(7) قال ابن عادل: 'قال الزجاج: 'لا' رد لقولهم، أي: ليس الأمر كما وصفوا' اللباب في علوم الكتاب 12/ 95، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 194.

(8) انظر قول قطرب في اللباب في علوم الكتاب 12/ 95.

(9) انظر المصدر السابق 10/ 461.

(10) القيامة: 1.

(11) شرح الكافية 6/ 105.

(وجرمْ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن لا لا تزاد في أول الكلام[1]، وسيأتي البحث في ذلك) وقال ابن عادل: مذهب الخليل وسيبويه أن لا جرمْ ركب وصار معناهما حقّ، وما بعدهما فاعل، أي: حق وثبت كون النار لهم[2].

(([الثالث][3]: أن ارتفاع خبرها عند [انفراد][4] اسمها، نحو: لا رجل قائمٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها وهذا [قول سيبويه][5]، [وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه [بها][6] إذا كان اسماً عاملاً][7]) قال الرضي: [خبر لا مرفوع بها إذا كان اسمها معرباً عند جميع النحاة، وإلا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ عند سيبويه، وبلا عند غيره[8] لعله أراد بالنحاة: نحاة البصرة، وإلا فعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، قالوا في إنْ التي هي محمولة عليها: إنها لا تؤثر في الخبر رفعاً فما ظنك بفرعها][9].

(الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً) ولو قدم لا تعمل مثل: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[10].

---

(1) انظر معاني القرآن 3/ 207.

(2) انظر اللباب في علوم الكتاب 10/ 461.

(3) في سْ والفرق الثالث بين لا وإنْ.

(4) في سْ والمغني إفراد.

(5) في المغني القول لسيبويه.

(6) ساقط من ظْ.

(7) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: مع اسمها المنصوبْ. وانظر شرح التصريح 1/ 337، ومواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 207/ أ.

(8) انظر شرح الكافية 1/ 287.

(9) ارتفاع خبر لا بها إن لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة، وإن كان مبنيا فعند سيبوية ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، وعند غير مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب، وقال الكوفيون في إنْ التي هي محمولة عليها: إنها لا تؤثر في الخبر رفعاً فكيف في فرعها.
وانظر شرح المفصل لابن يعيش 1/ 107.

(10) الصافات: 47.

(الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده) لأن عمل لا ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقاً، وعمل إنّ قوي فلم يعتبر المحل إلا بعد مضي الخبر؛ (فيجوز رفع النعت والمعطوف [عليه][1]، نحو: لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها.

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله [فلك][2] فتح الاسمين) على أنّ لا فيهما للتبرئة، (ورفعهما) بناءً على جواز الفاء، لا عن العمل عند التكرار، (والمغايرة بينهما) يحتمل الاحتمالين: الأول فتح الأول ورفع الثاني على أنّ لا الثانية ملغاة، والثاني عكس هذا، وأما احتمال فتح الأول ونصب الثاني على أنّ لا الثانية زائدة، وكذا احتمال رفع الأول على أنّ لا بمعنى ليس، وفتح الثاني [فعدم شمول كلام المصنف لهما لا يضره][3]؛ لأن غرضه بيان احتمالات لا التبرئة في هذا التركيب، لا مطلق الاحتمالات فيه، نعم اعتبره صاحب المفصل فجوز فيه ستة أوجه[4]، وابن الحاجب خمسة أوجه رداً عليه بأنه ينحصر كيفيات اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة[5]، فإن شئت الإيضاح فعليك بالإيضاح، فخذ ما ذكرنا؛ فإنه غفل عنه من قال كلام المصنف لا يوفي بالأوجه الخمسة التي جوزها في مثله[6]، وكذا من قال: اعتمد/ في خروج 197/أ
هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم في هذا المحل[7] (بخلاف نحو قوله:

---

(1) إضافة المغني.

(2) في المغني ولك.

(3) في س فلا يضر المصنف عدم شمول كلامه لهما.

(4) قال الزمخشري: وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا.

(5) انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 394 – 396.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 45.

(7) المصدر السابق والقول للشمني.

إِنَّ مَحَـــلاً وَإِنَّ مُـــرْتَحَلاً   وَإِنَّ فِـي الـسَّفْرِ إِذْ مَـضَوْا مَهَـلاً[1]

تقدم شرحه في بحث إذ[2]، (فلا محيد) ولا ميل (عن النصب) [إنما صرح][3] ببيان وجه المخالفة بين لا وإنَّ في هذا الوجه لعدم شهرته بخلاف ما تقدم.

(السابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾[4]، ﴿فَلاَ فَوْتَ﴾[5] وتميم لا تذكره حينئذ) أي: حين إذ علم، [وإلا فبنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب ذكره كما قال الرضي][6]، وأما ما قيل: إن بني تميم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير ويحملون ما يرى خبراً في مثل: لا رجل قائم على الصفة دون الخبر، [فيرده امتناع تركيب الكلام من الحرف، والاسم وإن تعين كون الشيء صفة، أو خبراً ليس من دأب العرب][7].

---

(1) بيت من المنسرح للأعشى في ديوانه 175، وروايته:

وَإِنَّ فِـي الـسَّفْرِ مَـا مَـضَى مَهَـلاً

ومنسوب له في شرح أبيات المغني 2/ 161، الخزانة 5/ 363، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 238، رصف المباني 298، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 15.

(2) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 419.

(3) في س لعله إنما تعرض.

(4) الشعراء: 50.

(5) سبأ: 51.

(6) في س وإلا فالتميمية كالحجازية في إيجاب ذكره قال الأندلسي.
قال الرضي: قال الأندلسي: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذاً كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به شرح الكافية 1/ 289.

(7) في س فقيه بحث، أما أولاً فلامتناع تركيب الكلام من الحرف والاسم، وأما ثانياً فلأنه ليس من دأب العرب تعيين كون الشيء صفة أو خبراً. والقول للجامي انظر الفوائد الضيائة للمولى العارف المعروف بالفاضل الجامي على متن الكافية 162.

(الثاني) أي: الوجه الثاني، وفي بعض النسخ [الثانية، قيل][1]: أنه على إرادة الحالة[2]: (أن تكون عاملة عمل ليس كقوله:

مَــن صَــدَّ عَــن نيرَانِهَــا فَأنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لاَ بَــرَاحُ[3])

بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك، صدّ أي: أعرض، [ونيرانها جمع نار، والهاء للحرب، والبراح مصدر برح مكانه، أي: زال عنه، يقول: من أحجم عن الحرب والصبر على بلواها فأنا المشهور بأني لا براح لي فيها][4]، وجملة لا براح مستأنفة، وقال صدر الأفاضل: حال مؤكدة من أنا ابن قيس[5].

(وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر)[6]، قال المرزوقي: إنما جاء في الشعر رفع ما بعد لا رداً إلى الأصل؛ إذ الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، وأصل اسم لا الرفع[7]، وقال بعض المحققين: ومما يعجبني أنه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر لـ لا خبر حتى يعلم أنه رفع أو نصب، ولو ذكر وهو الظرف لا يعلم أنه مرفوع أو منصوب.

---

(1) ساقط من س.

(2) المنصف من الكلام 2/ 45 – 46.

(3) البيت لسعد بن مالك في الكتاب 1/ 58 منسوب له في شرح أبيات سيبوية 2/ 8، شرح التصريح 1/ 268 شرح شواهد المغني 1/ 502، شرح المفصل 1/ 109، الدرر 1/ 268، المقاصد 2/ 150، شرح أبيات المغني 4/ 376، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب / 326، الإنصاف 1/ 367، رصف المباني 266، المقتضب 2/ 573، اللمع 1/ 397 شرح التسهيل لابن مالك 1/ 376، شرح الكافية للرضي 2/ 220. والشاهد فيه:أن لا هنا عاملة عمل ليس.

(4) في س وضمير نيرانها للحرب وهي جمع نار، والبراح مكانه أي زال عنه، يقول من أحجم عن الحرب والصبر عن بلواها فأنا ابن قيس لا براح لي فيها، يعني أنا المشهور.

(5) انظر قوله في شرح أبيات المغني 4/ 376.

(6) في س بإضافة: ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة.

(7) انظر شرح الحماسة 1/ 509.

(و لا هذه تخالف ليس من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل حتى ادعي أنه ليس بموجود) [قال الرضي: الظاهر أنه لا تعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلاهم خبر لا منصوباً، ولا شاهد في قوله: لا براح؛ لأن لا هذه لنفي الجنس، أهمل شاذاً لعدم شرط الإهمال][1].

(الثانية: أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به) استشكل وجه الغاية في الموضوعين، [وجوابه قد مر][2] في بحث إن بمعنى نعم[3]، (فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأنّ خبرها مرفوع) من غير أن تعمل فيه[4]، (ويرده قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِياً[5])

بيت من الطويل تعز أمر[6] من العزاء وهو الصبر والتسلي، [فلا شيء جواب الأمر][7] وعلى الأرض صفة شيء متعلق بباقياً، ولا في الموضعين بمعنى ليس، والوزر بفتحتين الملجأ، والواقي الحافظ[8]، والمعنى: اصبر وتسلّ على ما

(1) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: وهذا يرد على الرضي أيضاً. وانظر شرح الكافية 1/ 290 – 291.

(2) في س وقد مر الجواب.

(3) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 194.

(4) قال السيوطي: "... إنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه الزجاج واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به" الهمع 1/ 103.

(5) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 292، شرح شذور الذهب 222، شرح التصريح 1/ 286، شرح شواهد المغني 2/ 216، شرح عمدة الحافظ 1/ 216، المقاصد النحوية 2/ 102، الهمع 1/ 397، شرح أبيات المغني 4/ 377، شرح التسهيل لابن مالك 1/ 376، الدر المصون 1/ 199.
والشاهد فيه: أن خبر لا العاملة عمل ليس قد يذكر فلا يحذف.

(6) في س بإضافة: من التفعيل.

(7) في س جوابه فلا شيء.

(8) في س بإضافة: ومن يتعلق به.

اصابك من [المصيبة][1]؛ فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، ولا ملجأ يحفظ الشخص مما قضى الله تعالى، [وهذا يرد على الرضي أيضاً][2]، وقد يجاب بأنه لا دليل فيه لاحتمال أن يكون نصب باقياً وواقياً/ على الحال من شيء، ووزر 197/ب لوقوعهما في سياق النفي.

(وأما قوله:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِيناً[3])

بيت من الطويل[4]، والخاذل بمعجمتين التارك للنصرة، وبوئت [مخاطب مجهول][5]، وحصناً مفعول ثان، وحصيناً [صفته][6]، [والباء متعلقة به، أو بنصرتك، والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع][7].

(فلا دليل فيه كما توهم بعضهم، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً، وغير استثناء) والتقدير: إذ لا صاحب موجود إلا خاذلاً، أي: ليس موجوداً في حال من الأحوال إلا في هذه الحال، ويحتمل الحالية أيضاً.

(الثالثة: أنها لا تعمل في النكرات، خلافاً لابن جنى وابن الشجري)، ووافقهما ابن مالك، فقال: والقياس على هذا سائغ عندي[8]، (وعلى ظاهر

---

(1) في س المصائب.

(2) في س وفيه أيضاً رد لما قال الرضي.

(3) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 293، شرح شواهد المغني 2/ 612، شرح أبيات المغني 4/ 378، المقاصد النحوية 2 / 140.

(4) في س بإضافة: إذ ظرف ولا بمعنى ليس.

(5) في س فعل المخاطب المجهول من بواه الله منزلاً أسكنه إياه.

(6) في س صفة له.

(7) في س والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع، والباء للسببية أو الاستعانة متعلق بنصرتك.

(8) قال ابن قاسم: أجاز ابن جني إعمال لا عمل ليس في المعرفة، ووافقه ابن مالك، وذكره ابن الشجري الجنى الداني 293، وانظر الأمالي الشجرية 1/ 282، وشرح التسهيل 1/ 325 – 326.

قولهما [جاء][1] قول النابغة) [وفيه قلب][2]، أي: يدل على قولهما ظاهر قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً   سِوَاهَا وَلاَ فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِياً[3])

بيت من الطويل، حلّت أي: نزلت [حبيبته، وسواد القلب حبة وهو ظرف لحلت][4]، ولا بمعنى ليس، وأنا اسمها، وباغياً خبرها[5]، وسواها مفعول باغياً، وفي متعلقة بمتراخياً، ويحتمل أن يكون اسم لا على حذف مضاف، أي لا مثلي، فحذف المضاف [وأنيب عنه المضاف إليه][6]؛ فأتي به منفصلاً مرفوعاً، فيكون مدخول لا نكرة؛ ولهذا [حمل][7] كلامه على القلب، (وعليه بنى المتنبي قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى   فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلاَ الْمَالُ بَاقِيًا[8])

بيت من الطويل في ذم كافور الإخشيدي الأسود الخصي، من ولاة مصر، [أي: ليس][9]، وقد عملت في المعرف باللام، أي: ليس الحمد مكسوباً

---

(1) إضافة من المغني.

(2) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: ظاهر قول النابغة الجعدي وورد بلفظ على أن فيه قلباً.

(3) البيت للنابغة الجعدي منسوب له في الجنى الداني 293، شرح التصريح 1/ 297، شرح شواهد المغني 2/ 613، المقاصد النحوية 2/ 141، شرح أبيات المغني 4/ 378، الأمالي الشجرية 1/ 282، الخزانة 3/ 337، وبلا نسبة في الهمع 1/ 398.   والشاهد فيه: إعمال لا في المعرفة.

(4) في س فاعله ضمير الحبية، وسواد القلب ظرف له وهو حبّتة.

(5) في س بإضافة: فقد عملت في أعرف المعارف.

(6) ساقط من س.

(7) في س حملنا.

(8) البيت للمتنبي في ديوانه 284، الجنى الداني 294، شرح التصريح 1/ 267، الأمالي الشجرية 1/ 282، شرح أبيات المغني 4/ 382.
والشاهد فيه: إعمال لا عمل ليس.

(9) في س ولا بمعنى ليس.

بعطائه مادام مؤذياً به، وليس المال باقياً لأن العطاء يفنيه فيكون خسر الدنيا والآخرة.

(تنبيه - إذا قيل: "لا رجل في الدار" بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: "بل امرأة) لأن "بل" بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده لما بعدها، فجاء التأكيد بحسب المعنى[1]، (وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل "ليس" وامتنع أن تكون مهملة وإلا [لتكررت][2]) يعني: على قول الجمهور [فغفل عنه من قال][3]: فيه نظر لجواز إلغاء "لا" بلا تكرر عند المبرد[4]، (كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الأول[5]: "بل امرأة" وعلى الثاني: "بل رجلان، أو رجال) [وفي ذلك إيهام][6] أنّ نفي الجنس مدلول "لا" التبرئة على وجه التعيين، ومدلول "لا" المشبهة بـ"ليس" على وجه الاحتمال، [وقد جزم ابن الحاجب بأنهما لنفي الجنس][7]، وتخصيص الأولى بهذا الاسم لكونها موضوعة لذلك فصيحاً، واستعمالها بمعنى "ليس" غير فصيح.

(وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله: "تعز فلا شيء على الأرض باقياً... البيت".

وإذا قيل: "لا رجل ولا امرأة في الدار" برفعهما احتمل كون "لا" الأولى
1/198 عاملة في الأصل/ عمل "إنّ"، ثم ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل "ليس"، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها) أي: بـ"لا"، (وعلى الوجهين) أي: على كون الأولى عاملة عمل "ليس" (فالظرف خبر عن

---

(1) شرح التصريح 1/ 154.
(2) في المغني تكررت.
(3) في "س" فلا يرد ما قيل.
(4) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 212- ب.
(5) في "س" بإضافة: يعني احتمال نفي الجنس.
(6) في "س" يفهم من كلامه.
(7) في "س" وقد جزم ابن الحاجب بأن التي لنفي الجنس والتي تشابه "ليس" كلاهما لنفي الجنس. وانظر شرح الإيضاح 1/ 397.

الاسمين) [يعني: معاً إذ توارد][1] عاملين متماثلين على معمول واحد جائز اتفاقاً (إن قدرت لا الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً) على الاسم الذي قبلها؛ (فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس، فالظرف خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور؛ لأنه مدلول عليه به (كما في قولك: زيد وعمرو قائم) فحذف خبر أحدهما بقرينة الآخر، [ولو كان عمرو معطوفاً][2] لقلت قائمان، (ولا يكون) أي: الظرف (خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً) على أن لا الأولى أو الثانية ملغاة، (ومنصوباً) على أنّ إحداهما بمعنى ليس، (وتوارد عاملين) غير متماثلين (على معمول واحد) وإنما امتنع هذا قياساً على امتناع حصول أثر من مؤثرين وعامل النحو عندهم كالمؤثر [الحقيقي][3] قاله الرضي[4].

(وإذا قيل: ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحُ بالفتح احتمل كون الفتحة بناءً مثلها في لا رجالَ، وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة) [فإنّ فيه تكرار لا معنىً، ولا حاجة أن يحمل على قول المبرد وابن كيسان][5]، (فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ ﴾[6] فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال) وإنما فتح لكونهما غير منصرفين، (أو على

---

(1) في س وتوارد.

(2) في س وليس عمرو عطفاً على زيد؛ إذ لو كان كذلك.

(3) ساقط من س.

(4) شرح الكافية: 6/ 113.

(5) في س فيه أن إهمال لا مشروط بالتكرار إلا أن يراد به تكرار النفي مطلقاً أو يحمل على مذهب المبرد وابن كيسان. وانظر مذهب المبرد وابن كيسان في شرح الرضي على الكافية 2/ 219، وانظر المقتضب 4/ 360.

(6) يونس: 61.

بمحله) يعني: مع الجار فيكونان مرفوعين كما قرأ به حمزة[1]؛ لأن محل مَن مثقالْ مرفوع بالفاعلية، ومَنْ زائدة، (وجواز كون لا مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليسْ، ويقوى العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله [سبحانه][2] وتعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾[3] [الآية][4] إلا بالرفع) أراد أنه لم يقرأ أحد من السبعة، فلا يختل الحصر بقراءة قتادة والأعمش بفتح أصغر، واكبر[5]، على أنهما اسما لا التبرئة، أو على العطف على ذرةْ كما توهم[6]، ولا بقراءة زيد بن على بخفضهما[7] على أن الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، ثم حذف المضاف إليه وترك المضاف [بحاله][8] (لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال) [علة][9] لقوله: لم يقرأ[10]، وفيه إيهام مدخلية القياس في القراءات، وما لقياس في القراءات مدخل بل هي سنة متبعة، (ولكن يشكل عليه، [أي: على العطف، قال

---

(1) قال ابن الجزري: ْواختلفوا في ْولا أصغر ولا أكبرْ فقرأ يعقوب وحمزة وخلف برفع الراء فيهما، وقرأ الباقون بالنصبْ النشر في القراآت العشر 214/2.

(2) إضافة من المغني.

(3) سبأ: 3.

(4) ساقط من ْسْ.

(5) قال ابوحيان: ْوقرأ الأعمش وقتادة بفتح الراءينْ البحر المحيط 7/ 258.
- وقتادة هو: ابن النعمان بن زيد الأنصاري الأوسي، صحابي، بدري، (ت 23 هـ). انظر الأعلام 5/ 189.

(6) قال ابن الوحى: ْقوله لم يقرأ في سورة سبأ إلا بالرفعْ اللائق بالمقام أن لا يحكم بحصر القراءة في الرفع هناك ...ْ مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 214- ب.

(7) انظر البحر المحيط 7/ 258.
- وزيد هو: أبو القاسم زيد بن علي بن احمد بن محمد بن عمران العجلي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، قرأ على احمد بن فرح، والحسن بن العباس، وعبد الله بن جعفر السواق وغيرهم، وقرأ عليه أبوالحسن الحمامي، والحسن بن محمد الفحام، وابن مهران وغيرهم (ت 358 هـ).
انظر غاية النهاية 1/ 298 – 299، مرآت الجنان 2/ 278، شذرات الذهب 3/ 27.

(8) في ْسْ بحاله، كما في قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

(9) في ْسْ تعليل.

(10) في ْسْ بإضافة: إلا بالرفع.

الزمخشري تابعاً للزجاج: كما قال أبو حيان][1]، وقيل: رداً على الزجاج: الوجه النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسه[2] وفي العطف على محل "مثقال ذرة"، أو على لفظه فتحاً في موضع الجر إشكال، وَبَيَّنَ المصنف وجهه بقوله: (إنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما أنك إذا قلت: "ما مررت برجل إلا في الدار" كان إخباراً لثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا) أي ثبوت/ الغروب عند ثبوت الكتاب؛ إذ ليس المراد أنه يعزب إذا كان في 198/ب
كتاب، (تعين أن الوقف على "في السماء") في سورة يونس، (وأنّ ما بعدها مستأنف[3]، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف على الأرض وأنه إنما لم يجئ فيه)، أي: فيما بعد "الأرض" (الفتح) كما جاء في يونس فيما بعد: "السماء" (إتباعاً للنقل) لا لعدم وجدان الخفض في لفظ "مثقال" وبهذا يندفع الإشكال الناشئ عن العطف، (وجوز بعضهم العطف فيهما) أي: في الآيتين (على أن يكون معنى "يعزب": يخفي، بل يخرج إلى الوجود) وبه يندفع الإشكال [أيضاً][4]، إذ المعنى أنه يخرج في كتاب أنه يخفى فيكون، و"لا أصغر" و"لا أكبر" عطفاً على ظاهره، ويكون الفتح في يونس علامة للخفض عطفاً على "مثقال"، أو على "ذرة"، والرفع عطفاً على محل "من مثقال"، ويكون الرفع في سبأ عطفاً على مثقال، ويندفع أيضاً بما قاله أبوالبقاء: إن الاستثناء منقطع، أي: إلا هو في كتاب[5]، وبما نقله [الرازي][6] عن أبي علي الجرجاني من أن الكلام تم عند قوله [تعالى][7]: ﴿ وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ أَكْبَرَ﴾[8]، ثم ابتدأ بقوله [تعالى][9]: ﴿ إلاَّ فِي

(1) في "س" أي: يرد الإشكال على العطف كما أورده الزمخشري حيث قال تابعاً للزجاج ك قاله: أبوحيان. وانظر الكشاف 3/ 592، والبحر المحيط 7/ 258، والمنصف من الكلام 2/ 46.
(2) انظر الكشاف 3/ 592.
(3) "س" بإضافة: جاء على الوجهين الفصيحين في مثل "لا حول ولا قوة" الفتح بناء، لا علامة للخفض، والرفع إعراب على الابتداء.
(4) ساقط من "س".
(5) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 522.
(6) في "س" الإمام.
(7) ساقط من "س".
(8) يونس: 61.
(9) ساقط من "س".

كِتَابٍ ﴾، أي: وهو في كتاب، على أنّ 'إلاّ' بمعنى: الواو، وجوز بعضهم العطف في سبأ بناءً على أن ضمير 'عنه' للغيب، وأن المثبت في اللوح خارجاً عنه لظهوره على المطالعين له، فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في اللوح[1].

(الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات) لفظياً كان أو معنوياً، نحو: 'مازال زيد عالماً لا قائماً'، ثم أنه إن أراد به [جملة مستقلة مثبتة][2] كما يشعر به قوله: (كـ'جاء زيد لا عمرو') فلم يجز العطف بـ'لا' في نحو: 'ما زيد إلا قائم لا قاعد'، وكان موافقاً لما قال علماء البيان: إن شرط النفي بـ'لا' العاطفة أن يكون منفياً قبلها بغيرها، ولا يقع ذلك في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم[3]، وإن أراد به ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لا جاز العطف بـ'لا' بعد الاستثناء، وكان مخالفاً له؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. نعم في ذكر 'لا قاعد' تكرار لكنه ليس بصريح، (أو أمر كـ'اضرب زيداً لا عمراً'، قال سيبويه: أو نداء، نحو: 'يا ابن أخي لا ابن عمي'، وزعم ابن سعدان) أبو جعفر محمد الضرير الكوفي، مات سنة ثلاثين ومائتين[4]، (أن هذا ليس من كلامهم[5]) هذا شهادة نفي، والظن لسيبويه أنه لم يذكر في كتابه ما ليس من كلام العرب.

([الثاني][6]: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: 'جاءني زيد لا بل عمرو' فالعاطف 'بل'، و'لا' ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة) قيل: هذا صريح في أنها لنفي ما قبلها [فليست زائدة][7]، فيعارض قوله في فصل 'بل': إن 'لا' تزاد قبلها لتوكيد

---

(1) في 'س' بإضافة: تأمل.
وانظر التفسير الكبير للفخر الرازي 17/ 61.

(2) في 'س' الجملة المستقلة المثبتة.

(3) انظر مفتاح العلوم للسكاكي 404 - 405، والمنصف من الكلام 2/ 47.

(4) انظر غاية النهاية 2/ 143، البلغة 265 – 266، بغية الوعاة 1/ 111، الأعلام 3/ 137.

(5) قال الأزهري: '... زاد سيبويه أو نداء خلافاً لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من كلام العرب' شرح التصريح 2/ 178، وانظر الكتاب 2/ 186.

(6) في 'س' الشرط الثاني.

(7) في 'س' وليست بزائدة.

الإضراب، [وقد مر الجواب هناك][1]، (وإذا قلت: ما جاءني زيد ولا عمروٌ فالعاطف الواو، ولاَ توكيد للنفي)، الحاصل من ما، (وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـلا وهو تقدم النفي)، الصريح، (وقد اجتمعا أيضاً في ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[2]) [لأن][3] في غيرْ معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين؛ [ولهذا جاز][4] أنا زيداً غير ضارب/ مع امتناع أنا زيداً مثل ضاربْ. 1/199

([والثالث][5]) ذكره السهيلي والأبَّديّ وأبو حيان[6]: (أن يتعاند متعاطفاها) أي: لا يجتمعان في الصدق، (فلا يجوز جاءني رجل لا زيدْ؛ لأنه يصدق على زيدْ اسم الرجل، بخلاف جاءني رجل لا امرأةْ، ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي، أجاز: يقوم زيد لا عمرو[7]، وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس:

كَـأنَّ دِثَـاراً حَلَّقَـتْ بِلَبُونِـهِ   عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ[8])

بيت من الطويل[9]، (دثارْ اسم راع لامرئ القيس، وحلقت) من التحليق (ذهبت، واللبونْ نوق ذوات لبن) وضمير لبونهْ لـدثارْ، والإضافة لأدنى ملابسة؛

---

(1) في س وقد أسلفنا هناك أنه لا معارضة بين كلاميه وقد مر.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 47.

(2) الفاتحة: 7.

(3) في س قال.

(4) في س ولذا قيل.

(5) في س والشرط الثالث.

(6) قال الأزهري: وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال: وشرط لا أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ونص عليه أيضاً الأبّديّ في شرح الجزولية، وزاد فيكون الأول يتناول الثاني، وتابعهما أبوحيانْ شرح التصريح 2/ 178، وانظر الارتشاف 2/ 645.

(7) انظر قول الزجاجي في شرح الأشموني 3/ 204.

(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه 120، الجنى الداني 295، شرح التصريح 2/ 179، شرح شواهد المغني 1/ 441، شرح أبيات المغني4/ 383، المقصد النحوية 4/ 154، لسان العرب (م. ل. ع) 8/ 359، وبلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 204. والشاهد فيه: أن لا فيه عطفت على معمول الماضي.

(9) في س بإضافة: قال حين أغارت عليه بنو جديلة فذهبت بإبله فلحق بهم جار له يقال له: خالد فردها ثم انتقل هو فنزل في بني ثعل.

لأنه راعيها، وعقاب كغراب طائر معروف فاعل حلقت، والجملة خبر كان (وتنوفى) كجلولاً قصره للضرورة (جبل عال، والقواعل) جمع قوعلة (جبال صغار) قال ابن الكلبي: أخبث العقبان ما أوى الجبال المشرفة، وهذا مثل أراد: كان دثاراً ذهبت بلبونه ذاهبة، أي: آفة، وأنه أُغِيرَ عليه من قبل تنوفى[1]، (وقوله) اي: قول الزجاجي في تعليل ما منعه: (إن العامل مقدر بعد العاطف) ولا يصح تقديره هنا؛ إذ لو صح [لقيل][2]: لا قام عمرو، وعلى الإخبار (ولا يقال: لا قام عمرو إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائماً ولا قاعداً) [ولا يصح][3] تقدير العامل فيه، إذ لو صح لكان تقديره: ولا ليس قاعداً، وهو فاسد؛ لأن نفي النفي إثبات، والمقصود نفي القعود عن زيد أيضاً.

(الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضًا لـنَعَم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: أجاءك زيد ؟ فتقول: لا، والأصل: لا لم يجيء) وفيه رد لما زعم ابن طلحة[4] أن الكلمة الواحدة إذا نابت مناب الكلام يكون كلاماً، نحو: لا ونعم.

(والخامس: أن تكون على غير ذلك) المذكور من الأوجه المتقدمة، (فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة) جملة اسمية في محل النصب صفة جملة اسمية، (ولم تعمل فيها) صفة نكرة والواو زائدة، وإنما قيد النكرة بها لأنها مَظِنَّة العمل بخلاف المعرفة، (أو فعلاً ماضياً) عطفاً على قوله: جملة اسمية، (لفظاً أو تقديراً وجب تكرارها) جبراً لما فاتها من نفى الجنس في المعرفة، وتنبيهاً على أنها لنفى الجنس في النكرة.

---

(1) انظر قول ابن الكلبي في شرح شواهد المغني 1/ 441.

(2) في س لكن تقديره ولا ليس قاعداً وهو فاسد.

(3) في س إذ لا يصح.

(4) وابن طلحة هو: أبوبكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابوري، نحوي أصولي فقيه، من تصانيفه: كتاب في الرد على ابن حزم، شرح صدر رسالة ابن أبي زيد وغيرها، قرا عليه الزمخشري وغيره (ت 518 هـ). انظر البلغة 171، بغية الوعاة 2/ 46.

(مثال المعرفة: ﴿ لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾[1]، وإنما لم تكرر في لا نَوْلَكَ أن تفعل) مع أن مدخول لا فيه معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر؛ (لأنه بمعنى: لا ينبغي لك) أن تفعل، قال الرضي: النولُ مصدر بمعنى التناول، وهو هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تناوله[2]، (فحملوه على ما هو بمعناه)؛ فهو[3] المضارع؛ ولهذا لم يجب تكرار لا، (كما فتحوا/ في يَذر) عين الفعل 199/ب (حملاً على يَدع؛ لأنهما بمعنى ولولا أن الأصل في يَذرْ الكسر لما حذفت الواو) [يعني][4]: أنّ علة الفتح في يَدعْ وجود حرف الحلق وهو منتف في يَذرْ، وإلا فالأصل في يَدعْ أيضاً الكسر، وإلا لم تحذف الواو فيه (كما لم تحذف في يُوْجَلْ.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها [لا][5]) لضعف عملها [لأنه شبّهها][6] بـإنّ المشبهة بالفعل: (﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[7]، فالتكرار هنا واجب) لوجود الفصل بينها وبين الاسم، (بخلافه في ﴿لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ﴾[8]) فإنه لا يجب [هو والإلغاء لعدم الفصل][9].

(ومثال الفعل الماضي: ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾[10]، وفي الحديث « فَإِنَّ الْمُنْبَتَ لاَ أَرْضاً قَطَعَ وَلاَ ظَهْراً أَبْقَى »[11]) هذا مثال لوقوع الماضي بعد لا

---

(1) يَس: 40.

(2) شرح الكافية 2/ 221.

(3) في نس بإضافة: الفعل.

(4) في نس يريد.

(5) إضافة من المغني.

(6) في نس لكونها مشبهة.

(7) الصافات: 47.

(8) الطور: 23.

(9) في نس التكرار والإلغاء، فيجري فيه ما يجري في لا حول ولا قوة إلا بالله.

(10) القيامة: 31.

(11) في نس بإضافة: والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة وأن المبالغة فيها تؤدي إلى ملالها، فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فإن أجهد راحلته وقفت فلا هو وصل إلى مقصوده ولا هو أبقى راحلته.

تقديراً، أي: لا قطع أرضاً ولا أبقي ظهراً، والْمُنبَتّ المنقطع، من انبت من البت[1]، (وقول الهذلي) بالرفع عطف على فلا صدق؛ لأنه خبر، وقيل: بالجر عطف على الحديث: (كيف أغْرَمُ مَن لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل) هذا سجع لا شعر تمامه: فمثل ذلك يطل، وهو إما مضارع طَلَّ مبنياً للمفعول بمعنى: يهدر دمه، أو ماض من البطلان، وقد روي بهما، والاستهلال رفع الصوت، (وإنما ترك التكرار في لا شلت يداك) على بناء [الفاعل أو][2] المفعول (ولا فض الله فاك) الواو من كلام المصنف عطف على قوله: لا شلت، وليسا معاً مثالاً واحداً، وإلا لزم التكرار، (وقوله:

.... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[3])

عجز بيت من الطويل لذي الرمة صدره:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى

اسلمي أمر من السلامة[4]، ومي مرخم مَيَّةَ اسم [عشيقة][5] ذي الرمة، ويؤيده قوله:

[دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ][6]

---

(1) قاله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 221 - أ.

(2) ساقط من س.

(3) البيت لذي الرمة في ديوانه 206، شرح التصريح 1/ 31، شرح شواهد المغني 2/ 617، شرح أبيات المغني 4/ 385، الدرر 1/ 221، المقاصد النحوية 2/ 6، وبلا نسبة في الهمع 1/ 355.

والشاهد فيه: أنه لم تكرر لا لأنه أريد الدعاء.

(4) في س بإضافة: وهي البراءة من العيوب.

(5) في س معشوقة.

(6) في س:

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المحبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وانظر الديوان 3، 78.

[وقيل ليس بمرخم ميّة، وعلى بمعنى مع][1]، والبلَى بالكسر مصدر بَلَى الثوب إذا خلق من باب علم، ومنهلاً [أي: منصباً اسم مفعول من الانهلال][2] خبر لازال، والقطر المطر اسمه، والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والخطاب لمية[3]، وقد عيب على ذي الرمة عجز البيت؛ فإنه أراد أن يدعو لها فدعا عليها بالخراب، وأجيب بأنه قدم الاحتراس بقوله: أسلمي[4]، (وقوله:

لاَ بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ ؟[5])

بيت من المنسرح لابن قيس الرقيات، الغواني بكسر الياء [رداً إلى الأصل][6] للضرورة جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسنها عن[7] الزينة، ومطلب اسم مفعول، أو مصدر ميمي من الافتعال من الطلب.

(لأن المراد الدعاء) بعدم البركة، (فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار [العدم][8] قصد المضي إلا أنه ليس دعاء قولك: والله لا فعلت كذا) لأن الماضي إذا كان منفياً بـلا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال، (وقول الشاعر:

---

(1) في س ومن قال ليس بمرخم مية لم يصب، وعلى للمعية.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 48.

(2) في س كمنصباً وزناً ومعنى وتشديداً.

(3) في س بإضافة: قال السيوطي.

(4) انظر شرح أبيات المغني 2/ 619 – 620.

(5) البيت لعبيد بن قيس الرقيات في ديوانه 3،، الكتاب 3/ 314، شرح أبيات سيبويه 1/ 569، المقتضب 1/ 175، الأزهية 209، شرح شواهد المغني 1/ 62، الدرر 1/ 82 شرح أبيات المغني 4/ 386 وبلا نسبه في رصف المباني 270، ما ينصرف ومالا ينصرف 148، الهمع 1/ 180 . والشاهد فيه: عدم تكرار لا لأنها تفيد الدعاء.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: الحلي و.

(8) في المغني بعدم.

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ ... تَاللَّهِ لاَ عَذَّبَتْهُم بَعْدَهَا سَقَرُ[1])

بيت من البسيط [في الدنيا متعلق بـ عذاب، وقيل: بـ حسب][2]/ لا I/200
بالمحبين لعدم الفائدة [فيه][3]، لا بـ عذبتهم[4] لعمله في الظرف، أي: لا تعذبهم في الآخرة بعد الدنيا، وسقر اسم لجهنم. (وشذ ترك التكرار في قوله:

لاَهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ حَبَلَهْ ... زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ ... وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَهْ[5])

أبيات أربعة من مشطور الرجز لابن العفيف العبدلي[6]، لاهم أصله: اللهم[7]، ولا عهد له حال من المستكن [في خبر كان، أعنى الظرف، أو هو خبر كان والظرف حال لا خبر لـ لا ومتعلق بـ عهد][8]؛ لأن الحرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره ولا معمول ما بعده، قيل: يحتمل أن يكون لا فعله مستقبلاً معنىً، أي: واي أمر سيّء لا يفعله بعد صدور تلك الأفعال القبيحة منه، فلا يكون ترك التكرار شاذاً[9]، وأجيب بأن ذلك لا يصح؛ لأن المراد تقبيح الأفعال الماضية[10]،

---

(1) البيت لمؤمل بن أميل منسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 391، الخزانة 8/ 332.
والشاهد فيه: عدم تكرر لا في الماضي القسم.

(2) في س في متعلقة بـ عذابهم او بـ حسب لأنه بمعنى كاف أو يكف.

(3) ساقط من س.

(4) انظر المنصف من الكلام 2/ 48.

(5) الرجز لعفيف العبدلي أو عبد المسيح بن عسله في شرح شواهد المغني 2/ 624، وله أو لابن العيف في شرح أبيات المغني 4/ 395، وبلا نسبة في الجنى الداني 297، شرح المفصل لابن يعيش 1/ 109، الأمالي الشجرية 2/ 94.

(6) في س بإضافة: أو عبد المسيح بن عسله.

(7) في س بإضافة: والظرف خبر كان.

(8) في س في الظرف أو بالعكس ولا يصح ان يكون خبراً لـ لا ولا متعلق بالعهد.

(9) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 48.

(10) المصدر السابق والقول للشمني.

ورد بأن تقبيح الأفعال المستقبلة إذا انضم [إليها][1] تم المراد[2]، وقد يقال: إنما لا يصح ذلك لما فيه من صرف الماضي عن معناه الحقيقي بلا قرينة، (زنىْ بتخفيف النون كذا رواه يعقوب) يعني: ابن السكيت صرح به الجوهري[3]، (وأصله: زنأ بالهمز بمعنى ضيق) فترك الهمزة للضرورة، وبه صرح ابن السكيت في الإصلاح[4]، [قيل][5]: لم أقف على أنَّ زنأ بالهمز وتخفيف النون بمعنى ضيق، ولم أر فيه بهذا المعنى إلا تشديد النون[6]، (وروي بتشديدها، والأصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب ْعلىْ عن الباء) ولعل هذا كلام آخر إشارة إلى أنَّ ْزنىْ في البيت بمعنى فعل الفاحشة المعروفة، وأنَّ ألفه منقلبة عن الياء وليس بمتفرع على تشديد النون حتى يقال: لا حاجة إلى الحذف والإنابة؛ لأن التزنية بمعنى التضييق تتعدى بـْعلىْ قال في القاموس: وزنى عليه تزنية ضيقه فهي لغة في الهمز[7]، ومن غفل عن ذلك حمله على سهو المصنف[8]، (وقال أبو خراش) بكسر المعجمة، خويلد بن مرة (الهذلي وهو يطوف بالبيت) وعن مجاهد كان أهل الجاهلية يطفون بالبيت وهو يقولون:

(إِن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا[9])

---

(1) في ْسْ إلى تقبيح الأفعال الماضية.

(2) قائله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - أ.

(3) قال الجوهري: ْقال ابن السكيت: إنما ترك همزه ضرورةْ الصحاح (ز. ن. أ) 1/ 96.

(4) والقول في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - 1 .

(5) في ْسْ ومن لم يقف عليه قال.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - ب.

(7) الذي وجدته في القاموس المحيط: ْوزنأ عليه تزنئة ضيقْ 1/ 29.

(8) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 225 - أ.

(9) الرجز لأمية بن أبي الصلت في شرح أبيات المغني 4/ 397، لسان العرب (ل. م. م) 8/ 131، ولأبي خراشة في الأزهية 158، شرح شواهد المغني 2/ 625، المقاصد النحوية 4/ 216، وبلا نسبة في الجنى الداني 298، الأمالي الشجرية 1/ 144. والشاهد فيه: أن مجيء لا هنا غير مكررة شاذ أيضاً.

[رجز][1] عزاه التوربشتي في شرح المصابيح لأمية بن أبي الصلت الثقفي[2]، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يعجبه شعره فيلفظ به على إرادة الدعاء؛ فلهذا استشهد به ابن عباس رضي الله عنه على معنى اللمم في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ اللَّمَمَ﴾[3] على أنه من قول النبي عليه الصلاة والسلام، الجمُّ الكثير، والإلمامُ النزول، والمعنى: وأيّ عبد لك لم يلم بالمعاصي؟، قيل: ولو جعل الفعل مستقبلاً بمعنى: وأي عبد لم يلم؟ لأمكن [وفيه أنّ][4] المضارع المنفي بـ لمْ ماض معنىً.

(وأما قوله [سبحانه][5] وتعالى: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[6] فإن لا فيه مكررة في المعنى؛ لأن المعنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً؛ لأن ذلك تفسير للعقبة) جعله الزمخشري تفسيراً لاقتحام العقبة، وحذفه المصنف إما لظهوره؛ لأن العقبة عين لا تفسر بالفعل؛ ولهذا قال الرازي: ولابد من تقدير محذوف؛ لأن العقبة لا تكون فك رقبة[7]، وإما تعريضاً له بأنه يجوز أن ذلك تفسيراً للعقبة/ 200/ب بجعل العين فعلاً وبالعكس على الادعاء[8]، وبه قضى القاضي، وقال: استعارها لَمّا فسّرها من الفك والإطعام لما فيهما من مجاهدة النفس[9] لكن الأول أنسب لقوله: (قاله الزمخشري) واعترض عليه أبوحيان بأنه لا يتم إلا على قراءة فكَّ فعلاً ماضياً[10]، وأجيب بأنه يتم على قراءته اسماً أيضاً؛ لأنه جعل ذلك تفسيراً

---

(1) في "س" بيت من الرجز.

(2) انظر عزوه في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 225 - أ، ب.

(3) النجم: 32.

(4) في "س" وفيه بحث لأن.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 48.

(5) إضافة من المغني.

(6) البلد: 11.

(7) انظر التفسير الكبير 14/ 27.

(8) انظر الكشاف 4/ 595 – 596.

(9) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 535.

(10) البحر المحيط 8/ 476.

لاقتحام العقبة [في "وما أدراك ما العقبة"][1] لا لـ"اقتحم العقبة"[2]، [وفي][3] كل منهما ذهول عن قوله: هي متكررة في المعنى، (وقال الزجاج: إنما جاز لأن ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[4] معطوف عليه وداخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن[5]. انتهى. ولو صح لجاز "لا أكل زيد وشرب) هذا إنما يرد على الزجاج؛ لأنه جعل عطف فعل على فعل منفى بـ"لا" في حكم تكرار "لا" معنىً، ولا يرد على الزمخشرى فإنه جعل نفى الفعل بـ "لا" وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار "لا"، ومن قال: إن المصنف قصد مناقشتهما جميعاً فقد وهم[6]، وقال الفارسي: معنى "فلا اقتحم العقبة" لم يقتحمها، وإذا كانت "لا" بمعنى "لم" كان التكرار غير واجب[7]، (وقال بعضهم: "لا" دعائية، [دعا][8] عليه أن لا يفعل خيراً) قيل: هذا وجه لا غبار عليه، والأولى تقديمه على غيره من الأقوال[9]، وفيه أن الدعاء بالقتل والهلاك وإن وردَ في القرآن على أسلوب كلام العرب مثل: ﴿ قُتِلَ الإنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾[10]، لكن الدعاء بترك الأعمال الحسنة غير مناسب؛ ولهذا لم يلتفت إليه كبار المفسرين[11]، ومن قال: إنه على تقدير قوة هذا الوجه لا يلزم تقديمه؛ لأن الأولى تأخير الوجه القوي لئلا يقع الاستدراك بذكر الضعيف بعده[12]، فقد غفل عن قوله: (وقال آخر) وهو القفال: (لحضيض والأصل: فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة[13]، وهو

(1) ساقط من "س".

(2) المنصف من الكلام 2/ 48.

(3) في "س" وأنت خبير.

(4) البلد: 17.

(5) انظر معاني القرآن وإعرابه 5/ 329.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 48.

(7) انظر الحجة 4/ 125.

(8) في المغني دعاء.

(9) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 226- ب.

(10) عبس: 17.

(11) في "س" بإضافة: وفسروا الآية بما يندفع به الإشكال.

(12) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 226- ا، ب.

(13) انظر قول القفال في اللباب في علوم الكتاب 20/ 347.

ضعيف) إذ لم يعهد حذف همزة ألاّ التحضيضية، على أن الحذف مع القرينة خلاف الأصل فكيف مع عدمها؟.

(وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال، نحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً) مثال لتكرار لا الداخلة على الحال [قدمه على مثله][1]، (ونحو: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ ﴾[2]) صفة بقرة، وأجاز أبو البقاء كونه خبراً [لـهي محذوفاً][3]، (﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْمُومٍ لاَ بَارِدٍ وَلاَ كَرِيمٍ ﴾[4]، ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَةٍ ﴾[5]، ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ﴾[6]) حكي أنّ أعربياً دخل على أبي حنيفة رحمه الله فقال: بواو أم بواوين؟ فقال: بواووين، فقال الأعرابي بارك الله فيك كما بارك في لا ولا.

(وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾[7]، ﴿ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾[8]، وإذا لم يجب أن تكرر في لا نؤلك أن تفعل لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فأن لا يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين) من معظم المتأخرين منهم الزمخشري وهو ظاهر قول سيبويه كما في الجنى الداني[9]، (وخالفهم ابن

---

(1) في س: ووجه تقديمه على مثله الصفة ظاهر.

(2) البقرة: 68.

(3) في س: لمبتدأ أي: هي لا فارض.
قال أبو البقاء: وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، أي: لا هي فارض. التبيان في إعراب القرآن 1/ 70.

(4) الواقعة: 43 – 44.

(5) الواقعة: 34 – 35.

(6) النور: 35.

(7) النساء: 148.

(8) الأنعام: 90.

(9) الجنى الداني 296.

مالك) تبعاً للأخفش والمبرد وذهب إلى أن ذلك غير لازم بل قد/ يكون[1] 1/201
للحال[2]، (لصحة قولك: "جاء زيد لا يتكلمُ" بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال) كـ"السين" و"لن"، وعللوه بتنافي الحال والاستقبال، وفيه بحث يعرفه من عرف الحال، وأما حمل كلام الأكثرين على ما إذا لم تقم قرينة الحال وهي قائمة هنا فحمل على خلاف ما يظهر من [قول سيبويه وأتباعه: أنّ][3] "لا" النافية تخلص المضارع للاستقبال من أن هذا المعنى ثابت لها كـ"سوف" فلا يفارقها.

(تنبيه – من أقسام "لا" النافية: المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو: "جئت بلا زاد"، وغضبت من لا شيء) قال الرضي: إذا دخل الجار على "لا" التبرئة منع من بناء المنفي لتعذر تقدير "من" بعدها؛ إذ لا يجوز "بلا من زاد"، ولأن عمل "لا" إنما كان لمشابهتها "إنّ"، وبتوسطها يبطل الشبه وربما فتح نظراً إلى لفظ "لا" كما بني مع "لا" الزائدة كذلك لكنه قليل[4]، (وعن الكوفيين أنها اسم) بمعنى "غير" مع أحد ثلاثة شروط: أحدها: أن تدخل على لفظ "شيء" سواء انجر بالحرف أو بالإضافة، نحو: "هو ابن لاشيء"، أو انتصب نحو: "إنك لا شيئاً"، أو ارتفع نحو: "أنت لا شيء"، وترك تكرير "لا" فيه لكثرة استعمالها مع "شيء"، والثاني: أن ينجر ما بعد "لا" بالباء قبلها، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ "شيء" إلا بها، ولم تكرر "لا" فيه لبعدها عن أصلها، والثالث: أن يعطف ما بعد "لا" على المجرور بـ"غير"، نحو: ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[5]، ولا هذه كالمكررة؛ لأن "غير" بمعناها ذكره الرضي[6]، (وأن الجار دخل عليها نفسها،

---

(1) في "س" بإضافة: المنفي بها.

(2) قال ابن قاسم: "وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم بل قد يكون المنفي بها للحال" الجنى الداني 296، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 4 – 5.

(3) في "س" قولهم.

(4) انظر شرح الكافية 2/ 215.

(5) الفاتحة: 7.

(6) في "س" بإضافة: تأمل.
وانظر شرح الكافية 2/ 222 – 223.

وإن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً) [نقل التفتازاني][1] عن السخاوي أنه اسم بمعنى 'غير' [فقال][2]: غايته أنه جعل إعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف[3]، ([ويسمونها][4] زائدة) من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وأما جهة المعنى فليس بزائدة؛ لأنها تفيد النفي كما في الجنى الداني[5]، (كما يسمون 'كان' في نحو: 'زيد كان فاضلٌ' زائدة) قيل: لكن بينهما فرق فإنّ 'كان' يختل أصل المعنى بحذفها بخلاف 'لا' وفيه بحث، (وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع) هذا مذهب سيبويه[6] فتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بالزائدة في كون عملها لغواً، وإلا فالزائدة عندهم لا تفيد إلا محض التأكيد؛ ولهذا قيل في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾[7]: إنها زائدة غير مفيدة للمضي، وإلا فأين المعجزة ؟[8] (فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة 'لا' في نحو: 'غضبت من لا شيء') فإنّ حذف 'لا' فيه يؤدي إلى فوت معنى النفي، بخلاف حذف 'من' في: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[9]، (وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنىً كما في مسألة 'كان') [يعني][10]: أنهم إذا سمو 'كان' زائدة مع أنه يفوت بفواته معنى فلا بُعْدَ في تسمية 'لا' زائدة أيضاً مع بقاء معناها، (وكذلك 'لا' المقترنة بالعاطف في نحو: 'ما جاءني زيد ولا عمروٌ' ويسمونها زائدة، وليست بزائدة ألبتة، ألا ترى أنه/ 201/ب
إذا قيل: 'ما جاءني زيد وعمروٌ' احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال،

---

(1) في 'س' قال التفتازاني نقلاً.
(2) ساقط من 'س'.
(3) قال التفتازاني: اسم بمعنى 'غير' على ما صرح به السخاوي' حاشية السعد على الكشاف 14.
(4) في المغني ويسميها.
(5) الجنى الداني 300.
(6) انظر الكتاب 2/ 153.
(7) مريم: 29.
(8) انظر المنصف من الكلام 2/ 49.
(9) فاطر: 3.
(10) في 'س' يريد.

وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـلا صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾[1] لمجرد التوكيد) لأن الاستواء يقتضي شيئين ([وكذا نفيه فلا يتصور في الواحد][2].

تنبه – اعتراض لا) مبتدأ [خبره دليل][3] (بين الجار والمجرور في نحو: غضبت من لا شيء، وبين الناصب والمنصوب: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[4]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[5]، وتقدم معمول ما بعدها عليها) عطف على المبتدأ (في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾[6] الآية) [فيوم][7] ظرف لينفع (دليل[8] على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما) فإنها [تُشَبَّهُ بـما الاستفهامية في دخولها][9] على القبيلين، وأما لا وإن دخلت عليهما لكنها لتصرفها في الفعل أشبهت لن (اللهم إلا أن تقع في جواب القسم؛ فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر؛ ولهذا قال سيبويه في قوله:

(آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ....)[10]

---

(1) فاطر: 22.

(2) في المغني وكذا إذا قيل: لا يستوي زيد ولا عمرو.

(3) ساقط من س.

(4) البقرة: 150.

(5) الأنفال: 73.

(6) الأنعام: 158.

(7) في س فإن يوم.

(8) في س بإضافة: خبر المبتدأ.

(9) في س تشبه الاستفهام لدخولها.

(10) صدر بيت من البسيط عجزه:

وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وهو للمتلمس منسوب له في الكتاب 1/ 38، الجنى الداني 473، شرح التصريح 1/ 467، شرح شواهد المغني 1/ 294، المقاصد النحوية 2/ 448، الخزانة 6/ 351. والشاهد فيه: حذف لا والتقدير: لا أطعمه.

تقدم في بحث 'إذاً': (إن التقـدير: علـى حـب العـراق؛ فحـذف الخـافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه[1] ولم يجعله من باب 'زيداً ضربته'؛ لأن التقدير لا اطعمه، [وعنده أن][2] الجملة جواب لـ'آليت' فإن معنـاه: حلفـت، وقيـل: لهـا الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً والصواب الأول.

الثاني من أوجه 'لا': أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالـدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً، نحو: ﴿لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾[3]، او غائباً، نحو: ﴿ لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾[4]، او متكلماً نحو: 'لا أرينك هاهنا) [كأنه] [5] اختار هنا مسلك الـسيرافي حيث عطف بـ'أو' بعد 'سواء'، وقيل: عطف بـ'أو' بعد همزة التسوية مرتين، وقد قال في فصل 'أم': إن الصواب العطف بـ'أم'[6] فتأمل، (وقوله:

لاَ أعْـرِفَن رَبْرَبـاً حُـوراً مَـدَامِعُهَا ....[7])

صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني عجزه:

---

(1) انظر الكتاب 38.

(2) في المغني وهذه.

(3) الممتحنة: 1.

(4) آل عمران: 28.

(5) في 'س' لعله.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 229 - ب.

(7) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه 60، وروايته:

كَـــانَّ أبْكَارَهَـــا نِعَـــاجُ دُوَارِ

وله في الكتاب 3/ 511، شرح التصريح 2/ 393، شرح شواهد المغني 2/ 625، المقاصد النحوية 4/ 441، وبلا نسبة في الأشموني 4/ 8. والشاهد فيه: أن 'لا' لنهي المتكلم نفسه.

الربربُ القطيع من بقر الوحش[1]، والحورُ جمع حوراء من الحَوَر بفتحتين وهو شدة بياض العين وسوادها، أو اسوداد [العين][2] كلها كعيون الظباء، [والبقر][3] قالوا: ليس في الإنسان حور، وإنما قيل ذلك في النساء على التشبيه، والمدامعُ مواضع الدمع أريد بها العيون، ومُردفاتٌ جمع مردفة، أي: متتابع بعضها وراء بعض حال من رُبربٍ، وقيل: الأَوْجَه أنه صفة لها؛ لأن رُبرباً نكرة[4]، والأعقابُ جمع عقب، وهو مؤخر الشيء، والأكوارُ جمع كور بالضم وهو الرحل بأداته.

(وهذا النوع مما أقيم فيها المسبب مقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فأراك) يعني: أن المراد نهى المخاطب عن مشاهدته والكون بحضرته وذلك سبب رؤيته إياه، فكان ذكر المسبب دليلاً على السبب ذكره الزمخشري[5] في قوله تعالى: ﴿فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لاَ يُؤْمِنُ بِهَا﴾[6]، (ومثله في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا/ فِيكُمْ 1/202
غِلْظَةً﴾[7]، أي: واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود [لذاته][8]، وأما الإغلاظ فلا يقصد لذاته، [بل ليجدوه][9]) لأنه ليس من الأخلاق الحسنة فلا يكون مأموراً به إلا لعارض

---

(1) في نسْ بإضافة: شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي.
(2) في نسْ المقلة.
(3) ساقط من نسْ.
(4) شرح شواهد المغني 2/ 627.
(5) الكشاف: 3/ 138 – 139.
(6) طه: 16.
(7) التوبة: 123.
(8) في المغني بالذات.
(9) إضافة من المغني.

كإرهاب العدو، كما في قوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَـافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[1]، قال الزمخشري: واستعمل الغلظة والخشونة فيما نجاهدهما به من القتال والمحاجة[2]، وبه ظهر أنّ الأنسب: وأما الغلظة فلم تقصد لذاتها، (وعكسه) أي: عكس هذا النوع (﴿لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[3]) فإنه مما أقيم فيه السبب مقام المسبب، أي: لا تفتتنوا بفتنة الشيطان [فإن فتنته][4] لهم سبب لافتتانهم؛ فالنهي في الحقيقة لبني آدم بأن لا يكون هذا الفعل منهم، وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة في المقصود.

(واختلف في لا من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[5] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا) أي: مما أقيم فيه المسبب مقام السبب مثل لا أريتك هاهنا، (والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض وأسند هذا المسبب) أي: أسند الإصابة بعد التحويل (إلى فاعله) قبل التحويل وهو الفتنة، (وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين) لأنه لمّا كان المعنى لا تعرضوا فتصيبكم كان مفعول الإصابة هو فاعل التعرض، وإنما عبر عنه بالذين ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة، (وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً ﴾[6]، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله:

---

(1) التحريم: 9.

(2) الكشاف 4/ 427.

(3) الأعراف: 27.

(4) في س: وذلك أن فتن الشيطان.

(5) الأنفال: 25.

(6) إبراهيم: 42.

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1] ....

بيت إن قلنا بالشرط، وإلا فنصف بيت لأحد الرجاز، وقيل: للعجاج[2]، والمذقْ مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء، لكن أريد به الممذوق مبالغة، والمقصود وصفهم بالبخل وعدم إكرام الضيف، و[جملة][3] هل رأيتْ صفة لمذقْ بتقدير القول، أي: بمذق مقول فيه [عند رؤيته][4] ذلك، هذا هو المشهور بين العوام، [وقدر الثعلبي][5]: بمذق مشابه لونه لون الذئب؛ لأن اللبن إذا خلط بالماء ضرب إلى الغبرة[6].

(الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً مثله في قوله:

فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تُلْحَيَنَّهَا ....[7])

---

(1) سبق تخريجه.

والشاهد فيه: أن جملة هل رأيتْ مقول لقول محذوف صفة لمذقْ لأن شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية.

(2) في سْ بإضافة: وقبله:

مَازِلْتُ أسْعَى بَيْنَهمْ وَأخْتَبِطْ حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ

الاختباطْ وطء الأرض بشدة، وجن الظلامْ اشتد سواده بحيث يجن كل شيء أي يستره. وانظر المقاصد النحوية 4/ 61.

(3) ساقط من سْ.

(4) ساقط من سْ.

(5) في سْ وقال الثعلبي التقدير.

(6) انظر قول الثعلبي في شرح شواهد المغني 2/ 228.

- والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالثعلبي أو الثعالبي، وهو لقب لا نسب، روى عن أبي محمد المخلدي وغيره، من تصانيفه: الكشف والبيان في تفسير القرآن، عرائس المجالس، (ت427).

(7) البيت للنمر بن تولب وروايته في سْ والمغني بها بدل لها منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 628، المقاصد 4/ 342، شرح أبيات المغني 5/ 7، وبلا نسبه في الدر المصون 3/ 411.

والشاهد فيه: أن لا النافية شبهت بلا الناهية فأكد الفعل بعدها وهو تُلْحيَنّهَا.

صدر بيت من الطويل للنمر بن تولب عجزه:

وَلاَ الـضَّيْفُ عَنْهَـا إِنْ أَنَـاخَ مُحَـوَّلُ

وأول القصيدة:

فَـوَحْشٌ مِـنْ أَطْـلاَلِ جَمْـرَةَ مَأْسَـلُ فَقَـدْ أَقْفَـرَتْ مِنْهَـا شَـرَاءٌ وَيَـذْبُلُ

جمزة بجيم وزاي [محبوبته][1]، ومأسل كمفسل رملة، وشراء؟ كحذام موضع، ويذبل جبل، [والجارة][2] مبتدأ، [والدنيا صفته، ولها حال، أي: للجمزة][3]، وتُلْحِيَنَّهَا خبر المبتدأ، أي: لا تلومن إبلنا لأنها تصيب من لبنها، وفاعل أناخ ضمير الضيف، أي: برك/ راحلته، ومحول اسم مفعول من التحويل، 202/ ب وعنها يتعلق به، [أي من جمزة][4].

(بل هو في الآية أسهل لعدم الفصل) قال الحلبي[5]: إذا جاز أن يؤكد المنفي بـلا مع فصل فلأن يؤكد غير مفصول أولى، إلا أنّ الجمهور يحملون ذلك على الضرورة[6]،(وهو) أي: دخول النون (فيهما) أي: فيما [فصل][7]، وفيما لم يفصل (سماعي) ولا حاجة إلى الحمل على الضرورة، وفيه رد [على الحلبي][8]، (والذي جوزه تشبيه لا النافية بـلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامةً للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين) كما في الوجه الأول [وذلك لأن][9] النفي

(1) في س زوجة الشاعر.
(2) في س فلا الجارة أي: جارتنا.
(3) في س والدنيا صفة، وضمير بها لجزة.
(4) في س وضميرها لجزة.
(5) في س بإضافة: تبعاً لشيخه.
(6) الدر المصون 3/ 411.
(7) في س بينه وبين لا.
(8) في س على أبي حيان وتلميذه.
(9) في س ووجهه ان.

يرجع إلى القيد فإذا نفي قيد الخصوص تحقق العموم، (كما ذكره الزمخشري[1] [يعني: كون الإصابة عامة وإلا فلم يذكر الزمخشري][2] كون "لا تصيبن" صفة "لفتنة"، و"لا" نافية[3] (لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟.

(و) القول (الثاني: أنّ الفعل جواب [للأمر][4]) نسبه أبوحيان للفراء[5] (وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً) لأن جواب الشرط متردد فيه فلا يليق به التوكيد، وجوابه أنه لما تضمن معنى النهي ساغ فيه، (وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري) [حيث قال: لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة "لفتنة" على إرادة القول][6]، (وهو فاسد لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب [الظالم خاصة][7]) وهو بالعكس أشبه، (وقوله[8]: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في "ائتني أكرمك": إن تأتني أكرمك) وأجيب بأنه على رأي الكسائي فإنه يقدر ما يناسب الكلام[9]، ففي مثل "لا تدن من الأسد يأكلك" يقدر[المثبت][10]، وفيما نحن فيه يقدر [المنفي][11]، اي: إن لم تتقوا تصبكم؛ فالزمخشري قدر شرطاً يستقيم به المعنى، لا مضمون الأمر،

---

(1) انظر الكشاف 2/ 249 – 250.

(2) في "س" وفيه أن الزمخشري لم يذكر.

(3) في "س" بإضافة: وإنما قال لا يخلونّ من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً بعد أمر أو صفة على إرادة القول تأمل.

(4) في المغني جواب الأمر.

(5) قال أبوحيان: "وزعم الفراء أن الجملة جواب الأمر..." البحر المحيط 4/ 484.

(6) ساقط من "س".
وانظر الكشاف 2/ 249.

(7) في المغني الذين ظلموا منكم خاصة.

(8) في "س" بإضافة: أي قول الزمخشري.

(9) انظر المنصف من الكلام 2/ 50.

(10) في "س" الإثبات.

(11) في "س" النفي.

ولا نقيضه بل ما يتبين به كون المذكور جواباً[1]، وأجيب أيضاً بأنه محمول على أن أصل الكلام: واتقوا فتنة لا تصيبكم فإن أصابتكم لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمتكم، فأقيم جواب الشرط المقدر في جواب الأمر لتسببه وسمي جواب الأمر لأن المعاملة معه لفظاً[2]، (نعم يصح الجواب في قوله تعالى: ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾[3] الآية؛ إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهي على حد "لا أرَيَنَّك ههنا)[4]؛ فإن قوله تعالى: ﴿ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ أصله: لا تخرجوا على طريق عسكر سليمان فإنه سبب [لحطمكم][5]، والنهي وإن ورد على حطم سليمان لكن نُفِيَ سببه الذي هو الخروج، (وأما الوصف فيأتي مكانه هنا) أي: في "لا يحطمنكم" (أن تكون الجملة حالاً) فاعل "يأتي"، (أي: ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا [الوجه][6]) أي: على كون "لا تصيبن" جواباً للأمر/ (وعلى الوجه الأول) وهو كونه صفة لـ"فتنة" (سماعي، وعلى النهي قياسي. 203/أ

ولا فرق في اقتضاء "لا" الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم) [في قوله تعالى: ﴿ لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي ﴾[7]][8] ([أم][9] للتنزيه، نحو: ﴿ وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[10]) قال الزمخشري: أي: ولا تنسوا أن يتفضل بعضكم على بعض[11]، قال أبوحيان: خطاب للزوج والزوجة، وغلب المذكر،

---

(1) في "س" بإضافة: الأمر.

(2) نقله ابن الوحى عن صاحب الكشف انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 236 - أ.

(3) النمل: 18.

(4) في "س" بإضافة: أي: على طريق إقامة المسبب مقام السبب.

(5) في "س" تحطمكم.

(6) إضافة من المغني.

(7) الممتحنة: 1.

(8) ساقط من "س".

(9) في المغني أو.

(10) البقرة: 237.

(11) الكشاف: 1/ 258.

والفضل هو فعل ما ليس بواجب من البر فهو من الزوج تكميل المهر ومن الزوجة ترك الشرط الذي لها[1]، ([وكونها][2] للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[3]، وقول الشاعر:

يَقُولُونَ لاَ تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلاَّ مَكَانِيَا[4]؟)

بيت من الطويل لمالك بن الرَّيب المازني بُعُدْ بضم العين ضد قرب [وبفتحها][5] بمعنى هلك وقوله: مكان البعد يلائم الأول، ورواية لا تبعد بالفتح تلائم الثاني، والاستفهام في أين للإنكار، ولذلك وقعت إلا بعده، ومكانيا مضاف إلى ياء المتكلم خبر للمبتدأ وهو مكان البعد.

(وقول الآخر:

فَلاَ تُشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَن تُذِلَّ وَلَن تُضَامَا[6])

بيت من الوافر، الشلل فساد اليد يقال: شل يشلّ كعلم يعلم، والفتك أن يأتي الرجل صاحبه وهو [غافل][7] فيقتله، وتضام مجهول، [من الضيم وهو الظلم والخطاب في فإنك لليد والمراد صاحبها وفيه التفات][8].

---

(1) في س وبين كونها.

(2) انظر البحر المحيط 2/ 236.

(3) البقرة: 286.

(4) البيت لمالك بن الريب منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 630 شرح أبيات المغني 5/ 14، معجم الشعراء 314، الخزانة 2/ 338، اللسان (ب. ع. د) 1/ 453.
والشاهد فيه: أن لا من قوله لا تبعد للدعاء.
- ومالك هو: أبوعقبة مالك بن الريب بن حوط بن قرط بن حسل بن ربيعة المازني التميمي كان ظريفا أديبا فاتكا (ت نحو 60 هـ). انظر الشعر والشعراء 247، معجم الشعراء 313، سمط اللآلي 1/ 418 - 419، الأعلام 5/ 261.

(5) في س وبالفتح.

(6) البيت لرجل من بكر بن وائل منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 633، شرح أبيات المغني 5/ 15.
والشاهد فيه: أن لا فيه للدعاء.

(7) ساقط من ظ.

(8) في س والظيم الظلم، وقوله: فإنك خطاب لليد والمراد صاحبها وفيه التفات.

(ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق:

إذا مَا خَرَجْنَا مِن دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ[1])

بيت من الطويل، قيل: للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية، وبعده:

بَصِيرٌ بِمَا فِي الطَّبْلِ بِالثِّقْلِ عَالِمُ جَرُوزٌ لِمَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ اللَّهَازِمُ

الطبلُ السلة، والجروزُ كصبورٍ، معناه آكل لما بين يديه، واللهازمُ جمع لهزمة، وهي الشدق، ودمشقُ بفتح الدال وقد يكسر قصبة الشام[2]، والجراضمُ بضم الجيم، (أي: العظيم البطن) أي: الأكول أرادا به معاوية؛ لأنه كثير الأكل جداً، ([وكونها][3] للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعجل عليه) احترز عن نهي صَدَرَ عَمَّنْ يَدَّعِي العلو، (لا تفعل كذا وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: لا تُطِعْنِي) فإن المراد: إن لم تطعني أضربك ضرباً شديداً ونحوه[4].

(وليس أصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف) فانفتحت (خلافاً لبعضهم، ولا هي) لا (النافية والجزم بلام أمر مقدرة) قبلها وحذفت كراهة اجتماع [اللامين][5] في اللفظ، (خلافاً للسهيلي[6]).

---

(1) البيت للفرزدق وروايته في المغني لما بدل بها، وهو منسوب له في الأزهية 150 وليس في ديوانه، وللوليد بن عقبة في شرح التصريح 2/ 394، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني 2/ 633، شرح أبيات المغني 5/ 17، المقاصد النحوية 4/ 420، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 123، شرح التسهيل لابن مالك 4/ 63.

والشاهد فيه: أن لا تحتمل النهي والدعاء.

- والوليد هو: أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي القرشي، من شعراء قريش وأجوادهم، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه (ت 61 هـ).

انظر الشعر والشعراء 203 – 204، الإصابة 3/ 841 – 843، الخزانة 2/ 247، الأعلام 8/ 122.

(2) انظر معجم البلدان 2/ 463 – 470.

(3) في س وبين كونها.

(4) في س بإضافة: من التهديدات.

(5) في س لامين.

(6) قال ابن قاسم: وزعم السهيلي أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ الجنى الداني 300.

والثالث) [من ان وجه لا][1]: (لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِي﴾[2]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾[3] ويوضحه الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[4]) هذا قول الكسائي، والفراء، والزجاج[5]، والأكثرين، وقال بعضهم: إنها غير زائدة[6] وصححه الإمام لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله تعالى لغواً لا فائدة فيها مشكل، فأوّلَ على أن 'ما' استفهامية للإنكار ومعناه: أي شيء منعك/ عن ترك السجود؟، وعلى أنه ذُكِرَ المنع وأُرِيدَ الداعي فكأنه قيل: ما دعاك إلى أن لا تسجد[7]؟، (ومنه ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[8]، أي: ليعلموا) ويؤيده قراءة ﴿ ليعلم ﴾[9]، ونقل الإمام عن الواحدي: أن أكثر المفسرين على أن لا هنا صلة، وقال أبو مسلم الأصفهاني وجماعة: إنها غير زائدة، والمعنى لئلا يعلم أهل [الكتاب][10] عجز المؤمنين، (وقوله: 203/ب

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أن لاَ أُحِبُّهُ ... وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[11])

---

(1) ساقط من 'س'.

(2) طه: 92.

(3) الأعراف: 12.

(4) ص: 75.

(5) قال ابن عادل: 'وكون لا في الآية زائدة هو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج' اللباب في علوم الكتاب 9/ 30، وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 374.

(6) قال ابن عادل: 'وزعم جماعة أن لا في هذه الآية الكريمة غير زائدة' اللباب في علوم الكتاب 9/ 30.

(7) انظر التفسير الكبير 14/ 27.

(8) الحديد: 29.

(9) قال ابن عادل: 'ويدل على زيادتها قراءة عبد الله بن عباس، وعكرمة، والجحدري، وعبد الله بن سلمة 'ليعلم' بإسقاطها' اللباب في علوم الكتاب 18/ 509.

(10) ساقط من 'س'.
وانظر التفسير الكبير 29/ 215 – 216.

(11) البيت للأحوص منسوب له في الأزهية 156، شرح شواهد المغني 2/ 634، شرح أبيات المغني 5/ 18، وبلا نسبة في الجنى الداني 302.
والشاهد فيه: أن لا زائدة.

بيت من الطويل للأحوص، تلحينني على الغيبة أو الخطاب [من لحيته إذا لته][1]، واللهو اللعب، وأن مخففة[2] أو مصدرية مع صلتها بدل اشتمال من اللهو، والدائب من دأب في عمله إذا جد وتعب، والمعنى: إني أحبه[3]، أو إرادة ان [لا][4] احبه، فـ لا غير زائدة.

(وقوله:

أبى جُودُهُ لاَ الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ   نَعَمْ مِن فَتًى لاَ يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ[5])

بيت من الطويل نعم فاعل استعجلت [به][6]، ومن فتى حال من نعم، او صفة، والجود فاعل يمنع، ومفعوله قاتله، أي سائله، ويُرْوَى نائله بالنون.

(وذلك في رواية من نصب البخل) على أنه مفعول أبى؛ (فاما من خفض فـلا حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ) ولم تُزَد الهمزة بعد الألف كما في قوله في نعت النبي عليه الصلاة والسلام:

مَا قَالَ لاَ قَطُّ إِلاَّ فِي تَشَهُّدِهِ   لَوْلاَ التَّشَهُّدُ لَمْ تُسْمَعْ لَهُ لاَءُ[7]

---

(1) في س من اللحى وهو اللوم.

(2) في س بإضافة: اسمها محذوف.

(3) ساقط من ظ.

(4) في س بإضافة: وعلى هذا.

(5) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش 2/ 323، كتاب الشعر 117، الحجة 1/ 121، الجنى الداني 302، الخصائص 1/ 418، شرح شواهد المغني 2/ 634، شرح أبيات المغني 5/ 20، لسان العرب (ن.ع.م) 8/ 629. والشاهد فيه: أن لا زائدة.

(6) ساقط من س.

(7) بيت من البسيط بلا نسبة في شرح أبيات المغني 5/ 23.

للضرورة وكأنه قيل: أبى جود ذلك الممدوح أن يتكلم بكلمة البخل التي هي لاً، والإضافة لأدنى ملابسة، ولمّا خفي فائدة الإضافة بيّنها بقوله: (وشرح هذا المعنى أن كلمة لاً تكون للبخل، وتكون للكرم) فبالإضافة يتعين المراد، (و ذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: أعطني، أو هل تعطيني كانت للبخل، [وإن][1] وقعت بعد قوله: أتمنعني عطاءك؟، أو [تحرمني][2] نوالك؟ كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَل اسماً مفعولاً) لـأبى، (والبخل بدلاً منها قاله الزجاج[3]، وقال آخر: لامفعول به، والبخل مفعول لأجله، أي: كراهية البخل مثل: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[4]، وقال ابو علي في الحجة: قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا لا حشواً[5]. انتهى). قيل: إذا صرحت العرب بهذا التفسير طاح القول بأنها نافية على تخريج غيره[6]، وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا التفسير لبعضهم فلا يقدح أن يفسره الآخر على كونها نافية مع أن الأصل عدم الزيادة.

(وكما اختلف في لا في هذا البيت) مقولاً فيها (أنافية أم زائدة؟، كذلك اختلف فيها)[7] تأكيد لـكما وهو في محلّ نصب على أنه صفة مصدر محذوف لـاختلف الثانية، أي: اختلف في لا واقعة (في مواضع من التنزيل) اختلافاً مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت، [وجعل][8] الجملة الاستفهامية حالاً من لا بتقدير القول أولى من جعلها بدل اشتمال منها بتقدير مضاف [ورابط][9]، أي:

---

(1) في المغني فإن.

(2) في المغني أتحرمني.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 323.

(4) النساء: 176.

(5) الحجة: 1/ 121.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 240- ب، 241- أ.

(7) في س بإضافة: كذلك.

(8) في س واصل.

(9) ساقط من س.

اختلف في جـواب/ 'لاَ' أنافيـة أم زائدة[1]؟: (أحدها: قوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2] فقيل: هي نافية، واختلف في منفيها على قولين: 1/204

أحدهما: أنه شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم) واستشكل بأن إعادة حرف النفي في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾[3] تقدح في فصاحة الكلام؛ (قالوا: وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة؛ ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في [سورة][4] أخرى، نحو: ﴿ وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾[5] [جوابه][6] ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[7].

والثاني: أن منفيها 'أقسم'، وذلك على أن يكون إخباراً [لا إنشاء) لأن الإنشاء لا يمكن أن يكون محلاً للنفي][8] [وفيه أن][9] إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم، [فليكن النفي هنا راجعاً إلى المخبر الضمني على سبيل الكناية كما قيل في][10] ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[11]: إن التكذيب راجع إلى قولهم: 'نشهد' باعتبار تضمنه خبراً كاذباً، (واختاره الزمخشري قال)[12]: إدخال 'لاَ' النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة مثلها في ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[13]، والوجه أن

---

(1) في 'س' بإضافة: والرابط محذوف أي: أنافية هي كما قيل.
(2) القيامة: 1.
(3) القيامة: 2.
(4) إضافة من المغني.
(5) الحجر: 6.
(6) في المغني وجوابه.
(7) القلم: 2.
(8) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المؤلف خبراً كاذباً.
(9) في 'س' لأن.
(10) في 'س' فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية ونظيره قوله تعالى.
(11) المنافقون: 1.
(12) في 'س' بإضافة: فإنه.
(13) الحديد: 29.

يقال: هي للنفي[1]، (والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[2]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام كلا إعظام، أي: أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك[3]) قال الحلبي: حاصل كلامه يرجع إلى أن لا نافية، وأنّ النفي متسلط على فعل القسم بالمعنى الذي شرحه، وليس فيه منع لفظاً ولا معنى[4]، (وقيل: [هي][5] زائدة.

واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يُتركُون سُدىً، ومثله ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[6]، وقوله:

فَـلاَ وَأَبِيـكَ ابْنَـةَ الْعَـامِرِيِّ ... لاَ يَـدَّعِي الْقَـوْمُ أَنِّـي أَفِـرّ[7])

بيت [مدرج][8] من المتقارب لامرئ القيس، وقيل: لربيعة بن جُشَم[9] وبعده:

تَمِـيمُ بـنُ مُـرٍّ وَأَشْـيَاعُهَا ... وَكِنْـدَةُ حَـوْلِي جَمِيعاً صُـبُرْ[10]

---

(1) في س بإضافة: قال.

(2) الواقعة: 75 – 76.

(3) انظر الكشاف 4/ 505 – 506.

(4) الدر المصون 6/ 425.

(5) ساقط من ظ.

(6) النساء: 65.

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه 58، شرح أبيات المغني 5/ 27، المقاصد النحوية 1/ 96، الخزانة 1/ 374، وله أو لربيعة بن جشم في شرح شواهد المغني 2/ 635، اللباب في علوم الكتاب 19/ 542.
والشاهد فيه: أن زيادة لا في صدر القسم للتمهيد.

(8) ساقط من س.

(9) في س بإضافة: وقبله:

أَحَـارِ بْـنَ عَمْـرٍو كَـأَنِّي خَمِـرْ ... وَيَعْـدُو عَلَـى الْمَـرْءِ مَـا يَـأْتَمِرْ

(10) في س بإضافة: حار مرخم حارث، وخمر كفرح الذي خامره الداء، ويعدوا أي: يرجع فاعله ما يأتمر أي: ائتماره بأمر ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه.

ولا وأبيكَ أي: وحق أبيك، والعامريُ سلامة بن عبد الله[1]، وتميمُ بدل من القوم، أو عطف بيان[2]، وصُبُرٌ بضمتين جمع صابر، والباء فيه مقابل الفاء في أفزْ، وفيه إجازة من عيوب القوافي وهي مخالفة حركات الحرف الذي يلي حرف الروي كما في القاموس[3].

(ورد بقوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[4] الآيات، فإن جوابه مثبت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾[5]، ومثله: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[6] الآية) فإن جوابه مثبت وهو ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾[7]، (والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[8]، ورد بأنها لا تزاد لذلك صدراً بل حشواً، كما أن زيادة ما، وكانَ كذلك، [نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ [لِنتَ لَهُمْ][9]﴾[10]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[11]، ونحو: زيدٌ كان فاضلٌ][12]) [ولما كانت لا شبيهة بـما في النفي/ وبـكانَ في الدخول على الاسمية 204/ب كان قياسها عليهما أولى من قياسهما على الباء حيث زيدت صدراً في بحسبك درهم][13]، يعني: صحة الاستغناء عنه، وإلا فالزيادة تفيد التأكيد والتقوية، أو تحسين اللفظ وتزيينه، (وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول

---

(1) في سْ بإضافة: وفيه إدراج.
قال البغدادي: والعامري هو من بني عمرو بن عامر من الأزد، واسمه سلامة بن عبد الله، وقيل: هو لقبها واسمها فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر بن عوف بن عنزة شرح أبيات المغني 5/ 27 - 28.

(2) في سْ بإضافة: وكندة حوليْ الواو للحال أي: أفر وحالي كذا.

(3) القاموس المحيط: (ج. ا. ز) 2/ 191.

(4) البلد: 1.

(5) البلد: 4.

(6) الواقعة: 75.

(7) الواقعة: 77.

(8) الحديد: 28.

(9) إضافة من المغني.

(10) آل عمران: 159.

(11) النساء: 78.

(12) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: بحسبك درهمْ.

(13) في سْ فإن كلاً منهما لا يزاد صدراً فقيست عليها لا حيث كانت شبيهة بـما في النفي، وبـكانْ في الدخول على الجملة الاسمية؛ فسقط ما قيل: ليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكانْ حيث لا يزاد شيء منها صدراً أولى من جوازه بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر في مثل: بحسبك درهمْ.

بزيادتها في نحو: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾[1]، ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾، لوقوعها بين الفاء معطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي) عن الرد بأنها لا تزاد لذلك صدراً بل حشواً (بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة) لاتصال بعضه ببعض فيكون أو هذه السورة بمنزلة الوسط[2]، قال الزمخشري: الرد صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مبدأ قصيدته، [وقال الإمام كون][3] القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض، فأما أن يقرن بكل آية ما قرن [بأخرى][4] فغير جائز؛ لأنه يقتضي انقلاب كل إثبات نفياً وبالعكس[5].

(الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾[6]، فقيل: إن لا نافية، وقيل ناهية، وقيل زائدة، والجميع محتمل. وحاصل القول في الآية أن ’ما‘ خبرية بمعنى ’الذي‘ منصوبة بـ’أتل‘، و’حرم ربكم‘ صلة، و’عليكم‘ متعلق بـ’حرّم‘ هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون ’ما‘ استفهامية منصوبة بـ’حرّم‘، والجملة محكية بـ’أتل‘؛ لأنه بمعنى ’أقول‘[7]) [فإن][8] الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية، ولا يقع بعد غيرهما إلا عند يونس[9]، [وقيل كان ينبغي للمصنف أن يتعرض لهذا[10]، وليس بشيء لأنه في صدر بيان ما أجازه الزجاج][11]، وأجاز الحلبي كون ’ما‘ مصدرية، [على أن

---

(1) المعارج: 40.
(2) انظر الحجة: 4/ 77.
(3) في ’س‘ وأجيب أيضاً بأن. وانظر الكشاف 4/ 505 – 506.
وانظر الكشاف 4/ 505 – 506.
(4) في ’س‘ بالأخرى.
(5) انظر التفسير الكبير
(6) الأنعام: 151.
(7) انظر معاني القرآن وإعرابه 2/ 303.
(8) في ’س‘ لأن.
(9) انظر مذهب يونس في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 245 – ب.
(10) قائله ابن الوحى انظر المصدر السابق.
(11) ساقط من ’س‘.

المصدر بمعنى المفعول؛ لأن نفس التحريم لا يتلى، أي: أتل محرم ربكم][1]، (ويجوز أن [يتعلق][2] عليكم بـأتل) سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية، واختصاصه بما أجازه الزجاج غير ظاهر، (ومن رجّح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون[3] - رجحه على تعلقه بـحرّم[4]، وفي أنْ وما بعدها أوجه:

أحدها: أن [يكون][5] في موضع نصب بدلاً من ما) قيل: فيه رد على أبي حيان حيث قال: أنْ في موضع نصب؛لأن الموضع لهما لا لـأنْ وحدها[6]، (وذلك على أنها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام[7]) [يرد عليه قوله تعالى: ﴿ لِيَوْمِ الْفَصْلِ ﴾[8] فإنه بدل من ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾[9] بإعادة العامل[10]؛ فإن قيل: بأن الهمزة هنا مقدرة[11]: اليوم الفصل؟ يقال: فليكن هناك كذلك، وجوز أبو البقاء كونها بدلاً من العائد المحذوف[12] ولم يتعرض له المصنف؛ لأن الجمع بين [الحذف][13] والإطناب غير مناسب [على أن

---

(1) في س أي: أتل تحريم ربكم، ونفس التحريم لا يتلى وإنما مصدره واقع موقع المفعول به، أي: أتل محرم، ولا يخفى أنه تكلف ولهذا لم يذكره المصنف.
وانظر الدر المصون 3/ 213.

(2) في المغني يعلق.

(3) قال الحلبي: وأما عليكم ففيه وجهان: أحدهما: أنه متعلق بـحرم وهو اختيار البصريين، والثاني أنه متعلق بـأتل وهو اختيار الكوفيين الدر المصون 3/ 213.

(4) في س بإضافة: وهو مختار البصريين.

(5) في المغني يكونا.

(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 51.

(7) في س بإضافة: فإن البدل من الأسماء الاستفهامية يصدر بالهمزة فيقال: كم مالك أثلاثون أم أربعون ؟، لكن.

(8) المرسلات: 13.

(9) المرسلات: 12.

(10) في س بإضافة: قاله الشهاب.

(11) في س بإضافة: أي.

(12) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 426.

(13) ساقط من س.

حذف المبدل منه قليل][1]، وقيل: لأنه يؤدى إلى خلو الصلة في حقّ المقصود بالحكم وهو البدل/ من عائد إلى الموصول[2]. 1/205

(الثاني أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ'هو' محذوفاً[3] أجازهما بعض المعربين، وعليهما فـ'لا' زائدة قاله ابن الشجري[4]، والصواب أنها نافية على الأول) إذ لا داعي للعدول عن أصلها؛ لجواز أن يقال: إنّ عدم الإشراك متلوّ عليكم لما مر أنه يجوز تعلق 'عليكم' بـ'أتل'، ومن غفل عنه قال: جعل 'لا' نافية في هذا الوجه فاسداً لاقتضائه أن عدم الإشراك محرّم[5]، ([زائدة][6] على الثاني) لفساد المعنى بناءً على أن هذا المحذوف عائد إلى المحرّم؛ لأنه المذكور، وأما إذا كان عائداً إلى المتلوّ المفهوم من 'أتل' فيجوز أن تكون نافية أيضاً.

(والثالث: أن يكون الأصل: أبيّن لكم ذلك لئلا تشركوا، وذلك لأنهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى لهم فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل: أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أنّ ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾[7] معناه وأوصيكم بالوالدين وأنّ في آخر الآية ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ ﴾.

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة) وهى 'أبين'، و'أوصيكم'، (وحرف الجر) وهو اللام والباء.

(والخامس: أن التقدير أتل عليكم أن لا تشركوا، فحذف) 'أتل' (مدلولاً عليه بما تقدم) من قوله تعالى: ﴿ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ (أجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج[8].

---

(1) في 'س' وحذف المبدل منه وإن وقع فهو قليل.
(2) المنصف من الكلام 2/ 51.
(3) في 'س' بإضافة: عائد إلى 'ما حرم'.
(4) انظر الأمالي الشجرية 1/ 48.
(5) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 52.
(6) في المغني وزائدة.
(7) الأنعام: 151.
(8) انظر معاني القرآن وإعرابه 2/ 303 - 304.

والسادس: أن الكلام تم عند حرم ربكم، ثم ابتدئ: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى: الزموا) قال الحلبي: هذا - وإن ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري - ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن[1].

(وأنْ في الأوجه الستة مصدرية، ولا في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أنْ أنْ مفسّرة بمعنى أي[2]، ولا ناهية، فالفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم: لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان اختارهما ابن الشجري[3]) والسابع مختار الفراء[4]، [والزمخشري][5]، ويقويه عطف الأوامر عليه، لكن يُشْكِلُ عطف أنّ هذا صراطي مستقيماً على قراءة الفتح على لا تشركوا فإنه إنما يستقيم إذا جعلت أنْ ناصبة، وكذا عطف الأوامر على النواهي فإنها لا تصلح بياناً لتلاوة المحرمات[6]، وأجاب [الزمخشري][7] عن الإشكال الأول بجعل أنّ هذا صراطي علة للإتباع بتقدير اللام، وعن الثاني بأن التحريم راجع إلى أضداد الأوامر بأن يقصد بها لوازمها التي هي النهي عن الأضداد وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل، ونكث العهد[8].

(الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[9] فيمن فتح الهمزة) وهم نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي[10]،

---

(1) الدر المصون 3/ 215.

(2) في س بإضافة: لوجود شرطه.

(3) انظر الأمالي 1/ 48 - 49.

(4) قال الفراء: والجزم في هذه الآية أحب إليّ معاني القرآن 1/ 364.

(5) ساقط من س.

(6) في س بإضافة: واختاره الزمخشري أيضاً.

(7) ساقط من س.

(8) انظر الكشاف 2/ 134 - 135.

(9) الأنعام: 109.

(10) قال الفارسي: وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر أنها بالفتح الحجة 2/ 198، وانظر النشر في القرآت العشر 2/ 196.

(فقال قوم منهم الخليل والفارسي: لا زائدة[1]) قيل: فيه رد على أبي حيان حيث قال: والقائل بزيادة لا هو الكسائي والفراء[2] ورد بأنه لم يعرف مرتبة أبي حيان/ 205/ب فأين المصنف من أن يرد عليه[3]، وفيه أنه كم رد عليه في هذا الكتاب !(وإلا لكان عذراً للكفار) في اقتراح الآيات؛لأن معناه أنها إذا جاءت آمنوا،وذلك يوجب مجيء الآيات المقترحة والمقصود دفع حجتهم في طلب الآيات قاله الإمام[4] (ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر[5]) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[6] (فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي: [وأنتم تؤمنون][7]) كذا عزاه السفاقسي له[8]، قيل: فيه تسامح فإن الحلبي قال: قال أبو جعفر: وقيل: في الكلام حذف والمعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، وحذف هذا لعلم السامع[9]، (وقال الخليل في قول له آخر: إنْ معنى لعلْ مثل ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً[10])، ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه[11]) [ينبغي][12] أن يراد به إجماع [النحاة المتأخرين][13] عن زمن الخليل وأن يثبت رجوعه عن قوله على أنّ المفعول من كلام الإمام أنه ليس للخليل قول سوى كون أنْ بمعنى لعلْ، فالمصنف مطالب

---

(1) انظر المصدر السابق واللباب في علوم الكتاب 8/ 370.

(2) المنصف من الكلام 2/ 52.

(3) في 'س' بإضافة: وهو مقتبس من أنواره.

(4) التفسير الكبير 13/ 144.

(5) انظر قول الزجاج في اللباب في علوم الكتاب 8/ 371.

(6) انظر المصدر السابق.

(7) في المغني وأنهم يؤمنون.

(8) انظر إعراب القرآن لابن النحاس 2/ 27.

(9) الدر المصون 3/ 156.

(10) في 'س' بإضافة: هذا ما وعده في بحث أنْ المفتوحة.
وانظر قول الخليل في اللباب في علوم الكتاب 8/ 369.

(11) انظر معاني القرآن 2/ 283.

(12) في 'س' يقتضي.

(13) في 'س' المتأخرون من النحاة.

بتصحيح النقل، (ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في لعلْ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر[1]) [إذ لا][2] يتصور فيها معنى التوقع فيجب أن يردَ حتى يتوافق القراءتان معنىً كما يجب رد كون لاَ زائدة في قراءة الفتح لذلك، ولهذا قال: (وهذا) أي: رد الفارسي (نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أنْ يشعركمْ، ويدريكمْ بمعنيً.

وكثيراً ما تأتي لعلْ بعد فعل الدارية نحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾[3] وانّ في مصحف أبيّ ﴿ وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا ﴾، وقال قوم: أنّ مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، اي انكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ ونظيره ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ﴾[4]، وقيل التقدير) مع كون أنْ للتأكيد والكلام فيمن يئس من إيمانهم والآية عذر للمؤمنين: (لأنهم واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها) بقرينة قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ ﴾[5]، فإن معناه حسبها ولم يرسلها فيكون وما يشعركمْ اعتراضاً، (ونظيره: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ ﴾[6]) وجه الشبه أن الامتناع عن إرسال [الرسل][7] بالمعجزات وقع بسبب تكذيب الأولين بها كذا امتناع إنزال الآيات [وقع][8] بسبب أنهم لا يؤمنون بها، ولهذا لم تأت الآيات التي اقترحوها، (واختاره الفارسي[9].

---

(1) انظر الحجة 2/ 198 – 199، والتعليقة على كتاب سيبويه 2/ 236.

(2) في نسْ ولا.

(3) عبس: 3.

(4) يونس: 96،97.

(5) الأنعام: 109.

(6) الإسراء: 59.

(7) في نسْ الأنبياء.

(8) ساقط من نسْ.

(9) انظر التعليقة 2/ 235، والمنصف من الكلام 2/ 52.

واعلم أن مفعول 'يشعركم' الثاني على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى 'لعل' محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقية الأقوال 'أنَّ' وصلتها.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[1]، فقيل: 'لا' زائدة) [قائله أبو عبيد][2] [فاستعير الحرام للممتنع/ وأريد بالقرية أهلها 1/206
مجازاً][3]، (والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم) لكفرهم (أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة وعلى هذا) أي: على كون 'لا' زائدة[4] (فـ'حرام' خبر مقدم وجوباً، لأن المخبر عنه 'أنَّ' وصلتها) ولا يجوز جعل 'لا' نافية لفساد المعنى؛ إذ يصير التقدير: انتفاء رجوعهم ممتنع؛ فيؤدي إلى معنى الإثبات، (ومثله ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾[5]) وجوز أبو البقاء [كون 'أنَّا' خبر لـ'هي' محذوفاً][6]، (لا مبتدأ وأنَّ وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوز أبو البقاء)[7] قال: والجيد أن يكون 'أنهم' فاعلاً سد مسدَّ الخبر[8]، وتبعه البيضاوي[9]؛ (لأنه) أي: (لفظ 'حرام' ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام) قد يقال: إنه [اختار][10] مذهب الأخفش فإنه لا يشترط ذلك[11]، (وقيل: 'لا' نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة،

---

(1) الأنبياء: 95.

(2) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المصنف: إلى قيام الساعة. وانظر المنصف من الكلام 2/ 52.

(3) ساقط من 'س'.

(4) في 'س' بإضافة: واستعارة الحرام للممتنع.

(5) يس: 41.

(6) في 'س' أن يكون 'أنا' خبر محذوف أي: هي أنا. وانظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 297.

(7) في 'س' بإضافة: حيث.

(8) التبيان في إعراب القرآن 2/ 166.

(9) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/ 432.

(10) في 'س' ذهب.

(11) قال ابن عادل: 'وهنا لم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك اللهم إلا أن ينحو نحو الأخفش فإنه يشترط ذلك في الظاهر' اللباب في علوم الكتاب 13/ 596.

وإما على أنّ حرامٌ مبتدأ حذف خبره، أي: قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة لتقيدها بالمعمول) وهو من المخصصات، (وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: والعمل الصالح حرام عليه) ولمّا فسر أهلكناْ بـقُدرناْ لم يرد عليه أن امتناع عمل الهالك معلوم فهو إخبار بما علم مثل السماء فوقناْ، وقيل: المراد امتناع دخولهم الجنة، وكنّى عنه بامتناع العمل الصالح[1]، (وعلى الوجهين فـإنهم لا يرجعونْ تعليل على إضمار اللام، والمعنى): أنهم (لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[2] ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء أنَّ في قراءة بعضهم بالكسر) على الاستئناف، وحينئذ لابد من تقدير مبتدأ يتم به الكلام أي: ذلك العمل الصالح حرام.

(الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً﴾[3] قرئ في السبع برفع يأمركم ونصبه، فمن رفعه) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي[4] (قطعه عما قبله) على الاستئناف، ويحتمل الحال، (وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ﷺ[5] (﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾) لأن أنْ الناصبة لا تدخل على لنْ كما تدخل على لاْ؛ فأما قوله تعالى: ﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[6] فـأنْ مخففة لا ناصبة (ولاْ على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه) وهم ابن عامر وعاصم وحمزة[7] (فهو معطوف على يُؤتيهْ كما أن يقولْ كذلك ولاْ على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق) سيما مع

---

(1) أمالي ابن الحاجب 1/ 146.

(2) الأنبياء: 94.

(3) آل عمران: 79، 80.

(4) قال ابن الجزري: فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفعْ النشر في القراآت العشر 181/2.

(5) انظر اللباب في علوم الكتاب 5/ 353.

(6) القيامة: 3.

(7) انظر النشر في القراآت العشر 181/2.

طول العهد وتخلل الفصل، (وقيل: على يقول) قاله الطبري، قال ابن عطية: وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى[1]، هذا [مسلم إذا قدرت][2] أنْ قبل لا، وأما إذا قدرت بعدها [فلا][3]، قال التفتازاني:/ والمعنى ما صح وما استقام لبشر أن يؤتيه الله 206/ب
الكتاب ثم يترتب عليه أن يقول للناس كونوا عباداً لي، ولا أن يأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً[4]، (ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في لا وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً. (والثاني: أن تكون غير زائدة ووجّهه [بأنه][5] عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل [لهم][6]: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته [وينهاكم][7] عن عبادة الملائكة والأنبياء[8] هذا ملخص كلامه) قال التفتازاني: عطف هذا النفي على ثُم يقولْ قصداً إلى ترتب هذا المجموع على الإنباء بمعنى: ما كان لبشر أن يُؤتى النبوة، ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة[9] وعدم الأمر وإن كان أعم من النهي لكن فسره به لكونه أمسّ

---

(1) قال ابن عطية: وقال الطبري: قوله: ولا يأمركم بالنصب معطوف على قوله: ثم يقول، قال الفقيه أبو محمد: وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى المحرر الوجيز 1/ 463.

(2) في س مبني على أن يقدر.

(3) في س فليس بخطأ.

(4) في س بإضافة: وليس المعنى ما كان لبشر إيتاء الكتاب إياه ولا قوله كونوا عبادا لي ولا أمره بالاتخاذ. وانظر حاشية السعد على الكشاف اللوحة 125/ ب.

(5) في المغني بأن النبي.

(6) إضافة من المغني.

(7) في المغني وينهاهم.

(8) انظر الكشاف 1/ 334.

(9) حاشية السعد على الكشاف اللوحة 125/ ب.

بالمقصود، وأدخل في الاستبعاد، وأوفق بالواقع، وإليه أشار بقوله: (وإنما فسر لا يأمركم بـ ينهى لأنها) أنث ضمير النهي باعتبار الخبر، (حالته عليه الصلاة والسلام وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول) يعني النهي (وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً) أي: جامعاً بين أمر الناس بعبادة نفسه ونهيهم عن عبادة الملائكة والأنبياء وهو باطل؛ (لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟، والخطاب في ولا يأمركم على القراءتين التفات) [1] على [قول] [2] السكاكي: إن الالتفات يتحقق بتعبير واحد[3] لا على المشهور، فسقط ما قيل: هذا توهم ناشئ من تقدم ذكر الناس وليس كذلك بل ابتداء خطاب لا التفات فيه[4].

(تنبيه – [قراءة][5] جماعة) منهم ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو العالية[6] (﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[7]، [خرجها][8] أبو الفتح على حذف الف لا تخفيفاً كما قالوا: أمَ والله[9]) والأصل: أما والله، (ولم يَجمع) أي: أبو الفتح (بين القراءتين) قراءة لا تصيبن بـلا، وقراءة لتصيبن باللام (بأن تقدر لا في قراءة الجماعة) يعني: القراء السبعة لا الجماعة المذكورة في صدر التنبيه فاللام فيها للعهد التقديري لا الذكري، (زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

---

(1) في س بإضافة: كذا قاله التفتازاني بناءً.
(2) في س ما قاله.
(3) انظر قول السكاكي في المطول 286.
(4) الدر المصون 2/ 151.
(5) في المغني قرأ.
(6) قال ابن عادل: وهي قراءة أمير المؤمنين وابن مسعود وزيد بن ثابت والباقر والربيع بن انس وأبي العالية وابن جماز اللباب في علوم الكتاب 9/ 493.
(7) الأنفال: 25.
(8) في س بإضافة: ولم يذكر هذا عند ذكر الآية فيما سبق لأنه بحث عن زيادة لا وعدمها.
(9) في المغني وخرجها.
انظر الكشاف 2/ 249.

[مبحث: لات]

(لاتْ: اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص، من قوله تعالى: ﴿لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾[1] فإنه يقال: لاتَ يَلِيتُ، كما يقال: ألَتَ يَأْلَتُ) بالهمزة من باب ضَرب، ونصر/ (وقد قرئ بهما) فالثانية لغة الحجاز قرأ بها أبو عمرو، والأولى لغة 1/207

غطفان وأسد، قرأ بها غيره، وقيل: من وَلَتَهُ يَلِتُهُ، كوَعده يعدهُ وكلها لغات في نقصه حقه ذكره الحلبي[2]، (ثم استعملت للنفي كما أن قَلَّ كذلك قاله أبو ذر الخشني[3]) مصعب بن محمد من عظماء لحاة الأندلس[4]، والخُشني بالضم نسبة إلى خشين قرية بإفريقية من بلاد المغرب[5]، (والثاني: أن أصلها لَيِسَ بكسر الياء، فقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء) كما أبدلت في الناس والأكياس قال[6]:

يَاقَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْلاَتِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارُ النَّاتِ

---

(1) الحجرات: 14.

(2) انظر الدر المصون 6/ 172.

(3) قال أبوحيان: اختلف النحويون في ماهية لاتَ فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص نفي بها كما نفي بلَيسَ ذكره الخشني في شرحه لكتاب سيبويهْ الارتشاف 2/ 111.

(4) انظر مرآة الجنان 4/ 5،بغية الوعاة 2/ 287 – 288، الخزانة 6/ 77، الأعلام 7/ 249.

(5) قال الجزري: الخُشني بضم الخاء وفتح الشين وفي آخرها نون هذه النسبة إلى قبيلة وقرية، أما القبيلة: فهي من قضاعة...، وأما القرية فمنها محمد بن عبد السلام الخشني ينسب إلى موضع بإفريقيةَ اللباب في تهذيب الأنساب 1/ 312.

(6) في سْ بإضافة: الراجز.

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلاَ أَكْيَاتِ[1]

[وقال ابن أبي الربيع أصلها: "ليس" فابدلت سينها تاء ثم قلبت ياؤها ألفاً كراهية أن تلبس بحرف التمني قاله ابن قاسم][2]، ويقويه قول سيبويه: إنّ اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال[3].

(والمذهب الثاني أنها كلمتان، "لا" النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في "ثمت" و"ربت") قيل: معناه أن كلاً من "ثم" و"رب" صالح لأن يراد به اللفظ فيكون مذكراً، وأن يراد به اللفظة فتكون مؤنثاً؛ فدخلت التاء للتنصيص على أن المراد الثاني[4]، وجوز الرضي كون التاء لمبالغة النفي كما في "علامة"[5]، (وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور[6].

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها "لا" النافية والتاء زائدة في اول "الحين"، قاله أبو عبيدة [وابن الطراوة][7]) [وضعفه الرضي بعدم][8] شهرة "تحين" في اللغات وإشهار "لات"[9].

(واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام – وهو مصحف عثمان ﷺ مختلطة بـ"حين" في الخط[10]) وأنشد على ذلك قول الشاعر:

---

(1) الرجز لعلباء بن أرقم اليشكري منسوب له في اللسان (ن. و. ت) 8/ 733، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 431، الإنصاف 1/ 119، شرح المفصل لابن يعيش 10/ 36، الدر المصون 5/ 522. والشاهد فيه: إبدال السين تاء في الناس والأكياس.

(2) في "س" وفي الجنى الداني قال ابن أبي الربيع: لأن أصلها ليس فقلبت ياؤها الفاً وابدلت سينها تاء كراهية أن تلبس بحرف التمني.

(3) انظر الجنى الداني 485 – 486.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 53.

(5) انظر شرح الكافية 2/ 259.

(6) مابين المعقوفين ذكر في "س" متاخراً بعد قول المؤلف: "وإشهار لات".

(7) وانظر قول ابن الطراوة في الجنى الداني 486، والدرر 1/ 271.

(8) في "س" قال الرضي: وفيه ضعف لعدم.

(9) شرح الكافية: 2/ 261.

(10) انظر قول أبي عبيدة في الجنى الداني 486، وشرح الرضي على الكافية 2/ 260.

وَالْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ [لا][1] مِنْ مُطْعِمِ[2]

واجيب بأنه شاذ لا يلتفت إليه، وبأن 'لا' محذوفة، والأصل[3]: حين لات حين[4]، وهذا ضعيف بما فيه من الإجحاف، ([ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس) أي: قياس الخط][5]، قال الزمخشري: وأما قول أبي عبيد: إن التاء داخلة على 'حين' فلا وجه له[6]، وكذا [وقع في كتب][7] المعربين أبو عبيد' بغير التاء بخلاف ما في المثل.

(ويشهد للجمهور رأيه يوقف عليها [بالتاء والهاء) والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد][8]، (وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء كجير[9]. انتهى. ولو كان فعلاً

---

(1) في 'س' ما وهو الصواب.

(2) بيت من الكامل منسوب لأبي وجزة السعدي في الأزهية 264، الدرر 1/ 270، الخزانة 4/ 176، المحرر الوجيز 5/ 492، لسان العرب (ح. ي. ن) 2/ 689، وبلا نسبة في الجنى الداني 487، رصف المباني 163، شرح الرضي على الكافية 2/ 260، الدر المصون 5/ 521. والشاهد فيه: أن 'لا' نافية والتاء زائدة على رأي أبوعبيدة.

(3) في 'س' بإضافة: العاطفون.

(4) انظر الدر المصون 5/ 522.

(5) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متقدماً بعد قول المصنف: 'مختلطة بحين في الخط'.

(6) الكشاف 4/ 3.

(7) في 'س' عبارة.

(8) في 'س' بالتاء عند البصرة والهاء عند الكوفة.

قال السمين الحلبي: 'وفي الوقف عليها مذهبان المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة إتباعا لمرسوم الخط الشريف والكسائي وحده من السبع بالهاء، والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد' الدر المصون 5/ 521.

(9) قال الزمخشري: 'وقرئ ولاتِ بكسر التاء على البناء كجير' الكشاف 4/ 3.

ماضياً) كما قاله أبو ذر الخشني (لم يكن للكسر وجه) إذ الماضي [لا يبنى على الكسر][1].

([الأمر][2] الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهو قول الأخفش[3] والتقدير عنده/ في الآية: 207/ب لا ارى حين مناص، وعلى قراءة [الرفع) هي][4] قراءة أبي [السماك][5] (ولا حين مناص كائن لهم) والجملة حال من فاعل نادْ.

(والثاني أنها تعمل عمل إنّ) [يعني: أنها نافية للجنس][6]، (فتنصب الاسم) وهو ْحِينَ مناصْ (وترفع الخبر) وهو ْلهمْ مقدّراً، (وهذا قول آخر للأخفش[7]) [وضعف][8] بأن وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع معينة.

(والثالث: أنها تعمل عمل ْليس) لمشابهتها لها بكسر التاء، (وهو قول الجمهور) [ومنهم سيبويه][9].

(وعلى كل قول) من القولين الآخرين (فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع) قال الرضي: ولا يمتنع كون

---

(1) في ْسْ لا يكون إلا مبنياً على الفتح.

(2) إضافة من المغني.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 453، والدر المصون 5/ 523.

(4) ساقط من ْسْ.

(5) كذا في المخطوط وفي البحر المحيط أبو السمال.
قال أبو حيان: ْوقرأ أبو السمال ْولات حينْ بضم التاء ورفع النونْ البحر المحيط 7/ 383.

(6) في ْسْ على أنها لنفي الجنس.

(7) انظر قول الأخفش في البحر المحيط 7/ 383.

(8) في ْسْ وضعفه الرضي.

(9) ساقط من ْسْ.
وانظر قول سيبويه في الدر المصون 5/ 520.

'لات' هي 'لا' التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف إليه 'حين'، فإذا انتصب 'حين' بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول [ولا قوة][1]، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أي: لات حينَ حينُ مناص كما في 'لا عليك'[2].

(واختلف في معمولها فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة 'الحين'[3]) [قيل][4]: هذا يخالف ما نقل الرضي عنه أنها تكون مع الأوقات كلها [ولك أن تحمل ذلك][5] على ما إذا كانت عاملة للنصب، وما نقله الرضي على ما إذا كانت عاملة للجر، ويؤيده أنه [أنشد قول الشاعر:

وَلَتَنْــدَمُنَّ وَلاَتَ سَــاعَةَ مَنْــدَمِ[6]

فإنه شاهد الجر][7].

(وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في 'الحين' وفيما رادفه[8]، قال الزمخشري: زيدت التاء على 'لا' وخصت بنفي الأحيان[9].

---

(1) ساقط من 'س'.

(2) شرح الكافية 2/ 260.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 397، وشرح الرضي على الكافية 2/ 259، والخزانة 4/ 196.

(4) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المؤلف: 'مع الأوقات كلها' ورد بلفظ كذا قيل.

(5) في 'س' وقد يوفق بحمل ما ذكره المصنف.

وانظر شرح الكافية 2/ 259.

(6) عجز بيت صدره:

ولتعــرفن خــلا نقــاً مــشمولة

وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 2/ 259، الخزانة 4/ 168.

(7) في 'س' أنشد على ذلك ما أنشده الفراء على كونها جارة وهو:

وَلَتَنْــدَمُنَّ وَلاَتَ سَــاعَةَ مَنْــدَمِ

ذكره الشهاب.

(8) النص في الخزانة 4/ 169.

(9) انظر الكشاف 4/ 2.

تنبيه – قرئ ﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾[1] بخفض الحين) [قال الحلبي][2]: قراءة عيسى بن عمرو [وهي قراءة مشكلة جداً][3]، (فزعم الفراء أن 'لات' تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة[4]) وقد يستدل على عدم اختصاصها بها بقول المتنبي:

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَاتَ مُصْطَبَرٍ ... فَالآنَ أُقْحَمُ حَتَّى لَاتَ مُقْتَحَمِ[5]

قال الواحدي: التاء زائدة والجر به قليل شاذ[6]، و'المصطبر' بمعنى الاصطبار، وكذلك 'المقتحم' بمعنى الاقتحام، ويجوز أن يكون بمعنى الوقت وبمعنى المكان، (كما أن 'مذ' و'منذ' كذلك وأنشد:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... .[7])

صدر بيت من الخفيف لأبي زيد المنذر بن حرملة الطائي النصراني عجزه:

---

(1) ص: 3.

(2) ساقط من 'س'.

(3) ساقط من 'س'.

وانظر الدر المصون 5/ 524.

(4) انظر معاني القرآن 2/ 397.

(5) بيت من البسيط للمتنبي في ديوانه 26.

(6) شرح ديوان المتنبي

(7) البيت لأبي زيد الطائي منسوب له في الدرر 1/ 273، شرح شواهد المغني 2/ 640، شرح أبيات المغني 5/ 29، المقاصد النحوية 2/ 156، الخزانة 4/ 183، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 154،الجنى الداني 490، رصف المباني 169، الهمع 1/ 402، لسان العرب (أ. و. ن).

والشاهد فيه: أن الفراء زعم أن 'لات' حرف جر تجر أسماء الزمان خاصة.

- وأبو زيد هو: المنذر بن حرملة الطائي القحطاني النصراني، شاعر نديم معمر، عاش مائة وخمسون سنة، أدرك الإسلام ولم يسلم، وهو مخضرم، والحقه الجمحي بالطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. انظر الشعر والشعراء 203 – 206، طبقات الشعراء 218 – 221، الخزانة 4/ 192، الأعلام 7/ 293.

فَأَجَبْنَـــا أنْ لاَتَ حِـــينَ بَقَـــاءِ

ّأن تفسيرية ّ والرواية نصب حين على حذف الاسم، أي: فقلنا لهم ليس الحين حين بقاء الصلح، [وفي الكشف][1] أي: ليس الحين حين إبقاء ومحاباة، وضع البقاء موضع الإبقاء، وجاز أن يحمل على الظاهر على أنه كناية عن نفي الإبقاء[2].

(وأجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما: أنه على إضمار ّمنْ الاستغراقية) والأصل: ولات من أوان فحذفت ّمنْ وبقي عملها، (ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

أَلاَ رَجُـــلٍ جَـــزَاهُ اللَّـــهُ خَيْـــراً .... [3]

فيمن رواه بجر رجل) أي: ألا من رجل، ويؤيده ظهورها في قوله:

أَلاَ لاَ مِـنْ سَـبِيلٍ إِلَـى هِنْـدِ[4] / 1/208

([والثاني][5]: أن الأصل: ّولاتَ أوانُ صلحٍ ّثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـّنزالْ وزناً؛ أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على

---

(1) في ّسْ قال صاحب الكشف.

(2) انظر قول صاحب الكشف في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 260 - أ.

(3) صدر بيت من الوافر عجزه:

يَـــدُلُّ عَلَـــى مُحَـــصِّلَةٍ تَبِيـــتُ

منسوب لعمرو بن قنعاس المرادي في شرح شواهد المغني 1/ 214، وبلا نسبة في الكتاب 2/ 308، الجنى الداني382، شرح أبيات المغني 5/ 34، الخزانة 4/ 195.

والشاهد فيه: أن قوله ّرجلْ مجرور بـّمنْ.

(4) سبق تخريجه انظر ص 520 من هذا البحث.

(5) في ّسْ والجواب الثاني.

السكون ثم كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين كـأمسْ، وجيرْ ونُوِّنَ للضرورة) قـال الرضـي: أوانْ عنـد الـسيرافي والمـبرد مـبنيّ لكونـه مـضافاً في الأصـل إلى جملـة، والأصل: ولات أوانَ طلبوا، ثم حذفت الجملة وَبُنِيَ أوانْ على السكون ثم أبْـدِلَ التنوين من المضاف إليه كما في يومئذٍ، فكسر النون لثلاثـة سـواكن، أو بـني علـى الكسر لئلا يجتمع ساكنان ثم أُتِيَ بتنوين العوض، ولا يُعَوَّضُ التنوين في المبنيـات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة[1]، (وقال الزمخشري: للتعويض كـيومئذٍ[2]، ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض [يتنزل][3] منزلة المعوض منه) [لكن ليس من كل وجه الا ترى أنهم صرحوا بعدم بناء كلْ، وبعضْ مع التنوين بكـون المـضاف إليه كالثابت لثبوت بدله واعترض أيضاً][4] بأن ذلك إنما يلزم لو كـان التعـويض قبل بنائه وليس كذلك[5]، (وعن القراءة بالجواب الأول) فيكون موضع من حين مناص رفعاً؛ على أنه اسم لاتَ عنـد الجمهـور، ومبتـدأ عنـد الأخفـش، والخـبر محذوف على القولين، (وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل: حين مناصِهِمْ ثم نُزِّل قطع المضاف إليه مـن مناصْ منزلـة قطعـه مـن حـينْ، لاتحـاد المـضاف والمضاف إليه) قيل: هذا مستبعد؛ لأنه إذا لم يؤثر في الأقرب فـأولى أن لا يـؤثر في الأبعد[6]، (قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضاً من المضاف إليه) وهو وهمْ، (ثم بُنِيَ الحينْ لإضافته إلى غير متمكن[7]. انتهى.

والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحينْ ابتداءً، وإنّ المناصْ معرب وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة) بخلاف قطع حينْ فإنه مجاز، (لكنه

---

(1) انظر شرح الكافية 2/ 261 – 262.

(2) انظر الكشاف 4/ 3.

(3) في المغني ينزّل.

(4) في س وفيه أنه يقتضي بناء كل وبعض مع التنوين، وقد صرحوا بعدمه لكن المضاف إليـه كالثابـت لثبـوت بدله؛ ولهذا قيل: إن العوض لا يتنزل منزلة المعوض من كل وجه وأجيب.

(5) المجيب الشمني انظر المنصف من الكلام 2/ 54.

(6) قاله ابن الوحي نقلا عن صاحب الكشف انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 261 - ب.

(7) في س بإضافة: وهو ضميرهم.

ليس بزمان) [حتى يبنى][1] مثل: قبلُ وبعدُ، (فهو كـكُـلّ وبعض) فإنهما [إذا قُطِعَا عن الإضافة لم يُبْنَيَا][2]، وإن أريد بهما الزمان مثل: كل اليوم وبعض اليوم لعدم اختصاصهما بالزمان، وقرأ عيسى بن عمرو أيضاً ﴿ وَلَاتَ حِينُ ﴾ بالرفع ومناصَ بالفتح، وخرجها اللوامح على التقديم والتأخير، والأصل: ولاتَ مناصَ حينِ كذا، ثم حُذِف ما أضيف إليه حينُ، وبُنِيَ على الضم إجراءً له مجرى قبلُ وبعدُ، وقُدِّمَ فاصلاً بين لاتَ واسمها ذكره الحلبي[3].

---

[1] في س استدراك عن قطع مناص عن الإضافة، يعني: اسم زمان مقطوعاً عن الإضافة حقيقة فيكون من الغايات، لكنه لم يبن لعدم اختصاصه بالزمان.

[2] في س قطعا عن الإضافة ولم يبنيا.

[3] انظر الدر المصون 5/ 524.

[مبحث: لو]

(لو: على خمسة أوجه:

احدها: لو المستعملة في نحو: لو جاءني [اكرمته][1] وهذه تفيد ثلاثة امور:

احدها: الشرطية، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إنْ فإن تلك) أي: إنْ الشرطية موضوعة (لعقد السببية والمسببية) الحاصلتين (في) [الزمن][2] (المستقبل) ويجوز [تعلق][3] فيْ بالسببية والمسببية على التنازع، ولا يجوز [تعلقها بعقد][4]؛ لأنه في زمن/ التكلم وهو حال؛ (ولهذا) 208/ب اي: لكون إنْ لعقد السببية في المستقبل ولَوْ لتقييد الشرطية بالماضي (قالوا: الشرط بإنْ سابق على الشرط بلَوْ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي) هذا (عكس ما يتوهم المبتدئون، الا ترى انك تقول: إن جئتني غداً اكرمتكْ فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت: لو جئتني أمس اكرمتك) قيل: هذا ظاهر إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والماضي واحد كالصورة التي ذكرها، وأما إذا كان متعدداً كأمسْ الماضي وغداً المستقبل، فالأمر فيه بالعكس، وقد يقال في بيان ذلك: إنْ للشك ولَوْللجزم بالامتناع، والشك تصور والجزم تصديق، والتصور سابق على التصديق[5].

---

(1) في المغني لأكرمه.

(2) في سٍ الزمان.

(3) في سٍ ان تعلق.

(4) في سٍ تعلقه بالعقد.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 54.

(الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت إنْ على التعليق في المستقبل، ولم تدل) أي: إنْ (بالإجماع على امتناع ولا ثبوت[1] وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي[2]).

[وكذا][3] الخُسْرُوشَاهِي من متأخري الأصوليين[4] وحكى ذلك [أيضاً ابن عصفور][5]، وكان سبب فرار هؤلاء عن القول بالدلالة على الامتناع أنه أشكلت مواضع يُظَنُّ أن جواب لَو فيها غير ممتنع أوردها جماعة على قول الجمهور: إنها حرف امتناع لامتناع، فصاروا إلى أنها لمجرد الربط [في الماضي كما أنَّ إنْ لمجرد الربط][6] في المستقبل[7].

(وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع لَو فعلَ فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد؛ ولهذا يصح في كل

---

(1) انظر قول الشلوبين في الجنى الداني 276.

(2) انظر قول ابن هشام الخضراوي في المصدر السابق 280.

(3) في سَ واختاره.

(4) انظر قول الخسروشاهي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 264/ ب.

- والخسروشاهي هو: أبومحمد عبدالحميد بن عيسى بن يوسف بن خليل بن يوسف بن عبد الله التبريزي، من علماء

الكلام، وخسروشاهي نسبة إلى خسروشاه من قرى تبريز، عالم بالأصول، والفقه، والفلسفة وغيرها، أخذ عن الإمام

الرازي، والمؤيد الطوسي، وروى عنه الدمياطي، والخطيب زين الدين المرحل، من تصانيفه: اختصار المذهب في فقه الشافعية، تلخيص الآيات البينات للفخر الرازي وغيرهما (ت 652 هـ).

انظر شذرات الذهب 5/ 255 – 256، الأعلام 3/ 288.

(5) في سَ ابن عصفور أيضاً.

(6) ساقط من ظَ.

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 264 - ب، 265 - أ.

موضع استعملت فيه أنْ تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط) حال من حرف الاستدراكْ (منفياً) حال من فعل الشرط (لفظاً أو معنىً) تفصيل لفعل الشرط لا لـمْنفيْ، (تقول: لو جاءني أكرمته، [ولكنه][1] لم يجئْ ومنه قوله:

وَلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أمْثَالِي[2])

بيت من الطويل لامرئ القيس، مْا يحتمل أن تكون مصدرية و موصولة وكافة كُتِبَتْ منفصلة على احتمال أنها غير كافة، والتأثيلْ التأصيل، والشاهد في ولكنما أسعى؛ فإنه بمعنى: لكنه لم يكفْ، وهو مثال لدخول حرف الاستدراك على[3] فعل الشرط، كما أن الأول مثال لدخوله [عليه لفظاً][4].

(وقوله) بالرفع عطف على قولهْ، وقيل: بالجر عطف على محل لو جاءني اكرمتهْ عطف توهم[5]:

(فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ[6])

بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان بخلد من أخلده، وفاعل لم يمتْ ضمير هرمْ، والحمدْ نقيض الذم، والخلدْ دوام البقاء، والموتْ ضد الحياة.

---

(1) في سْ بإضافة: أي من التعقب.
(2) البيتان لامرئ القيس في ديوانه 127، الكتاب 1/ 79، شرح أبيات سيبويه 1/ 38، شرح شذور الذهب 251، شرح شواهد المغني 1/ 342، شرح أبيات المغني 5/ 35، المقاصد النحوية 3/ 35، الهمع 3/ 98، الدرر 2/ 369.
(3) في سْ بإضافة: معنى.
(4) في سْ على لفظه.
(5) قاله ابن الوحى في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 267 - أ.
(6) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 27، الدرر 2/ 212، شرح شواهد المغني 2/ 642، شرح أبيات المغني 5/ 37. والشاهد فيه: أن لوْ يفهم منها عدم وقوع الفعل.

(ومنه قوله تعالى) فصله للقطع بينه وبين قول البشر، ومن قال للمغايرة بينهما فإن حرف الاستدراك داخل على معنى فعل الشرط فيه وفي البيتين/ على لفظه فقد سها[1]: (﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[2]، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾[3]، أي: فلم يريكموهم كذلك)[4] لم تسقط الياء بـ'لم' لما سيأتي[5] أن الفعل قد يرتفع بعدها، وقيل: [فلك أن تضبط][6] بهمزة ساكنة [وبياء][7] مبدلة منها بعد القلب بجعل العين في محل اللام[8]، (وقول الحماسي: 1/209

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[9]).

تقدم شرحه في بحث 'إذن'، (ثم قال:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشرّ، وإن هان، وإن كانوا ذوى عدد) يشعر بأنّ هذه الجملة حال مع اقترانها بالواو،

---

(1) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 267 - ا، ب.

(2) السجدة: 13.

(3) الأنفال: 43.

(4) في 'س' بإضافة: وإنما.

(5) في 'س' بإضافة: من.

(6) في 'س' ذلك ان يضبط يريكموهم .

(7) في 'س' أو بياء.

(8) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام2/ 54.

(9) الشاهد فيه: أن 'لو' يفهم منها وقوع الفعل ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي.

وفي جواز تقديم مثلها [خلاف][1]، ثم الحالية إنما تتأتى على أن يكون ذو الحال اسم "ليس" لا المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي، والأولى جعلها معترضة، وقيل: ما المانع من أن يكون ذو الحال اسم "لكن"؟، وحينئذ تكون متأخرة عنه مقترنة بالواو[2]، وفيه أنه خارج عن تخريج كلام المصنف على أن ابن الحاجب صرح بأنه لا تعمل "لكن" و"إن" و"أن" في الحال[3].

(فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾[4]) في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم، (﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[5]) قيل: أي: ما رميت حقيقةً إذ رميت صورة، أو ما رميت تأثيراً إذ رميت كسباً، أو ما رميت في أعين الكفرة إذ رميت من كفك، أو ما رميت على قدر قوتك إذ رميت[6]، وفي كل منها بحث لِمَا قالوا: إنه من[7] تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه، وإنما يكون منه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقاً[8].

(الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا

---

(1) ساقط من "س".

(2) انظر المنصف من الكلام 2/ 55.

(3) قال ابن الحاجب: "وإنما عملت ليت ولعل وكان في الحال، ولم تعمل إنّ وأنّ ولكن من وجوه..." الأمالي 2/ 856

(4) البقرة: 102.

(5) الأنفال: 17.

(6) قال السيد الشريف: أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة؛ لأن أثر ذلك الرمي كان خارجاً عن طوق البشر، وقيل: ما رميت تأثيراً إذ رميت كسباً وليس بشيء لجريانه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب، وعدم صحته على قول من ينكره" حاشية السيد الشريف بهامش المطول 46، وانظر المنصف من الكلام 2/ 55.

(7) في "س" بإضافة: باب.

(8) في "س" بإضافة: تأمل.

عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قِبَلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[2]، وقول عمر ﷺ: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ» كذا عزاه الزمخشري إلى عمر ﷺ، وقال: هو ثناء عظيم، يريد لو لم يخلق الله ناراً لأطاعه، فكيف إذا خافه[3]، وصوبه السيد الشريف في شرح المفتاح ونسبه بعضهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام، قال السبكي: لم أر هذا في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً لا عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا عن عمر ﷺ[4].

(وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه؛ فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس) أي: ويحكم بالعكس يعني: إذا امتنع قام ثبت ما قام، (وعلى هذا فيلزم على هذا/ القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة 209/ب وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل مافي الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات) صفة أقلاماً، (وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون [سبعة][5] الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد) هذا إذا لم يلاحظ المبالغة والأولويّة في جانب الشرط[6]، [وفي الأطول][7]: قد تستعمل لَوْ مثل إنْ في اللازم بين شيء وشيء مع أنّ اللازم أولى بكونه لازماً لنقيض ذلك الشرط؛ فيلزم الاستمرار[8]، ([والثالث][9]: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة)[10]،

---

(1) الأنعام: 111.

(2) لقمان: 27.

(3) انظر الكشاف 2/ 582.

(4) عروس الأفراح 1/ 443.

(5) في المغني السبعة.

(6) في ’س‘ بإضافة: كما سيأتي.

(7) في ’س‘ قال بعض المحققين.

(8) الأطول 1/ 477.

(9) في ’س‘ والقول الثالث.

(10) في ’س‘ بإضافة: أي: إفادة خاصة.

أو خص بذلك خصوصاً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل تفيدُ أو مفعوله على أن التاء للمبالغة، (ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كـان) أي: الجواب (مساوياً للشرط في العموم كما في قولك: لَو كانت الـشمس طالعـة كان النهار موجوداً لزم انتفاؤه) أي: انتفاء الجواب؛ (لأنه يلزم من انتفاء الـسبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان) أي: الجواب (أعم) من الشرط (كمـا في قولـك: لَو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً، فلا يلزم انتفاؤه) أي: انتفاء الجواب الأعم وهو وجود الضوء من انتفاء الشرط الأخص وهو طلـوع الـشمس، (وإنمـا يلزم انتفاء القدر المساوي منه) أي: من الجواب (للشرط) وهو ضوء النهار، فـإن انتفاء طلوع الشمس لا يستلزم انتفاء الضوء المطلـق مـع انتفـاء الـشرط الأخـص وهو طلوع الشمس، (وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال: إنّ لَوْ تدل على ثلاثة أمور):

الأول: (عقد السببية والمسببية، و) الثاني: (كونها في الماضي، و) الثالث: (امتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقـل) يعـني: أنّ الجزأين مع قطع النظر [عن لَوْ قد][1] يدرك العقل بينهما تناسباً مقتضياً لـذلك الارتباط، وقد لا يدرك فيكـون التقـسيم بالنـسبة إلى التعقـل فقـط لا بالنـسبة إلى المناسبة وعدمها.

(فالنوع الأول)[2] منقسم (على ثلاثة أقسام):

القسم الأول: (ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مـسببية الـثاني في سببية الأول نحو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[3]، ونحو: لَو كانـت الـشمس طالعـة كان النهار موجوداً، وهذا) أي: القسم الأول (يلزم فيه من امتناع الأول[4] امتناع الثاني قطعاً)[5] والقسم الثاني (ما يوجب أحدهما فيه عـدم الانحـصار المـذكور،

---

(1) ساقط من سْ.
(2) في سْ بإضافة: وهو الذي يعقل بين الجزأين فيه ارتباط مناسب.
(3) الأعراف: 176.
(4) في سْ بإضافة: وهو طلوع الشمس.
(5) في سْ بإضافة: وهو وجود النهار.

لنحو: لو نام لانتقض وضوءه) فإن لانتقاض الوضوء أسباباً آخر غير النوم، (ولنحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً) فإن العقل يوجب فيه عدم انحصار سببية وجود الضوء في طلوع الشمس؛ لأن الضوء له سبب غير الطلوع، (وهذا[1] لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا) (و) القسم الثالث: (ما يُجَوِّزُ فيه العقل ذلك) أي: لانحصار مسببية الثاني في سببية الأول/ (لنحو: لو جاءني أكرمته، فإن العقل يُجَوِّز انحصار سبب الإكرام في المجيء) ولا يوجبه بحيث لا ينفك عنه، (ويرجّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول) لأن الأصل فيما علق على شيء أن لا يكون معلقاً على غيره؛ ولهذا فهموا عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾[2] قاله شار اللب[3]، [وبه سقط][4] ما قيل: لا نسلم أنه يلزم من ترتب شيء على شيء انحصار سببيته في ذلك الشيء[5] (وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الأصل) وهو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه، (وهذا النوع) والأحسن: وهذا القسم، إلا أنه اعتمد على ظهور المراد، وليس بسهو كما [وهم][6] (يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق. 1/210

والنوع الثاني) وهو ما يعقل فيه ارتباط مناسب بين الجزئين: (قسمان:

---

(1) في نس بإضافة: القسم الثاني.

(2) النساء: 101.

(3) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 274- أ.

(4) في نس فلا يرد.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام2/ 56.

(6) في نس ظن.

قال ابن الوحي: فالأولى أن يقال: وهذا القسم، والظاهر أنه سهو من الناسخ مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 274- أ.

أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب[1] وُجِدَ الشرط أو فُقِدَ ولكنه مع فقده[2] أولى وذلك كالأثر عن عمر ﷺ؛ (فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين أحدهما: أن دلالتها) أي: دلالة لَوْ (على ذلك) أي: على انتفاء الجواب (إنما هو من باب مفهوم المخالفة) لأن لَوْ للشرط، ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة، وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً في الحكم للمذكور إثباتاً ونفياً، (وفي هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة) وهو كون المسكوت عنه موافقاً في الحكم للمذكور (على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة) ولا نزاع في اعتبار مفهوم المخالفة في الروايات والعلوم الأدبية، ([الثاني][3]: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلّيّة) أي: السببية، (فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية؛ فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده) وهو الأمر الآخر المذكور، (وعند الخوف مستنداً إليه) أي: إلى الأمر الآخر (فقط أو إليه وإلى الخوف معاً) [وفي الأطول][4]: يجوز جعله على الاستعمال المشهور، أي: لم يصدر عنه عصيان إلا الخوف، فيكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم؛ إذ لا عصيان له إلا الخوف المفرط فيكون فيه رد إلى ما بين الخوف والرجاء[5]، (وعلى ذلك) أي: على القسم الأول من النوع الثالث (تتخرج آية لقمان لأن العقل يجزم بأنّ الكلمات إذا لم تَنفَدْ مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد

---

(1) في س: بإضافة: وتثنيته.
(2) في س: بإضافة: أي ولكن التقرير المذكور مع فقد الشرط.
(3) في س: والأمر الثاني.
(4) في س: وقال بعض المحققين.
(5) انظر الأطول 1/ 478.

مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾[1]؛ لأن عدم الاستجابة/ عند عدم السماع أولى، وكذا ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾[2] فإن التولّي 211/ب عند، عدم الإسماع أولى) جعل التفتازاني لَوْ في هذه الآية على حقيقتها بناءً على أن التولي بدون الإسماع غير [متصور][3]؛ لأنه الإعراب عن الشيء [والانقياد][4] له[5]، ورده السيد الشريف بأنه لا مدخل في مقام المذمة لانتفاء التولي لعدم الإسماع[6]، (وكذا ﴿ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ [خَشْيَةَ الإِنفَاقِ][7] ﴾[8]) فإن له منطوقاً ومفهومين: مفهوم الموافقة وهو ثبوت الإمساك، ملكوا الخزائن أو لا، ومفهوم المخالفة وهو عدم الإمساك لو لم يملكوها، فتعارضا فرُجِّحَ مَفْهُومُ الموافقة؛ (فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى) أي: عدم ملكهم إياها أولى.

([والثاني][9]) من قسمي النوع الثاني: (أن يكون الجواب مقرراً على كل حال من غير تعرُّض لأولوية، نحو: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾[10]) قيل: لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعاً في هذه الآية، ولا داعي إلى ما ارتكبه من

---

(1) فاطر: 14.

(2) الأنفال: 23.

(3) في "س" مصدر.

(4) في "س" وعدم الانقياد.

(5) قال التفتازاني: "وأقول يجوز أن يكون التولي منتفياً بسبب انتفاء الإسماع كما هو مقتضى أصل لو؛ لأن التولي هو الإعراض عن الشيء وعدم الانقياد له؛ فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي الإعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له" المطول 338.

(6) قال السيد الشريف بعد نقل كلام التفتازاني: "وفيه بحث لأن بيان كون التولي منفياً بسبب انتفاء الإسماع يشتمل على أمرين: أحدهما: أن الإسماع سبب للتولي، والثاني: أن ذلك المسبب منتف في الواقع لانتفاء سببه فيه، والأمر الثاني: أعني التولي عنهم لا مدخل له في مذمتهم، ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوبيخ" حاشية السيد الشريف على المطول 170.

(7) إضافة من المغني.

(8) الإسراء: 100.

(9) في "س" والقسم الثاني.

(10) الأنعام: 28.

كون الجواب مقرراً على كل حال[1] [وقيل][2]: الداعي له أن المناسبة لما انتفت بين ردهم إلى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردّهم عُلِم أن عـودهم مُعَلَّـلٌ بـأمر آخـر وهـو طـبعهم علـى التكـذيب والمخالفة، وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين[3]، وإليـه أشـار بقولـه: (فهـذا وأمثاله يُعْرَفُ ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتنـاع في الأول فإنـه وإن كـان حاصـلاً لكنـه لـيس المقصود.

وقد اتضح أنّ أفسد تفسير لـلَوْ قولُ من قال: حرف امتناع لامتناع) لأنه يقتضى كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك، (وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقـوع غـيره[4]) [قـال شـارح اللـب][5]: معناه أنّ لَوْ تقتضي فعلاً ماضياً كان يُتَوَقَّعُ ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غـير واقـع فكأنه قال: لو تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما ثبـت لثبوتـه، فكـان [لــلَو][6] عنـد سيبويه منطوق ومفهوم؛ فإذا قلت: لَو أكلت لشبعتَ فعنـده أنّ الـشبع كـان يقـع فيما مضى لو وقع الأكل فيه، [وغير سيبويه][7] اعتبر المفهوم، وقال: معناه امتنـع الشبع لامتناع الأكل [فيه][8]، (وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال ويلزم لثبوته ثبوت تاليه[9] ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقضاً.

فأما الإشكال فإن اللام من قوله: لَوقوع غـيرهْ في الظـاهر لام التعليـل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأنّ مـا في الأرض مـن شـجرة

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 59.
(2) في سْ واجب بأن.
(3) المنصف من الكلام 2/ 56.
(4) الكتاب: 4/ 224.
(5) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: لامتناع الأكل فيهْ وورد بلفظ كذا في شرح اللب.
(6) في سْ لها.
(7) في سْ وغيره.
(8) ساقط من سْ. وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 278 – أ.
(9) انظر شرح التسهيل لابن مالك، 240، وشرح الكافية الشافية 2/ 173 – 174.

أقلام وما بعده، بل بأن صفاته [تعالى][1] لا نهاية لها) معنى عدم تناهيها هو عدم تناهي متعلقاتها، قال أبو علي: المراد بالكلمات: ما في المقدور دون ما خرج منه إلى الوجود[2]، وقالت فرقة: المراد بها معلوماته [تعالى][3]، (والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً [بملك][4] [5] خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعُوا عليه من الشُّح، وكذا/ التولّي) ناظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾[6]، (وعدم 1/211
الاستجابة) ناظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا ﴾[7] (ليسا معللين بالسماع) أي: والإسماع على أنه من باب الاكتفاء، ومن لم يتفطن له عده من كبوة المصنف، وتعجب من عدم تعرض الشارحين له[8]، (بل بما هم عليه من العتوّ والضلال) علة للتولي، وأما علة عدم استجابة الأصنام فمحذوفة، وهي عدم قدرتهم على شيء، أو تبريهم من العبدة، (وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف) أنث ضمير العدم لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وإن لم يصحّ الاستغناء عنه، كما قال ابن جني في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿ لاَ تَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا ﴾[9]: بتأنيث الفعل[10]، وإن رده ابن مالك في التوضيح[11]، (بل المهابة والجواب[12] أن تقدر اللام للتوقيت) يعني: بمعنى "عند"، [وفيه بحث][13]

---

[1] في المغني سبحانه.

[2] الحجة 3/ 274.

[3] ساقط من "س".

[4] في المغني بملكهم.

[5] في المغني بملكهم.

[6] الأنفال: 23.

[7] فاطر: 14.

[8] قال ابن الوحي: "والعجب من الشارحين الفاضلين كيف لم يتعرضا له" مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 278 - ب.

[9] الأنعام: 158.

[10] قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة أبي العالية "لاتنفع نفساً إيمانها بالتاء فيما يروى عنه" المحتسب 1/ 346.

[11] انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 85.

[12] في "س" بإضافة: عن الإشكال الوارد على عبارة سيبويه.

[13] ساقط من "س".

(مثلها في ﴿ لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ﴾[1]، أي أنّ الثاني) أي: الجزاء ([ثبت][2] عند ثبوت الأول) وهو الشرط.

(وأما النقض) الواقع في عبارة سيبويه، ([فإنها][3] لا تدل على أنها) أي: كلمة لَوْ ([تدل][4] على امتناع شرطها) ودلالتها عليه مما اتفق عليه الجمهور، (والجواب أنه) أي: امتناع شرطها (مفهوم من قوله: [ما][5] كان سيقع، فإنه دليل على أنه لم يقع) قيل: هذا يقتضي أنّ ما كان سيقعْ هو الشرط، وما قدره أولاً يقتضي أنّ المراد به هو الجواب، والمراد بغيره هو الشرط، وبينهما تناف[6]، وأجيب بأنّ المراد به هنا أيضاً الجواب بأن يرجع أنه لم يقعْ إلى الشرط، والمعنى: أنّ امتناع الشرط مفهوم من قوله: كان سيقعْ الذي هو الجواب؛ لأنه يفيد أنه مترقب، والمترقب لم يقع، وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط[7].

(نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي) هذا مبني على ما لخّصه من أن لَوْ تدل على [الأمور الثلاثة المذكورة][8]، يعني: إذا قصرت العبارة عن إفادة هذه الأمور يتحقق النقص وإلا فلا؛ ولهذا قال: (فإذا قيل: لَوْ حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) فالضمير المنصوب للحرف والمجرور لـمَا (كان ذلك أجود العبارات) ولما كان هنا مسألتان مفهومتان مما سبق ضمناً، وغفل عنهما أكثر الناس أوردهما مُصَدِّراً بالتنبيه فقال:

(تنبيهان – الأول: اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المرويّ عن عمرﷺ، وقد وقع مثله) حال من الأثر (في حديث رسول الله عليه الصلاة

---

[1] الأعراف: 187.

[2] في المغني يثبت.

[3] في المغني فلأنها.

[4] في المغني دالة.

[5] إضافة من المغني.

[6] قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 57.

[7] انظر إجابة الشمني في المصدر السابق.

[8] في نسـ ثلاثة أمور عقد السببية والمسببية، وكونها في الماضي، وامتناع السبب.

والسلام، وفي كلام الصديق ﷺ وقَلَّ) أي: عُدِمَ (من [تنبه][1] لهما، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، وأمها أم سلمة زوج النبي عليه الصلاة والسلام، ماتت في إمرة يزيد، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً[2]، (﴿[لأنها][3] لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي) [بكسر إنّ][4] استئناف ([مِنَ الرَّضَاعَةِ][5]﴾، فإن حِلَّها له عليه الصلاة والسلام منتف عنه من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه/ من الرضاعة كما أن معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة 211/ب والإجلال، والثاني قوله ﷺ لما طول في صلاة الصبح وقيل له) عطف على طول: (كادت الشمس تطلع) وقوله: (لو طلعت ما وجدتنا غافلين) مقول قوله ﷺ؛ (لأن الواقع) الموجود في نفس الأمر (عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها) أي: الشمس (لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين).

التنبيه (الثاني: لهجت) من باب علم، أي: أغريت (الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا [وَهُم مُّعْرِضُونَ][6]﴾[7] وتوجيهه أنّ الجملتين يتركب منهما قياس) اقتراني على هيئة الشكل الأول بديهي الإنتاج، (وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهو مستحيل) لأنه على تقدير: إن يعلم الله فيهم خيراً لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد، فتكون النتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين أن تكون إحدى مقدمتيه كاذبة تعالى الله عن ذلك، (والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان

---

[1] في المغني يتنبه.

[2] انظر الإصابة 4/ 420 – 421، الأعلام 3/ 66.

[3] في المغني إنها، وس بإضافة: بالكسر مقول القول، والفتح بدل منه.

[4] في س بالكسر.

[5] ساقط من ظ. وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الرضاع، باب تحريم الربيبة وأخت المرأة 10/ 23.

[6] إضافة من المغني.

[7] الأنفال: 23.

يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط) ومن شرائط إنتاج هذا القياس اتحاده وتكرره، وهنا ليس كذلك، كما بيّنه بقوله: (أحدهما: أنّ التقدير [لأسمعهم إسماعاً نافعاً ولو أسمعهم][1] إسماعاً غير نافع لتولوا [والثاني][2] أنّ تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) فيختلف الوسط، وإنما لم يقل على تقدير علم عدم الخير مع أنه أخص وأليق بمقصوده، إما لاقتضائه عدم الخير فيهم ضرورة أنهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعاً، أو لأن لَوْ لانتفاء تاليها ومدخولها هنا علم الخير، فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير، وأجيب أيضاً تارة بمنع كلية المقدمة الثانية، وتارة بمنع كونها لزومية متصلة، وتارة بمنع استحالة النتيجة؛ لأن علم الله فيهم خيراً محال والمحال يستلزم المحال[3]، ([والثالث][4]): أن يجاب (بتقدير كونه قياساً[5] متحد الوسط صحيح الإنتاج) بأن يتركب من قضيتين متصلتين كليتين موجبتين تقديره: ولو علم الله فيهم وقتاً ما لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك؛ فينتج ما أشار إليه بقوله: (والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت) ولا مانع من ذلك إلا ما ذكره التفتازاني من أنّ لَوْ مختص بالقياس الاستثنائي[6]، ورد بأنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب أنه في الأغلب في الاستثنائي[7] [وقد يقال: إنّ لَوْ هنا بمعنى إنْ وجعله المبرد قياساً][8]؛ فيكون قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ

---

(1) ساقط من نسْ.

(2) في نسْ والوجه الثاني.

(3) انظر المطول: 337.

(4) في نسْ والوجه الثالث.

(5) في نسْ بإضافة: اقترانياً.

(6) قال التفتازاني: لفظ لَوْ لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنما يستعمل في القياس الاستثنائي المطول 337.

(7) رده صاحب الأطول انظر الأطول 1/ 481.

(8) في نسْ وقيل بمعنى إنْ فإنه قياس عند المبرد.

أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾[1] بمعنى: وإن أسمعهم تولوا، فلا خفاء حينئذ في صدق لو علم فيهم خيراً لتولوا.

(الثاني من أقسام لو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله:

وَلَوْ تَلْتَقِي/ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ 1/212

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ[2])

بيتان من الطويل [لأبي صخر الهذلي، وقيل: للمجنون][3] الأصداء جمع صدى [وهو ما يردّه الجبل على المصوت عنده، وذكر البوم][4]، والرمس القبر أو ترابه، والسبسب المفازة، والجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي، والرمة بالكسر العظام البالية، وإن كنت حال من اسم ظل، وخبره يهش، [أي: يرتاح من باب علم][5]، ولصوت متعلق به، وحذف مثله من يطرب وليس[6] من[7] تنازع الفعلين [لقول][8] ابن الحاجب: ظاهراً بعدهما[9]، قال الرضي: لا حاجة إليه؛ إذ

---

(1) الأنفال: 23.

(2) البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 938، شرح شواهد المغني 2/ 643، شرح أبيات المغني 5/ 38، وللمجنون في ديوانه 24، شرح التصريح 2/ 417، المقاصد النحوية 4/ 470، وبلا نسبة في اوضح المسالك 3/ 133 شرح الأشموني 4/ 83.
والشاهد فيه: أن لو جاءت فيه حرف شرط للاستقبال.
- وأبو الصخر هو: عبد الله بن سالم السهمي الهذلي، شاعر إسلامي.
انظر شرح أبيات المغني 5/ 38.

(3) في س لقيس المجنون، وقيل: لأبي صخر الهذلي.

(4) في س وهو ذكر البوم وما يرده الجبل وغيره.

(5) في س من هششت من باب علم، أي: ارتاح.

(6) في س بإضافة: هذا.

(7) في س بإضافة: باب.

(8) في س لقوله.

(9) في س بإضافة: احترازاً عمّا إذا وقع قبلهما أو بينهما، فإن الأول يأخذه قبل الثاني نعم.
وانظر الكافية بشرح الرضي 1/ 196.

قد يتنازعان [في][1] ما هو قبلهما[2]، نحو: زيداً ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت[3]، ورد بأنه يلزم عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع، وقيل: قوله: لصوت صدى ليلى مقلوب من صدى صوت ليلى بدليل [قوله][4]: لظل صدى صوتي [وفيه أن هذا إذا لم يُرَدْ بالصدى ذكر البوم، ولو أريد فالقلب في الدليل][5] (وقول توبة) [أحد عشاق العرب صاحب ليلى الأخيلية][6]:

(وَلَــوْ أَنَّ لَيْلَــى الأَخْيَلِيَّــةَ سَــلَّمَتْ عَلَــيَّ وَدُونِــي جَنْــدَلٌ وَصَــفَائِحُ
لَــسَلَّمْتُ تَــسْلِيمَ الْبَــشَاشَةِ أَوْ زَقَــا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِـبِ الْقَبْـرِ صَـائِحُ[7])

[بيتان من الطويل][8]، والجندل الحجارة، والصفائح[9] الحجارة العراض [تكون][10] على القبور، والاسمية حال من ضمير عليّ، والبشاشة طلاقة الوجه، وزقا بمعنى صاح، [قيل: والصدى][11] هنا طائر يخرج من رأس المقتول إذا بلي بزعم الجاهلية[12] ومن قال: إنه سهو إذ لا مقتول هنا فقد وهم[13]، ومن جانب

(1) إضافة من شرح الكافية للرضي للتوضيح.
(2) في س بإضافة: إذا كان منصوباً.
(3) شرح الكافية 1/ 199.
(4) في س بإضافة:
(5) في س وأنت خبير بأن هذا إذا اريد بالصدى ما يرده الجبل او غيره، أما إذا أريد به ذكر البوم فالقلب في الدليل. والقول للدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 285/ ب.
(6) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد الشعر.
(7) سبق تخريجهما. والشاهد في البيتين: أن لو جاءت فيهما حرف شرط للاستقبال.
(8) ساقط من س.
(9) في س بإضافة: جمع صحيفة.
(10) ساقط من س.
(11) في س والصدى تقدم معناه، وقيل.
(12) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 285 - ب، 286 - أ.
(13) المصدر السابق 286 - أ.

صفة لـ"صدى" كـ"صائح" أو متعلق به، أو بـ"زقا"، ومن الغرائب ما حُكِيَ أنَّ ليلى هذه مرت مع زوجها بقبر توبة [وهي بهودج][1] فقال لها: هذا قبر الكذاب الذي يقول "ولو أن ليلى الأخيلية..." البيتين. فلما تقدمت ليلى إلى قبره فقالت: السلام عليك ياتوبة طار من جانبه طائر يصيح، فنفر جمل ليلى، فرمى بها، فماتت ودفنت إلى جنبه، (وقوله:

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلاَّ مُظْهِراً   خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا[2])

بيت من الكامل، و"يلفك" بالفاء من ألفى إذا وجد، و"الراجي" الآمل، و"إلا مظهراً" مُفَرَّغ منصوب على أنه مفعول ثان لـ"يلفك"، و"الخلق" بضمتين أو بالسكون الطبيعة، و"العديم" الفقير بمعنى المعدوم[3]، أو بمعنى المعدوم تنزيلاً لوجود من لا مال له منزلة المعدوم، (وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ ﴾[4]) قال البيضاوي: أمر للأوصياء بأن يخشوا الله ويتقوه في أمر اليتامى فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذراريهم الضعاف بعد وفاتهم[5]، [قيل][6]: تقدير "الله" مفعول لـ"يخشى" مبني على إعمال "فليتقوا" كما هو/ 212/ب
مذهب البصري، والدليل على إعماله دون "فليتقوا" أنه لو أعمل لقيل: فليتقوه، لأنه المختار[7]، يعني: الاستعمال المختار، لا المذهب المختار لاتفاق الفريقين على اختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول؛ ولهذا كان خلو الثاني عن

---

(1) ساقط من "س".

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 285، شرح التصريح 2/ 419، شرح شواهد المغني 2/ 646، المقاصد النحوية 4/ 469، شرح أبيات المغني 5/ 44.
والشاهد فيه: أن "لو" جاءت حرف شرط للاستقبال.

(3) في "س" بإضافة: كـ"الأليم" بمعنى: المؤلم.

(4) النساء: 9.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 335.

(6) في "س" قال بعض المحققين.

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 287 – ب.

الضمير في قوله تعالى: ﴿ آتوني أُفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[1] دليلاً على ترجيح إعمال الثاني، وإلا لكان النظم على خلاف المختار ذكره الرضي[2]، (أي: وليخش الذين أن شارفوا [وقاربوا][3] أن يتركوا) يشير إلى أنّ لوْ بمعنى إنْ [صرح به أبو البقاء[4] واستظهره التفتازاني][5]، (وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات) جعل الباعث على التأويل بالمشارفة تصحيح الخطاب، والظاهر أنْ يجعل تصحيح وقوع خافوا جزاء لانتفاء الخوف بعد الموت، (ومثله ﴿ لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾[6]، أي: حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لأن بعده[7] ﴿ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾[8]) إذ لا يستقيم تعقيب الرؤية بإتيان العذاب بغتة، (وإذا رأوا ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تُحمَل الرؤية على حقيقتها وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً) [واستدل على هذا بقوله][9] (﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾[10]) و[لكن][11] لو قال: كما في قوله تعالى لكان أحسن، (أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم وعليهما) أي: على عدم ظن العذاب مطلقاً، وعلى عدم ظن العذاب [بهم][12]، (فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ

---

(1) الكهف: 96.

(2) انظر شرح الكافية 1/ 205.

(3) إضافة من المغني.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 268.

(5) في س قال التفتازاني: وفي كلام بعضهم انّ هذه بمعنى إنْ وهو ظاهر حاشية السعدعلى الكشاف اللوحة 143/ ب.

(6) الشعراء: 201.

(7) في س بإضافة: اي بعد هذا الكلام.

(8) الشعراء: 202.

(9) في س واستشهد على ذلك فقال

(10) الطور: 44.

(11) ساقط من س.

(12) ساقط من ظ

الْمَوْتُ ﴾[1]، أي: إذا قارب حضوره) فالموت قد يطلق على أسبابه من الأمراض مجازاً قال تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾[2]، (﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[3] (لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة) الأجلُ ما ضربه الله للمعتدات من الأقراء والأشهر ووضع الحمل، وأُضيف إليهن لأنه أَمَسُّ بهن؛ ولهذا قيل: الطلاق للرجال والعدة للنساء[4]، (وإنما الإمساك قبله) فلا يحمل بلغنْ على حقيقته.

(وأنكر ابن الحاج) أحمد بن محمد الأزدي، تلميذ الشلوبين، مات سنة سبع وأربعين وستمائة[5] (في نقده على المقرب) على [زنة][6] المفعول اسم كتاب [للمبرد][7] (مجيء لَوْ للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلقٌ كما تقول ذلك مع إنْ[8]) قيل: ليس امتناع هذا التركيب ماضياً بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل؛ إذ ربّ حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع أحكامه [ورد][9] لو كانت لَوْ بمعنى إنْ لوقعت موقعها[10]، [وفيه أنّ هذا مسلم][11] إذا كانا مترادفين.

(وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لِلَوْ مستقبل/ في 1/213

---

(1) البقرة: 180.

(2) إبراهيم: 17.

(3) البقرة: 231.

(4) البحر المحيط 1/ 207.

(5) انظر البلغة 83، بغية الوعاة 1/ 359 – 360، معجم المؤلفين 2/ 64.

(6) في س: صيغة.

(7) كذا في المخطوط والصواب لابن عصفور.

(8) انظر قول الحاج في شرح أبيات المغني 5/ 45، والارتشاف 2/ 572.

(9) في س: وما قيل.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 58.

(10) رده الشمني انظر المصدر السابق.

(11) في س: فمسلم.

نفسه او مقيد [المستقبل][1]، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُخوِج إلى إخراج 'لوْ' عما عهد فيها من المضي[2]. انتهى.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقله عن أكثر المحققين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك[3]، بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم من أثبتوه[4]، والثاني: أن قوله: 'وذلك لا ينافي إلى آخره' مقتضاه أنّ الشرط [ممتنع][5] لامتناع الجواب) لأن الضمير في 'امتناعه' [للشرط][6] في قوله: [جعل شرطاً][7]، وأن المراد بالغير في قوله: 'لامتناع غيره' الجواب، (والذي قرّره هو) أي: بدر الدين (وغيره من مُثْبِتِي الامتناع فيهما) أي: في الشرط والجواب (أنّ الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحداً صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع 'لولا' فيقولون: 'لولا' حرف امتناع لوجود، والممتنع مع 'لولا' هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في 'لوْ'، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثمَّ أسباب آخر) [قال التفتازاني][8]: ليس معنى قولهم: 'لوْ' لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل به على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما أورده، بل معناه أن انتفاء الثاني في الواقع

---

(1) في المغني بمستقبل.

(2) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم 505 - 506، والمنصف من الكلام 2/ 58.

(3) في 'س' بإضافة: أي: إنكار مجيء 'لوْ' للتعليق في المستقبل.

(4) منهم أبو البقاء فإنه قال في إعراب قوله تعالى 'وليخش الذين لو تركوا' الآية: و'خافوا' جواب 'لوْ' معناها 'إنْ'، ومنهم جمال الدين بن مالك حيث قال: 'لوْ' هنا شرطية بمعنى 'إنْ' والتقدير: وليخش الذين إن تركوا، ولو وقع بعد 'لوْ' هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكون بعد 'إنْ' كقوله: 'ولو يكون عديماً'، واستظهره التفتازاني كما مرّ.

(5) في المغني بمتنع.

(6) في 'س' عائد إلى الشرط.

(7) في 'س' بإضافة: 'ما'.

(8) في 'س' واجاب التفتازاني بانه.

لانتفاء الأول؛ فمعنى ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾[1] أن انتفاء الهداية إنما هو لانتفاء المشيئة[2]، وقيل: الوجه أن معناه تعليق شيء منتف بأمر في الماضي فيحصل منه انتفاء الثاني لانتفاء الأول؛ وذلك لأن الثاني مسبب، وانتفاء المسبب مستند إلى انتفاء كل سبب وإن كان له أسباب[3]، (ويدل على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4] فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية؛ ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه[5]. انتهى.) قيل: فلتكن في الآية لامتناع الثاني لامتناع الأول ويتمّ الاستدلال فإنه استدلال بتحقق المسبب على تحقق السبب[6].

(وهذا الذي قاله) أي: ابن الحاجب (خلاف المتبادر في مثل لو جئتني أكرمتك) فإن المتبادر منه أنّ امتناع الإكرام بسبب امتناع المجيء والمتبادر إلى الفهم من دلائل الحقيقة، فيفيد أن لو[7] لامتناع الثاني لامتناع الأول، (وخلاف ما فسروا به عبارتهم) وهي [لو] [8] حرف امتناع لامتناع وفسروها بحرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، (إلا بدر الدين) استثناء من فاعل فسروا (فإن المعنى/ انقلب عليه) جواب عما يقال ما سبب تفسير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب؟، (لتصريحه أولاً بخلافه) دليل انقلاب معنى لو على

---

(1) النحل: 9.

(2) انظر المطول 334.

(3) قائله ابن الوحى نقلاً عن بعض المحققين انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة291 - ب.

(4) الأنبياء: 22.

(5) انظر الأمالي النحوية 323 – 326.

(6) انظر المنصف من الكلام 2/ 59.

(7) في س بإضافة: موضوعة.

(8) ساقط من س.

بدر الدين، (وإلا ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد) جواب سؤال مقدر أيضاً، (وسيأتي البحث معه.

وقوله: المقصود نفي التعدد [لا نفي][1] الفساد) وهذا حاصل قول ابن الحاجب (مسلم، ولكن ذاك اعتراض على من قال إن لَوْ حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساده) حيث قال: الثاني أنها تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب جميعاً وهو باطل بمواضع كثيرة.

(فإن قال) أي: ابن الحاجب مجيباً عن قولنا: ذاك اعتراض، ([أي][2]: على تفسيري) لـ لَوْ فإنه قال في تفسيره: والحق إنها لامتناع الأول لامتناع الثاني[3] (لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـلو جئتني لأكرمتك، و ﴿ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ﴾[4]؛ فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس) كما يقتضيه تفسير ابن الحاجب فينقلب الأمر عليه فلا وجه لدعوى الأولويّة.

(وأما ابن الخباز فإنه في شرح الدّرة وقد تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[5]: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن [نفي][6] اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجوب الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة[7].

---

(1) في المغني لانتفاء.

(2) في المغني إنه.

(3) انظر الأمالي النحوية.

(4) الأنفال 23.

(5) الأعراف: 176.

(6) ساقط من س.

(7) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 244 شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطي تحقيق صالح صافار.

انتهى.) وهذا يقتضي كون لَوْ موضوعة للدلالة على انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء وهو معنى امتناع الأول لامتناع الثاني.

(والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي: متى وجدت) أي: مشيئة الرفع (وجد) [أي][1]: الرفع، (ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية) أي: إذا كان مساويين في العموم والخصوص (لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر) كما يلزم من [وجود][2] وجود الآخر وهذا حكم اللازم المساوي فالحكم يكون عكس ما [قالوه][3] صواباً ليس بصواب.

(الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل) وهو أنّ ما جعل شرطاً لـلَوْ مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل آت (ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه هذا التأويل قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾[4] الآية) فإن الترك مستقبل في نفسه بدليل الأمر لكنه لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره وهو الخوف؛ (إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافاً لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى) وحذف اللام في جواب لَوْ جائز، (ومما لا يمكن ذلك) التأويل (فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[5]) لاستحالة أن يقال: لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم نصدق، حيث يلزم اعترافهم بالكذب، (ونحو ذلك، وكون لَوْ بمعنى إنْ قاله كثير من النحويين/ في نحو: ﴿ وَمَا أَنتَ 1/214
بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[6]،

---

(1) ساقط من س.

(2) في س وجود أحدهما.

(3) في س ذكروه.

(4) النساء 9.

(5) يوسف: 17.

(6) التوبة: 33، الصف: 9.

﴿ قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾[1]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾[2]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾[3]، ونحو: «أعطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»[4]) قال الحلبي[5]: ولَوْ هذه تسمى وصلية، (وقوله:

قَـوْمٌ إِذَا حَـارَبُوا شَـدُّوا مَـآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَـتْ بِأَطْهَـارِ[6])

بيت من البسيط للأخطل، فـالمآزِرُ جمع مئزر وهو الإزار [وشده][7] كناية عن ترك الجماع، يمدح قريشاً بأنهم إذا أخذوا في الحرب لم يكن لهم هَمٌّ سواها بحيث لا يلتفتون إلى مواقعة النساء وإن كان لا مانع يمنع من الرفث إليهن، وهو المراد بقوله: ْباتت بأطهارْ، أي: وإن بتن ملتبسات بالأطهار خاليات من الحيض، وفي ْباتتْ إشعار بالزمن الذي فيه غشيانهن[8] وهو الليل، ولما استشعر السؤال بأن لَوْ إذا دخلت على المضارع هل يكون بمعنى إنْ أو لا؟، دفعه بقوله: (وأما نحو: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾[9]، ﴿ أن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾[10]، وقول كعب ﷺ:

(1) المائدة: 100.
(2) البقرة: 221
(3) الأحزاب: 52.
(4) في الموطأ ْوحدثني عن زيد بن أسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أعطوا السائل ولو على فرسْ الموطأ، كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة 604.
(5) في ْسْ بإضافة: قوله تعالى: ْولو اعجبك حسنهنْ كقوله عليه الصلاة والسلام ْولو على فرسْ أي: في كل حال، ولوْ على هذه الحال نافية.
(6) البيت للأخطل في ديوانه 147، شرح شواهد المغني 2/ 646، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 572. والشاهد فيه: ان ْباتتْ للمستقبل، ولوْ فيه بمعنى إنْ للشرط.
(7) في ْسْ وشدها.
(8) في ْسْ بإضافة: غالباً.
(9) الأنعام: 27.
(10) الأعراف: 100.

.... أرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلِ[1])

عجز بيت صدره:

لَقَـدْ أقُـومُ مَقَامـاً لَـوْ يَقُـومُ بِـهِ

من قصيدته التي [مدح][2] بها النبي عليه الصلاة والسلام، وأنشدها عنده فاستحسنها النبي عليه الصلاة والسلام، وفي رواية أنه لما وصل إلى قوله:

إِنَّ الرَّسُـولَ لَسَـيْفٌ يُسْتَـضَاءُ بِـهِ مُهَنَّـدٌ مِـن سُيُوفِ اللَّـهِ مَسْلُولُ

رمى عليه الصلاة والسلام عليه بردة كانت عليه[3]، وأن معاوية بذل له فيها عشرة آلاف [درهم][4] فامتنع فلما مات [كعب][5] بعث معاوية إلى ورثته عشرين [ألف درهم][6] فأخذها منهم، قيل: وهي البردة التي عند السلاطين إلى اليوم ذكره المصنف في شرحها[7]، لَقدْ جواب قسم محذوف، وأقومُ فعل متكلم، مقاماً ظرف مكان [وجواب لَوْ الأولى][8] قوله:

---

(1) بيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه 21، شرح قصيدة كعب بن زهير 253، شرح شواهد المغني 2/ 647، شرح أبيات المغني 5/ 49.
والشاهد فيه: أن المراد من المضارع هنا المضيّ.

(2) في "س" يمدح.

(3) في "س" بإضافة: ولهذا سميت بقصيدة البردة.

(4) ساقط من "س".

(5) ساقط من "س".

(6) في "س" الفاً.

(7) شرح قصيدة كعب بن زهير 36 .

(8) في "س" ولَوْ حرف شرط جوابه.

لَظَــلَّ يُرْعَــدُ إلاَّ أنْ يَكُــونَ لَــهُ [مِنَ الرَّسُولِ بِـإِذْنِ اللَّـهِ][1] تَنْوِيـلُ

وهذا دال على جواب لَوْ الثانية، و[لو][2] الثالثة، ويَقومُ مضارع مؤول بالماضي صفة مُقامٍ، وكذا أرى وأسمعُ بحذف العائد المجرور، ومفعول أرى محذوف أي أرى ما لو يراه الفيل، وكذا مفعول يَسمعُ وهو عائد مَا، والفيلُ فاعل يَقومُ، ويَسمعُ على التنازع، ففي هذا البيت تضمين وحذف سبعة أمور بل ثمانية.

(فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به المضي، وتحرير ذلك) الفرق بين محل لَوْ الامتناعية ومحل لَوْ الاستقباليّة (أن تعلم ان خاصية لَوْ فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية إنْ تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا) متعلق بمحذوف حال من فاعل يتعيّن تقديره (قوله: ولو باتت بأطهارٍ يتعين فيه معنى إنْ) محمولاً على هذا التحرير المشتمل على الفارق بين لَوْ وإنْ؛ (لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلأن جوابه محذوف/ دل عليه شَدّوا، وشَدّوا مستقبل لأنه جواب إذاً وأما احتماله فظاهر) لأن البيتوتة على الطهر من الأمور الممكنة المحتملة، (ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال؛ ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه) علة ثالثة لعدم إمكان حمل لَوْ في البيت على الامتناعية، (وأما قوله: ولو تلتقي... البيتَ، وقوله: ولو أن ليلى... البيتَ فيحتمل أنّ لَوْ فيهما بمعنى إنْ، على أنّ المراد مجرّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور) المجتمعة (في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأنّ المقصود فرض هذه الأمور 214/ب

(1) في سْ بإذن الله من الرسول. وما أثبته موافق لما الديوان.

(2) ساقط من سْ.

واقعة) وقوله: (والحكم عليها)[1] عطف على فرض، أي: وأنّ المقصود الحكم على هذه الأمور بأحكام مخصوصة (مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أنّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي[2] بمعنى إنْ) كما في[3] ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾[4]، (ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصِدَ فرضه الآن أو فيما مضى[5] فهي الامتناعية) وحاصل كلامه أنّ ما ادعاه بدر الدين من تأويل الأمثلة التي استدلوا بها على كون لَوْ بمعنى إنْ بالامتناعية ليس كما ادعاه؛ فإنّ بعضها لا يقبل التأويل بالامتناعية وإنْ قبل بعضها.

(والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد وَدّ أو يَودّ، نحو: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾[6]) قال الحلبي: الظاهر أن لَو هنا على بابها، وأنّ جوابها محذوف تقديره: ودوا إدهانك لسروا بذلك[7]، (﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾[8])[9] قال الزمخشري: هو حكاية لودادتهم ولو بمعنى لَيتْ، وكان القياس لو أُعَمَّرُ إلا أنه أُجْرِيَ على الغيبة لقوله: يَودّ كقولك: حلف بالله ليفعلنّ[10]، وتعقبه أبوحيان بأنّ يَودّ فعل قلبي لا قولي، ولا معناه معنى القول، فكيف يقول هو حكاية؟، إلا أنه يجرى يَودّ مجرى يَقول؛ لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية[11]، (ومن وقوعها بدونهما) أي: بدون وَدّ ويَودّ (قول قُتَيْلَةَ) [هي

---

[1] في سَ بإضافة: بالرفع.
[2] في سَ بإضافة: اي: لَوْ.
[3] في سَ بإضافة: قوله تعالى.
[4] يوسف: 17.
[5] في سَ بإضافة: مثل قوله تعالى: وَلو ترى إذ وقفوا.
[6] القلم: 9.
[7] انظر الدر المصون 6/ 352.
[8] البقرة: 96.
[9] في سَ بإضافة: استدل أبوالبقاء على ذلك بان هذه يلزمها المستقبل، وانّ يَودّ يتعدى إلى واحد وليس مما يعلق عن العمل.
[10] انظر الكشاف 1/ 155.
[11] انظر البحر المحيط 1/ 314 – 315.

بالتصغير بنت الحارث][1]، قتل النبي عليه الصلاة والسلام أباها صبراً لما كان يؤذيه ويقرأ أخبار العجم على العرب ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة وأنشدت [قتيلة][2] أبياتاً من الكامل منها:

(مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا   مَنَّ الْفَتَى وَهْوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[3])

وقبله:

أمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ نَجْلُ نَجِيبَةٍ   مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

فقال النبي عليه الصلاة والسلام ﴿لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ، ثم قال: لاَ يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْراً﴾[4]، أمحمدُ منادى نُوِّنَ للضرورة، والنجيبةُ الكريمة[5]، والمعرقُ اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقاً، والمعنى أنت كريم الطرفين، والمدعو له قولها ما كان ضرك... [البيت][6]، وفيه اعتراف بالذنب والتزام للمنّة في العفو لو حصل، فتقول: أي شيء يضرك لو عفوت، والفتى وإن كان مغضباً/ 215/أ منطوياً على حنق وعداوة قد يَمُنُّ ويعفو، والمغيظُ اسم مفعول من غاظ والمحنقُ اسم مفعول من أحنقه أي: أغاظه فهو تأكيد للمغيظ، ولو مننتَ اسم كان،

---

(1) في س على صيغ التصغير ابنة النضر بن الحارث، أسلمت يوم الفتح.
وانظر شرح الحماسة للتبريزي 3/ 13، شرح أبيات المغني 5/ 53 – 54، الأعلام 5/ 190.

(2) في س بنته.

(3) البيت لقتيلة بنت النضر منسوب لها في الجنى الداني 288، شرح الحماسة للتبريزي 3/ 15، شرح شواهد المغني 2/ 648، المقاصد النحوية 4/ 471، الخزانة 11/ 239.
والشاهد فيه: أن لو فيه مصدرية فتكون مع منَنتَ في تأويل المن.

(4) في صحيح مسلم عن الشعبي قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة: لا يقتل قرشي بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح 21/ 106.

(5) في س بإضافة: والفحل معروف.

(6) في س لو مننت.

وضركَ خبرها، أي: ما كان[1] ضرك، أو فاعل [ضر][2]، والجملة خبر كانَ، واسمها [ضمير الشأن][3]، (وقول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا[4])

بيت من البسيط نسبه السيوطي [للقطامي][5]، جُلّ الشيء معظمه، والتأني التوقف، ومنْ تعليلية لـ فاتَ، والجزمُ ضبط الأمر والأخذ فيه بالثقة والمختار نصبه على أنه خبر كانَ، ولو عجلوا اسمها، ولهذا قرأ الجمهور ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾[6] بنصب قولهم[7]، قال البيضاوي: وإنما جعل قولهمْ خبراً لأن أن قالوا أعرف لدلالته على [الحدث][8] وزمان الحدث[9]، (وقول امرئ القيس[10]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي[11])

---

(1) في س بإضافة: منك.
(2) في س لضر.
(3) في س ضمير شان.
(4) البيت للأعشى منسوب له في شرح الأشموني 4/ 80، وليس في ديوانه، وللقطامي في شرح شواهد المغني 2/ 650، شرح أبيات المغني 5/ 61.
والشاهد فيه: مجيء لو مصدرية.
(5) ساقط من ظ.
(6) آل عمران: 147.
(7) انظر اللباب في علوم الكتاب 5/ 590.
(8) في س النسبة.
(9) قال البيضاوي: وإنما جعل قولهم خبراً لأن أن قالوا أعرف لدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 303.
(10) في س بإضافة: في معلقته.
(11) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 100، شرح شواهد المغني 2/ 651، شرح أبيات المغني 5/ 63، شرح المعلقات للزوزني 13.
والشاهد فيه: مجيء لو مصدرية.

الأحراسْ جمع حارس أو [جمع][1] حرس جمع حارس، والمعشرْ القوم، وحراصْ جمع حريص، ويسرونْ من الإسرار وهو الإظهار والإخفاء ضدّ وكلاهما أجيز هنا، يقول: تجاوزت في ذهابي إلى المعشوقة أقواماً يحرسونها وقوماً حراصاً على قتل لو قدروا عليه خفية؛ لأنهم لا يجرؤون على قتلي جهاراً، أو حراصاً على قتلي لو أمكنهم ظاهراً، [وقيل: حمله على الإخفاء أولى؛ لأن امرأ القيس منك والملوك لا يُقدَر على قتلهم علانية][2]، وردّ بأنه كم من ملك قتل جهرة، على أنه يجوز حمل حرصهم على التمني، وبأنه روي يشرونْ بالشين المعجمة من الإشرار وهو الإظهار فقط، فحمل الرواية الأخرى على هذا توفيقاً بين الروايتين أولى[3]، ولوْ مع صلتها [بدل اشتمال من مجرور "على"][4].

(وأكثرهم لم يثبت ورود لوْ مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي) يحيى بن على، أحد الأئمة في النحو واللغة، أخذ عن عبد القاهر الجرجاني، والطبري، والخطيب البغدادي، وهاجر إلى أبي العلاء المعري وشرح ديوانه، مات سنة ستين وخمسمائة، (وابن مالك[5].

ويقول المانعون في نحو: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[6]: إنها شرطية وإن مفعول "يودّ" وجواب لوْ محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك) فحذف من كل واحد ما دل عليه الآخر (ولا خفاء بما في ذلك من التكلف) لأن كون لوْ مصدرية أسلم من الحذف، قيل: ليس هنا

---

(1) ساقط من "س".

(2) في "س" وحمله على الأول أولى؛ كان ملكاً والملوك لا يقدر عليهم جهاراً كذا قيل. والقول للزوزني انظر شرح المعلقات 13 – 14.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 298 – ب.

(4) في "س" بدل من الضمير المجرور بـ"على".

(5) انظر قولهم في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 229.

(6) البقرة: 96.

تكلفاً لموافقته القواعد النحوية، وقد لحا إليه جار الله رحم الله امرأ عرف قدره[1]، قلت: [قد افتري على جار الله][2] فلم يعرف قدره.

(ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[3] بحذف النون[4]، فعطف [فيدهنوا][5] بالنصب على تدهن لما كان معناه: أن تدهن) فيكون عطفاً على التوهم، [ووجه أيضاً بانه][6] نصب على أنه جواب 'ودوا/ لتضمنه معنى 'ليت'[7] [وقيل][8]: إنه منصوب بـ'أن' مضمرة جوازاً فيكون من باب عطف مصدر على مصدر آخر[9].

(ويشكل عليهم دخولها على 'أنّ' في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾[10]) فيلزم مباشرة حرف بحرف مثله.

(وجوابه أن 'لو' إنما دخلت على فعل محذوف [مقدر بعد 'لو'][11] تقديره: يود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾[12] وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿ فِجَاجاً سُبُلاً ﴾[13]) قال: وهو

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 299 - أ، ب.

(2) في 'س' هذه فرية بلا مرية.

(3) القلم: 9.

(4) قال ابن عادل: 'وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيَدْهِنُوا ﴾ اللباب في علوم الكتاب 19/ 273.

(5) في المغني يدهنوا.

(6) في 'س' وفيه وجه آخر ذكره الشهاب أنه.

(7) انظر الدر المصون 6/ 352.

(8) في 'س' وما قيل.

(9) في 'س' بإضافة: وفيه بحث.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 60.

(10) آل عمران: 30.

(11) إضافة من المغني.

(12) الشعراء: 102.

(13) الأنبياء: 31.

اجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ولهذا كان نحو: "زيد كمثل عمرو" شائعاً مستحسناً في النظم والنثر بخلاف "زيد ككعمرو" فإنه ضرورة[1]، (والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن "لو" فيها ليست مصدرية) لأنها تقع بعد "ودّ" و"يودّ" غالباً، (وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة ابن علي: ﴿ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[2] بفتح الميم[3].

والرابع: أن تكون للتمني، نحو: لو تأتني فتحدثني قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾، أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب "فتكون" في جوابها) وأجيب بالفاء الذي يجاب به التمني، (كما انتصب "فأفوز" في جواب ليت في ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[4]، ولا دليل في هذا، لجواز أن يكون النصب في "فتكون) بـ"أن" مضمرة فيصح عطفه بتأويل المصدر على "كرة"، أي: ليت لنا رجوعاً فكوننا من المؤمنين، وفي أكثر النسخ: في "فأفوز" فلا وجه له؛ إذ ليس قبله اسم يصح عطفه عليه ويمنعه تنظيره بقوله: (مثله في ﴿إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[5]) فإن "يرسل" منصوب بإضمار "أن" ليصح عطفه على "وحياً"، ([وقول ميسون) بنت بحدل بالحاء المهملة زوج معاوية، وأم ابنه يزيد][6]:

(وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ)

---

(1) انظر شرح التسهيل 1/ 230 - 231.

(2) البقرة: 21.

(3) قال ابن عادل: "وقرأ زيد بن علي "والذين من قبلكم" بفتح الميم" اللباب في علوم الكتاب 1/ 410.
- وزيد هو: ابوالحسن زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الإمام العلوي الهاشمي القرشي، قرأ على واصل بن عطاء (ت 122 هـ).
انظر الأعلام 3/ 59.

(4) النساء: 73.

(5) الشورى: 51.

(6) في "س" ومثله قول ميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد.

[بيت من الوافر][1] [حكي][2] أنّ معاوية تزوجها ونقلها من البدو إلى الشام فحنت إلى البادية فأنشأت قصيدة [منها][3]:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْيَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ
[وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ فِي كِسْرِ بَيْتِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍّ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَرْبِ الدُّفُوفِ][4]
وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
وَبَكْرٌ يَتْبَعُ الْأَضْغَانَ صَعْبٌ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلٍ زَفُوفِ
وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ عَلِيفِ

فلما سمعها معاوية قال لها: جعلتني علجاً[5] فطلقها وألحقها بأهلها [تخفقْ بكسر الفاء تضطرب، ومنيفٌ عال][6]، والعباءةُ بالمد شملة الصوف[7]، تقرّ بفتح القاف [من القر بمعنى البرد ضد الحر، أو هو النوم، أو من القرار وهو السكون والشاهد فيه: وتقرّ حيث نصب بأنْ مضمرة عطفاً على لبس، وجوز العيني رفعه على تنزيله منزلة المصدر كما في: تسمع بالمعيدي][8]، والشفوفُ جمع

---

(1) ساقط من س.

(2) في س روي.

(3) في س من الوافر.

(4) ساقط من س.

(5) في س بإضافة: عليفاً.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: ونحوها.

(8) في س من قرة العين نصب بأنْ مضمرة عطف على لبس، ويجوز رفعه بتنزيله منزلة المصدر كما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

نف وهو ثوب رقيق[1]، والبكر[2]: الفتى من الإبل[3]، والزفوف المسرع، والخرق بكسر الخاء المعجمة/ الكريم السخي، والنحيف الهزيل، والعلج [مر تفسيره][4]، 1/216
وقيل: الصلب الشديد، وقيل: ذو اللحية[5]، والعليف[6] السمين، وبالمعجمة الذي يغلف لحيه بالغالية، ويروى عنيف وهو الذي لا رفق فيه[7].

(واختلف في لَوْ هذه[8]، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت[9] وقال بعضهم: هي لَوْ الشرطية أُشْرِبَتْ معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أيُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ![10])

[بيت من الوافر لامرئ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل خال امرؤ القيس بن حجر وهو أول][11] من قصد القصائد، وأول من كذب في شعره[12]، وفيه قال الفرزدق:

---

(1) في س بإضافة: وتخفق تضطرب، والأرياح جمع ريح، والمنيف العالي.
(2) في س بإضافة: بفتح الباء.
(3) في س بإضافة: والأظغان جمع ظغنة وهي الهودج.
(4) في س الرجل من كفار العجم.
(5) شرح شواهد المغني 2/ 654.
(6) في س بإضافة: بالمهملة.
(7) انظر شرح شواهد المغني 2/ 654.
(8) في س بإضافة: التي في نحو: لو تاتيني فتحدثني.
(9) انظر قول ابن الضائع وابن هشام الخضراوي في الجنى الداني 289.
(10) البيتان للمهلهل بن ربيعة منسوبان له في شرح شواهد المغني 2/ 654، المقاصد النحوية 4/ 463، لسان العرب (ذ. ن. ب)، شرح أبيات المغني 5/ 67، المنصف من الكلام 2/ 60، وبلا نسبة في الجنى الداني 289، الارتشاف 2/ 576.
والشاهد فيه: أن لَوْ فيه للتمني.
(11) في س بيتان من الوافر لمهلهل بن ربيعة، اسمه امرؤ القيس، وقيل: عدي وهو خال امرئ القيس المشهور وأول.
(12) انظر معجم الشعراء 109، شرح شواهد المغني 2/ 656، المنصف من الكلام 2/ 60، الأعلام 4/ 220.

وَمُهَلْهِــلُ الــشُّعَرَاءِ ذَاكَ الأَوَّلُ[1]

[الذنائب بالمعجمة موضع][2]، [يرثي أخاه كليباً المسمى بكليب النساء سمي بذلك لكثرة زيارته لهن][3] إقامة للظاهر مقام الضمير، ويوم الشعثمين اسم لحرب وقعت بالذنائب، والشعثمان شعثم وشعيث أبناء معاوية بن عمرو، وقيل: موضع معروف[4]، فيخبر بالنصب جواب لو بتقدير أنْ، وأي زير [خبر محذوف وهو أنا][5]، ولقر [جواب لو أيضاً][6]، وكيف للتعجب مرفوع المحل [على أنه][7] خبر لقوله: لقاء، قيل: يجوز أن تكون لو تعليقية ونصب يخبر بـأن مضمرة وهي بتأويل المصدر فاعل لـحصل محذوفاً، والجملة عطف على جملة الشرط، وأنْ تكون شرطية ونصب يخبر بإضمار أنْ بعد الشرط لمشابهته النفي، والمعنى: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لقر عيناً، وأنْ تكون للتمني فـيخبر منصوب في جوابه، ولقرّ جواب لـلو شرطية محذوفة، [أي][8]: لو وقع ذلك لقر عيناً[9].

(وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري[10]: وقد تجيء لو في معنى التمني نحو: لو تأتيني فتحدثني، فقال) أي: ابن مالك: (إن أراد أنّ الأصل: وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف

---

(1) عجز بيت من الكامل صدره:

وَأَخُــو بَنِــي قَــيْسٍ وَهُــنَّ قَتَلْنَــهُ

وهو للفرزدق في ديوانه 552، شرح أبيات المغني 5/ 75.

(2) ساقط من س. وانظر القاموس المحيط (ج. ء. ر. م) 1/ 153.

(3) في س يرثي أخاه كليب المسمى بكليب النساء، سمي بذلك لكثرة زيارته لهن.

(4) قال صاحب القاموس: وقول مهلهل: بيوم الشعثمين لم يفسروه، والظاهر أنه موضع كانت به وقعة.(ش. ع. م) 4/ 153، وانظر شرح أبيات المغني 5/ 72.

(5) في س خبر مبتدأ محذوف.

(6) في س جوابها، ولأنها شرطية وإن أشربت معنى التمني فكأنها حاملة للمعنيين.

(7) ساقط من س.

(8) في س والتقدير.

(9) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 302/ ب.

(10) في س بإضافة: في المفصل.

فعل التمني[1] لدلالة لَوْ عليه، فأشبهت لَيتْ في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أراد أنها حرف وضع للتمني كـلَيتْ فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني) واللازم باطل فإنه يُجْمَعُ بينهما ويقال: أتمنى لو قام زيدٌ (كما لا يجمع بينه وبين لَيت[2]. انتهى.) قيل: الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أنّ لَوْ قد ترد للتمني بحسب الوضع، وما أورده لا يرد عليه، فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية [فلا إشكال][3] لكن يحتاج هذا إلى ثبوت [أن الزمخشري][4] يوافق على مجيء لَوْ مصدرية[5].

(الخامس[6]: أن تكون للعرض، نحو: لَو تنزل عندنا فتصيب خيراً) [بنصب تُصيبَ][7]، فإن المضارع بعد الفاء/ في جواب أدوات العرض يكون 216/أ منصوباً، (ذكره في التسهيل) على وجه الإشارة في فصل حروف التحضيض بقوله: وقد يغني عنهن لَوْ وألا[8]، (وذكر ابن هشام اللخمي) أبو عبد الله محمد بن أحمد[9]، مات سنة سبع وخمسين وخمسمائة، واللّخمْ بسكون الخاء المعجمة قبيلة من اليمن[10] (وغيره لها معنىً آخر: وهو التقليل[11]، نحو: ﴿ تَصَدَّقُوا وَلَوْ

---

(1) في س بإضافة: وهو وددت.
(2) انظر شرح التسهيل 1/ 230.
(3) في س فلا يمتنع الجمع إذ ذاك.
(4) في س أنه.
(5) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 61.
(6) في س بإضافة: من الأوجه الخمسة لَلَوْ.
(7) في س برفع تَنزلْ ونصب تُصيبَ.
(8) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 38.
(9) في س بإضافة: اللغوي النحوي.
(10) انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 245.
(11) انظر قول ابن هشام اللخمي في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 305 - أ.

بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ ﴾[2]، وفيه نظر) لأن كل ما أورده شاهداً على ذلك يجوز أن يقال فيه: "لو" بمعنى "إن"[3]، والتقليل مستفاد من المقام.

(وهنا مسائل:

إحداها: أن "لو" خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك[4]، أو خبر لـ"كان" محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ [ما بعده خبره][5]؛ فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني[6]) هو مثل قالته امرأة لطمتها امرأة غير كفؤها كما في القاموس[7]، وقيل: قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب[8]، و"ذات السوار" الحرة؛ لأن الإماء عندهم لا تلبس السوار، و"اللطم" ضرب الخد بالكف، وجواب [لو][9] محذوف، أي: لهان عليّ وللتمني فيه مجال، (وقول عمر رضي الله عنه: ﴿لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ﴾) روي أنّ عمر رضي الله عنه لما توجه إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاستشار في ذلك، فاختلفوا عليه، ثم أجمع رأيه على الرجوع إلى المدينة بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة، فقال أبو عبيدة بن الجراح[10]: أفراراً من قدر الله تعالى؟، فقال له عمر ذلك: نعم نفرّ من

---

(1) في الموطأ ﴿ وحدثني عن مالك عن عمرو بن معاذ الأشهلي الأنصاري عن جذيمة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تحقرن إحداكن أن تهدي لجارتها ولو كراع شاة محرقاً ﴾ الموطأ، كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة 604، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة 604، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة 7/ 87.

(2) النساء: 135.

(3) في "س" بإضافة: الشرطية.

(4) في "س" بإضافة: أي معمول لمحذوف.

(5) في المغني وما بعده خبر.

(6) مجمع الأمثال للميداني.

(7) القاموس المحيط (ل. ط. م) 4/ 198.

(8) المنصف من الكلام 2/ 61.

(9) ساقط من "ظ".

(10) أبوعبيدة هو: عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال الفهري القرشي، أمير أمراء الشام، الصحابي الجليل، أمين هذه الأمة، أحد العشرة المبشرين بالجنة (ت 18 هـ).
انظر مرآة الجنان 1/ 63، الإصابة 1/ 338 – 341، شذرات الذهب 1/ 29، الأعلام 3/ 252.

قدر الله إلى قدر الله، وضمير قالها لكلمة أبي عبيدة وهي أفراراً، أي: أهـذا فـرار، وجواب لو محذوف، أي: لو قالها غيرك لعذرناه لقلة علمه ولا مجال للـتمني هنـا، (وقوله:

لَـوْ غَيْــرُكُمْ عَلِــقَ الزُّبَيْــرُ بِحَبْلِـهِ   أَدَّى الْجِـوَارَ إِلَـى بَنِـى الْعَـوَّامِ[1])

بيت من الكامل لجرير يهجو الفرزدق[2]، المراد بالحبل: العهد، شبه بـه في حصول العصمة من المكروه عند التمسك، فهي استعارة تحقيقية، وعلـق ترشـيح، وغيركم مرفوع بمحذوف وهو علق، وقيل: عاهد لقوله: بحبله أوأجار لقوله: أدّى الجوار[3]، ومن قال: الأولى أن يقدر كان[4] الشانية، أي: لـو كـان الـشأن غيركـم علق فقد وهم[5]، والزبير منصوب بعلق لأنه يتعـدى بنفـسه وبـالحرف، قـال في القاموس: علق كـفرح، وبه[6]، أو مرفوع به على قول من قال: إن غرض الشاعر ذم مخاطبيه بأنهم لا قوة لهم يحمون بها من التجأ إلى جـوارهم، يقـول: لـو تمـسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت إلى جوار قومه لكون غيركـم مـن الحمايـة لـه بحيـث

---

(1) البيت لجرير في ديوانه 447، وروايته:

لَـوْ غَيْـرَكمْ عَلِـقَ الزُّبَيْـرَ وَرَحْلَـه

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 657، شرح أبيات المغني 2/ 76، الدرر 2/ 211، وبلا نسبة في الهمع 2/ 472.

والشاهد فيه: أن غيركم مرفوع بفعل يفسره ما بعده تقديره لو علق غيركم.

(2) في س بإضافة: وكان بينهما مهاجاة كثيرة.

(3) المنصف من الكلام 2/ 61.

(4) في س بإضافة: الناقصة.

(5) قائله ابن الوحى انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 306 - أ.

(6) قال في القاموس: وقد علقه كـفرح، وبه، علوقاً وعلقاً، بالكسر وبالتحريك، وعلاقةً القاموس المحيط (ع. ل. ق) 3/ 301.

يفرقون عصبة قومه، يعني: وأما أنتم فلستم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم، بل هو متمسك بجوار قومه[1].

(والثاني: لحو: لو زيداً رأيته أكرمته، والثالث لحو: ﴿الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ﴾[2]) [أي: ولو كان ما يلتمس خاتماً من حديد][3]، (واضرب ولو زيداً، وألا ماءً ولو بارداً، وقوله:

لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ[4])

1/217 بيت من البسيط [لا نافية/ أو ناهية، وذو بغي، أي: ذو ظلم فاعل يأمن، والدهر ظرفه][5]، وملكاً خبر لكان محذوفة، [والاسمية][6] صفته، وروي ﴿اثْنَتَانِ يُعَجِّلُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا الْبَغْيُ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ﴾[7]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَدُكَّ الْبَاغِي﴾[8]، وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَاصَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعُهُ ... فَارْبَعْ فَخَيْرُ فَعَالِ الْمَرْءِ أَعْدَلُهُ

---

(1) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 61.

(2) جزء من حديث في طويل في صحيح مسلم عن سهل بن سعد الساعدي، وروي بلفظ: ﴿ولو خاتماً من حديد﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن أوخاتم حديد 9/ 179.

(3) ساقط من س.

(4) البيت للّعين المنقري في الخزانة 1/ 257، وبلا نسبة في شرح التصريح 1/ 256، شرح التسهيل لابن مالك 1/ 363، الارتشاف 2/ 97، الهمع 1/ 383، الدرر 1/ 249، شرح شواهد المغني 2/ 658، شرح أبيات المغني 1/ 85، المقاصد النحوية 2/ 50. والشاهد فيه: أن كان قد حذفت مع اسمها بعد لو.

(5) في س لا يأمن مرفوع أو مجزوم، والدهر ظرف له، وذو بغي ذو ظلم فاعله.

(6) في س والجملة الاسمية.

(7) الحديث في الكشاف 2/ 357، و اللباب في علوم الكتاب 10/ 297.

(8) الحديث في المصدرين السابقين.

فَلَـوْ بَغَـى جَبَـلٌ يَوْمـاً عَلَـى جَبَـلٍ لاَنْـدَكَّ مِنْـهُ أعَالِيـهِ وَأسْـفَلُهُ[1]

(واختلف في ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[2] فقيل: من الأول[3]، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير) قال الزمخشري: هذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون[4]، فيه دلالة على الاختصاص، ونحوه قول حاتم: لو ذات سوار لطمتني، وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر، (وقيل: من الثالث، أي: لو كنتم تملكون) قال الحلبي: هو قول ابن الضائع[5]، قيل: هذا سهو، فإنّ الثالث هو أنْ يلي لَوْ خبر كانْ، وفي الآية إنما وليها اسمها على هذا القول، وتأكيد الاسم على راي الجيب عن الرد[6]، واجيب بأنه لا سهو منه بل جعله من الثالث بناءً على أن الأصل: لو كنتم تملكون فحذف كانْ ومرفوعها، وعلى أنّ التأكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم، [وفيه أنه][7] لو كان كذلك لزم أنيلي لَوْ فعل مضارع، فلا يكون مما نحن فيه، (ورد بأن المعهود بعد لَوْ حذف كانْ ومرفوعها معاً؛ فقيل) في جواب الرد: (الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحُذِفَا) أي[8]: كانْ واسمها وبقي المؤكد، وهو

---

(1) البيتان بلا نسبة في الكشاف 2/ 357

- والمأمون هو: أبوالعباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد بن أبي جعفر المنصور، سابع الخلفاء من بني العباس، العالم المحدث النحوي اللغوي اشتهر بعلمه وسعة ملكه (ت 218 هـ).

انظر مرآة الجنان 2/ 58، شذرات الذهب 2/ 39 - 49، الأعلام 10/ 183.

(2) الإسراء: 100.

(3) في سْ بإضافة: الذي يلي لَوْ فيه اسم مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده.

(4) الكشاف 3/ 43.

(5) الدر المصون 4/ 422.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 61.

(7) في سْ وفيه بحث إذ.

وانظر المصدر السابق.

(8) في سْ بإضافة: فحذف.

قول: ابن فضال المجاشعي، صرح به الحلبي[1]، (وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد) [فهذا][2] وإن أجازه الخليل وسيبويه[3]، لكنه قليل نادر لا يناسب حمل التنزيل عليه[4].

(والرابع لحو قوله:

لَـوْ بِغَيْـرِ الْمَـاءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ　　كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي[5])

بيت من الرمل، [وقيل من الوافر][6] لعديّ بن زيد [التميمي][7]، وقد حبسه النعمان بن المنذر بعد أن كان صديقاً له[8]، شرق كفرح صفة مشبهة من شرق بريقه إذا غص، الغصان كريان من الغصة وهي ما يعترض في الحلق من مأكول، والاعتصار إزالة تلك الغصة بشرب الماء قليلاً قليلاً وهو مبتدأ خبره بالماء، يقول: لو غصصت بغير الماء احتلت في إزالته بالماء، ولكنني شرقت بالماء الذي يزال به الشرق، فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء؟، (وقوله:

---

(1) الدر المصون 4/ 422.
– وابن فضال هو: أبوالحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، المشهور بالفرزدقي، عالم باللغة والأدب والتفسير، قرأ عليه هبة الله السقطي، من تصانيفه: إكسير الذهب في النحو، الإكسير في التفسير، شجرة الذهب في معرفة أئمة العرب (ت 479 هـ).
انظر مرآة الجنان 3/ 100، البلغة 212 – 213، بغية الوعاة 2/ 183، الأعلام 4/ 319.

(2) في س فإنه.

(3) في س بإضافة: كما سيأتي في الباب الخامس.

(4) انظر الدر المصون 4/ 422 – 423.

(5) البيت لعدي بن زيد منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 658، الدرر 2/ 211، المقاصد النحوية 4/ 454، معجم الشعراء 111، الخزانة 8/ 508.
والشاهد فيه: لو دخلت في الظاهر على جملة اسمية.

(6) ساقط من س.

(7) ساقط من س.

(8) في س بإضافة: وقبله:

أَبْلِـغِ النُّعْمَـانَ عَنِّـي مَأْلُكـاً　　إِنَّنِـي قَـدْ طَـالَ حَبْسِـي وَانْتِظَـارِي

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلَامٌ لَمَا عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي[1])

بيت من البسيط لجرير يهجو الفرزدق، ُطهيةْ بضم المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء حي من تميم نُسِبُوا إلى أمهم طهية بنت عبد شمس[2]، والأحلامْ العقول [جمع حلم بالكسر][3]، وماْ نافية، ُعرضواْ بمعنى: اعترضوا، وُدونْ ظرفه، وأنا ارميهْ صلة ُالذيْ، ويرمينيْ عطف [عليه][4]، لا على أرميهْ، يقول: لو كان/ فيهم عقول لما دخلوا بيني وبين خصمي معترضين دونه، قيل: وفي كون هذا [وما][5] قبله من الرابع نظر[6]؛ إذ لم يل لوْ فيهما إلا الجار والمجرور، وقد يقال: إن قوله: أو اسمْ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره، معناه: أو جملة اسمية بحسب الظاهر، يشير إلى ذلك قوله: وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً. 217/ ب

(واختلف فيه) أي: [قول عدي][7]، (فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً) هذا مذهب الكوفيين كما في الجنى الداني[8]، (كما قيل في قوله:

.... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا)

تقدم شرحه في بحث ألا.

---

(1) البيت لجرير في ديوانه 474، وروايته:

لو في طهية أحلام لما اعترضوا دون الذي كنت أرميه ويرميني

وله في شرح شواهد المغني 2/ 650، شرح أبيات المغني 5/ 85.
والشاهد فيه: أن لوْ دخلت على جملة اسمية شذوذاً.

(2) انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 47.

(3) في سْ جمع واللام جواب لوْ.

(4) في سْ على الصلة.

(5) في سْ والذي.

(6) المنصف من الكلام 2/ 62.

(7) في سْ قوله: لو بغير الماء، بقرينة قوله.

(8) الجنى الداني 280.

(وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل لو [شَرِقَ][1] حلقي هو شَرِقٌ فحُذِفَ الفعل أولاً والمبتدأ آخراً) قال ابن قاسم: وفيه تكلف، وتأول ابن خروف على إضمار كانَ الشأنية[2]، (وقال المتنبي:

وَلَـوْ قَلَـمٌ أُلقِيـتُ فِـي شِـقِّ رَأسِـهِ مِنَ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ[3])

بيت من الطويل، الشق بالفتح الفرجة وبالكسر الجانب، والبيت يحتملهما.

(فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: لو لابَسْتُ قلماً، كما يقدر في نحو: زيداً حبست عليه) فإن تقديره: لابست زيداً حبست عليه؛ إذ لا يمكن تقدير حبست زيداً؛ إذ ليس المعنى عليه، ولا [تقدير][4] اهنت زيداً؛ إذ ليس المراد أنّ المتكلم أهان [زيداً][5]، [ثم المسوغ][6] لجعل البيت من باب الاشتغال مع أنّ شرط المنصوب فيه [أن يصح][7] الابتداء [به][8] لو رفع [أما كون تنوين قلم للتحقير كما في][9] شر أهرّ ذا ناب، أو [كونه][10] في سياق الشرط على قول من

---

(1) إضافة من المغني.

(2) من قوله: وقال الفارسي انظر الجنى الداني 280 - 281.

(3) البيت للمتنبي في ديوانه 148، وروايته شَق بفتح الشين وله في شرح أبيات المغني 5/ 87. والشاهد فيه: أن المتنبي لحن في هذا البيت لأنه لا يمكن ان يقدر ولو ألقى قلم.

(4) ساقط من س.

(5) ساقط من ظ.

(6) في س والمسوغ.

(7) في س أن يكون مما يصح.

(8) ساقط من س.

(9) في س أما حمل تنوين قلم على التحقير كما قيل في.

(10) في س وقوعه.

قال: [إنّ][1] النكرة فيه لها عموم، (والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، اي: ولـو حصل قلم [أو لو][2] لوبس قلم) هذا وإن جاز لكنه لا يدل علـى مـراد الـشاعر ظاهراً كما يدل النصب؛ ولهذا كان أوجه، (كما قالوا في قوله:

إِذا ابْـنُ أَبِـي مُوسَـى بِـلالاً بَلَغْتِـهِ .... [3])

صدر بيت من الطويل لذي الرمة يمدح أمير البصرة، بـلال بـن بـردة بـن ابي موسى الأشعري[4] عجزه:

.... فَقَامَ [بِنَصْلٍ][5] بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

ْبلغتهْ خطاب لناقته، وْالنصلْ السكين، [وقيل: السيف][6]، وْوصلا الناقةْ بالكسر المفصلان عند محل نحرها، وْالجازرْ اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها.

(فيمن رفع ْابناً: إن التقدير: إذا بلغ) ابن أبي موسى بلغت بلالاً، فيكون هنا فعلان يفسرهما ْبلغتهْ فالأول مبني للمفعـول والثـاني للفاعـل، وعلـى تقـدير النصب فـْبلغتهْ يفسر الواحد، وْبلالاً عطف بيان، وجواب ْإذاْ: ْقامْ دخلـت الفـاء لكونه دعاء، (وعلى الرفع فيكون ْألقيتْ صفة لقلم، وْمنْ الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بـْألقيتْ، لا بـْغيّرتْ لوقوعه في حيّـز ْمـاْ النافيـة) ولأنّ مـا في حيـز

---

(1) ساقط من ْسْ.

(2) في المغني اي: ولو.

(3) البيت لذي الرمة منسوب له في الكتاب 1/ 82، شرح ابيات سيبويه 1/ 166، شرح شواهد المغني 2/ 660، شرح أبيات المغني 5/ 90، وبلا نسبة في المقتضب 1/ 380، امالي ابـن الحاجـب 1/ 296، المنصف مـن الكلام 2/ 62. والشاهد فيه: انه روي برفع ْابنْ فيقدر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل.

(4) انظر الأعلام 2/ 72.

(5) في المغني بفأس.

(6) في ْسْ الذي يعقر به الناقة، وما قيل: السيف غير مناسب هنا. وانظر المنصف من الكلام 2/ 62.

جواب الشرط لا يتقدم على الجواب [كما قال: ابن الحاجب][1]، (وقد تعلّق بـ"غيّرت" لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا ....[2])

تقدم شرحه في بحث إذا[3].

1/218 (المسألة الثانية: تقع أنْ بعدها كثيراً، نحو: ﴿ وَلَوْ/ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾[4]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[5]، ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[6]، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾[7]، وقوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ....

وموضعها) أي: موضع أنْ وصلتها بعد لو (عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج [لخبر][8] لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه)

---

(1) في س ذكره ابن الحاجب.
وانظر الأمالي 1/ 297.

(2) صدر بيت الرجز عجزه:

فَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا

لعبد الله بن رواحة منسوب له في الكتاب 3/ 286، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح شواهد المغني 1/ 286، ولعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني 1/ 286، وبلا نسبة في الخزانة 7/ 139.
والشاهد فيه: تعلق "عن" بـ"استغنينا".

(3) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 478.

(4) البقرة: 1032.

(5) الحجرات: 5.

(6) النساء: 66.

(7) النساء: 66.

(8) في المغني إلى خبر.

[زعم ابن عصفور أن غير ذلك لا يحفظ عن البصريين][1]، (واختصت) أي: كلمة أنْ (من بين سائر ما يؤول بالاسم) من أنْ، ومْا، وكيْ (بالوقوع بعد لوْ كما اختصت غدوةْ بالنصب بعد لدن) تقدم وجهه في بحث عند[2]، (والحينْ بالنصب بعد لاتْ، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف) [قال ابن هشام الخضراوي][3] يعني: وجوباً؛ إذ لم يعهد ثبوته، هذا مذهب سيبويه والبصريين، (ثم قيل: يقدر مقدماً، أي: ولو ثابت إيمانهم على حد ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[4]) تقدم في الموضع الرابع لـ لاَ أن آيةْ خبر مقدم وجوباً لأن المخبر عنه أنْ وصلتها (وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخراً[5]، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً) عن المبتدأ الذي هو أنْ وصلتها (بعد أما) الشرطية فحمل لوْ عليها وجوز تقدير الخبر مؤخراً بعدها أيضاً (كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَانَ يَبْرِينِي[6])

بيت من البسيط، الاصطبارْ [افتعال][7] من الصبر، وجزعْ كفرحْ صفة من الجزع بفتحتين[8] نقيض الصبر، والنوىْ البعد[9]، والوجدْ شدة الشوق، أراد به الحزن، ويبريني، أي: ينحت جسمي كما يُبْرَى السهم.

---

(1) في سْ نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره.
وانظر الكتاب 3/ 121، و اللباب في علوم الكتاب 2/ 356.

(2) انظر ص 333 - 334.

(3) مابين المعقوفين ذكر في سْ متأخراً بعد قول المؤلف: هذا مذهب سيبويه والبصرينْ وورد بلفظ قاله ابن هشام الخضراوي.

(4) يس: 41.

(5) انظر الممع 2/ 464.

(6) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 281، شرح شواهد المغني 2/ 661، شرح أبيات المغني 5/ 93، المقاصد النحوية 1/ 536. والشاهد فيه: انه قد جاء خبر المبتدأ الواقع بعد أما مؤخراً.

(7) ساقط من سْ.

(8) في سْ بإضافة: وهو.

(9) في سْ بإضافة: والفراق.

(وذلك لأن لَعلْ لا تقع هنا) لما تقرر[1] أنّ الجملة التامة لا تتوسط بين أماْ والفاء، (فلا تشتبه أنّ المؤكدة) المفتوحة (إذا قدمت بالتي بمعنى لَعل) كما لا تشتبه بـإنّ المكسورة لما ذكرنا، (فالأولى حينئذ أن يُقَدَّرَ مؤخراً[2] على الأصل) [وهو تأخير الخبر][3]، وقد انعدم ما يقتضي التقديم، (أي: ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه) أي: الرفع (على الفاعلية والفعل مقدّر بعدها، أي: لو ثبت أنهم آمنوا[4]) وفيه إيماء إلى أنّ قول ابن مالك في شرح الكافية: زعم الزمخشري أنّ بين لَوْ وأنّ ثبت مقدّر[5] غير مناسب لإيهام انفراده بذلك، (ورُجّح بأن فيه إبقاء لَوْ على الاختصاص بالفعل) ويبعده أنّ الفعل لم يحذف بعد لَوْ وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده، ولا يستثنى من ذلك إلا كانْ بعد إنْ ولَوْ والفعل المقرون بـلاَ بعد [إنْ][6] كقوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ[7]

[كما في شرح بانت سعاد للمصنف][8]

---

(1) في نسْ بإضافة: من.

(2) في نسْ بإضافة: بعد لَوْ بناءً.

(3) في نسْ فإن الأصل في الخبر التأخير.

(4) انظر مذهب المبرد والزجاج والكوفيين في الارتشاف 2/ 573.

(5) انظر الكافية الشافية 2/ 177.

(6) ساقط من نسْ.

(7) بيت من الوافر للأحوص في شرح كعب بن زهير 116، شرح شواهد المغني 2/ 767، الدرر 2/ 202، المقاصد النحوية 4/ 435، الخزانة 2/ 151، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 72، رصف المباني 106، الهمع 2/ 464.
والشاهد فيه: حذف الشرط وتعويض لاَ منه.

(8) في نسْ ذكره المصنف في شرح بانت سعاد وقال السيرافي: لا يحتاج إلى تقدير الفعل لأن أنّ تنوب عنه لكون خبرها فعلاً، فإذا قلت: لو أنّ زيداً جاءني فكأنك قلت: لو جاءني زيد.
وانظر شرح كعب بن زهير 116.

(قال الزمخشري ويجب كـون خـبر أنْ فعـلاً ليكـون عوضـاً مـن الفعـل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره) [كأبي حيان][1] (بقوله تعالى: ﴿ وَلَـوْ أَنَّ مَـا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[2]) قال في المفصل: ولطلب لوْ الفعل وجب في أنّ بعدها أن تكون فعلاً[3]، وقال ابن الحاجب في شرحه: قد أطلق ذلـك والـصواب تقييد الوجـوب بمـا إذا كـان الخـبر مشتقاً[4]، (وقـالوا) نـصرة للزمخـشري (إنمـا [ذلك][5] في الخبر المشتق لا الجامـد كالـذي في الآيـة) [الا تـرى أنـه لم يتعـرض للجامد وقال: لو قلت إن زيداً حاضر لأكرمته لم يجز][6]، (وفي قوله:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَنْبُوا الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ[7])

بيت من البسيط لتميم بن أبـي مقبـل، العيشْ الحيـاة، والفتـىْ الـشاب، وتنبواْ تبعد، والحوادثْ مصائب الزمان[8]، والجملة صفة لـحجرْ والملمومْ المجتمـع

---

(1) في سْ مثل أبي حيان. وانظر الارتشاف 2/ 573.

(2) لقمان: 27.

(3) المفصل: 442.

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل 2/ 259.

(5) في المغني ذاك.

(6) في سْ الا ترى قوله في المفصل: لو قلت: لو أن زيداً حاضر لم يجز، ولم يتعرض للجامد.

(7) البيت لابن مقبل منسوب له في شرح شـواهد المغـني 2/ 661، وبـلا نـسبة في الخـصائص 1/ 321، شـرح المفصل لابن يعيش 1/ 87، شرح أبيات المغني 5/ 94.
والشاهد فيه: أنّ الواقعة بعد لوْ اسم جامد.
- وتميم هو: أبو كعب تميم بن أبيّ بـن مقبـل بـن عـوف العجلان، شـاعر مجيـد، مخضرم، أدرك الجاهليـة والإسلام فاسلم (ت 37 هـ). انظر طبقات الشعراء 84، الخزانة 1/ 231، الأعلام 2/ 87.

(8) في سْ بإضافة: وعنه متعلق بـتنبوْ.

الأجزاء[1]، [أي][2]: لو ثبت أن الفتى مثل حجر موصوف بهذه الصفة [أي][3]: لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبالي بها.

(وقوله:

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَما[4]) / 218/ب

بيت من الطويل لجرير [وقيل للعوام بن شوذب][5]، وقبله:

وَفَرَّ أَبُوالصَّهْبَاءِ إِذْ حَمِيَ الْوَغَى وَأَلْقَى بِأَبْدَانِ السِّلَاحِ وَسَلَّمَا
وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ تَئِمْ عِرْسَهُ أَوْ تَمْلَأِ الْبَيْتَ مَأْتَمَا

[عبيدٌ بضم العين، وأزنمْ قبيلتان من بنى يربوع][6]، [وقال العيني: الأول بطن من الأوس والثاني بطن من يربوع][7]، حسبتها بالخطاب التفات من الغيبة [يقول: لو أن][8] الأصوات المسموعة من الخيل صوت عصفورة لظننتها من كمال خوفك خيلاً[9] مُعَلَّمَةً فكيف يكون حالك إذا كانت أصوات الخيل حقيقة،

---

(1) في س بإضافة: الثابت القوي.

(2) في س والمراد.

(3) ساقط من س.

(4) البيت لجرير في ديوانه 323، شرح شواهد المغني 2/ 662، وللعوام في المعاني الكبير 927، المقاصد النحوية 4/ 467، وله أو لجرير في شرح أبيات المغني 5/ 97، وبلا نسبة في الجنى الداني 281.
والشاهد فيه: مجيء خبر أنّ بعد لو اسماً جامداً.

(5) ساقط من س.

(6) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: أصوات الخيل حقيقة.

(7) ساقط من س.
وانظر المقاصد النحوية 4/ 467.

(8) في س أي أن.

(9) في س بإضافة: مسموعة أي.

وقيل: يقول: لو أنّ الذات التي أراها عصفورة خُيِّلَ إليّ من شدة الجزع أنها فرس مسومة تدعو هاذين الشخصين للقتال، وفيه بحث[1] فكأنه لم يقف على ما قبله.

(ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً، كقوله:

لَـوْ أنَّ حَيّـاً مُـدْرِكُ الفَـلاَحِ   أدْرَكَـهُ مُلاَعِـبُ الرِّمَـاحِ[2])

رجز للبيد بن عامر، الحيّ ضد الميت، والفلاح البقاء والمراد بملاعب الرماح: ملاعب الأسنة[3] علم شخص معروف، ولما اضطر [الشاعر][4] غيّره[5]، وقد يجاب بأنه ضرورة.

(وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ﴾[6]) [هذا عجيب منه][7] فإن الكلام في لَوْ الشرطية، ولَوْ في الآية للتمني عند الزمخشري قال في [تفسير الآية][8]: تمنوا أنهم خارجون إلى البدو[9]، وكذا عند ابن الحاجب قال في منظومته:

لَـوْ أنَّهُـمْ بَـادُونَ فِـي الأَعْـرَابِ   لَوْ لِلتَّمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ[10]

---

(1) في س بإضافة: من وجهين.

(2) الرجز للبيد العامري في ديوانه 46، شرح شواهد المغني 2/ 663، الدرر 1/ 517، شرح أبيات المغني 5/ 102، المقاصد النحوية 4/ 446، وبلا نسبة في الجنى الداني 282، الهمع 1/ 442.

(3) في س بإضافة: وهو.

(4) ساقط من س.

(5) في س بإضافة: والشاهد في مدرك فإنه مشتق وقع خبراً لـأنّ.

(6) الأحزاب: 20.

(7) في س هذا شيء يقتضي منه العجب.

(8) في س في تفسيره.

(9) الكشاف: 3/ 556.

(10) انظر قول ابن الحاجب في المنصف من الكلام 2/ 63، ومواهب الأريب ج/ 2 اللوحة319 - أ.

أما عند ابن مالك فيجوز أن تكون للتمني أو للمصدرية[1]، وقد صرح الرضي [بأنها مصدرية][2]، وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني[3]، (ووجدت آيةً الخبرُ فيها ظرفٌ [لغو][4] وهي ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْراً مِنَ الأَوَّلِينَ ﴾[5]) وفيه أنها لا ترد على الزمخشري لاحتمال أنه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل، [وقيل: ترد][6] لأنه لمّا أقيم الظرف مقام الفعل كان الإخبار بالظرف لا بالفعل [وفيه أنّ الخبر حينئذ يكون جامداً لا مشتقاً][7].

(المسألة الثالثة: لغلبة دخول لَوْ على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إنْ الشرطية) لأن الجزم من خواص المعرب والماضي مبني، (وزعم بعضهم أنّ الجزم بها مطّرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري[8]) فيكون في ذلك ثلاثة أقوال، (كقوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ... لاَ حِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[9])

بيت من الرمل لعلقمة أو لامرأة من بني الحارث، المَيعةُ [وزان ضيعة النشاط وأول جري الفرس][10]، أي: لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط؛ فيكون

---

(1) انظر شرح التسهيل 4/ 99.

(2) في س بأن لَوْ فيها بمعنى أنْ المصدرية.

(3) انظر شرح الكافية 6/ 214.

(4) إضافة من المغني.

(5) الصافات: 168.

(6) في س وما قيل: إنه يرد على قوله يجب كون خبر إنّ فعلاً.

(7) في س فيجاب عنه بأن ذلك في الخبر المشتق لا الجامد.
وانظر المنصف من الكلام 2/ 63.

(8) انظر الأمالي 1/ 333.

(9) البيت لعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية 2/ 539، حاشية الدسوقي 2/ 149، ولامرأة من بني الحارث في الأمالي الشجرية 1/ 333،شرح شواهد المغني 2/ 664، الدرر 2/ 210، شرح أبيات المغني 5/ 105، الخزانة 11/ 298، وبلا نسبة في الجنى الداني287، الكافية الشافية 1/ 174، الهمع 2/ 469.
والشاهد فيه: أن جماعة منهم ابن الشجري أن لَوْ قد جزمت في الشعر كما في هذا البيت.

(10) في س المعيةُ بفتح الميم وسكون الياء النشاط.

حكاية للحال الماضية، ولاحق الآطال ضامر الجنبين، وهو بالمد جمع إطل كـإبـل، وهي الخاصرة، وقد جمعه في موضع التثنية، ونهد بفتح النون وسكون الهاء جسيم، وخصل كغرف جمع خصلة وهى لفيفة من الشعر، (وقوله:

ثَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنـكَ مَـا صَـنَعَتْ   إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ / بْنِ شَيْبَانَا[1]) 1/219

بيت من البسيط عزاه الجوهري للقيط بن زرارة، يتّمه الحبّ عبده وَذلّله، فهو متيم[2]، وفؤادك مفعول تامت، ويحزنك مجزوم بـلو حـملاً علـى إنْ، وإحـدى نساء فاعل تامت وصنعت على التنازع، وفيـه تتـابع الإضـافات[3]، (وقـد خـرج هـذا) أي: [يحزنـك][4] (علـى أن ضـمة الإعـراب سـكنت تخفيفـاً كقـراءة أبـي عمرو[5]: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[6]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[7]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[8]) قـال الجعـبري: وجـه إسكانه طلب التخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نـوع أو نـوعين وإذا جاز إسـكان حـرف الإعـراب وإذهابـه في الإدغـام فإسـكانه وإبقـاؤه أولى، (و) [خرج][9] (الأول) يعني: لو يشاء (على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: العألم، والخأتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ﴾[10] بهمزة ساكنة فإن الأصل: منسأته بهمزة مفتوحة) كما قرأ به غير نافع وأبي عمرو

---

(1) البيت للقيط بن زرارة منسوب له في شرح أبيات المغني 5/ 109 الصحاح (ت. ي. م) 2/ 1394، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 665، الدرر 2/ 210. والشاهد فيه: كالبيت السابق.

(2) في س بإضافة: ويقال: تامت فلانة أيضاً.

(3) في س بإضافة: بخمس مراتب.

(4) في س لو يحزنك على نشر غير مرتب.

(5) انظر النشر في القراآت العشر 196/2.

(6) الملك: 20.

(7) الأنعام 109.

(8) البقرة : 169.

(9) في س وقد خرج .

(10) سبا: 14.

وابن ذكوان[1] (مفعلة من نسأ إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفاً) وبه قرأ نافع وأبو عمرو، (ثم الألف همزة ساكنة) ولا يجوز أن يكون أصلاً؛ لأن ما قبل هاء التأنيث واجب الفتح لفظاً أو تقديراً والمسكن تخفيفاً في قوة المتحرك، والفتحة وإن كانت خفيفة فقد نقلت إلى الأخف.

(المسألة الرابعة: جواب لَوْ إما مضارع منفي بِلَمْ) فيه تغليب الفعل على الحرف إذ الجواب في الحقيقة هو المجموع (نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أوماض مثبت، أو منفي [بِما][2]، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾[3]، ومن تجرده منها ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾[4]، والغالب على المنفي تجرده منها) يعني: الماضي المنفي بِما [القوله][5]: (نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[6]) لا المنفي مطلقاً حتى يقال: إن اللام لا تدخل على المنفي بِلَمْ أصلاً، (ومن اقترانه بها قوله:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[7])

بيت من الوافر، نُعطى فعل المتكلم [المبني للمفعول][8]، والخيار مفعوله الثاني، ولما جواب لو، وقوله: ولا خيار مع الليالي أي: لا وجود للاختيار مع

---

(1) قال ابن الجزري: واختلفوا في منساته فقرأ المدنيان وأبوعمرو بالف بعد السين من غير همز هذه الألف بدل من الهمزة...، وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة...' النشر في القراآت العشر 262/2.

(2) في س: بلا.

(3) الواقعة: 65.

(4) الواقعة: 70.

(5) في س بقرينة قوله.

(6) الأنعام: 112.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 665، الهمع 2/ 473، الدرر 2/ 213، شرح أبيات المغني 5/ 111، الخزانة 4/ 145.

والشاهد فيه: أن اللام دخلت بقلة على جواب لو.

(8) في س المبني للمفعول.

عبور الليالي ومرور الأيام فهو من باب الاكتفاء، ومرورها يوجب الفرقة بين الأحباب؛ [لأن][1] لكل أول آخر كما قيل:

إِذَا تَـمَّ أَمْــرٌ دَنَــا نَقْــصُهُ ... تَوَقَّــعْ زَوَالاً إِذَا قِيــلَ تَــمّ

(والإنسان مضطر في الوصال والفراق مسلوب الاختيار.

(ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ'ما' بها كقوله:

أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى ... لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبِي[2])

بيت من الطويل، 'النوى' الفراق وهو مخلوق له تعالى، ولئن غبت' شرطية وقعت بين القسم وجوابه وهو 'لما غبت' دخلت اللام عليه شذوذاً؛ لأنها لا تدخل على جواب القسم المنفي، وقيل: هو جواب 'إنْ' دخلت اللام عليه[3]، وجواب القسم 'لئن غبت' لأن اللام فيه ليست موطئة، لكون القسم ملفوظاً به[4]، ([وورد][5] جواب 'لو' الماضي) صفة 'جواب' (مقروناً بـ'قد' وهو غريب، كقول جرير) يهجو الفرزدق:

(لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْحَوَائِمَ لاَ يَجِدْنَ غَلِيلاً[6])

---

(1) في 'س' بناء على أن.

(2) البيت للعباس بن احنف منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 666، شرح أبيات المغني 5/ 412، وبلا نسبة في الهمع 2/ 401، الدرر 2/ 125. والشاهد فيه: أن جواب القسم المنفي قد دخله اللام بقلة.

(3) في 'س' بإضافة: شذوذاً.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 323 - أ.

(5) في المغني وقد ورد.

(6) البيت لجرير في ديوانه 373 وروايته: 'مشرب' بدل 'بشربة' ويجدن بكسر الجيم، شرح شواهد المغني 2/ 666، الدرر 2/ 214، شرح أبيات المغني 5/ 114، المقاصد النحوية 4/ 591، وللبيد وهو عامري في الصحاح (و. ج. د) 1/ 459، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الهمع 2/ 474، شرح الأشموني 4/ 576. والشاهد فيه: أن جواب 'لو' قد اقترن بـ'قد'.

بيت من الطويل عزاه الجوهري للبيد/ وقبله: 219/ب

لَـمْ أرَ مِثْلَـكِ يَـا أُمَـامُ خَلِـيلاً   أنْـأي لِحَاجَتِنَـا وَأحْسَـنَ قِـيلاً

أمامُ مرخم أمامةُ اسم امرأة، وأنأيْ من أناه الحمل إذا أثقله، ونشتُ خطاب لها، وضمير نقعُ للثغر أو الريق، وفيه حذف مضاف، أي: نقع عطش الفؤاد، وقال الجوهري: نقع الماء العطش أي: سكنه[1]، وندعُ نترك، والحوائمُ جمع حائم وهو الطالب للحاجة من حام يحوم[2]، وقيل: الحوائم في الأصل الطيور التي تحوم حول الماء، أي: تدور، وأراد به: جوانح الفؤاد مجازاً[3]، ويروى[4] الصواديْ جمع صاديةُ من الصدى وهو العطش[5]، وجملة لا يجدنْ مفعول ثان لندعْ، والغليلُ حرارة العطش.

(ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولاَ بها، كقول جرير أيضاً:

لَـوْلاَ رَجَـاؤكَ قَـدْ قَتَلْـتُ أوْلاَدِي[6])

تقدم شرحه في بحث أوْ.

(قيل: وقد يكون جواب لوْ جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[7]، وقيل: هي جواب لقسم مقدر) تقدم في اللام غير العاملة أن المصنف رجح القول الثاني وعد الأول

---

(1) انظر الصحاح (ن. ق. ع) 2/ 695.

(2) في س بإضافة: حوماً.

(3) قاله الدماميني انظر قوله في انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 223/أ – ب.

(4) في س بإضافة: بدله.

(5) انظر شرح شواهد المغني 2/ 667.

(6) عجز بيت من البسيط صدره:

كَـانوا ثَمَـانِينَ أوْ زَادوا ثَمَانِيَـةً

وهو لجرير في ديوانه 150، شرح شواهد المغني 1/ 201، شرح أبيات المغني 2/ 54، المقاصد النحوية 4/ 144، شرح الأشموني 3/ 192. والشاهد فيه: اقتران جواب لولا بقدْ.

(7) البقرة: 103.

تعسفاً، [وفيه قول ثالث هو كون اللام لام الابتداء][1]، قال الزمخشري[2]: ويجوز ان يكون قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[3]، (وقول الشاعر:

قَالَتْ سَلامَةُ لَمْ يَكُن لَكَ عَادَةٌ ... أن تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا
لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلامَ فَرَاحَةٌ ... لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أنْ أُوسَرَا[4])

بيتان من الكامل، سلامة اسم امرأة، وأن تترك اسم يكن، وعادة خبرها، ولك حال من عاد، وتعذر [مجهول][5] من عذرته [صيرته][6] معذوراً، [أو معلوم][7] من أعذر الرجل صار ذا عذر، [وكان تامة][8]، وراحة خبر محذوف، أي: فهو راحة، [فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية][9]، قيل: يحتمل أن تكون راحة [عطفاً][10]، وجواب لو محذوفاً، أي: لثبت ويدل عليه قوله: لكن فررت، وذلك أنّ مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب، لكن خاف الأسر المفضي إلى الذل ففرّ.

---

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت: لما كان في ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها.

(3) في س بإضافة: وهذا صريح في أن اللام لام الابتداء فيكون قولاً ثالثاً في الآية. وانظر الكشاف: 1/ 160.

(4) البيتان لعامر الطفيل منسوبان له في شرح أبيات المغني 5/ 115، الهمع 2/ 474، الدرر 2/ 213، المعجم المفصل 1/ 317. والشاهد فيه: أن جواب لو هنا قد جاء مقترناً بالفاء مع حذف المبتدأ تقديره فهو راحة.

(5) في س مبني للمفعول.

(6) ساقط من س.

(7) في س أو للفاعل.

(8) ساقط من س.

(9) في س والجملة جواب لو مقرون بالفاء.
والقول للدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/ 64.

(10) في س معطوفاً.

فهرس للموضوعات الواردة في هذا النص

قسم التحقيق